نعوم تشومسكي

501 سنة
الغزو مستمر

ترجمة
مي النبهان





قام بهذا العمل الشجاع والأستثنائي كلاً من:
مروة جمال

محمد العليان

د. طارق التميمي

ناصر العقيلي

يوسف المعاذ

رماح الأنصاري

هادي ابراهيم

ماجدة علي علي

ن . أبوقُصي الراشدي

رشيد تاديست

م محمد خضر

هشام حسني

إسلام أشرف

سماهر

م محمود شرف الدين

ماجد حنا

هادي ابراهيم

حسن العاملي

زينة

محمد مصطفي

مصطفى الطائي

منصور التميمي

تدقيق وفهرسة ومراجعة:

ماجدة علي علي

قام بعمل استثنائي كلا من:

مروة جمال

محمد العليان

الباب الاول (خمر عتيقة في جرار جديدة)

الفصل الأول

«العمل العظيم في الإخضاع والغزو»

يطرح عام 1992تحدياً أخلاقياً وثقافياً خطيراً على القطاعات صاحبة الامتياز في المجتمعات المسيطرة على العالم، تزيد هذا التحدي وضوحاً حقيقة أنه في هذه المجتمعات، وتحديداً تلك المستعمرة الأوروبية الأولى التي تحررت من الحكم الإمبريالي، تمكن النضال الشعبي، عبر قرون عدة، من تحقيق قدر كبير من الحرية، فاتحاً فرصاً كثيرة أمام التفكير الحر والعمل الملتزم، وستترتب آثار مصيرية على كيفية التعامل مع هذا التحدي في السنوات القادمة.

بحلول الحادي عشر من تشرين الأول 1992ينتهي العام 500من عمر النظام العالمي القديم[1]، والذي يدعى أحيانا الحقبة الكولومبية[2] من تاريخ العالم، أو حقبة فاسكو دي غاما[3]، تبعاً لأي من المغامرين النهابين الذين بدأوها؛ أو «رايخ ال- 500عام» إذا ما أردنا استعارة عنوان الكتاب التذكاري الذي يقارن طرائف النازية وأيديولوجيتها بمثيلاتها عند الغزاة الأوروبيين الذين أخضعوا أكثر العالم)1(.
كانت المواجهة العالمية بين الغزاة وضحايا الغزو الموضوع الأول لهذا النظام العالمي القديم. اتخذت تلك المواجهة أشكالاً عدة، وسميت أسماء مختلفة: الإمبريالية، والاستعمار الجديد، وصراع الشمال-الجنوب، والمركز ضد المحيط، والسبعة الكبار (مجتمعات رأسمالية الدولة السبعة الكبرى وتوابعها ضد البقية). أو ببساطة أكثر، الغزو الأوروبي للعالم.
وبتعبير «أوروبا» نشمل أيضا المستوطنات الأوروبية. التي تقود الحملة اليوم واحداً منها، إضافة إلى اليابانيين الذين اعتبروا، تبعا لتقاليد جنوب أفريقيا، «بيض شرف» لأنهم أغنياء بما يكفي لذلك (تقريباً). كانت اليابان أحد أجزاء الجنوب القليلة الناجية من الغزو، وانضمت-وربما ليس صدفة -إلى المراكز مع بعض مستعمراتها السابقة السائرة في إثرها. أما القول بوجود ما هو أكثر من الصدفة في التلازم بين الاستقلال والتطور فيأتي من النظر إلى أوروبا الغربية، حيث سلكت الأجزاء التي استعمرت فيها دروباً أشبه ما تكون بدروب العالم الثالث. تقدم إيرلندا مثالا بارزاً على ذلك، فقد غزيت أولاً ثم منعت من التطور باستخدام مبادئ «التجارة الحرة» التي تطبق انتقائياً لتضمن تبعية الجنوب. يسمونها اليوم «الإصلاحات الهيكلية»، و«الليبرالية الجديدة»، أو «مثلنا النبيلة» التي. بكل تأكيد. نحن منها مستثنون (٢)، يقول آدم سميث[4] عام 1776إن «اكتشاف أمريكا، واكتشاف طريق الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح هما أعظم وأهم حدثين في تاريخ البشرية»: «لا تستطيع حكمة البشر أن تتنبأ أية فوائد أو أية مصائب للبشرية ستنتج عن هذين الحدثين العظيمين من الآن فصاعداً». ولكن كان من الممكن، لعين تتحرى الصدق، رؤية ما كان قد تم بالفعل. كتب سميث «ان اكتشاف أمريكا... قدم

مساعدة جوهرية لوضع أوروبا»، «فاتحة سوقاً جديداً لا تستنفد» أدت إلى توسع ضخم «للقوى المنتجة» و«للدخل الحقيقي والثروة». في النظرية، «كان على نظام التبادل الجديد أن يبرهن، على نحو طبيعي، على نفعه للقارة الجديدة، كما كان قد فعل نحو القارة القديمة بالتأكيد». لكن ذلك لم يكن له أن يحدث بالفعل. «حول جور الأوروبيين الوحشي ذلك الحدث، الذي كان يجب أن يفيد الجميع،إلى حدثٍ مدمر وهدام لكثير من تلك القارات المنكودة الحظ» هذا ما كتبه سميث كاشفاً نفسه كواحد من أوائل مرتكبي جريمة «الاستقامة السياسية»، إذا أردنا أن نستعير شيئاً من بلاغة القائمين على ثقافة أيامنا. يتابع سميث: «بالنسبة للسكان الأصليين، إن في الهند الشرقية أو في الهند الغربية، غرقت كل المنافع التي كان ممكنة جنيها من هذه الأحداث وضاعت في المصائب التي خلقتها». فبفضل «أفضلية القوة التي حازها الأوروبيون «كان بمقدورهم ارتكاب كل أنواع المظالم في تلك البلاد النائية دونما خوف من عقاب».

لا يذكر سميث السكان الأصليين من شمال أمريكا: «لم توجد في أمريكا إلا أمتان تتجاوزان منزلة الوحشية (البيرو[5] والمكسيك[6]). وقد دمرت هاتان بمجرد اكتشافهما تقريبا. أما الباقي فكانوا مجرد متوحشين» . إنها فكرة مناسبة للغزاة البريطانيين ، ومن هنا كان لابد من الإصرار عليها ، حتى في الدراسات العلمية ، إلى أن أتت الصحوة الثقافية في الستينات إلى فتح عيون كثيرة .

بعد نصف قرن حاضر هيغل[7] ، بنبرة سلطوية، في نفس الموضوع ضمن محاضراته عن فلسفة التاريخ حيث نقارب آخر «مراحل تاريخ العالم»، عندما تصل الروح «كامل نضجها وقوتها» في «العالم الجرماني». وتوصل، متحدثا عن قمته السامية تلك، إلى أن الأمريكيين الأصليين كانوا «معدومي القوة جسدياً ونفسياً». ومن هنا «تلاشى السكان الأصليون تدريجياً أمام أنفاس النشاط الأوروبي». «إن المزاج الضعيف الخالي من العاطفة، والفقر الروحي، والخضوع الذليل، هي المميزات الرئيسية لشخصية الأمريكيين الأصليين»، «الكسالى لدرجة وجوب تذكيرهم بالقيام بواجباتهم الزوجية بجرس يقرع عند منتصف الليل» تحت الرعاية الحانية «لسلطة الأخوة[8]». لقد كانوا أدني حتى من الزنوج، «الإنسان الطبيعي في حالته الطبيعية كلياً وغير المروضة» الذي هو أدنى من أية «فكرة عن الوقار والأخلاق. وكل ما ندعوه شعوراً». «إن المشاعر الأخلاقية ضعيفة تماما عند الزنوج، بل هي غير موجودة إن نحن تكلمنا بدقة أكبر». «يبيع الآباء أبناءهم، ويبيع الأبناء آباءهم. حسبما تسنح الفرص»، «وكثيرا ما يكون من أهداف تعدد الزوجات عند الزنوج امتلاك كثرة من الأولاد، ليباعوا. كلهم. كعبيد» إنهم كائنات بمستوى «مجرد أشياء. موضوعات لا قيمة لها»، وهم «يعاملون كأعداء» أولئك الساعين لإلغاء العبودية «التي كانت سببا في زيادة الإحساس الإنساني عند الزنوج»، ومكنتهم من أن يصيروا «مشاركين في أخلاق أسمى وفي الثقافة المرتبطة بها». أطلق غزو العالم الجديد اثنتين من الكوارث السكانية التي لا مثيل لها في التاريخ: إهلاك السكان الأصليين في نصف الكرة الغربي، وخراب أفريقيا حيث توسعت تجارة الرقيق سريعاً لخدمة حاجات الغزو، وأخضعت القارة كلها. عانى معظم آسيا أيضاً من «المحنة الرهيبة». ومع تغير الأشكال، تحافظ الموضوعات الأساسية للغزو على حيويتها ومرونتها، وستظل كذلك إلى أن يتم تناول حقيقة وأسباب «الجور الوحشي بأمانة» (٣).

1-«جور الأوروبيين الوحشي»

كان للفتوحات الإسبانية -البرتغالية نظير محلي؛ ففي عام 1492تم تهجير اليهود الإسبان، أو إرغامهم على التحول للمسيحية. وعانى ملايين المور[9] من المصدر ذاته. لقد سمح سقوط غرناطة، في 1492والذي ختم ثمانية قرون من سيادة المور، لمحاكم التفتيش الإسبانية بتوسيع سيطرتها البربرية. وأتلف الغزاة كتباً ومخطوطات لا تقدر بثمن بما حملته من سجل غني للتعاليم الكلاسيكية . ودمروا الحضارة التي ازدهرت في ظل حكم المور المتسامح المثقف، وهكذا أعدت إسبانيا المسرح لانحدارها. وكذلك لوحشية وعنصرية غزو العالم. إنها «لعنة كولومبوس» حسب كلمات المؤرخ الأفريقي بازيل دافيدسون Basil Davidson (4). سرعان ما أزيحت إسبانيا والبرتغال عن دورهما القيادي. كانت هولندا منافسهم الكبير الأول، برأسمالها الذي فاق رأسمال منافسيها، والذي يعود بأكثره لسيطرتها على تجارة بحر الشمال التي أحرزتها في القرن السادس عشر واستطاعت الحفاظ عليها بالقوة. حازت «شركة الهند الشرقية الهولندية V. O. C» التي شكلت عام 1602، على سلطات دولة، بما في ذلك الحق بشن الحروب وعقد المعاهدات. من الناحية التقنية، كانت الشركة مشروعاً خاصاً، لكن ذلك كان وهماً: «كان الاستقلال الذاتي عن السيطرة السياسية للحاضرة Metropolis والذي حازته الشركة» ناتجاً عن حقيقة أن « الشركة كانت متماهية مع الدولة» ذاتها ، والتي يسيطر عليها التجار والصيارفة الهولنديون ، كما كتب بيرسون M. N. Pearson وبصيغة شديدة التبسيط ، نرى شيئاً من بنية الاقتصاد السياسي الحديث ، المحكوم بشبكة من المؤسسات المالية والصناعية العابرة للقومية - Trans nationalذات التجارة والاستثمار المداران داخلياً ، والتي أسس غناها ونفوذها ، ويحافظ عليهما الآن ، عبر سلطة الدولة التي تحركها وتسيطر عليها تلك المؤسسات إلى حد بعيد . «جمعت الشركة الهولندية V. O. Cوظائف سلطة سياسية ذات سيادة إلى وظائف المشروع الاقتصادي»، كما كتب أحد مؤرخي الرأسمالية الهولندية: «كانت القرارات السياسية وقرارات الأعمال تتخذ داخل تراتبية الموظفين والمديرين ذاتها، وكان النجاح والفشل يقاسان في النهاية بمعايير الربح دائما». أدى تثبيت مواقع الشركة في إندونيسيا (التي بقيت مستعمرة هولندية حتى أربعينات القرن العشرين)، والهند، والبرازيل، والكاريبي، إلى انتزاع سري لانكا من يد البرتغاليين، وامتدت أصابعها إلى الصين واليابان. لقد وقعت البلاد المنخفضة ضحية ما دُعي لاحقاً «بالمرض الهولندي»: سلطة حكومية مركزية غير كافية أدت لترك الشعب «غنيا كأفراد - ربما- لكن ضعيفا كدولة»، كما لاحظ اللورد البريطاني شيفيلد Sheffieldفي القرن الثامن عشر محذراً البريطانيين من ارتكاب الخطأ نفسه)5(.

عانت الإمبراطوريات الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال) ضربات إضافية عندما بدأ القراصنة السلاّبون وتجار الرقيق الإنكليز يجوبون البحار، وربما كان أسوأهم شهرة السير فرانسيس دريك Francis Drake. إن الغنائم التي جلبها دريك « ربما أمكن اعتبارها حقا أصل ومنبع الاستثمارات الخارجية البريطانية» كما يقول جون كينز[10] : «لقد دفعت الملكة إليزابيث[11] من وارداتها هذه كل ديونها الخارجية، واستثمرت جزءاً من الميزانية في شركة ليفانت Levant Company، ومن الأرباح الناتجة عن شركة ليفانت أسست شركة الهند الشرقية East India Companyالتي كانت أرباحها دعائم أساسية للنفوذ الخارجي البريطاني».

أما في الأطلسي فكانت كل العمليات الإنكليزية قبل 1630 «غارات نهب قام بها التجار المسلحون

ومحترفو السلب ليكسبوا، بالوسائل المشروعة أو بالاحتيال، جزءاً من الثروة الأطلسية التي أحرزتها الأمم الأيبيرية» (كينيث أندروز Kenneth Andrews). يقول توماس برادي Thomas Bradyإن المغامرين الذين أرسوا أسس الإمبراطوريات التجارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر «تابعوا تقليداً أوروبياً قديماً قائماً على الاتحاد بين الحرب والتجارة. حيث قاد نمو الدولة الأوروبية كمشروع عسكري إلى ظهور الصورة النموذجية للأوروبي بوصفه محارباً -تاجراً». وفيما بعد انتقلت مهمة «الحرب من أجل الأسواق» من يد «غارات النهب التي كان يقوم بها كلاب البحر الاليزابيثيون» إلى الدولة الإنكليزية التي اشتد عودها حديثاً. نالت شركة الهند الشرقية امتيازها عام 1600، وهو الامتياز الذي اتسع كثيراً عام 1609مزوداً الشركة بسيطرة احتكارية على التجارة مع الشرق باسم التاج البريطاني. وتلت ذلك حروب وحشية بين المتنافسين الأوروبيين، غالباً ما جرت بصورة بربرية، وجر إليها السكان المحليون الذين كثيراً ما تمت الاستفادة من صراعاتهم الداخلية. وفي عام 1622أخرجت بريطانيا البرتغاليين من مضايق هرمز «مفتاح الهند كلها» غانمة لنفسها تلك الجائزة الكبرى. وفي النهاية تمت قسمة معظم ما بقي من العالم بالطريقة المعروفة جيداً.

مكنت قوة الدولة الصاعدة بريطانيا من إخضاع محيطها السلتيي[12]، ثم من تطبيق تقنياتها المشحوذة حديثاً على ضحاياها الجدد عبر الأطلسي . سهل احتقار «مربي الأبقار السلتيين القذرين في أطراف بريطانيا» الطريق أمام «السادة الإنكليز الأغنياء المتحضرين» لأن يتولوا دوراً قيادياً في تجارة الرقيق . «لقد انسحب ظل الإحتقار من (قلوب الظلمة) القريبة حتى أولئك الذين وراء البحار» كما كتب توماس برادي.
منذ منتصف القرن السابع عشر بلغت قوة بريطانيا حداً مكنها من فرض قوانين الملاحة (1651-1662) حارمة التجار الأجانب من التعامل مع مستعمراتها ومانحة السفن البريطانية «احتكار تجارة بلادها»، (الاستيراد)، إن بالمنع المطلق أو «بالأعباء الجسيمة التي فرضتها على الآخرين، (حسب آدم سميث الذي يستعرض هذه الإجراءات بمزيج من التحفظ والموافقة). كان الهدفان التوأمان لهذه الإجراءات «القوة الاستراتيجية والغنى الاقتصادي عبر التجارة واحتكار المستعمرات» كما يعلق كتاب كيمبريدج «التاريخ الاقتصادي لأوروبا». كان هدف بريطانيا في الحرب البريطانية الهولندية تحجيم أو تدمير التجارة والملاحة الهولنديتين، والاستيلاء على تجارة الرقيق ذات الأرباح العالية. كان الأطلسي مركزاً لهذا الصراع حيث قدمت مستعمرات العالم الجديد ثروة ضخمة. أدت الحرب، وقوانين الملاحة، لتوسيع رقعة التجارة التي يسيطر عليها التجار البريطانيون الذين استطاعوا الاغتناء من تجارة الرقيق ومن تجارة «التجارة اللصوصية مع أمريكا وأفريقيا وآسيا»، تساعدهم في ذلك «الحروب الاستعمارية التي رعتها الدولة» والوسائل المتنوعة للإدارة الاقتصادية التي أرست سلطة الدولة بواسطتها الطريق أمام الثروات الخاصة وأمام صيغة بعينها من التطور شكلت وفقاً لاحتياجاتها)6(.
وكما لاحظ آدم سميث، كان النجاح الأوروبي ناتجاً عن تمكن أوروبا من ثقافة العنف وانغماسها فيها. «كانت الحرب في الهند ماتزال نوعاً من الرياضة» كما لاحظ جون كيي John Keay: «أما في أوروبا فقد صارت علماً». من المنظور الأوروبي كان غزو العالم «حروباً صغيرة». هكذا اعتبرتها السلطات العسكرية، كما كتب جيوفري باركر -Geoffrey Parker، مشيرا إلى أن «كورتيز Kortesقد غزا المكسيك ب-1500إسباني، أما بيزارو فقد أطاح بإمبراطورية الأنكا بأقل من مئتين. وكانت كل الإمبراطورية البريطانية (من اليابان إلى جنوب أفريقيا) تدار وتحرس بأقل من عشرة آلاف أوروبي». لقد فاق الهنود عددياً جيش روبرت كلايف Robert Kliveبنسبة عشرة إلى واحد في

معركة بلاسي Plassyالحاسمة عام 1757التي فتحت الطريق أمام شركة الهند الشرقية للاستيلاء على البنغال، ومن ثم مد الحكم البريطاني في عموم الهند، بعد عدة سنوات صار بإمكان البريطانيين تقليص هذا الفارق العددي بتعبئة المرتزقة المحليين الذين شكلوا 90% من القوات البريطانية التي غزت الصين أواسط القرن التاسع عشر.
كان انعدام قدرة المستوطنات البريطانية في شمال أمريكا على تقديم «قوة عسكرية لدعم الإمبراطورية» واحدة من الأسباب الرئيسية التي دعت آدم سميث لنصح بريطانيا بأن «تحرر نفسها منها ».
كان الأوروبيون «يحاربون بهدف القتل» وكان لديهم من الوسائل ما مكنهم من إرضاء شهوة الدم عندهم. فقد دهش السكان الأصليون في المستعمرات الأمريكية من وحشية الإسبان والبريطانيين.
«وبالمثل أرعب غضب آلة الحرب الأوروبية المدمر شعوب إندونيسيا في الطرف الآخر من العالم»، كما يضيف باركر. كان الأوروبيون قد خلفوا بعيداً وراءهم تلك الأيام التي وصفها حاج إسباني وصل إلى مكة في القرن الثاني عشر حين «كان المحاربون ينهمكون في حروبهم بينما يعيش الناس بسلام. ربما جاء الأوروبيون في البدء بغرض التجارة، لكنهم بقوا للغزو». كتب أحد الغزاة الهولنديين في الهند الشرقية عام 1614أن «التجارة لا يمكن أن تستمر دون الحرب، ولا الحرب دون التجارة» وحدهما الصين واليابان تمكنتا من إبقاء الغرب بعيداً عنهما في ذلك الوقت لأنهما «عرفتا قواعد اللعبة». يقول باركر إن هيمنة الأوروبيين على العالم قد «اعتمدت بشكل حاسم على الاستخدام المستمر للقوة»: «وبفضل تفوقهم العسكري، لا بفضل أية ميزة اجتماعية أو أخلاقية أو طبيعية، تمكن البيض من بناء وقيادة أول هيمنة عالمية في التاريخ، وإن لفترة وجيزة»)7 (. إن هذا التحديد الزمني يظل محل نقاش. «يستطيع مؤرخو القرن العشرين الإقرار بأن الأوروبيين عادة هم الذين اقتحموا نظام التجارة الآسيوي بعنف، وهو الذي كان سلمياً، بشكل نسبي، قبل وصولهم». هذا ما كتبه جيمس تريسي James Tracyملخصاً دراسته التي نشرها عن الإمبراطوريات التجارية. لقد أدخلوا نظام تجارة الدولة إلى منطقة ذات أسواق حرة نسبياً، «مفتوحاً لكل من يأتيها مسالمة، وبشروط معروفة على نطاق واسع، ومقبولة من الجميع». لقد جلب دخولهم العنيف إلى هذا العالم المزيج المميز للأوروبيين، وإن لم يكن أوروبياً حصراً، بين سلطة الدولة والمصالح التجارية، سواء كان ذلك عبر ذراع الدولة التي تدير التجارة، أو عبر شركة تجارية تتصرف كدولة». ويستنتج تريسي أن «السمة الرئيسية التي تميز المشاريع الأوروبية عن شبكة التجارة المحلية في بقاع عديدة من الأرض» هي أن الأوروبيين «نظموا مغامراتهم التجارية الكبرى على صورة امتداد للدولة، كشركات تجارية ذات استقلال ذاتي اتسمت بكثير من صفات الدولة» وكانوا مدعومين بالقوة المركزة للبلد الأم.
مهدت البرتغال الطريق بانتزاع الجزية من التجارة الآسيوية. فقد «بدأت بخلق تهديد عنيف للسفن الآسيوية»، ثم بدأت تبيع الحماية من هذا التهديد دون أن تقدم شيئة بالمقابل: «بتعابير معاصرة، كان ذلك هو فرض الحماية بالضبط[13] ». تفوق خصوم البرتغال الأكثر قوة عبر استخدام أكثر فعالية للعنف، وطرائق إدارة وتحكم أكثر إتقاناً. لم يقم البرتغاليون «بتغيير بنية نظام التجارة التقليدي جذرياً»، أما الهولنديون فقد حطموه تحطيماً. قام الهولنديون والبريطانيون «باستخدام القوة بطريقة أكثر انتقائية وأكثر عقلانية» من أسلافهم البرتغاليين: «لقد استخدمت القوة لغايات تجارية حصراً... وكانت ورقة الحسابات هي الخط النهائي دائماً». وكانت القوة التي تحت تصرفهم أكبر وكذلك قاعدتهم الأم.
وبتجنبهم الوقوع فريسة «المرض الهولندي» أزاح البريطانيون منافسيهم الرئيسيين. وكان الدور

القيادي لسلطة الدولة وعنفها معلماً بارزاً في الإسهام الأساسي للمستعمرات تجاه «دولة أوروبا» التي وصفها آدم سميث، كما في تطورها الداخلي)8(.
اعتبرت بريطانيا استثناءً من الدور الحاسم لسلطة الدولة وعنفها في التطور الاقتصادي، وقد اعتبر التقليد البريطاني الليبرالي ذلك سر نجاحه. لكن إعادة التأمل القيّمة في صعود بريطانيا إلى مرتبة القوة التي قام بها جون برور John Brewerتحدّت هذه الاستنتاجات. إن نهوض بريطانيا بوصفها «الطفل الأعجوبة[14]العسكري للعصر» في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وممارستها السلطة «بفظاظة وبربرية غالباً» على الشعوب المخضعة في بلاد بعيدة تصاحب مع «تغير مدهش في الحكومة البريطانية ذاتها تغيراً كسا عظام الجسم السياسي البريطاني بالعضلات»، كما يخلص برور للقول، وبعكس ما أتى به التقليد الليبرالي، صارت بريطانيا «دولة قوية» في تلك الحقبة، «دولة مالية-عسكرية» بفضل «زيادة كبيرة في الضرائب»، و«إدارة عامة ضخمة مكرسة لتنظيم الفعاليات العسكرية والمالية للدولة». صارت الدولة «الفاعل المنفرد الأضخم في الاقتصاد» وواحدة من أقوى دول أوروبا، «إذا حكمنا بمعايير القدرة على استخراج النقود من جيوب الناس»، و«القدرة على وضع ما يكفي من الجنود في ساحات المعارك ما وراء البحار»، «جماعات الضغط Lobbies، ومنظمات التجارة، وجماعات التجارة والصيارفة، كلها تصارعت أو اتحدت مع بعضها البعض من أجل الاستفادة من الحماية الجمركية التي تحمل تكاليفها أكبر الكائنات الاقتصادية، الدولة».
خلال هذه الحقبة بلغت معدلات الضرائب البريطانية ضعفي مثيلاتها في فرنسا، (التي تعتبر تقليدية الدولة الكلية القوة والشديدة التمركز)، وكان الفارق ماضياً بالازدياد؛ أيضا نما الدين العام بسرعة. وبنهاية القرن الثامن عشر امتصت الضرائب قرابة ربع الدخل الفردي الوسطي، ثم تجاوزت الثلث خلال الحروب النابوليونية. «كانت بريطانيا مثقلة بالضرائب بالمقياس النسبي والمطلق». وكان نمو فاتورة الضرائب أكبر بخمسة أضعاف من النمو الاقتصادي في حقبة ظهور الطفل الأعجوبة العسكري. كانت الكفاءة أحد الأسباب في حدوث ذلك. فقد كانت جباية الضرائب وظيفة حكومية مركزية إلى حدٍ غير مألوف أوروبياً. أما العامل الأخر فكان الشرعية الأكبر التي حازتها الدولة الأكثر ديمقراطية. لم يكن دور «الفاعل الاقتصادي الأكبر في بريطانيا القرن الثامن عشر -أي الدولة» مجرد الغزو: بل، بالأحرى، تشجيع الصادرات، والحد من الاستيراد. وكان الهدف العام هو السياسات الحمائية للاستعاضة عن الواردات Substitution - Protectionist Import، وهي السياسات التي شقت درب «الإقلاع» الاقتصادي من إنكلترا إلى كوريا الجنوبية)9(.
ساهمت الليبرالية المفرطة في انهيار النظام الإمبريالي الإسباني -كان شديد الانفتاح، سامحاً «للتجار، غير الإسبان غالباً، بالعمل داخل أحشاء الإمبراطورية»، وتاركاً «الأرباح تتسرب إلى خارج إسبانيا». أما الهولنديون فقد احتفظوا بالأرباح «بشدة داخل البلاد» بينما كان التجار المحليون هم الإمبراطورية، وهم الدولة» كما يستنتج بيرسون. اتبعت بريطانيا سياسة اقتصادية قومية مماثلة، مانحة الحقوق للاحتكارات الخاضعة لإشراف الدولة في تركيا والشرق الأوسط أولا 1581، ثم في بقية آسيا وشمال أمريكا. ومقابل هذه الحقوق قدمت الشركات، أشباه الدول هذه، دفعات مالية منتظمة للتاج، وهو ترتيب سرعان ما سيستعاض عنه بمزيد من التدخل المباشر لسلطة الدولة. ومع الزيادة السريعة في الأرباح والتجارة البريطانيتين بقيت النواظم الحكومية مهمة: «كان تخفيف القيود في القرن التاسع عشر نتيجة للهيمنة البريطانية، لا سبباً لها» كما يقول بيرسون.
قد يكون آدم سميث عدد ببلاغة الآثار الضارة «لروح الاحتكار الشريرة» على الشعب الإنكليزي، وذلك

في إدانته الشديدة لشركة الهند الشرقية؛ لكن تحليله النظري لم يكن سبباً في أفول نجمها. لقد وقعت «الشركة المحترمة» ضحية ثقة الصناعيين البريطانيين، خاصة صناع النسيج الذين كانوا قد تمتعوا بالحماية ضد المنافسة «غير العادلة» من قبل «المنسوجات الهندية» لكنهم بدأوا ينادون بتخفيف القيود فور اقتناعهم بأنهم يستطيعون كسب «المنافسة الحرة» بعد أن دمروا منافسيهم في المستعمرات باللجوء لقوة الدولة وعنفها، واستخدموا ثراءهم وقدراتهم الجديدة في المكننة وتحسين إمدادات القطن. وبتعبير معاصر، لم يروا ما هو أحسن من «عالم مفتوح» دون تدخل اعتباطي، لاعقلاني في شؤون المقاولين الشرفاء الذين يريدون رخاء الجميع (١٠).
من الممكن الاعتماد على من يتوقعون كسب اللعبة للتهليل لقواعد «المنافسة الحرة»، التي لن يفشلوا في تحويلها لصالحهم. ولنكتف بذكر أكثر الثغرات وضوحاً: لم يفكر أنبياء الليبرالية الاقتصادية بالسماح «بالانتقال الحر لقوة العمل... من مكان لآخر»، والذي هو أحد أسس حرية التجارة التي شدد عليها آدم سميث؛ لا يوجد أساس تاريخي كاف للاعتقاد السائد بتأثير مبادئ آدم سميث، من قبيل تأكيد اقتصادي شيكاغو[15] جورج ستيغلر George Stigler بأن سميث «أقنع إنكلترا»، من 1850إلى 1930، «بفضائل التجارة الدولية الحرة». إن ما أقنع إنكلترا، وبشكل أدق، الإنكليز الذين هم في موقع القيادة، هو توقعهم أن «التجارة الدولية الحرة» (ضمن حدود) ستخدم مصالحهم. لم يكن البرلمان جاهزاً لثورة «التجارة الحرة» قبل 1846، «حين صارت المصالح الصناعية الإنكليزية قوية بما يكفي» كما يلاحظ ريتشارد موريس Richard Morris. وأما ما أقنع إنكلترا بعكس ذلك عام 1930فهو تحققها من أن تلك الأيام قد ولت. فحين عجزت بريطانيا عن منافسة اليابان منعتها من التجارة مع دول الكومنولث، بما فيها الهند. وتبعتها الولايات المتحدة في إمبراطورتيها الأصغر، كما فعل الهولنديون. وكان ذلك عاملا هاما من العوامل التي أدت لحرب المحيط الهادئ (الحرب العالمية الثانية)، حيث سعت اليابان لتقليد أسلافها، بعد أن تبنت بسذاجة مبادئهم الليبرالية، لتكتشف فيما بعد أنها لم تكن إلا احتياطاً مفروضاً على الضعفاء، ومقبولاً من الأقوياء عندما يكون مفيداً لهم. هكذا كان الأمر على الدوام (١١).
قد يكون ستيغلر محقاً بالفعل في أن آدم سميث «أقنع بالتأكيد كل الاقتصاديين اللاحقين». إن كان الأمر كذلك، فهو درس في خطر المثلنة Idealizationغير المشروعة التي تعزل بحثاً ما عن العوامل ذات الأثر الحاسم في موضوعه، وهي مشكلة مألوفة في العلم. وفي هذه الحالة نرى خطر الفصل بين البحث المجرد في «ثروة الأمم» وبين الأسئلة المتعلقة بالسلطة: من الذي يقرر ولصالح من؟ وهكذا نعود إلى النقطة كما فهمها سميث نفسه. انتقل غنى المستعمرات إلى بريطانيا خالق ثروات ضخمة. فمع حلول عام 1700تولت شركة الهند الشرقية «ما يزيد عن نصف تجارة الأمة» كما لاحظ أحد النقاد في ذلك الزمان. كتب جون كيي: خلال نصف القرن الذي تلا ذلك صارت أسهم الشركة «معادلة للسندات الحكومية المضمونة، ومطلوبة جداً من الشركات الوصائية والمؤسسات الخيرية والمستثمرين الأجانب».
لقد أعد النمو السريع للثروة أرضية مناسبة للغزو المباشر والحكم الإمبريالي. لقد جمع الموظفون البريطانيون والتجار والمستثمرون «ثروات ضخمة»، «مغتنين إلى حدٍ فاق أحلام الجشع ذاته » (باركر) . يتابع كيي أن ذلك يصح بشكل خاص في البنغال التي «تقوض استقرارها وأفقرت عبر تجربة كارثية في الإشراف الحكومي. واحدة من «تجارب» كثيرة في العالم الثالث لم تعد بالفائدة على من كانوا موضوعاً للاختبار . يصف اثنان من البريطانيين الذين ارّخوا للهند، وهما إدوارد تومبسون

Edward Tompson وج. ت. غارت.**G.T Garret** التاريخ المبكر للهند البريطانية بأنه «ربما كان الحد الأقصى الممكن للكسب غير المشروع في العالم كله »، «شهوة للذهب لا مثيل لها منذ أن ملأت رؤوس الإنكليز شهوة الذهب التي استولت على إسبانيي عهد كورتيز وبيزارو». «ولم تعرف البنغال الهدوء ثانية إلى أن تم اعتصارها تماماً» ومما له دلالة، كما يلاحظان، أن إحدى كلمات اللغة الهندوستانية التي دخلت اللغة الإنكليزية كانت «السلب»- **Loot**»»**(12)**.

ظهر مصير البنغال العناصر الأساسية لغزو العالم. إن كالكوتا وبنغلادش هما اليوم رمزان للبؤس والشقاء. بينما كان التجار المحاربون الأوروبيون قد رأوا في البنغال واحدة من أثمن اللقى في العالم. وقد وصفها زائر إنكليزي مبكر بأنها «أرض رائعة، لا تستطيع الحروب ولا الأوبئة ولا القمع تدميرها».

وقبل ذلك بزمن، كان الرحالة المغربي ابن بطوطة قد وصفها بأنها «بلاد مترامية الأطراف، ينمو الرز فيها غزيراً. وفي الحق؛ لم أرَ مكاناً في الأرض كلها يفيض خيراً مثلها» [16]، وفي عام **1757**، عام معركة بلاسي، وصف كلايف مدينة داكا ، مركز صناعة المنسوجات، بأنها « واسعة مكتظة بالسكان ، وغنية مثل لندن » . أما في **1840**فقد انخفض سكانها من **150,000** إلى **30,000**، كما شهد السير تشارلز تريفيليان **Charles Trevelyan**أمام لجنة مختارة من مجلس اللوردات، «إن الغابة والملاريا تغزوانها بسرعة. لقد سقطت داكا ، مانشستر الهند ، من مدينة جد مزدهرة ، إلى بلدة صغيرة شديدة الفقر» . إنها اليوم عاصمة بنغلادش.

عرفت البنغال يوماً بقطنها الممتاز، الذي انقرض اليوم، وبجودة نسيجها، الذي صارت تستورده. فبعد استيلاء بريطانيا عليها قام التجار البريطانيون، مستخدمين «كل وسيلة ممكنة للاحتيال، بشراء المنسوجات بجزء من قيمتها»، كما كتب التاجر البريطاني ويليام بولتس **William Bolts**عام **1772**: «إن الطرق المستخدمة للضغط على النساجين الفقراء متنوعة وعديدة من نوع الغرامات، السجن، الجلد وإجبارهم على رد الديون.. الخ»، «إن القمع والاحتكار «المفروضين من قبل الإنكليز» كانا سبب تدهور التجارة، وانخفاض المداخيل، وحالة الخراب الحالية في البنغال».

بعد أربع سنوات كتب آدم سميث معتمداً، ربما، على كتاب بولتس الموجود في مكتبته، أن بلاد البنغال «الخصبة والقليلة السكان» عرفت «موت ثلاثمئة أو أربعمئة ألف من سكانها بسبب الجوع في سنة واحدة» إنها نتائج «التدابير الغير مناسبة» و«القيود الحمقاء» التي فرضتها الشركة الحاكمة على تجارة الرز فحولت «القدرة إلى مجاعة». فلم يكن أمراً غير عادي» أن يلجا موظفو الشركة، «عندما رأى مديرهم أن مرابح كبرى يمكن أن تجني من الأفيون»، إلى فلاحة حقول الأرز الغنية أو أية حقول أخرى مزروعة بالحبوب لإخلاء المكان بغرض إنشاء مزرعة للخشخاش». إن الوضع المزرى في البنغال، «وعدد من المستعمرات البريطانية الأخرى» عائد لسياسات «الشركة التجارية التي تحكم وتضطهد الهند الشرقية» وهذا ما يجب عكسه، كما دعا سميث، بواسطة «عبقرية المؤسسات البريطانية التي تحمي وتحكم شمال أمريكا» -تحمي المستوطنين الإنكليز لا «من هم مجرد متوحشين»، هذا ما لا يضيفه سميث. لكن حماية المستوطنين الإنكليز كانت أداة غش في الحقيقة. فكما يشير سميث في مكان آخر، «فرضت بريطانيا حظراً مطلقاً على إنشاء أية مصانع في أي من مزارعها الأمريكية»، وتحكمت عن كثب بالتجارة الداخلية للمنتجات الأمريكية تحكماً منع إقامة أية ورشة عملية (قبعات، أصواف، بضائع صوفية) بغرض البيع في أماكن بعيدة، وحدّت من نمو القدرة الصناعية للمستوطنين حتى تبقى مجرد تصنيع بيتي فج، حيث لا تصنع العائلة إلا ما يلزمها» أو ما يلزم جيرانها

القريبين، إنه «انتهاك بيّن لأقدس حقوق الإنسان» وهو انتهاك مألوف في مناطق الحكم الاستعماري كلها.
في ظل «المستعمرة البريطانية الدائمة في الهند» تم عام 1793تحويل الأرض لملكية خاصة، بحيث تعطي الثراء للعملاء المحليين، والضرائب للحكام البريطانيين، بينما «سلطت المستوطنات المدارة بعناية وتفكر قمعاً باهظاً على معظم الطبقات الدنيا» كما خلصت للقول بعثة استطلاع بريطانية عام 1832معلقة على مظهر آخر من مظاهر التجربة، بعد سنوات ثلاث قال مدير الشركة: «بالكاد يجد هذا البوس ما يضاهيه في تاريخ التجارة. إن عظام نساجي القطن تلون فصول الهند بالأبيض». لكن التجربة لم تكن فشلاً شاملاً بأي حالٍ من الأحوال. فقد لاحظ اللورد بينتينك Lord Bentink، الحاكم العام العسكري للهند، أنه «وإن كان الأمن مفقوداً في مواجهة تمرد أو ثورة شعبية شاملة، فلابد لي من القول إن (المستعمرة الدائمة)، مع فشلها إزاء جوانب أخرى كثيرة، وفي معظم النواحي الأساسية، قد حققت مكسباً عظيماً على الأقل، وهو خلق جمع كبير من ملاك الأرض الأغنياء ذوي المصلحة العميقة في استمرار الحكم البريطاني والذين يملكون سلطة كاملة على جموع الشعب» الذي لا يسبب بؤسه، بالتالي، أية مشكلة لنا.
ومع انحدار الصناعة المحلية تحولت البنغال إلى الزراعة التصديرية، الأنديغو أولاً، ثم الجوت الذي أنتجت بنغلادش نصف إنتاجه العالمي عام 1990 . لكنها لم تبنِ مصنعاً واحداً لمعالجته تحت الحكم البريطاني)13(. بينما كان يجري تخريب البنغال، كانت صناعة النسيج البريطانية محمية من المنافسة الهندية، وكان ذلك مهماً، لأن المنتجين الهنود حازوا على أفضلية نسبية في النسج المطبوعة في أسواق بريطانيا المتوسعة وقد ذكرت لجنة صناعية ملكية بريطانية عام 1916-1928أن تطور الصناعة الهندية «لم يكن أقل مما كان عليه في أرقى الأمم الأوروبية» عندما وصل «التجار المغامرون من الغرب» بل من الجائز أن «الصناعات الهندية كانت أكثر تطوراً بكثير من تلك التي في الغرب حتى مجيء الثورة الصناعية، كما يلاحظ فريدريك كليرمونت Frederick Clairmonte مستشهداً بدراسات بريطانية . لقد منعت القوانين البريطانية 1700-1720استيراد المنسوجات المطبوعة من الهند وفارس والصين، وكانت كل البضائع التي تضبط منتهكة هذا الحظر تصادر. ثم تباع في مزاد علني، ويعاد تصديرها، أما قماش الخام الهندي فقد منع أيضاً، بما في ذلك «أي قطعة ثياب أو كسوة مصنوعة منه مهما تكن، في أو حول الأسرة، أو الوسائد، أو ستائر النوافذ، أو أي شكل آخر من الأمتعة المنزلية والأثاث». وفيما بعد فرضت ضرائب تمييزية لصالح المنسوجات الإنكليزية داخل الهند نفسها، التي أجبرت على هذا النحو على شراء النسيج الإنكليزي الأدنى نوعية.
كتب هوراس ويلسون Horace Wilsonعام 1826في كتابه «تاريخ الهند البريطانية» أنه لم يكن ممكناً تجنب هذه الإجراءات، «ولولا ذلك لكانت مصانع بيزلي Paisley ومانشستر قد توقفت منذ انطلاقتها، ولتعذر تحريكها من جديد، حتى بقوة البخار، لقد أنشئت هذه المصانع من تضحيات الصناع الهنود» . ويستنتج المؤرخ الإقتصادي كلافام J.H. Clapham. أن «هذه القيود أعطت دفعاً كبيراً، وقد تكون حثت على هذا الدفع المقيد، لصناعة طبع النسيج في بريطانيا »، التي كانت قطاعاً قائداً في الثورة الصناعية الإنكليزية. مولت الهند في القرن التاسع عشر خمسي العجز التجاري البريطاني، مقدمة سوقاً لمصنوعات بريطانيا، وجنوداً لحروبها الاستعمارية، والأفيون الذي كان السلعة الرئيسية في تجارتها مع الصين)14(.
«إن الحقيقة المهمة البارزة هي أن تلك الأجزاء في الهند التي عاشت أطول من غيرها تحت الحكم

البريطاني هي الأفقر اليوم، وكما كتب جواهر لال نهرو» [17] ، «بالحقيقة يمكن رسم خريطة تبين الصلة الوثقى بين طول مدة الحكم البريطاني، والنمو الشديد للفقر». في أواسط القرن الثامن عشر كانت الهند متطورة بالمعايير النسبية، ولم يكن ذلك في صناعة النسيج فقط. «كانت صناعة بناء السفن مزدهرة، وكانت واحدة من سفن القيادة التابعة لأحد أدميرالات بريطانيا خلال الحروب النابوليونية قد بنيت في الهند من قبل شركة هندية». لم تتهاو صناعة النسيج وحدها بل صناعات أخرى مؤسسة جيداً، كـ «بناء السفن، أشغال المعادن، الزجاج، الورق، وكثير من الحرف»، كلها انهارت تحت حكم بريطانيا، وأوقف تطور الهند، وسد طريق نمو صناعات جديدة، وصارت الهند «مستعمرة زراعية لإنكلترا الصناعية». وبينما تمدنت أوروبا، كانت الهند «تتريف بسرعة» مع زيادة سريعة في نسبة السكان المعتمدين على الزراعة، وهو «السبب الحقيقي، والأساسي للفقر المرعب للشعب الهندي»، كما كتب نهرو.

وحتى في عام 1840، كان مازال بوسع مؤرخ بريطاني أن يشهد أمام لجنة تحقيق برلمانية أن: «الهند بلد صناعي بقدر ما هو زراعي، وإن من يسعى لخفضها إلى وضع بلد زراعي يسعى لخفضها في مقياس الحضارة» وهو ما حدث تماماً تحت «الحكم الاستبدادي» البريطاني كما يقول نهرو)15(.

يستنتج المؤرخ الاقتصادي البرازيلي خوسيه دي أرودا.José J-de Ar ruda في معرض تناوله « المستعمرات كاستثمار تجاري » أن الاستثمار كان شديد الربح حقاً للبعض : الهولنديين ، الفرنسيين ، وخصوصا البريطانيين الذين استفادوا من ميزات المستعمرات البرتغالية . وكذلك التجار وتجار الرقيق والصناعيين، وأيضا مستوطنات «إنكلترا الجديدة» [18] - New Englandالتي حفز تطورها عبر التجارة المثلثة مع بريطانيا ومستعمرات السكر في جزر الهند الغربية (الكاريبي)، «لقد أدى عالم المستعمرات وظيفته الرئيسية كرابطة تؤمن الثروة من أجل إنجاز التراكم الأول لرأس المال»، لقد سهل «نقل ثروات المستعمرات إلى الحواضر Metropoles، التي تقاتلت في سبيل الاستيلاء على فوائض المستعمرات»، مقدماً مساهمة رئيسية في النمو الاقتصادي الأوروبي. «لقد أثمرت هذه المستعمرات»، لكنه يضيف أن الحسابات تخطئ النقطة الأساسية: «كانت المنافع فردية، والتكاليف معممة». كان جوهر النظام هو «الخسارة الاجتماعية» إلى جانب «إمكانية التقدم المستمر للرأسمالية وللخزائن الخاصة بالبرجوازية التجارية». باختصار، تحويل عام وأرباح خاصة. إنه الجنوح المتوقع للسياسة عندما يكون بوسع مهندسيها أن يتوقعوا جني الأرباح لأنفسهم.

أما بخصوص من ترددوا في التخلف، فإن بيرسون يطرح سؤالاً، لكنه لا يتابعه، حول ما إذا كان «ثمة طريق بديل إلى حالة تمكن من مواجهة التحدي الأوروبي»، بحيث تتمكن الهند والصين، وغيرها من البلاد التي أخضعت للغزو ، من تجنب «دمجها في الإقتصاد العالمي ، وتجنب تحولها إلى بلاد متخلفة ، وتجنب معاناتها حين تحولت الإمبراطوريات التجارية إلى إمبراطوريات محلية أكثر شؤماً مدعومة من قبل أوروبا الغربية التي تهيمن إقتصاديا » (16).

أورد آدم سميث عددا من التعليقات المفيدة على السياسة البريطانية مشتركاً مع أرودا في بعض النقاط ، وذلك عند إدانته الإستعمار وسلطة الاحتكار . إنه يصف هذه السياسات بشيء من العداء مجادلا بأن هذه الممارسات غير مجدية على المدى الطويل رغم المكاسب الكبيرة التي جنتها بريطانيا من مستعمراتها ومن احتكار تجارتها ، ورأى أن ذلك ينطبق على آسيا كما على شمال أمريكا . لكن مناقشة سميث تبقى نظرية ، لأن المعلومات المتوفرة يومها لم تكن كافية . لكن ، ومهما يكن نصيب مناقشة سميث من الإقناع ، فهي تشرح بنفسها لماذا لم تكن في مكانها : كان من شأن ترك المستعمرات أن «

يفيد أغلبية الشعب الإنكليزي» كما يستنتج ، « لكنه أقل فائدة بكثير للتجار عما هو الحال في ظل الاحتكار الحالي » . إن الاحتكار «مع أنه ضريبة فادحة على عاتق المستعمرات ، ومع أنه يزيد دخل فئة بعينها من الناس في بريطانيا العظمى ، فهو يُنقص دخل أغلبية الشعب بدلا من زيادته» . إن المصاريف العسكرية وحدها تمثل عبئاً فادحا . إلى جانب تشويه الاستثمار والتجارة .

كان احتكار الهند الشرقية ، ومستوطنات أمريكا الشمالية «سخفا » حقيقيا بالنسبة لأغلبية الشعب البريطاني ، « وباهظا » أيضا في أثره على المستوطنين الإنكليز كما يرى سميث . لكنه لم يكن كذلك أبدا بالنسبة «لمبتكري هذا النظام التجاري بأكمله» . « إن تجارنا وصناعيينا هم ، إلى حد بعيد ، المهندسون الرئيسيون » ، « وقد اعتُني بمصالحهم إلى حد غريب » في هذا النظام ، وليس بمصالح المستهلكين والشعب الشغيل . أيضا «اعتني بشكل غريب» بمصالح مالكي أسهم الشركة ذات الربح المضمون وغيرهم ممن كسبوا ثروات تفوق أحلام الجشع نفسه . كانت النفقات معممة إجتماعيا ، أما الأرباح فصبت في خزائن « المهندسين الرئيسيين». كانت السياسات التي ابتكروها منطقية تماما من زاوية المصالح الشخصية الضيقة ، ولو أدت لضرر الآخرين بمن فيهم عامة سكان بريطانيا(١٧) .

إن استنتاج سميث أنه «في ظل نظام الإدارة الحالي ، لا تجني بريطانيا شيئا ، إلا الخسارة ، من الهيمنة التي تفرضها على مستعمراتها » هو استنتاج مضلل تماما . فمن وجهة نظر الخيارات السياسية لم تكن بريطانيا كيانا واحدا . ليست «ثروة الأمم» من بين اهتمامات «مهندسي السياسة » . فهم ، كما يؤكد سميث ، يبحثون عن مصالحهم الخاصة . أما مصير عامة الشعب فلا مكان له في اهتماماتهم أكثر من مصير « مجرد المتوحشين » الذين يقفون في طريقهم . وإن قامت «اليد الخفية »[19] بتقديم المكاسب للآخرين فهذا مجرد أمر عرضي . إن التركيز الأساسي على «ثروة الأمم» ، وما «تكسبه بريطانيا » خاطئ منذ البداية ، وملغوم بالمثلنة غير المشروعة ، لكنه على الأقل معدل ومصحح في المناقشة الأشمل التي يقوم بها سميث . كثيرا ما أسقطت الخصائص الحاسمة لأعمال سميث عندما دخلت الأيديولوجيا المعاصرة على أيدي تلامذته الحاليين . فقد كتب جورج ستيغلر تقديمه للطبعة الثانية من مؤلفات سميث ، الصادرة في ذكراه المئوية الثانية عن جامعة شيكاغو : « سيجد الأمريكيون آراءه في المستوطنات الأمريكية مفيدة ، فقد آمن بوجود استغلال في الحقيقة لكنه استغلال للإنكليز من قبل المستوطنين » . ما آمن به سميث حقا هو وجود استغلال للإنكليز من قبل «طبقة بعينها من الناس» في إنكلترا ، أناس كانوا هم مهندسي السلطة ، ووجود «ضرائب باهظة» على المستوطنات أيضا . بإزالة تأكيد سميث على الصراع الطبقي الأساسي وعلى أثره الحاسم في السياسة نزوِّرٌ آراءه ونُسيء تقديم الحقائق بشكل كبير . مقدمين أداة صالحة للتضليل في خدمة الثروة ، والسلطة . إنها ملامح شائعة في النقاش المعاصر للشؤون العالمية ، ولكثير غيرها : إن إدانة الأثر الضار لوزارة الدفاع **Pentagon** على الإقتصاد – مثلا- سيكون مضللا إلى أقصى حد إن لم يتح التأكيد على أن هذا الأثر لم يكن خيارة أبدأ بالنسبة لمهندسي السياسة والمصالح التي يمثلونها (خاصة القطاعات الصناعية المتطورة) ليس مفاجئا ، أن نجد أن السياسة الاجتماعية تتحول عادة إلى مشروعات رفاه للأغنياء والأقوياء . إن الأنظمة الإمبريالية ، على وجه الخصوص ، واحدة من الأدوات الكثيرة التي يموِّل فقراء البلاد سادتهم عبرها . ومهما لقيت الدراسات التي تبحث في فعالية وكلفة الإمبراطورية والهيمنة « بالنسبة للأمة» من اهتمام أكاديمي فإنها تظل هامشية الصلة بدراسة تشكل السياسة في المجتمعات التي يتوقع فيها تحييد الرأي العام ، وهي كل المجتمعات الموجودة الآن .

إن الاستنتاجات أكثر عمومية على كل حال . فكما يشير مثال وزارة الدفاع ، تنطبق الاعتبارات ذاتها على الشؤون الداخلية كما على السياسة الدولية . إن سلطة الدولة لا تستخدم بغرض تمكين البعض من جني ثروات خيالية وتخريب المجتمعات المخضعة في الخارج فحسب ، لكنها لعبت دوراً حاسماً في ترسيخ الامتيازات الخاصة داخل البلاد أيضا . في الأيام المبكرة لهولندا وإنكلترا الحديثتين قدمت الدولة البنية التحتية للتطور الرأسمالي حامية الإنتاج الضعيف ذا الأهمية (القطن ، مصائد الأسماك)
وأخضعته لنواظم شديدة واستخدمت احتكارها للعنف لتفرض شروط العمالة المأجورة على من كانوا فلاحين أحرارا في السابق . منذ قرون « استعمرت المجتمعات الأوروبية أيضا وعيث فيها فسادا ، بشكل أقل كارثية من الأمريكيتين ، لكن بما لا يقل عن آسيا » . (توماس برادي) . «لقد أثبت التطور الإقتصادي السريع الذي أثمره الطريق الإنكليزي أنه مدمر إلى حد كبير لكل من حقوق الملكية التقليدية داخل البلاد ، والمؤسسات والثقافات عبر العالم» . جرت عملية «تهدئة ريفية» - قمع - في بلاد أوروبا المتطورة . ربما كان نزع الملكية الفلاحية الواسع الذي جرى بأقصى معانيه في إنكلترا وحدها « أساسا لتطورها الإقتصادي الأكثر سرعة ، حيث جُرِّد الفلاحون من حقوق الملكية التي أفلحوا في الإحتفاظ بها في فرنسا، ودفعوا إلى سوق العمل» . « كان غياب الحرية وحقوق الملكية هو بالضبط ما سهل الانطلاق الحقيقي للتطور الاقتصادي» في إنكلترا ، كما يقول روبرت برينر **Robert Brenner** في استطلاعه الذكي لأصول الرأسمالية الأوروبية . كان لدى عامة الناس أسباب كافية لمقاومة «مسيرة التقدم» ، أو للسعي من أجل تحويلها إلى مسار آخر ينشد الحفاظ على قيم أخرى : « أفكار الجماعة ، والاتحاد ، والكل الذي يقوم مقام الأجزاء ، والخيرالعام الذي يتجاوز الخير الخاص» . برادي . حركت هذه الأفكار «الحركات العامة الكبرى» لأوروبا قبل الرأسمالية ، كما يقول برادي « ووضعت عناصر الحكومة الذاتية في يد الانسان العادي » ، مثيرة « الاحتكار والخوف احيانا في صفوف النخب التقليدية » .
كان الناس العاديون الذين ينشدون الحرية والخير العام «حرفيي القذارة» و«غوغاء» و«رعاع » يجب أن « يموتوا جوعا» لقد أدانهم الإمبراطور الألماني ماكسيميليان[20] بوصفهم « فلاحين حمقى ، أشرار وأجلاف ، لا فضائل ولا دماء نبيلة فيهم ، ولا يتحلون بالاعتدال اللائق ، بل تباه متطرف ، وانعدام الولاء ، وكراهية للأمة الألمانية ». إنهم «أعداء الأمريكيين »[21] في زمانهم . وقد استدعى النهوض الديمقراطي في إنكلترا القرن السابع عشر إدانة قاسية «لجموع الأوغاد » و« البهائم في صورة بشر» و«المنحرفين الفاسدين » . أما منظرو ديمقراطية القرن العشرين فينصحون أن « يلزم عامة الناس مكانهم» ، بحيث يستطيع «الرجال الذين يتحلون بالمسؤولية أن يعيشوا أحرارا من زئير القطيع الهائج ووقع أقدامه» ، «الدخلاء الفضوليون الجهلة الذين تتمثل «وظيفتهم» في أن يكونوا «متفرجين مهتمين » لا مشاركين ، ويعطون دعمهم – دوريا- لهذا المرشح أو ذاك من أعضاء الطبقة القيادية (الانتخابات) ، ومن ثم يعودون لشؤونهم الخاصة ، (وولتر ليبمان)[22] . إن الكتلة الكبرى من السكان «الجهلة والقاصرين عقليا » يجب أن تلزم مكانها للصالح العام ، وأن تغذى « بالأوهام الضرورية » والتبسيطات المفرطة «ذات الأثر العاطفي» (وزير خارجية ولسون[23] ، روبرت لانسينغ[24] ، عن رينولد نيبور[25]) . هذا هو رأي الليبراليين . أما نظراؤهم «المحافظون » فهم أكثر تطرفا في توقيرهم الرجال الحكماء أصحاب الأحقية بالحكم في خدمة الأغنياء والأقوياء . إنها ملاحظة قليلة الأهمية وغالبا ما يتم نسيانها(18).

يجب تربية الرعاع على قيم الخضوع ، والبحث الضيق عن المكسب الشخصي ضمن النواظم التي تضعها مؤسسات السادة . أما الديمقراطية ذات المعنى ، ذات الإتصال والمشاركة الجماهيريين ، فهي خطر يجب التغلب عليه ، هذه أيضا أفكار ثابتة لا تتغير إلا شكليا .
امتدت تأملات آدم سميث في تدخل الدولة في التجارة الدولية إلى المشهد المحلي أيضا . إن مديحه ل-«تقسيم العمل» في ملاحظاته الإفتتاحية يصفه بأنه : مصدر «التحسن الأعظم في القوة الانتاجية للعمل ، ومصدر الجزء الأكبر من المهارة والاتقان وحسن الرأي في أي مجال يتم تطبيقه».
وهو أساس «ثروة الأمم» . إن الميزة الكبرى للتجارة الحرة ، كما يحاجج سميث ، هي في أنها تدعم هذه الميول . لكن إدانته النتائج اللاإنسانية لتقسيم العمل عندما يصل حدوده الطبيعية تبقى أقل شهرة .
«إن أفهام معظم الناس تتشكل بالضرورة من خلال أعمالهم الإعتيادية » . ولأن الأمر كذلك ،« فإن الانسان الذي ينفق عمره في أداء قلة من الأعمال البسيطة ، التي يكون أثرها بسيطة مثلها دائمة ، لا فرصة لديه لإجهاد فكره ، وعادة ما يصير إلى أغبي وأجهل ما يمكن للإنسان أن يكون . هذه هي الحال التي ينحدر إليها العمال الفقراء ، الذين هم أغلبية الأمة في كل مجتمع متمدن متطور ما لم تبذل الدولة جهدها لمنع ذلك» . على المجتمع أن يجد طريقة ما للتغلب على الأثر الشيطاني «لليد الخفية» .
يذهب مساهم آخر في الليبرالية الكلاسيكية إلى ما هو أبعد من ذلك . فقد حدد ويلهلم فون همبولدت[26] ، الذي كان ملهم جون ستيورات ميل[27] ، المبدأ الرئيسي لفكره بأنه «الضرورة الأساسية المطلقة للتطور الإنساني بأغني تنوعه ، وهو المبدأ الذي لا يقوضه البحث الضيق عن الكفاءة ، عبر تقسيم العمل ، بل العمل المأجور ذاته : « إن ما لا ينبع من الخيار الحر للإنسان ، أو ما يكون نتيجة للأوامر والقيادة فحسب ، لا يدخل إلى طبيعة الإنسان نفسها ، إنه لا يقوم به بطاقة إنسانية حقة ، ولكن بضبط آلي فحسب » .
وعندما يعمل الشغيل تحت ضغط خارجي ، « فإننا قد نعجب بما ينتجه ، إلا أننا نحتقر ما هو عليه»(19).
يخف إعجاب سميث بالمشروع الخاص بسبب احتقاره ل-« المبدأ الوضيع لسادة الجنس البشري» : «كل شيء لنا ، ولا شيء للآخرين » ومع أن السعي « الدنيء والجشع» للسادة قد يثمر بعض منافع عرضية ، فإن الإيمان بهذه الثمار مجرد وهم . هذا إن غضضنا النظر عن الفشل الأعمق في إدراك «المبدأ الرئيسي» للفكر الليبرالي الكلاسيكي الذي شدد عليه همبولدت . إن ما يستمر الآن بالحياة من هذه المبادئ في الإيديولوجية المعاصرة لهو صورة بشعة مشوهة ابتكرت وفقا لمصالح السادة(20) .
إن سلطة الدولة المركزة المكرسة للإمتيازات والنفوذ الخاصين ، والإستخدام العقلاني المنظم للعنف المتوحش ، هما اثنتان من السمات المستمرة في الغزو الأوروبي . أما السمات الأخرى فهي الاستعمار الداخلي الذي يقوم الفقراء بتمويل الأغنياء في ظله . وهناك مبدأ آخر أيضا وهو الإيمان بالصلاح الذاتي الذي يخفي تحته القمع والمذابح والنهب .
حاضر ليبرالي بارز في أوكسفورد عام 1890 ، مع مصور للبنغال وبقية الهند أمامه ، وامتدح «سياسة التنوير الإستعماري البريطاني » التي «تقف على نقيض سياسة أسلافنا » الذين أبقوا مستعمراتهم «خاضعة بغرض استخلاص فوائد تجارية منها » ، بينما «نعطيهم نحن المنافع التجارية ، ونفرض الضرائب على أنفسنا لصالحهم بهدف جعلهم مهتمين بالبقاء تحت سلطتنا ، بحيث نتمتع بحكمهم» ويشرح لنا حاكم مصر الفعلي منذ 1883 إلى 1906 ، وهو اللورد كرومر[28] ، أننا

«نحكمهم بقوة الشخصية المحضة دونما استخدام للقوة» وهذا ما نستطيع فعله لأن البريطانيين «يملكون ،وبدرجة عالية جدا ، قدرة الإستحواذ على عواطف وثقة أي عرق بدائي يقيمون صلة معه »
. أما زميله اللورد كورزون[29] نائب الملك في الهند فيعلن : « إننا لم نجد مفتاح الثروة والمجد في الإمبراطورية فحسب ، بل أيضا نداء الواجب ، ووسائل خدمة الجنس البشري» . كان أوائل الغزاة الهولنديين على ثقة تامة من أن تجار كل الأمم سيهرعون إلى شركة الهند الشرقية الهولندية (V.O.C) لأن «الطبع الحر القديم لأمتنا يقيم تقييما عاليا » أما خاتمي حاكم وشركة خليج ماساشوستس Massachusetts في عام 1619 فقد مثلا هنديا يتوسل : «تعالوا وساعدونا» .
إن سجل يومنا هذا مفعم بالنداءات الموجهة إلى الإرادة السامية ، والمشاركة في المنافع ، والقضايا النبيلة ، وقس على ذلك . إن الجنة ذاتها ستفيض بسكانها لو حوسب سادة مديح النفس هؤلاء بمقتضى كلماتهم (٢١) .
لكن جهودهم لم تكن من غير جدوى . فمن زمن طويل ، وبين الطبقات المتعلمة ، رفعت القصص الخرافية عن المهمات الصالحة ، والإحسان للآخرين إلى مرتبة الحقائق العقائدية ، والظاهر أن معظم جمهور العامة يصدقها أيضا . ففي عام 1989 اعتقد نصف الجمهور الأمريكي أن الحصة الأكبر من ميزانية البلاد كانت مخصصة للمساعدات الخارجية ، التي شهدت في ذلك العام انخفاضها إلى أدنى نسبة بين البلدان الصناعية ، ومثلت رقما لا يكاد يرى في الميزانية حيث كانت تعادل 21% من الناتج القومي الخام. G.N.P .أما من يصغون لمعلميهم فقد كانوا يعتقدون أن العنصر التالي في الميزانية كان مخصصة لشراء السيارات الفخمة ، للأمهات العائشات على المعونة الحكومية (22) .
أما الشعوب المخضعة فتجد طرقة غريبة للتعبير عن امتنانها ، ففي نظر قائد بارز للحركة القومية الهندية كان «هتلر[30] هو الشبيه الوحيد الممكن » لنائب الملك في الهند . كانت ايديولوجية البريطانيين في الهند « إيديولوجية العرق السيد » وهي فكرة «متأصلة في الامبريالية» ، «وعبر عنها القائمون على السلطة بلغة لا لبس فيها » ، وتبينت في الممارسة ، حيث «تعرض الهنود للإهانة ، والإذلال ، والمعاملة المزرية». لم يكن نهرو غافلا عن مقاصد الحكام الخيرية حين كتب من سجنه البريطاني عام 1944 : « إن الاهتمام الذي أبداه الصناعيون والاقتصاديون الإنكليز بالفلاح الهندي كان جديرا بالشكر وفي ضوء ذلك ، كما في ضوء العناية الرقيقة المبذولة له من قبل الحكومة البريطانية في الهند ، لا يستطيع المرء إلا أن يستنتج أن قدرا مشؤوما لا يرد ، أن عاملا فوق طبيعي ، قد عاكس نواياهم وإجراءاتهم جاعلا الفلاح الهندي واحدا من أفقر وأتعس الكائنات على وجه البسيطة » (٢٣) . كان نهرو محبا للإنكليز بعض الشيء . أما الآخرون فكانوا أقل لطفا بخصوص هذا الأمر . لكن الثقافة الغربية ، التي تملك السلاح والثروة ، تبقى منيعة إلى حد بعيد . ليس من العدل القول إن الفظائع تمر دون أن يلاحظها أحد . فقد كان الملك البلجيكي ليوبولد من أسوأ السفاحين سمعة ، وكان مسؤولا عن موت ما يصل لعشرة ملايين إنسان في الكونغو البلجيكي (زائير حاليا) . لقد سجلت مساهماته ونواقصه في دائرة المعارف البريطانية -Encyclopaedia Britanica التي وصفت « ثراءه الطائل» الذي جناه من « استغلال تلك المنطقة الشاسعة» ويقول السطر الأول من مادة «ليوبولد » في الموسوعة : «لكنه كان قاسي القلب تجاه سكان ملكيته البعيدة تلك» . بعد نصف قرن انتقد ألفرد كوبان Alfred Cobban الملك لويس السادس عشر[31] في كتابه «تاريخ فرنسا الحديثة» لأنه فشل في حماية المصالح الفرنسية في جزر الهند الغربية . تستحق تجارة الرقيق التي قامت عليها تلك

المصالح ملاحظة كوبان القائلة : « إن أخلاقيتها ليست موضع نقاش». وذلك صحيح تماماً (24).
ليس العثور على أمثلة كثيرة أمراً صعباً .

2- «قطع الأشجار والهنود»

سلك مستوطنو شمال أمريكا نفس الطريق الذي سلكه سابقوهم في البلد الأم . فقد كانت فيرجينيا Virginia ، منذ الأيام الأولى لاستيطانها ، مركزة للنهب والقرصنة ، وقاعدة للإغارة على التجارة الإسبانية وسلب المستوطنات الفرنسية على ساحل مين Maine ، ولإبادة «عبدة الشيطان » و« البهائم الأجلاف» ، الذين مكن كرمهم المستوطنين الأوائل من البقاء أحياء ، صائدين إياهم باستخدام الكلاب المتوحشة ، وذابحين النساء والأطفال ومتلفين المحاصيل ، وناشرين مرض الجدري بينهم بواسطة توزيع بطانيات حاملة للعدوى ، وكل الوسائل الأخرى الحاضرة في أذهان أولئك البرابرة والآتية من تجربتهم التي مازالت طازجة في إيرلنده . وصل قراصنة شمال أمريكا حتى بحر العرب في أواخر القرن السابع عشر . وبحلول ذلك الوقت «صارت نيويورك سوقا للصوص ، حيث كان القراصنة يتخلصون من أسلابهم القادمة من أعالي البحار» كما لاحظ نيثان ميللر Nathan Miller «كان الفساد مادة تشحيم دواليب الآلة الإدارية للأمة» ، « وقد لعب الكسب غير المشروع ، والفساد ، دورا حيويا في تطور المجتمع الأمريكي الحديث ، وفي خلق الآلية المعقدة المتداخلة المؤلفة من الحكومة ورجال الأعمال ، الآلية التي تقرر مجرى شؤننا في الوقت الحاضر» ، كما يضيف ميللر ساخرا من الصدمة الكبيرة تجاه فضيحة ووترغيت[32] (25) .

ومع تقوي سلطة الدولة ، خفض عنف القطاع الخاص لصالح الصيغة الحكومية الأكثر تنظيما ، رغم أن الحكومة لم تسمح بمحاكمة مواطنين أمريكيين متهمين بتجارة الرقيق أمام محكمة أجنبية . ولم يكن ذلك أمرا هينا ، فقد رفضت أمريكا السماح للبحرية البريطانية بتفتيش أي من سفن تجارة الرقيق الأمريكية ، « بينما لم تكن السفن الحكومية الأمريكية موجودة لتفتيشها أبدا ، مما جعل سفن الرقيق في أواسط القرن التاسع عشر ، لا تسير فقط تحت الراية الأمريكية ، بل كانت مملوكة لأمريكيين أيضأ» . لكن الولايات المتحدة لم تكن لتقبل المعايير التي اقترحها معمر القذافي ، الذي دعا عام 1992 لأن تعرض اتهامات الإرهاب الموجهة لإثنين من الليبيين على محكمة دولية ، أو على أية محكه حيادية أخرى ، وهو الإقتراح الذي رفض بازدراء من قبل واشنطن وصحافتها التي تقلل من شأن أية وسائل من شأنها أن تنزلق إلى استقلالية مفرطة(26) .

بعد أن نالت المستوطنات الأمريكية استقلالها في مجرى النزاع الدولي الكبير الذي وضع إنكلترا في مواجهة فرنسا وهولندا وأسبانيا ، استخدمت سلطة الدولة لحماية الصناعة المحلية ، وتشجيع الإنتاج الزراعي ، والتحكم بالتجارة ، واحتكار وسائل الحرب ، وانتزاع الأرض من سكانها . لقد «ركز الأمريكيون على مهمة قطع الأشجار والهنود وتوسيع حدودهم الطبيعية » ، كما وصف ذلك المشروع المؤرخ الدبلوماسي توماس بيلي Thomas Bailey(27) .

كانت هذه المهام ، وكذلك البلاغة التي رافقتها ، عقلانية تماما وفق معايير «الاستقامة السياسية السائدة ، ولم يكن مفاجئا أن يثير تحديها خلال السنوات القليلة الماضية أشد الغضب عند حرس «النقاء العقائدي» . إن هوغو غروتيوس[33] وهو انسانوي Humanist بارز من القرن السابع عشر ويعتبر مؤسس القانون الدولي ، يقرر أن «أكثر الحروب عدالة هي الحرب ضد البهائم المتوحشة ، ثم الحرب ضد الناس الذين هم على شاكلتها » . أما جورج واشنطن[34] فقد كتب عام 1783 : « إن التوسع التدريجي لمستوطناتنا سيجعل المتوحشين يتراجعون تدريجيا ، وكذلك الذئاب ، فكلاهما طرائد

للصيد ، مع أنهم مختلفون شكلا» . اعتبر واشنطن ، الذي تعتبره فصاحة الثقافة السياسية و الرسمية «نفعيا Pragmatist » ، شراء أراضي الهنود (بالتهديد والإحتيال دائما) تكتيكا أقل كلفة من العنف . أما توماس جيفرسون[35] فقد تنبأ في حديثه مع جون آدامز[36] أن «القبائل المتخلفة» على الحدود « سوف تتردى في البؤس والبربرية ، وتتناقص عددا بسبب الحرب والفاقة ، وسنكون مضطرين لسوقهم إلى الجبال الصخرية مع وحوش الغابات » . وهو ما سينطبق على كندا أيضا بعد غزوها الذي تخيله . بينما تتم إزاحة السود إلى أفريقيا أو الكاريبي بحيث تبقى البلاد «دون اختلاط أو شوائب » .
وبعد سنة من إعلان مبدأ مونرو[37] دعا الرئيس إلى مساعدة الهنود في «التغلب على أفكارهم المسبقة بخصوص تراب بلادهم ، بحيث نصير محسنين لهم في الحقيقة» ، وذلك بترحيلهم غربا . وعندما لم يرضخوا لذلك رحلوا عنوة . أما الضمائر فقد ارتاحت لاحقا بفعل العقيدة الرسمية التي ابتكرها رئيس المحكمة العليا جون مارشال[38] : « يعطي الإكتشاف حقا متميزا يلغي حق الهنود بإشغال الأرض ، سواء بالشراء أو بالغزو» . «ذلك أن القانون الذي ينظم ، ويجب أن ينظم عموما ، العلاقة بين الغزاة والمغزوين ، لا يمكن تطبيقه على قبائل الهنود القساة المتوحشين الذين يمتهنون الحرب ويستقون موارد العيش من الغابات بشكل رئيسي » بالتأكيد ، كان المستوطنون عارفين بالأمر على نحو أفضل . فقد اعتمد وجودهم على البراعة الزراعية «للمتوحشين القساة» وعلى كرمهم ، وكانوا على معرفة بأنماط العنف السائدة عند الفريقين كليهما . ففي ملاحظته للحرب بين الناراغانست Naragansett والبيكوت Pequot يقول روجر ويليامز[39] إن الحروب كانت أقل دموية وافتراسا للبشر من الحروب الأوروبية الفظة «التي تعلم المستوطنون حرفة الحرب منها » . أما جون أندرهيل John Underhill فقد هزئ من «السلوك الخائر» لمحاربي الهنود الذي «بالكاد يستحق اسم القتال » ، واحتجاجاتهم الداعية للضحك ضد الأسلوب «الشرس » للإنكليز الذين « يذبحون كثيرا من الرجال » ، إن لم نتحدث عن النساء والأطفال في القرى العزلاء ، وهو تكتيك أوروبي كان يجب تعليمه للهنود المتخلفين . إنها ملامح مألوفة في الغزو الأوروبي للعالم ، كما لاحظنا سابقا . إن مبادئ رئيس المحكمة العليا المفيدة ، وغيرها من المبادئ ، تحتفظ بمكانتها في الدراسات الحديثة . فقد عزا جليل الشان آل كروبر Al Crober لهنود الساحل الشرقي نوعا من « الحرب المجنونة ، التي لا تنتهي » و«لا يمكن فهمها من منظورنا » . وهي «مؤكد عليها في ثقافتهم بشكل يستحيل الهروب منها تقريبا » . لأن كل جماعة تنبذ هذه المعايير الكريهة «كانت محكومة ، بالتأكيد ، بالانقراض السريع» . «إنه اتهام قاسي كان له أن يكتسب وزنا أكبر لو استند إلى أمثلة أو مراجع تؤيده » ، كما لاحظ فرانسيس جينينغز Francis Gennings معلقة على هذه الدراسة ذات النفوذ الواسع . لم يكن الهنود مسالمين ، لكن كان عليهم أن يتعلموا تقنية « الحرب الشاملة » والوحشية الحقة من الغزاة الأوروبيين ذوي الخبرة الغزيرة في المناطق السلتية وغيرها . استمر رجال الدولة المحترمون بحمل القيم ذاتها . بالنسبة لثيودور روزفلت Theodor Rosevelt[40] بطل جورج بوش[41] George Bush والمعلقين الليبراليين الذين تدفقوا إعجابا بحس « المهمة النبيلة » عند بوش أثناء مذبحة حرب الخليج عام 1991 ، «ان الحرب الأكثر صلاح بين الحروب كلها هي الحرب ضد المتوحشين » التي تؤسس لحكم « العرق السيد في العالم» . أما المذبحة الجبانة الفظيعة في ساند كريك كولوراد و عام 1864 ، والشبيهة بالنموذج النازي في بهيميتها ، فقد كانت « أكثر الأعمال المنجزة على الجبهة صلاحا وفائدة » إن هذا «المبشر ذا العقل النبيل » كما يصفه الأيديولوجيون المعاصرون لم يقصر

رؤيته على « طرائد الصيد » الذين كانوا يساقون خارج مرابعهم الواقعة ضمن «الحدود الطبيعية» للأمة الأمريكية . فقد تضمنت مراتب المتوحشين قبائل «الداغو» في الجنوب و« عصاة الملايو» و«الهجينين الصينيين الذين قاوموا الغزو الأمريكي للفيليبين ، وكل «المتوحشين والبرابرة والشعوب الجاهلة ، والأباشي ، والسيوكس ، والصينيين» كما بينت بجلاء مقاومتهم للأمريكيين . لقد رأى ونستون تشرشل[42] أن من الصحيح تماما استخدام الغازات السامة ضد «القبائل غير المتمدنة» (وبالأخص الأكراد والأفغان) . وعلق رجل الدولة الذي لا يقل عنه احتراما لويد جورج[43] ملاحظا ، مع الموافقة : إن الدبلوماسية البريطانية هي التي حالت دون أن تنص معاهدة نزع السلاح لعام 1922 على منع قصف المدنيين ، «نحن من أصر على الاحتفاظ بحق قصف الزنوج» ، قابضا على النقطة الجوهرية ببراعة . لقد طبقت مثيلات «قتال الهنود » خلال حروب الهند الصينية . فالمعاهدات تحتفظ بمرونتها ، كما رأينا في 1991 وكما سنرى أيضا ، ربما دون انتظار مرور وقت طويل)29(.
اتضحت الإمكانيات الكامنة في الولايات المتحدة منذ أيامها الأولى ، ولم يكن ذلك بالأمر القليل الشأن بنظر حرس النظام القائم . لقد قلق القيصر الألماني ودبلوماسيوه من «الأثر المعدي للمبادئ الثورية» التي «لا تعوقهاالمسافات ولا العقبات المادية» ، « المبادئ الشريرة للجمهورية والحكم الذاتي الشعبي التي تأسست للتو في جزء من شمال أمريكا» . لقد حذر ميترينخ[44] بدوره من «فيضانٍ المبادئ الشريرة ، والأمثلة الخبيثة» التي يمكن أن تزود دعاة العصيان بقوى جديدة » ، سائلاً : «ما الذي سيحل بمؤسساتنا الدينية ، وبالقوة المعنوية لحكوماتنا ، وبذلك النظام المحافظ الذي أنقذ أوروبا من التفكك التام» إن لم يتم وقف هذا الطوفان ؟ سينتشر العفن ، إذا تبنينا بلاغة ورثتهم ، بعد أن تبادلوا الأدوار وتولوا قيادة النظام المحافظ في أواسط القرن العشرين(30) . رغم عيوبها ، استمرت هذه الأمثلة والمبادئ بالتقدم خلال الصراع من أجل الحرية والعدالة . وكان حكماء ذلك الزمان محقين في خوفهم من انتشارها . لم يكن أنصارها في القرن العشرين دعاة عصيان ، ولم يتأخروا عن فرض رؤيتهم ل«ديمقراطية سياسية يتحكم بها أهل النخبة» (ريتشارد موريس) ، والأرستقراطية القديمة ، وفي السنوات الأخيرة طبقة رجال الأعمال الصاعدة : «قيادة صلبة مسؤولة تمسك بالدفة» ، كما عبر موريس موافقة . لذلك ، تم وضع أسوأ المخاوف جانبا . أما الثوريون السابقون فلم يكونوا بأقل من غيرهم طموحة . وقد خشوا ، مثلهم مثل ميترنيخ والقيصر ، انتشار « الأمثلة الخبيثة» على حدودهم ، وتم غزو فلوريدا لإزالة خطر «القطعان المختلطة من الزنوج ، والهنود الذين لا قانون لهم» ، كما كتب جون كوينسي آدامز[45] مع موافقة حماسية من توماس جيفرسون ، مشيرا إلى العبيد الآبقين والسكان الأصليين الذين نشدوا التحرر من الطغاة والغزاة ، مقدمين بذلك مثلا سيئا لغيرهم . نصح جيفرسون وغيره ، بغزو كندا لقطع المساعدة المقدمة للسكان الأصليين من قبل «شياطين كندا الحقيرين» كما دعاهم رئيس جامعة يال Yale . لقد اصطدم التوسع شمالا وجنوبا بالقوة البريطانية ، لكن إلحاق الغرب استمر دون توقف ، بينما تمت إبادة وخداع وتهجير سكانه(31) .
«لإنجاز مهمة قطع الأشجار والهنود ، وتوسيع الحدود الطبيعية» توجب أن يتخلص العالم الجديد من المتطفلين الغرباء . كانت بريطانيا عدوا رئيسيا وهدفا لكراهية محمومة في دوائر واسعة لأنها شكلت رادعة قوية لذلك . كانت حرب الإستقلال ذاتها حربا أهلية شرسة متداخلة مع نزاع دولي . وبالنسبة للسكان لم تكن لتختلف كثيرا عن الحرب الأهلية التي أعقبتها بعد ما يقارب القرن ، وقد سببت حركة موجات ضخمة من المهاجرين الذين هربوا من أغنى بلد في العالم ليتجنبوا عقاب المنتصرين . استمر

النزاع الأمريكي - البريطاني ، بما فيه حرب 1812. وفي عام 1837 ، وبعد أن ناصر بعض الأمريكيين تمردا في كندا ، اجتازت القوات البريطانية الحدود وأشعلت النار في السفينة الأمريكية «كارولاينا » محرضة وزير الخارجية الأمريكي دانييل وبستر Daniel Webster على إطلاق مبدأ صار أساسا للقانون الدولي : « إن احترام الشخصية الغير قابلة للانتهاك لأراضي دولة مستقلة هو الأساس الأهم للمدنية» ، ولا يجوز استخدام القوة إلا في حال الدفاع عن النفس وعندما تكون الضرورة « ملحة ، طاغية ، ولا تترك خيارا لأية وسائل أخرى أو أية لحظة للتفكير» . لقد أعمل هذا المبدأ في محكمة نورمبورغ[46] على سبيل المثال ، لرفض ادعاء القادة النازيين بأن غزوهم النرويج كان مبررا لأنه جاء لإحباط تحركات الحلفاء . لكن لا حاجة بنا لأي كلام عن كيفية مراعاة الولايات المتحدة لهذا المبدأ منذ 1837 (32) .

قام النزاع البريطاني - الأمريكي على مصالح حقيقية ، الرغبة بالتوسع في القارة والبحر الكاريبي من جانب الولايات المتحدة ، وخشية بريطانيا ، القوة العالمية المهيمنة يومها ، من أن يهدد هذا المنشق وراء البحار سلطتها وثراءها . ومع أن تعاطفا ملموسا مع قضية المتمردين قد وجد في بريطانيا ، إلا أن قادة البلد المستقل حديثا كانوا ميالين لرؤية صورة مختلفة . « إن بريطانيا تكرهنا وتستخف بنا أكثر من أي شيء على وجه الأرض » «مقدمة للأمريكيين سببا وجيها لكرهها أكثر من أية أمة أخرى» كما كتب توماس جيفرسون إلى مونرو[47] عام 1816 . لم تكن بريطانيا عدوة للولايات المتحدة وحدها بل « عدوا حقيقيا للجنس البشري» كما كتب جون آدامز بعد عدة أسابيع . «ولأنها تعلم من المهد أن تحتقرنا وتهيننا وتسيء لنا فإنها لن تصبح صديقة لنا حتى نصير سادتها » . لكن جيفرسون يقترح تفسيرا آخر في حديثه مع أبيغيل آدامز Abigail Adams في 1785 : «أظن أن تلك الكمية الكبيرة من الأغذية الحيوانية التي يأكلها الإنكليز هي ما يجعل شخصيتهم لا تتأثر بالمدنية . وأعتقد أن إصلاحهم يجب أن يبدأ من مطابخهم لا من كنائسهم» ، وبعد عشر سنوات عبر عن أمله الحار بأن تتمكن جيوش فرنسا من تحرير بريطانيا العظمى وتحسين كل من شخصيتها ومطبخها (33) .

كانت الكراهية متبادلة وممزوجة بكثير من الاحتقار ، ففي عام 1895 عرض إنكليزي تقدمي أن يمول قسما في جامعة كيمبردج Cambredge مخصصة للدراسات الأمريكية ويشغله كل سنتين أستاذ زائر من جامعة هارفارد Harvard . احتج عمداء كيمبردج على ما دعاه أحدهم ، ببراعة أدبية تدعو للإعجاب ، «لمحة من ظلمات عبر أطلسية تتكرر كل عامين» . أما بعضهم فقد وجد المخاوف مبالغة فيها نظرا لأن المحاضرين سيأتون من الطبقة التي «تشعر على نحو متزايد بخطر اكتساحها من قبل العناصر الدنيا في ديمقراطية واسعة» . لكن الأغلبية خشيت من أن ينشر المحاضرون «السخط والأفكار الخطرة» في صفوف الطلاب العزل من أي دفاع . وتم دحر الخطر باستنفار ذلك النوع من الإستقامة السياسية الذي يستمر بالهيمنة على العالم الأكاديمي ، قلقا . كما كان دائما من العناصر الدنيا وأفكارها الغريبة (34) .

عارفين أن قوة بريطانيا العسكرية كانت أكبر من طاقتهم ،دعا الديمقراطيون الجاكسونيون[48] لضم تكساس من أجل كسب احتكار عالمي للقطن . سيكون بوسع الولايات المتحدة شل إنكلترا وإرهاب أوروبا .

« فبضمان الإحتكار الفعلي لنبتة القطن » ستحوز الولايات المتحدة « تأثيرا في الشؤون الدولية أكبر

من تأثير الجيوش مهما بلغت قوتها . والأساطيل مهما بلغ عددها » . هذا ما أعلنه الرئيس تايلر [49] بعد غزو وضم قرابة ثلث مساحة المكسيك : « بضماننا هذا الإحتكار ، نضع كل الأمم الأخرى تحت أقدامنا » ، «إن حظرا لمدة سنة واحدة سيسبب في أوروبا معاناة تفوق خمسين سنة من الحرب ، وأشك أن بريطانيا العظمى ستقدر على تجنب الثورات عندها » . إن هذا الإحتكار نفسه هو ما سبب تحييد المعارضة البريطانية لغزو منطقة أوريغون **Oregon** .
انتشى محرر نيويورك هيرالد **Newyork Herald** (الصحيفة الأكثر مبيعا في البلاد) من أن بريطانيا «قيدت ، وغلت أيديها بخيوط القطن الأمريكي » ، « إنها أداة تمكننا من التحكم بنجاح» بالخصم الأكبر . وبفضل الغزو الذي زودها باحتكار أهم سلعة في التجارة الدولية تبجحت إدارة بولك [50] بأن الولايات المتحدة « تستطيع الآن أن تتحكم بتجارة العالم . وأن تركن إلى الميزات الاقتصادية والسياسية المنيعة التي حققها الاتحاد الأمريكي » ، «لن تمر خمسون سنة قبل أن تصبح مصائر الجنس البشري في يدنا » ، كما ادعى عضو الكونغرس [51] من لويزيانا **Louisiana** ، بينما أمل ، هو وغيره « بالهيمنة على المحيط الهادي» ، والسيطرة على المصادر التي تعتمد عليها أوروبا . أما وزير خزانة بولك فقد أبلغ الكونغرس بأن غزوات الديمقراطيين ستضمن « السيطرة على تجارة العالم» .
كتب الشاعر القومي وولت وايتمان [52] أن غزواتنا «تنزع القيود التي تحرم الناس من الفرص المتساوية لأن يكونوا سعداء وصالحين » . وقد استولي على أرض المكسيك لصالح الجنس البشري أيضا : «ما شأن المكسيك ، البائسة ، العديمة الفعالية ، بتلك المهمة العظمى المتمثلة بملء العالم الجديد بالعرق النبيل ؟ » .
بينما اعترف آخرون بصعوبة أخذ موارد المكسيك دون أن نحمل أنفسنا عبء السكان « الحمقى» ، «الذين انحطوا نتيجة اختلاط الأعراق» . مع أن صحافة نيويورك أملت أن يكون مصيرهم « مماثلا لمصير هنود البلاد – الجنس الذي سينقرض قبل مرور قرن من الزمان». كتب رالف والدو إيمرسون [53] ، مشددا على الأفكار الرئيسية لـ «حتمية التوسع » [54] أن ضم المكسيك كان من طبيعة الأمور : «من المؤكد تماماً أن العرق الإنكليزي القوي الذي اجتاح قسماً كبيراً من هذه القارة حتى الآن ، كان يجب أن يتخذ تلك الوجهة وأن يجتاح المكسيك وأريغون أيضا ، وفي سياق حرب العصور لن يكون مهماً باية وسائل ، وبأية مناسبة تم تحقيق ذلك ، وفي ١٨٢٩ قام السفير جويل بوينست **Joel Poinsett** ، الذي صار وزيراًللحربية فيما بعد ، وكان مسؤولا عن دفع هنود قبائل الشيروكي إلى الهلاك والدمار في «درب الدموع » ، بإبلاغ المكسيك « أن الولايات المتحدة كانت في طور تضخم مستمر ليس له مثيل في التاريخ » ، وكان ذلك صميماً كما أوضح مالكو الرقيق في كارولاينا الجنوبية **South Carolina** ، لأن «معظم سكانها أفضل تعليماً ، وأكثر رقياً في تكوينهم الأخلاقي والثقافي من أي أحد آخر . فإن كان وضعها هكذا ، فهل يجوز أن يعوق تطورها وأن يقلص تضخمها نتيجة ثراء المكسيك المتزايد ؟ » .
ذهبت مخاوف دعاة التوسع أبعد من خشيتهم من أن تكساس **Texas** مستقلة من شأنها أن تكسر احتكار الموارد الأمريكي وأن تكون منافساً ، فهي يمكن أن تلغي الرق أيضاً ، مشعلة شرارات نزعة المساواة الخطيرة . وقد ذهب أندرو جاكسون إلى أن تكساس مستقلة ، ذات خليط من الهنود والعبيد الأبقين ، قد تقع ضحية تلاعب بريطاني هادف « لرمي الغرب كله في اللهب » . مرة أخرى يدفع

الإنكليز «القطعان المختلطة من الهنود الذين لا قانون لهم والزنوج » في «حرب وحشية» ضد «السكان المسالمين » للولايات المتحدة . في عام ١٨٢٧ ، أبلغ بوينست Poinsett الرئيس واشنطن أن زعيم الشيروكي الهجين ريتشارد فيلدس Richard Feilds وجون هنتر John Hunter «ذو السمعة السيئة» قد رفعا علماً ملوناً بالأبيض والأحمر ساعين لتأسيس «اتحاد الهنود والبيض في تكساس » . كان هنتر رجلا أبيض تربي عند الهنود الذين عادوا إلى الغرب ليحاولوا منع الإبادة الجماعية . راقب البريطانيون أيضا باهتمام «جمهورية فريدونيا Fredonia » . فقد حذر ستيفن أوستن Stephen Austen وهو رئيس مستوطنة بيضاء مجاورة ، هنتر من أن خططه كانت حماقة محضة . فلو أسست تلك الجمهورية فعلاً فستتعاون المكسيك والولايات المتحدة على « إعدام هذا الجار الخطر والمثير للمتاعب إلى هذا الحد » ، ولن ترضيا بأقل من الإبادة أو التهجير . « ولن تتأخر الولايات المتحدة عن كنس الهنود من البلاد وسوقهم ، كما فعلت دائماً ، إلى الخراب والموت». .

باختصار ، كانت واشنطن ستتابع سياسة الإبادة الجماعية (حسب التعبير المعاصر) ، واضعة حداً لهذا « الجنون » المتعلق بمجتمع أبيض - أحمر حرّ. كان أوستن قد نظف بنجاح مستعمرته من «سكان الغابة» قبل أن يتحول لإخماد الإنتفاضة ، واغتيال هنتر وفيلدس(٣٥) .

إن منطق إلحاق تكساس هو نفسه المنطق الذي نسبته الدعاية الأمريكية لصدام حسين بعد غزوه الكويت . لكن المقارنة لا يجوز أن تمتد بعيداً جداً . فعلى عكس أسلافه من القرن التاسع عشر ، لم يعرف عن صدام حسين خشيته من أن العبودية في العراق ستتعرض للخطر من دولة مجاورة ، أو أنه دعا «لإبادة » سكانها «الأغبياء » حتى يتمكن من تنفيذ «المهمة العظيمة المتمثلة بملء الشرق الأوسط» بالعرق العراقي النبيل ، ووضع « مصير الجنس البشري في يد » الغزاة . ولم تفلح أكثر المخيلات جموحاً في إقامة الصلة بين سيطرة صدام المحتملة على النفط ، والسيطرة التي حازها توسعيو أمريكا في أربعينيات القرن الماضي على المورد الرئيسي لذلك العصر - القطن . بإمكاننا تعلم دروس هامة من التاريخ الذي يمجده المثقفون المبتهجون .

3- زخات من الإحسان

بعد غزوات أواسط القرن التاسع عشر لاحظ محررو نيويورك تايمز Newyork Times بفخر أن الولايات المتحدة كانت « القوة الوحيدة التي لم تسعَ أبداً ، ولا تسعى أبداً ، لحيازة أي قدم من الأرض بقوة السلاح» . « من كل المناطق الواسعة التي يسيطر عليها اتحادنا العظيم والتي تخفق فوقها الراية المرصعة بالنجوم ، لا يوجد قدم واحد تم الإستيلاء عليه بالقوة أو بسفك الدماء » . لكن أحداً لم يطلب من بقايا السكان الأصليين أن يؤكدوا هذا الرأي . تتفرد الولايات المتحدة بين أمم الأرض كلها بأنها «توسع نفسها بفعل فضائلها الخاصة » . وهو أمر طبيعي تماماً طالما أن «كل الأعراف الأخرى..
يجب أن تنحني وأن تضمحل « أمام العمل العظيم في الإخضاع والفتح الذي يجب أن يتم على يد العرق الأنكلوساكسوني ».. إنه غزو دون استخدام للقوة!! وقد أبرز المؤرخون المعاصرون صورة تملق الذات هذه . وكتب ساموبل فلاغ بيميس Samuel Flagg Bemis عام 1965 : «لم يدمر التوسع الأمريكي في القارة الخالية من السكان عملياً أية أمة دون وجه حق» .
لا يمكن لأحد أن يظن أن « قطع » الهنود إلى جانب قتل الأشجار كان دون وجه حق . كان آرثر شليزنغر Arthur M . Schlesinger قد وصف الرئيس بولك «كواحد من الرجال الذين لا يجوز نسيانهم . والذين نسيهم التاريخ الأمريكي » ، « فبحمله الراية حتى المحيط الهادي أعطى أمريكا متنفساً قارياً وضمن أهميتها المستقبلية في العالم» . إنه تقييم واقعي للرجل ، وإن لم يكن بالمعنى المقصود تماماً(36) .
لم يكن سهلاً أن تستمر عقائد كهذه بالوجود بعد الصحوة الثقافية في الستينات ، على الأقل خارج الطبقة المثقفة ، حيث نستمتع بانتظام بخطب عن كيفية «محافظة الولايات المتحدة طيلة مئتي سنة على نقاء مثل التنوير الأصلية ، وفوق كل شيء ، على شمولية هذه المثل» . (مايك هوارد وآخرون Michael Howard) . «فمع أننا وصلنا النجوم ، وأمطرنا الشعوب الأقل شأناً بالإحسان على نحو لا مثيل له ، فإن دوافعنا يساء فهمها على نحو عميق ، وتنعدم الثقة بنوايانا العسكرية على نحو واسع» ، كما كتب مؤرخ بارز آخر وهو ريتشارد موريس عام 1967 ، متأملاً الحقيقة «غير السارة » ، وهي أن الآخرين قد فشلوا في إدراك نبل قضيتنا في فيتنام ، البلد الذي «أحدق به التخريب الداخلي والعدوان الخارجي من كل الجوانب » ، (من قبل فيتنام ذاتها) . ويلاحظ ريتشارد برنشتاين Richard Bernstein مراسل نيويورك تايمز ، عندما كتب محذرة عام ١٩٩٢ من «صورة الأمريكيين عن أنفسهم» ، أن «كثيرين ممن بلغوا سن الرشد خلال سنوات الإحتجاج في الستينات لم يستعيدوا الثقة في الجوهر الخير لأمريكا وللحكومة الأمريكية الذي ساد في الأزمنة الماضية». إنها المسألة التي أثارت قلقاً عميقاً عند مديري الثقافة منذ ذلك الحين (37) .
تستمر النماذج الأساسية التي أرسيت منذ الأيام المبكرة للغزو إلى زمننا الحاضر . فعندما بلغت المذبحة التي شنها عسكريو غواتيمالا ضد السكان الأصليين حدّ الإبادة الجماعية عملياً ، قام رونالد ريغان 55 وموظفوه ، بينما كانوا يشيدون بالقتلة بوصفهم ديمقراطيين واعدين ، بإبلاغ الكونغرس أن الولايات المتحدة ستقدم السلاح «لتعزيز التحسن الطارئ على حالة حقوق الإنسان بعد انقلاب ١٩٨٢» ، الإنقلاب الذي ثبت سلطة ريوس مونت Rios Montt أكبر القتلة طراً . كانت الوسيلة الأو التي حصلت

غواتيمالا على المعدات العسكرية الأمريكية عبرها هي المبيعات التجارية التي وافقت عليها وزارة التجارة ، كما لاحظ مكتب الإحصاء العام في الكونغرس ، هذا إذا وضعنا جانباً الشبكة الدولية الجاهزة دائماً لإبادة وحوش الغابة والحقول إن كان ذلك مربحاً لها . كان الريغانيون ذرائعيين أيضاً في إبقائهم على المذابح والإرهاب المستمر من موزامبيق حتى أنغولا ، بينما كانوا يكسبون مزيداً من الإحترام في دوائر اليسار الليبرالي «لدبلوماسيتهم الهادئة» التي ساعدت أصدقاءهم في جنوب أفريقيا على إلحاق أضرار قدرت بستين مليار دولار ، وقتل مليون ونصف إنسان من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ في الدول المجاورة . تركزت أسوأ آثار كارثة الرأسمالية العامة في عقد الثمانينات في القارتين ذاتهما : أفريقيا وأمريكا اللاتينية(٣٨) . كوفي الجنرال هكتور غراماجو **Hector Gramago** ، وهو أحد أكبر القتلة في غواتيمالا ، على مساهمته في الإبادة الجماعية في مناطق المرتفعات بزمالة في مدرسة جون كندي[56] الحكومية في هارفارد . ولم يكن ذلك بعيداً عن المعقول ، إذا ما أخذنا بعين الإعتبار مساهمة كندي الواسعة في موضوع «مكافحة الإنتفاضة» ، (وهو أحد التعابير التقنية الدالة على الإرهاب الذي يديره الأقوياء) . سيشعر عمداء كيمبردج بالإرتياح عندما يعلمون أن هارفارد لم تعد مركزاً خطيراً للنشاط الهدام .

بينما كان يحصل على درجته العلمية من هارفارد ، أدلى غراماجو بمقابلة مع صحيفة هارفارد الدولية **Harvard International Review** وقد تحمل مسؤولية شخصية عن برنامج ال« **30%-70%**» للشؤون المدنية ، الذي استخدمته حكومة غواتيمالا في الثمانينات للسيطرة على السكان والمنظمات المعارضة للحكومة . وشدد غراماجو على التجديدات المبدئية التي كان قد أدخلها بنفسه : «لقد ابتكرنا استراتيجية أقل تكلفة وأكثر إنسانية لتكون أكثر انسجاماً مع النظام الديمقراطي . فقد نظمنا الشؤون المدنية (عام ١٩٨٢) بحيث تؤمن التقدم ل- **70%** من السكان ، بينما نحن نقتل ال-**30%** الباقين . أما قبل ذلك فقد قامت استراتيجيتنا على قتل ١٠٠ **%** ».

إنها «وسائل أكثر رقياً » من الإعتقاد الفظ السابق بأنك يجب أن «تقتل كل الناس لتتمكن من إنجاز مهمة السيطرة على المعارضة» ، كما يشرح لنا غراماجو . ليس من العدل إذن أن يقوم الصحفي آلن نارين **Alan Narin** ، وهو من كان قد أظهر أن طرق الموت في أمريكا الوسطى تعود بأصولها إلى الولايات المتحدة ، بوصف غراماجو بأنه «أحد أهم مرتكبي القتل الجماعي في نصف الكرة الغربيه ، وذلك عندما حوكم غراماجو على جرائمه الرهيبة . ونستطيع أيضاً أن نقدر سبب قيام ويليام كولبي[57] ، الذي كانت له خبرة مباشرة بمسائل مشابهة في فيتنام ، بإرسال نسخة من مذكراته إلى غراماجو مع الإهداء التالي : «إلى أحد زملائي في البحث عن استراتيجية لمكافحة الانتفاضة بشكل لائق وديمقراطي » ، على طريقة واشنطن . لن يكون مفاجئاً أن يبدو غراماجو خياراً مفضلاً لوزارة الخارجية في انتخابات ١٩٩٠ . إذا أخذنا بعين الإعتبار فهمه للميول الإنسانية واللياقة والديمقراطية . تبعاً للصحيفة الغواتيمالية «تقرير أمريكا الوسطى » **Central America Report** التي استشهدت بما قالته منظمة «مراقبة أمريكا » **Americas Watch**[58] في موضوع زمالة هارفارد : « إنها طريقة وزارة الخارجية في تلميع غراماجو «مكافأة على العمل الذي أنجزه » ، ومقتطفه قولاً لأحد موظفي مجلس الشيوخ «انه رجلهم هناك بالتأكيد».

أما كينيث فريد **Kenneth Freed** فيقتطف قولاً لدبلوماسي غربي ، «نظرت السفارة الأمريكية لغراماجو باعتباره معتدلاً منذ كان ضابطاً كبيراً في بداية الثمانينات ، أي في الوقت الذي ليم فيه جيش غواتيمالا بسبب قتل عشرات الألوف من السكان المدنيين بمعظمهم» . ويؤكد لنا فريد واشمئزاز »

واشنطن من أفعال قوات الأمن التي تقوم هي نفسها بدعمها وتأييدها . وتخبرنا واشنطن بوست Washington Post أن كثيراً من سياسيي غواتيمالا يتوقعون فوز غراماجو في الإنتخابات .
وهذا ليس مستغرباً إذا كان رجل وزارة الخارجية هناك . يجري أيضاً تجميل صورة غراماجو ، فقد قدم نسخة معدلة من مقابلته الصحفية بخصوص « برنامج 30%- 70%» : «كنا سنخصص 70% من إمكانيات الحكومة لشؤون التطوير و30% للمجهود الحربي ، لم أكن أقصد الناس بكلامي السابق ، قصدت المجهود الحربي فقط» . من المؤسف جدا أنه عبر عن أفكاره بهذا السوء . بل بهذا الصدق بالأحرى . قبل أن يأخذ تلميع هارفارد مفعوله(39).
اليس مستبعداً أن يكون حكام العالم ، المجتمعين في مؤتمر السبعة الكبار G-7 ، قد شطبوا قسماً كبيراً من الناس الفائضين في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ممن لا مكان لهم في « النظام العالمي الجديد » وأن يكونوا قد ضمّوا لهم آخرين كثر في بلادهم أيضاً[59] .
رأت الدبلوماسية أمريكا اللاتينية وأفريقيا في الضوء نفسه ، فقد شددت وثائق التخطيط على أن دور أمريكا اللاتينية هو تقديم الموارد الأولية ، وتأمين مناخ مناسب للاستثمار ورجال الأعمال . فإن أمكن التوصل لذلك عبر انتخابات رسمية وفي ظل شروط تحفظ مصالح رجال الأعمال ، فهذا غاية المني ؛ أما إن تطلب الأمر إرهاب الدولة «التدمير المستمر لأي تهديد محتمل لبنية الامتيازات الاقتصادية.
الاجتماعية الحالية ، عبر إزالة المشاركة السياسية للأغلبية العددية» فذلك أمر سيء ، لكنه مفضّل على الخيار الأخر ، الذي هو الإستقلال . إنها كلمات المختص بشؤون أمريكا اللاتينية لارس شولتز Lars Schoultz حيث وصف الأهداف التي تنشرها «دول الأمن القومي » الممتدة جذورها إلى سياسات إدارة كندي . أما بالنسبة لأفريقيا ، فقد أوصى رئيس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية جورج كينان George Kerman بان «تستغل» لإعادة إعمار أوروبا ، مضيفاً أن فرصة استقلال أفريقيا يجب أن تقدم لأوروبا «ذلك الهدف الملموس ، الذي سعى الجميع خلفه دونما نجاح» ، وهو الدفع النفسي الذي يحتاجونه جداً في معاناتهم بعد الحرب . وقد جاء هذا في معرض توزيع كينان للأدوار التي يجب أن يقوم بها كل جزء من أجزاء الجنوب في النظام العالمي الجديد لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (40) .
إنها توصيات لا لبس فيها أبداً ، وهي لا تثير أية ملاحظة أو تعليق . لا تقتصر فصول الإبادة الجماعية في حقبة فاسكو دي غاما . كولومبوس على مناطق الجنوب التي تم غزوها ، كما تشهد ببلاغة المآثر التي اجترحها المركز القائد للحضارة الغربية منذ خمسين عاماً مضت ، عبر هذه الحقبة كلها نشبت نزاعات وحشية بين مجتمعات المركز في الشمال ، وامتدت بعيدة إلى خارجه أحياناً ، وبخاصة في هذا القرن المخيف : بالنسبة لمعظم سكان العالم ، تشبه هذه الأحداث ، إلى حد كبير ، تراشقاً بالنيران بين عصابات المخدرات المتنافسة ، أو بين زعماء المافيا . فموضوعها الوحيد هو « من سيكسب الحق بسرقة الآخرين وقتلهم ؟ » . في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة هي التي تولت قسر العالم ، ضامنة مصالح ذوي الإمتيازات . لذلك فقد كونت سجلاً مؤثراً من العدوان ، والإرهاب الدولي ، والمذابح ، والتعذيب ، وأسلحة الحرب الكيميائية والجرثومية ، واختراقات حقوق الإنسان بكل الأشكال التي يمكن تصورها . ليس في الأمر مفاجأة . كما أنه ليس مفاجئاً أن يثير التوثيق العرضي لهذه الحقائق ، والذي يأتي من خارج التيار الرئيسي ، نوبات غضب «المفوضين[60] Commissar» . قد لا يجد المرء جديداً هنا . فمنذ أيام الإنجيل نادراً ما فرشت سجادة الاستقبال أمام حملة الدعوات غير المرغوبة . أما أصحاب القصص المريحة فهم « الرجال الذين يتحلون

بالمسؤولية» ، إنهم أدعياء النبوة . كان وصف شاهد العيان الذي قدمه لاس كاساس [61] لـ « خراب جزر الهند » متوفراً منذ 1552 نظرياً. لكنه لم يكن أدباً رائجاً أبداً . كتب ب . هـ . ويبل . B.H. Whippleأسقف مينيسوتا Minisota في تقديمه لكتاب هيلين جاكسون Helen Jackson أن الكتاب تحدث عن «قرن من الخزي» ، «عن انكشاف محزن للإيمان المحطم ، للمعاهدات المنتهكة ، وأعمال العنف اللاإنساني التي ستجعل وجوه من يحبون بلادهم تحمر عاراً » كانت الوجوه التي احمرت قليلة ، حتى عندما طبع الكتاب عام 1964 (طبعة محدودة من ٢٠٠٠ نسخة فقط) . كتب مارك توين [62] أن دعاة إلغاء الرق لم يتم توقيرهم إلا كذكرى . «لقد احتقروا ونبذوا وأهينوا على يد (الوطنيين)» : «لم يسمح بقول الحقيقة إلا للموتى » . إن مقالات مارك توين نفسه المعادية للامبريالية تكاد تكون مجهولة حتى الآن ، فلم تظهر المجموعة الأولى منها إلا في عام ١٩٩٢ ، وقد لاحظ الناشر أن دوره البارز في « رابطة . معاداة الامبريالية» ، وهو نشاطه الرئيسي في السنوات العشر الأخيرة من عمره ، «يبدو وكأنه لم يلاحظ في أي من الكتب التي سجلت سيرته» . أثار مقتل ستة من مثقفي اليسوعيين Jesuits على يد فصيلة «أتلاكاتال» ، المدربة من قبل الولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٨٩ غضباً أكبر . لقد قتلوا « بسبب الدور الذي قاموا به كمثقفين وباحثين وكتاب ومعلمين عبروا عن تضامنهم مع الفقراء » ، كما كتب جون هاسيت John Hassett وهيوليسي Hughlacey في تقديمهما لأعمالهم . لا توجد وسيلة لإعدامهم إلى الأبد أفضل من طمس كلماتهم. الغير معروفة عملياً ، والتي لا يشير إليها أحد ، مع أن القضايا التي يعالجونها تشكل عماد السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقد الذي انتهى باغتيالهم واغتيال الأسقف روميرو Romero الذي تم تجاهله ونسيانه هو أيضاً . ربما لقي المنشقون السوفيت كل احترام في الغرب ، لكن أولئك الذين دعموا الحقائق الرسمية ووبخوا «المعتذرين عن الإمبريالية » محلياً هم الذين اعتبروا معتدلين جديرين بالإحترام . نعم ، إن أناساً مثل لاس
كاساس يمكن أن يرد ذكرهم في المناسبات لنبرهن على صلاحنا الأصيل . شرحت صحيفة الإيكونومست Economist أن « الكارثة الديمقراطية التي أصابت أمريكا اللاتينية في أيامها الأولى لم تكن ناتجة عن دوافع الشر . بل من نواقص البشر ، وعن نوع من القدر الذي لا يرد : « إنها العجلات الطاحنة للتغير التاريخي على المدى الطويل» . وقالت إنه «حينما حدثت الفظائع والقسوة كان المؤرخون يعلمون بها بدقة ، وذلك بسبب حس العدالة الإسباني المرهف في القرن السادس عشر ، حيث كانت هذه الفظائع تدان من قبل الأخلاقيين ، أو تسجل ويعاقب مرتكبوها في المحاكم» . والأهم من ذلك أن الغزاة «أرادوا الخير مقتنعين بإخلاص» أنهم كانوا يقدمون لضحاياهم « نظاماً تقره السماء » ، بينما كانوا يعذبونهم ويستعبدونهم . وهذا ما يظهر سخافة الحمقى «المستقيمين سياسياً» الذين يصخبون حول « جور الأوروبيين الوحشي » ، (آدم سميث) . إن كولومبس نفسه لم يرد إلا أن «يعتني بالهنود ، وأن لا يسمح بأي أذى أو إساءة ضدهم» إنها كلماته هو ، وهي تسوي الأمر تماماً . أي إثبات لنبل إرثنا الثقافي أفضل من اهتمام كولومبوس الرقيق وحس العدالة الإسباني المرهف ؟؟ .
كم هو غريب أن المؤرخ البارز لاس كاساس كتب آخر حياته في وصيته : « أظن أن الله سيصبّ غضبه ومقته على اسبانيا بسبب هذه الأعمال الشائنة ، الإجرامية ، غير الورعة التي ارتكبت بظلم وبربرية وطغيان ، لأن معظم الإسبان اشتركوا في الثروة المغموسة بالدم والتي اغتصبناها على تلك السواحل وسط المذابح والخراب » (41) . يعتبر السجل المرعب لما حدث فعلاً أمراً لا أهمية له ، هذا إن تمت ملاحظته أصلاً . بل ويعتبر دليلاً على نبلنا . ومن جديد ، لا مفاجأة في الأمر . إن من شأن

الزعيم الأقوى للمافيا أن يسيطر على النظام العقائدي أيضاً . ومن أعظم مزايا كونك غنياً وقوياً ، هو أنك لا تضطر للقول : « أنا آسف» . هنا يقوم التحدي الأخلاقي والثقافي في نهاية الخمس مئة سنة الأولى .

الفصل الثاني

حدود النظام العالمي

ا- منطق علاقات الشمال والجنوب

كانت مهمة المستوطنين في مستوطناتهم الأصلية «توسيع حدودهم الطبيعية» التي وصلت إلى المحيط الهادي في نهاية القرن التاسع عشر . لكن « الحدود الطبيعية» للجنوب كان لابد من حمايتها أيضاً . ومن هنا بذلت جهود مخلصة لضمان أن لا يسلك أي قطاع في الجنوب درباً مستقلاً . ومن هنا يأتي أيضاً الرعب ، الذي يصل حد الهستيريا ، من أي انحراف تتم ملاحظته . يجب أن يتجمع الكل ضمن الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه مجتمعات رأسمالية الدولة الصناعية .

إن للجنوب دوراً خدمياً : تقديم الموارد الأولية ، والعمل الرخيص والأسواق وفرص الاستثمار ، ومؤخراً استقبال التلوث . لمدة نصف قرن مضى حملت الولايات المتحدة مسؤولية حماية مصالح « الأمم المكتفية» التي تضعها ثرواتها «فوق الآخرين » ، « والأغنياء الذين يعيشون بسلام في بيوتهم» والذين «يجب أن تعهد حكومة العالم إليهم» ، كما طرح ونستون تشرشل الأمر بعد الحرب العالمية الثانية . وبالتالي تُفهم مصالح الولايات المتحدة ضمن شروط عالمية . أول ما يهدد هذه المصالح هو ما تسميه وثائق التخطيط عالية المستوى : «الأنظمة الراديكالية والقومية» التي تستجيب للضغوط الشعبية من أجل « تحسين فوري في مستويات العيش المتدنية للجماهير» ، والتطور الهادف لتلبية الحاجات المحلية . تتعارض هذه الميول مع الحاجة لـ «المناخ سياسي وإقتصادي يسهل الاستثمار الخاص » ، مع ترحيل كاف للأرباح ، (وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي 1954- 1 / N.S.C.5432)، و« حماية مواردنا الأولية» لجورج كينان . ولهذه الأسباب « يجب أن نكف عن الكلام على أهداف غير واقعية وغامضة ، مثل حقوق الإنسان ، ورفع مستويات المعيشة ، ونشر الديمقراطية» ويجب أن «نتعامل بمفاهيم القوة المباشرة» ، « التي لا تعيقها الشعارات المثالية» من قبيل « الغيرية ومنفعة الناس» ، هذا إذا أردنا الحفاظ على «حالة التفاوت» التي تفصل ثراءنا الواسع عن فقر الآخرين ، كما أقر رئيس هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية وصاحب الرؤى الصافية جورج كينان عام 1848 . من اليسير أن نفهم نزعة العداء العميق للديمقراطية في سياسة الولايات المتحدة في العالم الثالث ولجوءها المتكرر إلى الإرهاب من أجل «إلغاء المشاركة السياسية للأغلبية العددية» . إنها تأتي مباشرة من العداء لـ«النزعة القومية في الإقتصاد» التي كثيراً ما تكون ناتجة عن الضغط والتنظيم الشعبيين . إذن لابد من اجتثاث هذه الهرطقات . كانت هذه معالم بارزة للسياسة وبشكل مستقل تماماً عن الحرب الباردة . كان أسوأ هذه السياسات شهرة السياسة الوحشية الهدامة خلال عقد الثمانينات والتي امتدحت لجلبها الديمقراطية ونوعاً جديداً من احترام حقوق الإنسان في العالم . تماماً كما يمكن أن يتوقع المرء في ثقافة حسنة السلوك .

إن المقابل المحلي لهذه السياسات واضح ، مع أنه لابد من وسائل أخرى الترويض «القطيع الهائج» في الوطن (1).

كما رأينا سابقاً ، تقدر «التجارة الحرة » تقديراً عالياً من قبل من يتوقعون كسب المنافسة ، ولذلك يعظون بها بكل وقار عندما تملي مصالحهم ذلك . وبالمثل فإن العداء للنزعة القومية في الإقتصاد (عند الآخرين) يشكل نهجاً عاماً للمخططين العالميين عملياً . صارت التجارة الحرة مقولة رئيسية من مقولات السياسة الأمريكية بعد أن لجأت الولايات المتحدة طويلاً للحماية والإستعاضة عن الإستيراد وغيرها من أساليب «التطرف القومي» ، وصارت قادرة الآن على خوض اللعبة بنجاح . في أواسط الأربعينات بلغت الهيمنة الأمريكية مستويات استثنائية ، لذلك تم امتداح فضائل الليبرالية الإقتصادية بحماس مفرط ، إلى جانب الدعوات لتوسيع الدعم الحكومي الضخم للمشاريع المحلية الخاصة . كانت المشكلة الوحيدة تتمثل في كيفية مساعدة العقول المتخلفة على تقدير فضائل السياسات التي ستخدم المصالح الأمريكية بهذه الروعة .

في مؤتمر دول النصف الغربي في تشابولتيبيك **Chapultepec** في المكسيك عام **1945** دعت الولايات المتحدة ل«ميثاق إقتصادي للأمريكيتين » من شأنه إزالة النزعة الاقتصادية القومية «بكل أشكالها» تعارضت هذه السياسة بحدة مع موقف أمريكا اللاتينية الذي وصفه موظف في الخارجية الأمريكية بأنه «فلسفة النزعة القومية الجديدة المتفقة مع السياسات المصممة لإحداث توزيع أوسع للثروة ورفع سوية العيش الجماهيرية . كتب المستشار السياسي في الخارجية الأمريكية لورانس دوغان **Laurance Duggan** أن «النزعة القومية في الاقتصاد في القاسم المشترك للآمال الجديدة في التصنيع . إن الأمريكيين اللاتينيين مقتنعون بأن شعب البلاد يجب أن يكون أول المستفيدين من مواردها » . وعلى النقيض تماماً ، كان موقف الولايات المتحدة هو أن المستثمرين الأمريكيين هم من يجب أن يكونوا «أول المستفيدين » ، بينما تؤدي أمريكا اللاتينية وظيفتها الخدمية ، وليس لها أن تقوم « بتطوير صناعي مفرط» من شأنه إيذاء المصالح الأمريكية . وهو ما أصرت عليه إدارتا ترومان [63] وأيزنهاور [64] (٢) .

ولأن ميزان القوى كان لصالحها ، انتصر موقف الولايات المتحدة . أما بالنسبة لآسيا فقد اتخذت هذه المبادئ شكلاً محدداً للمرة الأولى في مشروع قرار مجلس الأمن القومي رقم **48** لعام **1949** ، كما يلاحظ بروس كومينغز **Bruce Cumings** . وكان المبدأ الأساسي الذي أعلنته : « التبادل والمنفعة المشتركة» . وبالتالي ، مرة أخرى ، معارضة التطور المستقل : «لا تملك أي من الأمم الآسيوية مصادر كافية لتكوين قاعدة للتصنيع العام» . قد تستطيع الصين والهند واليابان «مقاربة الشروط الضرورية» ، لكن ليس أكثر من ذلك . واعتبرت آفاق اليابان محدودة تماماً : قد تنتج بعض «الخردوات » ، وبعض المنتجات للعالم المتخلف ، لكن ليس أكثر من ذلك ، كما خلصت للقول بعثة الإستطلاع الأمريكية عام **1950** . مع أن هذه الإستنتاجات كانت ناجمة عن عنصرية لا ريب فيها .

فإنها لم تكن غير واقعية بالمرة قبل أن تنعش الحرب الكورية[65] الإقتصاد الياباني الراكد . يستمر مشروع القرار بالقول إن « التصنيع العام في بلدان مفردة لا يمكن إنجازه إلا بكلفة عالية نتيجة التضحية بالإنتاج في المجالات ذات الأفضلية النسبية» . على الولايات المتحدة أن تجد طرقاً لفرض «ضغوط اقتصادية» على البلدان التي ترفض دور المزود « بالبضائع الستراتيجية والموارد الأولية الأساسية الأخرى» . إنها بذور سياسات الحرب الاقتصادية ، كما يلاحظ كومينغنز .

أما آفاق التطور في أفريقيا فلم يتناولها أحد بجدية أبداً . إذا وضعنا أفريقيا البيضاء جانباً [66] . أما في الشرق الأوسط فقد كان الهمّ الأكبر هو أن يبقى نظام الطاقة (النفط) في اليد الأمريكية ، وأن يستمر بالعمل وفق الطريقة التي وضعها البريطانيون : يمكن أن تعهد بالإدارة المحلية لـ «واجهة عربية» ،

بحيث يكون « امتصاص » المستعمرات « مستوراً بأكاذيب دستورية ، كمحميات ، أو مناطق نفوذ ، أو دويلات عازلة.... الخ » ، وهي وسائل أكثر فعالية وأقل كلفة من الحكم المباشر (اللورد كورزون واللجنة الشرقية(1917-1918) . لكن لا يجوز لنا أبداً أن نخاطر بفقدان السيطرة ، كما حذر جون فوستر دلاس[67] . لذلك يجب أن تتكون «الواجهة» من ديكتاتوريات عائلية تلتزم جيداً بما يقال لها ، وتضمن استمرار تدفق الأرباح للولايات المتحدة وعميلها البريطاني وشركائهم . كما يجب أن تتم حمايتها بقوى إقليمية قادرة ، ومن الأفضل أن لا تكون عربية (تركيا ، إسرائيل ، إيران الشاه ، الباكستان) ، مع بقاء العضلات الأمريكية والبريطانية كإحتياط . لقد عمل هذا النظام بكفاءة معقولة خلال زمنطويل ، وصارت له الآن آفاق جديدة بعد أن دبت الفوضى في القوى العلمانية القومية في العالم العربي ، وزال الرادع السوفيتي(3) .

أحياناً تصل الموضوعات الأساسية في التخطيط العالمي إلى الجمهور ، كما حدث عندما لاحظ محررو نيويورك تايمز ، في معرض إشادتهم بنجاح الإطاحة بنظام مصدق[68] البرلماني في إيران ، أن «البلاد المتخلفة ذات الموارد الغنية تلقت الآن درساً عملياً في التكاليف الباهظة التي يمكن أن يدفعها بلد ينساق في شعار نزعته القومية المتعصبة» . يجب حماية المناطق الخدمية من « البلشفية» أو «الشيوعية» ، إنها تعابير تقنية تشير إلى أي تحول إجتماعي يتم « بطرق تقلل من استعدادها وقابليتها لخدمة الإقتصادات الصناعية في الغرب » ، حسب كلمات دراسة هامة صادرة في الخمسينات . والأهم من ذلك هو أن السجل التاريخي يتطابق تماماً مع هذا الفهم العام التفصيلي لدور بلدان الجنوب(4) .

إن «الأنظمة الراديكالية والقومية» غير محتملة في حد ذاتها ، فكيف إذا بدا عليها النجاح بطريقة موحية بالمعاني للمقموعين الذين يعانون . عندها تصبح هذه الأنظمة «فيروساً» Virus قد «يعدي » الآخرين ، «تفاحة فاسدة » قد « تتلف برميل التفاح» بأكمله . أما للجمهور ، فهي « قطع دومينو » Domino ستسقط القطع الأخرى بالعدوان والغزو غالباً ، لكن ليس دائماً ، يتم الإقرار داخلياً بسخافة هذه الصورة ، ويحدد الخطر بما دعاهأوكسفام مرةً بـ« خطر المثال الطيب » مشيراً إلى نيكاراغوا .

وحذر هنري كيسنغر[69] من أن «المثال المعدي» لتشيلي الليندي[70] لن « يعدي » أمريكا اللاتينية فقط ، بل جنوب أوروبا أيضاً ، فقد يحمل رسالة للناخبين الإيطاليين مفادها أن الاصلاح الاجتماعي خيار ممكن . طبعاً لم يكن كيسنغر يتوقع أن تنصبّ جحافل الليندي على روما . أيضاً كانت «الثورة الساندينية التي بلا حدود »[71] احتيالاً حكومياً . إعلامياً ناجحاً جداً ، فقد عكست صورةُ الدعاية همًّا أصيلاً : فمن منظور القوة المهيمنة وخدمها الثقافيين ، يرقى إعلان النية بتقديم نموذج ملهم للآخرين إلى مرتبة العدوان (5) .

يجب أن يدمر الفيروس حال رصده ، وكذلك تحصين الضحايا المحتملين . لقد استوجب الفيروس الكوبي الغزو والإرهاب والحرب الاقتصادية وفورة «دول الأمن القومي » ، ولمنع انتشار « العفن » تكررت القصة نفسها في السنوات نفسها في جنوب شرق آسيا . إن الطريقة العامة للتعامل مع الفيروس هي سياسة ذات خطين ، كما في حالة تشيلي . دعا الخط المتشدد لانقلاب عسكري ، تم إنجازه آخر الأمر . أما الخط المتساهل فقد عبّر عنه أحد ليبراليي كندي ، السفير إدوارد كوري Edward Korry : « أن نفعل كل ما نستطيع لنحكم على التشيليين بأقصى فقر وأقصى حرمان ، وهي سياسةتم وضعها منذ زمن طويل لتسرع ظهور الملامح الفظة للمجتمع الشيوعي في تشيلي » .

إذن ، فحتى إن فشل الخط المتشدد في إيصال القتلة الفاشيين إلى الحكم للقضاء على الفيروس ، فإن منظر « الحرمان الأقصى » سيكون كافياً لمنع الخراب من الإنتشار ، وسيؤدي لتخريب معنويات المريض نفسه في نهاية الأمر . وسيصب حباً وافراً في طاحونة الأدوات الثقافية التي تستطيع عندها أن تصرخ ألماً تجاه « الملامح القاسية للمجتمع الشيوعي» ، صابّةً الإحتقار على « المبررين» الذين يحاولون وصف ما يحدث . تتضح هذه النقطة عند برتراند رسل[72] في تاريخه النقدي المرير لروسيا البلشفية في أيامها الأولى : «كل فشل في الصناعة ، وكل تدابير طغيانية يفرضها الوضع البائس ، تستخدم منقبل التحالفEntente[73] كتبرير لسياسته . إن حرم رجل من الطعام والشراب ، فسيضعف ، ويفقد عقله ، وأخيراً ، يموت . لا يعتبر هذا سبباً وجيهاً لإنزال عقوبة الموت جوعاً ، أما عندما يتعلق الأمر بالأمم ، فإن الضعف ، والصراعات الداخلية يعتبران موضع لوم أخلاقي ، ويؤخذان مبرراً لمزيد من العقاب» .

من الواضح أنه يمكن تحقيق رضا كبير بتأمل أولئك الذين يتلوّون تحت نعالنا ، لرؤية ما إذا كانوا يتصرفون كما يجب . وعندما لا يتصرفون كذلك. كما يحدث غالباً . فلا حدود لسخطنا . أما الفظائع الأكثر سوءاًإلى حد بعيد ، والتي نقوم بها - أو يقوم بها عملاؤنا من «المعتدلين » و« الذين يتحسنون » فهي مجرد ضلالةٍ سرعان ما يتم تصحيحها(6).

ولنقدم الآن مثلاً آخر على نظام المصطلحات التقنية : إن «تفاحة فاسدة» تشكل خطراً على « الإستقرار» . فعندما كانت واشنطن تحضر للإطاحة بأول حكومة ديمقراطية في غواتيمالا (1954) ، حذر موظف في الخارجية الأمريكية من أن «غواتيمالا قد صارت تشكل تهديداً متزايداً لاستقرار الهندوراس والسلفادور . إن إصلاحها الزراعي سلاح دعائي جبار ، ويملك برنامجها الاجتماعي العريض الساعي لمساندة العمال والفلاحين في صراعهم المنتصر ضد الطبقات العليا والمشاريع الأجنبية الضخمة جاذبية قوية لسكان الدول المجاورة في أمريكا الوسطى حيث تسود ظروف مماثلة» ؛ إذن ، «الاستقرار» يعني «الأمن» لـ«الطبقات العليا والمشاريع الأجنبية الضخمة » . وبالتالي لابد من المحافظة عليه بطبيعة الحال . يمكن أن نفهم إذن أن أيزنهاور ودلاس شعرا أن «دفاع أمريكا عن نفسها ، وحمايتها لنفسها » سيتعرضان للخطر عندما قال مستشاروهما إن « حالة إضراب» في الهندوراس يمكن أن « تنال التعاطف والدعم من الجانب الغواتيمالي من الحدود»(7).

إن الاستقرار مهم جداً لمنع تطبيق «الاصلاحات المرغوبة» . في كانون الأول 1967 ، أصدر «بيت الحرية Freedom House بياناً باسم أربعة عشر دارساً بارزاً أعلنوا عن أنفسهم كـ« الجزء المعتدل من الجماعة الأكاديمية» ، مادحين سياسة الولايات المتحدة في آسيا بوصفها «جيدة على نحو متميز» ، وخاصة في الهند الصينية ، حيث ساهم دفاعنا الجسور عن الحرية ، في خلق «توازن سياسي في آسيا» ، محسناً « معنويات وسياسات حلفائنا الآسيويين ، وكذلك الدول المحايدة » .

يصبح الأمر جلياً عندما يستشهدون ، كدليل على نصرنا الأكبر ، « بالتغير الدامي» الذي حدث في أندونيسيا عام 1965 ، عندما أقدم الجيش ، متشجعاً بسلوكنا في الهند الصينية ، على تولي زمام السلطة وذبح مئات الألوف من الناس ، ومعظمهم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . (أنظر الفصل الخامس) . بشكل عام ، يشرح الدارسون المعتدلون ، أن « كثيراً من أشكال الإصلاح تزيد من عدم الإستقرار ، وإن كانت أساسية ومرغوباً فيها على المدى البعيد ؛ إذ لا بديل عن الأمن لمن هم تحت الحصار » . إن تعابير «ناس» ، « إستقرار ».... الخ تحمل هنا معناها المعتاد في الثقافة السياسية السائدة . يتفق كثير من الدارسين البارزين على أنه ، وعلى امتداد العالم الثالث ، «من الواضح أن

النظام يعتمد على إجبار الطبقات التي تحركت حديثاً ، على العودة إلى حالة السلبية والإنهزامية بأية وسائل كانت » . وسرعان ما تم استخلاص الدروس ذاتها من عمل « اللجنة الثلاثية »
بخصوص سكان بلاد الغرب الذين كانوا «يقوضون » الديمقراطية بمحاولتهم ولوج حلبة السياسة الديمقراطية بدلاً من أن يلزموا «وظيفتهم» «كمتفرجين » ، بينما يدير السادة العرض(8).
هذا النوع من التفكير شائع ، وقابل للفهم ، وباق ما بقيت الأخطار التي تهدد الاستقرار والنظام . إن استمراريته واضحة تماماً ، ولا علاقة لها بالحرب الباردة . فبعد حرب الخليج ، وعندما كانت ذريعة الحرب الباردة قد فقدت دون أي أمل باستعادتها ، عاد جورج بوش لدعم صديقه القديم صدام حسين ، وتحالف معه بسحق الشيعة في الجنوب أولاً ، ثم الأكراد في الشمال . وقد شرح لنا ايديولوجيو الغرب أن علينا قبول هذه الفظائع باسم « الاستقرار» ، مع أنها تجرح حساسيتنا الرقيقة . لخّص توماس فريدمان Thomas Freidman ، وهو المراسل السياسي لنيويورك تايمز ، منطق إدارة بوش :
« تريد واشنطن الحصول على حسنات كل الخيارات : طغمة عسكرية عراقية ، ذات قبضة حديدية ، دون صدام حسين » . إنها عودة إلىالأيام التي «خبطت فيها العراق قبضة صدام حسين الحديدية»، بما يرضي حلفاء واشنطن في المنطقة كل الرضى : تركيا والعربية السعودية ، هذا إذا لم نقل شيئاً عن المعلم الكبير في واشنطن . ارتكب صدام حسين جريمته الأولى الخطيرة في الثاني من آب ١٩٩٠ ، وذلك عندما عصى الأوامر . لذلك كان لابد من تدميره ، ولكن يجب أيضاً إيجاد شخص مماثل له لضمان « الاستقرار» . وبالانسجام مع المبادئ ذاتها ، مُنع أي اتصال للمعارضة الديمقراطية العراقية مع واشنطن ، وبالتالي مع التيار الرئيسي في الاعلام ، خلال الأزمة كلها (في الواقع ، قبلها وبعدها أيضاً) . ولم تفتح إدارة بوش اتصالاً محدوداً مع الديمقراطيين العراقيين إلا بحلول صيف ١٩٩٢ ، وذلك لغايات انتخابية(9).
إنها معالم رئيسية للنظام العالمي الجديد ، كما القديم . وهي مسجلة جيداً في السجل الداخلي ، وتتضح بانتظام في الممارسة التاريخية ، وباقية مع تغير الأحداث .
تتضمن بلاغة الثقافة السياسية الرسمية مزيداً من المصطلحات . فعلى المثقفين اللامعين أن يتقنوا استخدام تعبير « تهديد أمني» الذي يشير إلى كل ما يمكن أن يعارض حقوق المستثمرين الأمريكيين . أما «النفعية Pregmatism» ، فتعني لنا « أن نفعل ما نريد » ، أما معناها للآخرين فهو « أن يفعلوا ما نريد » .
في حالة الصراع العربي الإسرائيلي مثلا ، وقفت الولايات المتحدة - وحدها عملياً . ولسنوات طويلة لمنع أية عملية سلمية تفي بالحقوق الوطنية الفلسطينية ، ومن بين شعبتي رفض السلام في إسرائيل (العمل والليكود) ، فضلت واشنطن حزب العمل . وبالإنسجام مع ذلك سمي إسحق شامير Yitzhak-Shamir « ايديولوجيا » ، أما إسحق رابين Yitzhak Rabin فسمي « نفعياً » . « إن السلوك النفعي ، اللاإيديولوجي للسيد رابين ينسجم تماما مع فريق بوش » ، كما يقول توماس فريدمان ، الناطق باسم وزارة الخارجية لدىنيويورك تايمز ، معتبراً فريق بوش نفعياً بالتعريف ومنسجماً مع نفسه ، أما مراسل التايمز Times في القدس ، كلايدهابرمان Clyde Haberman ، فقد صفق لفوز رابين في انتخابات حزيران١٩٩٢ ، باعتباره نصراً «للنفعية» . وبالمثل يكون الفلسطينيون «نفعيون» إن هم قبلوا بحقيقة أن الولايات المتحدة هي من يضع القواعد : ليس لهم حقوق وطنية ، لأن هذا ما قضت به واشنطن ، وعليهم أن يقبلوا ، «حكمة ذاتية على غرار معسكرات أسرى الحرب » كما وصفه الصحفي الإسرائيلي داني روبنشتاين Danny Rubinstein . حكماً ذاتياً يستطيعون في ظله « أن يجمعوا الزبالة» على الأراضي المخصصة لهم ، والتي لم تستولِ عليها إسرائيل ، «

طالما لا تحوي الزبالة علب صفيح تحمل ألوان العلم الفلسطيني » ، كما يضيف أحد أنصار الحريات المدنية البارزين في إسرائيل . أما تعبير « العملية السلمية » فهو واحد آخر من التعابير السياسية التي تشير إلى ما تفعله الولايات المتحدة مهما يكن ، بما في ذلك منع العملية السلمية ذاتها ، كما في هذه الحالة وحالات كثيرة غيرها.(10)

لابد من تعلم مهارات أخرى ، سنعود لبعضها . لكن الأمر ليس صعبا جداً ، وهذا ما يتضح من السهولة التي تم إتقانها بها . إن الخطر «الشيوعي » على « الإستقرار» يزداد نتيجة الأفضليات غير العادلة التي يحوزها الشيوعيون ، إن بوسعهم «التوجه مباشرة للجماهير» ، كما اشتكى الرئيس أيزنهاور . أما وزير الخارجية جون فوستر دالاس فقد أسِف في حديث له مع أخيه آلنAlen ، الذي كان رئيسا للمخابرات المركزية الأمريكية C.I.A «لقدرة الشيوعيين على التحكم في الحركات الجماهيرية» ، « وهو شيء لا قبل لنا بمجاراته» . « إنهم يتوجهون للفقراء الذين يريدون دائما أن ينهبوا الأغنياء " (11). يتوجه القلق نفسه إلى «الخيار الذي في صالح الفقراء » الذي نادت به كنيسة أمريكا اللاتينية ، وإلى أي شكل آخر من أشكال الإلتزام بالتطور الديمقراطي المستقل . وكذلك لأصدقاء من نوع موسوليني[74] وتروخيلو[75] ونورييغا[76] وصدام حسين ، عندما ينسون الأدوار الموكلة إليهم .

٢ - بعد الاستعمار

مع بداية القرن صارت الولايات المتحدة صاحبة الإقتصاد الصناعي الأول في العالم ، وصارت الدائن الأول بحلول الحرب العالمية الأولى ، وهو الوضع الذي استمر حتى تولى الريغانيون السلطة محولين الولايات المتحدة سريعاً إلى المدين الأول في العالم . خلال الحرب العالمية الثانية تغلبت التدابير شبه الشمولية على آثار الركود الكبير مضاعفة الإنتاج الصناعي أكثر من ثلاث مرات ، ومعلمة دروسا قيمة لمدراء الشركات الذين أداروا إقتصاد زمن الحرب . ومذاك لم يطرأ أي تحد جدي لاستنتاجهم بأن الثروة والسلطة الخاصتين ، اللتين تحت رعايتهما بتدخل حكومي واسع النطاق في المقام الأول ، يمكن الحفاظ عليهما عبر هذه الوسائل فقط . ولم ينظر للرأسمالية[77] على أنها نظام قابل للحياة بذاته إلا في التبجحات البلاغية والهوامش القصية .

بلغت الولايات المتحدة قمة لا مثيل لها من الهيمنة الإقتصادية والسياسية عندما كان معظم العالم واقعا في الخراب ، وكان مخططو الدولة والشركات على وعي تام بقوتهم التي لا سابق لها . واعتزموا استخدامها لإنشاء نظام عالمي مربح للمصالح التي يخدمونها . أعطيت الأولوية القصوى لضمان بقاء منطقة اللب. Core الصناعية ، أوروبا المتمحورة حول ألمانيا والولايات المتحدة واليابان ، داخل النظام العالمي الذي تحكمه الولايات المتحدة ، وإدارتها عبر القطاعات المالية الصناعية المحلية المرتبطة بسلطة الشركات - الدولة الأمريكية - إذن ، كانت المهمة الأولى ضرب المقاومة المضادة للفاشية التي تملك قاعدة شعبية في « جموع الرعاع » بهدف إضعاف قوة العمل ، واستعادة الحكم التقليدي المحافظ الذي غالبا ما ضم المتعاونين مع الفاشية . تم إنجاز هذه المهمة على نطاق عالمي في الأربعينيات ، باستخدام قدر كبير من العنف عند اللزوم ، وبشكل خاص في اليونان وكوريا الجنوبية .

في هذا النظام العالمي الجديد أعيد بناء علاقات الشمال الجنوب ، لكن ذلك تم بطريقة لم تغير شيئا من أسس هذه العلاقة . رغبت الولايات المتحدة بعالم مفتوح بوجه عام ، مؤسس على مبادئ الدولية Internationalism الليبرالية ، متوقعة أن تنتصر في هذه المنافسة التي كانت «حرة وعادلة» . قادت هذه الإعتبارات إلى قدر من المساندة للقوى الناهضة المعادية للإستعمار ، لكن ضمن حدود . لاحظت مذكرة للمخابرات المركزية الأمريكية عام 1948 أن توازناً يجب أن يقام بين «مساندة آمال القوميين المحليين ، والحفاظ على المصالح الاقتصادية الاستعمارية العائدة للدول التي تعهدنا بدعمها في غرب أوروبا » . لا مجال للشك في الوزن النسبي لكل من الكفتين عندما تتعرض المصالح الجدية للولايات المتحدة للخطر . وبالمثل ، فإن النظام الامبريالي الذي كانت اليابان قد جدت لإنشائه سابقا كان لابد من إعادته إليها تحت رقابة أمريكية مهيمنة . أدت كل هذه الأمور لقرارات تكتيكية مالت لصالح نظام المرجعية الاستعماري التقليدي بخصوص الخصوم - الحلفاء ، وذلك بالتزامن مع سياق إعادة البناء بعد الحرب ، وإعادة تأسيس أنماط التجارة مع القوى الصناعية التي اعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي .

حرمت الولايات المتحدة حلفاءها من القيام بأي دور في تقرير مصير اليابان ، لأنها نوت تنظيم الشرق الأقصى على هواها إلى الحد الأقصى . كان الهدف «ضمان أمن الولايات المتحدة عبر تأمين الهيمنة الأمريكية على اليابان في المدى البعيد »، و« استبعاد كل نفوذ للحكومات الأجنبية» . (ملفين لفلرMelvyn Leffler ، معبرا عن إجماع الدارسين حيث تحمل كلمة «أمن » معناها التقليدي) .

وبالنظر إلى قوة الولايات المتحدة تم تحقيق هذا الهدف بسهولة ، بغض النظر عن الإتفاقيات العائدة لزمن الحرب . أما في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فقد أعطى النظام الإيديولوجي للولايات المتحدة الحق بالسعي خلف «حاجاتها » و« رغباتها » بالتتالي . إذن ، قضت الخطة باستبعاد التدخل الأجنبي ، بغض النظر عن الدور الداعم العَرَضي الموكل لقوى عميلة ، وخاصة بريطانيا في الشرق الأوسط . لقد خدمت بريطانيا بصفة« عميل» أو «وكيل» ، (الكلمة الملطفة «شريك») ، كما عبر واحد من كبار مستشاري كندي ، لكن كان من الواجب أن لا يسمع البريطانيون منا إلا الكلمة الملطفة.(12)
تبين إيطاليا على نحو جيد طبيعة هذا التخطيط . فقد امتدت أهميتها إلى الشرق الأوسط ، مثلها مثل اليونان . لقد اقتضت « المصالح الستراتيجية للولايات المتحدة » السيطرة على « خطوط المواصلات المفضية إلى مصبات النفط السعودي في الشرق الأدنى » عبر البحر المتوسط ، وكان من شأن هذه المصالح أن تتعرض للخطر إن سقطت إيطاليا «في يد أية قوة عظمى » . وبكلمات مفهومة : إن هي أفلتت من يد القوة العظمى المناسبة . « يمكن لإيطاليا أن تضمن - أو أن تفسد ، إن كانت في يد غير مناسبة . إمدادات النفط من الشرق الأدنى » ، كما يلاحظ رودري جيفري . جونز Rhodri JeffreyJones.
كان من المتوقع أن يفوز الحزب الشيوعي الإيطالي في إنتخابات1948 ، وذلك بدعم العمال ، وبفضل المكانة الكبيرة التي منحه إياها دوره في النضالضد الفاشية والاحتلال النازي[78] . كان شأن هذه النتيجة أن « تفسد المعنويات على امتداد أوروبا الغربية ، والبحر المتوسط ، والشرق الأوسط» ، كما حذر صانعو السياسة الأمريكية . سيكون ذلك « المثال الأول في التاريخ لصعود الشيوعيين للسلطة عبر اقتراع شعبي وإجراءات قانونية». إن « حدثاً إستثنائياً لا سابق له من هذا النوع ، من شأنه أن يؤدي لآثار نفسية عميقة في البلدان المعرضة للخطر السوفيتي.. والتي تكافح للاحتفاظ بحريتها » .
فلنترجم الكلام ثانية : من شأن ذلك أن يؤثر في الحركات الشعبية الساعية الاتباع نهج مستقل ، ديمقراطي جذري غالباً ، مقوضة بذلك السياسةالأمريكية الهادفة لإبقاء النظام التقليدي المحكوم من قبل المحافظين ورجال الأعمال ، وغالباً ، القطاعات المؤيدة للفاشية ، (هذه هي «الحرية ») .
باختصار ، يمكن أن تتحول إيطاليا إلى «فيروس يعدي الآخرين » . خططت الولايات المتحدة لتدخل عسكري إذا لم تنجح في السيطرة على الإنتخابات بوسائل أخرى . لكن مزيجاً مركباً من القوة ، والتهديد ، والتحكم بالمواد الغذائية التي كانت موضع حاجة شديدة ، ووسائل أخرى ، نجح في درء خطر الإنتخابات الحرة . استمرت الجهود الأمريكية الملموسة الهدامة للديمقراطية الإيطالية حتى أواسط السبعينات على الأقل . ففي نهاية هذه الفترة تحولت الخشية إلى تشيلي التي صارت «الفيروس الذي يمكن أن يعدي إيطاليا » ، كما لاحظنا سابقاً.(13)
ولأسباب مماثلة عمد النظام العقائدي الأمريكي ، بعد فشل الولايات المتحدة في تخريب الانتخابات في نيكاراغوا عام 1984 ، إلى محو ذلك الحدث المرعب[79] من التاريخ ، فقد استبعدت وسائل الإعلام بحمية – الموافقةالتي أبداها المراقبون الدوليون ، بمن فيهم المعادون لنيكاراغوا ، والدارسون الأمريكيون المختصون بأمريكا اللاتينية الذين درسوا الإنتخابات بعمق . والرمز البارز في الحركة الديمقراطية في أمريكا الوسطي خوسيه فيغيريزJose Figueres . إن حياة المسؤولين عن نظام العالم ليست سهلة أبدا ، كما أقر ميترنيخ والقيصر في زمنهما .
بحث صانعو السياسة عن وسائل أخرى ، إضافة إلى التخريب ، « لتحقيق الاستقرار في إيطاليا » ، كما كتبت سالي بيزاني Sallie Pisani في دراستها عن الأيام الأولى للمخابرات المركزية الأمريكية

. إن التخريب من أجل تحقيق الإستقرار إجراء مألوف وقابل للفهم تماما من قبل من أتقنوا فصاحة الثقافةالسياسية . من الممكن أيضاً أن «تقوض استقرار حكومة ماركسية منتخبة بحرية في تشيلي » لأننا « مصممون على تحقيق الاستقرار» . (جيمس تشيس James Chace) . كانت إحدى الأفكار المطروحة بخصوص إيطاليا هي أن نقلل من السكان المسببين للفوضى عن طريق تشجيع الهجرة .

لقد استخدمت أموال خطة مارشال Marchal[80] إعادة بناء البحرية التجارية الإيطالية « لمضاعفة أعداد المهاجرين الإيطاليين الممكن نقلهم لما وراء البحار سنوياً » ، كما ورد في تقرير رئيس بعثة مارشال إلى إيطاليا . ويضيف التقرير أن الأموال استخدمت أيضاً لإعادة تدريب العمال الإيطاليين « بحيث يصبحون أكثر قبولا في البلدان الأخرى » .

كانت أوروبا تعاني مشاكل البطالة . وكان آخر ما ترغب الولايات المتحدة به هو مزيد من " الأجانب المتطفلين لذلك أقر الكونغرس مخططات «بهدف نقل المهاجرين من إيطاليا لأماكن في العالم غير الولايات المتحدة »[81] . اختارت بعثة مشروع مارشال أمريكا الجنوبية ذات المناطقالأقل تطور نسبياً » ، ومولت إستطلاعا خاصا بالهجرة «لتحديد أراض بعينها لإقامة مستوطنات إيطالية» في أمريكا الجنوبية وللمساعدة على استصلاح الأرض . وكانت البرازيل من أوائل المتلقين لهذه المساعدات عام 1950 .

اعتبر المشروع ذا حساسية عالية وتم إخفاؤه عن الإيطاليين كليةً . كتبت بيزاني أن « الدعاية الهادفة لإشاعة الاستقرار بين الإيطاليين المتبقين كانتأمرأ ذا أهمية مماثلة» ، ونظمت «حملة دعاية متقنة» في إيطاليا ، كما في فرنسا التي كانت «فيروسا» محتملا أيضاً . كانت مشكلة فرنسا ، كمالاحظت بعثة مشروع مارشال ، هي أن « الفرنسيين يتحسسون من الدعاية ، وغالبا ما يخلطون بين ما نسميه معلومات وما يسمونه دعاية » .

لقد أقر صانعو السياسة الأمريكيون أن «دعاية أمريكية صريحة» لن تكون فكرة جيدة بالنسبة للأوروبيين بسبب تجربتهم مع النازيين . لذلك تبنت بعثة مارشال مفهوماً يقوم على «عدم المباشرة» وعرفته بأنه القدرة على « إيصال وجهة نظر البعثة والسياسة الخارجية للحكومة الأمريكية دون تحديدهما كمصدر للمادة » . أما في الوطن ، حيث السكان أفضل إعدادا ، فإن «المعلومات » تفي بالغرض.(14)

بحلول الحرب العالمية الثانية ، كانت الولايات المتحدة قد حلت محل منافسيها الأوروبيين في نصف الكرة الغربي إلى حد كبير . لذلك فقد رفضت تطبيق مبادئ النظام العالمي الجديد على « منطقتنا الصغيرة هناك ، التي لم يسبق لها أن أزعجت أحداً » ، كما وصف وزير الحربية هنري ستيمسون Henry Stimson نصف الكرة الغربي في معرض شرحه وجوب تفكيك كلاالأنظمة التقليدية ، ماعدا نظامنا نحن ، الذي كان يجب توسيعه . أصرت الولايات المتحدة على أن الشؤون الخاصة بنصف الكرة الغربي يجب أن تدار من قبل المنظمات الإقليمية التي كانت واثقة من هيمنتها عليها . إنه نفس المبدأ الذي أدين من أجله صدام حسين بقسوة عام 1990 عندما اقترح أن يتم التعامل مع حرب الخليج ضمن الجامعة العربية[82] . لكن ثمة حدوداً هنا أيضاً : فإذا «ما حاول الأمريكيون اللاتينيون استخدام قوتهم العددية في منظمة الدول الأمريكيةO.A.S[83] بشكل غير مسؤول » ، كما يشرح جون درايرJhonDreir في دراسته عن هذه المنظمة ، و« إذا ما دفعوا مبادى عدم التدخل إلى حدودها القصوى ولم يتركوا للولايات المتحدة إلا خيار التصرففردياً لحماية نفسها ، فإنهم لن يكونوا قد دمروا

التعاون من أجل التقدم في النصف الغربي فحسب ، بل وكل أمل في مستقبل آمن لهم أيضاً . على حرس النظام العالمي أن يكونوا يقظين دائما تجاه أية إشارة دالة على انعدام المسؤولية .

يصح الأمر نفسه على سياسة «الجار الطيب »[84] العائدة لروزفلت[85] ، التي حملت « التزاما ضمنيا بالتبادلية Reciprocity» ، كما يشير الموظف في قسم أمريكا اللاتينية في الخارجية الأمريكية روبرت وود وورد Robert Wood Ward : « إن قبول أية حكومة أمريكية لإيديولوجيا دخيلة ، سيضطر الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات دفاعية» من جانب واحد . أما الآخرون ، فلا حاجة للقول إنه ليس من حقهم الدفاع عن أنفسهم ضد الولايات المتحدة و« إيديولوجيتها» التي لا يجوز اعتبارها «دخيلة» : حقا ، ليس للولايات المتحدة أية إيديولوجيا ، اللهم إلا « النفعية» ، بالمعنى التقني للكلمة . لقد شُرحت النقطة الجوهرية إلى الحد الأقصى من قبل مستشار كارتر[86] لشؤون أمريكا اللاتينية روبرت باستور Robert Pastor : «ترغب الولايات المتحدة أن تتصرف الأمم الأخرى باستقلالية ، إلا عندما يؤدي ذلك للإضرار بمصالحها » .

لا رغبة للولايات المتحدة بـ « السيطرة عليهم» ، طالما أن تطورهم لا « يخرج عن السيطرة . بوسع الآخرين أن يتصرفوا بحرية طالما كانوا « نفعيين».(15)

بغية مساعدة «البلاد التي تكافح للاحتفاظ بحريتها» ، اضطرت الولايات المتحدة تكرارا لشن هجمات إرهابية عليها ، أو لغزوها مباشرة ، ولاستخدام قدرتها التي لا مثيل لها في مجال الحرب الإقتصادية والتخريب . تحتاج هذه المهام طبقة مثقفين متعاونة من أجل صياغة «المعلومات » على نحو يناسب جموع الرعاع . ونادرا ما تكون هذه المهمة صعبة .

بعد الحرب العالمية الثانية تعززت أهمية الدور الخدمي التقليدي للجنوب بسبب « التحقق من أن الأغذية والوقود القادمين من أوروبا الشرقية لم يعودا متوفرين للغرب بمستويات ما قبل الحرب» (لفلر Leffler) . حددت مكانة « ووظيفة » كل منطقة من قبل المخططين : ستتولى الولايات المتحدة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، مع مساعدة وكيلها البريطاني في الأخير . وكانعلى أفريقيا أن «تُستغَلَ» لإعادة إعمار أوروبا ، بينما « يؤدي جنوب شرق آسيا وظيفته الرئيسية كمصدِّر للمواد الخام إلى اليابان وغرب أوروبا» (جورج كينان George Kennan وهيئة تخطيط السياسة في الخارجية الأمريكية ١٩٤٨ - ١٩٤٩) . وستقوم الولايات المتحدة بشراء المواد الأولية من المستعمرات السابقة أيضاً ، مُعيدة على هذا النحو بناء نمط التجارة المثلثة الأطراف حيث تشتري المجتمعات المصنعة السلع التصديرية الصناعية الأمريكية بالدولارات التي تربحها من تصدير المواد الأولية من مستعمراتها التقليدية . اعتبرت «ثغرة الدولارGap Dollar " التي تعوّق تصدير المنتجات الأمريكية إلى أوروبا مشكلة بالغة الخطورة من قبل دين أتشيسونDean Acheson ، وغيره من كبار المخططين . واعتبر التغلب عليها ضرورةحاسمة للاقتصاد الأمريكي الذي كان يتوقع له ، إن لم تحل هذه المشكلة ، أن يغرق في ركود عميق ، أو أن يواجه ضرورة تدخل حكومي من نوع يصل حد التضارب مع امتيازات الشركات بدلاً من تعزيزها . وبموجب هذا المنطق المعقد الشديد التفصيل يمكن أن يؤمن للمستعمرات السابقة نوع من الحكم الذاتي الاسمي ليس إلا ، في غالب الأحوال.(16)

تضمن الإطار العام للتخطيط العالمي بعد الحرب إعادة بناء العلاقات الاستعمارية بصيغ جديدة ، وقمع الميول «القومية المتشددة » خاصة إذا ما هددت «الإستقرار» في أماكن أخرى ، أما قدر الجنوب فيبقى كما كان . وكان من الضروري حراسة كل من اللب Core الصناعي ومحيطه التابع من أية

صلة مع «الكتلة» الصينية -السوفيتية ، (أو أي من مكوناتها عندما لم يعد ممكنة إنكار الخصومة داخل هذه «الكتلة») . وكان لابد من استيعاب هذه «الكتلة» ، وهي جزء ضخم من العالم الثالث سابقا ، خرجت عن دورها التقليدي ، أو إن أمكن ، « ردها » إلى وظيفتها الخدمية . كان فرض الحكم السوفيتي على المناطق الخدمية التقليدية عاملا مهما في الحرب الباردة ، إذ أنه فصلها عن عالم رأسمالية الدولة الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ، كما كان من شأن التهديد السوفيتي أن يساهم في إفلات مناطق أخرى ، وحتى أن يؤثر في القطاعات الشعبية داخل المراكز الصناعية ذاتها ، وهو الخطر الذي اعتبر داهما بشكل خاص في فترة ما بعد الحرب مباشرة .
تتغير علاقات الشمال الجنوب على مر السنين ، لكن من النادر أن يتجاوز تغيرها هذه الحدود الأساسية . وصفت هذه الحقائق في تقرير « لجنة الجنوب» التي رأسها جوليوسنيريري[87] ،وتألفت من اقتصاديين بارزين من العالم الثالث ومخططين حكوميين وقادة دينيين . لاحظت اللجنة أنه قد وجدبعض الالتفات لهموم العالم الثالث في السبعينات ، «مدفوعة ولاشك» بالقلق من «الموقف الحازم المتشكل حديثاً عند دول الجنوب بعد ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣» ، هذا الارتفاع الذي كان موضع ترحيب عرضي ، وليس كاملا ، من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا . يتابع التقرير قائلا إنه بمجرد أن خفَّ خطر ذلك الموقف الحازم فقدت المجتمعات الصناعية كل اهتمام بالجنوب وتحولت إلى «صيغة جديدة من الاستعمار الجديد New Colonialism » محتكرة السيطرة على اقتصاد العالم ، ومقوِّضة العناصر الأكثر ديمقراطية في الأمم المتحدة . وبالعموم سعت لإضفاء صفة مؤسساتية على « المرتبة المتدنية للجنوب » خلال الثمانينات .
إنه نموذج مستمر ، وعندما يكون الأمر خلاف ذلك فهو استثناء . في استعراضها للحالة المزرية في مناطق الهيمنة الغربية التقليدية دعت لجنةالجنوب إلى «نظام دولي جديد » يستجيب «لمطالبة الجنوب بالعدالة والمساواة والديمقراطية» . تتضح آفاق هذه المطالبة من حجم الاهتمام الذي أثارته : لقد تم تجاهل الدراسة كلها ، كما هو حال صوت الجنوب عموما ، فليس فيها ما يثير اهتمام الأغنياء الذين « يجب أن يعهد لهم بحكومة العالم» (17)
بعد أشهر من تقرير لجنة الجنوب استولى بوش على عبارة «النظام الدولي الجديد » كغطاء لحربه في الخليج . عندها أطلق سراح العبارة . وأثارت بلاغة كل من بوش وبيكر[88] خطباً طنانة عن الآفاق التي انفتحت أمامناً . أما في الجنوب ، فبالعكس ، تم فهم « النظام الدولي الجديد » الذي يفرضه الأقوياء على أنه حرب دولية طبقية مريرة . وليس هذا بالأمر غير الواقعي حين تحتكر الإقتصاديات المتقدمة لرأسمالية الدولة وشركاتها المتعددة الجنسيات وسائل العنف والتحكم بالاستثمار ورأس المال والتقنية وقرارات الإدارة والتخطيط علىحساب الكتلة الضخمة من السكان . أما النخب المحلية الحاكمة في دول الجنوب التابعة فبوسعها المشاركة بالفتات . وربما تستمر الولايات المتحدة وبريطانيا ، اللتان تمسكان بالسوط ، بالانحدار لتصيرا مجتمعات ذات سمات عالم ثالثية واضحة ، وهو ما يظهر على نحو درامي في المدن الداخلية والمناطق الريفية . ومن المحتمل أن أوروبا القارية لن تتأخر عن اللحاق بهما ، رغم العائق الذي تمثله الحركة العمالية التي لم تتم إعادتها إلى مكانها المناسب بشكل كامل حتى الآن .

٣- نادي الأغنياء

يقتضي النظام العالمي الذي صممته الولايات المتحدة أن يسود الإنضباط نادي الأغنياء أيضاً . فعلى أعضائه الأقل شأناً أن يلاحقوا « مصالحهم الإقليمية ضمن حدود « الإطار العام للنظام» الذي تديره الولايات المتحدة بوصفها القوة الوحيدة ذات «المصالح والمسؤوليات العالمية» ، كما أخبر كيسنغر الأوروبيين عام ١٩٧٣ («عام أوروبا») . لم يكن ممكنا تحمل قوة أوروبية ثالثة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكان الدافع الأساسي لتشكيل حلف شمال الأطلسي**N.A.T.O**[89] هو الحاجة «لتوحيد أوروبا الغربية وبريطانيا في مدار أمريكي » ، كما لاحظ لفلر : «لا يجوز السماح لأوروبا متكاملة أو لألمانيا موحدة أو ليابان مستقلة بالظهور كقوة ثالثة أو ككتلة محايدة » . سيكون الحياد «درباً مختصرة للاستثمار» ، كما صرح وزيرالخارجية دين أتشيسون . ويصح الشيء ذاته خارج مجتمعات المراكز الصناعية . فمع إقرار ، بعدم مسؤولية الروس عن النزاعات داخل العالم الثاث ، حذر أتشيسون عام ١٩٥٢ من أنهم قد يستغلون هذه النزاعات في سعيهم «لإجبار أكبر عدد ممكن من البلدان غير الشيوعية على اتباع سياسة محايدة ، وعلى الإمتناع عن تزويد القوى الغربية الرئيسية بالموارد » - أي الإمتناع عن تزويدها بالموارد وفقا للشروط التي يريدها الغرب . أيضاً ، حذر الجنرال عمر برادلي **Omar Bradley** من « إنتحار الحياد » موجها كلامه لليابان**(18)**

كتب لفلر أن المخططين الغربيين «لم يساورهم أي قلق من عدوان سوفيتي ، ولم يتوقعوه أصلاً » . ملخصاً بكلامه هذا رأياً سائداً مترسخاً عند مختلف الدارسين : «لقد ساندت إدارة ترومان حلف شمال الأطلسي لأنه لاغنى عنه لدعم استقرار أوروبا عن طريق ضم ألمانيا » . كان هذا دافعاً أساسياً المعاهدة شمال الأطلسي الموقعة في واشنطن في نيسان ١٩٤٩ والتي أدت إلى تأسيس الناتو ، ثم حلف وارسو [90] كمقابل له . وأثناء التحضير لاجتماع نيسان كان صناع السياسة الأمريكيون « مقتنعين بأن السوفيت قد يكونون مهتمين حقا بعقد صفقة تقوم على توحيد ألمانيا وإنهاء تقسيم أوروبا » . لم ينظر الأمريكيون لهذا الاحتمال كفرصة جيدة ، بل اعتبروه تهديدا «لهدف الأمن القومي الأول» : « ربط إمكانيات ألمانيا العسكرية والإقتصادية بالجماعة الأطلسية » . ودرء «انتحار الحياد».**(19)**

لنلاحظ أن «الأمن القومي» يستخدم هنا بالمعنى التقني ، وهو لا علاقة له بأمن الأمة ، الذي لا يمكن لشيء أن يعرضه للخطر أكثر من المواجهة بين القوى العظمى . وبالمثل تشير عبارة «الجماعة الأطلسية» إلى العناصر القائدة في هذه الجماعة ، لا لشعوبها التي سرعان ما يضحى بمصالحها إن اقتضت الأرباح والسلطة ذلك . مثلا ، عن طريق نقل الإنتاج إلى ما وراء البحار ، حيث يتم الحفاظ على قوة العمل رخيصة وطيّعة بواسطة عنف الدولة .

استنتجت المخابرات المركزية الأمريكية عام ١٩٤٩ أن « القضية الحقيقية لا تكمن في تسوية وضع ألمانيا » ، وهو ما كان متوقعا حدوثه عبر اتفاق مع الكرملين ، بل هي «السيطرة على القوة الألمانية على المدى البعيد » . كان لابد من السيطرة على هذا « المصنع الكبير» من قبل الولايات المتحدة وعملائها دون مشاركة الاتحاد السوفياتي ، بغض النظر عن المصالح الأمنية المفهومة تماما لهذا البلد الذي دُمِّر عمليا على يد ألمانيا للمرة الثانية خلال ثلاثين عاماً ، والذي حمل عبء الحرب ضد النازية ، انتهكت اتفاقيات زمن الحرب بخصوص الدور السوفيتي في ألمانيا ، وهي الاتفاقيات التي كانت الولايات المتحدة قد خرقتها بالفعل منذ عام ١٩٤٦ . « إن انسحاباً للقوات السوفيتية من شرق ألمانيا

سيكون أمراَ جيداَ » كما قال أتشيسون ، لكن « انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من ألمانيا سيكون ثمناً باهظاً جداً » . ويعترف جورج كينان أن « الاتجاه الحقيقي لتفكيرنا هو أننا لا نرغب برؤية إعادة توحيد ألمانيا في الوقت الراهن ، وما من شروط يمكن أن تجعل حلاً كهذا مرضياً بالنسبة لنا» . قد يكون توحيد ألمانيا أمر مرغوب فيه على المدى البعيد ، لكن « فقط عندما تكون الظروف ملائمة لذلك»[91] ، كما أكدت الخارجية الأمريكية .

إذن ، فستبقى القوات الأمريكية في ألمانيا حتى وإن عرض السوفيت إنسحاباً متبادلاً . ولن تُوَحد ألمانيا إلا كجزء تابع للاقتصاد الدولي الذي تهيمن عليه أمريكا . وبالنتيجة لن يكون وزن الروس مهماً ، ولن يتلقوا أية تعويضات ، ولن يؤثروا في التطور الصناعي (أو العسكري لألمانيا.**(20)**

ستخدم النتائج هدفين حاسمين : إضعاف الخصم السوفيتي ، وفرض هيمنة الولايات المتحدة على حلفائها . وبالعكس لن يخدم التحرك لإنهاء الحرب الباردة أيا من هذه الأهداف ، وهو ليس خيارا جديا بالتالي .

يلاحظ لفلر سبب ثالثا لمعارضة التوحيد ، وهو خطر « جاذبية اليسار» ، الخطر الذي عززه «التعافي السريع والفاعلية السياسية العالية في القطاع السوفيتي » ، (ألمانيا الشرقية) ، بما في ذلك المجال المتاح لمجالس العمال التي حازت شيئا من السلطة الإدارية في المشاريع التي جرى نزع الصفة النازية عنها . وفي المنظمات النقابية ، خشيت واشنطن من أن الحركة العمالية المنظمة وغيرها من المنظمات الشعبية يمكن أن تتعارض مع خططها لإعادة حكم رجال الأعمال التقليدي . وبدوره خشي مكتب الخارجية البريطاني أيضاًمن تسرب « اقتصادي وسياسي من الشرق » ، واعتبره « شيئا شديد الشبه بالعدوان » . في السجل الداخلي ، عادة ما يوصف النجاح السياسي الذي يحققه أناس غير مرغوب بهم « بالعدوان » . في ألمانيا موحدة « يبدو ميزان المنافع مائلا لصالح الروس» الذين سيمارسون « نفوذا أقوى » ، كما حذر مكتب الخارجية البريطاني . لذلك كله كان تقسيم ألمانيا أمرا مفضلا ، مع حرمان الإتحاد السوفيتي من أي نفوذ على منطقة القلب من الصناعة الألمانية ، أي مجمع الرور - الراين الصناعي الفني.**(21)**

لأسباب عديدة ، بدت المواجهة أفضل من التسوية . وسيبقى موضع تخمين ما إذا كانت تلك التسوية ممكنة فعلاً يومها . وعلى العموم كان الهم الرئيسي هو تجميع مجتمعات المراكز الصناعية في نظام عالمي يسيطر عليه تحالف الدولة - الشركات الأمريكي . بعد عقد من ذلك كانت أوروبا قد تعافت بشكل ملموس، وكان ذلك عائدا ، إلى حد كبير ، لسياسات «الكينزيةالعسكرية الدولية»[92] ، التي اضطلعت بها واشنطن قبيل الحرب الكورية التي خدمت كذريعة للادعاء بأن الروس قد باشروا غزو العالم . وهو الإدعاء الذي كان مناسباً جداً بحيث أنه لم يكن بحاجة لأية أدلة . مع تعافي أوروبا ازدادت المخاوف من استقلاليتها ومن الميول الحيادية فيها . ورأى سفير إدارة كندي في لندن ديفيد بروس **David Bruce** « خطراً» إذا ما «تركت أوروبا على هواها لتبحث عن دور مستقل عن الولايات المتحدة » . وكغيره أراد بروس «شراكة مع وضع متفوق للولايات المتحدة» ، كما علق فرانك أوستيغليولا **Frank Ostigliola** . كان «مخطط كندي الكبير» محاولة لضبط الحلفاء ، لكن نتائجه كانت متفاوتة . فقد كانت فرنسا منزعجة على نحو خاص . ويرى المقربون من كندي أنه خشي من صفقة يعقدها الرئيس الفرنسي شارلدوغول[93] مع الروس ، صفقة « تكون مقبولة من الألمان » و« شغلت باله لدرجة قصوى» تقارير المخابرات التي تحدثت عن صفقة فرنسية - روسية هادفة لإخراج الولايات المتحدة من أوروبا . كان امتصاص احتياطي الذهب **The Gold Drain** ، الذي اعتبرت فرنسا

مسؤولة عنه ، مصدرا آخر للقلق . إضافة إلى الازعاج الذي أثاره موقف دوغول في الهند الصينية . فقد كان تأييده للدبلوماسية والحياد غير مقبول إطلاقا بالنسبة لإدارة كندي التي كانت ملتزمة بالنصر العسكري هناك ، وكانت آنذاك تجهد لتقويض وإفساد مبادرات كل الأطراف الفيتنامية الرامية لتسوية ذلك النزاع دون التورط في حرب دوليةكبرى ، كان الحياد لعنة بنظر المخططين الأمريكيين في الهند الصينية ، وفي أوروبا ، وعبر العالم الثالث كله . إنه «طريق مختصرة إلى الانتحار».(22)
قادت الصعوبات المتزايدة في السيطرة على الحلفاء إلى نصائح كيسنغر عام ١٩٧٣ . رأى كيسنغر أن «المشكلة الرئيسية في التحالف الغربي تكمن في التطور المحلي في كثير من الدول الأوروبية » ، وهو ما قد يؤدي إلى سلوك نهج مستقل . وأثار تطور الشيوعية الأوروبية مخاوف جديدة ومشتركة بين كيسنغروبريجنيف[94] ، الذي لم يكن مسرورا من الدعوة إلى «طريق ديمقراطي إلى الإشتراكية» ، طريق يعارض «كل تدخل أجنبي » . استشهد كيسنغر بمثالي البرتغال وإيطاليا قبل الفاشية بوصفهما حالتين «غير ناتجتين عن السياسة السوفيتية ، أو عن انفراج في العلاقات الدولية» إلا أنهما طرحتا مشاكل سياسية بالنسبة للولايات المتحدة : «لا يجوز أن نشجع الحوار مع الأحزاب الشيوعية داخل بلدان الناتو ، سواء كانت تابعة لموسكو أم لا»، كما جاء في تحذيره الموجه للسفارات الأمريكية .
«سيكون تأثير الحزب الشيوعي الإيطالي الذي يحكم بنجاح[95] مدمراً لفرنسا وللناتو أيضاً » . إذن ، فعلى الولايات المتحدة أن تعارض نهوض الحزب الشيوعي في البرتغال بعد انهيار الديكتاتورية الفاشية (التي لم تكن تسبب مشكلة لنا) ، حتى وإن اتبع نموذج الشيوعية الأوروبية على الطريقة الإيطالية . «لقد خيفَ أن تجعل الشيوعية الأوروبية الأحزاب الشيوعية أكثر جاذبية وقبولا لدى العامة في البلدان الغربية» ، كما كتب ريموند غارتهوفRymond Garthoff في دراسته الشاملة عن تلك الحقبة : «لقد أعطت الولايات المتحدة الأولوية العليالحماية التحالف العربي ولإدامة هيمنتها فيه»... أكثر من « إضعاف النفوذ السوفيتي في الشرق ».(23)
مرة ثانية نرى المشكلة المزدوجة : مجموع التطورات الديمقراطية التي تفلت من سيطرة حكم الشركات وانحدار قوة الولايات المتحدة . كلا الأمرين مرفوض ، فهما باجتماعهما يمثلان خطراً داهماً على «الأمن» ، و« الاستقرار » .
بحلول السبعينات صار تدبير المشاكل صعباً ، وبدأ نهج شديد الاختلاف سنعود إليه في القسم التالي . استمرت هذه المشاكل حتى التسعينات ، وهذا ما يتضح من الجدل الذي أثاره المشروع السري لقرار البنتاغون (وزارة الدفاع) لعام ١٩٩٢ بخصوص توجهات التخطيط الدفاعي . يصف هذا المشروع ، الذي سُرِّب للصحافة ، نفسه بأنه « توجيهات محددة من وزير الدفاع » بخصوص سياسة الميزانية حتى عام ٢٠٠٠ . يقدم المشروع حجاجا نموذجيا : على الولايات المتحدة ، امتلاك «سلطة عالمية» واحتكار القوة . فهي ستقوم « بحماية النظام الجديد » مع السماح للآخرين بالبحث عن « مصالحهم المشروعة» كما تحددها واشنطن . «يجب أن تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن مصالح الدول الصناعية المتقدمة بحيث تثنيها عن تحدي قيادتنا أو نشدان قلب النظام السياسي والاقتصادي القائم» ، أو حتى «أن تأمل بدور إقليمي أو دولي أكبر» . لا يجوز أن يوجد نظام أمن أوروبي مستقل ، بل يجب بقاء الناتو الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة «الأداة الرئيسية للدفاع والأمن الأوروبيين ، والقناة التي تحمل نفوذ الولايات المتحدة ومشاركتها في شؤون الأمن الأوروبي » . «سنحافظ على مسؤوليتنا المتميزةفي التعامل منفردين مع كل ما يضر بمصالحنا ومصالح أصدقائنا وحلفائنا » .
ستقرر الولايات المتحدة منفردة «ما يُضرُّ» ، ومتى يجب أن يتم إصلاحه» . وكما في الماضي سيبقى

الشرق الأوسط موضع اهتمام خاص . فهنا « يجب أن يكون هدفنا الأكبر أن نظل القوة الخارجية المهيمنة في المنطقة ، وأن نحافظ على القوة الأمريكية والغربية للوصول إلى النفط» ، بينما نردع أي عدوان ،ونبقي على السيطرة الاستراتيجية و« الاستقرار الاقليمي » ، (بالمعنى التقني) ، ونحمي « المواطنين الأمريكيين والممتلكات الأمريكية . أما في أمريكا اللاتينية فيبقى الخطر الأول هو « الإستفزاز العسكري الكوبي ضد الولايات المتحدة أو أحد حلفائها » . إنها إشارة . على طريقة أورويل[96] - لحرب الولايات المتحدة المتصاعدة ضد الاستقلال الكوبى .

«انتقد دبلوماسيو أوروبا الغربية والعالم الثالث لغة هذه الوثيقة بشكل حاد » ، كما جاء في تقرير باتريك تايلر Patrick Tyler من واشنطن ، كما « انتقدها بقسوة موظفون كبار في البيت الأبيض وفي الخارجية» ، مدعين أنها «لا تمثل السياسة الأمريكية بأي شكل من الأشكال » . أما الناطق باسم وزارة الدفاع فقد «تنصل من بعض التحديدات الأساسية للسياسة» في هذه الوثيقة ملاحظاً - على أي حال - أن اتجاهها الرئيسي يعكس التصريحات العلنية والشهادات التي أدلى بها وزير الحربية ديك تشيني DicK Cheney . مثل ذلك «انسحاباً تكتيكياً » من قبل البنتاغون ، كما سماه تايلر ، بسبب «رد فعل الكونغرس وكبار موظفي الإدارة » . ومن الممكن تماما أن تكون إنتقادات موظفي الإدارة قد نجمت عن مخاوفهم من الاستياء الذي أثارته الوثيقة في كثير من العواصم ، بل إن نقدهم القاسي لها لم يكن إلا نوعاً من الانسحاب التكتيكي أيضاً . «لقد تبنى » تشيني ونائبه للشؤون السياسية بول وولف أوينزPaul Wolf Owitz «الآراء الرئيسية » الواردة في الوثيقة ، باعتراف كبار الموظفين . وجدت انتقادات في الصحافة أيضاً ، خاصة من قبل ليزلي غلب Leslie Gelb المختص بالسياسة الخارجية في صحيفة التايمز ، حيث عارض «أحلام اليقظة بخصوص كوننا شرطي العالم» ، كما اعترض على«نقص مقلق» في الوثيقة : «يبدو أن الوثيقة تلتزم الصمت عن أي دور أمريكي في ضمان أمن إسرائيل »(24) أما إلى أي حد سيقبل الأعضاء الآخرون في النادي تسلط الولايات المتحدة التي تفرض نفسها وتطالب «أن تضطلع كلياً بأمر مصالحهم» ، فهو أمر لم تتم تسويته بعد . في هذه الحالة اضطرت الاحتجاجات والقلق بخصوص تكاليف الإدارة لمراجعة خطتها بعد عدة أشهر مستعيضة عن الأطروحات التقليدية بـ «كليشيهات » فاترة . للاستهلاك الشعبي على الأقل .

في هذه الأثناء تحركت فرنسا وألمانيا لتشكيل وحدات عسكرية ألمانية . فرنسية مستقلة عن الناتو رغم المعارضة الأمريكية الشديدة . كما صدَّت فرنسا محاولات الولايات المتحدة لمدّ حلف الناتو (بما فيه مجلس التعاون الشمال الأطلسي) بحيث يضم المجر وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا . ويقول مسؤولون أمريكيون إن «فرنسا لا تريد أن يتولى الناتو ، الذي تقوده أمريكا ، أية مسؤوليات إضافية في أوروبا الشرقية» ولا أن يخلد هذا التحالف ، كما أوردت صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal(25).

يعكس هذا الجدال معضلة حقيقية في السياسة الخارجية . فباقتصادها الذي يعاني من انحدار نسبي ، وقاعدتها الاجتماعية المعطوبة جدياً ، خاصة بعد عقد من فوضى الاستدانة - الانفاق الريغانية ، هل تجد الولايات المتحدة نفسها في وضع يمكنها من الاحتفاظ بالدور المهيمن الذي مارسته لمدة نصف قرن ؟ وهل سيستمر الآخرون بقبول دور التابع ؟ هل سيقبلون دفع التكاليف بينما تستغل الولايات المتحدة أفضليتها النسبية في ميدان القوة العسكرية للإبقاء على صيغة بعينها من صيغ النظام العالمي تحتاجها مصالح القوى المحلية عندها ؟ خاصة وأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحمل تلك النفقات بنفسها . ليس واضحا بعد إن كان الأغنياء الآخرون راغبين بالموافقة على . استخدام الولايات

المتحدة كـ هيستيين[97] ، (ربما إلى جانب وكيلها البريطاني) ، كما نصحت صحافة الأعمال بإلحاح أثناء حشد القوة الذي سبق حرب الخليج . يعاني البريطانيون أيضاً انحداراً اقتصادياً واجتماعياً ، «لكنهم مؤهلون جيداً ، ولديهم الدوافع الكامنة ، وراغبون بالظهور عسكرياً كمرتزقة المجتمع الدولي » ، كما علّق المراسل العسكري لصحيفة اندبندنت -The In dependent اللندنية . إنها الأطروحة المألوفة أثناء حرب الخليج ، والتي ترافقت مع الزهوّ المنتصر لأصحاب العنجهية القومية البريطانيين الحالمين بأيام الماضي الطيب حين كان لديهم « الحق بقصف الزنوج » دون أن يضطروا لسماع عواء الفاشيين – اليساريين(26) .

من الضروري ، لفهم هذا النقاش ، أن نفك رموز التعابير التقليدية اللطيفة التي تغلفه ، («المسؤولية » ، «الأمن» ، «الدفاع .... الخ» . إن هذه الكلمات - الرموز تخفي سؤالاً جوهرياً : من سيقود اللعبة ؟.

4- نهاية التحالف الغني

تميل البنية الأساسية لتشكيل السياسة للبقاء مكانها طالما بقيت مؤسسات السلطة والسيطرة على استقرارها ، مع القدرة على إزاحة التحديات وتكييف أو إبعاد القوى المنافسة . هكذا كان حال الولايات المتحدة طوال فترة ما بعد الحرب ، بل وقبلها بكثير في الحقيقة . رغم ذلك لابد للسياسة من التكيف مع الطوارئ .

في آب ١٩٧١ لوحظ رسمياً حدوث تغير ذي أهمية دائمة في النظام الدولي . وذلك عندما أعلن ريتشارد نيكسون[98] «سياسته الإقتصادية الجديدة » ، مفككاً بذلك نظام الاقتصاد الدولي الذي أسس بعد الحرب العالمية الثانية (نظام بريتون وودز)[99] ، الذي مثلت فيه الولايات المتحدة دور المصرفي الدولي عملياً ، حيث صار الدولار العملة الدولية الوحيدة ذات السعر الثابت قبالة الذهب - 35 دولار للأونصة الواحدة .. بحلول ذلك الوقت « كان التحالف الغني قد وصل لآخر المطاف » ، « وصلت الفوضى والإضطراب حداً لم تعد تنفع فيه المهدئات » ، كما تقول الأخصائية الدولية سوزان سترينج Susan Strange . كانت اليابان ، وأوروبا التي تقودها ألمانيا ، قد تعافتا من دمار الحرب ، وكانت الولايات المتحدة تعاني من التكاليف غير المتوقعة للحرب الفيتنامية ، وكان الإقتصاد العالمي يدخل حقبة تتسم بـ« ثلاثية الأقطاب » وبالركود وانخفاض ربحية Profitability رأس المال(27) .

كان رد الفعل ، الذي كان متوقعاً ، تشديداً سريعاً للحرب الطبقية التي شنت بتفانٍ لا يكل من قبل قطاع الشركات وعملائه السياسيين وخدمه الايديولوجيين ؛ وشهدت السنوات التالية هجوماً ضد الأجور الحقيقية ، والخدمات الاجتماعية ، والنقابات . ضد أي نوع من البني الديمقراطية العاملة في الواقع - بهدف التغلب على «أزمة الديمقراطية » الجالبة للمتاعب والتي نتجت عن المسعى غير الشرعي لعامة الناس لجلب مصالحهم إلى داخل حلبة السياسة . سعى القسم الأيديولوجي لهذا الهجوم لتقوية حضور السلطات ، وعادات الطاعة ، وتقليل الوعي الاجتماعي ، والحد من مظاهر الضعف الانساني من قبيل الاهتمام بالآخرين ، ولتعليم الشباب أن يكونوا نرجسيين إلى الحد الأقصى . وكان الهدف الآخر إنشاء حكومة أمر واقع عالمية ، معزولة عن الرقابة والتدخل الشعبيين ومكرسة لضمان بقاء الموارد المادية والبشرية في العالم كله محتاجة للشركات عبر القومية Transnational Corporations- ، والمصارف الدولية التي صارت مهمتها السيطرة على النظام الاقتصادي العالمي .

تبقى الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد ، رغم انحدارها بالنسبة لمنافسيها الكبار الذين يعانون مشاكلهم الخاصة أيضاً . صارت المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة أكبر من أن تعالج بالمهدئات ، لكن لديها ما هو أكثر من ذلك بفضل الانتصارات العقائدية والسياسية التي قللت القدرة على الفعل الاجتماعي البنّاء المتجه نحو حاجات الأغلبية التي لا شأن لها . إنها إحدى النتائج السعيدة لسياسة خلق الديون الريغانية . كانت استجابة نيكسون لانحدار الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة فورية : «عندما تخسر ، بدل قواعد اللعب » ، كما لاحظ الاقتصادي ريتشارد دي بوف Richard Du Boff . لقد علّق نيكسون إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب قالباً النظام النقدي الدولي رأساً على عقب ، وفرض ضوابط على الأسعار والأجور ، وضريبة عامة إضافية على الاستيراد ، وأطلق إجراءات مالية وجهت سلطة الدولة لصالح رخاء الأغنياء بأكثر من المعدل السابق : تخفيض الضرائب الاتحادية

والمصاريف الداخلية دون خفض مقابل من التمويل المقدم القطاع الشركات . تلك هي السياسة الرئيسية المتبعة حتى اليوم . وقد تم تسريعها خلال سنوات إدارة ريغان تبعاً للوصفات الموروثة من إدارة كارتر ، والتي أعيد تشكيلها على يد الريغانيين الأكثر عقائدية لتنتج ديناً ضخماً على كل المستويات ، (الولايات ، الاتحاد ، المستوى المحلي ، المنازل ، الشركات) مع نتائج قليلة في مجال الاستثمارات الانتاجية . وكان العنصر الجوهري في ذلك كله ، الدين (الذي لا يمكن حسابه) في مجال الحاجات الإجتماعية التي لم تتم تلبيتها[100] . إنه عبء متنام ملقى على عاتق الكثرة الغالبة من السكان وعلى الأجيال القادمة .

أقرت مبادرة نيكسون «نوعاً من الثورة المركنتيلية [101] في السياسة الداخلية والخارجية » ، كما قال الاقتصادي السياسي ديفيد كاليو **David Calleo** بعد ذلك بسنوات . ازدادت الفوضى في النظام الدولي «مع تأكل قواعده وتزايد أثر السلطة» وانخفض «التحكم العقلاني بالحياة الاقتصادية القومية» ، مما جلب منافع كبرى لمصالح الأعمال ، والمصارف الدولية ، التي تحررت من الضوابط المفروضة على رأس المال ومن القيود الرسمية ، واطمأنت لوجود المساعدات المالية المنظمة حكومياً عندما تتعرض لأية متاعب . توسعت أسواق رأس المال الدولية سريعاً كعاقبة لتراجع الضبط والتحكم ، والتدفق الضخم للبترودولار بعد ارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣ - ١٩٧4 ، والثورة في مجال المعلومات والإتصالات التي سهلت تحويل الرساميل إلى درجة كبيرة . وساهمت مبادرات تشجيع الاقتراض التي قامت بها المصارف في أزمة ديون العالم الثالث وفي حالة عدم الاستقرار الراهنة في المصارف ذاتها(28) .

أثمر ارتفاع أسعار النفط (المسبوق بارتفاع مماثل في أسعار الفحم واليورانيوم والصادرات الزراعية الأمريكية) منافع مؤقتة لاقتصاديات الولايات المتحدة وبريطانيا ، مقدماً مكاسب مفاجئة لشركات الطاقة . وأولها الشركات الأمريكية والبريطانية . ومشجعاً إياها على البدء باستثمار وإنتاج النفط ذي الكلفة العالية (آلاسكا وبحر الشمال) ، والذي كان ممتنعاً على السوق حتى ذلك الوقت .

غطت الولايات المتحدة كلفة الطاقة المتزايدة بزيادة الصادرات العسكرية وغير العسكرية لمنتجي النفط في الشرق الأوسط ، وبمشاريع إنشائية ضخمة عندهم . فلزمن طويل ، كان دعم اقتصاد الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولية أولى للإدارات المحلية ذات الواجهة العربية التي صبت في سندات الخزينة واستثماراتها(29) .

شهدت السنوات نفسها ركود وانهيار الامبراطورية السوفيتية التي كانت تتدخل بطرق حاسمة في النظام الدولي المخطط (الفصل الثالث) . وتعززت سلطة مجتمعات الرأسمالية الصناعية أكثر فأكثر نتيجة الكارثة الاقتصادية التي انداحت فوق مناطق سيطرتها عبر العالم في الثمانينات . وليس صعباً فهم ذلك الإحساس بنذر الكارثة الذي عمّ العالم الثالث وقتها .

شفيت اليابان وأوروبا القارية من ركود بداية الثمانينات ، رغم أنها لم تستعد معدلات النمو السابقة . أما شفاء الولايات المتحدة فاقتضى اقتراضاً ضخماً وتنشيطاً حكومياً للاقتصاد مرّ بمعظمه . عبر التمويل الحكومي المعتمد على وزارة الدفاع - إلى الصناعات عالية التقنية ، مع زيادة حادة في إجراءات الحماية ورفع معدلات الفائدة ، وهذا ما ساهم في أزمة الجنوب ، حيث ازدادت دفعات فوائد القروض ، في حين انخفضت الاستثمارات والمساعدات ، وجنحت الطبقات الثرية لتوظيف أموالها في الغرب . كان تدفق رأس المال من الجنوب إلى الشمال ضخماً ، بآثاره الكارثية عموماً ، بمعزل عن البلدان حديثة التصنيع في شرق آسيا ، حيث الدولة قوية بما يكفي للسيطرة على هروب الرساميل

وإدارة الاقتصاد بكفاءة . كان لكارثة الرأسمالية الاقتصادية في الثمانينات آثارها على أوروبا الشرقية أيضاً ، مما ساهم في تفكك الإمبراطورية السوفيتية وفي الاختفاء الفعلي لروسيا من المشهد الدولي(30) . في سنوات سابقة حاولت بلدان عدم الانحياز تحقيق بعض السيطرة على أقدارها ، واتخذت مبادرات عبر «الأنكتاد »[102] لخلق «نظام اقتصادي دولي جديد .
يتضمن برامج دعم وتثبيت للسلع الأولية بأمل درء التدهور بوسائل اقتصادية ويأمل السيطرة على تذبذب الأسعار الحاد ذي التأثير المدمر على اقتصادياتها المعتمدة على صادرات قليلة التنوع من المواد الأولية . وحاولت اليونسكو UNESCO (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) القيام بجهد مماثل لتؤمن لدول العالم الثالث مدخلاً إلى الاتصالات الدولية التي تحتكرها عملياً المجتمعات الصناعية المتقدمة .
بطبيعة الحال أثارت هذه المبادرات عداءاً كبيراً من جانب حكام العالم ، وتم دحرها بشكل حاسم في الثمانينات . قادت الولايات المتحدة هجوماً شديداً ضد الأمم المتحدة أدى فعلاً لإلغاء وجودها كقوة مستقلة في الشؤون الدولية . أثارت اليونسكو كراهية خاصة بسبب توجهها العالم ثالثي ، وخطر الهيمنة الايديولوجية فيها . استقبلت عمليات تخريب الأمم المتحدة وعودتها للهيمنة الأمريكية بترحاب كبير هنا بوصفها استعادة لمُثُل المؤسسين ، وليس دون وجه حق . كان لابد من قدر غير عادي من الخداع لإخفاء حقيقة أن الولايات المتحدة أولا ، ثم بريطانيا ، هما من استخدم حق النقض Veto ضد قرارات مجلس الأمن ، وهما من زعزع استقرار الأمم المتحدة لأكثر من عشرين عاماً . كما كان الخداع لازماً للاستمرار بالتظاهر أن «الممانعة السوفيتية» و«نزعة العداء للأمريكيين في العالم الثالث » هما ما جعل الأمم المتحدة عديمة الفاعلية . ولم يكن مستوى الكذب الذي رافق حملة الحكومة والإعلام للتخلص من هرطقات اليونسكو بأقل من ذلك أبداً . وثّقت دراسة هامة مستوى الكذب الاستثنائي الذي لم يقلّ عن سابقه ، والذي رافق حملة الحكومة المضادة لهرطقات اليونسكو . ولا حاجة للقول إن تلك الدراسة لم يكن لها من أثر على تدفق سيل الأكاذيب الضرورية(31) .
تمثل الهستيريا بخصوص « الاستقامة السياسية» مرادفاً محلياً مثيراً للاهتمام ، فقد بلغت حداً جديراً بالتأمل ، بما في ذلك تيار من الكتب « الأكثر رواجاً . Best Sellers » المليئة بأقاصيص ـ مختلقة بمعظمها . تتعلق بما يدَّعونه من رعب في الجامعات ، إضافة إلى الأحاديث الغاضبة ، وطوفان المقالات الممتد من صفحات الأخبار إلى صفحات الرياضة ، ومجلات الرأي التي انبثقت فجأة كما لو كان ذلك استجابة لأمر . وقد لقيت دراسة تغطي ستة أشهر ذِكراً لأكثر من مرة يومياً في لوس أنجلز تايمز Los Angeles Times . إن لهذا الغضب أساساً في الواقع . ففي الحقيقة ، يوجد عدد ضخم جداً من الناس المعارضين للاضطهاد العنصري والجنسي والذين يحترمون الثقافات الأخرى ولا يتعاطفون مع الفظائع المرتكبة لخدمة «القضايا العادلة» . إن الانتهاكات التي ترعب المؤمنين ليست من صنع الخيال كلياً . فحتى أكثر أنواع الدعاية خرافة تنطلق عادة من شيء ما حقيقي . لكن العلاقة ضعيفة جداً ـ في حال الأعداء الرسميين من الخارج - بين ما يقومون به فعلا من انتهاكات ، مهما تكن ، وبين القصص التي تبنى حولهم .
لم تأت هذه الظاهرة من العدم . فقد كانت المكونات الرئيسية للحرب الطبقية التي أعقبت نهاية التحالف الغني استيلاء واسع المدى على النظام الإيديولوجي من قبل اليمين ، مع تكاثر في مؤسسات الفكر اليميني ذات المناهج المتعددة ، في حفلة رامية لمدّ النفوذ المحافظ أكثر فأكثر على قطاعات مهمة إيديولوجياً من الكليات والجامعات التي أنعمت بأساتذة « المشروع الحر Free Enterprise » ،

إضافة إلى التمويل السخي لمجلات الطلاب ذات السمة اليمينية المتشددة ، وهكذا دواليك ، بالترافق مع حشد من الوسائل الأخرى الهادفة لحصر بنية التفكير والمناقشة ضمن الجانب الرجعي لطيف الأفكار السياسية الذي صار ضيقاً بمجمله . فقد بلغ الأمر حداً جعل محللاً ليبرالياً من محللي السياسة الخارجية المحترمين يصف مجلة نيويورك تايمز الدولتية . المحافظة ، دون أية سخرية ، بأنها «يسارية مؤكدة» ، تشارلز مينز Charles Maynes) . أما في المنظومة السياسية فقد انضمت كلمة «ليبرالي» إلى كلمة «اشتراكي » بوصفهما كلمتين مثيرتين للرعب . وبالكاد احتاج الحزب الديمقراطي أن يتودد للدوائر الانتخابية الشعبية التي كان يدعي تمثيلها سابقاً . لا يبالغ غورفيدال[103] أبداً عندما يصف الحياة السياسية الأمريكية بأنها نظام الحزب الواحد ذي الجناحين اليمينيين . كان من مظاهر هذا النصر الايديولوجي ترسخ معايير وفصاحة «الاستقامة السياسية» الأورويليتان ، اللتان لابد للمرء من التزامهما إن هو أراد الانضمام إلى دائرة النقاش المحترم ، وقد بيَّنا عدداً من الأمثلة للتو . أما الافتراق عن تقاليد الإيمان هذه فهو أمر لا مجال للتفكير فيه عملية ضمن التيار السائد(32).
ما من شيء مفاجئ لطلبة الإدارة الثقافية في المرحلة التي أعقبت ذلك كله ، فبعد حقبة من الصراع الأيديولوجي الشديد وحيد الجانب داخل المؤسسات الثقافية والايديولوجية ، الذي انتصر فيه الجناح اليميني ومصالح رجال الأعمال نصراً مبيناً ، ما الذي يمكن أن يكون طبيعياً أكثر من حملة دعائية تدَّعي أن الفاشيين - اليساريين هم الذين استولوا على المراكز العليا المسيطرة ، وهم الذين يتحكمون بمجموع الثقافة ، فارضين معاييرهم الفظة في كل مكان ؟؟ إن الوضع الآن أكثر سوءاً مما كان عليه قبل خمسة وعشرين عاما عندما انتشرت الدعوات لتدمير الجامعات «عبر كل حرم جامعي في الولايات المتحدة ، وعندما أحرقت المكتبات ، وهدمت الجامعات»، و«لم يكن ممكنا التفكير بما هو أقذر وأبعث على الغثيان من المناخ الأخلاقي» في الجامعات حيث كان الطلاب السود «لعنة» إلى أن تم أخيراً « عصر هذا القيح إلى خارج الجامعة ، إذا اقتطفنا بعضاً من المجاز الذي يفتن اليمين البريطاني(33) . ونسمع الآن دعوات قلبية لنصرة البقية المتضائلة من الذين مازالوا يقاومون هجوم الجناح اليساري والذين مازالوا يحملون - بكل شجاعة. راية الحقيقة التاريخية والثقافة الغربية في صحيفة مقاتلة أو كلية جامعية حكومية معزولة في وسط إيداهو[104] . أي شيء يمكن تصميمه أفضل من هذا لطمس الأسئلة الجدية في السيطرة العقائدية ، أو لمنع رؤية اليد التي تمسك العصا بإحكام ؟.
لا تخلو شكاوى من يحافظون على سيطرتهم الحديدية ، دون وجود تحد كبير لهم ، من بعض جوانب الفكاهة . فمقابل كل مئة مقالة تنتقد اليسار الفاشي الذي يسيطر على كل شيء ، قد توجد مقالة واحدة تردّ بوهن قائلة إن الاستيلاء اليساري على السلطة ليس تاماً بعد كما يدّعون ، بينما لا توجد مقالة واحدة تقول الحقيقة . الحقيقة التي هي واضحة بما يكفي ، ولو من مجرد توزيع الآراء الذي يُسمح له بالظهور على السطح . لكن السيطرة على تفكير الناس أمر جدي ، ولا يسمح الأشخاص المحترمون لأنفسهم ولو بظل ابتسامة أثناء سيرهم في الاستعراض نادبين حقيقة أنهم ، ربما خسروا قسم الأدب المقارن (لصالح أحد «اليمينيين » ، أو أحد «الليبراليين النسبيين » الذين يشجبون بوصفهم «فاشيين - يساريين») .
في العقلية الشمولية تكون أبسط الإنحرافات مأساة مرعبة، وتثير غضباً مؤثراً ، يقدم هذا المشهد مساهمة مفيدة لتعزيز الضوابط الإيديولوجية التي تمنع الجموع الوضيعة من الإهتمام بما يحدث حولها .

5- مبدأ السادة الوضيع

لم يعد الاقتصاد العالمي إلى معدلات النمو التي شهدها في حقبة بريتون وودز . كان تدهور الجنوب حاداً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل خاص ، حيث ترافق مع إرهاب دولة عنيف وازداد هذا التدهور بسرعة بتأثير مبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي أملاها حكام العالم . وجدت لجنة أفريقيا في الأمم المتحدة أن البلدان التي اتبعت البرامج الموصى بها من قبل الصندوق النقدي [105] تميزت بمعدلات نمو أقل من تلك التي اعتمدت على القطاع العام من أجل الاحتياجات البشرية الأساسية . كان الأثر الكارثي لسياسات الليبرالية الجديدة صادمة في أمريكا اللاتينية على نحو خاص(34).

أحياناً ، تأخذ المجتمعات المتقدمة فصاحتها على محمل الجد جزئياً ، وتفشل في حماية نفسها من الأثر المدمر للأسواق غير المنظمة . عندها تكون العواقب شديدة الشبه بما يحدث في مناطق السيطرة الاستعمارية التقليدية ، وإن لم تكن بمثل سوئها . يؤكد ذلك مثال أستراليا في الثمانينات ، إذ نجحت تجارب السوق الحرة التي طبقتها حكومة حزب العمال بخفض الدخل القومي بأكثر من 5% سنوياً بحلول نهاية العقد ، وانخفضت الأجور الحقيقية ، وسقطت المشاريع الأسترالية تحت التحكم الأجنبي ، وتقدمت البلاد نحو مكانة قاعدة للموارد في خدمة منطقة رأسمالية الدولة المتمركزة حول اليابان . وهي المنطقة التي حافظت على نمو ديناميكي بفضل ابتعادها الجذري عن العقيدة الليبرالية الجديدة New Liberal Dogma ، هذا الابتعاد الذي حفز التطور في المقام الأول . أما في بريطانيا ، فبعد عقد من التاتشرية «تبقى الآفاق كئيبة بسبب ضعف إعادة الاستثمار في جسم الاقتصاد البريطاني » ، كما لاحظ مدير شركة استثمارية أمريكية ، مرددا ما قاله أحد نظرائه اليابانيين : «نعتقد أن شفاء اقتصاد المملكة المتحدة يحتاج وقتا طويلا»(35).

وكما لاحظنا آنفاً ، تتخذ المجتمعات الصناعية الغنية ذاتها شيئاً من هيئة العالم الثالث ، بوجود جزر من الغنى الفاحش يحيطها بحر متلاطم من الفقر واليأس . يصح هذا خصوصاً في الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين خضعتا لتعاليم ريغان وتاتشر . ولا تتخلف أوروبا القارية عنهما كثيراً ، رغم ما بقي فيها من قوة للطبقة العاملة وللعقد الاجتماعي الذي دافعت عنه ، ورغم قدرتها على تصدير أحياء الفقر عبر « العمال الضيوفه . ويقدم انهيار الإمبراطورية السوفيتية وسائل جديدة لتعميق انقسام الشمال الجنوب داخل المجتمعات الغنية على نحو أشد . فخلال إضراب عمال الأشغال العامة في ألمانيا في أيار ١٩٩٢ ، حذر رئيس شركة ديملر - بنز من أن ردَّ الشركة على الإضراب قد يتمثل بنقل مصانع سيارات مرسيدس إلى أماكن أخرى . ربما إلى روسيا نظراً المصادرها الوفيرة من العمال المدربين المتعلمين الأصحَّاء والمطيعين (كما يأملون) . ويستطيع مدير شركة جنرال موتورز توجيه تهديدات مماثلة واضعاً عينه على المكسيك ، أو غيرها من قطاعات العالم الثالث ، إضافة إلى أوروبا الشرقية. فبينما تخطط جنرال موتورز لإغلاق واحد وعشرين مصنعاً من مصانعها في الولايات المتحدة وكندا ، تراها قد افتتحت مصنع تجميع بقيمة / 690 مليون دولار/ في شرق ألمانيا ، ووضعت فيه آمالا كبارا تعززها حقيقة أنه بفضل البطالة التي بلغت43% ، وفقا لتقديرات غير رسمية ، فإن العمال مستعدين للعمل لساعات أطول من زملائهم المدللين في غرب ألمانيا » مقابل 40% من أجورهم ، وبمكاسب أقل ، كما أورد تقرير الفاينشال تايمز . يستطيع رأس المال الانتقال بسهولة ، أما الناس فلا يستطيعون ، أو لا يسمح لهم بالانتقال من قبل من يهللون لمبادى آدم سميث عندما تتناسب مع حاجاتهم .

لا تكمن المشكلة في أن ديملر بنز تعاني كثيراً من تكاليف قوة العمل التي يأسف لها مدراؤها . فبعد أسبوعين فقط من تهديد المدير بنقل إنتاج . سيارات مرسيدس إلى روسيا ، أعلن نفس المدير ، إدغارد روتر Edzard Reuter ، «النتائج الرائعة» للأداء الإستثنائي في الربع الأول من عام ١٩٩٢ ، بزيادة في الأرباح قدرها 14% ، وزيادة ١٧ % في المبيعات ، التي تحقق معظمها في الخار فالعمال الألمان ليسوا السوق المفترض لقسم إنتاج المرسيدس ، القسم الأكثر ربحاً في هذا التجمع الضخم الذي سوف يستغني عن ١٠,٠٠٠ وظيفة عام ١٩٩٢ ، كما أضاف روتر . إضافة إلي كمية مماثلة فيما بعد .

لا تؤثر هذه الحقائق على الصحافة الأمريكية على كل حال . فقد لامت صفحات الأخبار العمال الألمان على «حياتهم الناعمة» ، وإجازاتهم الطويلة ، وافتقارهم عموماً لإدراك مكانهم اللائق كأدوات إنتاج في خدمة الأغنياء والأقوياء . إن عليهم تعلم الدروس التي تلقيها الشركات على العمال الأمريكيين في الوقت نفسه : زيادة الأرباح والإنتاجية ، خفض الأجور وإلغاء حق الإضراب فعلية عبر حرية اللجوء لكاسري الإضراب « العمال البدلاء الدائمون »(36) .

هذه هي نتائج حملة الشركات العنيفة التي قامت بها بمجرد فوز العمال الأمريكيين بالحق في التنظيم أخيراً ، وذلك في أواسط الثلاثينات وبعد سنوات من النضال المرير والقمع العنيف الذي لم يكن له مثيل في العالم الصناعي . ربما كان علينا العودة إلى تلك الأيام التي وعظ فيها محبّ الإنسانية الداعي للإعجاب أندرو كارنجي Andrew Carnegie بفضائل « الفقر المفعم بنكران الذات ، والشرف ، والهمة» متوجهاً بحديثه هذا لضحايا الركود الكبير عام ١٨٩6 ، وذلك بعد زمن قصير من سحقه نقابة عمال الفولاذ في هومستد Homestead ، مدعياً أن العمال المهزومين كانوا قد أرسلوا له برقية تقول : « سيدنا المحترم ، أخبرنا بما تريدنا أن نفعل ، وسنفعله من أجلك» . ولأن كارنجي كان يعرف «كم هي حلوة وسعيدة ونقية حياة الفقر الشريف » ، فقد تعاطف مع الأغنياء ، كما شرح بنفسه ، وقاسمهم قدرهم الكئيب بأن عاش في قصر باذخ(37) .

هكذا يجب أن يدار المجتمع الحسن التنظيم ، تبعا لـ« مبدأ السادة الوضيع » .

لذلك كان من الطبيعي جداً ، عندما أدركت النقابات المسحوقة أخيراً حقيقة الحرب الطبقية التي شنها ضدها قطاع الشركات ذو الوعي الطبقي العالى ، أن ترد صحافة رجال الأعمال متعجبة من أن الإتحادات النقابية لازالت تتعلق ب« ايديولوجية الحرب الطبقية» التي فات زمانها ، و« الرأي الماركسي البالي » القائل بأن «العمال يشكلون طبقة من المواطنين ذوي المصالح المشتركة التي تميزهم عمن يملكون الأعمال ويديرونها» ، وأنها لازالت تطرح «سخافات » من قبيل الرواتب المنخفضة للقادة النقابيين الذين يجب معاملتهم كبقية أعضاء النقابة . أما السادة فهم ، على العكس تماماُ ، ملتزمون بشدة بهذا «الرأي الماركسي البالي » ، وغالباً ما يُفصحون عنه بلغة ماركسية سوقية ، مع الحفاظ على القيم طبعاً(38) .

من غير المحتمل ، في ظل شروط التنظيم الاجتماعي وتمركز السلطة الراهنين ، أن تؤدي حرية التجارة الانتقائية) إلى زيادة الرخاء العام ، كما كان من شأنها أن تفعل في ظل تنظيم اجتماعي آخر . ويحرص من يعلنون ولاءهم آدم سميث على عدم الانتباه لكلماته : يمكن لمبادئ الليبرالية الاقتصادية أن تنتج العواقب المرغوبة عندما تطبق مع الحرص على حقوق الإنسان الأساسية . أما عندما تتشكل هذه الليبرالية الاقتصادية عبر «جور الأوروبيين الوحشي » ، وتطيع «مبدأ السادة الوضيع» ، فمن شأن النتائج أن تكون في صالح مهندسي » السياسة ، ولن تمس خيراتها الآخرين إلا صدفة .

توضح تجربة اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية . الكندية هذه الآلية . فخلال عامين خسرت كندا مئات ألوف فرص العمل لصالح المناطق المصنعة في الولايات المتحدة بشكل رئيسي ، حيث تمنع الأنظمة الحكومية نشاط النقابات عملياً التعبير الأورويلي هو «الحق بالعمل» ، بمعنى «انعدام الحق القانوني في التنظيم») . هذه السياسات الحكومية - الطبيعية في مجتمع يديره رجال الأعمال ، مع تهميش عامة الناس بشكل كبير. تترك العمال أقل حماية وأسهل استغلالاً من زملائهم في كندا ذات الحركة النقابية الأقوى والمناخ الثقافي المتميز بتضامن أكبر . استخدمت الاتفاقية أيضاً لحمل كندا على الإقلاع عن إجراءات حماية أسماك السلمون في المحيط الهادي ، ولجعل معاييرها الضابطة لاستخدام المبيدات الحشرية والنباتية منسجمة مع المعايير الأمريكية الأكثر رخاوة ، وللتراجع عن خطواتها الهادفة لخفض الانبعاثات المؤذية من مصاهر الرصاص والتوتياء والنحاس ، وللتوقف عن تقديم الإعانات الحكومية الموجهة لإعادة تشجير الغابات بعد قطعها ، ولمنع نظام التأمين الأحادي **Single Payer** على السيارات في منطقة أونتاريو **Ontario** المبني على غرار نظام التأمين الصحي ، والذي من شأنه. إن طبق - أن يمنع مئات ملايين من الدولارات عن شركات التأمين الأمريكية . حكم على كل هذه الأشياء بأنها حواجز غير مشروعة في وجه التجارة الحرة . وبمنطق مماثل احتجت الولايات المتحدة على فقرة أساسية في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة . غات **GATT** «تمكن الدول المشاركة من منع تصدير الأغذية في أوقات الحاجة ، مطالبة بأن تسيطر الشركات الزراعية الأمريكية على كل المواد الخام ، مهما تكن التكلفة البشرية لهذه السيطرة .

بنفس الوقت تتهم كندا - التي هي من مصدري الحرير الصخري **As- bestos** - الولايات المتحدة بفرض معايير وكالة الحماية البيئية **P . A . E** على استخدام الحرير الصخري خارقة التزاماتها التجارية ومتجاهلة «الدليل العلمي الدولي » على المخاطر الصحية لاستخدامه : تدعي كندا أن **P . A.E** قد خضعت لأبسط «المتطلبات الثقيلة للشركات» . وفي مفاوضات الغات تساند الولايات المتحدة مطالب الشركات بأن تقتصر الحماية البيئية وحماية المستهلك على الحالات المدعومة بر دليل علمي » والتي تقررها وكالة مشكلة من موظفين حكوميين ومدراء الشركات الغذائية والكيميائية(39) .

ربما كان المثال الأكثر مأساوية على الاتباع الكلبي **Cynical** لـ «المبدأ الوضيع» في التجارة الدولية هو ضغط واشنطن لإجبار بلدان العالم الثالث على قبول صادرات التبغ (بطل العالم في قتل البشر ، الذي يتفوق على كل أنواع المخدرات القاتلة بفارق كبير) ، شنت إدارة بوش «حرب المخدرات» المنافقة ، التي تم توقيتها بدقة لإنتاج المزاج المناسب لغزو بنما ، وبالترافق مع الخطوات الهادفة لإرغام بلدان العالم الثالث على استيراد القاتل الأول ، وعلى السماح بالدعاية الموجهة لأسواق جديدة ، النساء والأطفال خاصة . دعمت الغات هذا المسعى ، أما وسائل الإعلام فقد انحازت للأقوى مع كل الجعجعة الملائمة ، ومنّت على الإدارة بطمس أكبر قضية مخدرات معاصرة (التبغ) . لم تظهر البتة عناوين تقول : «الولايات المتحدة تطالب بأن تكون أكبر تاجر مخدرات في العالم» ، ولا حتى سطر واحد بهذا المعنى في الصفحات الخلفية ، (إذا غضضنا الطرف عن الآراء المنشقة التي لا أهمية لها من الناحية الإحصائية).

مع انضمام شرق أوروبا للعالم الثالث من جديد ، احتل مروجو المخدرات مكانة طبيعية في الاستثمار . فقد حملت قصة متفائلة على الصفحة الأولى من البوسطن غلوب **Boston Globe** العنوان التالي : «أسواق السجائر تندفع نحو شرق أوروبا » . « ففي حين وجه اللوم إلى كثير من الشركات الأمريكية لعدم إبدائها روحاً هجومية في الاستثمار في أوروبا الشرقية ، كانت شركات السجائر الأمريكية تحتل موقعاً ريادياً هناك » . وقد شرح مدير إحدى هذه الشركات الأمر بقوله : « يوجد اهتمام قليل بقضايا

الصحة والبيئة في هنغاريا ولدينا مجال حركة مفتوح هناك لعشر سنوات قادمة». عشر سنوات من الأرباح قبل أن تبدأ الثقافة السياسية الفاشية . اليسارية بالتدخل في هذا القتل الجماعي المريح . تفيد التقارير الحديثة أن « العمر المتوقع في شرق أوروبا هو الأقل من بين ثلاثين بلداً متقدماً » .
وستحاول الشركات الأمريكية تحسين الإحصائيات أكثر من ذلك . إنها «الريادة الرأسمالية» التي تستحق التصفيق . لنلاحظ أن رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا السابقة. الخ ، تعتبر كلها « دولاً متطورة » ، لتقارَن من ثم بأوروبا الغربية بهدف توضيح شرور الشيوعية . لكنها لا تقارن بالبرازيل وغواتيمالا والفيلبين وغيرها من مناطق السيطرة شبه الاستعمارية التي كانت شبيهة بها قبل أن تنفصل عن العالم الثاني التقليدي . إنها سمة متجذرة في الإيديولوجيا المعاصرة ، فالصدق في قضية خطيرة كهذه أمر محرم(40) .
توضح قصة أخرى من النوع نفسه المدى الذي يمكن أن تصل إليه مرونة أدوات العقيدة الاقتصادية . إنها تحتفي بإنجازات نيوهامبشاير في تعاملها مع مشاكلها المالية ، كانت الطريقة هي تشجيع المشروع الناجح أصلا ، والذي صار «أكبر منفذ في العالم لبيع الكحول والنبيذ بالتجزئة حسب المصادر الرسمية » ، بأرباح بلغت ٦2 مليون دولار نجمت عن بيع ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار عام 1991 ، بزيادة في الربح بمقدار5 مليون دولار خلال سنة واحدة . تعود هذه الزيادة جزئياً لمضاعفة م الدعاية للمشروبات ، التي تعتبر القاتل الثاني بعد التبغ . إن هذا المشروع احتكار حكومي ، ومن هنا تمكن أرباحه واحدة من أكثر مقاطعات البلاد محافظة من الإبقاء على مبادئ السوق الحرة التي يوقرها قادتها ، والتي من شأنها تجنب فرض الضرائب التي تسرق الأغنياء من أجل إعاشة الأمهات المحتاجات . إنه نصر آخر من انتصارات السوق الحرة ، وليس من يلاحظه(41) .
في النظرية ، تقود ترتيبات السوق الحرة لخفض الأجور في البلاد ذات الأجور المرتفعة ، ورفعها في المناطق الأفقر التي ينتقل رأس المال إليها ، مما يزيد العدالة في العالم . لكن من المتوقع الخروج بنتائج أخرى في ظل الظروف السائدة . يشير هيرمان ديلي Herman Daly ، الاقتصادي الكبير في قسم البيئة في البنك الدولي ، إلى أن ظاهرة نقص الاستخدام Under Employment التي تتزايد في العالم الثالث «ستبقي عرض قوة العمل مرتفعة جداً ، وستحول دون ارتفاع كبير للأجور على المستوى العالمي» . ويقوم القمع والإرهاب بدور مساعد . ستكون النتيجة أرباحاً ضخمة ، وتفتيتاً للأجور العالية والمكاسب الاجتماعية ، بما في ذلك القوانين المانعة لتشغيل الأطفال ، ولتهديد ساعات العمل وحماية البيئة . ويتنبأ ديلي بأن «كل ما يرفع الكلفة سيتم خفضه إلى قاسم مشترك أدني في التجارة العالمية» تماماً كما هو العزم(42) .
في ظل شروط السيطرة والسلطة الحالية ستميل التجارة الحرة الانتقائية لخفض مستوى الناس المعاشي لأدنى درجة ، الناس الذين هم في موقع المتفرجين لا المشاركين في القرارات التي تؤثر في حياتهم . يشرح أندرو ريدينغ Andrew Reding التوجه الأساسي على نحو جيد : «نتيجة عدم قدرتها على فرض جدول أعمالها على الكونغرس (المستعصي) الذي لازال يستجيب . وأن ليس تماماً. للمجتمع المدني » ، (مجموعات المصالح الخاصة) ، «بدأت إدارة بوش بإقامة الصلات مع النخب المشابهة لها في العقلية خارج البلاد ، في مسعى للتشريع من الخارج،... منشنة ما يرقى إلى حكومة عالمية ، مع أنها من ذلك الصنف الغريب الذي لا صوت فيه إلا لممثلي التجارة والأعمال» . « وتحت شعار السوق الحرة ستمتلك الحكومات والمصالح الأجنبية حق نقف فعال Veto ضد التشريعات الإتحادية وتشريعات الولايات والمقاطعات الهادفة لزيادة الرفاه العام» . على أية حال ، لا شيء

«غريب» على الإطلاق في هذا الاتباع لمبدأ السادة الوضيع ، المكيف حسب هذا الزمان(43) .
يحتاج المبدأ تعديلاً بسيطاً : «كل شيء لنا - الآن » . أما الصيغة الأطول فلا أهمية لها ، مثلها مثل الناس الآخرين . وهكذا تحيّي مقالة إخبارية رئيسية في صحيفة وول ستريت جورنال «الانقلاب الخارق للعادة» الذي قام به جورج بوش عندما أجبر العالم كله على نبذ أي اتفاق ذي معني بخصوص الغازات المسؤولة عن ظاهرة البيت الزجاجي Green House في مؤتمر ريو دي جانيرو (قمة الأرض) عام ١٩٩٢ ، وربما كان بوسع من هو أذكى أن يدبج قصة جيدة أو فيلما من أفلام الرسوم المتحركة عن الإصدار الأخير للوول ستريت جورنال الذي دُفع إلى المطبعة حاملاً افتتاحية عاطفية تخبرنا أن ارتفاع درجة حرارة الأرض إنما هو احتيال يساري مثله مثل ارتفاع مستوى مياه البحار التي تغمر مقرات الشركات(44) .
وبالإجمال ، سرّعت الثمانينات الإنقسام العالمي بين قطاع صغير يتمتع بامتيازات كبرى ، وجمهور ضخم من البشر الذين يعانون الحرمان والبؤس . لكن لابد من التعامل مع هؤلاء الناس على نحوٍ ما . رغم كونهم فائضين من منظور إنتاج الثروة واستهلاكها ، وهما العاملان البشريان الوحيدان المعترف بهما في المؤسسات المسيطرة وإيديولوجيتها . تقضي السياسة الاجتماعية الراهنة في الولايات المتحدة بحصر هذا الجمهور في المراكز المدنية حيث يقتاتون على بعضهم البعض ، أو بحبسهم ، وهي ظاهرة مفيدة مرافقة لحرب المخدرات (الفصل 3 - 4) . تعطي عولمة (تدويل) Inter-nationalization رأس المال التي تسارعت منذ ١٩٧١ طابعاً جديداً بعض الشيء للمنافسة بين الدول القومية ولنستشهد بمثال واحد : ففي حين انخفضت حصة الولايات المتحدة من الصادرات المصنعة في العالم بنسبة 53 % في فترة ١٩6٠ - ١٩٨4 ، ارتفعت حصة الشركات العابرة للقومية المتمركزة في الولايات المتحدة Transnational Corporations بشكل طفيف ، وتعطي أنماط التجارة الدولية صورة مختلفة جداً إن حسبت واردات الشركات التابعة في ما وراء البحار على أنها ناتج محلي ، فقد زادت الشركات الفرعية في الخارج حصتها من إجمالي الصادرات المصنعة الخاصة بالشركات التي تتخذ الولايات المتحدة مقراً لها من 18% عام 1957 إلى 41% عام ١٩٨4 . «فإن أمكن إعادة هذا الانتاج الأجنبي إلى الولايات المتحدة فستتضاعف صادراتها . حسب بعض تقديرات وزارة التجارة» ، كما يقول ريتشارد دي بوف . وتفيد دراسة للبنك الدولي عام ١٩٩٢ أن «التجارة البينية ، ضمن أكبر 35 شركة من أكبر الشركات العابرة للقومية ، شكلت حوالي 40% من إجمالي التجارة . ويتكون أكثر من ثلث تجارة الولايات المتحدة الخارجية من التجارة بين الشركات التابعة وبين أمهاتها المستقرات في الولايات المتحدة » . جاء أكثر من نصف صادرات ماليزيا إلى الولايات المتحدة من شركات أمريكية تابعة عاملة في ماليزيا . وأكبر خمس شركات مصدرة للإلكترونيات في تايوان هي شركات أمريكية ، في حين كانت 47% من صادرات سنغافورة عام ١٩٩٢ عائدة لشركات يملكها أمريكيون : « وبالمثل يعود معظم الفضل في ارتفاع شأن كوريا في ميدان الإلكترونيات لصادرات البضائع الإلكترونية المنتجة من قبل منتجين يابانيين عاملين فيها». «وهكذا تصير كل نظرية التجارة الكلاسيكية بخصوص المكاسب النسبية وفضائل نظام التجارة المفتوح الخالي من العقبات هذراً لا طائل تحته»، هذا ما يقوله دوغ هينوود Doug Henwood ، مرجحاً أن تكون التقديرات الحالية قد تجاوزت تلك الأرقام منذ بداية الثمانينات «عدة مئات من الشركات القوية اقتصادياً وسياسياً، والتي تملك شبكات عالمية، تسيطر على التجارة وفقاً لشروطها هي، ومن ثم تقوم بدور مستشارين اقتصاديين لحكوماتها بخصوص استراتيجيات التجارة».
تعكس المنتجات التجارية هذه الميول، وهاكم مثلاً: يذهب ما يقارب ثلث سعر مبيع سيارة ج.م. بونتياك

لومانز G . M . Pontiac Lemans لمنتجين في كوريا الجنوبية، وأكثر قليلاً من السدس إلى اليابان، ونفس المقدار لكل من ألمانيا وسنغافورة وبريطانيا وباربادوس وغيرها. قد تنحدر البلاد ككيان اجتماعي، مع معظم سكانها، بينما تلعب امبراطوريات الشركات لعبة مختلفة تقوم على أساس العقيدة «الدينية» القاضية بأن من حق السادة اتخاذ قرارات الاستثمار غير مبالين بمصالح خدمهم في أماكن العمل وفي المجتمع. يتم ما يتراوح بين ثلث ونصف التجارة العالمية بين الشركات العابرة للقومية C.N.I إنها عوامل تزداد أهمية مع اقتراب العام501 (٤٥).

٦- العصر الامبريالي الجديد

غالباً ما يقدم الحكام وايديولوجيوهم الحقائق بصراحة تدعو للإعجاب. تعرض الفاينتشال تايمز Financial Times اللندنية مقالة رئيسية بقلم المراسل الاقتصادي لهيئة الإذاعة البريطانية B.B.C جيمس مورغان James Morgan، تصدرت المقالة الكلمات التالية: «أدى سقوط الكتلة السوفيتية لترك الصندوق النقدي الدولي ومجموعة السبعة الكبار يحكمون العالم ويخلقون عصراً أمبريالياً جديداً» . بإمكاننا أخيراً أن نقترب من تحقيق رؤيا تشرشل دون أية متاعب إضافية من جانب «الأمم الجائعة» التي «تريد المزيد»، وبالتالي تعرض للخطر سلام الأغنياء، الذين من حقهم أن يكونوا حكاماً. إن «إنشاء نظام دولي جديد»، في نسخته الحالية، «يدار من قبل السبعة الكبار، والصندوق النقدي الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة G . A . T . T ، في منظومة حكم غير مباشر تتضمن دمج قيادة البلدان النامية داخل نسيج الطبقة الحاكمة الجديدة». التي اتضح -ولا مفاجأة في ذلك- أنها الطبقة الحاكمة القديمة ذاتها. وبإمكان المدراء المحليين المشاركة بالثروة، طالما يخدمون الحاكمين كما يجب.

ينتبه مورغان ل«نفاق الأمم الغنية عندما تطالب بأسواق مفتوحة في العالم الثالث في الوقت الذي تغلق فيه أسواقها». كان بوسعه أن يضيف تقرير البنك الدولي القائل بأن الإجراءات الحمائية التي تتخذها البلدان الصناعية تخفض الدخل القومي بمقدار ضعفي كمية المساعدات المقدمة رسمياً، والموجهة لدعم الصادرات، والتي يقدم أكثرها للقطاعات الأغنى في «البلدان النامية»، (الأقل حاجة لكن الأفضل استهلاكاً). كما كان بإمكانه ذكر تقديرات «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-أنكتاد»، بأن العوائق اللاجمركية Nontariff Barriers التي تقيمها البلدان الصناعية تؤدي لخفض صادرات العالم الثالث بما يقارب- ٢٠% من القطاعات التي تتأثر بها، بما في ذلك النسيج والفولاذ والأطعمة البحرية والأعلاف وغيرها من المنتجات الزراعية، بما يرافق ذلك من خسائر تقدر بمليارات الدولارات. أو - أيضا- تقديرات البنك الدولي بأن١٣% من صادرات العالم الثالث تخضع للعوائق اللاجمركية، بالمقارنة مع ١٨% من صادرات بلدان الشمال، أو تقرير «برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية» لعام ١٩٩٢ الذي استعرض الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء.(يوجد الآن 83% من الثروة العالمية في أيدي المليار الأغنى، بينما لا يوجد سوى ١.٤% في يد المليار الذي في أسفل الكومة). يُعزى تضاعف الهوة منذ ١٩٦٠ لسياسات الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي، ولحقيقة أن عشرين بلداً، من بين البلدان الصناعية الأربع والعشرين، هي الآن أكثر حمائية مما كانت قبل عشر سنوات. ومن هذه البلدان الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفلت بالثورة الريغانية بمضاعفة نسبة الواردات الخاضعة لإجراءات الحماية «كانت خلاصة عشرات السنين من الإقراض من أجل التنمية هي أن البلدان الفقيرة قد أضحت أخيراً تحول أكثر من /٢١ مليار دولار/ سنوياً إلى خزائن الأغنياء»، كما لاحظت الإيكونوميست Economist ملخصة هذه الصورة القاتمة.

تقدم الحالات العيانية مزيداً من التفاصيل: مثلاً، نظام الحصص Quota الذي تفرضه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على «منافستهم التجارية» بنغلادش، على أساس أن صناعتها النسيجية تهدد صناعتهم المحلية. وكما عبرت الفاينتشال تايمز فإن «حكومة بنغلادش قد لُسعت نتيجة قرار الولايات المتحدة فرض رسوم مقاومة الإغراق Anti - Dumping Duties التي تصل٤٢% على المناشف»، وهي الصادرات التي «وصلت رقماً ضخماً- ٢.٤٦ مليون دولار»، من «أحد أفقر أمم

العالم». ولدينا مثال إغراق أسواق مالي وتوغو وبوركينافاسو بفوائض القمح ولحم الأبقار الأمريكية والأوروبية المدعومة بقوة، مما يهدم المنتجين المحليين في الساحل[106] الذين لا قبل لهم بمقاومة هؤلاء المنافسين الأقوياء. وهناك مخاوف الولايات المتحدة تجاه الخطر الذي تتعرض له صناعة الفولاذ الأمريكية بسبب واردات الفولاذ من ترينيداد - توباغو[107] (46).

«لقد تألم وزراء مالية العالم الثالث، وبخاصة أولئك الذين تمكنوا من إخراج ميزانياتهم من عجزها المزمن، من فشل الأمم الصناعية» في الإلتزام بالقواعد، كما جاء في تقرير الفايننشال تايمز. وقد أسف رئيس البنك الدولي لويس بريستون Lewis Preston، «مردداً أصداء حزن الجنوب» لممارسات المجتمعات الصناعية التي تطالب بتحميل العالم الثالث «أعباء الإصلاحات الهيكلية Structural Adjustments في البلدان الغنية، كما في بلدانهم نفسها»، والتي فشلت تكراراً في الوفاء بوعودها بخفض إجراءات الحماية وتقديم المساعدات، وبعد اجتماع لموظفين كبار في البلدان المانحة للقروض، «قال موظفو البنك الدولي صراحة إنهم سيتنكبون عن وعودهم» مرة أخرى. حتى الدول التي كانت معطية سخية فيما مضى -مثل السويد- بدأت بالتراجع، بينما «يُتوقع أن تقوم الدول الأقل سخاء-كالولايات المتحدة وبريطانيا- بمزيد من التخفيضات» على مساهماتها الضئيلة أصلاً. في هذه الأثناء توصل اجتماع المنظمات غير الحكومية إلى أن «الإصلاحات الهيكلية المفروضة من قبل البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي قد جلبت الكوارث للفقراء والعاملين في ما يصل إلى مئة بلد» من البلدان التي أُجبرت «على فتح أسواقها أمام طوفان الواردات الرخيصة»، في حين يرفض الأغنياء «التخلي عن دعم الصادرات، ونظام الحصص والتعرفة الجمركية العالية». والنتيجة هي «الضغط الفظ للأجور ولمستويات المعيشة»، وإلغاء البرامج الإجتماعية. إن هذه الآثار في ازدياد مستمر منذ أن أُعملت هذه السياسات قبل عقد من الزمن أو أكثر(47).

تقوم مؤسسات «الطبقة الحاكمة الجديدة»،التي تحكم الآن «أقساماً كبرى من الدول النامية وأوروبا الشرقية بتشجيع» عملائها على اتباع «النوع الصحيح من السياسات الإصلاحية»، كما يقول مورغان. وعليهم أن يتجنبوا- بكل دقة -تلك السياسات التي أدت لتنمية ناجحة منذ إنكلترا القرن السابع عشر وحتى «التنينات الصغار» في شرق آسيا اليوم. وأن يلتزموا «النوع الصحيح» الذي طالما كان شديد النفع للطبقة الحاكمة العالمية، ولقليل ممن هم خارجها، أما عندما لا تكفي الضوابط الاقتصادية «لتشجيع» السلوك المناسب، فبوسعنا اللجوء لقوات الأمن من جديد.

لا تترك الأزمة الاقتصادية المضطربة الحكام دون أعباء. لكن بوسعهم الاتكال على سلطة الدولة لنجدتهم. فعندما واجه مصرف كونتيننتال إلينويز Continental Illinois الانهيار عام ١٩٨٤ توقع أن تهب الدولة لنجدته، وقد فعلت ذلك عبر «أكبر تأميم في التاريخ الأمريكي»[108] (هوارد واتشتل -Ho ward Wachtel). أما روجر أندرسون Roger Anderson، وهو المدير الذي أشرف على كارثة المصرف المالية، فقد عوقب بتعيينه في المجلس الاستشاري الأتحادي، حيث صار مستشاراً رسمياً لبول فولكر -Paul Volk er مدير الاحتياطي الاتحادي، الذي رفض استخدام سلطة الضبط والتحكم التي بحوزته، بينما وقف يراقب تفاقم الأزمة. إن كان انهيار امبراطورية تجارة العقارات أولمبيا ونيويورك Olympia and Newyork قد كلف حقاً ثلاثة مليارات من الدولارات، وهذا ما خافته المصارف أول الأمر، فإن دافعي الضرائب سيستدعون لتقديم خدماتهم[109]. قد يكون التقشف علاجاً مناسباً لفلاحي أمريكا اللاتينية وعمال بولونيا والناس المنسيين في جنوب ووسط لوس

أنجلوس. لكنه ليس كذلك للناس المهمين(48) .
يقع على عاتق الحكومة أيضاً واجب رفع الحواجز الجمركية عند الحاجة: مثلاً، لتمكين صناعة الفولاذ الأمريكية، التي ترعرعت أصلاً خلف جدران الحماية، من إعادة تشكيل رأسمالها Recapitalization، عن طريق تقييد واردات الفولاذ بـ 20% من السوق منذ ١٩٨٢. وبنفس الوقت اضطلعت الدولة بمسؤولية موازية، وهي تخريب الاتحادات النقابية، حتى يتمكن المنتجون ذوو «التكاليف المنخفضة والمتحررون من النقابات» من دفع أجور تتراوح بين نصف وثلث ما أحرزه عمال الفولاذ بعد قرن من الكفاح الدامي، ويصيرون «مثالاً للبخل»، حسب كلمات الإعجاب التي حملتها الإيكونومست اللندنية، والتي رددت أصداءها نيويورك تايمز حين أطرت بدورها نجاح «عقد الحماية من الفولاذ المستورد» واللجوء ل«قوة العمل اللانقابية» بهدف خفض التكاليف.
من الانجازات المهمة للعصر الامبريالي الجديد أنه زاد من تهميش عامة السكان، مفسحاً الطريق أمام البلاغة المتنامية بخصوص مُثلنا الديمقراطية، دون خوف من أن يأخذ الناس غير المقصودين هذا الكلام على محمل الجد. يستطيع حكام العالم اليوم أن يعملوا تحت قيود أقل، وتنسيق وإدارة مركزية أكبر، وتدخل أقل من جانب الرعاع، الذين لا يفتقدون أي تأثيرٍ على قرارات الحكام فحسب (وهو المبدأ الأساسي في الحكم المطلق الرأسمالي)، بل لا يدرون بها أصلاً. من الذي يستطيع متابعة القرارات الحاسمة لمفاوضات الغات[110] G . A . T . T ، أو الصندوق النقدي الدولي، بما لها من أثر ضخم على المجتمع العالمي؟. ومن الذي يستطيع متابعة الشركات العابرة للقومية، والمصارف الدولية، وشركات الاستثمار التي تسيطر على الإنتاج والتجارة وشروط الحياة في طول العالم وعرضه؟ ستكون لاتفاقية «التجارة الحرة في أمريكا الشمالية N . A . R . T . A » عواقب واسعة النطاق (منجم من الذهب للمستثمرين، وكارثة مرجّحة للعمال وللبيئة)، علماً أن مضمونها غير معروف. فقد بقي النص محجوباً حتى عن اللجنة الاستشارية للعمل -التي يخولها القانون حق الإطلاع على هذا النوع من الاجراءات -حتى عشية موعد تقديم تقريرها. وتخلى الكونغرس عن مسؤوليته، ولم يعلم المواطنون شيئاً(49) .
على مر السنوات، لم تتغير النظرية الديمقراطية عند النخبة إلا قليلاً. ففي أحد طرفي المجال نجد المفكر التحرري Libertanian جون لوك[111] الذي أصر على عدم أحقية المواطنين بمناقشة القضايا العامة، مع حقهم بالإطلاع عليها. أما النوع الحديث من الديمقراطية فهو أكثر استعداداً بقليل في مجال تقديم المعلومات (انظر الفصل الأول-١) أما الطرف الآخر من المجال فلدينا الرجعيون الدولتيون Statist من النوع الريغاني («المحافظون »)، الذين ينكرون حق الجمهور حتى بمعرفة ما يفعله القادة، وينشئون من أجل ذلك وكالات دعاية حكومية غير شرعية، ويفضلون العمليات السرية ذات النطاق الواسع، ويمنعون إعطاء معلومات عن عمل الحكومة، حتى وإن كانت من الماضي البعيد، ويحمون سلطة الدولة من أي تدقيق أو مراجعة بكل الطرق الممكنة. بلغت الرقابة أثناء الحقبة الريغانية حداً لا سابق له. بما في ذلك الطمس العنيف للسجل الوثائقي، مما دفع رئيس هيئة الإستشارة الأكاديمية التابعة للخارجية للإستقالة احتجاجاً. ويسجل العصر الامبريالي الجديد نقلة إضافية نحو أقصى طغيان في الممارسة الرسمية(50).
ليس الجمهور بغافل عما يجري، رغم أنه، وبفضل سياسة العزل وتدمير الهياكل التنظيمية، يردّ بشكل شاذ وميال للتدمير الذاتي: الإيمان بأصحاب المليارات السخفاء[112]. وبأساطير الماضي البريء والقادة

النبلاء[113]، والتعصب الديني والقومي، ومذاهب التآمر، وحالات التشكك وانقشاع الأوهام غير المتركزة بعد. إنه مزيج من نوع لم تكن له عواقب طيبة في الماضي[114].

الفصل الثالث

(شمال- جنوب / شرق-غرب)

١ - «تفاحة فاسدة» كبيرة

يمكن فهم الحرب الباردة، على نحو عام، وفي الإطار الأوسع الذي استعرضناه لتونا، كفصل من فصول صراع الشمال-الجنوب في الحقبة الكولومبية. فصل فريد في طوله لكنه يماثل الفصول الأخرى في جوانب هامة.
منذ ما قبل الحقبة الكولومبية، كان غرب أوروبا مفصولاً عن شرقها بخط فالق يقسم ألمانيا نفسها إلى شرق وغرب. « منذ منتصف القرن الخامس عشر»، كما كتب روبرت برينر Robert Brener، «تراجعت ظروف الأزمة أخيراً - في أغلب مناطق غرب أوروبا- وبدأ عهد جديد من التقدم الاقتصادي». كانت جماعات الفلاحين «المنظمة على نحو جيد، والمقامة منذ أمدٍ بعيد، والتي تمتعت بنظام فعال من مؤسسات التنظيم الإقتصادي الريفي والحكم الذاتي، وحازت تقاليد مترسخة في مجال النضال من أجل حقوقها، وهو النضال الذي كان ناجحاً في الأغلب)» قادرة على «كسر التحكم الإقطاعي بحركتها والظفر بالحرية الكاملة». أما في الشرق فقد «ازدادت القنانة بعنف»، فاتحة الطريق أمام «تطور التخلف». ففي بولندا مثلاً، يظهر أن الناتج القومي قد بلغ في منتصف القرن السادس عشر ذروة لن يصلها ثانية إلا بعد مئتي عام. «كان الغياب النسبي للتضامن على مستوى القرية في الشرق... يبدو متصلاً بالتحول الشامل للمنطقة باتجاه مجتمع مستعمّر»، تحت قيادة ملاك الأراضي».
يلاحظ لفتن ستافريانوس Leften Stavirianos أن العالم الثالث: «ظهر أول الأمر في شرق أوروبا» الذي بدأ بتقديم المواد الخام لصناعة النسيج والمعادن المتناميتين في إنكلترا وهولندا منذ القرن الرابع عشر، وسلك عندئذ طريق التخلف، الذي صار مألوفاً الآن مع اتخاذ التجارة وأنماط الاستثمار نهجهما الطبيعي عندما تطبقان على نماذج اجتماعية متباينة. سرعان ما حولت هذه العملية «الشرق إلى أول منطقة استعمار أوروبي- عالم ثالثي من القرن السادس عشر يقدم المواد الأولية لصناعيي الغرب ويقدم أرضاً صالحة يمارس فيها الصيارفة والمتمولون ما سوف يتقنونه لاحقاً في أراضٍ أبعد». (جون فيفر John Fieffer). كانت روسيا كبيرة جداً، وقوية عسكرياً بحيث تأخر خضوعها للاقتصاد الغربي، لكنها وبحلول القرن التاسع عشر، كانت قد سارت شوطاً صوب مصير الجنوب، بفضل الإفقار العميق الواسع الانتشار والسيطرة الأجنبية على قطاعات مفتاحية في الإقتصاد.
وصف رحالة تشيكي سافر إلى روسيا في القرن التاسع عشر تلاشي أوروبا كلما تقدم المرء شرقاً بحيث لا يبقى منها إلا سكك الحديد وقلة من الفنادق: «كان ملاك الأراضي يؤثثون بيوتهم الريفية على النمط الأوروبي، وبالمثل كانت المصانع المتكاثرة باستمرار في المناطق الريفية واحاتٍ أوروبية. كانت كل التجهيزات التقنية العملية أوروبية: سكك الحديد، المصانع، المصارف... والجيش والبحرية، والبيروقراطية أيضاً، وإن بشكل جزئي». كانت مساهمة رأس المال الأجنبي في السكك الحديدية الروسية93% عام ١٩٠٧، كما كان معظم رأس المال الموظف في التطوير أجنبياً أيضاً -فرنسياً

بمعظمه- وكان الدين الخارجي يزداد بسرعة بعد اندفاع روسيا صوب النموذج العالم ثالثي المعروف. وبحلول ١٩١٤ كانت روسيا «تتحول إلى ملكية شبه إستعمارية لرأس المال الأوروبي» (تيودور شانين Shanin Teodor) كتب ز.آ.ب. زيمان Z.A.B. Zeman أن « كثيراً من الروس -على اختلاف قناعاتهم- كانوا يمقتون وضعية شبه المستعمرة التي ينسبها الغرب لروسيا» : «كانت الثورة الروسية، وبشكل حاسم، رد فعل مجتمع قيد التطور، زراعي بمعظمه، ضد الغرب المتمركز حول ذاته سياسياً، والأناني اقتصادياً، والمخرِّب عسكرياً. كان للتقسيم الحالي بين شمال وجنوب، بين بلدان فقيرة وبلدان غنية، والتوترات التي خلقها على امتداد القرن العشرين، سلفه الأوروبي على شكل انقسام أوروبا بين شرق وغرب». وخارج حدود روسيا نفسها «أصبحت التناقضات بين شرق أوروبا وغربها أشد حدة مما كانت». طيلة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وظلت كذلك بالنسبة لمعظم شرق أوروبا في فترة ما بين الحربين(1) .

جاء الاستيلاء البلشفي على السلطة في تشرين الأول ١٩١٧، الذي سرعان ما أجهض أي تشابه مع الطبقة العاملة أو غيرها من التنظيمات الشعبية، لينتزع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية من محيط هيمنة الرأسمالية، مطلقاً رد فعل حتمياً بدأ بتدخل عسكري فوري من قبل بريطانيا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة. ومنذ البداية، كانت هذه عناصر أساسية في الحرب الباردة.

لم يكن المنطق مختلفاً هنا عنه في غواتيمالا أو غرانادا، لكن حجم المشكلة كان مختلفاً بالتأكيد. كانت روسيا البلشفية «قومية جذرية»، كانت « شيوعية» بالمعنى التقني للكلمة، ولم تكن راغبة «بالقيام بدور تكميلي للمجتمعات الصناعية في الغرب»، لكنها لم تكن «شيوعية»، ولا «اشتراكية» أبداً بالمعنى الحرفي لهذه الكلمات، خاصة بعد أن هدمت سريعاً العناصر الاشتراكية لفترة ما قبل الثورة.

ومن هنا كان للمثل البلشفي جاذبية لا تنكر في أماكن أخرى من العالم الثالث، مع أنه لم يكن خطراً من الوجهة العسكرية. «لقد شكل مجرد وجوده كابوساً» لصانعي السياسة في الولايات المتحدة، كما يلاحظ ملفين لفلر: «كان بلداً شمولياً ذا ايديولوجية ثورية تحمل جاذبية كبيرة لشعوب العالم الثالث، وكان مصمماً على خلع النفوذ الغربي وتحقيق نمو اقتصادي سريع». وخشي المسؤولون في الولايات المتحدة وبريطانيا أن تمتد هذه الجاذبية إلى بلدان المراكز الصناعية ذاتها، كما رأينا سابقاً.

إذن، كان الاتحاد السوفياتي «تفاحة فاسدة» عملاقة ويمكن للمرء، إن هو تبنى المنطق الأساسي لصراع الشمال الجنوب، أن يبرر الغزو الغربي بعد الثورة بوصفه عملاً دفاعياً «جاء رداً على تدخل عميق، وذي آثار بعيدة محتملة، من قبل الحكومة السوفيتية، ليس في شؤون الغرب الداخلية فقط بل في شؤون كل بلاد العالم عملياً»، وبالتحديد «تحدي الثورة لوجود النظام الرأسمالي نفسه». كان «أمن الولايات المتحدة في خطر»، ليس في ١٩٥٠، بل منذ ١٩١٧. من هنا كان التدخل في روسيا مبرراً تماماً كدفاع عن الذات في مواجهة تغيير النظام الاجتماعي وإعلان النوايا الثورية (المؤرخ الدبلوماسي جون لويس غاديس John Lewis Gaddis (2) .

أثار «النمو الاقتصادي السريع» انتباهاً خاصاً في الجنوب وقلقاً عند صانعي السياسة في الغرب. ففي دراسته للتطورات الأخيرة عام ١٩٥٢ وصف ألكسندر جيرشنكرون Alexander Gereshenkron «زيادة الناتج الصناعي التي بلغت ستة أضعاف تقريباً بأنها أبكر وأطول قفزة تصنيفية في تاريخ التطور الصناعي في البلاد» رغم أن «هذا التحول الصناعي المدار من قبل الحكومة السوفيتية لم تكن له إلا علاقة بعيدة»، إن كانت له علاقة أصلاً، «بالايديولوجيا الماركسية أو أية ايديولوجيا اشتراكية فيما يتصل بهذا الموضوع»، وقد تم -طبعاً- بكلفة بشرية هائلة.

بعد عشر سنوات وفي دراسة له، تناولت ميول التطور الاقتصادي على المدى البعيد، صنف سيمون

كوزنيتس Simon Kuznets روسيا بين البلدان التي تتمتع بأعلى معدل نمو في الناتج الفردي Percapita Product ، إلى جانب اليابان والسويد، وجاءت الولايات المتحدة، التي بدأت البناء انطلاقاً من مستوى أعلى بكثير، متقدمة على إنكلترا بشكل طفيف (3)
برز خطر النزعة القومية المتشددة Ultranationalism لدرجة كبيرة بعد أن أدى دور روسيا الرئيسي في هزيمة هتلر لسيطرتها على شرق أوروبا وقسمٍ من وسطها، فاصلة هذه المناطق أيضاً عن مناطق الهيمنة الغربية. كانت التفاحة الفاسدة كبيرة جداً ـوقوية من الناحية العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية- وكان الفيروس الذي تنشره شديد الخطورة، بحيث اكتسب هذا المظهر من مظاهر صراع الشمال-الجنوب حياة مستقلة منذ بدايته. فقبل وصول لينين[115] وتروتسكي[116] للسلطة بزمن طويل، كان قد أثير خطر «الشيوعية» و«الفوضوية» تكراراً من قبل مجمعات الصحافة التابعة للحكومة ورجال الأعمال وذلك لتبرير القمع العنيف لمحاولات الشعب العامل الهادفة للتنظيم وكسب الحقوق الأولية. كان بوسع إدارة ولسون توسيع هذه التقنيات، مستغلة الانقلاب البلشفي كسانحة لسحق الحركة العمالية والفكر المستقل، تساندها في ذلك الصحافة وجماعات الأعمال، وهو نموذج لممارسة صارت تقليداً منذ ذلك الحين. استُخدمت ثورة تشرين الأول ١٩١٧ كذريعة للتدخل في العالم الثالث أيضاً، ذلك التدخل الذي صار «دفاعاً ضد العدوان الشيوعي»، بغض النظر عن الحقيقة مهما تكن. كان الدعم الأمريكي الكبير المقدم لموسوليني منذ «الزحف على روما» عام ١٩٢٢، والدعم اللاحق المقدم لهتلر، مؤسَّسين على المبدأ القائل إن النازية والفاشية كانتا ـرغم تطرفهما أحياناًـ رداً مقبولاً على التهديد البلشفي الأشد خطراً بكثير. التهديد الذي كان داخلياً طبعاً، فلم يكن أحد يعتقد أن الجيش الأحمر في حالة هجوم. وبالمثل كان على الولايات المتحدة أن تغزو نيكاراغوا لحمايتها من خطر المكسيك البلشفية، ولأن تهاجم نيكاراغوا مرة ثانية، بعد خمسين عاماً من ذلك، لتحمي المكسيك من البلشفية النيكاراغوية[117]. إن الطبيعة المرنة للأيديولوجيا واحدة من العجائب التي تستحق الملاحظة.
من الأمور المعتادة، أن يعاد تشكيل الحقائق لتبرهن على أن الهدف المنوي مهاجمته ما هو إلا مخفر متقدم للكريملين، (وبكين فيما بعد). عندما قررت الولايات المتحدة مساندة جهود فرنسا في دحر خطر النزعة القومية الاستقلالية في فيتنام في الخمسينات، أوكلت للمخابرات مهمة إظهار أن هو شي منه[118] لم يكن إلا ألعوبة في يد موسكو، أو بكين (فكلا الأمرين وافٍ بالغرض). ورغم الجهود الدؤوبة المبذولة، فإن أدلة على «مؤامرة يوجهها الكرملين»، قد أمكن «عملياً العثور عليها في كل البلدان عدا فيتنام» التي بدت «حالة شاذة» كما لم تتمكن المخابرات من رصد صلات مع الصين. لكن الإستنتاج الطبيعي كان أن موسكو اعتبرت الفيت منه «موالين لها بما يكفي للثقة بهم إلى درجة تركهم يقررون سياستهم اليومية بأنفسهم دون إشراف». إذن ، ليس من شأن انعدام الصلات بينهما إلا أن يؤكد جسامة مخططات امبراطورية الشر. وهناك فيض من الأمثلة الأخرى.
تبين حالة غواتيمالا واحدة من هذه الأمثلة. فبينما كانت الولايات المتحدة تعد العدة لقلب حكومة هذا البلد، أشار أحد مسؤولي السفارة إلى أن مشروع قرار «منظمة الدول الأمريكية» الهادف لمنع تسرب الأسلحة وعملاء الشيوعية «سيمكن الولايات المتحدة من إيقاف جميع السفن، بما فيها السفن الأمريكية، إلى درجة زعزعة الاقتصاد الغواتيمالي»، مما سيقود إلى إنقلابٍ عسكري مؤيد لواشنطن، أو إلى نفوذ شيوعي متزايد سيؤدي بدوره «لإعطاء الولايات المتحدة مبرراً لاتخاذ إجراءات قوية»، ومن جانب واحد عند اللزوم. وبالانسجام مع هذا المنطق يكون من الأمور العادية في السياسة

الخارجية استخدام الحظر الاقتصادي، والإرهاب، والتهديد بمزيد من العنف، لإجبار «الهدف» على طلب الدعم الروسي كاشفاً نفسه بأنه جزء من المؤامرة السوفيتية ممتد لخنق الولايات المتحدة. استخدمت هذه التقنية ضد غواتيمالا ونيكاراغوا بخراقة بالغة، لكن بنجاح باهر في أوساط المثقفين الامتثاليين(4) .

2- «منطق اللامنطق»

عندما كانت روسيا تمتص ضربات النازية الكبرى، صار ستالين[119] حليفاً، وعم الإعجاب بـ «العم جو»، لكن بشكل متردد. كانت استراتيجية روزفلت في زمن الحرب، كما أسرّ لابنه مرة، هي إبقاء الولايات المتحدة «كاحتياطي » في انتظار أن يستنزف الروس قواهم في صراعهم مع النازية قبل أن تتحرك الولايات المتحدة للإجهاز عليها. ويستنتج أحد دارسي روزفلت البارزين، وهو هارين كيمبول **Harren Kimball**، أن «دعم الاتحاد السوفيتي صار أولوية عند الرئيس»، على أساس أن انتصارات الجيش الأحمر ستسمح للرئيس بإبقاء الجنود الأمريكيين خارج الحرب البرية في أوروبا.
أما ترومان فذهب لما هو أبعد من ذلك، إذ كان تعليقه عندما هاجمت ألمانيا الاتحاد السوفيتي «إن رأينا أن ألمانيا في سبيلها للفوز فعلينا أن نساعد روسيا. أما إن ربحت روسيا فعلينا أن نساعد ألمانيا، وبهذه الطريقة نجعلهم يقتلون أكبر عدد ممكن منهم». وبحلول ١٩٤٣ بدأت الولايات المتحدة بإعادة المتعاونين مع الفاشية والمتعاطفين معها في إيطاليا إلى مواقعهم السابقة، وهو النمط الذي انتشر عبر العالم مع تحرير مختلف المناطق من النازية وذلك بهدف استخدام التسامح مع الفاشيين كحاجز في وجه التغيير الإجتماعي. ولنتذكر أن العدوان السوفيتي لم يكن مطروحاً أبداً قبل الحرب. ولا كان أمراً متوقعاً بعدها(5) .
قادت مشكلة التفاحة الضخمة الفاسدة إلى التواءات غريبة في صنع السياسة. ففي رسالة هامة مقدمة من وزير الحربية ستيمسون **Stimson** إلى وزير الخارجية في تموز ١٩٤٥ حاول المخططون إضفاء لمعةٍ مرضية على نوايا واشنطن لبسط هيمنتها على العالم، وإحاطة روسيا بالقوات العسكرية مع إنكار أي حق لها خارج حدودها. «إذا جادلنا بضرورة الاحتفاظ بسيطرة عسكرية متفردة للولايات المتحدة أو بريطانيا على بنما أو جبل طارق، ومن ثم أنكرنا سيطرة روسية مماثلة على الدردنيل، فقد يبدو ذلك عرضة للإنتقاد بوصفه أمراً غير منطقي». هذا ما أقلق المخططين، وبالأخص لأن الدردنيل يشكل المنفذ الروسي الوحيد إلى المياه الدافئة، وكان لابد أن يبقى تحت سيطرة صارمة أحادية أمريكية أو بريطانية. لكن ذلك الانتقاد المحتمل صحيح ظاهرياً فقط، كما استنتج المخططون: إن مخططات الولايات المتحدة هي «منطق اللامنطق» لا يمكن لأي «إجهاد للمخيلة» أن يصل بالمرء إلى الظن بان الولايات المتحدة وبريطانيا تملكان «طموحات توسعية أو عدائية». أما روسيا «فلم تبرهن بعد على أنها بريئة تماماً من الطموحات التوسعية. إنها مرتبطة بشكل لا ينفصم، ويكاد يكون سحرياً، بالأيديولوجيا الشيوعية التي يمكن ربطها، ظاهرياً على الأقل، بالمد المتصاعد في العالم، حيث يأمل الناس العاديون بآفاق أكثر رحابة وسمواً. ولابد أن روسيا قد انساقت بشدة لإغراء إضافة قوتها إلى أيديولوجيتها من أجل مدّ نفوذها في الأرض. إن أفعالها خلال السنوات القليلة الماضية لا تعطينا أساساً كافياً للإفتراض بأن الفكرة لم تراودها».
باختصار، يقع على الروس عبء إثبات أن لا نية لديهم لربط أنفسهم بجموع الرعاع الذين «يأملون بآفاق أكثر رحابة وسمواً»، وبالفقراء «الذين طالما رغبوا بنهب الأغنياء» (دلاس). وإلى أن يفعلوا ذلك بشكل مقنع يبقى السلوك المنطقي الوحيد للناس المتمتعين بحسّ المسؤولية الذين لا يتفقون مع العناصر الإجرامية الميالة للنهب والذين لا يحملون أفكاراً هدامة من هذا القبيل كمثل عليا لهم، هو أن يبنوا سيطرتهم الأحادية على العالم. وعلى روسيا أن تبين أنها ليست خطراً كامناً «على وجود النظام الرأسمالي نفسه» (غاديس). أما إن قبلت مبادئ تشرشل القائلة بأن الأغنياء يجب أن يشقوا طريقهم

في كل مكان، فقد يسمح لها بدخول جناح الخدم. إن مفهوم «منطق اللامنطق» هو أداة أخرى مفيدة من ضمن «عدة الشغل» الأيديولوجي. وهي تستحق استخداماً أكثر اتساعاً. فقبل شهر من ذلك كان ويليام دونوفان **William Donovan** رئيس المخابرات السرية **S.S.O** (سلف وكالة المخابرات المركزية **A.I.C**)، قد أكد على حجم الخطر محذراً من أنه سيكون للسوفيت في أوروبا «المدمرة بفعل الحرب والتي تعاني بؤساً عاماً» «ورقة قوية متمثلة في الفلسفة البروليتارية للشيوعية». أما الولايات المتحدة وحلفاؤها فليس لديهم «فلسفة سياسية أو اجتماعية تتمتع بجاذبية وديناميةموازيتين». وكما لاحظنا سابقاً، كان أيزنهاور ودالاس قد أسفا للأمر نفسه قبل عشر سنوات، إضافة لتكرار هذا الطرح مراراً من قبل الولايات المتحدة أثناء حروب الهند الصينية(6) .

هيمن هذا المنطق الذي تحددت معالمه في ١٩٤٥ على حقبة الحرب الباردة كلها، فهو تابع طبيعي للمنطق العام لصراع الشمال-الجنوب، كما أُعمل داخل البلاد أيضاً. بعد الحرب العالمية الأولى مثلاً- عندما «لم يكن ممكناً التمييز الواضح بين مُثُل الراديكاليين النظرية وانتهاكاتهم الفعلية لقوانيننا القومية»، وعندما «لم يكن لدينا أي وقت للمماحكة بخصوص خرق الحريات» (المدعي العام بالمر **Palmer** والواشنطن بوست خلال فترة الرعب الأحمر الولسونية **Wilson ' s Red Scare**).

وقد أثير المنطق ذاته لتبرير قصف المدن الليبية عام ١٩٨٦ بوصفه «دفاعا عن النفس في مواجهة هجوم متوقع»، كما أعلنت الحكومة وسط تأييد مستشاري القانون الدولي المخلصين(6) .

لا يمكن التساهل مع «الأخطار الجلية الراهنة» مهما تكن الحقائق خفية و«الراهن» بعيداً.

إنه منطق بسيط: من حق الأغنياء أن يحكموا العالم الذي يملكونه، وليس بمقدورهم التساهل إزاء أية أعمال إجرامية محتملة من شأنها تعكير «الاستقرار». يجب القضاء على الخطر فوراً، وعندما يتخذ شكلاً واضحاً فمن حقنا أن نقوم بما يلزم لإعادة الأمور إلى نصابها. لم تكن جرائم ستالين هي ما يزعج قادة الغرب، فقد سجل ترومان في مذكراته: «أستطيع التعامل مع ستالين»، فهو «صادق، لكنه ذكي كشيطان». وافق الآخرون على ذلك، ومنهم أيزنهاور، وليهي **Leahy**، وهاريمان **Harriman**، وبيرنز **Byrnes**. وأوضح ترومان أنه لم يكن مهتماً بما يحدث داخل روسيا، وأحس أن من شأن موت ستالين أن يكون «كارثة حقيقية». لكن التعاون كان رهناً بحصول الولايات المتحدة على ما تريد في ٨٥% من الحالات، كما أوضح ترومان. ويلاحظ ملفين لفلر **Melvyn Leffler**، الذي فحص السجل بدقة وكان لديه كثير من الاحترام والإعجاب بإنجازات وبصيرة قادة ما بعد الحرب أن «ترومان أحبّ ستالين»، لكنه لاحظ انعدام أية «إشارة للودّ الحقيقي والحماس الأخلاقي» في السجل الوثائقي: «كان هؤلاء الرجال مهتمين أساساً بالسلطة والمصلحة الذاتية وليس بالناس الحقيقيين في مواجهة المشاكل الحقيقية في العالم الذي كان قد اجتاز لتوه خمسة عشر عاماً من المعاناة الاقتصادية والإرهاب الستاليني والإبادة النازية»(7) .

لم يكن القلق ناجماً عن جرائم ستالين البشعة، بل عن نجاحات التنمية الواضحة وجاذبيتها في الخارج، واحتمال أن تغري الروس فكرة دعم «طموحات الناس العاديين» في الغرب، وآمال الشعوب المقهورة والمضطهدة في العالم. وقد غذى هذه المخاوف توقف أوروبا الشرقية عن أداء دورها التقليدي في تزويد أوروبا الغربية بالأغذية والمواد الخام. ليست المشكلة مشكلة جرائم إذن، بل مشكلة انعدام التبعية. وهي حقيقة بينتها مجموعة من «رجال العصابات»، من موسوليني وهتلر وستالين وصولاً إلى صدام حسين. ورغم أن مخططي الولايات المتحدة لم يتوقعوا هجوماً سوفيتياً على الغرب، فإنهم قلقوا من القوة العسكرية السوفيتية لسببين رئيسيين. أولاً، لأنهم خافوا أن يرد الاتحاد السوفيتي على

استيلاء الولايات المتحدة على العالم، وأن لا يعترف «بالمنطق» الكامن في «لامنطقنا». فمن وجهة النظر السوفيتية، كان أمراً منذراً بالخطر على نحو خاص إعادة بناء وتسليح ألمانيا واليابان، عدويّه التقليديين القويين، ودمجهما في نظام السيطرة العالمي الأمريكي بغرض القضاء على الفيروس السوفيتي. لقد فهم مخططو الولايات المتحدة جيداً أن هذه التطورات تشكل خطراً على الأمن السوفيتي. لذلك خافوا من ردّ محتمل.

ثانيا، عملت القوة السوفيتية على ردع العنف الأمريكي، وتعويق الأفعال الأمريكية الهادفة لضمان أداء «المحيط» وظيفته الخدمية. والأكثر من ذلك أن الكريملين -لأسبابه الخاصة- ساند من استهدفهم الهجوم والتخريب الأمريكيين، وسعى لتحقيق المكاسب حيثما استطاع. لقد أتاحت القوة السوفيتية، بمجرد وجودها، مجالاً أكيداً للمناورة بالنسبة للجنوب. ولأنها كانت قوة مقابلة للقوة الأمريكية فقد فتحت طريقاً نحو عدم الانحياز، وهذا ما خشيه المخططون الأمريكيون. فطريق عدم الانحياز يمكن أن يحرم الغرب سيطرته على المنطقة التابعة له، وهي سيطرة لابد منها للحفاظ على السلطة والامتيازات التقليدية. سعى قادة العالم الثالث للحصول على دور مستقل في الشؤون الدولية مستفيدين من هذه الثغرات. وبحلول الستينات صارت الأمم المتحدة، التي كانت أداة طيعة في ما سبق وبالتالي مدعاة للإعجاب، واقعة تحت «طغيان الأغلبية». أطلق هذا النفوذ المتزايد للعناصر غير الجديرة جهوداً أمريكية كثيفة لتخريب المنظمة الضالة (الأمم المتحدة) وهي الجهود التي استمرت تحت أقنعة متعددة إلى أن توصلت أخيراً لاستعادة السيطرة عليها)(9) .

باختصار، لم يكن الإتحاد السوفيتي مُداناً بالنزعة القومية المتشددة وتقويض «الإستقرار» عبر مفعول «التفاحة الفاسدة» فحسب، بل أنه ارتكب جريمة أخرى أيضاً: التدخل في مخططات الولايات المتحدة، ومساعدة الضحايا على مقاومة الخصم المتفوق الذي لا قبل لمعظم دول الجنوب بمواجهته -مع أن كوبا مثلت ذلك عندما صدّت عدوان جنوب أفريقيا المدعوم أمريكياً في أنغولا. وبالتالي لم يكن ثمة مجال لأية تسوية أو انفراج[120] . وحتى مع انهيار الاتحاد السوفيتي خلال الثمانينات. كان اختبار «التفكير الجديد» الغورباتشوفي[121] الذي طرحته الصحافة الليبرالية هو استعداده لترك العنف الأمريكي يأخذ مجراه دون عائق ، فلو فشل في هذاالإختبار لكانت مبادرته دون معنى ، بل لشكلت عدوانا شيوعياً جديداً (١٠) .

لهذه الأسباب كلها ، لم تكن للولايات المتحدة مصلحة جدية في حل نزاع الحرب الباردة ، اللهم إلا بشرط الإستسلام السوفيتي.ومع أننا نفتقر للوثائق السوفيتية ، ولا نستطيع بالتالي إلا أن نخمن تخمينا ما كان عليه التفكير الداخلي السوفيتي ، فإن ما هو متوفر لدينا يبقى كافية للإشارة إلى أن ستالين وخلفاءه كانوا سيقبلون دور مدراء ثانويين في نظام الهيمنة العالمي الأمريكي ، بينما يديرون قلعتهم الخاصة دونما تدخل خارجي ، ويشاركون في الجهود المشتركة لحفظ « الإستقرار» العالمي ، كما فعلوا في الثلاثينات عندما لعبت الجيوش الشيوعية دور رأس الحربة في الهجوم ضد الثورة الاجتماعية الشعبية في إسبانيا .

شرحت وجهة النظر الأمريكية بوضوح من قبل وزير الخارجية دينأنشيسون أمام جلسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ، حيث شرح الموقف التفاوضي للولايات المتحدة بخصوص ألمانيا في الاجتماع المرتقب لوزراء الخارجية في أيار 1949 . كان موقف أنشيسون «متشددا جدا» بحيث «صعق» بعض أعضاء اللجنة ، كما يقول لفلر . وفي رده على مخاوف آرثر فاندنبرغ Arther Vandenberg من أن موقف الولايات المتحدة سيضع أساساً لحرب باردة دائمة ، قال أنشيسون إن

الهدف لم يكن تجنب الحرب الباردة بقدر ما كان تعزيز قوة الغرب ، تحت القيادة الأمريكية طبعا .
وعندما حث عضو مجلس الشيوخ كلود بيبر Claude Pepper الوزير أنشيسون على التفكير بإمكانية معاملة السوفيت بشكل عادل » ، «احتقر أنشيسون الفكرة» مخبرا اللجنة «أنه يريد أن يدمج قوة ألمانيا الغربية مع أوروبا الغربية ، وأن يؤسس جماعة أوروبية مزدهرة تستطيع ممارسة دورجاذب للبلدان التابعة للكريملين في شرق أوروبا » : لن تكون النتيجة تقويض القوة السوفيتية فقط ، بل استعادة العلاقة الشبه إستعمارية مع الشرق . وعندمانهار اجتماع وزراء الخارجية في الأزمة المتوقعة ، «كان أنشيسون مبتهجة»، كما علق لفلر ، وأعلن أنشيسون «لقد ارتد السوفيت إلى الدفاع ، إنهم قلقون وخائفون بشكل جلي من حقيقة أنهم خسروا ألمانيا »(١١) .
وكما رأينا آنفا ، لم تعتبر المصلحة السوفيتية الواضحة في تسوية سلمية أوروبية بمثابة فرصة ، بل اعتبرت تهديدا للأمن القومي » ، تهديدا تم التصدي له بتشكيل حلف شمال الأطلسي . وعلى أرضية مماثلة ، لم تأبه الولايات المتحدة إطلاقا لغرض ستالين بخصوص ألمانيا موحدة منزوعة السلاح ، وانتخابات حرة عام ١٩52 كما لم تلب دعوة خروتشوف[122] للقيام بإجراءات متبادلة بعد تخفيضاته الجذرية في الأسلحة والقوات المسلحة السوفيتية في 1961 - 1963 (وهي التخفيضات المعروفة جيدة ، لكن المتجاهلة من قبل إدارة كندي) . ففي ليلة انتخابه رئيساً كتب كندي أن روسيا كانت تنوي غزو أوروبا «على نحو غير مباشر عبر كسب مناطق المواد الأولية الشاسعة» . إنها الإشارة التقليدية للدعم السوفيتي لدول عدم الانحياز[123] والدول المحايدة . أما مجهود غورباتشوف من أجل تخفيف المواجهة في الحرب الباردة في أواسط الثمانينات (بما في ذلك تخفيضه للقوات من جانب واحد ، واقتراحه حظر التجارب النووية ، وإلغاء الأحلاف العسكرية ، وإخلاء البحر المتوسط من الأساطيل الحربية) فقد تم تجاهلها كلها . لا قيمة لخفض التوتر ، إلا إذا أدى لعودة العصاة الأوغاد إلى دورهم الخدمي (١٢) . بلغ الإتحاد السوفيتي أوج قوته في أواخر الستينات ، لكنه ظل متأخرا عن الغرب .
توصلت دراسة أجراها «مركز معلومات الدفاع » عام ١٩٨٠ ، وتتبعت النفوذ السوفيتي في العالم بلدا فبلدا منذ الحرب العالمية الثانية ، إلى أن القوة السوفيتية قد تراجعت عن تلك الذروة إلى حد أن السوفيت في عام ١٩٧٩ «لم يكونوا يملكون نفوذا إلا على ستة بالمئة من سكان العالم . وخمسة بالمئة من الناتج القومي الخام[124] G.N.P خارج الإتحاد السوفيتي » . ومنذ أواسط الستينات كان الاقتصاد السوفيتي في حالة ركود ، بل وتراجع ، ورافق ذلك تراجع في الإسكان والتجارة وتوقعات الإعمار Life Expectancy ، بينما زادت وفيات الأطفال بمقدار الثلث من ١٩٧٠ إلى (١٣)١٩٧5
قادت أزمة الصواريخ الكوبية[125] عام ١٩٩٢ ، والتي كشفت عن ضعف سوفيتي شديد إلى زيادة ضخمة في الإنفاق العسكري لم تتوقف حتى السبعينات . كان الاقتصاد يعاني ركوداً واضحاً آنذاك ، ولم تكن الأوتوقراطية قادرة على التحكم بالانفضاض الشعبي المتزايد . كان اقتصاد الأوامر قد حقق تطورا صناعياً أساسياً ، لكنه لم يكن بقادر على الاستمرار صوب المراحل المتقدمة ، كما عاني من آثار الركود العالمي الذي خرب معظم بلدان الجنوب . وبحلول الثمانينات انهار النظام . أما دول المراكز الصناعية الأكثر ثراءاً والأعظم بأساً فقد ربحت «الحرب الباردة » . ومن المرجح أن تعود معظم مناطق الإمبراطورية السوفيتية إلى مكانتها العالم ثالثية التقليدية ، في حين تتولى طبقة الحزب الشيوعي السابقة ذات الامتيازات (Nomenklatura) دور نخب العالم الثالث المرتبطة بدوائر الأعمال والمصالح المالية الدولية (14) .

يصف تقرير البنك الدولي عام 1990 النتائج بهذه العبارات : «حتى وقت قصير مضى كان الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية أبرز الأمثلة على البلدان الناجحة نسبيا والتي أدارت ظهرها للاقتصاد الدولي عمداً» معتمدة على «حجومها الكبيرة» لجعل «التطور الموجه نحو الداخل أكثر إمكانية مما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان» ، لكنها في النهاية «قررت تغيير سياستها والاضطلاع بدور أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي» . ومن شان تفسير أكثر دقة أن يقول بأن «حجومها الكبيرة» مكنتها من الصمود أمام رفض الغرب إتاحة دور لها في الاقتصاد العالمي وفق شروط تختلف عن الخضوع التقليدي ، الذي هو «الدور الفعلي في الاقتصاد العالمي» الذي يفرضه حكام العالم على الجنوب(١٥).

خلال الحقبة السوفيتية كلها بذلت جهود كبرى لإظهار الاتحاد السوفيتي أكبر مما هو عليه في الواقع ، ولإظهار أنه على وشك الهيمنة علينا . وسعت أهم وثائق الحرب الباردة ، وهي قرار مجلس الأمن القومي رقم 68 في نيسان ١٩٥٠ : لإخفاء الضعف السوفيتي الذي كان مكشوفا أمام التحليل بشكل لا ليس فيه . وذلك بغرض تسويق صورة «دولة العبيد» الساعية وراء «هدفها الذي لا يتبدل» في تحقيق «سلطة مطلقة» على الأرض ، دون أن يقف في وجهها إلا الولايات المتحدة بنبلها وكمالها اللذين فاقا الخيال . كان الخطر رعبا لدرجة اضطرت الأمريكيين لقبول «ضرورة القمع العادل ، بوصفه السمة القصوى للأسلوب الديمقراطي» كان على الأمريكيين القبول «بقدر كبير من التضحية والانضباط» ، بما في ذلك تقييد الفكر وتحول الإنفاق الحكومي من البرامج الاجتماعية إلى «الدفاع والمساعدة الخارجية» .(وبترجمة الكلام إلى لغة مفهومة : دعم الصناعة المتقدمة وتشجيع الصادرات[126]) . كتب الليبرالي الناشط كوردمير Cordmeyer ، وهو عضو مهم في وكالة المخابرات المركزيةC.I.A ، أن حق الإضراب يجب أن «ينكّر» إن لم «يحد» منه طوعية نظرا «للضرورات التي تفرضها خطط الدفاع» و«على مواطني الولايات المتحدة تعويد أنفسهم على الوجود الكبير لشرطة سرية بالغة القوة لابد منها للحماية من التخريب والتجسس » . وكما في عهد ولسون ، لابد من الأساليب الفاشية لحماية «الاستقرار» من الخطر .

خلال الثمانينات ، صار ممكنا لكل ذي عينين رؤية «فقدان الهيمنة والتراجع الاقتصادي النسبي » لكلتا القوتين العظميين ، بينما تغير نظام القطبين الذي نشأ بعد الحرب إلى ما هو أكثر تعقيدا » ، إضافة إلى ما رافق ذلك من تراجع في «نظام الحرب الباردة الذي كان ذا فائدة كبيرة للقوتين العظميين كأداة للسيطرة على حلفائهما ، ولحشد الدعم المحلي للتدابير البشعة المكلفة اللازمة لفرض صيغ الاستقرار والنظام في مناطق نفوذهما النسبي» . لم يكن هناك أي شك في نسبة القوى والنفوذ بينهما عند أي من المحللين العقلاء ، ومع ذلك تميزت تلك الفترة بهستيريا متصاعدة بخصوص النظام السوفيتي ذي البأس الشديد والذي يقفز قفزا من قوي إلى أقوى ، محيطا العالم ، ومتحديا الولايات المتحدة بتهديده وجودها ذاته ، ومرسيا مراكز قوته في كمبوديا ونيكاراغوا وموزمبيق ، وغيرها من مراكز السيطرة الستراتيجية الحساسة(16) .

ترافقت هذه الجهود التضليلية مع تخيلات نشطة حول الإنفاق العسكري السوفيتي . ومرة ثانية احتاج الأمر قدرا كبيرا من العبقرية ، على الأقل لأرقام وزارة الدفاع ذاتها أظهرت عام ١٩٨٢ أن حلف شمال الأطلسيN . A . T . O (بما فيه الولايات المتحدة التي لا تواجه تحدياً خارجياً) قد تجاوز حلف وارسو ، (بما فيه الاتحاد السوفيتي الذي يضع جزءاً كبيراً من قوته على الحدود مع الصين) ، وقد بلغ الفارق 250 مليار دولار/ خلال فترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ لكن هذه الأرقام غير كافية كما شرح الاقتصادي

فرانكلين هولزمان Franklyn Holzman منذ سنوات عدة ، لأنها تبالغ في قوة الاتحاد السوفيتي . وبتصحيحها تظهر ثغرة إجمالية لصالح حلف الناتو بمقدار ٧٠٠ مليار دولار في عقد السبعينات . أما البناء العسكري في عهد كارتر ، والذي استمر في عهد ريغان ، والضغوط على دول الناتو الأخرى لتقوم بالمثل ، فقد «برر جزئية بالادعاء كذبا بوجود زيادة ثابتة في معدلات الإنفاق العسكري السوفيتي » ، كما يلاحظ ريموند كارتهوف Raymond Garthoff : « لقد عكس حشد القوة السوفيتي الذي لا يرحم ، التقدير الأمريكي الخاطئ للإنفاق السوفيتي أكثر بكثير مما عكس ، مؤشرات مقلقة بشأن النوايا السوفيتية » ،كما ادعى في آخر سنوات إدارة كارتر . وقد «تعزز تفوق الأمريكيين بالأرقام المطلقة ، في القذائف الستراتيجية والرؤوس الحربية بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠» . ويبرهن هولزمان على أن أخطاء التقدير هذه قد تضمنت «تضليلا مقصودا من قبل المخابرات المركزية C.I.A » منذ أواخر السبعينات تم تحت ضغط سياسي شديد (١٧).

إن المبالغة في قوة العدو مظهر مميز لصراع الشمال - الجنوب ، وبلغ الأمر حد أن يسمع المرء أن الساندينيين كانوا على وشك الزحف على تكساس ، وحتي غرانادا[127] كانت تهديدا لنا ، من حيث «موقعها الستراتيجي » الذي يهدد إمدادات النفط الأمريكية ، « وهذا ما يحبذه الكوبيون بالتأكيد » (روبرت ليكن Robert Leiken) . لم تخترع هذه التدابير مع الحرب الباردة ، « فمن الممكن أن نبدأ استعراض السيناريهات الإنذارية في الماضي منذ الخطر الذي مثلته تشيلي عام ١٨٨٠ ، عندما أشار البعض فيها ببناء أسطول بحري جديد » ، كما يشير جون تومبسون John Tompson مظهراً «تقليد المبالغة في الضعف الأمريكي » . ولنتذكر أيضا «القطعان المختلفة من الزنوج والهنود الذين لا قانون لهم» والذين اضطرونا لغزو فلوريدا - دفاعاً عن النفس - وهكذا نعود إلى زمن الاستعمار(18) .

الهدف واضح : لابد لمدراء الثقافة من امتلاك الأدوات اللازمة للقيام بعملهم . ولابد للمخططين من إقناع أنفسهم - إذا استثنينا أكثرهم كلبية- بعدالة الأفعال التي يخططون لها ويطبقونها ، والتي غالبا ما تكون فظيعة . توجد ذريعتان فقط : الدفاع عن النفس ، والأعمال الخيرية . لا داعي للافتراض بأن استخدام هذه الأدوات هو محض خداع ، أو بأنه من ضروراتالمهنة ، رغم أنه كذلك أحيانا . فلا شيء أكثر سهولة من إقناع المرء نفسه بفضائل الأفعال والسياسات التي تخدم مصالحه . ويجب إيلاء حالات إعلان النوايا الخيرة انتباها خاصا : فمن الممكن أن نصدقها فقط عندما يتضح أن السياسات المشار بها يمكن أن تكون ضارة بمصالحنا الذاتية ، وهي فئة ضئيلة تاريخيا إلى حد التلاشي .

وجد في حالة الحرب الباردة عامل آخر ربما يكون قد ساعد على توسيع نظام التضليل إلى خارج حدود ممارسيه الاعتياديين : كان للروس أسبابهم الخاصة لإظهار أنفسهم كقوة عظمى تسير نحو مستقبل أكثر عظمة . وعندما يتفق نظاما الدعاية الأكبر في العالم على مبدأ ما يكون الإفلات منه صعبة ، مهما يكن ذلك المبدأ خياليا.

من الأمثلة الساطعة ذلك الوهم القائل إن الحرب الباردة كانت صراعا بين الاشتراكية والرأسمالية . فمنذ عام ١٩١٧ ، كان بعد الاتحاد السوفيتي عن الاشتراكية أكثر حتى من بعد الولايات المتحدة وحلفائها عن الرأسمالية .ولكن كان لنظامي الدعاية الرئيسيين كليهما مصلحة بعيدة المدى في ادعاء العكس ، كانت المحصلة بالنسبة للغرب هي تشويه صورة الاشتراكية ، بربطها بالطغيان اللينيني ، أما مصلحة الاتحاد السوفيتي فكانت كسب ما يمكن كسبه من المكانة عن طريق ربط نفسه بالمثل الاشتراكية ، تلك المثل التي امتلكت قوة ضخمة وانتشارا واسعا . «أعتقد أن الاشتراكية أعظم نظرية

قدمت على الإطلاق ، وأومن أنها ستسود العالم في يوم ما » ، هذا ما قاله أندرو كارينجي[128] لصحيفة نيويورك تايمز ، وأردف قائلاً : «عندما يحدث ذلك سنكون قد بلغنا العصر الألفي السعيد Mellennium» . وإلى اليوم ، مازال نصف السكان على الأقل يرون عبارة « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته » حقيقة واضحة تماما ، ويعزونها إلى الدستور الأمريكي ، الذي يجهل الناس نصه عموما ، لكنهم يعتبرونه متصلا بالأسفار المقدسة بصلة القربى . تعزز الربط السخيف للطغيان البلشفي بالحرية والاشتراكية ، ولا شك ، عبر التوافق بيننظامي الدعاية الرئيسيين ، مع أن الجاذبية التي يجدها المثقفون في الافتراق السلطوي اللينيني عن التقاليد الاشتراكية أعمق جذورة من ذلك(١٩).

بحلول الثمانينات ما عاد ممكناً الإبقاء على وهم القوة السوفيتية ، وبعد عدة سنوات أخرى تم إلقاؤها جانباً.

٣- العودة إلى الوضع الطبيعي

إن كانت أوروبا الشرقية في باكر أيامها «أرض اختبار مارس فيها الصيارفة والمتمولون ما سوف يتقنونه لاحقا في أراض أكثر بعدا » (فيفر) ، فهي قد صارت مسرحا لعرف آخر بحلول الثمانينات : كان عليها أن تصير « أرض اختبار» للتطور الاقتصادي القائم على مبدأ «دعه يفعل Laisser Faire» ، وهو عين المبدأ الذي تم تجنبه في كل البلاد التي نجحت في التطور ، وتم تطبيقه - تحت إشراف غربي - في بلاد الجنوب بنتائج كارثية . إن دور الخبير الاقتصادي من جامعة هارفارد Harvard جيفري ساتشس Geffrey Sachs يشكل مثالاً ساطعاً على ذلك . فقد قام هذا الرجل « بتدمير الاقتصاد البوليفي في الثمانينات باسم الاستقرار النقدي Monetary Stability» ، كما لاحظ فيفر بدقة ، ثم انتقل إلى بولندا ليقدم لها ذلك الدواء المر الذي عادة ما يصفونه لمناطق الخدمة . وباتباع القواعد المرسومة ، شهدت بولندا « خلق العديد من مشاريع الأعمال المربحة» ، إلى جانب « انخفاض في الانتاج قارب 40 % ، وصعوبات جمة ، ومعاناة اجتماعية» ، و« سقوط حكومتين» ، كما يقول المحلل المعروف ابراهام برومبرغ Abraham Brumberg . وفي ١٩٩١ انخفض الناتج المحلي الخام في ٨- ١٠% مع انخفاض في الاستثمارات قدره ٨% وما يقرب من تضاعف للبطالة التي وصلت ١١% من قوة العمل أوائل ١٩٩٢ ، وذلك بعد أن انخفض الناتج المحلي الخام بمقدار ٢٠% خلال سنتين ، حسب الأرقام الرسمية . وتوصل تقرير للبنك الدولي عام ١٩٩٢ عنالإقتصاد البولوني ، وقد ناقشه أنتوني روبنسون Anthony Robinson في الفاينننشال تايمز ، إلى أن «الوضع المالي قد زاد سوءا لدرجة صار معها فرط التضخم Hyper Inflation خطرا داهما ، ووصلت البطالة حدا لا يمكن احتماله لفترة طويلة ، وتقلصت الاستثمارات في البنية التحتية Infra-structure ، وتنمية الموارد البشرية Human Resource Development إلى مستويات من شأنها أن تقوض أية آفاق للنمو إن بقيت هكذا » . وحذر التقرير من أن « أي من الإصلاحات الاقتصادية التي تركز على العرضSupply - Side Reforms » ، التي يوصي البنك بها عادة ، «لن يكتب له النجاح إذا ما انزلقت بولندا إلى حالة فرط التضخم ، أو إذا استمر اقتصادها بالتراجع بشكل مأساوي ، كما فعل في السنتين الماضيتين» . « لقد انعدمت المدخرات الفردية تماما بفعل فرط التضخم ، وبفعل برنامج تحقيق الاستقرار عام ١٩٩٠» ، كما يضيف روبنسون ، بينما تفاقمت المشاكل مع هربالرساميل بمعدل عشرات ملايين الدولارات شهرية . وتبدو الآفاق كئيبة لمعظم السكان حين يصل هذا الإنحدار حده الأقصى .

ستسلك روسيا نفس الطريق . يقول مايكل هاينز Michael Haynes إنه « وفقا لبعض التقديرات ، بلغ هروب الرساميل من الاتحاد السوفيتي 14 - ١٩ مليار دولار / عام ١٩٩١» ، وذلك لأسباب هيكلية قصيرة المدى بالنسبة القسم منه ، وبعيدة المدى بالنسبة للقسم الآخر . انخفض الإنتاج عام 1991 . وحذر وزير المال والاقتصاد إيغور غايدار Yegor Gaidar من إنخفاض لاحق بمقدار 20، بداية ١٩٩٢ ، مع توقع «فترة أسوأ» بعد ذلك . انخفض إنتاج الصناعات الخفيفة ١٠ – 20% في الأيام التسعة الأولى من الشهر الأول ١٩٩٢ بينما انخفضيت: إمدادات اللحم والحبوب والحليب بما يزيد عن الثلث . ومنذ بداية ١٩٨٩ الى منتصف ١٩٩٢ «انخفض الناتج الصناعي 45% ، وارتفعت الأسعار أربعين ضعفا في بولندا ، وهبطت الأجور الحقيقيةإلى النصف » ، تبعا لإحصائيات الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي . ولم تكن أرقام بقية أوروبا الشرقية بأفضل حالا .

خلفت هذه الإنجازات أثرة قوية في نفوس الأيديولوجيين الغربيين ، لكنهم قلقوا من إمكانية أن تعيق اللاعقلانية الاقتصادية حدوث مزيد من التقدم . وتحت عنوان «ديناصورات المصانع تهدد المكاسب الاقتصادية البولونية بالخطر» ينظر مراسل نيويورك تايمز ستيفن انغلبرغ Stephen Engelberg إلى «أسوأ مثال على الكيفية التي يهدد بها الميراث الصناعي للنظام الشيوعي بإحباط خطط الإصلاح الاقتصادي في بولندا وغيرها من أمم أوروبا الشرقية » . وهي حالة مدينة رزيسزو Rzeszow التي تعتمد على صناعة الطائرات التامين العمالة ، وعلى عائدات الضرائب ، بل وحتى على التدفئة كناتج صناعي ثانوي لهذه الصناعة .

أدت سياسة السوق الحرة «لبث الحياة في مدن مثل وارسو وكراكاو ، بفضل التجارة» ومضاعفة رقم الأعمال الخاصة - كما يلاحظ انغلبرغ (مع أنالشعب أفقر لدرجة عدم القدرة على شراء السلع الأساسية). لكن هذا التقدم يتعرض للخطر نتيجة النداءات الداعية لتدخل حكومي يحقق الحد الأدنى من الحاجات البشرية وينقذ المشاريع التي تعاني فقدان الأسواق والإمدادات وتراكم الديون غير المدفوعة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

وليس «الاضطراب الاجتماعي الذي يسببه العمال» بأقل شؤم كما يلاحظ انغلبرغ . فهم يملكون قدرا من السيطرة على المصانع الآن... بل ويضربون لمنع إغلاق المصانع التي يمكن إنقاذها « بقروض حكومية لإعادة بناء المصاهر» . دعت نقابة التضامن[129] الحكومة «لإسقاط الديون المتأخرة ، وطلب كمية كبيرة من الطائرات الجديدة للجيش البولوني » . يقول أحد قادة التضامن « على الحكومة أن تقرر ما إذا كانت بحاجة لصناعة الطيران أم لا ، أو ما إذا كانت هذه الصناعة بحاجة لإعادة بناء ، أو أن ينتج نصفها الطائراتبينما يتحول النصف الآخر لصناعات أخرى » . لكن المحللين الغربيين يرون أن اتخاذ هذه القرارات ليس من شأن البولنديين : إنها أمور تقررها «السوق الحرة » ، وبشكل أدق ، المؤسسات القوية التي تتحكم بها . وما من أحد ليطرح أسئلة محرجة عن مصير صناعة الطائرات الأمريكية . أو الصناعات المتقدمة عموما دون الدعم الحكومي الضخم الموجه لإقامتها وللإبقاء عليها (وهذا ما يسري على مختلف القطاعات الفاعلة في الاقتصاد) ، أو عن إنقاذ شركة كرايسلر Chrysler من المخاطر المالية أو إنقاذ رونالد ريغان لبنك كونتيننتال الينويز Continental Illinois Bank ، أو مئات المليارات من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ مدراء ومستثمري شركة L&S الذين تحرروا من كل رقابة وكل مخاطر بفضل العبقرية الاقتصادية الريغانية . وسنضع جانبا السؤال عن كيفية توصل هذه «اللاعقلانية الاقتصادية» التي تنكرها على بلدان الجنوب لخلق اقتصاد لم يعد الأمريكيون في ظله مضطرين للاعتماد على أفضليتهم النسبية في مجال تصدير الفراء .

يلاحظ أنتوني روبنسون أيضا مشكلة العمال المدللين Vppity . فقد كتب أن كثيرا من التجمعات السكانية تعتمد على «المصانع الكبرى حيث تمارس مجالس العمال تأثير كبيرة على الإدارة التي لم تتمرس بعد بأساليب السوق . يخرب هذا النفوذ غير الشرعي للناس العاملين دروس العقلانية الاقتصادية ، والديمقراطية التي تحاول تعليمهم إياها بكل صبر . تقتضي العقلانية الاقتصادية أن يتغلب «أدوات الإنتاج » هؤلاء على عدم رغبتهم برؤيةمجتمعاتهم وأسرهم تتعرض للخراب . «ليس من شأن السلعة أن تقرر أين يجب عرضها للبيع ، ولأي غرض ستستخدم ، وبأي سعر ستنتقل من مالك الأخر ، وبأي طريقة يجب استهلاكها أو إتلافها ، كما يقول كارل بولانى Karl Polany في دراسته الكلاسيكية عن تجربة «دعه يعمل Laisser Faire » في إنكلترا القرن التاسع عشر ، التي سرعان ما تم منها عندما فهمت طبقة رجال الأعمال أن مصالحها ستتعزز من السوق الحرة التي «لم يكن لها أن تستمر لفترة طويلة دون إتلاف الجوهر الإنساني والطبيعي للمجتمع ، وكان من شأنها أن تدمر

الإنسان وتحول محيطه إلى خراب » .
أما الديمقراطية ، فالمعنى المقبول لها هو أن لا تترك مجالا لأي تدخل شعبي في البنية الشمولية للاقتصاد القائم على الشركات ، مع كل ما يتبع ذلك في مختلف مجالات الحياة . إن دور العامة هو اتباع الأوامر ، لا التدخل فيها .
تورد غابرييل غليزر Gabrielle Glaser إحدى نتائج «انفتاح بولندا على قوى السوق الغربية» في نيويورك تايمز تحت عنوان «السوق البولنديةالمزدهرة : أطفال شقر زرق العيون » . أن «التجارة المزدهرة » بهذه السلعة هي من «النتائج الجانبية غير المتوقعة للسوق الحرة ، حيث « تضطر الأمهاتالشابات للتنازل عن أطفالهن » ، وقد تصل الأرقام عشرات الألوف . يقول مدير إحدى الوكالات الحكومية الخاصة بالتبني : «أكره أن أقول هذا ، لكن يبدو لي أن بولونيا قد صارت من أهم أسواق تجارة الأطفال البيض» . وتميل الصحافة البولونية إلى الإشاحة بوجهها عن دور الكنيسة في ذلك ، كما تقول غليزر ، لكن أحد التحقيقات أشار إلى أن الراهبة المشرفة على أحد بيوت التبني تتقاضى 15.000 دولار / عن كل طفلة ، وما يصل إلى ٢5,٠٠٠ دولار / عن كل طفل . وعندما سئلت عن هذا أجابت : لا أستطيع إعطاءكم أية معلومات . مع السلامة». لكنها أظهرت الجائزة البابوية التي نالتها من أجل «الدفاع عن الحياة» ، وهي «شرف يمنحه البابا جون بول الثاني[130] للمبرزين في مجال مقاومة الإجهاض في بلده بولونيا» ، كما تقول غابرييل غليزر .
لا تشرح غليزر لماذا لم تكن هذه «النتيجة الجانبية» متوقعة . لكنها تشير في الحقيقة إلى أن هذا النوع من التقارير «ليس جديدة في شرق أوروبا ولا في العالم الثالث . فقد اكتسبت رومانيا سمعة شائنة في هذا المجال بعد ثورتها[131] عام ١٩٨٩» . إن اختيار مثال رومانيا بعد ١٩٨٩ أمر غريب ، فهذه الظاهرة مرافق معروف جيدا لدمج الجنوب ضمن دوره الخدمي في الاقتصاد العالمي . والتقارير التي تتحدث عن بيع الأطفال هي في الحقيقة. من أهون الأشياء المألوفة بالنسبة لمن لا يشيحون بوجوههم بعيدا عن الحقائق غير المرغوبة . ليست «النتائج الجانبية» لإخضاع الجنوب لقوى السوق بالأمر غير المتوقع أبدا ، إلا بالنسبة للرؤية الشبيهة بأشعة الليزر التي يتمتع بها الأيديولوجيون المدربون .
ظهرت النتائج الجانبية غير المتوقعة «لليد الخفية» في روسيا أيضا مثيرةقدرا من المفاجأة . نقرأ عنوان على الصفحة الأولى لنيويورك تايمز يقول : « شعار روسيا الجديد : كل ما هو مربح جائز» . « إنها ليست مجرد قضية الجريمة والفساد والدعارة والتهريب وإساءة استعمال الكحول والمخدرات » التي تزداد كلها : «فثمة رأي واسع الانتشار مفاده أن كلا يبحث عن مصلحته الخاصة ، وكل شيء جائز» على عكس حالة الولايات المتحدة ، حيث لا يعرفون ولا يتبعون « مبدأ السادة الوضيع » ، وعلى عكس العالم الثالث الخاضع لبدنا التي امتدت لمساعدته . « ليس الغش والرشوة بجديدين على روسيا » ، كما تشير المراسلة سيلتين بوهلن Celetine Bohlen لأنهما كانا أمرين مألوفين في «النظام الشيوعي القديم» وثانية ، على عكس حالة الولايات المتحدة وعملائها .
خلال نفس الأيام أوردت التايمز Times ملحمة الرئيس البرازيلي فرناندو كولور Fernando Collor ، صبي واشنطن ذو الشعر الأشقر ، وجماعة رجال الأعمال الذين سجلوا أرقاما قياسية في الفساد في هذا البلد الغني الذي كان «منطقة اختبار » لخبراء الولايات المتحدة لمدة نصف قرن (أنظر الفصل السابع) .
وبوسع المرء أن يتذكر عددا من أمثلة الفساد المحلية أيضا ، من أيام الآباء المؤسسين - الذين لم

يكونوا مقصرين في هذا المجال - صعودا إلى الريغانيين ووول ستريت **Wall Street** في الثمانينات . كان الفساد مظهرا ملازما «للنظام الشيوعي القديم» ، كما تدعي المؤسسات الأيديولوجية (وبحق) ، أما في ظل «الديمقراطية الرأسمالية» فهو مجرد انحراف عارض ، سرعان ما يصحح .
« أثارت الثروات الجديدة الباذخة أعصاب معظم المواطنين » ، تتابع بوهلن واصفة العواقب المعروفة للعلاج النيولبرالي . « ازدادت الجريمة بحدةفي روسيا بعد سقوط الشيوعية ، كما حدث في شرق أوروبا » ، بما في ذلك جرائم الياقات البيضاء التي « حلقت عاليا » . لكن « مستويات الجريمة مازالتأقل بكثير مما هي في نيويورك » . إذن ، لازال أمام الروس متسع لمزيد من التقدم صوب المثل الرأسمالي .
خلال الثمانينات ، أصاب الركود - أو الإنحدار - إقتصاديات شرق أوروبا.. لكنها بدأت سقوطا حرا منذ أن تبنت وصفة الصندوق النقدي الدولي مع نهاية الحرب الباردة في ١٩٨٩ . ففي الربع الأول من عام 1990 انخفض الناتج الصناعي البلغاري (الذي كان ثابتا قبل ذلك) بمقدار 17% ، وفي هنغاريا 12% بولندا أكثر من 23% ، وفي رومانيا 30% . وأفادت اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة في أواخر ١٩٩١ أن إنتاج المنطقة قد انخفض 1% عام ١٩٨٩ ، 10% عام ١٩٩٠ ، ثم15% عام ١٩٩١ ، مع توقع انخفاض آخر بمقدار 20% حتى نهاية العام .
ومع ما يماثل ذلك أو يفوقه سوءا عام ١٩٩٢ . كانت النتيجة الأولى هي زوال وهم البداية الديمقراطية . بل وحتى بعض الدعم المتزايد للأحزاب الشيوعية السابقة . في روسيا أدى الانهيار الاقتصادي لكثير من المعاناة والحرمان ، إضافة إلى «الملل والسخرية والغضب تجاه كل السياسيين ، من يلتسين[132] نزولا » ، كما يقول بورمبورغ **Burmberg** ، إضافة إلى طبقة متنفذي الحزب السابقين **Nomenklatura** ، الذين يتحولون الآن إلى نخبة عالم ثالثية من النوع المعتاد ويخدمون مصالح السادة الأجانب . في استطلاعات الرأي العام اعتبر نصف الذين أجابوا على الأسئلة انتقال السلطة عام 1991 غير شرعي ، وأقره ربعهم ، أما الربع الباقي فلم يكن لديهم رأي محدد .
إن الدعم الذي تحظى به القوى الديمقراطية محدود ، ليس بسبب معارضة الديمقراطية ، بل بسبب ما صارته هذه الديمقراطية في ظل التحكم الغربي ، فهي إما أن تحمل المعنى الخاص الذي تمليه حاجات الأغنياء ، أو أنهاستكون هدفا لعمليات ضرب الإستقرار والتخريب والخنق والعنف ، إلى أن تستعيد سلوكها المناسب أما الإستثناءات فنادرة (٢٠) .لا يثير فقدان الإيمان بالديمقراطية مخاوف الغرب ، مع أن «الرأسمالية البيروقراطية» التي قد ينتهجها الشيوعيون المتحولون إلى موظفين مثقفين أغنياء تمثل خطرة محتملا . في النظام العقائدي الغربي ، تقدر الصيغ الديمقراطية تقديرا عاليا ، طالما أنها لا تتحدى حكم رجال الأعمال . لكنها تبقى في المرتبة الثانية مع ذلك فالأولوية الحقيقية هي للإندماج بالإقتصاد العالمي ، بما يقدمه ذلك من فرص للاستغلال والنهب .
أجرت الجماعة الأوروبية ، بمساندة الصندوق النقدي الدولي ، اختبارا للسلوك الجيد في أوروبا الشرقية ، قديمة ، كان على الروس إثبات أن فكرة« مساندة طموحات الناس العاديين لن تراودهم» . وعلى أوروبا الشرقية اليوم أن تظهر أن « التحرير الاقتصادي ، وفكرة إدخال اقتصاديات السوق » عملية لا عودة . لا مجال لمحاولة «طريق ثالث » ، يحمل ملامح ديمقراطية إجتماعية غير مقبولة ، هذا إن تركنا جانبا الخطوات الأكثر جوهرية باتجاه الديمقراطية والحرية من قبيل الإدارة العمالية . لم يعرف المستشار الاقتصادي الرئيسي للجماعة الأوروبية ريتشارد بورتس **Richard Portes** «تغيرات النظام المقبولة بالمعايير الديمقراطية بل « بخروج تام من الاقتصاد الاشتراكي المخطط .

وبلا عكوسة هذا الخروج» . ويلاحظ بيتر غوان Peter Gowan أن تقريرا صدر مؤخرا عن الصندوق النقدي الدولي «يركز بشكل طاغ على دور الاتحاد السوفيتي كمصدر للطاقة والمواد الخام والمنتجات الزراعية ، معطيا مجالا بالغ الصغر للجمهوريات السابقة للعب دور رئيسي في اقتصاد العالم بوصفها قوى صناعية» . ويلاحظ غوان أن تحويل الملكية للعاملين قد «نال دعما شعبيا قويا في بولندا وتشيكوسلوفاكيا » ، لكنه غير مقبول في نظرالمشرفين الغربيين لتعارضه مع رأسمالية السوق الحرة التي يجب إخضاع الجنوب لها .

إنه الجنوب ، قامت الجماعة الأوروبية ، ملتزمة بالممارسة التقليدية ، بتشديد الحواجز لحماية صناعتها وزراعتها . مغلقة بذلك أسواق التصدير التي ربما كان من شأنها تمكين الكتلة الشرقية من إعادة إعمار اقتصادياتها وعندما أزالت بولندا كل الحواجز أمام الاستيراد ، رفضت الجماعة الأوروبية القيام بالمثل ، متابعة سياستها التمييزية تجاه نصف الصادرات البولندية . ودعت جماعة الضغط الخاصة بصناعة الفولاذ لإعادة بناء صناعة أوروبا الشرقية بطريقة تدمجها ضمن النظام الصناعي الغربي . وحذرت الصناعة الكيميائية الأوروبية من أن بناء اقتصاديات السوق الحرة في الإمبراطورية السوفيتية السابقة «يجب أن لا يتم على حساب قدرة الصناعة الكيماوية في غرب أوروبا على الحياة في المدى البعيد» . وكما لاحظنا ، لا تقبل أي من مجتمعات رأسمالية الدولة مبادئ الحركة الحرة لقوة العمل ، التي هي شرط ضروريلنظرية السوق الحرة . على أوروبا الشرقية ، أو معظم أجزائها على الأقل ، أن تعود إلى الدور الخدمي الخاص بالعالم الثالث(٢١) .

يذكرنا هذا الوضع باليابان في الثلاثينات ، أو بمبادرة ريغان وبوش في حوض الكاريبي التي تشجع الاقتصاديات المفتوحة ذات التوجه التصديري في المنطقة ، مع الحفاظ على الحواجز الحمائية الأمريكية كما هي ، مما يهدم أية فوائد يمكن أن تقدمها التجارة الحرة للمجتمعات المستهدفة . إن نماذج هذا السلوك واسعة الانتشار بقدر ما هي مفهومة أيضا (٢٢).

راقبت الولايات المتحدة تطورات أوروبا الشرقية بشيء من عدم الارتياح . وسعت خلال الثمانينات لإعاقة العلاقة بين الشرق والغرب . وإعاقة انحلال الامبراطورية السوفيتية . وفي آب ١٩٩١ نصح جورج بوش أوكرانيا بعدم الانفصال عن الاتحاد السوفيتي ، حتى قبل أن تبدأ بالتوجه لذلك الانفصال . كان أحد أسباب ذلك هو أن الولايات المتحدة ، وخاصة بعد حفلة الأغنياء الصاخبة التي أقامها ريغان ، لم تعد في موقع مناسب للانضمام إلىأوروبا التي تقودها ألمانيا وإلى اليابان في الاستفادة من قطاعات الجنوب التيانفتحت حديثا . يطالب الليبراليون الديمقراطيون أن تحول «المساعدات الخارجية » من أمريكا الوسطى إلى الاتحاد السوفيتي ، ويحذرون من أنه من دون أدوات تشجيع التصدير التقليدية فإن الجماعة الأوروبية واليابان ستستغلان « إمكانيات التجارة والاستثمار الواسعة في أوروبا الشرقية ، بينما « نتناقش في تفسير اثنين من خيارات سياستنا الخارجية» ، (عضو مجلس الشيوخ باتريك ليهي Patrick Leahy) لن يكون أحد فظا لدرجة أن يقترح قيامنا بنسل بعض أنهار الدم الذي سفحناه على الأقل .

اقترح الرئيس بوش عام ١٩٩١ «قانون دعم الحرية» لحل هذه المشكلة . واجتمع «تيار من كبار موظفي الولايات المتحدة ، وكبار قادة الأعمال» لدعم هذا الإجراء ، كما كتب آمي كاستو Amy Kastow . ودعاعضو مجلس الشيوخ روبرت شتراوس Robert Strauss إلى تحرك سريع حتى لا تخسر الشركات الأمريكية أمام المنافسين.. في سوق الاستهلاك الضخمة في الاتحاد السوفيتي السابق» . سيقدم القانون «فرصة جديدة للمزارعين الأمريكيين (الشركات الزراعية) ، ولأرباب الصناعة» ، وسيساعدعلى تمهيد الطريق أمام الشركات الأمريكية لاستطلاع أسواق شاسعة جديدة »

وسيتيح «حرية» من النوع الذي يجري «دعمه» . لا مجال لأي التباس هنا[٢٣] .

4-بعض من نجاحات السوق الحرة

سيكون من العدل أن نضيف أن وصفة البنك الدولي ، والصندوق النقدي الدولي ، التي تفرض الآن على الامبراطورية السوفيتية السابقة ، قد أثمرت بعض النجاحات . كانت بوليفيا أحد الانتصارات التي أطريت بإسراف . فقد أنقذ اقتصادها من الكارثة عام ١٩٨٠ بواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة ،والتي وصفها لها المستشارون من الخبراء الذين يمارسون الآن مهاراتهم في شرق أوروبا . خفض الاستخدام العام بشدة . وتم بيع شركة المناجم الوطنية ،مما أدى لبطالة هائلة في صفوف عمال المناجم ، وانخفضت الأجور الحقيقية ، . وترك المعلمون الريفيون أعمالهم بالجملة . وفرضت ضرائب تنازلية[133] ، وانكمش الاقتصاد والاستثمارات الإنتاجية، في حين ازدادت اللامساواة .. كتب ملغين بورك Melgin Purkc أن «منظر الشحاذين والباعة المتجولين يتناقض مع محلات بيع الألبسة المترفة ، والفنادق الأنيقة ، وسيارات المرسيدس » . صار الناتج القومي الخام للفرد الواحد ثلاثة أرباع ما كان عليه عام ١٩٨٠ ، وامتص الدين الخارجي 30% من عائدات التصدير . وكمكافأة على هذه المعجزة الاقتصادية قدم الصندوق النقدي الدولي ، وبنك التنمية الأمريكي ، ونادي باريس للسبعة الكبار G7 مساعدة مالية مكثفة تضمنتدفعات سرية لوزراء الحكومة . أما المعجزة التي كانت موضع إعجاب إلى هذه الدرجة فهي استقرار الأسعار مع زيادة الصادرات . يأتي ثلثا عائدات التصدير الآن من تصدير الكاكاو وتجارتها ، كما يقول بورك . وتفسر أموال المخدرات سبب استقرار النقد ومستويات الأسعار ، كما يستنتج أن 80% من عائدات المخدرات البالغة ٣٠ مليار دولار سنويا تنفق في الخارج ، أو تودع في مصارف أجنبية في الولايات المتحدة أساسا ، معطية دفعة للاقتصاد الأمريكي أيضا . إن أعمال التصدير المربحة هذه «تخدم بوضوح مصالح البرجوازية اللاشرعية الجديدة ، وجنرالات المخدرات في بوليفيا ، كما تخدم - بوضوح أيضا - المصالح القومية للولايات المتحدة ، نظرا لأن غسيل الأموال لم يجر قبوله في الولايات المتحدة فحسب ، بل أنه لقي التشجيع أيضا » . ويكتب بورك أن «الفلاحين الفقراء الذين يزرعون الكوكا يجهدون من أجل البقاء في مواجهة القوة المسلحة المشتركة للولايات المتحدة والجيش الكولومبي » . وهناك دائما الكثير مما يمكن فعله لضمان استمرار المعجزة الاقتصادية التيتثير اعجاباً شديداً .

ومع تأكيده هذه الأرقام ، يقدر وولتراد مورالز Waltrad Morales أن حوالي 20% من قوة العمل تعتمد في عيشها على إنتاج وتجارة الكوكا والكوكائين ، التي تصل إلى نصف الناتج المحلي القائم في بوليفيا . أدت المعجزة التصديرية لاضطراب التنمية الزراعية وأسعار الأراضي «وكانت العاقبة أن البوليفيين ما عادوا قادرين على إطعام أنفسهم» . أما سوء التغذية عند الأطفال دون الخامسة من العمر فقد تجاوز المتوسط العام (المرعب) في المنطقة بمقدار50% ، وصار لابد من استيراد ثلث ما تأكله البلاد .

أسهمت «أزمة الغذاء الوطنية» هذه ، «والتي ازدادت تفاقما بفعل النموذج الاقتصادي النيولبرالي ، في تهميش الفلاحين ، مما أجبر كثيرا منهم على زراعة أوراق الكوكا حتى يتمكنوا من العيش » في دورة هابطة باستمرار(24) . وتمضي المسيرة قدما نحو بولندا .

سجلت إنجازات في أماكن أخرى أيضا . بفضل التدخل الأمريكي ، وخبراء الإدارة الذين يأتون في وقتهم . ولنأخذ غرانادا مثالا . فبعد « تحريرها » عام ١٩٨٣ ، والذي أعقب سنوات طويلة من الحرب الاقتصادية الأمريكية وأعمال التخويف التي تم حذفها من السجل التاريخي بعناية ، صارت

غرانادا أكبر متلق للعون الأمريكي للفرد الواحد من السكان (بعد إسرائيل التي تظل حالة خاصة) . بدأت الولايات المتحدة تحويل غرانادا إلى «واجهة عرض للرأسمالية» ، وهي الصبغة التقليدية عندما يتم إنقاذ بلد من سكانه ويوضع على المسار الصحيح من قبل أهل الخير والإحسان . وتمثل غواتيمالا « واجهة عرض » أخرى معلنة ، ولابد أنها تتمتع ببعض الشهرة (أنظر الفصل٧ - ٧) . لقد أدينت برامج الإصلاح التي جلبت معها الكوارث الاقتصادية والاجتماعية المعتادة ، حتى من قبل القطاع الخاص الذي صممت لمصلحته أساسا . وفوق ذلك «كانت للغزو نتيجة جانبية بعيدة المدى تتمثل في إخصاء الحياة السياسية في الجزيرة» ، كما جاء في تقرير بيتر بورن Peter Baurne من مؤسسة كارتر للمعونة الخاصة الوارد من غرانادا حيث يدرس في المدرسة الطبية التي تم إنقاذ » طلابها : «لم يقدم أنصار أمريكا من القادة الباهتين المطواعين أية رؤية خلاقة هادفة لحل مشاكل غرانادا الاقتصادية والاجتماعية» ، حيث تعاني الجزيرة من أرقام قياسية في مستويات الإدمان على الكحول وسوء استخدام المخدرات ، ««والأمراض الاجتماعية المزمنة» ، بينما لا يملك معظم السكان إلا أن «يهربوا من بلدهم الجميل « على أية حال ، توجد نقطة مضيئة واحدة ، كما جاء في تقرير رون سنسكيند Ron Snskind ، في مقالة على الصفحة الأولى من وول ستريت جورنال بعنوان : «بعد أن صارت آمنة في حمى المارينز غرانادا الآن جنة البنوك » . قد يكون الاقتصاد «في حالة «مرعبة« , كما يقول رئيس شركة استثمار محلية وعضو في البرلمان ، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية المدارة من قبل برامج مساعدات الولايات المتحدة ، وهذا ما لا تقوله الصحيفة ، لكن العاصمة «صارت كازابلانكا الكاريبي ، مأوى سريع النمو لعمليات غسل الأموال ، وتجنب الضرائب ، وما يناسب ذلك من ضروب الاحتيال المالي » مع وجود 118 مصرفاً من مصارف ما وراء البحار Off Shore ، واحد لكل 64 من السكان . أما أعمال المحامين والمحاسبين فتسير على نحو جيد ، كما هي حال أعمال الصيارفة الأجانب ، وغاسلي الأموال ، ولوردات المخدرات الآمنين من آثار « حرب المخدرات المعدة بعناية (25)

سجل تحرير بنما على يد الولايات المتحدة نصراً مشابهاً . فقد ازداد مستوى الفقر من40% إلى54% . ١٩٨٩أما الرئيس غويلرمو أندارا Guillermo Endara ، الذي أقسم اليمين الدستورية في قاعدة عسكرية أمريكية يوم الغزو ، فلن يحظى بأكثر من 2,4% من الأصوات إن جرت الانتخابات ، وفقاً لاستطلاعات الرأي عام . ١٩٩٢ وقد جعلت حكومته الذكرى السنوية للغزو « يوماً وطنياً للتأمل». أما آلاف البانامیین فقد « احتفلوا بذلك اليوم (بمسيرة سوداء) عبر شوارع العاصمة ليشجبوا الغزو الأمريكي ، وسياسات أندارا الاقتصادية ، كما أفادت وكالة الأنباء الفرنسية . وقال المشاركون في المسيرة إن القوات الأمريكية قتلت ثلاثة آلاف شخص ، ودفنت كثيراً من الجثث في قبور جماعية أو رمتها في البحر ، ولم يتعاف الاقتصاد بعد من الضربات التي تلقاها أثناء الحظر الأمريكي وأثناء الغزو . قال أحد قادة « الحملة المدنية» ، التي قادت معارضة الطبقة الوسطى لنورييغا ، لمراسل شيكاغو تريبيون Chicago Tribune ناتانيل شيبارد Nathaniel Sheppard «ان الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة - ضد إرادتنا - لإسقاط نورييغا لم يؤذه في شيء ، لكنه دمر اقتصادنا. ، والآن صرنا مقتنعين أن هذا الحظر كان جزءا من خطة هادفة لتدمير الاقتصاد ، بحيث لا يبقى لدينا ما نستند إليه في طلب الكرامة والمعاملة الأفضل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية» . أما زيارة جورج بوش في حزيران ١٩٩٢ ، والتي سرعان ما انتهت بفشل تمت تغطيته صحفياً بشكل جيد «فقد ركزت الانتباه على الكراهية الجياشة تجاه بوش» بسبب الغزو.

و«تشكل وحدات حملة البنادق الأمريكيين» مصدر إزعاج خاص للأحياء السكنية . ولم يتحسن المزاج

عندما قامت وحدات الأمن المحلية ، بمرافقة حوالي» ثمانية أمريكيين باقتحام منزل أحد أعضاء الجمعية الوطنية ، وتفتيش أوراقه ، ومصادرة جواز سفره ، وإطلاق النار وإخافة زوجته التي كانت وحيدة في البيت».
في تقرير عن بنما بعد الغزو ، قدمه السفير المكسيكي خافيير وايمر Javier Wimer إلى لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، جاء أن الاقتصاد قد انهار مع «نتائج كارثية في مجالات الغذاء والاسكان والخدمات الأساسية كالصحة والثقافة« وتزداد انتهاكات حقوق الانسان كنتيجة للغزو ، تصاحبها جهود » لتصفية بقايا النزوع القومي السابق« ، مع تعرض حقوق العمال لهجوم خاص إلى جانب أية مؤسسات يمكن أن تشكل «نوى احتجاج مدني أو معارضة سياسية».
ويخلص التقرير إلى أن حكومتي بنما والولايات المتحدة تتقاسمان مسؤولية انتهاكات حقوق الانسان "الخطيرة والمنهجية . "وتبعاً لـ تقرير) أمريكا الوسطى – غواتيمالا) ، الذي يحظى بالاحترام ، فإن حرب المخدرات التي تشنها الولايات المتحدة ، ربما كانت تشكل غطاءاً لمهاجمة الناشطين إجتماعياً ، وغير ذلك من الإساءات لحقوق الإنسان التي تتم على يد قوات الأمن .
لكن بعض المؤشرات تظهر تحسناً . فقد أفاد مكتب الإحصاء العام في الكونغرس أن ترويج المخدرات « ربما يكون قد تضاعف «منذ الغزو ، إلى جانب ازدهار»غسل الأموال «، كما كان بإمكان كل من انتبه لنوعية النخبة البيضاء التي أعادتها الولايات المتحدة للحكم ، أن يتنبأ فوراً . تقول دراسة مولتها «هيئة المعونة الأمريكية «U.S.Aid إن تعاطي المخدرات في بنما هو الأعلى في أمريكا اللاتينية كلها ، وقد ازداد بمعدل 400% منذ الغزو . ويقول السكرتير التنفيذي لمركز دراسات أمريكا اللاتينية ، والذي شارك في إعداد الدراسة ، إن الوحدات الأمريكية » تمثل سوقاً غنياً للمخدرات» مما يساهم في زيادة الأزمة . أما كريستيان ساينس مونيتور-Christian Sci ence Monitor فتقول إن الزيادة «لا سابق لها ، خاصة في صفوف الفقراء وصغار السن» .(26)
سجل انتصار آخر من انتصارات ديمقراطية السوق الحرة في نيكاراغوا ، حيث وقعت حكومة شامورو Chamorro والسفير الأمريكي هاري سلودمان Harry Slaudeman إتفاقيات تفتح الطريق أمام «وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية D.E.A » للعمل في نيكاراغوا «في محاولة للسيطرة على مشكلة تنامي تجارة المخدرات .«ويقول ممثل الوكالة في كوستاريكا إن نيكاراغوا الآن «تستخدم كممر لشحن الكوكايين الكولومبي إلى الولايات المتحدة « ويضيف أحد محامي وزارة العدل أن النظام المالي النيكاراغوي يقوم بغسل أموال المخدرات . إضافة إلى توسع وباء المخدرات داخل نيكاراغوا نفسها بفعل مستويات التعاطي العالية في صفوف العائدين من ميامي الأمريكية ، وبفعل الانحدار الاقتصادي المتواصل والسبل الجديدة لترويج المخدرات ، تلك السبل التي انفتحت منذ أن استعادت الولايات المتحدة سلطتها . « منذ إرساء حكومة شامورو ، والعودة الكثيفة للنيكاراغويين من ميامي ، ازداد استهلاك المخدرات بشكل ملموس في هذا البلد الذي طالما كان خالياً من الإدمان » ، كما جاء في تقرير (أمريكا الوسطى – غواتيمالا) . ويتهم ستيدمان فاغوث Steadman Fagoth اثنين من وزراء شامورو ، وهما زميله السابق في الكونترا بروكلين ريفيرا Brooklyn Rivera ، ووزير صيد الأسماك ، بالعمل لصالح كارتلات المخدرات الكولومبية . ويقول مندوب نيكاراغوا إلى المؤتمر الدولي التاسع للسيطرة على ترويج المخدرات في نيسان ١٩٩١ إن نيكاراغوا «صارت الآن ممراً رئيسياً لشحنات المخدرات الذاهبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا » أما في ماناغوا فيزداد عدد أطفال الشوارع بسرعة ، إلى جانب زيادة الإدمان على المخدرات . الذي كان قد اختفى فعلياً منذ عام 1984

. ويقوم أطفال في العاشرة من العمر باستنشاق علب الصمغ [134]في الشوارع قائلين : «إنه يذهب بالجوع.«
للعدل ، علينا أن نشير إلى علامة تطور اقتصادي بعد أن استعادت الولايات المتحدة سلطاتها . فقد صارت تجارة صمغ الأحذية لملء زجاجات الأطفال ، والتي يوزعها موردون دوليون ، تجارة مزدهرة (27) .
خلص مؤتمر حضره مسؤولون حكوميون ، ومنظمات غير حكومية ، في ماناغوا في آب ١٩٩١ ، إلى أنه يوجد في البلاد الأن 250000 مدمن ، وأن نيكاراغوا صارت جسراً دولياً لنقل المخدرات .
(بالمقارنة نجد 400000 في كوستاريكا ، و450000 في غواتيمالا ، و 500000 في السلفادور(
ويزداد الإدمان بين صغار السن خصوصاً . ويقول أحد منظمي المؤتمر إنه : «في ١٩٨٦ لم توجد أية حالة إدمان على المخدرات ذات المفعول الشديد « ، بينما "وجد ١٢٠٠٠ حالة على الأقل عام١٩٩٠ " رُصدت 118 عملية تجارة مخدرات في ماناغوا وحدها ، مع أن الساحل الأطلسي هو الذي صار نقطة المرور الدولية الرئيسية للمخدرات الشديدة المفعول التي تقود إلى إدمان متزايد. تقول الصحفية الأمريكية نانسي نصر Nancy Nusser في تقرير لها من ماناغوا إن الكوكائين «لم يصبح متوفراً بسهولة إلا بعد تولي شامورو السلطة في نيسان«١٩٩0 ، وذلك تبعا لأقوال مروجي المخدرات أنفسهم . بينما قال أحدهم : «لم يكن هناك أي كوكائين أيام الساندنيين ، فقط الماريجوانا » . ويقول وزير الدولة كارلوس هيرتادو Karlos Hurtado إن «مشكلة ترويج الكوكائين وجدت سابقاً ، ولكن بمستويات منخفضة» . أما الآن فهي تزدهر بسرعة ، وخاصة عبر الأطلسي ، تبعاً لـ «دبلوماسي أجنبي كبير ذي معرفة في هذا المجال» ربما كان من السفارة الأمريكية) وصف الساحل الآن بأنه » :أرض لا سلطة لأحد عليها . «أما في صحيفة ميامي هيرالد Miami Herald ، فيقول تيم جونسون Tim Johnson إن السلفادور أيضا ؛ تجد نفسها مبتلاة بكارثة جديدة : (تجارة المخدرات).
فالآن لا تتفوق عليها إلا بنما وغواتيمالا كممرات لشحنات الكوكائين الذاهبة إلى الولايات المتحدة (28).
تعتبر »المخدرات « الصناعة الأحدث نمواً في أمريكا الوسطى ، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية القاسية التي تجعل85% من سكان أمريكا الوسطى يعانون الفقر وفقدان فرص العمل ، والظروف التي ازدادت سوءاً بفعل الهجوم النيولبرالي . لكن المشكلة لم تصل إلى مستويات كولومبيا ، حيث تواصل قوات الأمن ، المسلحة والمدربة أمريكياً، حملات النهب والإرهاب والتعذيب وحالات الاختفاء الموجهة ضد القادة النقابيين ، ورموز المعارضة السياسية ، والناشطين إجتماعياً ، والعاملين في مجال حقوق الإنسان ، والجماعات الفلاحية عموماً ، بينما يؤدي عون الولايات المتحدة لتعزيز فساد قوات الأمن الكولومبية ، ويقوي رابطة الدم بين السياسيين اليمينيين وضباط الجيش ، وتجار المخدرات الأشداء ، وذلك تبعاً لأقوال القاضي السابق الناشط في مجال حقوق الإنسان جورج غوميز ليزارازو George Gomez Lizarazo . أما الوضع في البيرو فهو أسوأ من ذلك (29).
إنها مجرد أعراض لمرض أكثر عمقاً سنعود إليه في الباب الثالث .

5-بعد الحرب الباردة

لا مبرر وجيهاً لافتراض أن «العمل العظيم في الإخضاع والفتح» سيتبدل على أي نحو أساسي بانقضاء مرحلة الحرب الباردة من صراع الشمال ـ الجنوب . لكن ، وكما هي الحال دائما ، يجب تكييف السياسات الثابتة مع الظروف المتغيرة ، كما حدث عند إرساء نظام عالمي جديد في 1945 ، وأيضا عندما أعلن ريتشارد نيكسون» السياسة الاقتصادية الجديدة» عام . ١٩٧١ عكست كلتا الحالتين تغييراً حقيقياً في توزع القوى . أثمر التدهور السوفيتي ، الذي تسارع منذ السبعينات ، وضعاً جديداً أيضا من نواح عدة ، مع استمرار الميول الرئيسية على حالها ، بما في ذلك الاضطرابات ضمن تحالف الأغنياء . وعولمة الانتاج والمال ، والضعف النسبي للاقتصاد الأمريكي الذي مازال مهيمناً ، وتهميش معظم السكان في المجتمعات المهيمنة على العالم .
كان من نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي البدء بمشروع فرض نمط التبعية النيوليبرالي على مساحات شاسعة من تلك المنطقة . لكن النتيجة الأخرى كانت فقدان الذريعة الضرورية للتدخل . ورغم الجعجعة الكثيرة ، تم الاعتراف بمشكلة الذريعة التي تلاشت عام ١٩٨٠ ، وبالتالي مُتع الجمهور بالإرهابيين الدوليين ، وتجار المخدرات في أمريكا اللاتينية والأصوليين الاسلاميين ، والعرب المجانين ، وغير ذلك من الأفكار النافعة ، بينما كانت تجري محاولات حثيثة للتوصل إلى صيغة عامة من أجل إلهاء الجمهور وإخضاعه : الخوف من شيطان كبير يتبعه الرعب أينما ذهب ، لكن قادتنا العظماء يقهرونه ببطولة ، ويسيرون بنا قدماً صوب انتصارات جديدة . تم بانتظام إنتاج المجابهات باستخدام كيس الملاكمة الليبي. أما غرانادا فكانت على وشك قطع خطوطنا البحرية وقصفنا من قواعد الطائرات التي أقامتها لها كوبا ، وكان الساندينيون ينشرون «الثورة دون حدود» ويزحفون صوب تكساس . أما نورييغا ، (بعد أن صُرف من الخدمة) ، فكان يقود كارتل المخدرات الكولومبي ليسمم أطفالنا ، أما صدام حسين فقد تجاوز حده وصار» وحش بغداد» ... الخ .
لكن تنوع الأهداف يوضح أن الذريعة لم تعد متوفرة على نحو منتظم كما في الماضي . لقد وجه اللوم للرئيس بوش لفشله في صياغة تصاميم كبرى على غرار أسلافه ، لكن هذا ليس عدلاً إذا أدخلنا في الاعتبار اختفاء «المؤامرة المتراصة التي لا تعرف الرحمة« ، التي كان بوسع كندي أن يستعين بها وبمشتقاتها . ويمكن أن تفقد صيغة الذرائع المألوفة مفعولها لأسباب أخرى أيضاً . مثل تدهور ظروف معيشة السكان الفائضين .
أشار عدد من المحللين العقلانيين إلى نتائج أخرى مباشرة . ففي تحليله للحرب الباردة في نيويورك تايمز أواخر ١٩٨٨ ، كتب ديمتري سايمز Di-mitri Simes أن الاختفاء الوشيك للعدو السوفيتي من شأنه أن يعطي الولايات المتحدة ميزات ثلاث : أولاً ، نستطيع نقل تكاليف الناتو N.A.T.O إلى منافسينا الأوروبيين ؛ ثانياً، نستطيع وضع حد «لتلاعب أمم العالم الثالث بأمريكا» و «مقاومة مطالب العالم الثالث اللامشروعة بالمساواة» و «تحقيق صفقة مربحة مع مدنيي العالم الثالث المتمردين» ؛ ثالثاً ، يمكن استخدام القوة العسكرية بمزيد من الحرية «كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية ضد من يفكرون بتحدي مصالح أمريكية هامة» دونما خوف من استشارة تدخل مضاد ، بعد أن أزيلت القوة الرادعة . باختصار ، تستطيع الولايات المتحدة استعادة بعض قوتها ضمن نادي الأغنياء ، وأن تزيد الضغط على العالم الثالث وأن تلجأ للعنف ضد الضحايا العزل بمزيد من الحرية . لقد كان هذا المستشار الرئيسي في «منحة كارينجي للسلام الدولي» مصيباً تماماً (30).

يمكن اعتبار سقوط جدار برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ رمزا لنهاية الحرب الباردة . بعد ذلك كان لابد من تفان حقيقي لاستحضار صورة الخطر السوفيتي ، مع أن العادات لا تموت بسرعة ، وهكذا سببت وثيقة غفل من التوقيع ، صادرة عن الخبير بالشؤون السوفيتية في جامعة كاليفورنيا مارتن ماليا Martin Malia قدراً كبيراً من الإثارة . فقد اشتكت الوثيقة من أن بريجنيف كان قد تدخل كما يشاء في أي بلد من بلدان العالم الثالث » وركبت روسيا العالم كله ، بينما اعتبر «التيار الرئيسي من المختصين بالشؤون السوفيتية ، ليبراليين كانوا أم راديكاليين «الاستالينية ذات طبيعة ديمقراطية ، وانغمسوا في خيالات صاخبة حول الديمقراطية الستالينية و "التمجيد الصبياني للينين" الذي كان شبيهاً بما نجده في بعض مقاهي باريس . أما في التسعينات فلا يمكن إلا للعقول الشديدة الانضباط أن تتعامل مع هذا النوع من الطعام (31).

يمكن أن نتعلم الكثير عن حقبة الحرب الباردة عبر مشاهدة ما حدث بعد سقوط جدار برلين . إن كوبا حالة واضحة على نحو خاص . فمنذ مئة وسبعين عاماً تسعى الولايات المتحدة لمنع استقلال هذا البلد ، ومنذ عام 1959 كان الخطر الأمني الذي يمثله هذا المخفر المتقدم للكريملين ذريعة للغزو والإرهاب والحرب الاقتصادية . لكن مع زوال الخطر كان رد الفعل كما تعودنا تماما : علينا تصعيد الهجوم . أما راية الهجوم الآن فهي الديمقراطية وحقوق الإنسان . إنها الراية التي يرفعها السياسيون والأخلاقيون الذين طالما أظهروا التزامهم بهذه القيم بكل انسجام ، مثلاً خلال الحملة الإجرامية التي شنتها الولايات المتحدة ضد الكنيسة وغيرها من الذين تجرأوا على تنظيم العامة التي لا تستحق الاهتمام خلال الثمانينات في أمريكا الوسطى . لن يكون اختراع عرض أوضح للتلاعب بذريعة الحرب الباردة سهلاً. أما الاستنتاجات فتظل غير مرئية لأنها غير مقبولة عقائدياً . (أنظر الفصل السادس(.

استمر عداء الولايات المتحدة لاستقلال هايتي أيضا طيلة قرنين ، وباستقلال تام عن الحرب الباردة . تظهر أحداث الثمانينات وبشكل واضح بعد سقوط جدار برلين ، كراهية الولايات المتحدة للديمقراطية ، ولامبالاتها بحقوق الإنسان ، وسنعود للتفاصيل في الفصل الثامن .

أما المثال الأغنى بـ الدروس فهو صدام حسين ، الصديق المحبوب والشريك التجاري للغرب ، رغم أسوأ فظائعه . فعندما كان جدار برلين يتهاوى عام ١٩٨٩ ، تدخل البيت الأبيض مباشرة ، في اجتماع شديد السرية ، لضمان تلقي العراق ضمانات قروض جديدة بمقدار مليار دولار ، رغم اعتراض وزارتي الخزانة والتجارة القائلتين بأن العراق لم يكن أهلاً للثقة . كان السبب ، كما شرحت وزارة الخارجية ، هو أن العراق «شديد الأهمية لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط« و أثر في عملية السلام ، و مفتاح لحفظ الاستقرار في المنطقة ، ويقدم فرصة تجارية كبرى للشركات الأمريكية. وكما هي العادة دائماً ، لم تكن جرائم صدام حسين بذات أهمية ، إلى أن ارتكب جريمة العصيان. لكن الغرب سرعان ما عاد لدعمه تكتيكياً ضد عدو أشد خطراً وهو الحرية والديمقراطية في العالم الثالث. كما بينا للتو(32) .

الدرس واضح ثانياً : الأولوية للأرباح وللقوة ، أما الديمقراطية التي تتعدى الشكل فهي خطر يجب تجنبه ، وأما حقوق الإنسان فهي ذات قيمة ذرائعية في خدمة الأهداف الدعائية لا أكثر.

وكما لاحظ سايمز Simes ، فقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي لجعل التدخل المكشوف خياراً أكثر إمكانية من قبل . ليس مفاجئاً إذن أن يدشن بوش حقبة ما بعد الحرب الباردة بغزو بنما لإنقاذنا من الشيطان الكبير نورييغا . فبعد حملة دعائية حسنة الإعداد ، خدمتها الصحافة بكل مواهبها معتمة على حقيقة أن الغزو ترافق مع الإعلان عن مساعدات جديدة لأصدقاء بوش في بكين وبغداد ، الأصدقاء الذين لا يبدو نورييغا إزاءهم أكثر من صبي صغير في جوقة الكنيسة . ومن جديد خُدمت المصالح

الحقيقية : أعيد شركاء الولايات المتحدة البنميون إلى السلطة وعادت قوات الأمن إلى حظيرة السيطرة الأمريكية . وصارت واشنطن قادرة على التحكم بمصير قناة بنما . ومن جديد يتضح معنى الحرب الباردة ، رغم بقاء النظام العقائدي منيعاً . (33)
كان الغزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ الفصل الثاني من عدوان ما بعد الحرب الباردة محولاً صدام حسين ، بين ليلة وضحاها ، من معتدل يتحسن إلى تجسيد لأتيلا ملك الهون[135] تحرك التحالف الأمريكي البريطاني بسرعة لتجنب المسار الدبلوماسي خشية أن تؤدي الوسائل السلمية "لنزع فتيل الأزمة" مع مكاسب رمزية غير قلية لصديقهم السابق ، كما حدد موقف الإدارة من قبل مراسل التايمز الدبلوماسي توماس فريدمانThomas Friedman في أواخر آب . لو تحققت هذه المخاوف لماثل هذا الغزو غزو الولايات المتحدة لبنما ، وهي نتيجة غير مقبولة طبعاً . وبإحساس عال بالواجب ، طمست التايمز وزميلاتها فرص التفاوض من أجل انسحاب عراقي . وهي الفرص التي انفتحت منذ أواسط آب . تبعاً لمسؤولين أمريكيين كبار . وعشية قصف 15 كانون الثاني ١٩٩١ [136]مال الجمهور الأمريكي بنسبة ٢ إلى 1 إلى تفضيل التسوية السياسية ، وفق الخطوط العامة لاقتراح عراقي كان المسؤولون الأمريكيون قد تكلموا عنه في السابق ، لكن الناس لم يكونوا على علم به بفضل انضباط الصحافة . وتم إبقاء جمهور الرعاع في مكانه المناسب كما هي العادة . وعلى وجه السرعة ، دعيت الحكومة لتقديم حجاج لصالح الحرب بدلاً من الدبلوماسية. على الأقل ذلك الحجاج الذي لا يستطيع مراهق متعلم أن يدحضه على الفور . وقد نجحت المؤسسات الأيديولوجية نجاحا لامعاً بتوصلها إلى إلغاء أية أسئلة جدية كان من شأنها أن تطرح في أية ديمقراطية عاملة .
عورضت سياسة الحرب بقوة من قبل سكان المنطقة أيضاً . وقفت المعارضة الديمقراطية العراقية ، التي رفضتها الحكومة الأمريكية (وبالتالي الصحافة (، ضد السياسة الأمريكية كلية الدعم المقدم للديكتاتور العراقي قبل ٢ آب ، رفض البحث عن وسائل سلمية ، وأخيرا الدعم الخفي لصدام حسين عندما سحق التمردين الشيعي والكردي . وقد عزا متحدث كبير ، أحمد شلبي ، الذي وصف الحرب بأنها «أسوأ ما يمكن« للشعب العراقي ، موقف الولايات المتحدة إلى سياستها التقليدية القاضية بدعم الديكتاتوريات للحفاظ على الاستقرار» . أما في مصر ، وهي الحليف العربي الوحيد الذي يملك قدرا من الحرية الداخلية ، كتبت الصحافة شبه الرسمية أن النتائج تظهر أن الولايات المتحدة لم ترد إلا تحجيم العراق بقصد ترسيخ هيمنتها الأحادية «بالتآمر مع صدام نفسه عند اللزوم وبالاتفاق مع «الوحش الكاسر» بشأن الحاجة لمنع أي تقدم» وإجهاض أي أمل بالحرية والعدالة والتقدم نحو الديمقراطية ، مهما يكن ذلك الأمل صغيراً9«)نيسان) أما صحافة الغرب فقد طمست الحقائق الأساسية بانضباطها المألوف . وبمجرد أن شجبت مصر الولايات المتحدة لتآمرها مع صدام حسين ، أخبر مراسل التايمز آلان كويل Alan Cowell الجمهور عن " وجهة النظر الاجماعية اللافتة للنظر" عند الحلفاء العرب والقاضية بدعم موقف الولايات المتحدة القائل إنه مهما تكن خطايا القائد العراقي ، فإنه يقدم للغرب وللمنطقة أملاً باستقرار بلده أفضل مما يقدمه أولئك الذين يعانون من قمعه ١١) نيسان (، و مع ذلك ، تستحق التايمز التقدير بسبب الشرح النير الذي قدمه مراسلها فريدمان عن سبب ضرورة البحث عن نسخة أخرى من صدام حسين ليحكم (بقبضة حديدية(، بدلاً من مواجهة خطر حرية الشعب العراقي، «عدم الاستقرار» .
تعرضت الأمم المتحدة لضربات جديدة . فقد أدى غزو الكويت لأمر غير مألوف ، حيث عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا عملاً من أعمال العنف الدولي ، ولم تستمرا في لجوئهما المعهود لحق

النقض Veto ، أو أي من الوسائل الأخرى ، لصد جهود الأمم المتحدة الهادفة لرد الجريمة . لكن مجلس الأمن كان مجبراً - تحت ضغط الولايات المتحدة - على غسل يده من الأمركله ، خارقاً ميثاق الأمم المتحدة جذرياً بسماحه لدول بعينها بالتصرف على هواها . ومنعت الضغوط الأمريكية اللاحقة مجلس الأمن من الاستجابة لدعوة دول أعضاء فيه لاجتماعه ، كما تشترط أنظمة المجلس التي كانت الولايات المتحدة قد تمسكت بها بشدة عندما كانت مفيدة لها . أما أن الولايات المتحدة ليست بحاجة للوسائل الدبلوماسية ولمؤسسات النظام الدولي إلا عندما تستطيع استخدامها كأدوات لخدمة سلطتها هي ، فهو ما تبين بشكل درامي في جنوب شرق آسيا ، والشرق الأوسط ، وأمريكا الوسطى ، وأماكن أخرى . ليس محتملاً تغيير أي شيء بهذا الشأن ، بما في ذلك مقدار الفعالية في إخفاء الحقائق(34) .

في حالة العراق ، كان اختفاء الرادع السوفيتي عاملاً حاسماً في قرار الحرب الأمريكي - البريطاني ، وهو ما طرح على نطاق واسع . وربما كان عاملاً في غزو بنما كما قال مساعد ريغان لشؤون أمريكا اللاتينية إيليوت أبرامز **Elliot Abrams** الذي ابتهج لأن الولايات المتحدة صارت حرة الآن بأن تستخدم القوة دون خوف من رد الفعل الروسي .
استمرت معادلة الديمقراطية العاملة في أمريكا الوسطى دون تغير ومع سقوط جدار برلين ، أجريت انتخابات في الهندوراس في «مثال ملهم للوعد الديمقراطي الذي ينتشر عبر الأمريكتين « ، حسب كلمات جورج بوش . مثل المرشحون كبار ملاك الأرض والصناعيين الأثرياء ذوي الصلات الوثيقة بالعسكريين - الحكام الفعليين تحت سيطرة الولايات المتحدة . وكانت برامج المرشحين السياسية متطابقة عملياً ، واقتصرت الحملة الانتخابية على الإهانات ومختلف أنواع التسلية . اشتدت إنتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها قوات الأمن قبل الانتخابات . أما البؤس والجوع فكانا مذهلين بعد أن اشتدا خلال «عقد الديمقراطية « ، إلى جانب هروب الرساميل وعبء الديون . لكن لم يكن هناك أي تهديد كبير للنظام ، ولا للمستثمرين .
في نفس الوقت ، بدأت الحملة الانتخابية في نيكاراغوا . أما انتخاباتها عام ١٩٨٤ فلا وجود لها في التعليقات الصحفية الأمريكية . لم يكن التحكم بها ممكناً آنذاك ، ومن هنا فهي ليست مثالاً ملهماً للديمقراطية . مع بدء الحملة الانتخابية في تشرين الثاني أعلن بوش ، متجنباً أية مغامرة بخصوص هذه الانتخابات التي طال إعدادها ، أن الحظر التجاري سيرفع إذا فاز مرشحه . وجدد الكونغرس والبيت الأبيض دعمهما لقوات الكونترا ، مخالفين بذلك إجماع رؤساء أمريكا الوسطى ، والمحكمة الدولية ، والأمم المتحدة التي جردها حق النقض الأمريكي من أية فاعلية . سارت وسائل الإعلام على نفس الطريق متابعة طمس التخريب الأمريكي للعملية السلمية باجتهاد يليق بشؤون الدولة المهمة .
وهكذا تم إبلاغ النيكاراغويين أن من شأن التصويت لمرشح الولايات المتحدة أن ينهي الإرهاب والحرب الاقتصادية غير الشرعية . في أمريكا اللاتينية كانت نتائج الانتخابات تقدم بوصفها نصرة شخصية لجورج بوش ، حتى من قبل المستفيدين منها . أما في الولايات المتحدة ، فعلى العكس ، تم الترحيب بالنتائج بوصفها « نجاحا لعدالة الولايات المتحدة» مع « توحد الأمريكيين فرحاً» على النموذج الألباني ، كما عبرت نيويورك تايمز . لم يكن الأمر كذلك لأن المحتفلين كانوا جاهلين بالكيفية التي أنجز بها هذا النصر الأمريكي ، بل بالأحرى ، وجدت فرحة معلنة بهدم الديمقراطية . مثلا ، كانت مجلة التايم **Time Magazine** صريحة تماما بخصوص الوسائل المتبعة في إنجاز »سلسلة المفاجآت الديمقراطية السارة« حيث » نبثقت الديمقراطية« في نيكاراغوا . فقد كانت الطريقة هي »تخريب الاقتصاد ، وتنفيذ حرب مميتة طويلة المدى بالوكالة ، إلى أن يقوم المواطنون المستنزفون بقلب الحكومة غير المرغوبة بأنفسهم « بالحد الأدنى من التكاليف بالنسبة لنا ، تاركين الضحية بجسور محطمة ، ومحطات طاقة مخربة ، ومزارع متلفة ، مزودين مرشح الولايات المتحدة بـ "قضية رابحة» :" إنهاء الإفقار الذي يتعرض له شعب نيكاراغوا« ومن الضروري ، حتى نتوصل لتقدير قيمة الثقافة السياسية ، أن نتخيل نفس القصة في صحف
روسيا الستالينية ، مع تغيير بعض الأسماء . إنه تمرين ذهني يتجاوز إمكانات المفوضين الغربيين (35) .
الصراحة منعشة . وهي تشرح بدقة ما المقصود بعبارة «توحد الأمريكيون فرحاً « الأمريكيون الذين يدعون الإخلاص لـ » الديمقراطية«.
اتبعت واشنطن طرقاً مماثلة لإحلال الديمقراطية في أنغولا ، فقد تم تدمير البلاد هنا أيضا ، بكلفة بلغت

مئات الآلاف من القتلى . تعرضت أنغولا للهجوم اعتبارا من 1975 من قبل جنوب أفريقيا والقوات الإرهابية التابعة لجوناس سافيمبي) Jonas Savimbi يونيتا (Unita العاملة انطلاقا من ناميبيا ثم من زائير بدعم من الولايات المتحدة . رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بحكومة جبهة التحرير الوطني

A. M . P . L (وحدها عملياً .(وشنت حربا اقتصادية ضدها . انسحبت جنوب أفريقيا أخيراً بعد هزيمتها عسكرياً على يد القوات الكوبية التي قاومت عدوانها منذ 1975 ، وتم توقيع اتفاق سلام) أيار (١٩٩١ دعا لإجراء الانتخابات ، وكما هو الحال في أمريكا الوسطى . تحركت الولايات المتحدة فوراً لتخريبها وتابعت دعمها لإرهاب يونيتا . وصفت النتائج من قبل الصحفي الجنوب أفريقي (فيليب فان نيكرك(Phillip Van Niekerk : «لا يحب الفلاحون حركة يونيتا «, لكن معظم الناس خائفون من أن تؤدي هزيمة يونيتا في الانتخابات لاستمرار الحرب .

سيرتعب الناس الذين عرفوا الفظائع التي ترتكبها يونيتا من أفاق كهذه ، كما يتابع فان نيكرك . لكن استمرار الحرب أمر يفوق طاقة الناس على الاحتمال : لقد ضحت حكومة جبهة التحرير الوطني بجيل كامل لعلاج نتائج عدوان جنوب أفريقيا وعمليات تقويض الاستقرار التي نفذتها يونيتا بتمويل أمريكي »كما كتبت» فيكتوريا بريتين Victoria Brittain لقد فقدت الحكومة مصداقيتها السابقة .

فما كان بوسعها إنجازه لولا الهجوم الأمريكي - الجنوب أفريقي يبقى موضع تخمين . ويقول فان نيكرك إن موجة جديدة من المستوطنين البيض تعيد استعمار أنغولا الآن : الأفريكانيون [137] لآن ، وفيما بعد ربما يعود البرتغاليون أيضا ليطالبوا بأراضيهم .

أما بريتين فتستنتج أن «التفاؤل الوحيد كان في أن رجال الأعمال الجنوب أفريقيين سيملأون الفنادق التي جددت حديثاً » في لواندا حيث يقول الكلبيون إنه «إن ربحت يونيتا فستقدم لهم البلاد على طبق ، أما إن فازت جبهة التحرير الوطني ، فسيبقى بمقدورهم الحصول على البلاد ، إنما مقابل حفنة من الراندات [138] . (36)

إنه ، ثانية ، مجرد أمر طبيعي أن يرحب أنتوني لويس Anthony Lewis ، المصنف على أنه شبه منشق ، بالـ "سياسة الأمريكية المنسجمة" » منذ السبعينات «للمساعدة على التوصل لنهاية متفاوض عليها للحرب الأهلية الوحشية في أنغولا . ونجاح إدارة بوش باتباع "سياسة سلمية" هادفة إلي حل سياسي في نيكاراغوا (37).

في أيلول ١٩٩٠ كررت ورشة العمل الخاصة بتطوير الاستراتيجية في أمريكا اللاتينية التابعة للبنتاغون الموقف التقليدي من الديمقراطية . فقد توصلت إلى أن العلاقات الحالية مع الديكتاتورية المكسيكية " إيجابية بشكل متميز" . ولم تعكر هذه العلاقة لا سرقة الانتخابات ، ولا فرق الموت ، ولا التعذيب المستوطن ، ولا سوء المعاملة الفاضح للعمال والفلاحين ، وهكذا دواليك.... لكن من شأن » انفتاح ديمقراطي في المكسيك أن يضع هذه العلاقة موضع اختبار إذا ما جلب إلى سدة الحكم حكومة ميالة لتحدي الولايات المتحدة على أسس اقتصادية وقومية« ، وهو ما كان موضع قلق الولايات المتحدة لسنوات طويلة (38).

كل عام يرسل الكونغرس إلى البيت الأبيض تقريرا يشرح فيه أن التهديد الذي نواجهه يتطلب إنفاقاً كبيراً يؤدي ، صدفة ، لدعم الصناعة عالية التكنولوجيا محلياً ، والقمع في الخارج . حملت أول نسخ هذا التقرير لما بعد الحرب الباردة تاريخ آذار . ١٩٩٠ فبعد أن اختفى الروس من المشهد العالمي ، اعترف التقرير بصراحة أخيرا أن العالم الثالث هو العدو : على القوة العسكرية الأمريكية استهداف

العالم الثالث ، كما استنتج التقرير ، وفي المقدمة يأتي الشرق الأوسط ، حيث «لا يمكن إلقاء التهديد الذي تتعرض له مصالحنا على عاتق الكريملين « ، وهي حقيقة صار ممكناً الاعتراف بها الآن بعد أن اختفى السوفيت . وللسبب عينه يصير الخطر هو التعقيد التكنولوجي المتزايد لصراعات العالم الثالث . على الولايات المتحدة إذن أن تقوي قاعدتها الصناعية الدفاعية عبر تقديم الحوافز للاستثمار في وحدات وأجهزة جديدة إضافة إلى البحث العلمي . ومزيد من تطوير الإمكانات في مجال إقامة القواعد العسكرية ، ومقاومة الانتفاضات والنزاعات منخفضة الشدة Low Entensity Conflicts .(39)

باختصار ، يبقى الهم الأول الحفاظ على القوة داخل نادي الأغنياء . والسيطرة على مناطق الخدمة ، وتقديم الدعم المنظم حكومياً للصناعة المتقدمة في الداخل . يجب معارضة الديمقراطية بهمة ، اللهم إلا الديمقراطية بالمعنى الذي تعطيه الثقافة السياسية لحكم رجال الأعمال الذي لا يعوقه عائق . وتظل حقوق الإنسان أمراً عديم الأهمية كما كانت سابقاً . وتحافظ السياسة على ثباتها ، متكيفة مع ما يجد من ظروف ، إلى جانب تصحيحات موازية يقوم بها المدراء الثقافيون .

كل شيء واضح ، ومُقدم بانسجام مهووس ، بحيث يحتاج عدم رؤيته لموهبة حقيقية

6- الخط المتساهل

مع نهاية الحرب الباردة صارت الولايات المتحدة أكثر حرية باستخدام القوة للسيطرة على العالم الثالث ، لكن عوامل عدة تمنع اللجوء إلى هذه الوسيلة التقليدية . من هذه العوامل النجاحات المتحققة في السنوات الأخيرة في سحق الميول الإصلاحية والقومية الشعبية ، وإزالة الجاذبية «الشيوعية« من أعين من يأملون «بسلب الأغنياء« ، والكوارث الاقتصادية في العقد الماضي . في ضوء هذه الإنجازات صار ممكناً تحمل أشكال محدودة من التنوع والاستقلالية دون كبير قلق من أن تؤدي لتحدي المصالح الحاكمة .

يمكن ممارسة التحكم بوسائل اقتصادية ، وصفات الصندوق النقدي الدولي ، واللجوء الانتقائي لإجراءات التجارة الحرة ، وقس على ذلك ، يمكن احتمال النماذج الديمقراطية . بل هي مرغوبة . طالما أنها تضمن الاستقرار . أما إن تعرضت هذه القيمة الأساسية للخطر فعلى القبضة الحديدية أن تضرب ضربتها .

من العوامل المانعة الأخرى ، تآكل القاعدة الشعبية الداخلية الداعمة للمغامرات العسكرية الخارجية . فقد خلصت مراجعة سياسة الأمن القومي في بداية رئاسة بوش إلى أن «الأعداء الأضعف منا بكثير». أي هدف مقبول ، يجب هزيمتهم ««بسرعة وعلى نحو حاسم» ، لأن «الدعم السياسي» المحلي صار ضعيفاً جداً (40) .

تتمثل مشكلة أخرى في أن مراكز القوة الاقتصادية الأخرى صار لها مصالحها الخاصة ، رغم صحة ما ذهبت إليه «دراسة التخطيط الدفاعي» التي استشهدنا بها سابقا من أن المصالح الأساسية مشتركة وتتمثل أساسا في أن يؤدي العالم الثالث وظيفته الخدمية . تعطي العولمة المتزايدة للاقتصاد طبيعة جديدة للمنافسة الاقتصادية ، كما ناقشنا لتونا . إنها عوامل ذات أهمية متنامية .

يظل استخدام القوة للتحكم بالعالم الثالث ملجأ أخيراً ، فالأسلحة الاقتصادية أكثر كفاءة ، عندما يكون استخدامها ممكناً . ويمكن رؤية بعض من أحدث آلياتها في الغات G.A.T.T تنادي القوة الغربية بتحرير الاقتصاد عندما يكون ذلك من مصلحتها . كما تنادي بالحماية عندما يكون ذلك من مصلحتها أيضا . ومن أولى اهتمامات الولايات المتحدة (الأفكار الجديدة) :ضمانات من أجل حقوق الملكية الفكرية ، من قبيل براءات الاختراع وبرامج الحاسوب Software وهو ما سيمكن الشركات العابرة للقومية T.N.C.S من احتكار التقنيات الحديثة ، مما سيقوض برامج التنمية الوطنية في العالم الثالث ويضع قرارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعلي في يد الشركات العابرة للقومية ومؤسسات الشمال المالية . إنها «أفكار أكثر أهمية» من النزاع بخصوص دعم الإنتاج الزراعي الذي يحظى بدعاية أكبر ، تبعاً لويليام بروك William Brock رئيس تحالف المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التابع لكبرى الشركات الأمريكية (41) .

بشكل عام ، تنصح كل من القوى الصناعية الكبرى بخليط من التحرير والحماية (اتفاقية الألياف المتعددة Multi Fiber و تمديداتها ، اتفاقية أشباه النواقل Semi Conductors بين الولايات المتحدة واليابان ، ترتيبات التصدير الطوعية... Voluntary Export Arrangements الخ(إنه مزيج مصمم لخدمة مصالح القوى المهيمنة محلياً ، وبشكل خاص مصالح الشركات العابرة للقومية ، التي لها أن تقود العالم . ستكون النتيجة اقتصار دورحكومات العالم الثالث على وظيفة رجال الشرطة للسيطرة على الطبقة العاملة والسكان الفائضين عندهم . بينما تكسب الشركات العابرة للقومية مدخلاً

حراً لموارد هذه البلدان واحتكار التقنية الحديثة والاستثمار والإنتاج العالميين . وطبعا ، سيعهد لها بوظائف التخطيط المركزي والإنتاج ، التي ستتنكر على الحكومات ، التي ستصير وكلاء غير مقبولين نظرة لإمكانية سقوطها فريسة الضغط الشعبي الذي يعكس الحاجات المحلية . قد تسمى النتيجة (تجارة حرة (لأسباب عقائدية . لكن يمكن وصفها بدقة أكبر بأنها (نظام حكم اقتصادي عالمي ، ذو ضوابط تحدوها سوق غير منظمة ، وقواعد تديرها المصارف والشركات فوق القومية(Supernational (هوارد واشتل –(Howard Wach tel نظام مركنتيلية الشركات ،) بيتر فيليبس -(Peter Phillips ذو تفاعلات اقتصادية متحكم بها ، داخل وما بين تجمعات الشركات الكبرى ، وتدخلات حكومية مستمرة في الكتل الاقتصادية الرئيسية الثلاث في سبيل دعم وحماية الشركات الدولية والمؤسسات المالية ذات القواعد المحلية (42) .

لم تفت هذه الحقائق مراقبي العالم الثالث الذين احتجوا بقوة ، لكن الترحيب بأصواتهم لم يكن أكثر من الترحيب الذي لقيه ديمقراطيو العراق .

في هذه الأثناء تؤسس الولايات المتحدة كتلة إقليمية ستمكنها من التنافس بنجاح أكبر مع المنطقة التي تقودها اليابان ومنطقة الجماعة الأوروبية . يتمثل دور كندا في تقديم الموارد وبعض الخدمات والعمال المهرة ، بينما يتم امتصاصها تماماً ضمن الاقتصاد الأمريكي ، مع تخفيض نظام الضمان الاجتماعي وحقوق العمال والاستقلال الثقافي . ويخبرنا تقرير مؤتمر العمل الكندي عن خسارة في فرص العمل بلغت 225000 فرصة عمل في السنتين اللتين أعقبتا اتفاقية التجارة الحرة . إلى جانب موجة الاستيلاء على الشركات التي تتخذ من كندا قاعدة لها (أنظر الفصل (2-5).

وعلى المكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبي تقديم العمالة الرخيصة لمصانع التجميع ، كما في صناع منطقة الماكيلادورا Maquiladora في شمال المكسيك حيث تتيح ظروف العمل القاسية والأجور المنخفضة ، وغياب الرقابة البيئية شروطاً عالية الربحية للمستثمرين ، وسيضمن القمع والإصلاحات الهيكلية قوة عمل وافرة وطيعة . وعلى هذه المناطق تقديم المحاصيل التصديرية والأسواق للشركات الزراعية الأمريكية . على المكسيك وفنزويلا أن تقدما النفط أيضاً مع الاحتفاظ بدور في الإنتاج من أجل الشركات الأمريكية . مما يعكس الجهود المبذولة في سبيل السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية .

لقد قصرت الصحافة في إعطاء بوش ما يستحقه من تقدير لقاء انجازاته خلال جولته في أمريكا اللاتينية في خريف . ١٩٩٠ فقد دُفعت المكسيك دفعة لإعطاء شركات النفط الأمريكية مداخل جديدة لمواردها ، وهذا واحد من أهداف السياسة الأمريكية منذ نصف قرن . ستتمكن الشركات المكسيكية الآن من «مساعدة شركة النفط المكسيكية المؤممة» ، كما أحبت وول ستريت جورنال أن تضع المسألة . كانت، أغلى أمانينا . لسنوات طويلة. هي أن نساعد أخواننا السمر الصغار . وأخيرا سيسمح لنا أولئك العبيد الجاهلون بأن نهرع لمساعدتهم.(43)

على هذه السياسات أن تتوسع صوب القطاعات المناسبة في أمريكا الجنوبية . ومما له أهمية حاسمة أيضا أن تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على نفوذها المهيمن على إنتاج نفط الخليج والمكاسب الناتجة عنه لكن للقوى الاقتصادية الأخرى آراءها الخاصة طبعاً ، وهكذا تتكاثر المصادر المحتملة للنزاع .

توجد كثرة من الأسباب المألوفة التي تفسر ميل الثروة والسلطة لتوليد بعضهما البعض ، وبالتالي ، لا شيء مفاجئ في استمرار تخلف العالم الثالث عن الشمال .

تشير احصائيات الأمم المتحدة أن نسبة دخل الفرد الأفريقي (عدا جنوب أفريقيا(إلى دخل الفرد الأوروبي قد انخفضت بمقدار50% منذ 1987 – 1960 . وكان الانخفاض في أمريكا اللاتينية قريباً هذا الرقم أيضاً . ولأسباب مماثلة ، تتحول قطاعات كبيرة من سكان المجتمعات الغنية ذاتها إلى سكان

فائضين لابد من تهميشهم أو قمعهم . وهذا ما تزايد خلال السنوات العشرين الماضية التي كانت فترة ركود اقتصادي وضغط على أرباح الشركات . وكما لاحظنا سابقا ، تكتسب مجتمعات الشمال - خاصة الولايات المتحدة . بعضاً من سمات العالم الثالث . إن توزيع المكاسب أو القنوط واليأس ، في مجتمع ذي مزايا كبيرة كمجتمعنا ، ليس مماثلاً بالطبع لما يجده المرء في البرازيل أو المكسيك . لكن ، ليس صعباً رؤية الميول الموجودة .

وبالعموم ، تبقى الآفاق غير مبشرة بالخير بالنسبة للأغلبية الساحقة في بلادنا وفي الخارج ، في هذا «العصر الأمبريالي الجديد» .

الباب الثاني (مبادئ عليا)

الفصل الرابع الديمقراطية والسوق

1-النوع المهم من الحرية

من بين المخططين العالميين، قلة هم الذين التقطوا جوهر السياسة بوضوح فاق وضوح جورج كينان George Kennan عندما أشار عام 1948 بأننا، إن أردنا الحفاظ على«التفاوت» بين ثرائنا وفقر الآخرين، فعلينا أن نضع «الشعارات المثالية» جانباً، وأن نلتزم «مفاهيم القوة المباشرة».
نادراً ما يحدث انحراف عن هذا الخط الرئيسي. إن مُثُلاً من قبيل الديمقراطية والسوق مُثل جيدة، طالما أن «ميل الملعب» يضمن فوز الناس الذين يجب أن يفوزوا. أما إن حاولت جموع الرعاع رفع رؤوسها، فيجب أن يضربوا إلى أن يخضعوا بشكل أو بآخر. في العالم الثالث، غالباً ما يفي العنف المباشر بالغرض. أما إذا أثرت قوى السوق على امتيازاتنا المحلية، فسرعان ما نقذف بالتجارة الحرة في النار.
تتضح حقيقة الأمر تماماً من خلال ما قاله مصرفي أمريكي في ظل ديكتاتورية بيريز جيمينيز Perez Jimenez الإجرامية في فنزويلا: «لديك مطلق الحرية هنا لأن تفعل بأموالك ما تشاء، وبالنسبة لي فإن هذا يساوي كل الحرية السياسية في العالم». يكاد هذا الكلام يلخص الأمر برمته(1).
هذه المبادئ عميقة الجذور في البنية المؤسساتية بحيث لا تتعرض لأي تحدٍ جدي داخل مركّب الدولة - الشركات الحاكم- ومن الممكن أحياناً أنيظهر من يلقي دروساً أخلاقية في مجال حقوق الإنسان.
أما عندما تكون المصالح الطبقية في خطر، فسرعان ما توضع هذه الفصاحة على الرف: فلنقل، عندما يكون ضرورياً لنا أن ندعم عملية إبادة حقيقية في تيمور[139]، أو أن نحمي حرس سوموزا الوطني بينما يقوم بذبح آلاف الفلاحين، أو أن نميل لصالح الصين وبول بوت[140]. هذا إذا اخترنا بعض الأمثلة من الحقبة التي شهدت انحرافاً غير عادي عن «المبادئ العليا».
تتضح الممارسة المنسجمة بشكل واسع عبر هذا النقاش وعبر المصادر المستشهد بها. ولنختر حالة أخرى توضح المبادئ الرئيسية بقوة. لنتأمل رد الفعل على قيام ديكتاتورية الجنرال تشون Chun في كوريا الجنوبية بسحق الحركة الديمقراطية في كوانجيو Cwangju. في أيار ١٩٨٠ «نفذ جنود المظلات ثلاثة أيام من البربرية بحماسة تشبه حماسة وحدات الصاعقة الألمانية»، كما أورد تقرير بعثة التحقيق التابعة «لمراقبة آسيا Asia Watch»، «ضاربين وطاعنين ومشوهين المدنيين العزل، بمن فيهم الأطفال والفتيات والعجائز». قتل ألفان في هذه الحملة. حسب التقديرات. وتلقت الولايات المتحدة طلبين للمساعدة: طلبت لجنة المواطنين الداعية للديمقراطية عون الولايات المتحدة أثناء المفاوضات، أما الجنرال تشون فطلب إطلاق 20,000جندي ممن هم تحت القيادة الأمريكية في كورياللانضمام لقوات «العاصفة». حظي الطلب الثاني بالاستجابة، وانتشرت الوحدات البحرية والجوية الأمريكية في استعراض جديد للدعم الأمريكي.
«صُعق الكوريون الذين توقعوا المساعدة من كارتر»، كما كتب تيم شوروك Tim Shorrock،

و«أذيعت أخبار الدعم الأمريكي المباشر من الحوامات فوق كوانجيو، وانتشرت في كل أنحاء البلاد عبر عناوين صحفية ساطعة». بعد أيام أرسل كارتر رئيس مصرف الاستيراد والتصدير إلى سيؤول ليطمئن الطغمة الحاكمة بخصوص الدعم الاقتصادي الأمريكي حاملاً معه موافقة على قرض ب600مليون دولار. أما بخصوص الحقيقة القائلة بأن تشون كان قد استولى على السلطة بالقوة، فقد قال كارتر إننا - مع أننا نفضل الديمقراطية - نرى أن «الكوريين ليسوا جاهزين لها، حسب رأيهم هم، وأنا لا أعرف كيف أشرح الأمر على نحو أفضل». اعتقل تشون آلاف «الهدامين» الداعين للديمقراطية مرسلاً إياهم إلى معسكرات «تنظيف» يديرها الجيش، وتم التخلص من مئات القادة العماليين، وصدر تشريع جديد يضعف النقابات بشدة مؤدياً إلى انخفاض عضويتها30%، وصارت الرقابة أكثر فظاظة. وكشكر لهذه التطورات، شرّفت إدارة ريغان الجنرال تشون بأن يكون أول رئيس يزورالولايات المتحدة بعد تولي ريغان السلطة. أما وزير الخارجية جورج شولتز George Shultz فقد امتدح، أثناء زيارته كوريا الجنوبية في 1986، «الإنجاز الممتاز في مجال الأمن» والاقتصاد و«الحركة المهمة» صوب الديمقراطية، وعبر عن دعمه القوي للجنرال تشون، وانتقد المعارضة الديمقراطية بقسوة رافضاً الاجتماع بقائديها كيم داي جونغ Kim Dae Jung وكيم يونغ سام Kim Young Sam، موضحاً أن «إدارة كل بلد لشؤونه يمكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة، ونستطيع وصفها بالديمقراطية مع ذلك».

وحتى نرى مدى تغير الأمور مع انتهاء الحرب الباردة، حسبنا أن نعرف أن الرئيس بوش قد اختار موبوتو[141] اللطيف، رئيس زائير، كأول زعيم أفريقييستقبل في البيت الأبيض واصفاً إياه بأنه «واحد من أكثر أصدقائنا قيمة»، دون أية إشارة إلى انتهاكاته لحقوق الإنسان. وكان من الآخرين الذين كوفئواأيضاً لإسهامهم في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصدقاء بوش في بغداد وبكين، وديكتاتور رومانيا المجنون تشاوشيسكو[142].

2-طيران النحلة الطنانة

في مرحلة الفساد الثقافي الحالية، من الضروري التأكيد على أن المبادئ الاقتصادية التي يعظ الحكام بها إنما هي أدوات سلطة، مثلها مثل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الموجهة للآخرين بحيث يمكن استغلالهم وسرقتهم على نحوٍ أكثر فعالية. لا يقبل أي مجتمع غني هذه المبادئ لنفسه إلا إذا قدمت له منافع مؤقتة صدفة. ويكشف تاريخ هذه المجتمعات أن الافتراق الحاد عن هذه المبادئ كان عاملاً هائل الأثر في التنمية.
منذ عمل ألكسندر جنشنكرون في الخمسينات، اعترف المؤرخون الاقتصاديون على نطاق واسع بأن «التنمية المتأخرة» اعتمدت بشكل حاسم على تدخل الدولة. تشكل اليابان، والبلدان حديثة التصنيع في محيطها، أمثلةقياسية معاصرة. وفي دراسة كبري قام بها أربعة وعشرون اقتصادياً يابانياً بارزاً ورد ذكر قرار «وزارة الصناعة والتجارة الدولية»، بعد الحرب العالمية الثانية، القاضي بإهمال النظرية الاقتصادية السائدة وإعطاءبيروقراطية الدولة «دوراً مهيمناً في صياغة السياسة الصناعية»، «في نظام شبيه بتنظيم البيروقراطية الصناعية في البلدان الاشتراكية». كان لكل قطاع صناعي قسم مقابل له في البيروقراطية الحكومية يعمل «بتعاون وثيق» مع الاتحادات الصناعية. واستخدمت الحماية الشديدة، والإعانات الحكومية، والإعفاءات الضريبية، والضوابط المالية، وغيرها من الوسائل بغرض التغلب على إخفاقات السوق التي كان من شأنها أن تمنع التنمية. وقررت وزارة الصناعة والتجارة الدولية -بالتعارض مع المبادئ السائدة- أن «اعتماد اليابان على نفسها سيتعرض للتعويق، وحتى للانهيار على المدى البعيد، إن هي انساقت وراء الميزات النسبية الواضحة التي تملكها في القطاعات ذات العمالة الكثيفة[143]».
لقد أعدّ هذا العصيان الجذري للوصفات الاقتصادية الأرضية المناسبة للمعجزة اليابانية، كما استنتج الاقتصاديون. ولا يخالفهم الأخصائيون الغربيون في ذلك. ويلاحظ تشالمرز جونسون **Chalmers Jonson** أن اليابان يمكن أن توصف بأنها «الأمة الشيوعية الناجحة الوحيدة».
اقترح البعض، نصف مازحين فقط، أن دعم اليابان لمؤسسة بروكينغز **Brookings** وغيرها من المؤسسات التي تنصح باتباع المبادئ الاقتصاديةالسائدة، لم يكن إلا بقصد تعزيز الإيمان بالنظرية التقليدية بشكل يلحق الأضرار بمنافسيها التجاريين(3).
يصح الأمر نفسه بالنسبة للبلدان حديثة التصنيع في محيط اليابان. ففي دراستها الهامة عن التقدم الاقتصادي لكوريا الجنوبية، تستشهد أليس آمسدن **Alice Amsden** بعوامل من قبيل توزيع الأرض، والتمييز بين الرواتب والأجور **Wage-Salary** اللذين تساوي المعايير الغربية بينهما، وتدخل الدولة وفق النموذج الياباني «لجعل الأسعار (خاطئة) بهدف تشجيع الاستثمار والتجارة»، والانضباط العالي لقوة العمل، وأغرب من ذلك انضباط رأس المال الذي يتم التحكم به عن طريق سقوط الأسعار، وضوابط لهروبالرساميل، ووجود الحواجز التي جعلت تنويع الاستثمار باتجاه صناعات جديدة «مشروطاً بالأداء الجيد في الصناعات القديمة». وتلاحظ آمسدن أن ذلك كله يصح في مختلف أنحاء شرق آسيا. حالة بعد أخرى، يدحض سجل النمو الموجّه للتصدير مبادئ «العقيدة النيولبرالية الجديدة» كما يشير الاقتصادي ستيفن سميث **Stephen Smith**. لقد أُسس هذا النجاح «على التجارة الناشطة والسياسات الصناعية» التي غيرت حوافز السوق عمداً لتُعلي «أهداف التنمية بعيدة المدى على المكاسب التنافسية قصيرة المدى». وتستنتج دراسة مقارنة أكثر شمولاً أن «فترات التوسع

التصديري المهم تكون، بشكل شبه دائم، مسبوقة بفترات تتميز باتجاه قوي للاستعاضة عن الواردات». إنها إجراءات تدخل حكومي ينتهك قوانين السوق. إن المقارنة بين البرازيل والبلدان حديثة التصنيع في شرق آسيا لمعبرة جداً، فحتى 1980 كانت هذه البلدان تتطور بشكل مواز «بسياسات تصنيعية تصديرية فعالة»، واستعاضة فعالة عن الواردات. لكن أزمة المديونية أجبرت البرازيل على تبني «العقيدة الجديدة» التي يطرحها البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي، والتي «تضع تحرير التجارة فوق أهداف النمو المحلي»، وكذلك التحول إلى تصدير المنتجات الأولية، مما كانت له عواقب وخيمة. أما البلدان حديثة التصنيع، ذات الضوابط الحكومية الأكثر قوة، فقد تجنبت كارثة السوق، مانعة هروب الرساميل، ودافعة إياها صوب الاستثمار(4).
في هذه الأثناء تبقى الصين، البلد «الشيوعي» الوحيد الذي أبقى الخبراء الغربيين بعيداً عنه، البلد الوحيد ذي التنمية الاقتصادية السريعة (إلى جانب القمع الحاد وانعدام أي ادعاء بالديمقراطية). «كانت مشاريع البلدات والقرى من نجاحات الصين الباهرة، حيث يمتلك المزارعون الريفيون معظم المصانع، ويستخدمون ما يربو عن مئة مليون عامل» كما كتب مراسل الشؤون المالية ديفيد فرانسيس David Francis، مقتطفاً أقوال متحدث باسم البنك الدولي توقع أن هذه المشاريع «ستكون بكل تأكيد الشكل الوحيد الأكثر ديناميكية للمشاريع الصينية». بدورها، اعتمدت المعجزة الاقتصادية الألمانية على الابتعاد عن الوصفات الشائعة منذ القرن التاسع عشر. يتضمن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية عناصر «تجميعية» 144 معرّفة بأنها «تآلف عريض بين ممثلي المستخدِمين والمستخدَمين عبر الصناعات كلها، وهو ما أُسس، وتتم متابعته باستمرار تحت رعاية الدولة عادة» (تشارلز ميير- Charles Meier)؛ رغم أن هذا المفهوم يقلل من شأن دور المؤسسات المالية المركزية التي هي «فاعل مهم بشكل خاص في الاقتصاد السياسي الألماني»، كما كتب مايكل هولشوف Michael Huelshoff. وقد تعرض «الكابوس الريغاني المتمثل باقتصاد قائم على العرض، والكينزية العسكرية، والطيش المالي، والصرامة النقدية» لنقد حاد في ألمانيا. تتّبع الاقتصاديات الناجمة الأصغر حجماً وسائل مشابهة. فقد اعتمدت هولندا على كارتلات Cartels يتم التنسيق بينها عبر وزارة الشؤون الاقتصادية من أجل إعادة التعمير الاقتصادي لما بعد الحرب، وتنظيم الإنتاج والمبيعات والإمدادات والأسعار...الخ. لن تعيش كل الكارتلات الأربعمئة إلى ما بعد الوحدة الأوروبية. لكن الحكومة أعلنت أن «ضوءاً أخضر» سيعطى «للكارتيلات الإيجابية» التي تقدم الحماية للشركات التي تطلق تقنيات حديثة.
«سيعلن كل أنصار السوق الحرة الحازمين أن الاقتصاد الألماني، مثله مثل النحلة الطنانة، غير قادر على الطيران نظرياً»، كما لاحظت الإيكونوميست The Economist بحيرة بالغة أثناء استعراضها مختلف الانحرافات عن «العقيدة الصحيحة» من قبيل «العمال ذوي التدريب الحسنوالأجور المرتفعة الذين يجلسون في مجالس الإدارة العليا» و«الشركات العملاقة المملوكة من قبل المصارف مباشرة دونما إزعاج من حملة الأسهم،آمنة من النهابين، وخالية البال تجاه الأرباح»، والضرائب المرتفعة، و«الضمان الاجتماعي من المهد إلى اللحد»، وغير ذلك من الخطايا: «إن رد الاقتصاد الألماني على هذا الكاريكاتير البالي هو أن يطير فعلاً». لكن النظرية تبقى قوية رغم ذلك.
لا يبدو أن الأجور المنخفضة كانت عاملاً رئيسياً في التنمية المتأخرة، مهما بدت جذابة للشركات عابرة القومية. «ولم تتصنع الولايات المتحدة -ولا ألمانيا- عبر المنافسة مع بريطانيا على أساس الأجور المنخفضة»، كما تشير أليس آمسدن. ويصح الشيء نفسه على اليابان التي تفوقت على النسيج

البريطاني منذ العشرينات عن طريق مرافق الإنتاج الحديثة، أكثر مما كان عن طريق الأجور المنخفضة. وفي ألمانيا، وغيرها من الاقتصاديات الناجحة، تكون ظروف العمال جيدة ومكاسبهم عالية، بالمعايير النسبية. تلاحظ دراسة في الإنتاجية الصناعية، أجراها أخصائيون في معهد ماساشوستس للتقنيةM.T.T، أن ألمانيا واليابان وغيرها من البلدان التي حافظت على«التقاليد الحرفية» مع «مزيد من المشاركة المباشرة للعمال المهرة في قرارات الإنتاج»، كانت أكثر نجاحاً من الولايات المتحدة في مجال الصناعات الحديثة، لأن التقاليد الأمريكية تقضي بنزع مهارة العمال وتهميشهم عبر«نموذج الاقتصاد الضخم». أيضاً، أدى تقليل التراتبية، ووضع المسؤولية في يد عمال الإنتاج، وتدريبهم على التقنيات الجديدة، إلى تحسين النتائج في الولايات المتحدة، كما استنتج الأخصائيون. ويتوصل الاقتصادي ديفيد فيليكس David Felix إلى نقطة مشابهة عبر مقارنة أجراها بين أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. لم يعط الآسيويون، الذين كانوا أقل اعتماداً على أوروبا والولايات المتحدة من النخب الأمريكية اللاتينية، مكانة عالية للسلع الاستهلاكية أجنبية الصنع «سامحين بذلك لأجزاء أكثر بكثير من القطاع الحرفي بأن تستمر بالحياة وتحقق تراكماً وتحدّث تقنياتها» مع تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات الخارجي. وتعزي آمسدن جزءاً من نجاح كورياالجنوبية إلى اعتمادها على المبادرات العمالية في أماكن العمل وتفضيلها إياها على التراتبية الإدارية(5).

في الحقيقة، لم تعتمد «التنمية المتأخرة» وحدها على مفارقة المبادئ العقائدية بشكل حازم. فالأمر نفسه صحيح في «التنمية المبكرة» في إنكلترا، كما رأينا سابقاً، وفي الولايات المتحدة أيضاً. ربما أدت التعرفة الجمركية العالية، والأشكال الأخرى من تدخل الدولة، إلى رفع الأسعار بالنسبة للمستهلك الأمريكي، لكنها هي التي سمحت بالتطور من النسيج إلى الفولاذ إلى الحاسوب، معرقلة البضائع الإنكليزية الأرخص في السنوات الأولى، وموفرة سوقاً تضمنها الدولة، ودعماً مالياً عاماً للبحث العلمي والتطوير في الصناعات المتقدمة، مما خلق وحافظ على مصالح الأعمال الزراعية الواسعة، وهكذا دواليك. كان من شأن إزالة التعرفة الجمركية في الثلاثينات أن يؤدي إلى الإفلاس «حوالي نصف القطاع الصناعي في إنكلترا الجديدةNew Eng-land »، كما يقول المؤرخ الاقتصادي مارك بيلزMark Bils. أجريت تجارب على السوق غير المقيدة في إنكلترا القرن التاسع عشر،وسرعان ما هجرت. وكانت التجارة تطرح «انتقائياً»، ثم تلغى، حسبما تملي مصالح السلطة المحلية. أما في الولايات المتحدة فكانت المشاريع تلجأ للدولة من أجل التغلب على مشاكلها منشئة البيروقراطية الحكومية منذ ثمانينات القرن الماضي، وطالبة منها الحماية والدعم المالي. ومنذ مطلع الثلاثينات تلاشى -عملياً- الوهم بقابلية الرأسمالية للحياة، مع انتقال المجتمعات المتقدمة إلى هذا الشكل أو ذاك من النظام الاقتصادي المتكامل مع الدولة

. عملياً، يجب أنتعتبر بديهية حقيقية أنه «منذ الحرب العالمية الثانية، صارت النفقات العسكرية حجر الأساس في إنتاج السلع عندنا. وقد تمت إدارتها -وكان لابد أن تتم-، للإبقاء على مستوى الطلب والبطالة الإجماليين، الذي صُحح دورياً حسبما اقتضت دورة الأعمال، واستخدم للمساعدة على تحقيق أهداف النمو»

(ريتشارد بارتلRichard Bartel). أقنع الإنفاق العسكري إبان الحرب العالمية الثانية مدراء الشركات بكفاءة النموذج الكينزي لتدخل الدولة؛ ومنذ ذلك الحين اعتبر من المسلم به وجوب تدخل الدولة لحماية ودعم الأغنياء وذوي الامتيازات، وهو التدخل الذي اشتد بشكل خاص إبان سنوات ريغان(6).

إن الدور الحاسم الذي تلعبه «اليد المرئية = الدولة» في التنمية الصناعية -التخطيط وتنسيق الإنتاج والتسويق والبحث والتطوير- أمر معروف تماماً من خلال دراسات مشاريع الأعمال التي قدمها الفريد تشاندلر Alfried chandler- وديفيد لاندس David Landes، وغيرهما من مؤرخي التنمية.
ويناقش ويليام لازونيكWilliam Lazonic بأن رأسمالية الدولة الصناعية قد مرت بمراحل رئيسية ثلاث: «رأسمالية الملكية» في القرن التاسع عشر في بريطانيا، حيث كانت الشركات مملوكة عائلياً، مع درجة أولية من تنسيق السوق. «رأسمالية المديرين» في الولايات المتحدة، مع تنسيق إداري منأجل التخطيط والتنظيم. و«الرأسمالية التعاونية» على النموذج الياباني، والتي تسمح بمزيد من التخطيط والتنسيق الفعال على المدى البعيد. وفي كل حالة من هذه الحالات اعتمد المشروع الخاص، بشكل شامل، على سلطة الدولة التي يتحكم بها، وإن بطرق مختلفة. أما الشركات عابرة القومية T.N.Cs فقد وسّعت أنظمة التنسيق والدعم الحكومي هذه إلى نطاق عالمي(7).
«إن الاستعاضة عن الاستيراد -عبر تدخل الدولة- يكاد يكون الطريق الوحيد الذي اكتشف من أجل التصنيع»، كما يلاحظ اقتصادي التنمية لانستيلرLance Taylor: «على المدى البعيد، لا يوجد انتقال إلى النمو الاقتصادي الحديث اسمه «دعه يعمل Laisser Faire، لقد تدخلت الدولة دائماً لخلق الطبقة الرأسمالية، وبعد ذلك تدخلت لضبطها، وبعد ذلك كان عليها أن تهتم بأن لا تستولي هذه الطبقة عليها. لكن الدولة كانت حاضرة دائماً». وأكثر من ذلك، فقد استحث المستثمرون والمقاولون الدولة دائماً لحمايتهم من قوى السوق الهدامة، ولتأمين الموارد والأسواق وفرص الاستثمار، ولحراسة وتوسيع مكاسبهم وسلطاتهم بشكل عام(8).
مع زوال الذريعة التقليدية، بحثت واشنطن عن طرق جديدة لتحافظ على الدعم المالي للقطاعات المتقدمة. إحدى هذه الطرق هي مبيعات الأسلحة الخارجية، التي تساعد على تخفيف أزمة ميزان المدفوعات. ومع وصول الحرب الباردة إلى نهايتها الأكيدة، أنشأت إدارة بوش «مركز تجارة الدفاع» بغرض تنشيط مبيعات الأسلحة، مع تقديم ضمانات حكومية لقروض تصل 10 مليار دولار من أجل شراء الأسلحة الأمريكية. وقالت التقارير إن «وكالة المعونة الأمنية الدفاعية» أرسلت أكثر من 900ضابط إلى حوالي 50بلداً لترويج مبيعات السلاح الأمريكي. وردّ مسؤولو البنتاغون هذه السياسة الأمر الصادر في تموز 1990 والقاضي بأن يقوم موظفو السفارات بمدّ يد العون من أجل توسيع صادرات الأسلحة. ونظر يومها إلى حرب الخليج بوصفها أداة لترويج المبيعات. وفي مؤتمر مشترك لوزارة الدفاع وممثلي الصناعة في أيار 1991، طالب المسؤولون الصناعيون بأن تتحمل الدولةنفقات المعدات العسكرية والموظفين المرسلين إلى المعارض التجارية في العالم من أجل ترويج المبيعات. وافق البنتاغون على ذلك، مخالفاً سياسته التي يتبعها منذ خمسة وعشرين عاماً. وتم أول عرض ممول بأموال دافعي الضرائب في معرض باريس الجوي في حزيران 1991.
لاحظ لورانس كورب LawranceKorb من مؤسسة بروكينغز Brookings، وقد كان نائب وزير الدفاع للشؤون اللوجستية، أن الوعود بمبيعات الأسلحة قد حافظت على مكانة عالية لأسهم الصناعة الحربية رغم نهاية الحرب الباردة. حيث ارتفعت المبيعات من 12 مليار دولار عام 1989 إلىما يقارب 40 مليار دولار عام 1991. أما الانخفاض المتواضع في مشتريات الجيش الأمريكي فقد عُوض عن طريق المبيعات الأخرى التي قامت بها الشركات. ومنذ «دعوة الرئيس بوش في أيار 1991 للحد من مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط»، كما يقول مراسل الأسوشيتيد برس AssociatedPressباري تشويد Barry Schweid، «حولت الولايات المتحدة ما يقارب 6 مليار دولار إلى المنطقة على شكل أسلحة»، وهو جزء من إرساليات الأسلحة الأمريكية إلى الشرق

الأوسط والتي بلغت 19مليار دولار منذ الغزو العراقي للكويت ومنذ 1989 إلى 1991 ارتفعت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى العالم الثالث بمقدار 138%جاعلة الولايات المتحدة متفوقة على الجميع بمسافة بعيدة في مجال تصدير الأسلحة. أما المبيعات منذ أيار 1991 فهي «منسجمة تماماً مع مبادرة الرئيس والخطوط الرئيسية» لندائه من أجل الحد من الأسلحة، كما يقول المتحدث باسم الخارجية ريتشارد بوشر Richard Bousher. هذا دقيق تماماً، إذا ما أخذنا النوايا الفعلية بالاعتبار. كانت دعوات إدارة بوش من أجل الحد من الأسلحة مؤقتة من أجل احتفالات النصر في حرب الخليج، كجزء من الحملة الدعائية للعهد الجديد من الاستقرار والسلم الذي دخلناه الآن بفضل شجاعة قائدنا العظيم.

وفي 6 شباط 1991 أخبر جيمس بيكر وزير الخارجية لجنة الشؤونالخارجية في مجلس النواب أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات ملموسة لوقف تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط، «المنطقة التي صارت شديدة العسكرة فعلاً». وفي 6 آذار أعلن الرئيس في خطابه المنتصر أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس أن ضبط مبيعات الأسلحة سيكون واحداً من الأهداف الرئيسية لسياسته بعد الحرب، وقال: «سيكون أمراً مأساوياً أن تنطلق دول الشرق الأوسط والخليج الفارسي صوب سباق تسلح جديد بعد الحرب».

معترفة بحجم المأساة، كانت الإدارة قد سلمت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ -قبل أيام من ذلك- قائمة بالمبيعات المخططة بلغت مستويات قياسية. كما أبلغت الكونغرس بيع مقاتلات متطورة لمصر بمبلغ 1,6 مليار دولار. وبعد أسبوع من خطاب الرئيس أُعلمَ الكونغرس بصفقة حوامات من نوع أباشي Apache للإمارات العربية المتحدة بمبلغ 760 مليون دولار. وعند ذلك استخدم البنتاغون معرض باريس الجوي، في خطوة تسويقية لا سابق لها، عارضاً بفخر (وأمل) السلع التي دمرت، بكل روعة، بلداً أعزل من بلدان العالم الثالث، وأعلن وزير الدفاع تشيني Cheney عن تحويلات أسلحة جديدة لإسرائيل، وخطط لتخزين ما قيمته 200 مليون دولار من الأسلحة، إضافة إلى 7 مليار من مبيعات الأسلحة الموجهة للشرق الأوسط بشكل رئيسي، تم الإعلان عنها في تموز. سلكت المملكة المتحدة نفس الطريق، وكانت الصين مُصدر الأسلحة الوحيد الذي دعا لوضع حدود ملموسة لصادرات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، وهي الدعوة التي لقيت رفضاً سريعاً وقاطعاً من الولايات المتحدة وحلفائها(9).

لم تقف مبادرات الكينزية العسكرية عند أموال دافعي الضرائب (البحث والتطوير)، والسوق التي تضمنها الدولة، بينما «تقصر الولايات المتحدة، بمسافة بعيدة، عن اليابان وألمانيا في الإنفاق على المساعدات الاقتصادية الخارجية بالنسبة للفرد الواحد»، كما يشير ويليام هارتونغWilliam Hartung. إذ أن ثلث ميزانية المساعدات الخارجية «مكرس لتقديم قروض أوضمانات قروض مباشرة للحكومات الأجنبية لشراء المعدات العسكرية الأمريكية». وتصاغ البرامج الأخرى لخدمة الهدف نفسه.

على كل حال، لا يجوز أن تحجب هذه الأمور الدور الأكثر أهمية الذي يلعبه نظام البنتاغون (بما في ذلك وكالة الفضاء الأمريكية ناسا NASA، ووزارة الطاقة) في الحفاظ على الصناعة عالية التقنية عموماً، تماماً كما يلعب التدخل الحكومي دوراً حاسماً في دعم التقنية البيولوجية Biotechnology، والصناعة الصيدلانية، والمصالح الزراعية، ومعظم القطاعات الناشطة في الاقتصاد. زادت إدارة ريغان إجراءات الحماية بشدة، إلى جانب خطواتها لدعم المصارف والصناعات التي تعاني من الصعوبات، وبشكل عام لمساندة قوة الشركات الأمريكية. وحسب معايير الصندوق

النقدي الدولي، صارت الولايات المتحدة، بعد عقد كامل من الجنون الريغاني، مرشحاً رئيسياً لإجراءات التقشف الصارمة. لكنها أكثر قوة بكثير من أن تخضع للقواعد الموضوعة للضعفاء.
وكما لاحظنا، يُقدر البنك الدولي الآن أن إجراءات الحماية التي تتخذها البلدان الصناعية- إلى جانب جعجعتها بخصوص السوق الحرة- تخفض الدخل القومي لبلدان الجنوب مجتمعة بمقدار ضعفي «المعونات التنموية» الرسمية. إضافة إلى أن هذه المعونات يمكن أن تفيد أو أن تؤذي من يتلقونها، لكن ذلك محض صدفة. غالباً ما تكون المساعدات شكلاً من أشكال دعم الصادرات. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك برنامج «الغذاء من أجل السلام»، المصمم لدعم المصالح الزراعية الأمريكية وتشجيع الآخرين «ليصيروا تابعين لنا في مجال الأغذية» (السيناتور هوبرت همفري Hubert Humphrey)، ولتعزيز شبكة الأمن العالمي التي تحافظ على النظام في العالم الثالث بأن تطلب من الحكومات المحلية استخدام المخصصات المقابلة من أجل التسلح، (داعمة على هذا النحو أيضاً منتجي الأسلحة الأمريكية).
تقدم خطة مارشال Marshall Plan مثالاً أكثر دلالة. فقد كان هدفها «تفادي الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا، واحتواءالشيوعية (ليس المقصود بذلك هو التدخل السوفيتي بل نجاحات الأحزاب الشيوعية المحلية)، ومنع انهيار تجارة التصدير الأمريكية. وإنجاز الهدف المتمثل بتعددية الأطراف Multi Lateralism»، وتقديم دفع اقتصادي حاسم «للمبادرة الفردية والمشروع الخاص في القارة الأوروبية والولايات المتحدة معاً» بشكل يقلل الخوف من «التجارب على المشاريع الاشتراكية والضوابط الحكومية» التي من شأنها أن «تعرض المشروع الخاص للخطر» في الولايات المتحدة أيضاً، (مايكل هوغان Michael Hogan). أيضاً «أعدت خطة مارشال الأرضية لكمية ضخمة من الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أوروبا»، كما لاحظت وزارة التجارة في عهد ريغان 1984، محضرة قاعدة الشركات الحديثة العابرة للقومية التي «ازدهرت وتوسعت بفضل الطلبات التجار القادمة من وراء البحار والتي كانت أموال خطة مارشال وقوداً أولياً لها»، وحامية إياها من «التطورات السلبية» عن طريق «مظلة القوة الأمريكية»، كما لاحظت بيزنس ويك Business Week عام 1975 متحسرة على أن العصر الذهبي لتدخل الحكومة ربما يكون قد بدأ بالاضمحلال.
إن الدعم المقدم لمصر وإسرائيل وتركيا، وهي الدول الأكثر تلقياً للمعونة الأمريكية في السنوات الأخيرة، يجد دوافعه في الدور الذي تلعبه هذه الدول في المحافظة على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط بما يملكه من احتياطات الطاقة الهائلة(10). وتتوالى الحالات واحدة بعد أخرى.
تتضح فائدة التجارة الحرة كسلاح ضد الفقراء عبر دراسة للبنك الدولي في ارتفاع حرارة الأرض مُعدّة «لتشكيل إجماع في الرأي بين الاقتصاديين» (من نادي الأغنياء)، استعداداً لعقد مؤتمر ريو دي جانيرو (قمة الأرض) في حزيران 1992. وقد كتبت عن هذه الدراسة مراسلة نيويورك تايمز لشؤون الأعمال سيلفيا نصر Silvia Nasar تحت عنوان: «هل تستطيع الرأسمالية إنقاذ الأوزون؟» (الرد المتضمن هو «نعم»). ويشرح اقتصادي هارفارد Harvard لورانس سمرز Lawrence Summers، وهو اقتصادي رئيسي في البنك الدولي، أن مشاكل العالم البيئية هي، من حيث الأساس «عواقبالسياسات التي يُساء رسمها وفقاً لأسس اقتصادية ضيقة»، وخاصة سياسات البلدان الفقيرة التي مازالت «تقدم النفط والفحم والغاز الطبيعي للمستثمرين المحليين أملاً بتشجيع الصناعة، وإبقاء تكاليف المعيشة منخفضة بالنسبة لعمال المدن»، (نصر). لو كان لدى البلدان الفقيرة الشجاعة لمقاومة «الضغوط الهادفة لتحسين أداء اقتصادها»، وحماية سكانها من التضور جوعاً، لقلّت مشاكل البيئة. «إن خلق أسواق حرة في روسيا وغيرها من البلدان الفقيرة قد يؤدي إلى إبطاء ارتفاع حرارة

الأرض أكثر مما تفعله أية إجراءات أخرى يحتمل أن تتبناها البلدان الغنية في التسعينات»، هذا ما يخلص إليه البنك الدولي -محقاً- طالما أنه من غير المحتمل أن يتبع الأغنياء سياسات تضر بمصالحهم. وبحروف صغيرة غير لافتة للنظر، يقرّ الاقتصاديون أيضاً أن «ضوابط حكومية أكثر فعالية» ستؤدي لخفض التلوث، لكن مضار طموح الفقراء تأتي في المقدمة بشكل واضح. تحمل ذات الصفحة من التايمز مادة تتحدث عن مذكرة سرية للبنك الدولي تسربت لصحيفة الإيكونوميست.

كاتب المذكرة هو لورانس سمرز نفسه، وقد كتب «بيني وبينكم، ليس من واجب البنك الدولي تشجيع هجرة الصناعات القذرة إلى العالم الثالث؟». إنها فكرة جيدة، كما يشرح سمرز: مثلاً، سيكون للعوامل المسببة للسرطان آثار أكبر «في بلد يعيش الناس فيه إلى العمر الذي يصابون فيه بسرطان البروستات منها في بلاد تصل فيها نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر أكثر من 200بالألف». إن البلاد الفقيرة «ضعيفة التلوث»، ومن المنطقي تشجيع «الصناعات القذرة» على الانتقال إليها. «إن المنطق الاقتصادي الكامن خلف إغراق أحمال النفايات السامة في البلدان ذات مستويات الأجور الدنيا منطق معصوم، وعلينا أن نتحلى بالشجاعة لنعترف بذلك». بالتأكيد «توجد حجج مضادة لكل هذهالمقترحات» القائلة بتصدير التلوث للعالم الثالث:«الحقوق الأصيلة لبعض البضائع، والأسباب الأخلاقية، والمخاوف الاجتماعية، ونقص الأسواق الكافية...الخ». لكن كل هذه الحجج تحمل خللاً قاتلاً وهو أنها «يمكن أن تستخدم بفعالية، كبيرة أو صغيرة،ضد كل اقتراحات البنك الدولي بخصوص تحرير الاقتصاد».

تلاحظ الإيكونوميست أن «السيد سمرز يسأل الأسئلة التي يفضل البنك الدولي تجاهلها». لكن «في الاقتصاد تصعب الإجابة عليها». صحيح تماماً. ولنا الخيار إما في اعتبار ذلك منطق إثبات غير مباشر [146]، تاركين الأيديولوجية جانباً، أو قبول النتائج على أساس من العقلانية الاقتصادية، يتوجب على البلدان الغنية تصدير التلوث إلى العالم الثالث الذي عليه بدوره أن يقلل جهوده «الضالة» الهادفة لتشجيع التنمية الاقتصادية وحماية السكان من الكارثة. بهذا الشكل تستطيع الرأسمالية التغلب على أزمة التلوث، إن رأسمالية السوق الحرة لأداة عجيبة بالفعل، بالتأكيد، يجب إحداث جائزتي نوبل سنوياً، وليس واحدة فقط.

عندما ووجه بهذه المذكرة، قال سمرز إنها كانت «بنية إثارة النقاش فقط». وفي مكان آخر قال إنها كانت «رداً ساخراً» على مشاريع أخرى للبنك الدولي. ربما يصح الأمر نفسه على دراسة البنك الدولي الهادفة «لإجماع الرأي» في الحقيقة، من الصعب أن يحدد المرء متى يكون الخبراء جديين في إنتاجهم الثقافي هذا، ومتى يكون نوعاً رديئاً من السخرية. ليس لدى الأعداد الضخمة من الناس الخاضعين لهذه المبادئ رفاهية التفكير في هذا السؤال المحير(11).

«إن للتجارة الحرة ثمارها على كل حال»، مع أنها غير منوية لنا، كما يلاحظ آرثر ماك إيوان Arther Mac Ewan في مراجعته للسجل الموحّد للتنمية الصناعية والزراعية المحققة من خلال السياسات الحمائية وغيرها من إجراءات تدخل الدولة: «بإمكان الأمم عالية التطور استخدام التجارة الحرة لبسط سلطانها وسيطرتها على ثروات العالم. وبإمكان التجارة الحرة أن تحد من الجهود الهادفة لإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر مساواة، وأن تقوض البرامج الاجتماعية التقدمية، وأن تمنع الناس من التحكم ديمقراطياً بحياتهم الاقتصادية».

ليس من المفاجئ أن «الإنجيليون الجدد» للديانة النيوليبرالية قد أحرزوا نصراً كاسحاً داخل النظام العقائدي. لقد أهملت الأدلة المتعلقة بالتنمية الناجحة والعواقب الفعلية للمبادئ النيوليبرالية بنفس الاحتقار الذي تستحقه المزعجات التي لا أهمية لها. يشرح هيغل أن «تنفيذ الخطةالإلهية...هو تاريخ

العالم. أما ما لا ينسجم مع هذا التاريخ فيكون سلبياً وعديم القيمة»(12).

3-«الأنباء الطيبة»

في الفترة التي أعقبت نهاية التحالف الغني كرست المؤسسات الأيديولوجية نفسها بنشاط متجدد لإقناع الضحايا المحتملين بالمنافع الكبرى ل«الحقائق العليا» Higher Truths المصممة للشعوب الخاضعة. أُذيعت الأنباء الرائعة عن جمال اقتصاديات السوق الحرة على شعوب الجنوب التي استباحتها هذه المبادئ لسنوات طوال، وعلى الأوروبيين الشرقيين المدعوين بدورهم للمشاركة في هذا الحظ الطيب. إن نُخب البلدان المستهدفة متعاونة تماماً لتوقعها أنها ستجني الفوائد، بغض النظر عما يحدث لمن هم أقل شأناً.

من مظاهر عولمة Internationalization الاقتصاد امتداد نموذج المجتمع العالم ثالثي ذي الإطارين The Two Tiered Third World Model إلى بلدان اللب ذاتها وهكذا تصير مبادئ السوق سلاحاً أيديولوجياً أساسياً في الداخل أيضاً. أما تطبيقها على نحو شديد الانتقائية فيموهه النظام العقائدي بشكل مأمون تماماً، ويزداد تركيز السلطة والثروة بين المستثمرين والمحترفين الذين يستفيدون من عولمة الاتصالات وتدفق رأس المال. أما الخدمات المقدمة لعامة الناس (التعليم والنقل والمكتبات) فتصير عبئاً زائداً، مثلها مثل الذين تخدمهم. ويمكن بالتالي الحد منها، أو التخلص منها نهائياً. مازالت الحاجة لبعضها موجودة طبعاً، خاصة السجون، تلك الخدمة التي يجب توسيعها في الحقيقة، لتدبّر أمر الناس الذين لا نفع منهم، ومع انخفاض مستويات العناية بالمرضى العقليين تصير السجون «مصحات عقلية بديلة»، كما لاحظت دراسة «الاتحاد القومي من أجل المرضى العقليين» و«المواطن العام Public Citizen» لرالف نادر Ralf Nader. ويلاحظ المختص النفسي الذي قاد البحث أن «عدد المختلين نفسياً في السجون قبل مئة عام كان أقل منه الآن»، بينما نرتد إلى الممارسات التي تم إصلاحها منذ القرن التاسع عشر.

تضم حوالي 30%من السجون أناساً مختلين عقلياً دون تهم جرمية. وقد قدمت حرب المخدرات مساهمة كبرى في تقنية الضبط الاجتماعي هذه. إذ أن الازدياد الكبير في نزلاء السجون أواخر الثمانينات لا يعود إلى الأفعال الجرمية، بل إلى توزيع وحيازة الكوكائين، وهي الحالات التي تحظى بالأحكام الأشد التي يفضلها «المحافظون».

حققت الولايات المتحدة أعلى معدل سجناء في العالم، متفوقة على غيرهابمسافة كبيرة، وذلك «بسبب الجرائم المتصلة بالمخدرات بشكل رئيسي» (ماثيا فالكوMathea Falco). كم نحن محظوظون لأننا لسنا في الصين «حيث لا تترك العقلية الحكومية -البوليسية المتخلفة- مجالاً للحلول الإبداعية التي يفضلها الغرب في تعامله مع الأمراض الاجتماعية من قبيل إدمان المخدرات»، كما تشرح لنا وول ستريت جورنال.

تقدم السجون دفعاً كينزياً للاقتصاد، لأعمال الإنشاءات وفرص العمل لذوي الياقات البيضاء. فقد قالت التقارير إن أسرع المهن نمواً هي مهنة رجال الأمن. تقدم السجون أيضاً أسلوباً للتحول الاقتصادي المقبول، لأنه لا يضر بالمزايا التي تتمتع بها الشركات. وتعلق بوسطن غلوب Boston Globe بسرور «فورت ديفنز، قمة السجون الأمريكية». قد يساعد هذا السجن الاتحادي الجديد في التغلب على الضرر الذي سيلحقه إغلاق القاعدة العسكرية بالاقتصاد المحلي(13).

يحتل التعليم العام مكانة متقدمة على قائمة «الانجيليين الجدد»، فقد صار التخلص منه ممكناً طالما أن الأغنياء يستطيعون شراء ما يريدون في «سوق التعليم». أما فكرة أن على المرء الاهتمام بالمجتمع

ككل فقد رميت في سلة مهملات التاريخ منذ زمن بعيد، إلى جانب غيرها من الأفكار المسبقة القديمة. تصف قصة متفائلة على صفحات البوسطن غلوب الليبرالية تجربة «أجريت في مدينة بلتيمور Baltimore البائسة» حيث تنهار المدارس. سُلمت عدة مدارس إلى شركة تستهدف الربح ستقوم ببث «روح المقاول»: «فعالية القطاع الخاص، ونموذج تربوي جديد...وهو ما يعني مثلاً استئجار مشرفين غير نقابيين، ووضع طلاب التعليم الخاص في قاعات الصفوف العامة». أما مدرسو التعليم الخاص السابقون والمشرفون النقابيون فستلتقطهم المدارس العامة المتبقية. ومن إنجازات «روح المقاول» الأخرى إحلال الأساتذة المقيمين ذوي الأجر المتدني، والأساتذة المتطوعين (الآباء) محل المدرسين ذوي الأجور العالية؛ وينتظر من معجزات الرأسمالية هذه أن تقدم «دروساً قيمة للأمريكيين الباحثين عن طرق لتحسين النظام التربوي»(14).

من ملامح الهجوم الأيديولوجي الحالي مهاجمة «الحكومة الكبيرة»، والنداءات من أجل تقديم المعونة لدافعي الضرائب المثقلين بالعبء الضريبي مقارنة مع البلاد المتقدمة الأخرى(15). وهو سبب رئيسي في التدهور المستمر للتعليم والصحة والطرق العامة وكل ما يمكن أن يفيد الجمهور الذي لا قيمة له. وفي الوقت ذاته يتم بهدوء توسيع إجراءات الحماية والدعم المالي والإنقاذ من الأزمات، وغير ذلك من العناصر المألوفة في دولة رخاء الأغنياء، بينما يصل مديح السوق الحرة حتى السماء، أن هذا المزيج إنجاز رئيسي لتحالف الدولة -الشركات- وسائل الإعلام.

4- إعادة تشكيل السياسة الصناعية

العالم معقد. وحتى أكثر الخطط نجاحاً لها تكاليفها الخفية. لم يكن «للكابوس الريغاني ذي الاقتصاد المعتمد على العرض والكينزية العسكرية» من نصيرٍ أشد تحمساً من وول ستريت جورنال التي تشتكي الآن من النتائج المتوقعة التي تمس الثروة والسلطةً «فالتعليم العالي العام، وهو أحد المجالات القليلة التي مازالت الولايات المتحدة متفوقة فيها، بدأ ينسحق بفعل خفض الإنفاق الحكومي»، كما تشير المجلة مرددة أصداء مخاوف رجال الأعمال الذين «يعتمدون بقوة على تيار الخريجين الجامعيين المستمر» . إنه أحد العواقب المتوقعة لخفض الخدمات الاتحادية ، العواقب التي يجب أن تشمل الجميع ما عدا الأغنياء والأقوياء ، والتي تدمر الولايات والجماعات المحلية . ليس ضبط الحرب الطبقية بدقة أمراً سهلاً .لم يكتف المدراء الاقتصاديون في الثمانينات بأن يتركوا للولايات المتحدة ديناً عاماً وخاصاً لا سابق لهما ، بل إنهم تركوها تعاني من أدنى معدل في الاستثمار الخاص الصافي بين الاقتصاديات الصناعية الرئيسية كلها . انخفضت الاستثمارات الجديدة في الثمانينات إلى أدنى مستوى لها ، (كجزء من الدخل القومي) ، منذ الحرب العالمية الثانية . تخلفت الولايات المتحدة عن اليابان عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ في المستوى المطلق للاستثمار الصناعي مع أنها تفوقها مرتينِ سكانياً . كما تراجع موقع الولاإ المتحدة في الصناعة عالية التقنية . ومن ميزات هذا «الكابوس » أيضاً انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير ، التي هي « استثمارات» للمستقبل ، مثلها مثل الصحة والتعليم . وصل انخفاض البحث والتطوير إلى مستويات «خطرة » ، كما يقول قسم تخطيط السياسة في المؤسسة القومية للعلوم (الهيئة القومية للعلوم) عام ١٩٩٢ . حتى إنفاق الشركات الذي كان في تزايد ثابت من قبل ، كف عن التزايد (بالدولارات الثابتة) منذ ١٩٨٢ . ستكون هذه الميول ، إن هي استمرت ، «قاتلة لقدرة الولايات المتحدة على المنافسة التقنية » ، كما يقول الرئيس المساعد للهيئة . ويقول تقرير الهيئة ، ملقي اللوم على الممارسات الإدارية السيئة وعلى ديون الشركات ، إن الولايات المتحدة قد تخلفت عن منافسيها التجاريين الرئيسيين في الأرقام الكلية للبحث والتطوير ، وبلغ الفارق 25% في الأبحاث غير العسكرية . أما دين الشركات فقد بلغ حداً كبيراً بحيث أنه «مع بدء الركود الاقتصادي في تموز ١٩٩٠ كانت فوائد ديون الشركات تمتص 44% من الأرباح قبل دفع الضرائب ، وهو ما يشكل ضعفي المعدل الذي ساد في الستينات والسبعينات» ، كما كتب الاقتصادي روبرت بولين Robert Bollin .
كان الاقتراض يستخدم للاستهلاك وللمضاربات المالية ، بما في ذلك تريليون دولار صرفت على دمج الشركات وشرائها ، دون أية مؤشرات على العقلية الاقتصادية ، وكثرة من الأدلة على عبء الديون الضخم . وتراجع بمقدار 5% في ما أنفقته هذه الشركات على البحث والتطوير ، يقابله ارتفاع 5% في الشركات التي لم تقم بهذه الممارسات ، كما قالت المؤسسة القومية للعلوم[147] . (16).
خلال أربعين سنة مضت ، اعتمدت السياسة الصناعية في الولايات المتحدة على نظام البنتاغون بدعمه المعتاد للصناعة عالية التقنية والسوق التي تضمنها الحكومة من أجل تسهيل قرارات الإدارة . وما أن توجد حاجة للدفع الحكومي حتى تختلق القصص عن الأخطار التي تهدد وجودنا : الحرب الكورية عام 1950 ، «ثغرة الصواريخ » أيام كندي ، استيلاء الروس المتوقع على العالم ، و«النافذة التي يأتي منه الخطر».... الخ .
في آخر أيام كارتر وأول سنوات ريغان ، كان الزيف جلياً في كل هذه الحالات ، لكن القوة والطغيان السوفيتي كانا واضحين بما يكفي ، أعطى التدخل الكثيف في الاقتصاد الولايات المتحدة تفوقاً مريحاً في

القطاعات المتقدمة من التقنية . لعب ذلك دور «دعامة هامة للاقتصاد » كما يعترف الآن الأيديولوجيون وقادة رجال الأعمال متحسرين على زوال الخطر السوفيتي ، الذي كان يمكن استخدامه دائماً لإبقاء عكاز الدولة في مكانه .
أخرج الإنفاق العسكري الاقتصاد من حالة الركود بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يلاحظ إقتصادي بارز في مصرف الاحتياط الاتحادي في بوسطن .
ولم « يحدث سابقاً أن كانت زيادة النفقات الدفاعية مهمة للاقتصاد كما هي الآن » . يعتبر كثير من الاقتصاديين أن ركود الاقتصاد في عهد بوش عائد للتخفيضات في الطلبيات المؤمنة للمصانع التي لم تعادل فقط جزءاً مهماً من إنتاج السلع والخدمات ، بل كان لها أثر مضاعف عبر خلق فرص عمل في المصانع التي تقدم سلعة استهلاكية للعمال ذوي الأجور العالية نسبياً في الشركات المستفيدة من هذه الطلبيات . وذلك كله بفضل المساعدات المقدمة من أموال دافعي الضرائب . « إن الأثر أكبر مما يمكن أن نراه بمجرد النظر إلى الأرقام» ، حسب قول الاقتصادي المحافظ هربرت شتاين **Herbert Stein** من مؤسسة «المشروع الأمريكي » . لقد هدم « تفكك الاتحاد السوفيتي المفاجئ» الآلية المنشأة لدعم الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية ، وصارت « الشركات العسكرية الكبرى» مثل جنرال إلكتريك **General Electric** تعاني المتاعب ، كما هو حال كل الصناعات عالية التقنية عموماً ، حسب تقرير المراسلة الاقتصادية للتايمز لويز أوشيتيلي(17) **Louis Uchitelle**.[148]
لقد زالت الذرائع القديمة ، ولم يعد من السهل أن يشيد المرء برأسمالية السوق الحرة بينما يأكل من المعلف العام... لابد من طرق جديدة . في الوقت نفسه ، تتجه الأنظار نحو أرض جديدة ، التقنية البيولوجية تحديداً **Bio technology–** فقد استفادت الصناعات الصيدلانية والصحية والمصالح الزراعية لزمن طويل ، مثل غيرها ، من الدعم الحكومي المنتظم من أجل البحث والتطوير والتسويق . وتلعب هذه المجالات الآن دوراً متزايداً في التخطيط للسنوات القادمة . واليوم تنبثق الشركات العاملة في التقنية البيولوجية من حول مؤسسات البحث ذاتها وبآليات تكاد تكون متماثلة.
تنخرط معاهد الصحة القومية فيما تسميه وول ستريت جورنال « أكبر سباق على حقوق الملكية منذ الاندفاع الكبير لامتلاك الأرض عام ١٨٨٩ «حاصلة» على براءات اختراع أمريكية لآلاف الأجزاء من المادة الجينية[149] **D.N.A** التي يثق علماء معاهد الصحة القومية بأنها أجزاء من جينات غير معروفة . والهدف ، كما تشرح هذه المعاهد ، هو ضمان سيطرة الشركات الأمريكية على اقتصاديات التقنية البيولوجية التي تتوقع الحكومة «أن تولد عائد سنوية يصل **50** مليار دولار/ عام ٢٠٠٠» ، وأكثر من ذلك بقليل في السنوات اللاحقة . إن براءة اختراع لخلية دم بشري أساسية ستمكن إحدى الشركات في كاليفورنيا من «احتكار سوق تشكيلة واسعة من تقنيات الحفاظ على الحياة» ، هذا إن اكتفينا بمثال واحد . انطلقت أعمال التقنية البيولوجية بعد قرار المحكمة العليا عام ١٩٨٠ الذي ضمن براءة اختراع لعضوية مجهرية **Microorganism** آكلة للنفط[150] تم تطويرها عبر تقنيات الهندسة الوراثية **Genetic Engineering** أما العمليات الطبية من قبيل زرع نقي العظم ، والمعالجة باستخدام الجينات ، فستحمي أيضاً بواسطة براءات الاختراع . ويصح الأمر نفسه على الحيوانات والبذور المنتجة بالهندسة الجينية .
إننا الآن نتحدث عن السيطرة على أساسيات الحياة . وللمقارنة فإن الإلكترونيات تتعامل مع مجرد أدوات .
بوسع البلدان الأجنبية أن تعمد للرد . وقد عبر المجتمع العلمي في الداخل والخارج عن معارضته لهذه

الجهود . ولاحظ أحد الباحثين بسخرية مرة أنه مع تقدم جهود الحكومة والصناعة ، سيأتي يوم يكون على الآباء فيه أن يدفعوا الضرائب من أجل إنجاب الأطفال . وقد أرسل اجتماع لأكاديمية العلوم القومية «رسالة قوية تفيد أن الولايات المتحدة والجماعة الدولية للعلوم الجينية مازالا يعارضان بقوة تحركات معاهد الصحة القومية هذه » ، حسب ما أوردته مجلة ساينس Science . أما ممثلو المنظمات العلمية البارزة في الولايات المتحدة وأوروبا فقد « قالوا إنه إذا تركت معاهد الصحة القومية تسير في هذا الطريق ، فإنها ستبدأ سباقاً على براءات الاختراع ، مما سيدمر التعاون الدولي، ويمنع تطور المنتجات في هذا الحقل» . وقد تبني المؤتمر الأول للشمال - الجنوب حول الجينات البشرية قراراً يقول إن « الملكية الفكرية يجب أن تتناول تطبيقات نتائج البحث ، لا النتائج ذاتها» ، كما دعا علماء أوروبيون بارزون لمعاهدة دولية تحظر إجازات براءات الاختراع المتصلة بالجينات البشرية نفسها . ولاحظ ممثل «جمعية الصناعة التقنية البيولوجية» الأمريكية أن للصناعة تحفظاتها أيضاً ، لكن المنظمة «تعتقد أنه ما من خيار أمام معاهد الصحة القومية إلا أن تقبل طلبات براءات الاختراع المقدمة لها» . ويقول مدير معهد الصحة القومي برناردين هيلي Bernardine Healy إن المعهد سيتقدم « لحماية خياراته ، وخيارات دافعي الضرائب » . ليست العبارة الأخيرة إلا واحدة من العبارات الملطفة الدالة على الساعين للربح ، الذين تصمم السياسة الاجتماعية لمصلحتهم في بلدان دولة الرفاه الرأسمالي (رفاه الأغنياء طبعاً) .

في آذار ١٩٩٢ قدم السيناتور مارك هاتفيلد Mark Hatfield مشروع قانون داع لحظر اعطاء براءات الاختراع لأية عضويات تتعلق بالجينات ، لكن السيناتور سحب مشروعه بعدً أن «أثار معارضة صناعية واسعة ، وأشعل بشكل خاص شرارة جهود مجموعات الضغط العاملة لصالح جمعية الصناعات التقنية البيولوجية» ، كما قالت نشرة صناعة البحث الصحي . أيضاً تكتل موظفو الحكومة ضد تعديل القانون ، مثلهم مثل التجمع الداعم للتقنية البيولوجية في الكونغرس . سيؤدي بنا الحظر « إلى خسارة مكانتنا الطليعية في التقنية البيولوجية ، حيث تشكل براءات الاختراع مفتاحاً للاستثمارات الكبيرة الخاصة اللازمة لتطوير المنتجات » ، كما أكد وزير الصحة والخدمات الإنسانية . في هذه الأثناء ، اقترحت دراسة لـ «الأكاديمية القومية للعلوم والهندسة » إنشاء شركة شبه حكومية برأسمال 5 مليار دولار «لضخ الأموال الاتحادية إلى الأبحاث التي يقوم بها القطاع الخاص » : إنه بحث ذو تمويل عام سيثمر أرباحاً خاصة . ودعا تقرير آخر بعنوان «الدور الحكومي في التقنية المدنية : بناء تحالف جديد» لبذل جهود جديدة لتوسيع «العلاقة القديمة الوثيقة» بين الحكومة والصناعة التي ساعدت على تأسيس «الصناعة التجارية للتقنية البيئية» . وأوصى التقرير بـ« شركة للتقنية البيولوجية المدنية» . تمولها الحكومة لمساعدة الصناعة الأمريكية على تعزيز ربحية هذه التقنية بتشجيع «مغامرات الشركات في مجال البحث والتطوير في المرحلة السابقة على التسويق » . ستكون هذه المغامرات «تعاونية» ، مع دفع الجمهور كل المصاريف ، وصولاً إلى النقطة التي يبدأ عندها تطوير المنتجات . عند هذه النقطة تتحول النفقات إلى أرباح ، ويسلّم الجمهور المشروع للصناعة الخاصة . (18) [151]

إن لـ« مبدأ السادة الوضيع» نتيجته الملازمة في مجتمع رأسمالية الدولة تمويل عام ، أرباح خاصة . بعد أسابيع قليلة على ظهور هذه التقارير استقال مدير معهد الصحة القومي مع كل كادره الوظيفي عملياً ، من أجل تأسيس مخبر خاص بتمويل قدره ٧٠ مليون دولار قدمت من رأسماليين مغامرين . قال رئيس الشركة الممولة إنه «أدرك فجأة وجود سباق دولي لاحتكار الجينات البشرية» ، وأن المعهد يفتقر للتمويل الكافي لكسب هذا السياق : « قلت لنفسي فجأة : يا إلهي إن لم يتم هذا الأمر في

الولايات المتحدة أساساً ، فستكون تلك نهاية التقنية البيئية عندنا » . طبعا قد يكون في الأمر دولار أو دولاران من أجل أولئك الساعين لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي ، والذين سيحتفظون لأنفسهم بحقوق كل منتج يتم تطويره . إن العلماء «مذعورون من إمكانية احتكار الجينات البشرية ، وأن تكون هذه الجينات ملكاً لمستعمرين خاصين » . وهم يلاحظون أن التقنية المستخدمة في عزل الجينات ستترك العمل العلمي - اكتشاف وظيفة الجين وهو الاكتشاف الذي منح براءة اختراع مؤخراً - في أيدي الآخرين . يدعو العلماء عموماً لاتفاقية دولية تحظر إجازات هذه البراءات . أما الآن فسيتواصل السباق لاحتكار مستقبل التقنية البيولوجية[152]. (19)

تعطي هذه التطورات دفعة جديدة لمطالبة الولايات المتحدة بحماية متزايدة لـ «الملكية الفكرية» أثناء مفاوضات الغات المستمرة . « إن اهتمام أمريكا بالملكية الفردية ليس غيرياً على الإطلاق» ، كما لاحظت الإيكونوميست ، « من الأفلام السينمائية وصولا إلى الرقائق الميكروية[153] Micro Chips ، جنت الولايات المتحدة ١٢ مليار دولار إضافي من تجارتها بالأفكار عام1990» بينما عانت معظم البلدان المتقدمة الأخرى من الخسارة . ويبقى العالم الثالث خارج اللعبة كلها . يقصد بالإجراءات الحمائية الجديدة ضمان هيمنة الشركات الأمريكية على الصناعات الصحية والزراعية ، متحكمة على هذا النحو بأساسيات الحياة البشرية ، إضافة إلى ضمان أرباح ضخمة للصناعات الصيدلانية الأمريكية . ارتفعت أسعار الأصناف الدوائية العشرين الأكثر استخداماً في الوصفات الطبية بمقدار أربعة أضعاف معدل التضخم من عام 1984 إلى ١٩٩١ ، كما كشفت دراسة لعام ١٩٩٢ ، مثمرة أرباحاً صاروخية لشركات الأدوية . وكُرس 10% تقريباً من هذه الزيادة للتسويق والنفقات الإدارية .

تقول نيويورك تايمز إن «الأبحاث الأساسية في ميدان البيولوجيا الطبية تمول بسخاء بأموال دافعي الضرائب منذ زمن طويل ، وتدين الصناعة الصيدلانية عالية التقنية بأصولها إلى هذه الاستثمارات وإلى العلماء العاملين لدى الحكومة» الذين يمولون بمليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب . لكن الأدوية التي خلقت بأموال الدعم العام تُسعّر بشكل يجعلها بعيدة عن متناول من دفعوا لتطويرها ، إذا تركنا جملة سكان العالم جانباً .

«إن حماية الملكية الفكرية» مصممة لضمان أرباح إحتكارية للشركات الممولة بالأموال العامة ، وليس لمنفعة من يدفعون التكاليف. أما الجنوب فيجب إنكار حقه في إنتاج الأدوية والبذار وغيرها من الضروريات ، ولو بجزء من كلفتها .

على أرضية مماثلة رفضت الولايات المتحدة توقيع اتفاقية حفظ الأنواع البيولوجية في العالم وقال مساعد وزير البيئة كيرتيس بوهلن -Kurtis Bohlen إن الاتفاقية «تقصر في إعطاء حماية كافية لبراءات الاختراع العائدة للشركات الأمريكية التي تقوم بنقل التقنية البيولوجية للبلدان النامية ، وتحاول التحكم بالمواد التي تستخدم فيها الهندسة الوراثية ، وهو مجال منافسة تتفوق فيه الولايات المتحدة» (20) كما جاء في التايمز.[154]

تقدر لجنة التجارة الدولية الأمريكية أن الشركات الأمريكية سنربح 61 مليار دولار من العالم الثالث إن تمت حماية حقوق «الملكية الفكرية» كما تطالب الولايات المتحدة ، وهي كلفة ستصل إلى ١٠٠ - ٣٠٠ مليار دولار، إذا ما قدرت بالنسبة للبلدان الصناعية الأخرى أيضاً ، وهو مبلغ ستبدو أموال خدمة الديون المتدفقة من الجنوب إلى الشمال قزماً أمامه ، ستجبر الطلبات الأمريكية المزارعين الفقراء على دفع الأتاوات للشركات عابرة القومية مقابل البذار ، منكرة عليهم حقهم في إعادة استخدام البذار الذي يحصدونه ، وستخضع تشكيلة مماثلة من الحاصلات الزراعية التي يصدرها الجنوب لأتاوات

متزايدة «سيكون المستفيدون الرئيسيون مجموعة مركزية لا تتجاوزعشر شركات مختصة بالبذار والصناعة الصيدلانية تسيطر على أكثر من 70% من تجارة البذار في العالم» ، إضافة إلى الشركات الزراعية عموماً ، كما لاحظ كيفن واتكينز (21) Kevin Watkins .[155]
بينما تسعى الولايات المتحدة لضمان سيطرة إحتكارية للمستقبل ، تقوم شركات الأدوية التي تحميها باستغلال المعرفة المتراكمة عند الثقافات المحلية في العالم للخروج بمنتجات تبلغ أرباحها ١٠٠ مليار دولار/ سنوياً ، دون أن تقدم شيئاً بالمقابل للسكان المحليين الذين قادوا الباحثين إلى الأدوية والبذور وغيرها من المنتجات التي طوروها وأتقنوها عبر آلاف السنين . « تبلغ قيمة التجارة العالمية في الأدوية المستخرجة من النباتات الطبية التي اكتشفتها مختلف الشعوب 43 مليار دولار سنوياً ، كما يقدر المختص بطب النبات الشعبي Ethobotany داريل بوزي Darrell Posey . «لقد عاد أقل من 0.001% من الأرباح الناتجة عن الأدوية المطورة عن الطب التقليدي للسكان المحليين الذين أرشدوا الباحثين إليها » . ويعتقد بوزي أن أرباحاً مماثلة ، على أقل تقدير ، تشتق من مبيدات الحشرات الطبيعية وطاردات الحشرات والمواد الجينية النباتية . تصل صناعة البذار الدولية وحدها مبلغ 15 مليار دولار سنويا ، وهي تعتمد إلى حد كبير على المواد الجينية المستخرجة من مختلف المحاصيل « التي تمت رعايتها واختبارها وتحسينها وتطويرها على يد مزارعي العالم الثالث المجددين لمئات ، بل لآلاف السنين» ، كما تضيف ماريا إيلينا هورتادو (22) Maria Elena Hurtado.[156]
يعلن مدير «مجموعة العمل الهندية » لقوانين براءات الاختراع : « أن مستوى التناقض والنفاق بلغ حداً مثيراً » ؛ « يدعو الأغنياء لروح المنافسة ، لكن ما يريدونه حقاً هو الاحتكار . إنه ابتزاز ، فهم يحاولون أن يحققوا من خلال القوانين الاقتصادية ما حققه الأقوياء في السابق عن طريق الجيوش والغزو والاحتلال» . ويضيف مدير شركة بومباي للأدوية أن «الغرب حمى صناعته الناشئة ، ونهب العالم ليراكم الثروة ، وهو الآن يعظ الآخرين بفعل ما لم يفعله أبداً » . «لم تسمح الدول المتقدمة ببراءات الاختراع إلا بعد أن أنشأت صناعتها المحلية وبنيتها التحتية بشكل حسن» . فلم «تسمح ألمانيا ببراءات إختراع المنتجات الصيدلانية إلا في 1966 ، واليابان في ١٩٧6 ، وإيطاليا في ١٩٨٢» . وسيكون من شأن القواعد الجديدة أن تمنع بلاداً ، مثل الهند ، من إنتاج الأدوية المنقذة للحياة حيث لا يكلفها إنتاجها إلا جزء مما ستتقاضاه الشركات التي تحظى بدعم الدولة في البلدان الغنية .
مثلها مثل غيرها من البلدان المتقدمة ، لم تلتزم الولايات المتحدة في الماضي بالقواعد التي تسعى الآن لفرضها . فقد رفضت في القرن التاسع عشر طلبات الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية على أساس أنها ستعيق تطورها الاقتصادي ، واتبعت اليابان نفس الطريق . أما اليوم فقد أُنجز أخيراً مفهوم «حقوق الملكية الفكرية» لخدمة حاجات الأغنياء . وكما في حالة «التجارة الحرة» تماماً ، يجب أن ننكر على «الأمم الجائعة»(23) ، التي تحدث عنها تشرشل - بصخبها غير اللائق- ، استخدام الأساليب التي سبق أن استخدمها « الأغنياء المقيمون بسلام في بيوتهم» .[157]
ينظر الجنوب إلى مجموع خطط الحكام على أنها «أعمال قرصنة مطلقة العنان » ، علماً أن المواد الجينية التي تستخدمها الشركات الغربية لخلق منتجاتها المحمية والمسجلة في براءات الاختراع آتية أصلاً من نباتات العالم الثالث البرية ، ومن محاصيله التي قامت أجيال لا عد لها بتحسينها ورعايتها وحصرها . وهكذا تقوم شركات البذار والصناعة الصيدلانية « بجني أرباح احتكارية ، بينما لا تحصل

عبقرية مزارعي العالم الثالث في تطوير سلالات البذار حاضراً وماضياً على أية مكافأة » . وصفت الأهرام ، الصحيفة المصرية البارزة ، النظام الدولي الجديد بأنه «قرصنة دولية موصوفة»، مشيرة إلى مناورات إدارة بوش لاختلاق مواجهة مع القذافي لخدمة أهداف سياسية داخلية كما هي العادة (24) . إن قاموس المصطلحات غني بما فيه الكفاية.[158]
تزداد القرصنة المطلقة العنان حدة مع تقويض الزراعة والمعرفة الزراعية المحلية عبر الضغوط الممارسة على الجنوب لحمله على ترك الإنتاج الموجه لخدمة الحاجات المحلية والتوجه لتنمية الصادرات الزراعية الضارة بالبيئة لصالح الشركات عابرة القومية T.N.Cs ، ومن عواقب ذلك أن المصادر البيولوجية في العالم ، الموجود معظمها في الجنوب ، صارت في تناقص ، مما يزيد من خطر الأمراض والآفات الزراعية إلى مستوى شديد الخطورة ، ومهما بلغت قدرة التقنية البيولوجية على تقديم العلاج لذلك ، فإن النتيجة ستكون مزيداً من نقل الثروة لحكام العالم ، إذا ما استجيب لمطالب الشركات بالحماية المتزايدة ، هل سيستجاب ؟؟ إنها نتيجة محتمة ، بالنظر لتوزع القوى ، وعزلة عملية صنع القرار عن تدخل الجمهور في العصر الإمبريالي الجديد لعام 501.

الفصل الخامس

حقوق الإنسان : المعيار النفعي

1-الحقائق وإساءة استخدامها

في مكانة بارزة بين المبادئ العليا التي كرسنا أنفسنا لها ، وإلى جانب الديمقراطية والسوق ، تقف حقوق الإنسان ، التي صارت «روح سياستنا الخارجية» . وبالصدفة ، حدث ذلك في عين اللحظة التي صار فيها احتواء الاستياء الشعبي تجاه الجرائم الوحشية صعبة .
بكل تأكيد ، يتم الاعتراف الآن بأن خدماتنا لقضية الإنسانية لم تكن خالية من العيوب كلياً . يحذر مفكرو الصحافة ، مستشهدين بكبار المسؤولين من أننا «قد بالغنا في إعطاء المثالية مكانة مسيطرة في سياستنا الخارجية» . يضعنا نبلنا في موقع ضعيف أمام «المتوحشين القساة» الذين حذرنا منهم جوستيس مارشال **Justice Marshal** . إنها المشكلة التي طالما عانت منها أوروبا على امتداد تاريخها الغني «بالمواجهات» . طرحت الحرب الكورية « أسئلة جدية عن الكيفية التي يمكن أن تجعل الغرب الإنساني الرقيق الحاشية قادراً على مجابهة أناس على شاكلة القادة الآسيويين الذين لا يعرفون الرحمة» ، كما كتب مستشار كندي الرئيسي ماكسويل تيلر **Maxwell Taylor**. وعندما بدأت الحرب في فيتنام تخرج عن نطاق السيطرة ردد كبار نقاد الحرب الليبراليين « أفكار تيلر المقلقة بخصوص مستقبل الغرب في آسيا » . لقد استخدم «الآسيويون الفقراء » « استراتيجية الضعفاء » لحملنا على إيصال «منطقتنا الاستراتيجي إلى نهاياته ، التي هي الإبادة الجماعية» . لكننا غير مستعدين «لتدمير أنفسنا بأن نناقض نظام قيمنا الخاصة » . ولأننا من الإنسانيين الرقيقين ، نشعر أن « الإبادة الجماعية تشكل عبئاً رهيباً علينا » (ويليام بفاف **William Pfaff**) . ويشرح المحلل الستراتيجي ألبرت وولستتر **Albert Wohlstetter**
أن «الفيتناميين كانوا قادرين على تحمل الكلفة المفروضة على شعبهم بأسهل مما نستطيع أن نفرضها عليهم» إن لدينا ، بالتأكيد ، نبلاً زائداً عما يناسب هذا العالم الفظ .
شغلت هذه المعضلة التي تواجهنا بال أعمق المفكرين . فقد تأمل هيغل في «احتقار الإنسانية الذي يبديه الزنوج الأفريقيون الذين يسمحون لأنفسهم بأن يقتلوا بالآلاف في الحروب مع الأوروبيين» . « ليس للحياة قيمة إلا عندما يكون موضوعها شيئا ذا قيمة» . إنها فكرة خارج متناول تفكير من هم «محض أشياء » (1). ونظراً لعدم قدرتهم على فهم قيمنا السامية يقوم المتوحشون بمضايقتنا أثناء بحثنا عن العدالة والفضيلة.

إن أعباء أهل الاستقامة ليس سهلاً حملها .
توجد طرق لاختيار المقولات التي يتم الوعظ بها بكل ثقة . وهكذا فقد ينظر المرء في الصلة القائمة بين معونات الولايات المتحدة ومناخ حقوق الإنسان . قام بذلك الأكاديمي البارز في مجال حقوق

الإنسان في أمريكا اللاتينية لارس شولتز Lars Schoultz [160] ، الذي وجد أن المعونة الأمريكية «قد مالت للتدفق نحو الحكومات الأمريكية اللاتينية التي تعذب مواطنيها... وإلى أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في نصف الكرة الغربي» . لا يتناسب تدفق المساعدات ، بما فيها المساعدات العسكرية ، مع الحاجة الفعلية . استمر الأمر هكذا خلال إدارة كارتر ، عندما أعير بعض الاهتمام لقضايا حقوق الإنسان . وقد وجدت دراسة أوسع قام بها إدوارد هرمان Edward Her man- نفس العلاقة على نطاق عالمي . أجرى هرمان دراسة أخرى قد تدلنا على السبب ، ترتبط المساعدات ، بشكل وثيق ، بتحسن مناخ الاستثمار . وهي النتيجة التي يتم التوصل إليها عادة باغتيال القساوسة ، والقادة النقابيين ، وذبح الفلاحين الساعين للانتظام ، ونسف الصحافة المستقلة وهكذا دواليك . هنا نجد الصلة بين تقديم المعونة وبين الانتهاكات الفظيعة لحقوقِ الإنسان . سبقت هذه الدراسات الحقبة الريغانية ، التي لم تعد هذه الأسئلة تستحق الطرح فيها أصلاً.

يمكن تناول الأمر بطريقة أخرى : التدقيق في العلاقة بين مصادر الفظائع المرتكبة ورد الفعل عليها . استحق هذا الموضوع عملاً شاملاً ، وكانت النتائج حادة الوضوح والانسجام : تثير فظاعات الأعداء الرسميين كرباً واستياءاً شديدين وتغطية إعلامية واسعة ، بل وكذباً لا حياء فيه غالباً ، بغرض إظهارها بأسوأ مما هي عليه في الواقع . بينما يكون رد الفعل عكس ذلك ، من كل الوجوه ، عندما تقع المسؤولية على من هم مُقرّبون منا (عادة ما يتم تجاهل الفظائع التي لا تؤثر على مصالح القوى المحلية) . ونعلم - دون بحث مقارن – أن الشيء ذاته يصح تماماً على روسيا الستالينية وألمانيا النازية . تزداد أهمية الاكتشاف كثيراً بحقيقة أنه ، على أسس أخلاقية أولية ، وهي الحقيقة التي يعمل المفوضون Commissars من كل الجهات على طمسها ، فإن الانتهاكات لا تستجلب الانتباه إلا عندما نستطيع فعل شيء حيالها . وبشكل خاص تلك الانتهاكات التي نقوم نحن بها ، أو يقوم بها عملاؤنا .

توجد أيضاً كثرة من الدراسات العيانية Case Study في التوافق الوثيق بين السياسة ونصيحة كينان بخصوص «الأهداف غير الواقعية ، من قبيل حقوق الإنسان » [161] . عندما تتعرض السلطة والثروة للخطر ، ليس لأي من الحقائق أثر على الحقيقة العليا . لكن ذلك منطقي . ففي حالة الديمقراطية والسوق يتعامل سجل الوقائع مع «الوجود السلبي ، عديم القيمة» الذي تحدث عنه هيغل ، وليس مع «الخطة الإلهية» و«الضوء النقي لهذه الفكرة الإلهية » . أوضحت هذه النقطة بجلاء على يد الدارسين المعاصرين ، وبخاصة هانز مورغنشو Hans Morgenthau، (2) أحد مؤسسي المدرسية الواقعية ، الذي أكد على أن من شأن الإشارة للسجل الواقعي أن «تدحض الإساءة للحقيقة بالحقيقة نفسها » . إن الحقيقة نفسها هي «الهدف السامي » للأمة ، وهي نبيلة بالفعل ، أما الإساءة للحقيقة فهي السجل الواقعي الذي لا قيمة له.[162]

لكن السجل يكون مضللاً إن هو اكتفي بإظهار دعم الفظائع البشعة وقصر عن كشف ما يرافقها من ترحيب عندنا ، عندما ينظر إليها على أنها تخدم قضية عادلة . إنها سمة رئيسية من سمات غزو الخمس مئة عام . إن رد الفعل إزاء القطاعات المدارة أمريكياً في أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي ، مثال مدروس جيداً. وحتى نوضح مدى رسوخ هذه الدعامة من دعامات الثقافة التقليدية ، سيكون مناسباً ، ونحن في عصر الإدارة الأمريكية العالمية ، أن نتأمل أول مخفر متقدم للاستعمار الأوروبي في آسيا ، شركة الهند الشرقية الهولندية .

2- تثبيت المرساة

كتب كيبان عام 1948 : « إن قضية أندونيسيا هي أخطر مسألة في هذه اللحظة من لحظات صراعنا مع الكريملين» . « إنها المرساة في سلسلة الجزر الممتدة من هوكايدو إلى سومطرة ، والتي علينا أن نطورها كقوة مواجهة اقتصادية وسياسية للشيوعية»، و« قاعدة أنطلاق» لأعمال عسكرية ممكنة الحدوث فيما وراءها . من شأن أندونيسيا شيوعياً أن تكون « مصدر عدوى تنتشر غرباً » عبر جنوب آسيا كله . كان مقدراً لأندونيسيا الغنية بمواردها الطبيعية أن تكون جزءاً هاماً من « الأمبراطورية المتوجهة شرقاً » والتي نوت الولايات المتحدة إعادة بنائها من أجل اليابان ، لكن ضمن نظام الهيمنة الأمريكي هذه المرة . وبالانسجام مع الحجاج المعتاد ، ستؤدي «النزعة القومية المتطرفة» في أندونيسيا إلى منع جنوب شرق آسيا من « القيام بوظيفته الرئيسية » كمنطقة خدمية لقوى المراكز الصناعية . وبالتالي ، حثت الولايات المتحدة الحكام الهولنديين السابقين على منحها الاستقلال ، إنما تحت إشراف هولندي ، وهو أمر ضروري « لإعادة التأهيل الاقتصادي في أوروبا الغربية ، وللرفاه الستراتيجي الأمريكي » ، كما لاحظ لفلر ، ولإعادة إعمار اليابان أيضاً . أن العداء المبدئي للنزعة القومية الاستقلالية ، والذي يحرك السياسة الخارجية الأمريكية ، يكتسب دلالات هامة في هذه الحالة.[163] (4)

بعد تحرر أندونيسيا من الهولنديين ، حكمها القائد القومي سوكارنو[164] في البداية ، تحملت الولايات المتحدة هذا الوضع عن طيب خاطر ، خاصة بعد أن قمع سوكارنو والجيش حركة مطالبة بالإصلاح الزراعي يدعمها الحزب الشيوعي الأندونيسي في منطقة ماديان - Madian عام 1948 ، مما أدى عملياً لتدمير قيادة الحزب وسجن 36000 أنسان . لكن سرعان ما ثبت أن التزام سوكارنو القومي وانتهاجه سياسة الحياد لم يكونا أمرين مقبولين .

كان الجيش والحزب الشيوعي مركزي القوة الرئيسيين في أندونيسيا . كان الحزب الشيوعي هو القوة السياسية الوحيدة ذات القاعدة الجماهيرية . وكانت موازنة سوكارنو بين هاتين القوتين سمة مسيطرة في سياسته الداخلية اتفقت الأهداف الغربية مع أهداف الجيش الى حد كبير ، لذا وصف الجيش بالاعتدال .

ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من التغلب على أعداء أمريكا المتطرفين بشكل ما . ونظراً لفشل الوسائل الأخرى ، كانت الإبادة الجماعية حلاً أخيراً . في بداية الخمسينات جربت وكالة المخابرات المركزية C.I.A اسلوب الدعم الخفي للأحزاب اليمينية . وفي 1957 - 1958 ساندت الولايات المتحدة ، بل وشاركت ، في انتفاضة مسلحة ضد سوكارنو يحتمل أنها تضمنت محاولة لاغتياله . وبعد إخماد العصيان تحولت الولايات المتحدة صوب برنامج المساعدة العسكرية والتدريب الى جانب خفض المعونة الاقتصادية ، وهو النموذج الكلاسيكي للتحضير للانقلابات الذي اتبع في تشيلي بعد سنوات من ذلك ، وجُرّب في ايران عن طريق ارسال الأسلحة عبر إسرائيل بعد وصول الخميني[165] للحكم بقليل ، وهو ما كان عنصراً حاسماً في قضية ايران – كونترا(5) ، وتم طمسه في التغطية الإعلامية.[166]

اما الجامعات والشركات فقدمت عونها عن طيب خاطر.

في دراسة لمؤسسة رائد - RAND نشرتها جامعة برينستون عام 1962 ، حث غاي بوكر – Guy

Pauker ذو الصلة الوثيقة بصنع السياسة الأمريكية عبر راند والمخابرات المركزية ، العسكريين الأندونيسيين الذين كانوا على صلة به أن يتحملوا «مسؤوليتهم الكاملة» في سبيل وطنهم ، وأن « يؤدوا مهمتهم» و« يضربوا وينظفوا بيوتهم» . وفي 1963 حذر ضابط المخابرات السابق ويليام كينتنر William Kintner - الذي كان يعمل وقتها في معهد أبحاث تمولة المخابرات المركزية في جامعة بنسلفانيا ، من أنه إذا أستطاع «الحزب الشيوعي الأندونيسي الاحتفاظ بوجوده الشرعي ، وإذا ما استمر نمو النفوذ السوفييتي ، فمن المحتمل أن تكون أندونيسيا أول بلد في جنوب شرق آسيا تستولي عليه حكومة شيوعية منتخبة شرعية ويتمتع بقاعدة شعبية... إذن فعلى القادة السياسيين الأسيويين الأحرار ، في الوقت المناسب ومع المعونة الأمريكية ، أن لا يكتفوا بالصمود و تدبير امورهم ، بل أن يتقدموا للأمام ، ويصلحوا الموقف بتصفية الجيوش السياسية للعدو وجيوش رجال العصابات التابعين له». ومع ذلك لم تكن آفاق تصفية القوة السياسية ذات القاعدة الشعبية بالأمر المضمون . وفي مذكرة راند RAND لعام 1964، عبر بوكر عن قلقه من أن المجموعات التي تحظى بدعم الولايات المتحدة « ستفتقر ، على الأرجح ، للعزم الذي مكن النازيين من قمع الحزب الشيوعي الألماني. إن هذه العناصر من اليمين والجيش أضعف من النازيين ، ليس من ناحية العدد والدعم الشعبي فقط ، بل من ناحية الوحدة والانضباط والقيادة أيضاً .

لم يكن من أساس لتشاؤم بوكر ، فبعد الادعاء بمحاولة انقلابية أعدها الشيوعيون في ٢٠ أيلول 1965 ، وقتل ستة من الجنرالات الأندونيسيين ، تولى الجنرال سوهارتو[167] الموالي لامريكا السلطة ، حماماً من الدم ، ذبح فيه ألوفاً من الناس كانوا بمعظمهم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . لاحظ بوكر ، في تأمله لهذا الحدث عام 1969 ، أن اغتيال الجنرالات قد « ولّد العزم الذي لم أكن أتوقع وجوده قبل عام من ذلك ، مما ادى لموت عدد كبير من كوادر الحزب الشيوعي » . لم يُعرف حجم المجزرة بالضبط . قدرت المخابرات المركزية C.I.A عدد القتلى بـ 250000 ، لكن رئيس جهاز أمن الدولة الأندونيسي قدرهم لاحقاً بما يزيد عن نصف مليون . أما منظمة العفو الدولية[168] فقد أعطت رقماً «اكثر بكثير من مليون » . ومهما تكن الأرقام فما من شك بأنها كانت مذبحة لا تصدق . كما تم اعتقال 750 ألف آخرين ، تبعاً للأرقام الرسمية ، وتم الاحتفاظ بكثير منهم تحت ظروف بائسة ولسنوات طويلة دون محاكمة ، اطيح بالرئيس سوكارنو وحكم العسكريون دون منازع ، وفي الوقت نفسه فتحت البلاد أمام الاستغلال الغربي الذي لم يكن له من منافس الا شراهة الحكام أنفسهم .

لم يتأكد دور الولايات المتحدة في هذه الأحداث ، وأحد أسباب ذلك هي الثغرات الموجودة في السجل الوثائقي . يلاحظ غابرييل كولكو - Gabriel Kolko أن « وثائق الولايات المتحدة العائدة للأشهر الثلاثة التي سبقت 30 أيلول 1965 ، والمتعلقة بالمكائد الخفية المعقدة وبدور السفارة والمخابرات الأمريكية ، قد تم حجبها عن الاطلاع العام . ولا يستطيع المرء بالنظر لكثرة الوثائق التفصيلية المتوفرة قبل وبعد هذه الفترة ، إلا أن يستنتج أن من شأن كشف الوثائق المخفية أن يحرج الحكومة الأمريكية» . ويفيد المسؤول السابق في المخابرات المركزية رالف ماك غيهي - Ralph Mc Gehee أنه أطلع على تقرير بالغ السرية يتعلق بدور وكالة المخابرات المركزية في الحث على تدمير الحزب الشيوعي الأندونيسي[169] ، ويعزو المذبحة بـ « عملية (كلمة محذوفة) قامت بها المخابرات » . وقد تم الحذف نتيجة رقابة المخابرات .

ويقترح بيتر ديل سكوت - Peter Dale Scotte ، الذي قام بأدق محاولة لاعادة بناء الأحداث ، أن الكلمة المحذوفة هي «الخداع » مشيراً بذلك إلى عمليات الدعاية التي قامت بها المخابرات «لخلق

الوضع المناسب » ، وفق كلمات ماك غيهي ، من أجل هذه وغيرها من عمليات القتل الجماعي (يستشهد بتشيلي أيضاً) . ويشير ماك غيهي بشكل خاص لقصص الفظائع الملفقة من قبل المخابرات لوضع اساس للعنف الموجه ضد الحزب الشيوعي الأندونيسي (6).
لا شك بأن الولايات المتحدة كانت عارفة بالمذبحة وموافقة عليها . وقد أبرق وزير الخارجية دين راسك - Dean Rusk للسفير مارشال غرين -Marshall Green بتاريخ ٢٩ ايلول قائلاً أن « الحملة ضد الحزب الشيوعي الأندونيسي» يجب أن تستمر ، وأن العسكريين الذين كانوا يقودونها «هم القوة الوحيدة القادرة على خلق النظام في أندونيسيا » ، وعليهم الاستمرار بذلك ، بمساعدة الولايات المتحدة ، من أجل «حملة عسكرية كبري ضد الحزب الشيوعي الأندونيسي » . تحركت الولايات المتحدة بسرعة لتقديم الدعم للجيش ، لكن لم يتم أعلان التفاصيل ، وتشير البرقيات الصادرة عن السفارة الأمريكية في جاكرتا بتاريخ 30 تشرين الأول و 4 تشرين الثاني الى أن إمدادات أجهزة الاتصال المقدمة للجيش الاندونيسي قد تسارعت ، وأنه قد تمت الموافقة على بيع طائرات أمريكية لاندونيسيا ، « وأن السفارة والحكومة الأمريكية كانتا متعاطفتين عموماً مع ما يقوم به الجيش ، بل ومعجبين به أيضاً » [170] .
. من أجل الوضوح ، لا بد من التمييز بين عدة قضايا . فمن جهة اولى توجد أسئلة بخصوص الحقائق التاريخية : ما الذي حدث في أندونيسيا وواشنطن في 1965-1966 ؟. أما من جهة أخرى فهناك اسئلة عن التاريخ الثقافي : كيف كان رد فعل الحكومة الأمريكية ، وبعض القطاعات المعروفة في أمريكا ، تجاه ما اعتبروه حقائق ؟؟. إن الضباب يلف التاريخ السياسي . أما فيما يخص التاريخ الثقافي فإن السجل العلني يعطي بيّنات كافية . ان التاريخ الثقافي هو الأكثر غنى بالمعلومات ، نظراً لما يتضمنه على المدى البعيد . فمن ردود الفعل نستنتج دروساً عن المستقبل .
إن تعاطف الولايات المتحدة مع «ما كان يقوم به الجيش » ليس موضع خلاف ويثير التحليل الذي قدمه هـ.و.براندس H.W.Brands ،(8) الاهتمام على نحو خاص.[171]
فمن بين أكثر الدراسات دقة عن الأحداث نفسها ، يتفرد براندس بأنه الأكثر تشككاً بخصوص الدور الأمريكي ، الذي يعتبره أساساً دور مراقب مرتبك ليس لديه إلا « إمكانية هامشية لتغيير ذلك الوضع الخطير نحو الأفضل» ، لكنه لا يدع ، مع ذلك ، أي مجال للشك في حماسة واشنطن تجاه « التحول نحو الأفضل» مع تقدم المذبحة .
وحسب رواية براندس للأحداث كانت الولايات المتحدة في أوائل 1964 تقوم « بجهود هادئة لتشجيع الجيش على القيام بتحرك ضد الحزب الشيوعي » مؤكدة أنه عندما يتفجر الصراع المرتقب «سيعرف الجيش أن له أصدقاء في واشنطن» . أما دور برامج المساعدة المدنية وبرامج تدريب الجيش فكان ، كما قال وزير الخارجية راسك . «تقوية العناصر المعادية للشيوعية في اندونيسيا في سياق الصراع مع الحزب الشيوعي الآن وفي المستقبل» . أما السفير الأمريكي هوارد جونز Howard Jones فقد اعتبر رئيس الأركان الأندونيسي ناسوشن - Nasution «أقوى رجل في البلاد » . وقد أخبر ناسوشن السفير في آذار 1964 ، مشيراً الى القمع الدموي عام 1948 ، أن « احداث ماديان ستبدو معتدلة بالمقارنة مع إجراءات الجيش الصارمة لفرض النظام اليوم » .
كان السؤال الرئيسي امام واشنطن خلال 1965 هو كيفية تشجيع الجيش على شن العمليات ضد الحزب الشيوعي . وشعر المبعوث الأمريكي إلسوورث بنكر Ellsworth Bunker أن على واشنطن اعتماد السرية ليتمكن الجنرالات من المضئ في عملهم «دون خوف من اتهامهم بالدفاع عن

الامبريالية والاستعمار الجديد » ، وقد وافق وزير الخارجية على ذلك . لكن الآفاق تبقى غير مؤكدة بعد . وانصرم عام 1965 «دون أن يتوقع المسؤولون الأمريكيون أخباراً طيبة في وقت قريب » كما يضيف براندس .
يخلص براندس الى أن ضربة ٣٠ أيلول الموجهة لقيادة الجيش كانت مفاجئة لواشنطن ، وأن المخابرات المركزية لم تعلم عنها شيئاً . أما السفير غرين ، الذي حل محل جونز ، فأخبر واشنطن أنه لا يستطيع تأكيد أي دور للحزب الشيوعي الأندونيسي فيها ، مع أن الرواية الرسمية ، (منذ ذلك اليوم وحتى الآن) ، هي أنها كانت «محاولة انقلاب شيوعي».
لم يتأخر وصول « الأنباء الطيبة» . يتابع براندس أن «المسؤولين الأمريكيين أقروا بأن الوضع في أندونيسيا يتغير بقوة نحو الأفضل ، من منظورهم» ، «ومع وصول أنباء من المناطق الريفية تدل على أن عملية التطهير ضد الحزب الشيوعي قد بدأت ، خشي المسؤولون الأمريكيون في واشنطن وجاكرتا أن يفشل الجيش في اغتنام فرصته هذه » . وعندما بدا التردد على الجيش فتشت واشنطن عن اساليب «لتشجيع الضباط» على الإقدام . وأمر السفير غرين ببذل جهود سرية «لنشر قصص ذنوب ومؤامرات ووحشية الحزب الشيوعي » ، رغم معرفته بعدم وجود أي دور للشيوعيين في الحادث . أثمرت هذه الجهود نتائج طيبة ، حسب رواية ماك غيهي المأخوذة عن السجل الداخلي للمخابرات المركزية الأمريكية . أما جورج بول George Ball ، أحد أبرز الحمائم في الادارة ، فقد أوصى ببقاء الولايات المتحدة في الظل لأن « الجنرالات الآن كانوا يقومون بعملهم جيدا من تلقاء أنفسهم» ، ولأن برامج الدعم والتدريب الأمريكية «لا بد أن تكون قد رسخت في أذهان قادة الجيش فكرة أن الولايات المتحدة ستقف معهم إن هم احتاجوا المساعدة » . وأمر بول السفارة الأمريكية في جاكرتا أن تتوخى الحذر التام خشية أن تتحول جهودنا حسنة النية في إظهار الدعم وشد أزر الجيش إلى أداة في يد سوكارنو ومساعده السياسي سوباندريو » . وأضاف دين راسك : « إذا كان عزم الجيش على المضي حتى النهاية في مواجهته مع الحزب الشيوعي متوقفاً على نفوذ الولايات المتحدة ، فإننا لا نريد تضييع فرصة التفكير بالقيام بعمل أمريكي » .
يستنتج براندس أن الدعم الأمريكي السري «ربما كان سيسرع تصفية الحزب الشيوعي » ، لكنه «بالحد الأقصى ، لم يكن ليفعل أكثر من تسريع ما هو جار بالفعل ، وإن ببطء » . و« مهما يكن الدور الأمريكي في الأحداث ، فقد وجدت الإدارة أن الميل الإجمالي كان مشجعاً » . وفي منتصف أيلول ذكر بول راضياً أن حملة الجيش لتدمير الحزب الشيوعي كانت « تسير بسرعة وسلاسة كافيتين » ، وفي نفس الوقت تقريبا أبرق غرين من جاكرتا : « آبادة الشيوعيين مستمرة بنشاط» . وفي بداية شباط 1911 ، أعلم الرئيس جونسون [172] أنه قد تم ذبح مئة الف . وقبل ذلك بقليل كانت المخابرات المركزية الأمريكية قد أعلنت أن «سوكارنو قد انتهى ، وأن الجيش قد دمر الحزب الشيوعي عملياً » .
ومع ذلك، يتابع براندس ، «رغم الأنباء الطيبة ظلت الإدارة غير راغبة بإعلان التزامها بسوهارتو» ، خوفا من أن النتائج لم تكن مضمونة بعد . لكن الشك زال سريعاً . فقد وجد مستشار جونسون الجديد لشؤون الأمن القومي وولت روستو Walt Rostow أن « نظام سوهارتو الجديد كان مشجعاً» ، وبدأت المعونات الأمريكية تتدفق بغزارة ، وبدأ المسؤولون الأمريكيون يعترفون بفضلهم في إنجاز ذلك النجاح العظيم . .
اذن ، وتبعا لهذه الرواية المتشككة ، «لم تقم الولايات المتحدة بالإطاحة بسوكارنو ، ولم تكن مسؤولة عن مئات الألوف من القتلى الذين سقطوا إبان تصفية الحزب الشيوعي الأندونيسي» ، رغم أنها فعلت ماستطاعت لتشجيع الجيش على تصفية التنظيم الجماهيري الوحيد في أندونيسيا ، ولم تتردد في

التورط أكثر إلا لخشيتها من أن تأتي هذه الجهود بنتائج معاكسة . وقد رحبت «بالأخبار الطيبة» بحماسة مع تصاعد ،المذبحة ، وانكبت على مساندة « النظام الجديد » الذي نهض من وسط الدماء . وانتصر المعتدلون .

٣- الاحتفال

كان رد الفعل العلني في الغرب مزيجا من الفخر والشعور بالانفراج . وأشاد نائب وزير الخارجية الكسيس جونسون Alexis Johnson بـ «دحر المد الشيوعي في أندونيسيا العظيمة» ، بوصفه « حدثا يمكن أن يقف الى جانب حرب فيتنام كنقطة تحول كبرى لآسيا في هذا العقد» (تشرين الأول 1966) . وعند مثوله أمام لجنة مجلس الشيوخ ، سئل وزير الحربية روبرت ماكنامارا Robert Mcnamara ما إذا كانت المعونة العسكرية الأمريكية في فترة ما قبل الانقلاب قد «أتت أكلها » ، أجاب الوزير أنها قد أتت أكلها فعلا ، وكانت بالتالي مبررة . أما أكلها فكانت أكواما من الجثث . وفي اتصال خاص مع الرئيس جونسون في آذار 1967، ذهب ماكنامار أبعد من ذلك قائلا ان المعونة العسكرية الأمريكية للجيش الأندونيسي «ربما تكون قد شجعته على التحرك ضد الحزب الشيوعي عندما تسنح له الفرصة» . أما ما كان ذا قيمة ، كما قال ، فهو برنامج استقدام العناصر العسكرية الأندونيسية إلى الولايات المتحدة من أجل التدرب في الجامعات ، حيث تعلموا الدروس التي طبقوها لاحقا بنجاح كبير . كانت هذه « عناصر هامة جدا في تحديد التوجه المرغوب للنخبة السياسية الجديدة في أندونيسيا» ، (الجيش) ، كما ألح ماكنامارا . وشدد أحد تقارير الكونغرس على أن تدريب ضباط الجيش ، والصلة المستمرة معهم ، قد «أثمرا على نحو جيد » . لقد صار المنطق ذاته أمرا معتاداً فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية . مع النتائج ذاتها)(9) .

على امتداد طيف واسع أيد المعلقون التدخل الأمريكي في فيتنام ، وبتشجيعهم هذه التطورات المرغوب بها ، قدموا إشارة عن الموقف الأمريكي لجانب قضية معاداة الشيوعية ، وعن «الدرع » الذي بإمكان الجنرالات العمل خلفه ، دون قلق لا مبرر له ، من حليف سوكارنو الصيني . وبرر تصريح لـ « بيت الحرية» في تشرين الثاني 1966، وقعه « 145 أمريكياً متميزاً » ، الحرب الأمريكية في فيتنام ، لأنها قدمت «درعا لرد الجنوح الأندونيسي نحو الشيوعية» ، دون إبداء أية تحفظات على الوسائل المتبعة لإنجاز ذلك . أما الرئيس جونسون فقد أخبر الجنود ، متحدثا إليهم في تشرين الثاني 1966، أنه وبفضل جهودهم في الهند الصينية «يوجد مئة مليون إنسان في أندونيسيا صاروا يتمتعون اليوم بقدر من الحرية لم يكونوا يتمتعون به بالأمس » . تعكس ردود الفعل هذه كلها منطق الحرب الأمريكية في الهند الصينية(١٠).

يعتقد براندس ، بما ينسجم مع تشككه عموما ، بوجود مبالغة في هذه الإدعاءات . ويظن أن «محاولات ماكنامارا لانتحال المسؤولية عن صعود الجنرالات للسلطة» كانت استجابة «لحماسة الرئيس جونسون لنظام سوهارتو» . لابد أنه كان للتطمينات الأمريكية للعسكريين الأندونيسيين « أثر ما على تقييم سوهارتو لوضعه» ، لكن ليس كثيراً . لأن هذه التطمينات لم تفعل إلا أن « رددت الحقيقة الواضحة التي مفادها أن الولايات المتحدة تفضل اليمينيين على اليساريين » ، بما في ذلك اليمينيين الذين ينفذون مذبحة كبرى ويؤسسون «نظاما جديداً » إرهابياً ، أما بالنسبة للحرب في فيتنام فقد شكت المخابرات الأمريكية بأن « إظهار التصميم الأمريكي في فيتنام قد أثر مباشرة على حصيلة الأزمة الأندونيسية على أي نحو مؤثر» ، كما كتب رئيس وكالة المخابرات المركزية هلمز Helms لوولت روستو عام 1966، وكما يعبر براندس نفسه . قلقت إدارة جونسون من إمكانية أن تعاني أندونيسيا «المصير الذي كانت الولايات المتحدة يومها تحاول جاهدة إنقاذ جنوب فيتنام منه» .

ولحسن الحظ أنقذت أندونيسيا نفسها .
لم يدرون الكونغرس المذبحة ، ولم تقدم وكالات المعونة الأمريكية الكبرى أي عون . وعادت أندونيسيا لتحظى بعطف البنك الدولي مما حولها سريعاً إلى ثالث أكبر مقترض . وتبعته في ذلك الحكومات والشركات الغربية .
ربما توصل من هم أقرب للأحداث إلى استخلاص دروس أخرى من ذبح الفلاحين . فقد ذهب السفير غرين إلى وزارة الخارجية حيث أشرف من هناك على قصف الريف الكمبودي ، وهذه واحدة فقط من بين إنجازاته الكثيرة . وعندما تم تصعيد القصف إلى مستويات لا سابق لها تاريخياً عام ١٩٧٣ مؤدياً إلى ذبح عشرات آلاف الفلاحين ، قال غرين أمام الكونغرس إن القصف يجب أن يستمر نتيجة رغبتنا بالسلام : تعلمنا من تجربتنا مع « الشخصيات الموجودة في هانوي» أن أنهار دم الفلاحين الكمبوديين قد تستطيع جرهم إلى طاولة المفاوضات . أما التجربة التي يشير لها غرين فهي قصف هانوي ليلة عيد الميلاد عام ١٩٧٢ ، الذي نفذ لإجبار « هذه الشخصيات في هانوي» على تعديل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع إدارة نيكسون في تشرين الأول 1972 ، لكنها رفضت في واشنطن ، ثم أعيد قبولها دون تغيير بعد أن أوقفت الولايات المتحدة القصف بسبب ارتفاع تكاليفه . ولأن «الصحافة الحرة» تسترت على الأحداث ونتائجها ، كان غرين واثقة من أن أكاذيبه الكبرى الهادفة لاستئناف القتل الجماعي لن تنكشف(١١) .
ولنعد إلى أندونيسيا ، حيث كانت الصحافة مسرورة ، بل مبتهجة . مع تحرك الجيش نحو استلام السلطة ، وصف مراسل التايمز ماكس فرانكل Max Frankel فرحة مسؤولي إدارة جونسون ب« الفرصة الجديدة » في أندونيسيا ، «لأن بمقدور أندونيسيا الآن أن تنجو بنفسها مما بدا أنه انسياق حتمي نحو الاستيلاء عليها سلمياً من الداخل» ، إنها لكارثة لا يمكن مجرد التفكير بها ، لأن الشؤون السياسية الداخلية لم تكن تحت سيطرة الولايات المتحدة . إن المسؤولين «مقتنعون بأن الجيش سيعوق ، وربما يدمر ، الشيوعيين بوصفهم قوة سياسية ذات وزن » ، مما يؤدي إلى « إزالة النفوذ الشيوعي من المجتمع الأندونيسي على كل المستويات »، وبالتالي يحل الأمل حيث لم يكن من وجود إلا لليأس قبل أسبوعين فقط.
لم يبد الجميع نفس الحماسة لفرصة إبادة القوة السياسية الشعبية الوحيدة في أندونيسيا . فقد دعت الصحيفة اليابانية البارزة أساهي شيمبون Asahi Shimbun للحذر : «بالنظر لأن النفوذ الشيوعي متجذر عميقاً في صفوف غالبية الشعب ، فسينتج مزيد من التدهور في السياسة الداخلية المضطربة إذا ما نفذ تحرك حازم لإحلال النظام »(12). لكن هذا النوع من التأملات المظلمة كان نادراً .
في أواسط 1966 ، وبعد أن اتضحت النتائج بزمن طويل ، عنونت صحيفة نيوز أند وورلد ريبورت News And World Report قصة طويلة حماسية بالكلمات التالية : «أندونيسيا : الأمل ، حيث لم يكن من أمل» ؛ « بإمكان الأندونيسيين اليوم أن يتحدثوا ويتناقشوا بحرية ، دون خشية من الشجب أو السجن بعد اليوم» . هذا ما قالته الصحيفة ، واصفة «دولة الرعب والشمولية الصاعدة» مع وجود مئات الألوف في السجون واستمرار جريان الدماء . أما مجلة التايم Time فقد خرجت علينا بموضوع رئيسي حيت فيه « أفضل ما تلقاه الغرب من أخبار عن آسيا منذ سنوات » ، وخصصت له خمس صفحات وعنونته : « انتقام مع ابتسامة» ، بالإضافة إلى نشر ست صفحات تحمل صورة «لحمام الدم المتدفق الذي أودى ب- 400,000 / نسمة دون أن ينتبه أحد تقريبا » . إن النظام العسكري الجديد نظام «دستوري تماما» ، كما أعلنت التايم مسرورة ، وهو «مؤسس على القانون ، لا على القوة

العارية» ، حسب كلمات قائده سوهارتو «ذي التصميم الهادئ» ، « بوجهه الذي يكاد يكون بريئاً» .
ربما يكون انتصارا للديمقراطية أن يزال الحزب الشيوعي ذو الثلاثة ملايين عضو من قبل «منافسه الممكن الوحيد » ، الجيش ، وأن يزاح سوكارنو «البطل الشعبي المحلي » عن السلطة (14) .
أما المفكر السياسي الرئيسي في النيويورك تايمز ، جيمس رستون **Games Reston** فيتدخل في النقاش تحت عنوان «شعاع من النور في آسيا » ، ليحث الأمريكيين على عدم السماح للأخبار السيئة الواردة من فيتنام بأن تغطي على «التطورات الآسيوية الأكثر إثارة للأمل» ، وفي مقدمتها «التحول الأندونيسي العنيف من السياسة الموالية للصين إلى سياسة معادية للشيوعية عداءاً عنيداً في ظل الجنرال سوهارتو» : « إن واشنطن حريصة على عدم ادعاء أي فضل في هذا التحول في سادس بلدان العالم سكاناً والذي يعد واحدا من أغناها ، لكن هذا لا يعني أن لا يد لها في الأمر . إن الصلات بين القوى المعادية للشيوعية في ذلك البلد وموظف واحد عال جدا في واشنطن على (الأقل) ، قبل وأثناء المجزرة الأندونيسية ، هي أكثر مما هو معروف بكثير . تلقت قوات الجنرال سوهارتو ، التي كثيرا ما افتقرت للذخيرة والطعام ، إمدادات من هنا عبر عدد من البلدان الأخرى . ومن المشكوك فيه أن تكون محاولة الانقلاب قد تمت أصلا لولا استعراض القوة في فيتنام ، وما كان له أن ينجح دون الدعم الخفي الذي تلقاه من هنا على نحو غير مباشر» .
في اليوم نفسه ، حملت الأخبار الواردة من أندونيسيا مزيدا من الأخبار المفرحة . فتحت عنوان «الأندونيسيون يعرضون أفلاماً أمريكية من جديد » ، وصفت الأنباء «أكبر حدث اجتماعي جماهيري في العاصمة الأندونيسية هذه الأيام» بأنه عرض الأفلام الأمريكية أمام «الأندونيسيين المتأنقين الذين يترجلون من سياراتهم الفارهة ، مما يعد مظهرا من مظاهر رفض البلاد للسياسة المعادية لأمريكا الموالية للشيوعية التي كانت الحكومة الأندونيسية تتبعها » قبل انبثاق شعاع النور من بين الغيوم (15) .
لنتذكر أنه وفقا للرؤية المتشككة عند براندس وغيره ، يكون ادعاء رستون الفخور بأن الحكومة الأمريكية تستطيع تماما أن تدعي لنفسها مسؤولية المجزرة وتأسيس «النظام الجديد » ادعاءا مبالغا فيه . وإن كان فهمه أمرا ممكنا .
كان رد فعل افتتاحيات الصحف حكيماً ، أظهرت التايمز سرورها لأن الجيش الأندونيسي «نزع فتيل القنبلة السياسية الموقوتة في البلاد . الحزب الشيوعي الأندونيسي القوي » ، وامتدحت واشنطن «لبقائها الحكيم في الظلال خلال الاضطرابات الأخيرة» بدلا من المشاركة العلنية والتعبير عن فرحتها .
أما فكرة أن واشنطن ، أو أي طرف آخر ، كان عليها أن تحتج وأن تسعى الإجهاض المذبحة المفيدة فكانت خارج حدود التفكير . دعت الافتتاحية واشنطن لمتابعة هذا النهج الحصيف ومؤازرة الدعم الدولي لـ «المعتدلين الأندونيسيين » الذين نفذوا المجزرة . أما افتتاحية شباط 1966 فقد شددت على المكاسب الأمريكية التي صارت مرجحة الآن بعد تولي العسكريين السلطة و« إقدامهم على تفكيك آلة الحزب الشيوعي كلها » . وأقرت مقالة تابعت الموضوع نفسه في آب أن «مجزرة جماعية مرعبة للشيوعيين وأنصارهم» قتل فيها مئات الآلاف قد حدثت فعلا . «طرح هذا الوضع أسئلة حرجة على الولايات المتحدة» ، لكنها أجابت عليها بشكل صحيح لحسن الحظ : فبكل حكمة «امتنعت واشنطن عن التدخل في المحنة الأندونيسية »
عبر «عناق حكام أندونيسيا الجدد علناً » ، وهو ما كان من شأنه أن « يؤذيهم فعلا» - إنه السؤال الحرج الوحيد الذي يمكن أن يخطر بالبال . وبعد شهر كتب المحررون الصحفيون من جديد واصفين ارتياح واشنطن لحقيقة أن « أندونيسيا كانت قد ضاعت ، وعثر عليها من جديد » . أما نجاحات

المعتدلين فقد كوفئت «بعرابين سخية من الرز والقطن والآلات» ، والإعداد لاستئناف المعونة الاقتصادية التي توقفت قبل أن تقوم « المذبحة الجماعية المرعبة» بوضع الأمور في نصابها الصحيح . إن للولايات المتحدة «أسبابا كافية للتفاهم مع النظام الجديد » ، هذا إن لم نتكلم عن الأسباب النفعية (16) .

خلال عدة سنوات ، أنجز قلب كامل للأدوار . فقد كتب جورج ماك آرثر George Mc Arther في لوس أنجلس تايمز Los Angeles Times عام ١٩٧٧ ، أن الحزب الشيوعي الأندونيسي « قد حاول الاستيلاء على السلطة ، وأخضع البلاد لحمام دم» ، بأن وضع عنقه تحت السكين في واحدة من الفظائع الشيوعية الكبرى(١٧) .

بحلول ذلك الوقت ، وإضافة إلى إحرازهم واحدة من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم وفي وطنهم ، صعد الجنرالات الأندونيسيون هجومهم على تيمور الشرقية[173] ، المستعمرة البرتغالية السابقة ، إلى ما يقارب حت الإبادة الشاملة ضمن «مذبحة جماعية مرعبة أخرى » ، تمكن مقارنتها مع فظائع بول بوت في الفترة ذاتها . هذه المرة نفذت هذه الأفعال بدعم حاسم من « إدارة حقوق الإنسان » [174] وحلفائها . فقد تفهموا «أسباب الدولة» جيداً ، تماما كما فهمها محررو التايمز الذين فعلوا ما بوسعهم ، مع زملائهم في شمال أمريكا وأوروبا ، لتسهيل المذبحة عن طريق طمس الحقائق المتوفرة تحت أيديهم لصالح الحكايات الخرافية (العرضية) التي رواها الجنرالات ووزارة الخارجية الأمريكية . أما التغطية الإخبارية لأحداث تيمور في كندا والولايات المتحدة ، والتي كانت واسعة قبل الغزو بسبب القلق الغربي بخصوص انهيار الامبراطورية البرتغالية ، فقد انخفضت للصفر عام ١٩٧٨ مع وصول الفظائع ذروتها وتدفق الأسلحة الأمريكية(١٨).

لم ينفرد محررو التايمز بتمجيد المعتدلين الذين أطلقوا «حمام الدم» . « فقد حرص كثيرون في الغرب على مصاحبة القائد المعتدل الجديد في جاكرتا ، الجنرال سوهارتو» ، كما قالت كريستشن ساينس مونيتور -Chris tian Science Monitor . أما مراسل التايمز في جنوب شرق آسيا فيليب شينون Philip Shenon فيضيف ، مظهراً حذراً أكبر ، أن سجل سوهارتو في مجال حقوق الإنسان « متقلب ». أما الإيكونوميست فقد وصفت هذه المجزرة الجماعية الضخمة بأنها «معتدلة في الواقع » متذكرة . دون شك. عواطف سوهارتو الطيبة تجاه الشركات عابرة القومية . لكن هناك من يحاول الطعن بطبيعته الرقيقة لسوء الحظ : « إن مروجي الدعايات من أنصار حرب العصابات» في تيمور الشرقية وبابوا الغربية West Papua (ايريان جاوا) يتحدثون عن وحشية الجيش ولجوئه للتعذيب » . وكان من بين المتحدثين الأسقف ، وغيره من المصادر الكنسية ، وآلاف اللاجئين في أوستراليا والبرتغال ، والدبلوماسيون والصحفيون الغربيون الذين اختاروا أن يروا ، ومنظمة العفو الدولية ، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان . كلهم « مروجو دعايات » ، وليسوا أبطالا جسورين في ميدان حقوق الإنسان ، لأنهم يقصون جميعا قصة غير مرغوبة(١٩) .

في وول ستريت جورنال وصف محرر القسم الآسيوي باري وين Barry Wain كيف «تحرك الجنرال سوهارتو بشجاعة وهزم الانقلابيين موطداً سلطته» ، مستخدماً « القوة والدهاء » للوصول إلى السيطرة الكاملة . و«قد أدى أداء جيدا ، بكل المعايير ، «رغم وجود بعض المشاكل ، وبالتحديد التوسط الحكومي في مقتل عدة آلاف ممن يدعي أنهم مجرمون » خلال فترة ١٩٨٢ – ١٩٨٥ .

وحتى إن تركنا بعض الأسئلة الباقية المتعلقة بالسنوات السابقة جانبا ، فقد أوردت آسيا ويك Asia

Week أخبار مجزرة أخرى قبل أسابيع فقط من مقالة وين العامرة بالمديح . حيث أحرقت القوات الحكومية قرية يسكنها / 3٠٠ نسمة/ ، وقتلت عشرات المدنيين في سياق عملية قمع الاضطرابات في الريف . إن سوهارتو «رمز للاستقرار» ، كما عنونت وول ستريت جورنال أحد مقالاتها مستخدمة المعنى المألوف في الثقافة السياسية الذي ناقشناه سابقا . ولم تتجاهل المقالة أحداث 1965، فقد أوردت الجملة التالية : «لقد قاد سوهارتو الجهود الهادفة لسحق المحاولة الانقلابية ، وقد نجح في ذلك»(٢٠) .

عندما يعتبر الضحايا دون منزلة البشر. وحوش برية في أشكال آدمية ، شيوعيون ، إرهابيون ، أو أي شيء موافق للموضة السائدة . فإن إبادتهم لا تسبب أي وخز ضمير . أما من ينفذون هذه الإبادة فهم معتدلون يستحقون التقدير ، إنهم نازيونا ، إذا أردنا ترجمة اللغة الجديدة . إنها ممارسة شائعة ، ولنتذكر الجنرال غراماجو «المعتدل» ، إن أردنا الاكتفاء بذكر واحد فقط ممن يرقون إلى منزلة سوهارتو .

4- إغلاق الدفاتر

في ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، أثارت بعض الأحداث اهتماما غير مألوف بالفظائع الأندونيسية المدعومة أمريكياً. ففي أيار ١٩٩٠ نشرت وكالة الأنباء الحكومية دراسة في واشنطن بقلم كاثي كادين Cathy Kadane ، وجدت أن «الحكومة الأمريكية قد لعبت دورا مهما عبر تقديم قوائم تحمل أسماء آلاف من قادة الحزب الشيوعي إلى الجيش الأندونيسي الذي كان يصطاد اليساريين ويقتلهم ، ويقول دبلوماسي أمريكي سابق إن عدد الأسماء المقدمة بلغ / ٥٠٠٠ اسم/ وأن الأمريكيين قد قاموا لاحقاً بالتحقق من أسماء من قتل أو أسر منهم.. كانت القوائم تحديداً تفصيلياً لهويات قادة الحزب ذي الثلاثة ملايين عضو ، (كما يقول الضابط في الخارجية الأمريكية روبرت مارتنز Robert Martens) .
وقد ضمت القوائم أسماء أعضاء اللجان المحلية في الريف والمدن ، وأسماء قادة المنظمات الجماهيرية ، مثل اتحاد العمل القومي ، وجماعات النساء والشباب» .
سلمت الأسماء للجيش الذي استخدمها «كقوائم إعدام» ، حسب قول جوزيف لازارسكي Joseph Lazarsky نائب رئيس مقر المخابرات المركزية الأمريكية في جاكرتا آنذاك ، الذي أضاف أنه قد تم الاحتفاظ بالبعض من أجل التحقيق . أو من أجل تقديمهم «لمحاكم صورية لأن الأندونيسيين لم يملكوا فرق إعدام كافية لقتلهم جميعا » . وتقول كادين إن كبار مسؤولي السفارة اعترفوا أنهم وافقوا على تسليم الأسماء . ويقارن ويليام كولبي هذه العملية ببرنامج فينيكس Phoenix Program الذي نفذه بنفسه في فيتنام ، محاولا بذلك تبرئة حملة الاغتيالات السياسية التي قام بها (وهو ما كانته فينيكس بكل وضوح ، رغم إنكاره) .
«لم يكن أحد مهتماً بانهم يذبحون ، طالما أنهم كانوا شيوعيين» ، كما قال هوارد فيدر سبايل Howard Feder Spiel ، الذي كان خبير الشؤون الأندونيسية لدى مخابرات وزارة الخارجية : «لم يكن أحد ليحفل بالأمر كثيراً » ، و قد كان ذلك عونة كبيرة للجيش في الحقيقة» . «لقد قتلوا كثيراً من الناس ، وربما تلطخت يدي ببعض من ذلك الدم ، لكن ذلك ليس أمرا سيئاً أبدا » . «أحياناً ، يكون عليك أن تضرب بقوة في اللحظة الحاسمة» . أوردت بضعة صحف هذه القصة ، رغم أن أحدا لم يحفل بالأمر كثيراً . إنها أعمال كغيرها بعد كل حساب . فقد قامت السفارة الأمريكية بالعمل ذاته في غواتيمالا قبل ذلك بعشر سنوات ، عندما جرت هناك مذبحة مفيدة أيضا [٢١] . ولأنه نتف بعض الريش ، فقد أودع التقرير النسيان سريعاً . أما الصحيفة صاحبة الرقم القياسي (نيويورك تايمز) فقد انتظرت قرابة شهرين قبل أن تفطن للأمر ، وهو ما كان زمناً كافياً لإصدار التكذيبات اللازمة . ويردد المراسل الصحفي مايكل واينز Michel Wines كل كليشية دعائية حكومية بخصوص الأحداث ، مهما تكن غامضة ، على أنها حقيقة لا ريب فيها . أما السفير غرين فقد رفض تقرير غادين واصفة إياه بأنه «زبالة» مدعياً ، هو وغيره ، أن لا شأن للولايات المتحدة بقائمة الأسماء ، التي لم تكن شيئا مهما بأي حال من الأحوال . ويستشهد واينز بإحدى رسائل مارتنز للواشنطن بوست ، حيث يذكر فيها أن الأسماء كانت معلنة في الصحافة الأندونيسية ، لكنه يتجاهل تأكيده على تسليم قائمة الأسماء . كتب مارتنز أنه «لم ير غضاضة في المساعدة » ، ولا يرى الآن ، «لأن الإرهاب الموالي للشيوعيين ضد قادة الجيش غير الشيوعيين والذي أدى للانقلاب... كان قد منع أي جمع منهجي للمعلومات عنهم» .
(قصة خيالية ، لكن ليس ذلك مهما) ولا يقول واينز شيئا عن احتفال التايمز بالمذبحة ، ولا عن افتخار

كبار معلقيها السياسيين بدور الولايات المتحدة في تسريعها(٢٢) .
كان ستيفن روزنفيلد Stephen Rosenfeild من واشنطن بوست واحداً من القلة التي اهتمت بما كشفته كادين . إن ردود فعله ، هو الآخر ،تعلّم الكثير.
بعد ظهور قصة كادين حملت واشنطن بوست رسالة من كارمل بودياردجو KarmelBudiardjo ، وهو ناشط أندونيسي في مجال حقوق الإنسان . أشارت الرسالة إلى أن مشاركة الولايات المتحدة في المذبحة كانت معروفة تقريبا من البرقيات المتبادلة بين السفارة الأمريكية في جاكرتا ووزارة الخارجية الأمريكية ، والتي نشرها غابرييل كولكو ، وبشكل خاص تبادل البرقيات بين السفير غرين والوزير راسك ، كما رأينا سابقة . وبعد شهر ، أبدى روزنفيلد بعض الاهتمام مضيفة : «في القصة الوحيدة التي قرأتها » . تحديدا كتاب كولكو . تثار بعض الشكوك بخصوص المشاركة الشيوعية في محاولة الانقلاب المزعومة التي استخدمت كذريعة للمذبحة ، لاحظ تجنب المسألة الحاسمة ، إنها ضربة معلم) . ويتابع روزنفيلد قائلا: لكن « ميل كولكو المعروف لإلقاء اللوم على أمريكا أولا يجعلني غير واثق باستنتاجاته» . وقد عبر عن أمله بأن «يقوم من هو أكثر التزاما بالتيار العام ، من الناحية السياسية ، بتمحيص المادة المتوفرة وتقديم قصة محايدة». وتأتي دعوته هذه للإنقاذ تحت عنوان « أندونيسيا 1965: سنة العيش بكلبية»..
لحسن الحظ ، جاء العون سريعاً! فبعد أسبوع واحد ، وتحت عنوان «أندونيسيا 1965 : سنة اللامبالاة الأمريكية» ، كتب روزنفيلد أنه تلقى « قصة محايدة» بالبريد ، بقلم مؤرخ «غير متحامل سياسياً». أي واحد يستطيع أن يؤكد له أن الدولة التي يحبها لم تأت منكراً . كان هذا الترياق « مليئاً بالمتع والمفاجآت» ، وتوصل في النهاية إلى أن الولايات المتحدة لا تتحمل أية مسؤولية عن الذين ماتوا أثناء الانقلاب على سوكارنو . إنه « يبرئ الأمريكيين من الشكوك الضارة بخصوص مسؤوليتهم عن الانقلاب والمجازر في أندونيسيا » . ويختم روزنفيلد كلامه سعيداً : « إن السؤال المتعلق بدور أمريكي في أندونيسيا قد أغلق بالنسبة لي (٢3) .
كم هي سهلة حياة المؤمن الحق .
إن المقالة التي أغلقت الدفاتر وأراحت روزنفيلد تماما هي دراسة براندس التي راجعناها سابقا . أما كون براندس معلقاُ «مستقلا » و« غير متحامل سياسياً » فأمر واضح تماما ، كانت حرب الولايات المتحدة في فيتنام محاولة «لإنقاذ جنوب فيتنام»، وكانت المعلومات الواردة لواشنطن والتي قالت « إن الجيش قد دمر الحزب الشيوعي الأندونيسي عملياً » عن طريق مجزرة هائلة « أخبارا طيبة » ، وكانت « أسوأ نواقص الحروب الخفية هي ميلها الذي لا يمكن تجنبه لتسميم الرأي العام» ، أي أن تلطخ الولايات المتحدة «باتهامات غبية» في أمكنة أخرى.. الخ . أما ما له دلالة أكبر فهو «المتع والمفاجآت » التي أبطلت كل شيء باق . ولأن الدراسة تغلق كل الأسئلة نهائياً ، فبإمكانناأن نرتاح الآن لمعرفتنا بأن واشنطن قد فعلت ما استطاعت لتشجيع أكبر مجزرة منذ أيام هتلر وستالين ، ورحبت بالنتائج بحماس ، وانكبت رأسا على
مساندة نظام سوهارتو المسمى «النظام الجديد » . نشكر الله على عدم حدوث ما يقلق الضمير الليبرالي .
ظهر لارد فعل Non Reaction لافتاً للنظر على تقرير كادين في المقالة الرئيسية من نيويورك ريفيو أوف بوكس New York Revew of Books بقلم عضو مجلس الشيوخ دانييل موينيهان Daniel Moynihan الذي عبر عن خوفه من « أننا نسمم آبار ذاكرتنا التاريخية» بكتماننا الجوانب غير السارة في ماضينا . إنه يقارن هذه الإخفاقات بما يتم الآن في الاتحاد السوفيتي « من

نبش استثنائي لأسوأ الجرائم في تاريخه البشع » . وعلى العكس تماما ، فإن تاريخنا نقي كلياً . لا جرائم لدينا « لنبشها» ، إن كان ضد السكان الأصليين أو الأفارقة في السنوات السبعين التي تلت ثورتنا ، أو ضد الفيليبينيين ، أو سكان أمريكا الوسطى ، أو الهند الصينية ، أو غيرهم . لكننا لا نتمتع بالكمال رغم ذلك : «لم نفعل كل ما فعلناه في هذا البلد علنا» ، مع أنه «لم يكن ممكنا ولا جائزاً الإعلان عن كل شيء » . لكننا نخفي الكثير ، وهذا الإخفاء هو أخطر الجرائم في تاريخنا(24).

من الصعب أن نصدق أن عضو مجلس الشيوخ هذا لم يكن عالما بآخر ما انكشف عن اندونيسيا أثناء كتابته هذه الكلمات . فقد كان له ، على الأقل ، علاقة شخصية بالفظائع الأندونيسية . لقد كان سفيراً للأمم المتحدة أيام غزو أندونيسيا لتيمور الشرقية ، وقد افتخر في مذكراته بأنه أحبط أي رد فعل دولي على العدوان والمجزرة . « أرادت الولايات المتحدة أن تجري الأمور كما جرت ، وعملت على ذلك . وقد رغبت وزارة الخارجية بأن تظهر الأمم المتحدة عديمة الفعالية في أي اجراء تتخذه . أنيطت هذه المهمة بي ، وقد نفذتها بنجاح غير قليل» . كان موينيهان عالماً تماما بما جرت عليه الأمور ، ولاحظ أن 10,000 انسان قد قتلوا خلال أسابيع قليلة «قرابة 10% من السكان ، وهو ما يكاد يعادل نسبة الخسائر السوفيتية في الحرب العالمية الثانية» . وهكذا ينسب لنفسه فضلا في انجازات يقارنها ، هو ذاته ، بإنجازات النازية .

وهو مطلع بالتأكيد على الدور اللاحق لحكومة الولايات المتحدة في تصعيد المجزرة ، وعلى مساهمة وسائل الاعلام والطبقة السياسية في إخفائها . لكن ما انكشف مؤخراً عن دور الولايات المتحدة في المجازر الجماعية لا يحرك ذاكرته التاريخية ، ولا يطرح أية تساؤلات بخصوص ممارساتنا ، بغض النظر عن عيبنا الوحيد : قلة الصراحة .

دخلت نجاحات موينيهان في الأمم المتحدة التاريخ بالطريقة التقليدية . أن الإجراءات المتخذة ضد العراق وليبيا «تظهر من جديد كيف أعطى انهيار الشيوعية مجلس الأمن الانسجام المطلوب لفرض أوامره» ، كما يشرح مراسل التايمز في الأمم المتحدة بول لويس - **Paul Lewis** في مقالة له على الصفحة الأولى : «كان ذلك مستحيلا في حالات سابقة... مثل ضم أندونيسيا لتيمور الشرقية (٢٥) .

وجدت لمحة من الاهتمام بأندونيسيا بعد الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ . كان من الصعب عدم ملاحظة شبه غزو الكويت (مع أنه أقل إجرامية بكثير) بالغزو والضم الأندونيسي . وعلى امتداد عقد مضى ، عندما بدأت لمحات مما حدث بالتسرب ، وجدت مقارنات عرضية بين أفعال سوهارتو في تيمور ومذابح بول بوت في كمبوديا في الوقت ذاته . أما في عام 1990 فقد اتهمت الولايات المتحدة وحلفاؤها « بجهل» الفظائع الأندونيسية . لقد أخفيت الحقيقة تماما ، أعطيت أندونيسيا دعما عسكريا ودبلوماسياً حاسماً لتنفذ جرائم الحرب الوحشية ، وبعكس جرائم بول بوت وصدام ، كان وقف الجرائم الأندونيسية ممكناً ، بكل بساطة ، عن طريق وقف المساندة الغربية وكسر الصمت .

بذلت جهود كبرى لشرح الاختلاف الجذري لردود الفعل تجاه سوهارتو

عنها تجاه بول بوت وصدام حسين ، ولتجنب الشرح الواضح باستخدام عبارات المصلحة التي تغطي مجالا أوسع بكثير . اقترح ويليام شاوكروس **William Shawcross** « تفسيراً أكثر جدية من الناحية البنيوية » لحالة تيمور - كمبوديا «الافتقار النسبي لمصادر المعلومات » وقلة إمكانيات الوصول الى اللاجئين ، فقد كان الوصول الى لشبونة وأستراليا صعبة بالمقارنة مع الوصول الى الحدود بين تايلاند وكمبوديا . وشجب جيرار شاليان - **Ger ardChaliand-** دعم فرنسا النشيط للمجزرة الأندونيسية بينما تظهر كرباً كبيراً ازاء بول بوت ، على أساس أن التيموريين «هامشيون جغرافية وتاريخيا » . وحسب فريد هاليداي **Fred Halliday** ، يكمن الفرق بين الكويت وتيمور في

أن الكويت «قائمة كدولة مستقلة منذ 1961» . ولكي نقدر وزن حجته هذه علينا أن نتذكر أن الولايات منعت الأمم المتحدة من التدخل ضد الغزو الاسرائيلي للبنان ، كما منعتها من الاستمرار بإدانة الضم (الفعلي) لمرتفعات الجولان السورية ، وأن صدام ، عكس سوهارتو في تيمور ، عرض الانسحاب من الكويت . أما الى أي مدى كان صدام جاداً في عرضه ، فهذا ما لا نعرفه لأن الولايات المتحدة رفضت العرض فورا خشية أن يؤدي ل «نزع فتيل الأزمة» . من المتفق عليه أن «النفوذ الأمريكي على أندونيسيا بشأن قرارها بغزو تيمور يمكن أن يبالغ به بسهولة»، مع أن الولايات المتحدة « حولت أعينها عن تيمور الشرقية»، و« كان بوسعها أن تفعل اكثر مما فعلت بكثير لتنأى بنفسها عن المذبحة» (جيمس فالوز James Fillows) يكمن الخطأ إذن في عدم التحرك . وليس في المشاركة الفعالة في المجزرة الجارية عبر زيادة تدفق الأسلحة مع تزايد الفضائح «وشل الأمم المتحدة كليا » ، لأن «الولايات المتحدة أرادت أن تجري الأمور كما جرت بالفعل» ، بينما فضلت جماعات المثقفين ، إدانة جرائم الأعداء الرسميين . جرب آخرون تقنيات مختلفة لتجنب ما هو واضح ، مضيفين بذلك سطورة جديدة الى القصة المخزية (26).

كانت حكومة استراليا اكثر صراحة : «ليس من موجب قانوني ملزم بعدم الاعتراف بحيازة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة » ، كما شرح و وزير الخارجية غاريث إيفانز Gareth Evans ، مضيفا أن «العالم مكان لا عدل فيه أبدا ، وهو مليء بأمثلة على الاستيلاء على الأرض بالقوة... » (وبنفس واحد ، خلف القيادة الأمريكية - البريطانية قام الوزير بمنع كل اتصال رسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بما يناسب ذلك من غضب ، بسبب «دفاعها المستمر عن الغزو العراقي للكويت وربطها نفسها به») . أما رئيس الوزراء الأسترالي هوك Hauke فأعلن أن « البلدان الكبيرة لا تستطيع غزو جيرانها الصغار ثم الافلات دون عقاب» ،(مشيراً الى العراق والكويت) . وأعلن أنه في ظل « النظام الجديد » المؤسس على يد الأمريكيين - البريطانيين الأفاضل « سيفكر المعتدون مرتين قبل قيامهم بغزو جيرانهم الصغار» . وسيشعر الضعفاء «بأمان اكبر ، لأنهم يعرفون أنهم لن يقفوا وحدهم إذا ما تعرضوا للخطر» . والآن « ستعلم كل الأمم» أخيرة «أن حكم القانون يجب أن يعلوحكم القوة في العلاقات الدولية » .

آن لأستراليا علاقة خاصة بتيمور ، فقد قتل عشرات آلاف التيموريين خلال الحرب العالمية الثانية اثناء دفاعهم عن عدد من المغاوير الاستراليين الذين قاتلوا في تيمور لمنع الغزو الياباني المرتقب لاستراليا . كانت أستراليا أعلى المدافعين عن الغزو الأندونيسي صوتا . كان أحد الأسباب ، وهو معروف منذ وقت طويل ، وجود احتياطيات النفط والغاز الوافرة في تيمور . وهي «حقيقة باردة ، صلبة ، لا بد من مواجهتها » ، كما أوضح وزير الخارجية الأسترالي بيل هيدن Bill Hayden بكل صراحة في نيسان ١٩٨٤ . وفي كانون الأول ١٩٨٩ وقع الوزير أيفانز مع الغزاة الاندونيسيين اتفاقاً لتقسيم ثروة تيمور . وخلال عام ١٩٩٠ تلقت أوستراليا / ٣١/ مليون دولار أسترالي من بيع حقوق الاستثمار لشركات النفط . أما ملاحظات ايفانز التي أوردناها اعلاه ، فجاءت في سياق شرحه سبب رفض استراليا الاحتجاج البرتغالي المقدم إلى المحكمة الدولية ضد الاتفاق .

بينما كان مثقفو بريطانيا وسياسيوها البارزون يحاضرون بكل جدية في فضائل ثقافتهم التقليدية ، التي صار ممكنة فرضها اخيرة من خلال « النظام العالمي الجديد » ، مشيرين الى العراق والكويت ، بدأت بريتيش ايروسپيس - British Airospace ترتيبات جديدة لبيع اندونيسيا مقاتلات نفاثة ، وللدخول في اتفاقات إنتاج مشترك معها ، في « ما يمكن أن يكون أكبر شحنات عسكرية تبيعها أية شركة لبلد اسيوي» ، كما جاء في فار إيسترن ايكونوميك ريفيو Far Eastern Eco nomic

Review ويكتب المؤرخ بيتر كاري - Peter Carey من أكسفورد أن بريطانيا صارت « أحد اكبر مزودي أندونيسيا بالأسلحة ، حيث باعتها ما قيمته ٢٩٠ مليون دولار من المعدات العسكرية خلال فترة 1986 - ١٩٩٠ وحدها »(٢٨).
تمت حماية الجمهور من معرفة هذه الحقائق غير المرغوبة ، وأبقيت في الظل مثلها مثل العدوان الأندونيسي في تيمور في خريف ١٩٩٠ والذي تم تحت غطاء أزمة الخليج ، إضافة الى العملية الأندونيسية التي دعمها الغرب في بابوا الغربية ، والتي قد تكون كنست مليوناً من رجال القبائل هناك ، بمن فيهم آلاف الضحايا جراء الأسلحة الكيميائية ، تبعا لأقوال ناشطي حقوق الإنسان وعدد قليل من المراقبين . يمكن للأحاديث الوقورة عن القانون الدولي وعن جرائم العدوان ومثاليتنا المتقدة أن تستمر دون متاعب . إن على انتباه الغرب المتحضر أن يتركز ، مثل شعاع الليزر ، على الجرائم التي يرتكبها الأعداء الرسميون ، لا على الجرائم التي نستطيع تخفيضها أو إنهاءها بسهولة(٢٩) .
. سرعان ما زال إحراج تيمور - الكويت - وليس هذا بغريب ، فهو واحد من امثلة مشابهة كثيرة تكشف الكلبية المحضة للمواقف التي رافقت حرب الخليج . لكن المشكلة برزت ثانية في تشرين الثاني 1991 عندما ارتكبت اندونيسيا خطيئة حمقاء بأن نفذت مجزرة في العاصمة ديلي Dili ، أمام كاميرات التلفزيون وضربت بقسوة اثنين من الصحفيين الأمريكيين : آلان نيرن وآمي غودمان Alan Nairn And Amy Goodman . إنه مظهر سيء يحتاج العلاج المعتاد ، تحقيق يبيض صفحة الجريمة ، وضربة خفيفة على يد السلطات . عقاب معتدل لتابعينا وتصفيق من نادي الأغنياء لهذا البرهان المؤثر على أن عملاءنا المعتدلين يحققون تقدما . إن هذه الوصفة ، التي صارت مألوفة لدرجة الملل ، قد طبقت كالمعتاد ، بينما كان التيموريون يعاقبون بشدة ، والرعب يزداد .
تقدمت مصالح الأعمال كالعادة . فبعد أسابيع قليلة على مجزرة ديلي وقعت السلطة الأندونيسية الأسترالية المشتركة ستة عقود لاستكشاف النفط في تيمور ، اضافة لأربعة عقود اخرى في كانون الثاني ، وأعلن عن أحد عشر عقدا مع خمسة وخمسين شركة ، بحلول منتصف ١٩٩٢ ، بما فيها شركات أوسترالية وأمريكية وهولندية وبريطانية ويابانية . قد يسأل احد السذج عما سيكونه رد الفعل لو أن خمسة وخمسين شركة غربية قد انضمت الى العراق الاستغلال نفط الكويت . لكن المرادفة بين الحالتين غير دقيقة لأن فظاعات سوهارتو في تيمور كانت اكبر بمئة ضعف . زادت بريطانيا مبيعات الأسلحة ، معلنة في كانون الثاني خطط لبيع أندونيسيا سفينة حربية . وبينما كانت المحاكم الأندونيسية تحكم على «الهدامين » التيموريين أحكاما تصل خمسة عشر عاما مدعية أنهم حرضوا على مذبحة ديلي ، كانت شركة بريتيش ايروسبيس ورولز رويس Rolls Roycc تفاوضان على صفقة بقيمة عدة ملايين من الجنيهات لبيع أربعين طائرة تدريبية ومقاتلة من طراز هوك - Hawk ، تضاف إلى خمس عشرة طائرة صارت في الخدمة الفعلية ، واستخدم بعضها في سحق التيموريين . في هذه الأثناء كانت أندونيسيا هدفا لحملة مبيعات من قبل الشركات البريطانية نظرا للآفاق التي تملكها في ميدان صناعة الطائرات . وبمجرد زوال الرعشة الخفيفة ، انضم الآخرون للركب (٣٠) .
إن «شعاع النور في آسيا» ، والألق الذي خلفه الى اليوم يضيئان جيدة المواقف التقليدية تجاه حقوق الانسان والديمقراطية ، وأسباب هذه المواقف ، والدور الحاسم للطبقات المتعلمة . وهما يكشفان بجلاء مماثل المدى الذي بلغه المعيار النفعي في الغاء أية قيم إنسانية في الحضارة المحترمة .

الباب الثالث (موضوعات مستمرة)

الفصل السادس

«ثمرة ناضجة»

قد يتغير طعم الخمر قليلا عند استبدال جرار جديدة بالجرار القديمة ، لكنه نادرا ما يفقد مذاقه المر في افواه ضحايا «جور الأوربيين الوحشي » ، وغالبا ما لا تكون هوية اليد التي تهوي بالعصا مهمة .
كتب فرانسيس جينينغز Francis Jenings أن معظم السكان الأصليين أثناء الثورة الأمريكية «كانوا مدفوعين ، بحكم مجرى الأحداث ، للقتال إلى جانب حاميهم وصديقهم القديم ، ملك انكلترا » ، عارفين ما ينتظرهم إن انتصر العصاة . يصح الأمر نفسه على السكان السود الذين شد انتباههم إعلان الأعتاق البريطاني عام ١٧٧5 الذي عرض تحرير «كل الخدم المتعاقدين»[175] ، زنوجاً وغير زنوج ، ان كانوا «قادرين على حمل السلاح» . هذا في الوقت الذي تم فيه حذف فقرة تشجب تجارة الرقيق من اعلان الاستقلال الأمريكي استرضاء لولايتي ساوث كارولاينا South Carolina وجورجيا Georgia (توماس جيفرسون) . حتى المستخدمين اعتبروا عبيدة في نظر العصاة . ورفضت اللجان المحلية إعطاءهم إذنا بالتطوع في «جيش جورج واشنطن » ، لأن «كل الصناع والخدم هم ملكية شخصية لسادتهم وسيداتهم ، وكل ميل لتجريد أولئك السادة والسيدات من ملكيتهم إنما هو إنتهاك لحقوق الإنسان. وللكونغرس القارتي - The Continental Congress ، وهي إساءة لسلام الناس الطيبين في هذه الولاية » (بنسلفانيا Bennsylvania) . إنها إشارة إلى « الكيفية التي نظر بها المستخدمون إلى الحمية الثورية عند مستخدميهم »، كما يلاحظ ريتشارد موريس Richard Morris .

وبالإضافة إلى ساموبل جونسون[176] ، كان بوسع المسترقين أن يلاحظوا « أننا نسمع أعلى الصيحات الداعية للحرية من تجار الرقيق » بمن فيهم أولئك الذين حثوا عبيدهم على « الرضا بوضعهم ، وإنتظار ظروف أفضل في العالم الآخر » ، كما علق القاضي الإتحادي ليون هايغنبوثام Leon Higginbotham ، ومن بين جموع اللاجئين الفقيرة الهاربة من رعب العصاة و« ناس القوارب » الذين لم يدخل بؤسهم التاريخ المسجل قط ، كان آلاف السود الهاربين صوب « الحرية في بريطانيا العظمى ، وجزر الهند الغربية ، وكندا ، وأخيراً أفريقيا » (إيرا برلين - Ira Berlin) . لقد فهم السكان الأصليون تماما ما كان في ذهن الكسندر هاملتون - Alexander Hamilton عندما كتب في صحيفة فيدراليست بيبرز - Federalist Papers أنه « يجب النظر إلى القبائل المتوحشة على حدودنا الغربية كأعداء طبيعيين لنا » وحلفاء طبيعيين لأوربا ، لأن لديهم كل ما يخشونه منا وكل ما يأملونه منهم . وقد كان مقدراً لأسوأ مخاوفهم أن تؤكد سريعا (1) . تزودنا أمريكا اللاتينية بأغنى الأدلة على إستمرارية المبادئ الحاكمة في السياسة الخارجية الواقعة ضمن الإطار الأعرض لغزو

العالم . منذ الإطاحة بالحكم الإسباني أستبصر محرر أمريكا اللاتينية سيمون بوليفار [177] واحدة من أخطر مشاكل القارة : « على رأس هذه القارة العظيمة ، هناك بلد قوي جداً ، شديد الميل للحرب ، وقادر على فعل كل شيء » . في إنكلترا ، وكما يلاحظ بييرو غليجيزيس Piero Gleijeses ، « رأي بوليفار حامياً، وفي الولايات المتحدة تهديدا » . إنه أمر طبيعي بالنظر لحقائق الجغرافية السياسية (2) .

كانت لبريطانيا أسبابها في إحتواء تلك الوثبة العدوانية خلف البحار ، أما فيما يخص الكاريبي فقد أشار وزير الخارجية البريطاني جورج كانينغ عام ١٨٢٢ أن « إمتلاك الولايات المتحدة لضفتي القنال الذي تمر عبره تجارتنا مع جامايكا سيؤدي إلى وقف هذه التجارة ، ولن تكون عاقبة ذلك إلا الخراب التام » . وكما رأينا سابقا لم ينو الليبراليون الجاكسونيون خنق إنكلترا والتحكم بها فحسب ، بل ما هو أكثر من ذلك بكثير : « وضع كل الأمم الأخرى تحت أقدامنا » ، « والسيطرة على تجارة العالم »(3) .

لم تكن الولايات المتحدة تواقة لرؤية استقلال المستعمرات الأسبانية . يلاحظ غليجيزس أنه « في مناقشات الكونغرس لتلك الفترة وجد حماس للقضية اليونانية أكبر بكثير من الحماس لقضية الأمريكيين الأسبان » . كان أحد أسباب ذلك أن بياض بشرة الأمريكيين اللاتينيين « كان بياضا مشكوكة فيه ، وفي أحسن الأحوال ، لم يكن إلا من « نوع أسباني منحط » ، على عكس اليونانيين الذين أنيط بهم دور خاص بوصفهم من عمالقة الآريين [178] الذين أبدعوا الحضارة ، حسب التاريخ الذي أنشأته الدراسات العنصرية الأوربية (4) .

كان هناك سبب أخر أيضا ، وهو أن بوليفار ، وبعكس الأباء المؤسيين [179] ، حرر عبيده كاشف نفسه بأنه تفاحة فاسدة يمكن أن تفسد البرميل كله .

طرح الأمر بشكل أوضح في النظرات الثقافية السائدة تلك الأيام . فقد تم التوصل إلى أن « جنوب أمريكا ستكون بالنسبة لشمالها ما كانته أسيا وأفريقيا بالنسبة لأوروبا » . عالمنا الثالث . يحتفظ هذا المفهوم بكل حيويته صعوداً عبر القرن العشرين . تلاحظ مراسلة التايمز باربارا كروسيت Barbara Crossette ، معلقة على جهود وزير الخارجية جيمس بيكر لبحث « تقاسم المشاكل الإقليمية » ، بأن « القناعة في الولايات المتحدة وفي نصف الكرة الغربي عموما هي أن الكتل التجارية الأوروبية والأسيوية لا يمكن معالجتها بما هو أفضل من منطقة تجارية حرة في هذا الجزء من العالم » . إنها « قناعة » القطاعات المهمة طبعاً ، حسب معايير التايمز ، لأن لدى الآخرين تحفظاتهم على هذه الخطط التي صيغت وفق مصالح السادة . لكن البنك الدولي يبدي تفاؤلاً قليلاً بخصوص هذا المشروع . فقد توصل تقرير لعام 1992 إلى أن الولايات المتحدة ستربح من إتفاقية التجارة الحرة أكثر مما ستربحه أمريكا اللاتينية ، بإستثناء المكسيك والبرازيل ، أي بإستثناء العناصر المرتبطة برأس المال الدولي في المكسيك والبرازيل . وأن المنطقة ستستفيد أكثر من إتحاد جمركي ، على غرار الجماعة الأوروبية ، ذي تعرفة جمركية خارجية موحدة ، مع إستبعاد الولايات المتحدة منه . إنه أمر غير وارد بالحسبان إطلاقاً(5).

في القرن التاسع عشر منع الرادع البريطاني الولايات المتحدة من إحكام سيطرتها على نصف الكرة الغربي . لكن المفهوم القائل بأن « إتحادنا هو العش الذي يجب إستيطان أمريكا ، بشمالها وجنوبها ، إنطلاقاً منه » (توماس جيفرسون) ، قد تم تطبيقه بكل حزم مع لازمته القاضية بأنه من الأفضل أن تستمر أسبانيا بالحكم إلى أن « يصير السكان عندنا متطورين بما يكفي لإنتزاعها منها جزءاً

فجزءاً(6).
وجدت خلافات داخلية في هذه المسألة. كان التجار الأمريكيون « تواقين لنصرة قضية الحرية ، طالما كان العصاة قادرين على الدفع - والأفضل نقداً » ، كما لاحظ غليجيزس. وقد قدم تقليد القرصنة الراسخ ذخيرة لرجال البحر وأصحاب السفن الأمريكيين والبريطانيين الذين سعدوا بتقديم خدماتهم كقراصنة حكوميين Privateers لمهاجمة السفن الأسبانية. رغم أن توسيع عملهم الإرهابي بحيث يشمل السفن الأمريكية قاد الى غضبة أخلاقية عارمة وتدخل حكومي حازم لفرض النظام . وبمعزل عن بريطانيا ، قدمت هاييتي المحررة بدورها مساعدتها لقضية الاستقلال في أمريكا اللاتينية ، إنما بشرط تحرير العبيد . إذن ، كانت هاييتي أيضا تفاحة فاسدة خطرة ، وقد عوقبت على إستقلالها بطريقة سنعود إليها في الفصل الثامن.
تمت معارضة مفهوم الوحدة الأمريكية Pan Americanism ، الذي طوره بوليفار بمبدأ مونرو ، معارضة مباشرة وفي الوقت عينه كتب مسؤول بريطاني عام 1916 أن بوليفار ، عند طرحه فكرة الوحدة الأمريكية ، لم يكن « يتصور تحقيق سياسته هذه تحت رعاية الولايات المتحدة » . وفي النهاية كان « نصر مونرو ، وهزيمة بوليفار» كانت الحالة الكوبية غنية بالدلالات على نحو متميز ، إنها سياق شديد التوضيح لمرونة المبادئ التقليدية.
عارضت الولايات المتحدة إستقلال كوبا بحزم ، فهي «ذات موقع إستراتيجي وغنية بالسكر والعبيد» (غليجيريس). إقترح جيفرسون على الرئيس ماديسون[180] أن يعرض إطلاق يد نابليون[181] في أمريكا الأسبانية ، مقابل حصول الولايات المتحدة على كوبا. على الولايات المتحدة أن لا تذهب للحرب من أجل كوبا ، كما كتب للرئيس مونرو أيضا عام ١٨٢٣ ، «لكن أول حرب تحدث ستقدمها لنا ، أو أن الجزيرة ستقدم نفسها لنا ، عندما تصير قادرة على فعل ذلك ». أما وزير الخارجية جون كوينس آدامز فقد وصف كوبا بأنها «موضوع واضح الأهمية بالنسبة للمصالح التجارية والسياسية لإتحادنا » وقد دعا بدوره لإبقاء كوبا تحت السيادة الأسبانية إلى أن تقع في يد الولايات المتحدة بفعل «قوانين الجاذبية السياسية». «ثمرة ناضجة» حان قطافها . كان دعم الحكم الأسباني إجماعياً في الحكومة والكونغرس ، وطلبت مساعدة القوى الأوربية وكولومبيا والمكسيك في محاولة لمنع إستقلال كوبا . كانت الميول الديمقراطية في حركة التحرر الكوبي مصدراً رئيسياً للقلق ، فقد طرحت تحريم العبودية وإعطاء حقوق متساوية للجميع . ومن جديد نشأ خطر «إنتشار العفن» حتى إلى شواطئنا ذاتها»(7).
في نهاية القرن التاسع عشر صارت الولايات المتحدة قوية بما يكفي لتجاهل الرادع البريطاني وغزو كوبا ، في الوقت المناسب تماما لمنع نجاح النضال التحرري المحلي . بررت المبادئ المألوفة إنزال كوبا منزلة مستعمرة حقيقية . كان الكوبيون «زنوجاً جهلة ، مهجنين وداغو[182] » ، كما قالت صحافة نيويورك إنهم « جمهرة من المنحطين غير المؤهلين لحكم أنفسهم أكثر من برابرة أفريقيا » كما أضافت القيادة العسكرية . أرست الولايات المتحدة حكم طبقة ملاك الأرض البيض الخاليين من المفاهيم الشاذة بخصوص الديمقراطية والحرية والحقوق المتساوية ، والذين لم يكونوا يشكلون أي مصدر خطر . تحولت « الثمرة الناضجة إلى مزرعة أمريكية وضعت حداً لأفاق التطور الحر المستقله (8) .
في ظل السيطرة الإقتصادية والسياسية الأمريكية التي صارت راسخة بعد جيل من ذلك ، أطلق الرئيس فرانكلين ويلانو روزفلت ما سمي « سياسة الجار الطيب » ، التي مفادها أن قوى السوق هي أفضل وسيلة للسيطرة ، عندما تكون كافية . في البداية كان لا بد من قلب حكومة الدكتور رامون غرانسان

مارتنDr . Ramon Gransan Martin ، التي كان من شأنها تهديد « المصالح التجارية والتصديرية الأمريكية في كوبا » ، كما أشار السفير سمير ولز Summer Wells . وبصفته خبيراً بارزاً في شؤون أمريكا اللاتينية ، كان السفير ولز منزعجاً بشكل خاص من أن العمال كانوا قد استولوا على مصانع قصب السكر وأقاموا فيها ما أسماه « حكومة سوفيتية ». وأبلغ السفير وزير الخارجية كوردل هل Cordell Hell أن « لا مجال للثقة باستقرار وبسياسة هذا النظام » . وأبلغ هل الصحافة بدوره أن الولايات المتحدة «سترحب بأية حكومة تمثل إرادة شعب الجمهورية وتستطيع حفظ النظام والإستقرار في الجزيرة » ، وهي ليست حكومة غراو . أقر ولز أن النظام والإستقرار كانا محفوظين فعلا ، لكن مظهر الإستقرار هذا ليس إلا « هدوء الرعب » كما أوضح أنه حالة من « الفوضى السلبية ، كما أضاف مستشار الخارجية أدولف بيرل - Adolf Berle . إنه تعبير جديد قد يجد له مكانة إلى جانب تعبير « منطق اللامنطق » .
أبلغ روزفلت الصحافة أن غراو ليس له من يسانده إلا « جيشه المحلي » الذي يعد ١٥٠٠ رجل و« حفنة من الطلاب » . إنها حكومة تفتقر إلى الشرعية . أما جيفرسون كافري Jefferson Caffery ، الذي حل محل ولز ، فقد شهد لاحقاً على « إنعدام شعبية حكومة الأمر الواقع (حكومة غراو) بين صفوف الطبقات العليا في البلاد » ، وأن «الحكومة لم تكن مدعومة إلا من الجيش والجماهير الجاهلة » . وعندما واجهت حكومة منديتيا Mendieta المدعومة أمريكياً مشاكل في إخضاع السكان ، أوضح كافري أن «الجماهير الجاهلة في كوبا تمثل رقماً كبيرة جداً » . ويشير ديفيد غرين – David Green إلى أن رفض روزفلت الإعتراف بحكومة غراو «كان يعني خنقاً إقتصادياً للجزيرة من الناحية العملية » ، «طالما أن الولايات المتحدة لن تتفاوض على إتفاقيات جديدة لشراء السكر من حكومة لا تعترف بها » ، وهي إتفاقات لا يستطيع هذا الإقتصاد التابع أن يحيا من دونها . فهم رئيس أركان الجيش فولجينيكو باتيستا Fulgenico Batista الرسالة جيدة ، وحول دعمه إلى قائد المعارضة كارلوس منديتيا الذي حل محل غراو وتم الإعتراف به في واشنطن فوراً . إستعيدت العلاقات ، وكانت النتيجة أن صارت كوبا أكثر إندماجاً في « النظام الحمائي الأمريكي » ، كما لاحظ عضو في لجنة التعرفة الجمركية الأمريكية . إستعادت الولايات المتحدة سيطرتها الفعالة في الشؤون الكوبية ، محافظة على سلامة نظامها الإجتماعي الداخلي شديد الرجعية والتميز بتقسيمات طبقية شديدة Highly Stratified إلى جانب الدور المهيمن للمشاريع الأجنبية (9).
أما ديكتاتورية باتيستا ، الذي تولى السلطة بعد سنوات ، فقد خدمت « المصالح التجارية والتصديرية الأمريكية في كوبا » على نحو يدعو للإعجاب ، وتمتعت بالتالي بالدعم الكامل .
سرعان ما أثارت إطاحة كاسترو [183] بالديكتاتورية عام ١٩5٩ عداء الولايات المتحدة وعودتها إلى سلوكها التقليدي . ففي أواخر ١٩5٩ توصلت المخابرات المركزية C.I.A ووزارة الخارجية إلى ضرورة الإطاحة بكاسترو . كان أول الأسباب . كما شرح ليبراليو وزارة الخارجية ، هو أن « مصالحنا في كوبا قد تضررت جدياً » . أما السبب الثاني فكان مفعول « التفاحة الفاسدة » : « لا تستطيع الولايات المتحدة أن تأمل بتشجيع ودعم السياسات الإقتصادية الصائبة في البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ، وأن تروج للإستثمارات الخاصة الضرورية فيها ، إن هي تعاونت أو بدا عليها التعاون ، مع برنامج نظام كاسترو في الوقت عينه » . كان هذا ما توصلت إليه الخارجية في تشرين الثاني ١٩5٩ . لكن شرطاً أخر أضيف : « بالنظر للتأييد القوي ، وإن كان متناقضاً ، الذي يلقاه كاسترو في كوبا ، من المهم جدا أن لا تقوم الولايات المتحدة بأعمال مباشرة علنية من شأنها أن تتسبب في إلقاء تبعات فشل

كاسترو على عاتقها» .
أما بشأن التأييد الذي تمتع به كاسترو ، فقد بينت دراسات الرأي المقدمة للبيت الأبيض (نيسان ١٩٦٠) أن معظم الكوبيين كانوا متفائلين بالمستقبل ، بينما عبر 7.5% فقط عن مخاوف من الشيوعي 2% فقط عن مخاوف بشأن عدم إجراء الإنتخابات ، ولم يبد أحد أي قلق بشأن الوجود السوفيتي . أما في الولايات المتحدة ، فقد لاحظ جولز بنجامين Jules Benjamin أن « الليبراليين ، مثلهم مثل المحافظين ، رأوا في كاسترو خطراً على نصف الكرة الغربي ، لكن من دون عنصر المؤامرة السوفيتية العالمية » .
وبحلول تشرين الأول ١٩٥٩ ، كانت الطائرات التي تتخذ من فلوريدا قاعدة لها قد بدأت تقوم بالهجمات والقصف ضد المناطق الكوبية . وفي كانون الأول صدت الأعمال التخريبية التي تنفذها المخابرات المركزية ، بما في ذلك تزويد جماعات العصابات بالأسلحة ، وتخريب مصانع السكر ، وغيرها من الأهداف الاقتصادية . وفي أذار ١٩٦٠ تبنت إدارة أيزنهاور رسمياً خطة للإطاحة بكاسترو لصالح قيام نظام « أكثر إخلاصاً للمصالح الحقيقية للشعب الكوبي ، وأكثر قبولاً لدى الولايات المتحدة » - حيث إعتبر هذان الشرطان متكافئين - وشددت الإدارة على وجوب القيام بذلك « بشكل لا يظهر أي تدخل أمريكي » .
واصلت إدارة كندي تصعيد العدوان والإرهاب والتخريب ، إلى جانب نوع من الحرب الاقتصادية لا يستطيع بلد صغير تحمله لزمن طويل . كان اعتماد كوبا على الولايات المتحدة كسوق للتصدير والإستيراد كافياً طبعاً ، ولم يكن بالمستطاع تبديله دون تكاليف باهظة . كانت كوبا هاجساً لرجال « الحدود الجديدة »[184] منذ اللحظة الأولى . فخلال حملة الإنتخابات الرئاسية ، إتهم كندي أيزنهاور ونيكسون[185] بتعريض أمن الولايات المتحدة للخطر بالسماح بوجود « الستار الحديدي على بعد تسعين ميلا من ساحل الولايات المتحدة » . وشهد وزير الدفاع روبرت ماكنامارا Robert McNamara لاحقاً أمام لجنة الكنيسة : « كنا هستيريين تجاه كاسترو أيام خليج الخنازير[186] وما بعدها » . وقبل أيام من غزو كوبا قال أرثر شليزينغ Arthur Schlesinger إن « اللعبة ستعم معظم أمريكا اللاتينية » . إذا ما قبلت الولايات المتحدة تحمل « كوبا أخرى » . ولكن كندي كان مصمماً على عدم تحمل كوبا الأولى . كانت الفكرة الهادية لمعظم سياسة كندي في أمريكا اللاتينية هي أن الفيروس سيعدي الأخرين وسيقلل من هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة .
كان الجو « وحشياً إلى حد ما » في أول إجتماع للحكومة بعد الغزو الفاشل في خليج الخنازير ، كما لاحظ تشستر بولز Chester Bowles . « كان هناك رد فعل مسعور تجاه برنامج العمليات » . ولم يكن موقف الرئيس العلني بأقل قتالية فقد أخبر البلاد أن : « المجتمعات الرخوة المتساهلة ، الراضية عن نفسها ، ستكنس مع نفايات التاريخ . وحدهم الأقوياء سيعيشون » ، وقطع كندي كل الروابط الإقتصادية والدبلوماسية والمالية مع كوبا . كانت تلك ضربة فظيعة للإقتصاد الكوبي ، بالنظر لتبعيته التي بنيت تحت سلطان الولايات المتحدة . نجح كندي في عزل كوبا دبلوماسياً ، لكن جهوده لتنظيم عمل جماعي ضد كوبا عام ١٩٦١ لم تكن ناجحة . وربما كان ناتجاً عن مشكلة لاحظها دبلوماسي مكسيكي : « إن قلنا علنا إن كوبا تشكل خطراً على أمننا ، فسيموت أربعون مليون مكسيكي ضحكاً » لحسن الحظ ، كانت الطبقات المتعلمة في الولايات المتحدة أكثر قدرة على التقييم الصاحي للخطر الذي يتهدد بقاء العالم الحر(10) .
كانت الأدوية ، وبعض الأغذية ، مستثناة من الحظر نظرياً ، لكن لم يسمح بالمعونات الغذائية والطبية

بعد إعصار فلورا - Flora الذي خلف الموت والخراب في تشرين الأول ١٩٦٣ . إنه إجراء مألوف . ولنفكر برفض كارتر السماح بتقديم العون لأي من بلدان جزر الهند الغربية التي ضربها إعصار آب ١٩٨٠ ، إلا بشروط إستبعاد غرانادا ، (رفضت كل جزر الهند الغربية هذا الشرط ، ولم تستلم أي عون أو لنفكر برد الولايات المتحدة عندما إجتاح نيكاراغوا إعصاراً آخر في ١٩٨٨ ، إذ لم تستطع الولايات المتحدة. إخفاء فرحتها تجاه إحتمالات المجاعة الواسعة والضرر البيئي الشامل ، ورفضت تقديم أية معونة طبعاً ، حتى لمناطق الساحل الغربي ذي الروابط القديمة معها ، والكاره للساندينيين Sandinistas : فعلى سكانه أيضا أن يعانوا الجوع بين أنقاض أكواخهم حتى يتم إرضاء شهوة الدم عندنا . وبكل جبن ، نفذ حلفاء الولايات المتحدة الأوامر ، مبررين جبنهم هذا بنفاقهم المعهود . وإظهار أن حب الأذي هو سمة مشتركة بين الحزبين الأمريكيين ، تصرفت واشنطن بطريقة مشابهة إلى حد بعيد عندما إكتسحت موجة مدية Tidal Wave قرى الصيادين في أيلول ١٩٩٢ مخلفة مئات القتلى والمفقودين . وقال عنوان في نيويورك تايمز : « الولايات المتحدة ترسل المعونة إلى نيكاراغوا مع إرتفاع حصيلة الكارثة إلى

١١6 ». وكتب أحد المراسلين : « إستجابت الدول الأجنبية ، بما فيها الولايات المتحدة ، بمعونة مباشر للفلاحين » .

بينما أعلنت واشنطن أنها « جهزت فوراً خمسة ملايين دولار لهذه الكارثة » . يا للنبل!! . وبحروف صغيرة في نهاية المقال ، كتب أن الملايين الخمسة ستأتي من المعونة المقررة التي كانت الإدارة قد علقتها لأن الحكومة النيكاراغوية لم تصبح طيعة لرغباتنا بشكل كافٍ بعد . في أخر المطاف إستقرت المنحة الإنسانية على رقم ٢5 ألف دولار(11) .

يمكن إستخدام أي سلاح ، مهما يكن فظاً ، ضد مرتكبي جريمة الإستقلال . ويجب ، بشكل خاص ، أن لا يهتز إعجابنا بأنفسنا . « بالكاد نجونا بأنفسنا » ، كما كتب مارك توين : « فلو خُلقت الأغنام أولا ، لكان على الإنسان إنتحال دورها »(12) .

سعت إدارة كندي لفرض حجر ثقافي أيضا بغاية وقف تدفق المعلومات الحر إلى بقية بلدان أمريكا اللاتينية خشية مفعول التفاحة الفاسدة . وفي عام ١٩6٣ إجتمع كندي مع سبعة من رؤساء أمريكا اللاتينية الذين وافقوا على« التطوير والتفعيل الفوري لإجراءات عامة تؤدي لتقييد حركة المواطنين الهدامين من وإلى كوبا ، وتقييد تدفق المواد والدعاية والتمويل من ذلك البلد » . لكن عدم رغبة حكومات أمريكا اللاتينية بمحاكاة القيود الأمريكية على السفر والتبادل الثقافي كانت عامل إزعاج دائم لليبراليي كندي ، مثلها مثل أنظمتها القانونية التي طالبت بأدلة على الجرائم المدعاة المنسوبة للهدامين » ، إضافة إلى تحرريتها المفرطة عموما(13) .

إثر الفشل في خليج الخنازير ، أطلق كندي فورة برنامج إرهاب دولي لقلب النظام ، وهو البرنامج الذي بلغ أبعاداً مهمة . وغالباً ما يتم تجاهل فظائع هذا البرنامج في الغرب ، بإستثناء بعض محاولات الإغتيال التي نفذت إحداها في نفس يوم إغتيال كندي . تم وقف أعمال الإرهاب رسمياً من قبل ليندون جونسون ، لكنها إستمرت ، بل وتصاعدت ، أيام نيكسون . لكن الأعمال اللاحقة نسبت إلى منشقين كوبيين خارجين عن سيطرة المخابرات المركزية C.I.A . لا تعرف دقة هذه النسبة ، فقد عبر عن شكه فيها مسؤول كبير في البنتاغون في إدارتي كندي وجونسون ، وهو روزويل غيلباتريك Roswell Gilpatrick . تغاضت إدارة كارتر ، وساعدتها المحاكم الأمريكية ، عن إختطاف السفن الكوبية ، منتهكة بذلك إتفاقية منع الإختطاف التي كان كاسترو ملتزماً بها . أما الريغانيون فقد رفضوا

مبادرات كاسترو الهادفة للتسوية الدبلوماسية ، بل وفرضوا قيوداً جديدة إعتماداً على أوهي الذرائع ، وكذبوا صراحة في غالب الأحيان . إنه السجل الذي إستعرضه وين سميث **Wayne Smith** الذي إستقال من منصبه كرئيس لقسم المصالح الأمريكية في هافانا إحتجاجاً(14) .
من المنظور الكوبي ، بدا إرهاب كندي مقدمة للغزو . وقد توصلت المخابرات الأمريكية في أيلول ١٩62 قبل إكتشاف وجود الصواريخ الروسية في أواسط تشرين الأول ، أن « الهدف الرئيسي لحشد ا العسكرية الروسية في كوبا هو تقوية النظام الشيوعي فيها في مواجهة ما إعتبره الكوبيون والسوفيت تهديد بمحاولة أمريكية لقلبه بوسيلة أو بأخرى » . وفي أوائل تشرين الأول أكدت وزارة الخارجية هذا التقييم في دراسة لاحقة لها . لكننا لا نملك إلا التخمين بخصوص مدى واقعية هذه المخاوف .

من المهم بهذا الخصوص رد فعل روبرت ماكنامارا على زعم أندريه غروميكو[187] بأن الصواريخ السوفيتية قد أرسلت لكوبا ل« تقوية قدراتها الدفاعية. وليس أكثر » ففي رده على ذلك قال ماكنامارا : «لو كنت مسؤولاً كوبياً أو سوفيتياً لربما كنت شاركتك القناعة بأن الغزو الأمريكي أمر محتمل الحدوث » ، (وهو ما يعني أنه تقدير غير صائب) . وأضاف ماكنامارا أن إحتمال الحرب النووية في حالة القيام بهجوم أمريكي كان «99%» . كان هذا الهجوم وشيكاً إلى حد مرعب بعد أن رفض كندي إقتراح خروتشوف سحباً متبادلاً للصواريخ من كوبا وتركيا وقد كانت الصواريخ الموجودة في تركيا قديماً جداً بحيث كان سحبها أمراً مقرراً) . وفي الواقع ، ربما كانت كوبا نفسها ستبادر بحرب نووية بعد أن قام فريق إرهابي أمريكي (موننوسي **Mongoose**) بنسف أحد المصانع وقتل 400 شخص ، كما قال كاسترو . كانت تلك واحدة من أكثر اللحظات توتراً خلال الأزمة ، عندما كانت أصابع الكوبيين جاهزة على مفتاح الإطلاق(15) .
ظلت خطة آذار 1960 للإطاحة بكاسترو لصالح نظام « أكثر إخلاصاً للمصالح الحقيقية للشعب الكوبي ، وأكثر تقبلاً للولايات المتحدة » مطروحة في ١٩٩٢ ، مع إستمرار الولايات المتحدة في أداء مهمتها الجليلة المتمثلة بمنع الإستقلال الكوبي ، مستندة إلى خبرة تمتد على مئة وسبعين عاما . كما ظلت حية توجيهات أيزنهاور بأن الجريمة يجب أن ترتكب « بطريقة تتفادي أي ظهور للتدخل الأمريكي » .
وبالتالي ، كان على المؤسسات الأيديولوجية الأمريكية أن تطمس سجل العدوان ، وحملات الإرهاب ، والخنق الإقتصادي ، وغير ذلك من الوسائل التي يستخدمها سيد العنف الغربي . وذلك كله في سياق إخلاصها للمصالح الحقيقية للشعب الكوبي .

إتبعت هذه القاعدة بإخلاص جاوز الحد المعتاد . حذفت الدراسات المحترمة الإرهاب الأمريكي ضد كوبا من السجل التاريخي بإمتثال عبودي من شأنه أن يثير إعجاب أشد الشموليين إخلاصاً . أما وسائل الإعلام فقد عزت مأزق كوبا للشيطان كاسترو والإشتراكية الكوبية » فقط . يتحمل كاسترو كامل المسؤولية عن « الفقر والعزلة والتبعية المهينة » للإتحاد السوفيتي ، كما يخبرنا محرر نيويورك تايمز ، مستنتجة بنبرة المنتصر أن « الديكتاتور الكوبي » قد « حصر نفسه في الزاوية » دون أي عون منا . هذا صحيح طبعاً ، بفضل الضرورة العقائدية ذات السلطة المطلقة . وخلص المحرر إلى أننا يجب أن لا نتدخل مباشرة ، كما يفترض بعض « مقاتلي الحرب الباردة الأمريكيين » : « يستحق نظام كاسترو أن يموت نتيجة فشله الداخلي ، لا أن يستشهد » . ولأنهم من الحمائم ينصحنا المحررون بأن نستمر بالوقوف جانباً والمراقبة بصمت ، كما نفعل منذ ثلاثين عاما ، كما يريدون للقارئ الساذج أن يفهم من روايتهم التاريخ . تلك الرواية التي صنعوها لتوافق حاجات السلطة .
تلتزم التقارير الإخبارية النهج ذاته . « كوبا جسد مقعد » ، كما يقول مراسل التايمز من الكاريبي

هوارد فرنش Howard French ، « إنها شذوذ شيوعي في عالم السوق الحرة المتنامي » ، « طريق شيوعي مسدود » يكافح عبثا ضد « الحقائق الاقتصادية » وهذه الحقائق ، كما يريدون إفهامنا ، هي إخفاقات المبادئ الشيوعية العقيمة ، التي لا علاقة لها بالإرهاب الأمريكي ولا بالحرب الاقتصادية حيث يتم تجاوز أولهما بصمت تام ولا تذكر الثانية إلا من زاوية طرح السؤال : علينا أن نقرر ما إذا كان تشديد الحظر واجباً ، أو إبقائه كما هو ببساطة على أرضية أن « الحقائق الإقتصادية » ستعمل من تلقاء نفسها على « إنتاج التحول الدرامي المحتوم » . لابد أن يعتبر أي رأي من خارج هذا الطيف « شذوذاً » أخر ، ولن يقلده أي صحفي مسؤول عامل في سوق الأفكار الحرة .

تتبنى باميلا كونستابل Pamela Constable ، الأخصائية بشؤون أمريكا اللاتينية في البوسطن غلوب القناعات ذاتها . فهي تفتتح عرضها لكتاب مراسل ميامي هيرالد Miami Herald أندريس أوبنهايمر Andres Oppenheimer المعنون : « ساعة كاسترو الأخيرة » بالقول إنه « بعيد عن أن يكون من أعداء الشيوعية المسعورين ، لكن عمله كمراقب صحفي مجرب في أمريكا اللاتينية يجعل كتابه كشفاً مقنعا صارخا للأعمال الكلبية المهووسة التي يقوم بها نظام كاسترو الإشتراكي الشائخ » . إنه يقدم كوبا « كديكتاتورية تقليدية متآكلة ، يحكمها رجل واحد ، وخضعت مثله لمنطق السلطة الصلب منذ زمن طويل». « رجل يتعلق بنظام فاشل بعناد شديد ، لكن دون أمل » . ويشرح أوبنهايمر ، « بتفاصيل مأساوية مرعبة» ، كيف « صارت حياة الكوبيين العاديين سلسلة مؤلمة من الرعب والسخافة » ، وهو ما تعيد كونستابل روايته بتلذذ كبير . ولا يدع أوبنهايمر مجالاً للشك في أن كاسترو ، مثله مثل غيره من الطغاة الذين يعتقدون أن لهم رسالة تاريخية ، قد بذر بذور نهايته بيده » . لا يظهر إسم الولايات المتحدة إطلاقاً ، ولا توجد إشارة لأية مساهمة أمريكية في المحن « المرعبة التي يعيشها الكوبيون العاديون ، أو في «النظام الفاشل » ، أو في نهج كاسترو في « التدمير الذاتي المجنون » . إن « منطق السلطة الصلب » هو ، ببساطة ، حقيقة من حقائق الطبيعة ، ولا شأن له بالعواطف التي تثيرها طبيعة كاسترو الشريرة . إنه نموذج عام ، وما كوبا إلا حالة خاصة ، فقد كتبت كونستابل مستعرضة التدهور الحاد في نيكاراغوا ، بعد أن تولت السلطة الحكومة المدعومة أمريكياً : « هناك مشكلتان موجودتان خلف الكارثة التي تفتك بهذه الأمة الإستوائية الفقيرة » ؛ « العداء المتبقي » بين الساندينيين واليمين ، والفساد . هل يمكن أن يكون التخريب الذي مارسته القوة العظمى الإرهابية قد أحدث بعض الأثر ، ولو كان هامشياً ، على « الإقتصاد الإشتراكي المنهار » ، وعلى جهود الولايات المتحدة لإعادة الأمجاد السالفة ؟ لا مجال للتعبير عن هذه الفكرة ، ولا للتفكير فيها ، حتى من قبل المنشقين الأكثر تطرفاً في ثقافة المفوضين . روجع نفس الكتاب في نيويورك تايمز بقلم كليفورد كراوس Klifford Krauss ، وثانية لم تعز مآسي كوبا إلا لحماقات الشيطان وحده . ولم تستحق الولايات المتحدة إلا ذكراً جانبياً في جملة واحدة : « لقد تحمل . كاسترو ، لا كوبا ، سلسلة من الكوارث : أزمة الصواريخ ، الحظر التجاري ، هجرة الماربيل Mariel ، والمحاصيل السيئة المتكررة والتقنين الذي لا ينتهي » . وهنا ينتهي الدور الأمريكي . وقد أشادت الصحيفة بوصف أوبنهايمر عذاب كوبا « بحذق ، وعمق بصيرة » غريب كم هو مسل أن نراقب معاناة ضحايانا! وأهم من ذلك ، أشيد بأوبنهايمر لإكتشافه شروراً لم نحلم بها بعد ، فقد أرسل كاسترو ، الذي لا يعرف الشبع في بحثه عن السلطة وحبه للعنف ، « ضباطاً مهرة » لتدريب النيكاراغويين على مقاومة جيش الإرهابيين الذي أطلقته الولايات المتحدة من قواعد في الهندوراس ، وحملته أوامر بمهاجمة « الأهداف السهلة » من قبيل العيادات الصحية والتعاونيات الزراعية بموافقة تامة من وزارة الخارجية والرأي العام الليبرالي اليساري في الحالة الأخيرة . بل إن الوحش قد فكر بالإنتقام « إذا ما غزت أمريكا الريغانية

نيكاراغوا » . وكان « أكثر تورطاً مما إعتقدنا بكثير » في تزويد جيش باناما بالأسلحة « متوقعاً أن تقوم أمريكا بغزوها» .
لكن ، مازال على من يظنون أن ثمة حدوداً لما يخطر ببال العقل الإجرامي أن يسمعوا المزيد : « بإرساله جنوداً كوبيين إلى أنغولا لدعم الحكومة الماركسية ، جعل السيد كاسترو نفسه عقبة أمام تسوية متفاوض عليها للحرب الأهلية في البلاد خلال الثمانينات » . أما الخبراء العارفون الذين يحتون لبرافدا Bravda الأيام الخوالي الطيبات فقد تعرفوها عندما بدأت التايمز تلفق القصص عن دعم كوبا لتلك الحكومة المعترف بها من قبل الجميع تقريبا ، عدا الولايات المتحدة ، ونجاحها في دحر عدوان جنوب أفريقيا المدعوم أمريكياً ، مما وضع أساساً للبدء بالتفاوض من أجل التسوية التي سرعان ما أفسدتها واشنطن بأن استأنفت دعمها لعملائها الإرهابيين لضمان أن الحرب ، التي كانت قد كلفت مئات آلاف الأرواح وخربت البلاد ، ستؤدي الوضع ما تبقى في يد جنوب أفريقيا والمستثمرين الغربيين (16) .
مهما يكن رأي المرء في كوبا ، فإن هذه الممارسات تلقي ضوءً كاشفاً على « الأعمال الكلبية الهاجسية » التي يقوم بها نظام دعاية يمكن توقع ما سيقوله آلياً ، ويدار من قبل طبقة مثقفة ذات جبن أخلاقي مرعب . لم يتغير الأمر كثيراً منذ أن هلل محررو نيويورك تايمز ، قبل ستين عامة ، لسجلنا الرائع في منطقة الكاريبي ، حيث تصرفنا مدفوعين « بأفضل ما في العالم من دوافع » ، عندما طاردت قوات مشاة البحرية Marines « العاصي المراوغ ساندينو Sandino » ، وكانت ترن في أذانهم هتافات النيكاراغويين المؤيدة ، بعكس عواء « المحترفين الليبراليين » . مع أنه من المؤسف ، كما شعر المحررون الليبراليون ، أن تكون تلك الصدامات قد « حدثت في عين الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية تبث بركات الرحمة والسلم للعالم كله » - إستطعنا في كوبا أن « ننقذ الكوبيين من أنفسهم ، وأن نضعهم تحت حكم ذاتي » ، ضامنين لهم «إستقلالاً غير مقيد إلا بتعديل بلات Platt الحمائي » ، الذي « يحمي » الشركات الأمريكية وحلفاءنا المحليين . إن كوبا « أقرب متناولاً من أن تستطيع
إنكار » تهمة « تهديد الأمبريالية الأمريكية » . لقد تم إستدعاؤنا » من قبل الكوبيين الذين توصلوا أخيراً « لإدراك سر الإستقرار » تحت عنايتنا الرؤوم . وبينما كانت « مصالحنا التجارية آمنة من المعاناة في الجزيرة » « إزدهرنا سوياً مع شعب كوبي حر » ، بحيث « لم يعد أحد في كوبا يتحدث عن الإمبريالية الأمريكية »(17).
يعاني المعلقون الصحفيون كربة عظيمة جراء جرائم كاسترو وإساءاته . أكانوا يعانون هكذا لو أنها كانت قابلة للتصديق؟ من الواضح أن معظمها محض ذرائع . يتأكد هذا الإستنتاج بقوة عند المقارنة بين الغضب الهستيري تجاه إنتهاكات كاسترو لحقوق الإنسان والتجنب ، بل والطمس المباشر الجرائم أكثر سوءاً بكثير ترتكب عند أقرب جيرانه في الوقت نفسه ، على يد عملاء الولايات المتحدة العاملين تحت إشرافها وبمعرفتها . إن التاريخ كريم بما يكفي لتقديم حالات إختبار فاقعة لإثبات ذلك (18) .
لا داعي لأن نشغل بالنا بالحرص الكاذب على « المصالح الحقيقية للشعب الكوبي » وعلى «الديمقراطية». وبالمقابل فإن الحرص على « المصالح الحقيقية للشركات الأمريكية حقيقي تماما . ويصح الأمر نفسه على الحرص تجاه الرأي العام الكوبي والأمريكي اللاتيني . كان كندي يعرف ما يفعله عندما سعي لمنع السفر والإتصالات . وتصبح مخاوفه مفهومة في ضوء إستطلاعات الرأي العام في كوبا ، التي إستشهدنا بها أعلاه ، أو في ضوء قانون الإصلاح الزراعي في أيار ١٩5٩ ، ذلك

القانون الذي وصفته إحدى منظمات الأمم المتحدة بأنه «مثال يقتدى به» في أمريكا اللاتينية كلها ، أو في ضوء ما توصل إليه ممثل منظمة الصحة العالمية في كوبا عام ١٩٨٠ من أنه « لا مجال للشك في أن كوبا تملك أحسن إحصاء صحي في أمريكا اللاتينية كلها ، وتملك تنظيماً صحياً جديراً « ببلد متطور جداً » ، رغم فقرها . أو تقرير اليونيسيف عن « حالة أطفال العالم ١٩٩٠» الذي إستعرضته صحفية كنسية في البيرو ، إذ يصف التقرير بلدان أمريكا اللاتينية من بين البلاد صاحبة أعلى معدلات لوفيات الأطفال في العالم مع أن تشيلي وكوستاريكا لديهما معدلات منخفضة بالنسبة للمنطقة ، أما كوبا « فهي البلد الوحيد الذي يوازي الأمم المتقدمة » أو بالإهتمام الذي أبدته البرازيل ، وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ، بالتقنية البيولوجية الكوبية ، التي هي غير عادية ، بل وفريدة ، بالنسبة لبلد صغير وفقير أو بنوعية النقاش الذي نستطيع قراءته في الصحافة الأسترالية ، البعيدة بشكل أمن ، عندما تستعرض الجهود المبذولة الإنجاز « الهدف الإستراتيجي التاريخي » المتمثل بإستعادة كوبا إلى « دائرة النفوذ الأمريكي » : « إن مجرد بقاء كوبا في ظل هذه الظروف كلها لهو إنجاز بحد ذاته ومما يدعو للإعجاب تماماً هو أنها سجلت أعلى زيادة في أمريكا اللاتينية في الناتج الإجتماعي الخام Gross Social Product ، ما يقارب ضعفي البلد الذي يليها مباشرةٍ . وأكثر من ذلك كله هو أن الكوبي العادي مازال ، رغم الصعوبات الإقتصادية ، أفضل سكناً وتغذيةً وتعليماً ورعايةً طبية من بقية الأمريكيين اللاتينيين . وقد سعت الحكومة الكوبية ، كعادتها لتوزيع عبء إجراءات التقشف الجديدة بالتساوي على الناس » .

والأسوأ من ذلك كله هو أن هذه الأراء مألوفة في المنطقة نفسها ، نتيجة الخبرة المباشرة والتحرر النسبي من المتطلبات المبدئية المتصلبة التي تضبط العقيدة الأمريكية وتابعاتها الأوروبيات وعادة ما يعبر عن هذه الآراء من قبل رجال بارزين ، ولنختر مثالاً مؤثراً فقد كتب الأب إغناسيو إلاكوريا Ig-nacio Ellacuria ، وهو رئيس الجامعة اليسوعية في السلفادور (V.C.A) في « صحيفة الكنيسة الأمريكية اللاتينية » في تشرين الثاني ١٩٨٩ أن « النموذج الكوبي » رغم عيوبه ، « قد حقق أفضل تلبية للحاجات الأساسية في أمريكا اللاتينية كلها خلال مدة قصيرة نسبياً » بينما « يظهر وضع أمريكا اللاتينية ، بصدق نبوي الشرور المتأصلة في النظام الرأسمالي والزيف الأيديولوجي لإدعاء الديمقراطية الذي يرافقها ويشرعها ويسترها » ولأنه عبر عن هذه الأفكار ، فقد إغتيل على يد وحدات النخبة المدربة أمريكياً بمجرد ظهور مقاله ودفن عميقاً تحت حجب الصمت التي أسدلها عليه من يدعون السخط هنا(19) .

وكما في كثير من الحالات الأخرى ، لم تكن جرائم كاسترو هي ما أقلق حكام النصف الغربي الذين دعموا بسرور تام ، أناساً من نوع سوهارتو وصدام وغراماجو ، أو تظاهروا بعدم رؤيتهم طالما كانوا « يؤدون وظيفتهم الأساسية » . إن ما يثير نقمتهم هو عناصر النجاح التي بعثت فيهم الخوف والغضب والدعوة للإنتقام وهي الحقيقة التي لابد من طمسها من قبل الأيديولوجيين . إنها ليست مهمة سهلة ، نظراً للأدلة الدامغة التي تؤكد هذا المبدأ الأولي للثقافة العقلانية .

في الثمانينات ، وسعت الولايات المتحدة حربها الإقتصادية ، فارضة حظراً على المنتجات الصناعية ، بما فيها النيكل الكوبي ، وهو من صادرات كوبا الرئيسية .

قد يتذكر من لم يصابوا بمرض الزهايمر السياسي الأمر الذي أصدرته وزارة الخزينة الأمريكية في نيسان ١٩٨٨ بمنع إستيراد البن النيكاراغوي الذي يتم تصنيعه في بلد ثالث (لأن الواردات المباشرة كانت محظورة طبعاً) ما لم « يحول بما يكفي لإفقاده هويته النيكاراغوية » وهو ما يذكر بلغة الرايخ

الثالث[189] ، كما يشير محرر البوسطن غلوب . ومنعت الولايات المتحدة شركة سويدية من تصدير الأدوية إلى كوبا ، لأن أحد العناصر المكونة للأدوية التي تصنعها كان مصنوعة في الولايات المتحدة . وشرط العون المقدم للإتحاد السوفيتي السابق بتعليق المساعدات التي كان يقدمها لكوبا . وحيت عناوين الصحف إعلان غورباتشوف عن نيته بوقف المساعدات قائلة : « بيكر Baker يحيي هذا الإجراء » و « السوفيت يزيلون العقبة من طريق المعونات الإقتصادية الأمريكية » ، « العلاقة السوفيتية الكوبية ٣١ عاما من إزعاج أمريكا » . أخيراً صار ممكناً أن تخف الأذية الكبرى التي ألمت بنا .

في أوائل ١٩٩١ إستأنفت الولايات المتحدة مناوراتها الحربية في الكاريبي . وتضمنت هذه المناورات تدريبات على غزو كوبا ، وهي الوسيلة المعتادة للتخويف . تم تشديد الحظر التجاري في منتصف ١٩٩١ ، وكان من بين الإجراءات المتخذة وقتها تخفيض تحويلات الأمريكيين من أصل كوبي . وفي نيا ١٩٩٢ منع الرئيس بوش ، في سياق إستعداده للإنتخابات ، السفن التي تؤم المرافئ الكوبية من دخول موانئ الولايات المتحدة . ومن شأن القوانين التي إقترحها ليبراليو الكونغرس ، وسموها . يا للسخرية . « قوانين الديمقراطية الكوبية » ، توسيع هذا الحظر ليشمل السفن العاملة لدى الشركات التابعة للولايات المتحدة في الخارج ، وليسمح بمصادرة حمولة أية سفينة سبق لها أن زارت كوبا بمجرد دخولها المياه الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية . بلغ عنف الكراهية تجاه الإستقلال الكوبي حداً متطرفاً يندر أن يحيد عنه في المجال الضيق للتيار الرئيسي في السياسة (20).

لم يبذل أي جهد لإخفاء حقيقة أن زوال الرادع السوفيتي ، مثله مثل زوال الرادع البريطاني قبل قرن من الزمن ، وإنخفاض العلاقات الإقتصادية بين كوبا والكتلة الشرقية ، قد سهل مساعي واشنطن لإنجاز أهدافها القديمة عبر الحرب الإقتصادية وغيرها من الوسائل . تأتي الصراحة في موضعها تماماً . إن أعداء أمريكا الأكثر شيطانية وحدهم يستطيعون ، بعد كل حساب ، وضع حقنا في التصرف كما نهوى موضع تساؤل . إذا ما أردنا مثلاً أن نغزو بلداً أعزل لنأسر عميلاً لنا إمتنع عن تنفيذ الأوامر ، ثم أن نحاكمه على جرائم إرتكبها أثناء وجوده في خدمتنا ، فمن ذا الذي يجرؤ على محاسبة جلالة النظام القضائي عندنا ؟ . صحيح أن الأمم المتحدة إحتجت ، لكن إستخدامنا حق النقض تولى أمر ذلك العبث الطفولي، حتى المحكمة العليا أقرت حق الولايات المتحدة باختطاف من تدعي أنهم مجرمون من الخارج وجلبهم للمحاكمة هنا. لن يصيبنا وخز الضمير الذي أحسته هتلر وحمله على إعادة مهاجر ألماني كانت عصابة هملر[190] قد اختطفته من سويسرا عام ١٩٣٧، وذلك بعد أن احتجت الحكومة السويسرية مستنجدة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي (٢١).

في تعليق نموذجي على مأزق كوبا السعيد، حث محررو واشنطن بوست الإدارة الأمريكية على اقتناص الفرصة لسحق كاسترو: «فبالنظر لحالة العداء الشديد، سيمثل إعطاء الولايات المتحدة الشرعية والراحة لهذه الجثة المهترئة نقضاً للعهد مع الشعب الكوبي، ومع كل الديمقراطيين في نصف الكرة الغربي». وقد دعا أولئك المحررون في الثمانينات، متابعين ذات المنطق، لأن تمارس الولايات المتحدة القسر ضد نيكاراغوا، إلى أن تعود إلى «نموذج أمريكا الوسطى» المتمثل بدول الرعب على شاكلة غواتيمالا.

والسلفادور، بالنظر «لسجلها الإقليمي الداعي للإعجاب». كما سخر المحررون من «التفكير الجديد» لغورباتشوف لأنه لم يعرض على الولايات المتحدة. حتى الآن - إطلاق يدها لإنجاز أهدافها بالوسائل التي أدانتها المحكمة الدولية، (في قرار قلل من مصداقية المحكمة، كما استنتج المعلقون الليبراليون)،

تتحدث البوست لمصلحة شعب كوبا، تماما كما تحدثت وزارة الخارجية لصالحه أيام أيزنهاور وكندي، وكما تحدث ويليام ماك كينلي William Mc Kinely لصالح «الأغلبية الساحقة من السكان «في الفليبين، الذين «يرحبون بسلطتنا»، والذين كنا «ندافع عنهم... ضد الأقلية التي تكيد لهم»، وذلك بأن نذبحهم بمئات الألوف. تحدث نائب القنصل ليونارد وود Leonard Wood لصالح أهالي كوبا المحترمين (الأوروبيين الأغنياء الذين يفضلون الهيمنة الأمريكية، أو الإلحاق، وكان لابد من حمايتهم من «المنحطين» (٢٢).

أبدا لم تفتقر الولايات المتحدة للنوايا الطيبة تجاه من يعانون في هذا العالم، والذين كان من واجبها حمايتهم من كيد الأشرار. أما عن حب البوست للديمقراطية، فالإحسان يتطلب الكتمان. ولا تختلف زميلاتها عنها في ذلك إلا لماما. يكشف السجل الكوبي بوضوح كبير أن الحرب الباردة ما كانت إلا ذريعة لإخفاء الرفض الدائم لتقبل استقلال العالم الثالث، مهما تكن التلاوين السياسية لهذا الاستقلال. وتظل السياسات التقليدية بمنأى عن أي تهديد جدي ضمن الخط السائد. وحتى أكثر الأسئلة وضوحا يتم اعتبارها لا شرعية، بل غير واردة إطلاقا. إذن، بوسعنا أن نتوقع جهودا من النوع المعتاد لضمان سقوط «الثمرة الناضجة» في أيدي أصحابها الشرعيين، أو الانتزاعها من الشجرة بعنف.

من شأن سياسة حذرة أن تشدد الخناق عامدة، وصولا إلى الحرب الاقتصادية والايديولوجية، لمعاقبة السكان، وتخويف الآخرين لمنع تدخلهم. ومع ازدياد المعاناة واستمرار الضغط بحيث ينتج احتجاجاً، فقمعاً، فاضطراباً متزايداً، وهكذا دواليك في دورة معروفة. وعند مرحلة ما يصل الانهيار الداخلي حدة يمكن معه إرسال مشاة البحرية J Marines «تحرير» الجزيرة مرة ثانية بأقل التكاليف، ولاستعادة النظام القديم، بينما ينشد المؤمنون قصائد المديح لقادتنا العظام وصلاحهم. يمكن للمخاوف التكتيكية العابرة أن تسرع العملية، إذا ما نشأت الحاجة لاستنفار مشاعر العنجهية القومية.لكن، يبقى مستبعد أن تخرج الولايات المتحدة عن السياسات التي رسمت خطوطها العامة في «مراجعة سياسة الأمن القومي لإدارة بوش»، التي أشرنا إليها سابقا (الفصل الرابع).

الفصل السابع

النظامان العالميان القديم والجديد:

أمريكا اللاتينية

١ -«عملاق الجنوب»

كتب محرر الواشنطن بوست عام ١٩٢٩ «عندما تؤخذ موارد ذلك البلد الشاسع بالحسبان فسيصبح واضحاً أنه، في غضون سنوات قليلة، سيكون واحدة من القوى الكبرى في العالم». «إن الولايات المتحدة فرحة لنهوض هذه الجمهورية العظيمة في جنوب أمريكا، فقد وجدت الطريق لازدهار وسلم دائمين». لم يكن هذا التفاؤل المبتهج من غير أسباب:«تتميز البرازيل بذلك المزيج الجيد من الحجم الكبير والكثافة السكانية المتدنية وما وهبت من مصادر طبيعية غنية»، كما لاحظ بيتر إيفانز Peter Evans، وليس لديها ما تخشاه من الأعداء الخارجيين. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد البرازيلي أكبر منه في الولايات المتحدة. وكانت مادة التصدير الرئيسية فيها - البن - تحت سيطرة رأس المال المحلي، (مع بداية القرن أنتجت البرازيل ثمانين بالمئة من الإنتاج العالمي للبن). لكن بعض مظاهر الضعف كانت بادية للعيان: اعتمد الاقتصاد بشدة على تصدير المواد الأولية، بحيث اضطر هذا البلد الزراعي الغني لاستيراد الأغذية الأساسية. لكن رغم ذلك بدا «عملاق الجنوب»، كما وصفته نيويورك هيرالد تريبيون NewYork Herald Tribune، نداً حقيقياً لعملاق الشمال، وفي وضع مناسب للنهوض صوب الازدهار والقوة. لقد بدا في الحقيقة «مملكة كبرى لإمكانيات لا حد لها»، «أمة تدوخ الخيال»، كما وصفته صحف أخرى.
في ١٩٢4 قدمت وول ستريت جورنال نظرة أكثر عمقاً للمستقبل: «لا توجد منطقة في الأرض أكثر صلاحية للاستثمار من البرازيل». وبعد خمس سنوات قالت «يفخر رجال الأعمال الأمريكيون بأن لهم حصة أكبر من منافسيهم البريطانيين في الصادرات البرازيلية» و«قد حلت نيويورك محل لندن كأكبر مصدر للاستثمارات الرأسمالية الجديدة»، (جوزيف سميث -Jo seph Smith). تضاعفت الاستثمارات الأمريكية عشر مرات من ١٩١٣ إلى ١٩٣٠، أما التجارة فتضاعفت مرة واحدة، بينما انخفضت التجارة البريطانية بحدود ٢٠%).كانت الصورة مشابهة عبر المنطقة كلها، فقد تضاعفت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مشاريع أمريكا اللاتينية كلها تقريبا، بحيث وصلت 3,5 مليار دولار في العشرينات، بينما تضاعفت الاستثمارات في الأوراق المالية Portfolio أكثر من أربع مرات لتصل١,٧ مليار دولار/ : نفط فنزويلا أيام ديكتاتورية غوميز 191 **، مناجم بوليفيا وتشيلي وغيرها، وثروات كوبا، كانت كلها أهدافا مفضلة. ومن ١٩٢5 إلى ١٩٢٩ بلغ تدفق الرساميل الأمريكية لأمريكا اللاتينية مئتي مليون دولار سنويا، بينما وصلت عائداتها التي نالها المستثمرون الأمريكيون ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار سنوياً (1).**
ترجع المصالح الجدية للولايات المتحدة في البرازيل إلى سنة ١٨٨٩، عندما أطيح بالملكية وأقيمت

الجمهورية، وعقد مؤتمر أمريكي عام Pan American Congress في واشنطن «كجزء من استراتيجية أوسع موجهة لإبعاد المنافسة الأوروبية، وبالتالي ضمان التغلغل التجاري الأمريكي في أسواق أمريكا اللاتينية»، كما كتب سميث. ترددت الولايات المتحدة في الاعتراف بالحكومة الجديدة، يعود ذلك جزئياً إلى أن «السياسيين الأمريكيين المحافظين أجفلوا من الإطاحة برمز السلطة والاستقرار عبر العنف العسكري».لكن، وكما لاحظ جيمس بالين James Baline الذي سيصير وزيراً للخارجية، «أن للبرازيل علاقات مع الجنوب تماثل الولايات المتحدة في الشمال»، وفيها فرص تجارية واسعة جدا. وسرعان مازال التردد الأمريكي.

ولأنه تم التأكد من أن البرازيل يقدم فرصة تجارية «لا تحصى»، فقد اختيرت موقعة لانعقاد المؤتمر الأمريكي العام الثالث، حيث أعلن وزير الخارجية إليهو روت Elihu Root أن الولايات المتحدة والبرازيل تشكلان ضمانة أبدية موحدة «لتكامل الأمريكتين».

وفي فترة ١٩٠٠ - ١٩١٠ نمت الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية أكثر من الضعف، وهو ما كان أسرع معدل للنمو في العالم. ومع انتقال القوة الدولية إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، صارت الولايات المتحدة قادرة على إعمال مبدأ مونرو بما يتجاوز منطقة الكاريبي. وازداد النفوذ الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة عبر القارة كلها مما سبب فرحة العشرينات (2).

وصلت الهيمنة الأمريكية على السوق البرازيلية ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية، فقد صارت الولايات المتحدة تقدم نصف واردات البرازيل وتشتري ما يزيد على 40% من صادراتها. في تلك الآونة كانت رؤية مخططي واشنطن توسعية لدرجة أن أمريكا اللاتينية لم تكن لتلعب إلا دوراً صغيراً، مع أنها لم تنس تماماً، ويلاحظ ستيفن ريب Stephen Rabe أن «دور أمريكا اللاتينية في النظام العالمي الجديد كان بيع مواردها الخام وامتصاص فوائض رأس المال الأمريكي.باختصار، كان عليها «أداء وظيفتها الرئيسية» وأن «تُستغل» لصالح بلدان اللب الصناعية إلى جانب بقية بلدان الجنوب (3).

إن وصف ريب للنظام العالمي الجديد عام 1945 ليس شائخاً أبداً اليوم. يصح الأمر نفسه على مخاوف بوليفار Bolivar تجاه «البلد البالغ القوة، الواسع الثراء، وشديد الحب للحرب، والقادر على فعل كل شيء» والذي يقف «على رأس هذه القارة العظيمة».

تبقى الموضوعة الرئيسية للحقبة الكولومبية - الدور المناط بالجنوب. مستمرة مع تقدمنا صوب «العصر الامبريالي الجديد».

٢-«رخاء النظام الرأسمالي العالمي»

يوصف النظام العالمي الجديد لعام 1945 بصراحة ملحوظة أحياناً في الدراسات التي تلتزم الخط العام. نالت الدراسة التي قدمها مؤرخ وكالة المخابرات المركزية C.I.A جيرالد هينز Gerald Haines عن العلاقات البرازيلية الأمريكية تقديراً عالياً. تبدأ الدراسات بالقول صراحة: «بعد الحرب العالمية الثانية ادعت الولايات المتحدة، انطلاقا من مصالحها، المسؤولية عن رخاء النظام الرأسمالي العالمي». وقد كان بوسعه المضي قدماً واقتطاف ما جاء في مذكرة للمخابرات عام 1948 عن «المصالح الاقتصادية الاستعمارية» لحلفائنا الأوروبيين، أو دعوة جورج كينان لإعادة «فتح الامبراطورية اليابانية صوب الشرق»، إلى جانب غيرها من التحليلات التي تعكس المصالح الحقيقية (4).

يتابع هينز: «حاول القادة الأمريكيون إعادة تشكيل العالم بما يناسب مصالح ومعايير الولايات المتحدة. كان على العالم أن يكون «عالماً مفتوحاً»، مفتوحاً للاستغلال من قبل الأغنياء. لكن ليس مفتوحاً تماما حتى بالنسبة لهم. أرادت الولايات المتحدة «نظاماً مغلقاً في النصف الغربي ضمن هذا العالم المفتوح»، كما يوضح هينز مسترشد بالمختص في شؤون أمريكا اللاتينية ديفيد غرين David Green الذي وصف النظام «المتشكل» بعد الحرب العالمية الثانية بأنه «نصف غربي مغلق ضمن عالم مفتوح». ويجب أن يكون النظام مغلقاً في وجه الآخرين في المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، أو التي تعتبرها ذات أهمية حاسمة، (أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط)، ومفتوحاً حيث لم تُبنَّ السيطرة الأمريكية بعد. تلتقط عبارة هينز هذه مبدأ «الباب المفتوح» الذي يتبجحون به بمعناه العقائدي المعتمد: ما لدينا نحتفظ به (إن كان لازماً لنا)، وما عدا ذلك فالطريق مفتوحة للجميع. طور مبدأ العمل هذا على يد وزارة الخارجية عام 1944 في مذكرة سميت «السياسة البترولية للولايات المتحدة». كانت الولايات المتحدة تسيطر على نفط النصف الغربي آنذاك، وكان مقدراً لإنتاجه أن يبقى مغلقاً، كما أعلنت المذكرة، مع بقاء بقية العالم مفتوحاً. «ستتضمن سياسة الولايات المتحدة الإبقاء على الوضع الذي بحوزتها الآن، أي حماية الامتيازات الحالية الموجودة بيدها بكل حذر، إضافة إلى الإصرار على مبدأ الباب المفتوح الذي يعطي الشركات الأمريكية فرصة متساوية مع غيرها في المناطق الجديدة»(5).

يعود الأمل بأن تصبح أمريكا اللاتينية لنا إلى أولي أيام الجمهورية، وقد اكتسب شكلاً مبكراً في مبدأ مونرو. قلت النوايا بوضوح، وتبينت أثناء تنفيذها بكل اتساق. من الصعب جداً إجراء أي تحسين على صياغة وزير خارجية ولسون، روبرت لانسينغ، التي وجدها الرئيس «لا مأخذ عليها»، مع أنه «ليس من السياسة في شيء» أن تقولها علناً: «إن الولايات المتحدة، حين تتبنى مبدأ مونرو، تهتم بمصالحها الخاصة، أما وحدة أمم أمريكا اللاتينية فهي وسيلة لا غاية، وإذا كان هذا مؤسساً على الأنانية الصرف، فإن مبدع مبدأ مونرو نفسه لم تكن لديه دوافع أسمى ولا أعلى من ذلك لإعلانه».

كان بسمارك[192] محقاً عندما وصف مبدأ مونرو عام ١٨٩٨ بأنه «نوع من الغرور، أمريكي على نحو غريب، وغير مقبول».

توقع خلف ويلسون، الرئيس تافت [193] أنه «لم يعد بعيداً اليوم الذي يصير فيه النصف الغربي ملكنا فعلاً، لأنه ملك لنا من الآن من الناحية الأخلاقية بفعل تفوقنا العرقي». وبالنظر للقوة المرعبة التي

حازتها الولايات المتحدة في أواسط الأربعينات، فإنها لم تر سبباً لتحمل أي تدخل في «منطقتنا الصغيرة هناك» (ستيمسونstimson).(6)
ويتابع هينز قائلاً إنه في النظام العالمي لعام 1945 كان هدفنا «إنهاء كل منافسة أجنبية هناك». تولت الولايات المتحدة أمر الحلول محل منافسيها البريطانيين والفرنسيين والكنديين بغرض «إبقاء المنطقة سوقاً هاماً لفوائض الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة، وللاستثمارات الخاصة، ولاستغلال احتياطيها الهائل من المواد الخام وإبقاء الشيوعية بعيدة عنها». يجب هنا أن نفهم مصطلح «شيوعية» بالمعنى التقني المعتاد: أولئك الميالون «إلى الفقراء الذين طالما رغبوا بنهب الأغنياء»، حسب كلمات جون فوستر دلاس، كانت الخطط الموضوعة للشرق الأوسط مماثلة، حيث شملته الولايات المتحدة بمبدأ مونرو بعد الحرب العالمية الثانية، مما كان له عواقب هائلة على جنوب أوروبا وشمال أفريقيا وعلى المنطقة الشرق أوسطية ذاتها. إن استنتاجات هينز قابلة للتعميم، مع أنه يركز على البلد الأغنى والأهم في أمريكا اللاتينية. ففي البرازيل، كما يقول، سعت الولايات المتحدة لمنع النزعة القومية الاقتصادية، ومنع ما سمته إدارتا ترومان وأيزنهاور «تطوراً صناعياً مفرطاً»، أي تطور يمكن أن ينافس الشركات الأمريكية. أما المنافسة ضد رأس المال الأجنبي [194] فلم تكن مفرطة، وكانت إذن مسموحة. فرضت أوامر الولايات المتحدة على عموم النصف الغربي منذ شباط 1945، كما رأينا سابقا (الفصل 2-1).
ما كان جديداً في هذه الأولويات هو نطاقها لا طبيعتها. فقد كتب ديفيد غرين أن نوايا برنامج «الجار الطيب» لما قبل الحرب كانت «الحث على بعض التنوع في منتجات أمريكا اللاتينية، بالنظر لتوقع أن يجد الأمريكيون اللاتينيون أسواقاً جاهزة في النصف الغربي، لكن كان على هذا التنوع أن يبقى محدوداً بالمنتجات التي لا تنافس خطوط الإنتاج القائمة فعلا في أسواق النصف الغربي»، أي خطوط الإنتاج في الولايات المتحدة. ودعت مقترحات اللجنة الاستشارية عبر الأمريكية Interamerican لأن تمتص الولايات المتحدة صادرات أمريكا اللاتينية، بحيث تعزز «تطوير قدرة أمريكا اللاتينية على شراء مزيد من مصنوعات الولايات المتحدة». كانت المشاريع السابقة للوكالات عبر الأمريكية التي تسيطر فيها الولايات المتحدة «مبنية كلها على السلع الاستهلاكية، لا على السلع الإنتاجية بأنواعها»، أما الهدف فلم يكن، بالتأكيد، تقليل حصة الولايات المتحدة من التصدير إلى أمريكا اللاتينية»، وخاصة «الآلات، وصادرات الصناعة الثقيلة».
أضاءت الاستثناءات العرضية هذه النقطة. فقد وافقت الولايات المتحدة على تمويل مشروع برازيلي للفولاذ، لكن وكما أشار الاقتصادي الحكومي سايمون هانسن Simon Hansan، لم يعن ذلك إلا «تغيير نمط الصادرات» الأمريكية إلى البرازيل، وليس تخفيض حجمها أو قيمتها: سينتج المصنع البرازيلي «أبسط المنتجات المصنعة» التي من شأنها أن «تحتاج استيراد مواد أكثر تعقيداً» وأن تتطلب تقنية أكثر تقدماً، «وهنا تأتي نحن» لنحافظ على سوق التصدير الأمريكية سليمة. وخلص أحد التحليلات إلى أن «البلدان التي ستنحسر أكثر من غيرها بسبب الأعمال التي سيتولاها المشروع البرازيلي ستكون إنكلترا وألمانيا»(7).
وبشكل عام، فإن قادة الولايات المتحدة «عارضوا الخطط التصنيعية الضخمة في أمم العالم الثالث، ورفضوا برامج المعونة الخارجية المستندة إلى القروض العامة الهادفة إلى تشجيع النمو الاقتصادي». لقد فضلوا «تناولاً مركنتيلياً» لاقتصاديات العالم الثالث متكاملاً مع «نظام التجارة الحرة الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة». إن مفهوم «التجارة الحرة المركنتيلية» يتلاءم بشكل جميل مع الإطار

العقائدي: «لقد حاولت الولايات المتحدة أن تقود التطور الصناعي البرازيلي لما فيه مصلحة الشركات الأمريكية الخاصة. وبشكل يجعل البرازيل متلائمة مع خططها الاقتصادية الإقليمية». كان على برنامج «النقطة الرابعة» الإنساني أن يصبح «نموذجاً لكل الأمريكيين اللاتينيين». وقد صمم لتنمية مصادر أكبر وأكثر فاعلية لخدمة الاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى خلق أسواق للصادرات الأمريكية وتوسيع فرص الاستثمار أمام رأس المال الأمريكي».

«ما توقعه، لكن لم يصرح به» مخططو الولايات المتحدة «كان علاقة استعمارية جديدة، حيث تقدم البرازيل المواد الخام للصناعة الأمريكية وتقدم الولايات المتحدة السلع المصنعة». لقد تبعوا «سياسة مركنتيلية استعمارية جديدة» هي،بشكل ما «التناول الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي للتنمية»، ومن جديد يظهر مدى الطواعية التي يمكن أن تصل إليها النظرية الاقتصادية الأداتية. كان تحمل التنمية الصناعية ممكناً فقط إذا كانت «مكملة للصناعة الأمريكية» وكان المفهوم الأساسي هو أن «لابأس بتنمية البرازيل طالما لا تتعارض هذه التنمية مع الأرباح والهيمنة الأمريكيتين»، وطالما استمر ضمان تحويل أرباح كافية للخارج. تم تشجيع التنمية الزراعية أيضاً طالما كانت تتجنب البرامج «المقوضة للاستقرار» من قبيل الإصلاح الزراعي، وتعتمد على المعدات الزراعية الأمريكية، وتشجع «البضائع التي تكمل الإنتاج الأمريكي كالبن والكاكاو والمطاط والجوت»، وتخلق «أسواق جديدة للسلع الزراعية الأمريكية» مثل منتجات الألبان والقمح.

«كانت الرغبات البرازيلية تأتي في المرتبة الثانية» كما لاحظ هينز، مع أنها كانت مفيدة «للطبطبة عليهم قليلاً وجعلهم يعتقدون أنك تحبهم»، حسب كلمات دلاس.

سرعان ما اتخذ إطار الحرب الباردة مكانه. وبحلول 1946 أقلقت المكانة السوفيتية في البرازيل السفير أدولف بيرل AdolphPerle، وهو رجل دولة ليبرالي بارز منذ «الصفقة الجديدة New Deal» حتى «الحدود الجديدة New Frontiers». وحذر السفير من أن الروس مثل النازيين، «إنهم يستغلون، بشكل كلبي مرعب ومخيف، أي مركز للفكر أو للعمل بإمكانه خلق المشاكل للولايات المتحدة». إنهم لا يشبهوننا أبدا في هذا المجال. لم تستطع المخابرات رصد أي افتعال سوفيتي للمشاكل في البرازيل، باستثناء البعثات الاقتصادية وغيرها من الأمور العادية. لكن وكالمعتاد، لم يعتبر ذلك دليلاً ذا شأن، وتم تبني موقف بيرل. ويلخص هينز تقريره للمخابرات بعد أشهر من ذلك: «هناك ما يحمل على الظن بأن الاتحاد السوفيتي قد يجد من مصلحته أن يصطاد في مياه العلاقات الأمريكية الداخلية العكرة». لذلك لا تجوز المغامرة. إنه مظهر آخر من مظاهر «اللا منطق المنطقي» الذي يشمل تخطيط السياسة الدولية. يجب إبادة الشيوعيين المتوقعين قبل أن تسنح لهم الفرصة لمعارضة سعيناً خلف أهدافنا.

استخدم قادة الولايات المتحدة البرازيل «كمنطقة اختبار للأساليب العلمية الحديثة في التنمية الصناعية» كما يقول هينز. وقد قدم الخبراء الأمريكيون توجيهاتهم في كل المواضيع. فقد شجعوا البرازيليين مثلاً على فتح منطقة الأمازون أمام التنمية، واتباع النموذج الأمريكي في مجال عمليات السكك الحديدية. لكن أهم ما في الأمر هو أنهم قد زودوا البرازيليين بنصائح مخلصة في كيفية تحقيق الأرباح للشركات الأمريكية.

تتخلل قصة هينز، من أولها إلى آخرها، عبارات من قبيل «أفضل النوايا»، «ظن مخلصاً » ..... الخ. وبمحض المصادفة السعيدة كان كل ما «ظن بإخلاص» متوافقاً تماماً مع مصالح المستثمرين الأمريكيين، مهما تكن مدمره لمن هم تحت وصايتنا. ومن جديد يضرب هينز على وتر تقليدي، بما في ذلك النوايا السامية التي خدمت مصالحنا على نحو عجيب.

٣- حماية الديمقراطية

ركزهينز على السنوات الأولى، لكنه أعطى عينة مما سيأتي عندما أشار الى هدف «تدريب الجيش البرازيلي» الذي قام الضباط الأمريكيون «بتنميته كحام للديمقراطية». لقد أثمر هذا البرنامج بعيد النظر لانجاز رؤيتنا الديمقراطية عندما تولى الجنرالات السلطة عام 1964، واضعين حداً للفتره البرلمانية بعد الحرب، ومؤسسين دولة أمن قومي نازية جديدة غنية بالقمع والتعذيب، ملهمين نظرائهم على امتداد القاره ليمدوا حدودهم في تجسيد ملحوظ لنظرية الدومينو[195] التي، لسبب ما، لا تناقش عادة تحت هذا العنوان.

وباتباعهم العقيدة الليبرالية الجديدة المقرّة تحت اشراف أمريكي مستمر انطلق الجنرالات لخلق «معجزة اقتصادية» كانت موضع اعجاب كبير، رغم بعض التحفظات على العنف السادي الذي أنجزت بواسطته. كانت دول الأمن القومي التي أدارها العسكريون نتاجاً مباشراً لسياسة ومبادئ الولايات المتحدة لجعل عسكريي أمريكا اللاتينية مشمولين ببنية القيادة الأمريكية. وأرسوا خلال الحرب أسس نظام امداد متناسق دائم يتضمن نماذج اسلحة امريكية موحدة للقارة كلها. وقد افترض أن هذه الترتيبات ستكون «مفيدة جداً» لصناعة الأسلحة الأمريكية المزدهرة (الجنرال هاب ارنولد Hop Arnold في معرض إشارته الى صناعة الطيران بعد الحرب). وسيتيح التحكم بإمدادات السلاح ادوات سيطرة سياسية واقتصادية تمكن الولايات المتحدة من ردع الميول القومية. ومجابهة «النشاط الهدام» وسيكون من متممات ذلك الاضطلاع بمهام التدريب بدلا من المنافسين الأوربيين.

سعى قانون «التعاون العسكري بين الدول الأمريكية» أيام ترومان عام 1946 لضمان احتكار الولايات المتحدة امدادات السلاح والتدريب في «نصف غربي مغلق عسكرياً تحت هيمنة امريكية». وشددت الوثائق الداخلية على ضرورة الحلول محل المنافسين الأوربيين، وسرعان ما تحقق ذلك.

تقدمت مهمة مواجهة «النزعات الهدامة» الى الواجهة في 1943 عندما قام أصحاب مناجم بوليفيا باستدعاء القوات الحكومية لقمع عمال مناجم القصدير المضربين حيث قتل مئات منهم في «مجزرة كاتافي» Catavi. لم يظهر أي رد فعل أمريكي إلى أن أطاحت «الحركة القومية الثورية N. R .M » بالديكتاتورية بعد سنة من ذلك ، وكانت حركة قومية معادية للديكتاتورية ومناصرة للعمال. شجبت الولايات المتحدة النظام الجديد بوصفه «نصيراً للفاشية»، (بذرائع واهية)، وبوصفه معادياً «للإمبريالية الأمريكية»، وهذا ما كان صحيحاً. وطالبت باستبعاد كل أعضاء الحركة القومية الثورية من مواقع الحكم، وسرعان ما توصلت للإطاحة بهم لصالح حكومة عسكرية. وحددت مذكرة لوازرة الخارجية الفكرة الحاسمة: خشي أصحاب المناجم من «النوايا العميقة التي أظهرتها الحركة في تحسين ظروف العمال، وخافوا من أن ذلك لن يكون إلا على حساب مصالحهم». أما الخوف الأكبر فكان من النزعة القومية الجذرية. (الفصل 2-1).

دفعت ادارة كندي بالعملية قدماً. محولة مهمة جيوش أمريكا اللاتينية من «الدفاع عن النصف الغربي» إلى «الأمن الداخلي»، أي الحرب ضد السكان، وشرح الخبراء الأكاديميون أن العسكريين قوة «تحديثية» عندما يقادون من قبل معلميهم الأمريكيين.

شرح المنطق الأساسي في دراسة سرية عام 1965 قدمتها وزارة الدفاع التي كان روبرت ماكنامارا يرأسها آن ذاك. وجدت الدراسة أن «السياسات الأمريكية تجاه عسكريي أمريكا اللاتينية كانت فعالة

عموماً في تحقيق الأهداف الموضوعة لها»: «تحسين امكانيات الأمن الداخلي» و «تأسيس نفوذ عسكري أمريكي مهيمن» أن العسكريين يفهمون الآن مهامهم وهم مجهزون بما يكفي للقيام بها بفضل الزيادة الكبيرة في التدريب والامداد التي حققتها ادارة كندي اعوام ١٩٦١ - ١٩٦٢ - تتضمن هذه المهام اسقاط الحكومات المدنية «عندما تؤدي سياسة قادتها الى إيذاء مصالح الأمة، كما يراها العسكريون». إنها من ضرورات «البنية الثقافية في امريكا اللاتينية»، كما شرح ليبراليو كندي ، وستتم الأمور الآن كما يجب ، نظرا لأن رؤية العسكريين صارت مؤسسة على «فهم الأهداف الأمريكية ، والتوجه لخدمتها» . وبالتقدم على هذا المسار بإمكاننا الاطمئنان لنتيجة «الصراع الثوري من اجل السلطة ضمن المجموعات الرئيسية التي تشكل البنية الطبقية الراهنة» في أمريكا اللاتينية، وضمان «الاستثمارات الأمريكية الخاصة» والتجارة، أي الجذر الاقتصادي، الأقوى بين الجذور كلها «للاهتمام السياسي للولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية» (8)

ان البلاغة الماركسية المبتذلة التي يتكفلها مخططو كندي - جونسون أمر مألوف في الوثائق الداخلية، كما في صحافة الأعمال.

ولنعد الى البرازيل. فقد بدأت خطط الانقلاب العسكري مباشرة بعد أن أصبح خواو غولارت Joao Goulart رئيساً عام ١٩٦١**.فقد قلق العسكريون من جاذبيته وخطابه الشعبي وأغضبتهم جهوده الهادفة لرفع الحد الأدنى لأجور العمال المدنيين. وتعززت مخاوف جماعة رجال الأعمال الأمريكيين عندما أقر مجلس المندوبين قانون يفرض قيوداً على الاستثمار الأجنبي ويحد من تحويل الأرباح على أساس أن هذا التحويل «يستنزف الاقتصاد البرازيلي»، ومع أن غولارت، الذي كان عضواً مخلصاً في النخبة البرازيلية، كان معادياً للشيوعية، فقد شعر قادة العمل الأمريكيون ومسؤولو السفارة بالخوف من علاقاته مع العمال والمنظمات الفلاحية وتعيينه عدداً من الشيوعيين في مناصب عالية. «إنه نهج شيوعي صريح» كما رأت المخابرات المركزية الأمريكية. وقد قدم كندي ذريعة الحرب الباردة المناسبة لهذه الحالة حتى قبل أن يتولى الرئاسة (انظر الفصل ٣ - ٢) في بداية 1962 أعلم قادة الجيش البرازيلي السفير الأمريكي لينكولن غوردن Lincoln Gordon، أنهم كانوا بصدد التحضير لانقلاب وبمبادرة شخصية من جون كندي، بدأت الولايات المتحدة تقديم الدعم السري والعلني للمرشحين السياسيين اليمنيين. شعر الرئيس، متفقاً مع غوردن وجماعة رجال الأعمال الأمريكيين، أن «العسكريين ربما كانوا يمثلون مفتاح المستقبل»، كما استنتجت روث ليكوك Ruth Leacock،**

وأوفد روبرت كندي إلى البرازيل في كانون الأول 1963 للضغط على غولارت «حتى يواجهة المشكلة الشيوعية»، حسب تعبير السفارة الأمريكية. وأخبر روبرت كندي غولارت أن الرئيس قلق جدة من تسرب «الشيوعيين والقوميين اليساريين المعادين للولايات المتحدة» الى الحكومة والجيش والنقابات وجماعة الطلاب، وقلق أيضا من «سوء معاملة الأمريكيين وغيرهم من المستثمرين الأجانب». وقال كندي إن على غولارت، إن أراد المعونة الأمريكية، أن يهتم بأن يشغل «المواقع المفتاحية في البرازيل» اشخاص موالين للولايات المتحدة، وأن يفرض الاجراءات الاقتصادية التي تطالب بها الولايات المتحدة.

ظلت العلاقات متوترة، وخاصة بشأن خطة التقشف التي طالبت بها ادارة كندي كشرط لتقديم المعونة، وبشأن شكاوى الولايات المتحدة من نفوذ اليساريين. في آذار 1963 اشارت المخابرات من جديد إلى خطط الانقلاب العسكري وكان مدراء الشركات الأمريكيون آن ذاك يحثون على وقف تام للمعونات بقصد تسريع مخطط الانقلاب. وفي آب حذر الملحق العسكري الأمريكي فيرنون وولترز Vernon

Walters - البنتاغون من أن غولارت كان يرفع الضباط «ذوي الميول القومية المتطرفة» مفضلاً اياهم على الضباط الموالين للديمقراطية وللولايات المتحدة الأمريكية». (يفترض أن التعبيرين مترادفان).
ازدادت العلاقات سوءاً في ظل ادارة جونسون. وفي معرض الحديث عن المعونات الأمريكية، أخبر عضو مجلس الشيوخ آلبرت غور Albert Gore - لجنة الشؤون الخارجية في المجلس أنه سمع أن «كل نواب الكونغرس البرازيلي الذين أشاروا بإصلاحات من النوع الذي جعلناه شرطاً مسبقاً للحصول على معونات (التحالف من اجل التقدم)، هم الآن في السجن» وأبرق السفير غوردون الى واشنطن بوجوب زيادة المعونة العسكرية للبرازيل، لأن الجيش كان عنصراً اساسياً في «الاستراتيجية الهادفة لاحتواء إفراطات حكومة غولارت اليسارية». في الوقت عينه، كانت المخابرات المركزية C.I.A «تقدم التمويل للمظاهرات الجماهيرية في المدن ضد حكومة غولارت ، مبرهنة على أن الثالوث القديم ، الله - الوطن - العائلة ، ما زال فعالاً كما كان دائماً » كما لاحظ فيليب آغيPhelip Agee في مذكراته.
لنتذكر أن تقديم المعونات للجيش هو إجراء عملياتي معتاد من أجل الإطاحة بالحكومات المدنية. وقد استخدمت هذه الأداة بنجاح في أندونيسيا وتشيلي، وتمت محاولتها في إيران في اوائل الثمانينات فيما كان مرحلة أولى مما سمي لاحقاً فضيحة إيران – كونترا(9).
في 31 آذار استولى الجنرالات على الحكم مع دعم أمريكي وخطط لأعمال لاحقة عند الضرورة «لتأكيد نجاح الانقلاب» وأبرق غوردون لواشنطن قائلاً إن الجنرالات قد نفذوا «عصياناً ديمقراطياً»، وأن الثورة كانت «نصراً كبيراً للعالم الحر»، ومنعت «خسارة الغرب لكل جمهوريات جنوب أمريكا»، وعلى الثورة أن «تخلق مناخاً أفضل للاستثمارات الخاصة». وبعد سنتين من ذلك، قال السفير غوردون في شهادته أمام مجلس الشيوخ إن «هدف الثورة البرازيلية الرئيسي كان الحفاظ على الديمقراطية في البرازيل، لا تدميرها». كانت هذه الثورة الديمقراطية «أكبر نصر حاسم للحرية في أواسط القرن العشرين»، «واحدة من نقاط الانعطاف الرئيسية في التاريخ العالمي» في هذه الفترة. وافق ادولف بيرل على أن غولارت كان نسخة عن كاسترو وكان لا بد من ازاحته. أما وزير الخارجية دين راسك فقد برر اعتراف الولايات المتحدة بالانقلابيين على أساس أن «انتقال السلطة قد تم وفقاً للدستور»، وهو ما لم يكن دقيقاً تماماً»، كما لاحظ توماس سكيدمور Thomas Skidmore بكل حكمة.
طالب قادة العمل الأمريكيون بحصتهم من الفضل في الاطاحة العنيفة بالنظام البرلماني، بينما مضت الحكومة في سحق الحركة العمالية البرازيلية واخضاع الكادحين الفقراء للحاجات المرهقة لمصالح الأعمال، وفي مقدمتها الأجنبية منها. خفضت الأجور الحقيقية خمسة وعشرين بالمئة خلال السنوات الثلاث الأولى، وأعيد توزيع الدخل «لصالح جماعات الدخول العالية الذين كان مقدراً لهم أن يلعبوا دور كبار المستهلكين في المعجزة البرازيلية» (سليفيا آن هيوليت Sylvia Ann Hewlette التي رأت في القمع الوحشي والهجوم على مستويات المعيشة «شرطاً أولياً لدورة جديدة من النمو الرأسمالي في الاقتصاد الداخلي البرازيلي»). وبالطبع كانت واشنطن فرحة، وكذلك كان كبار المستثمرين، ومع زوال بقايا الحكم الدستوري وتحسن المناخ الاستثماري، قدم البنك الدولي أول قروضه منذ خمسة عشر عاماً، وسرعان ما ازدادت المعونة الأمريكية مع زيادة التعذيب والقتل والجوع والأمراض ووفيات الأطفال - والأرباح (١٠).

4- حماية النصر

يقول توماس سكيد في دراسته الأكثر شمولاً لما حدث بعد ذلك إن الولايات المتحدة كانت «أكبر حلفاء النظام»، لقد «أنقذ» عون الولايات المتحدة الجنرالات الحاكمين. حولت تلك العملية الولايات المتحدة الى نوع من «صندوق نقدي دولي فردي، حيث صارت تشرف على كل جوانب السياسة الاقتصادية البرازيلية». «وقد وجد مستشار امريكي كلّي الحضور في كل مكتب برازيلي ذي علاقة بفرض ضرائب مكروه وبتجديد وتقريرالأسعار»، كما «اكتشف» السفير الأمريكي الجديد عام 1966. ومن جديد كانت الولايات المتحدة في موقع يؤهلها لاستخدام البرازيل «كمنطقة اختبار للطرق العلمية الحديثة في التنمية الصناعية» (هينز). ومن هنا فإن لها فضلاً في كل ما تلا ذلك. اختطت البرازيل سياسات ليبرالية ارثوذكسية جديدة تحت الأشراف الأمريكي حيث «قامت بكل شيء على الوجه الصحيح» (سكيد مور). مضت «المعجزة الاقتصادية» يداً بيد مع ترسيخ دولة الأمن القومي الفاشية ولم يكن لنظام غير قادر على استخدام السوط أن يستطيع تنفيذ إجراءات مؤذية للسكان إلى هذه الدرجة.
يتابع سكيد مور قائلاً إن الاصلاحات الليبرالية الجديدة لم تنجح تماماً في «بناء الرأسمالية البرازيلية» مع أنها نجحت في بناء الشركات الأجنبية. أدت الاصلاحات الى ركود صناعي حاد ادى لخراب مشاريع كثيرة. ولمواجهة هذه الآثار، ومنع مزيد من الاستيلاء الأجنبي على الاقتصاد، لجأت الدولة إلى القطاع العام وقوت الشركات الحكومية التي احتقرتها سابقاً.
في ١٩67 تولى التكنوقراطيون ادارة السياسة الاقتصادية، وكان على رأسهم الاقتصادي المحافظ المحترم جدا انطونيو دلفيم نيتو Antonio Del-fim Neto- وهو نصير متحمس «لثورة 31 آذار»، إذ اعتبرها «تظاهرة ضخمة قام بها المجتمع» و«حصيلة إجماع عام» (في صفوف من اعتبرهم مجتمعاً). ومع اعلان الحكومة إخلاصها لمبادئ الليبرالية الاقتصادية، قامت بفرض ضوابط لا نهاية لها على الأجور. ويلاحظ سكيد مور أن «الاحتجاجات العمالية التي ما زالت عرضية وصغيرة إلى الآن، قد تم قمعها بمهارة» مع اشتداد قبضة الحكم الفاشي على المجتمع بأسره، وما رافق ذلك من رقابة منظمة، وإلغاء لاستقلال القضاء، والغاء عدد من الكليات الدراسية وتنقيح المناهج الدرسية بهدف ترويج «النزعة الوطنية Patriotism». وهدف النهج الاجباري الجديد في «التربية الأخلاقية والمدنية» «للدفاع عن المبدأ الديمقراطي عن طريق الحفاظ على الروح الدينية وكرامة الكائن الإنساني وحب الحرية، مع الحس بالمسؤولية النابع من الإلهام الإلهي»، «كما اراد الجنرالات والتكنوقراطيون الذين في صفهم.
أعلن الرئيس عام ١٩٧٠ أن القمع سيكون «قاسياً لا ينثني» ولن يعطي حقوقا ل- «الليبراليين المزيفين». وصار التعذيب «طقساً مروعاً، ذبحاً محسوباً للجسد والروح»، كما كتب سكيد مور، مع ما رافق ذلك من اختصاصات من قبيل تعذيب الأطفال والاغتصاب الجماعي للزوجات امام اسرهن.
قدمت «حمى التعذيب» تحذيراً واضحاً لكل من حمل أفكاراً خاطئة. كان «اداة جبارة سهلت على دلفيم وتكنقراطييه تجنب أي جدل عام في اساسيات الاقتصاد والأولويات الاجتماعية»، بينما كانوا «يعظون بفضائل السوق الحرة».
ادى استئناف النمو الاقتصادي العالي، بهذه الوسائل، لجعل البرازيل «جذابة من جديد لمستثمري القطاع الخاص الأجانب الذين استولوا على اجزاء هامة في الاقتصاد. في أواخر السبعينات «كانت الصناعات التابعة لرأس المال البرازيلي المحلي هي ذاتها الصناعات التي ازدهرت فيها المشاريع

الصغيرة في الولايات المتحدة». سيطر متعددو الجنسيات ووكلاؤهم المحليون على مجالات النمو الأكثر ربحاً. ورغم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كانٍ 60 % من رأس المال الأجنبي غير امريكي (بيتر ايفانز Peter Evans)، يتابع سكيد مور قائلاً إن احصائيات الاقتصاد الكلي - Macro Economics ظلت مرضية. الى جانب التوسع السريع في الناتج القومي الخام والاستثمار الأجنبي. وشكل التحسن «الدرامي» من الناحية التجارية في بداية السبعينات حقنة مقوية في ذراع الجنرالات وتكنقراطييهم. وقد التزم هؤلاء بقوة المبدأ القائل إن «الرد الحقيقي على الفقر والتوزيع غير العادل للدخل إنما هو النمو الاقتصادي السريع، بحيث تزيد الكعكة الاقتصادية بمجملها»، وهو ما أثار ايماءات الاستحسان في الغرب. لكن نظرة أقرب تظهر ملامح مميزة أخرى للعقيدة الليبرالية الجديدة. فقد تراوحت معدلات النمو في ١٩65 –١٩٨٢ في ظل دولة الأمن القومي، ضمن حدود لم تتجاوز ما كانته في ظل صيغة الحكم البرلماني في فترة ١٩4٧ –1964 كما يلاحظ الاقتصادي ديفيد فيلكسDavid Felix رغم مزايا السيطرة السلطوية التي استفاد منها الليبراليون الجدد الفاشيون. وبالكاد ازدادت معدلات الادخار الاجتماعي خلال «سنوات المعجزة» في ظل «سياسة الاستهلاك اليمينية» التي أرسى أسسها الجنرالات والتكنوقراط. غصت السوق المحلية بالسلع الكمالية من أجل الأغنياء. ولن يبدو ذلك غريباً في أعين من يخضعون للمبادئ ذاتها، بمن فيهم الأمريكيون الشماليون أثناء «الثورة الريغانية».

يلاحظ ايفانز أن «البرازيل صارت الأسرع نمواً بين أسواق التصدير الصناعي الأمريكي ما وراء البحار». الى جانب معدلات العوائد المرتفعة للرساميل الموظفة، والتي لم تتفوق عليها إلا حالة المانيا خلال الستينات وبداية السبعينات، في حين صارت البلاد أكثر اعتماداً على المشاريع التي يملكها أجانب. اما بالنسبة للسكان، فقد أوردت دراسة للبنك الدولي عام 1975 - قمة سنوات المعجزة - أن 68% منهم يحصلون على أقل من الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لنشاط جسدي عادي، وأن58% من الأطفال يعانون سوء التغذية. وكانت مصاريف وزارة الصحة أقل مما كانته عام ١٩65، مع ما يلازم ذلك من نتائج يمكن توقعها (١١).

حث العالم السياسي من جامعة هارفارد ساموئل هانتيغتون Samuel Huntington ، بعد زيارته للبرازيل عام ١٩٧٢ ، على تخفيف الارهاب الفاشي ، لكن مع تحفظ: يمكن «لتخفيف الضوابط» أن يؤدي «لمفعول انفجاري تخرج العملية كلها من السيطرة بسببه» وقد اقترح النموذج التركي أو المكسيكي من حكم الحزب الواحد ، حيث يتم التقليل من أهمية الحقوق الليبرالية لصالح قيم اكثر أهمية من نوع «المؤسساتية » و« الاستقرار ».

بعد سنوات قليلة انفجرت الفقاعة واجتاحت البرازيل ازمة الثمانينات الاقتصادية العالمية التي كانت مدمرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل خاص. تراجعت ظروف التجارة مسرعة، وذهبت بدعائم من يمسكون بالسوط وكيس النقود معاً.

تسارع التضخم والدين وخرجا عن كل سيطرة، وانخفضت مستويات الدخل بحدة، وواجهت شركات عديدة الإفلاس، وبلغت الاستطاعة المعطلة 50% ، «معطية معنى جديداً لكلمة التضخم - الركود Stagplation»، كما يقول سكيد مور، وسقطت استراتيجية دلفيم في النمو الليبرالي الجديد «في انهيار شامل». بعد أربع سنوات من التدهور الاقتصادي الحاد بدأ الاقتصاد بالتعافي، ويعود معظم الفضل في ذلك للتصنيع الذي حلَّ محل الاستيراد، والذي تمقته العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة. انحنى الجنرالات، وغادروا المسرح، تاركين أمر إدارة الحطام الاقتصادي والاجتماعي لحكومة مدنية.

5- "قصة نجاح أمريكي حقيقي"

عام ١٩٨٩ كتب جيرالد هينز واصفاً نتائج ما يزيد عن أربعة عقود من هيمنة واشراف الولايات المتحدة بأنها «قصة نجاح أمريكي حقيقي». «كانت السياسات البرازيلية الأمريكية ناجحة جداً» فقد احدثت «نمواً اقتصادياً مؤثراً مستنداً على الرأسمالية بقوة». أما عن النجاح السياسي، فمنذ بداية ايلول 1945 عندما كانت «منطقة الاختبار» قد بدأت تنفتح أمام الاختبارات، كتب السفير بيرل Berle أن «البرازيلي صار يجد كل الوسائل المتاحة للأمريكي في سياق الحملات السياسية متاحة له: باستطاعته إلقاء كلمة، والتقدم بالتماس، وإدارة صحيفة، وإرسال النشرات، وتنظيم مظاهرة، وباستطاعته أن يطلب المساعدة وأن يحصل على فترة إذاعية، وأن يشكل لجاناً وأن يؤسس حزباً سياسياً، وأن يقوم بأي نشاط سلمي لكسب دعم وأصوات مواطنيه له». تماما مثل أي أمريكي. لكنا متساوون، عائلة واحدة سعيدة منسجمة، وهذا هو سبب الاستجابة التالية التي تظهرها الحكومة الحاجات الناس. إنها «ديمقراطية» جدة، حسب المعنى المقرر عقائدياً للكلمة التي تشير الى حكم رجال الأعمال الذي لا ينازع.

يقف نصر الديمقراطية الرأسمالية هذا على طرفي نقيض مع إخفاقات الشيوعية. رغم الاقرار بعدم عدالة المقارنة - للشيوعيين، الذين ليس لديهم ما يشبهه، ولو من بعيد، الشروط التفضيلية «لمنطقة الاختبار» الرأسمالية هذه، بما تملكه من مصادر هائلة وانعدام وجود أعداء خارجيين، وتوفر مداخل حرة لرأس المال والمعونة الدوليين، إضافة الى الإرشاد الأمريكي الخيِّر طوال نصف قرن. إن النجاح حقيقي، فقد ازدهرت الاستثمارات والأرباح الأمريكية منذ السنوات الأولى، بينما «شددت واشنطن تبعية البرازيل النقدية للولايات المتحدة ومارست نفوذها على القرارات البرازيلية المتعلقة بتوزيع الموارد، وجرت البرازيل الى نظام التجارة الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة»، كما كتب هينز.

أما داخل البرازيل نفسها، فقد أدت «الطرق العلمية الحديثة في التنمية المستندة على الرأسمالية بقوة» إلى منافع جمّة، مع أن الدقة ضرورية لفهمها. توجد برازيليان مختلفتان تماماً، كما كتب أيضا ايفانز عند بلوغ المعجزة ذروتها في السبعينات: «إن النزاع الأساسي في البرازيل قائم بين 1% وربما 5% من السكان، وهم يشكلون النخبة، وبين80% ممن تركوا خارج «النموذج البرازيلي» للتنمية. لقد استفادت البرازيل الأولى الحديثة، المتشبهة بالغرب، إلى حدٍ بعيد من قصة النجاح الرأسمالي. أما الثانية فقد غاصت في لجة البؤس. وبالنسبة لثلاثة ارباع سكان هذه «المملكة الجبارة العامرة بالفرص التي لا حدَّ لها» تمثل شروط الحياة في شرق أوروبا حلماً بعيد المنال. إنه انتصار آخر من انتصارات العالم الحر.

خرجت «قصة النجاح الأمريكي الحقيقي» في دراسة تحت إشراف الحكومة المدنية الجديدة عام ١٩٨6. تمثل هذه القصة «صورة مألوفة للبرازيل الآن»، كما لاحظ سكيد مور: «فرغم التبجح بأنها الا الثامن في العالم الغربي، تصنف البرازيل مع أضعف دول أفريقيا وآسيا تطوراً عندما تتم المقارنة وفقاً لمؤشرات الأحوال الاجتماعية». كان ذلك نتيجة ل «عقدين من إطلاق يد التكنوقراط»، وقبول مبادئ الليبرالية الجديدة الاقتصادية التي «كبّرت الكتلة مع الإبقاء على واحدٍ من أقل نظم توزيع الدخل عدالة في العالم»، وعلى نواقص مرعبة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية بشكل عام. وفي تقرير للأمم المتحدة يتحدث عن التنمية البشرية (يقيس التعليم والصحة.. الخ) جاء تصنيف البرازيل في المرتبة رقم /٨٠/ الى جانب ألبانيا وتايلاند والباراغواي. وبعد هذا التقرير بفترة وجيزة، تشرين الأول

١٩٩٠، أعلنت «منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة – F.A.O «أن أكثر من 40% من السكان، أي قرابة 53 مليون إنسان، يعانون الجوع. وتقدر وزارة الصحة البرازيلية أن مئات ألوف الأطفال يموتون جوعاً كل عام، أما النظام التعليمي فيصنف مباشرة فوق غينيا بيساو وبنغلادش، وفقا لمعلومات اليونسكو U.N.S.C.O لعام ١٩٩٠ (12).

يلخص تقرير «مراقبة امريكا American Watch» في ايار ١٩٩٢ «قصة النجاح» كما يلي: «يرزح هذا البلد الغني بموارده الطبيعية وقاعدته الصناعية الضخمة تحت أكبر دين في العالم الثالث، ويدخل اقتصاده العقد الثاني من أزمته الحادة. وتعجز البرازيل إلى حدٍ مأساوي عن تأمين مستوى عيش مقبول لسكانها البالغين 148 مليوناً. بحيث أن ثلثهم مصابون بسوء التغذية منذ ١٩٨5. وينشأ هذا البؤس ويزداد بسبب عدم تمكن السكان من الوصول الى الأرض الزراعية» في بلد يعتبر «واحداً من البلدان ذات التركيز الأكبر لملكية الأرض في العالم»، والأسوأ توزيعاً للدخل أيضا.

ينتشر الجوع والمرض على نحو مخيف، إضافة الى التشغيل العبودي للعمال المتعاقدين Contract Laber الذين يعاملون بوحشية، أو يقتلون بكل بساطة إن هم حاولوا الهرب قبل تسديد ديونهم عملاً. ففي واحدة من حالات العبودية الريفية التسع التي كشفت عنها «لجنة الأرض الوزارية» التابعة للكنيسة الكاثوليكية في الأشهر الأولى من ١٩٩٢، وجد 4٠٠٠عامل مستعبد يستخرجون الفحم النباتي في مشروع زراعي مؤسس وممول من قبل الحكومة العسكرية على أنه «مشروع اعادة تحريج»، (حيث لا يتم إلا تفحيم الحطب). في هذه المزرعة يعمل العمال المستعبدون ست عشرة ساعة يومياً دون أجر، وكثيرا ما يُضربون أو يُعذبون، بل ويقتلون أحياناً دون خوف من عقاب. يملك 1% من المزارعين نصف الأرض الزراعية، ويجنح التركيز الحكومي على المحاصيل التصديرية الى تفضيل المزارعين الذين يملكون رأسمالاً يستثمرونه، تبعاً لوصفات السادة الأجانب، مما يؤدي لمزيد من تهميش الأغلبية العظمى من الفلاحين. أما في مناطق الشمال والشمال الشرقي فيقوم مالكو الأرض الأثرياء باستدعاء فرق مسلحة، أو قوات الشرطة العسكرية، لحرق المنازل والمحاصيل ونقل المواشي واغتيال النقابيين والقساوسة والممرضات والمحامين الذين يحاولون الدفاع عن حقوق الفلاحين. ولدفع الفلاحين صوب مدن الأكواخ أو مناطق الأمازون، حيث يلامون لاحقا بحجة أنهم يخربون الغابة لأنهم ينظفون قطعة من الأرض لزراعتها في محاولة يائسة للبقاء على قيد الحياة. يصف الباحثون الطبيون البرازيليون سكان تلك المنطقة بأنهم جنس جديد: «أقزام»، يملكون 40% من الامكانيات العقلية البشرية العادية، وذلك بسبب سوء التغذية الحاد في منطقة ذات خصوبة أرض مرتفعة تحتكر الملكية فيها لصالح المزارع الكبرى التي تنتج المحاصيل التصديرية النقدية (13).

صارت البرازيل مركزاً عالمياً لانتصارات من قبيل عبودية الأطفال، حيث يعمل قرابة 7 مليون/ طفل كعبيد أو مومسات، ويُستغلون، ويُدفعون للعمل بما يفوق طاقتهم، ويحرمون من التعليم والصحة، «بل ويحرمون من طفولتهم نفسها»، كما يقول تقرير منظمة العمل الدولية. ويستطيع الأطفال الأوفر حظه أن يأملوا بالعمل لصالح مروجي المخدرات مقابل الحصول على مواد لاصقة يستنشقونها «لجعل الجوع يذهب عنهم». ويقدر عدد الأطفال الذين يفعلون ذلك بمئات الملايين في مختلف أنحاء العالم، «إنها واحدة من المفارقات المظلمة في هذا الزمان»، كما يعلق جورج موفيت George Moffett. ولو وجدت هذه النتائج السوداء في أوربا الشرقية لكانت برهاناً على بهيمية العدو الشيوعي. لكن بما أن وجودها يقتصر على مناطق الهيمنة الغربية فإننا نعتبرها مجرد مفارقات ناتجة «عن الفقر المستوطن في العالم الثالث والذي يجبر بتفاقمه الحكومات المؤزومة نقدياً على خفض الإنفاق على التعليم». وذلك كله دون سبب طبعا.

أيضاً، تستحق البرازيل جائزة في التعذيب، وقتل الأطفال المشردين على يد قوات الأمن. «عملية إبادة الشبان»، حسب تعبير مديرية العدل في ريو دي جانيرو و(هيليو سابوياHelio Saboya).
تستهدف هذه العملية الأطفال المشردين والبالغ عددهم ٧ - ٨ مليون طفل ممن «يتسولون ويسرقون ويستنشقون المواد اللاصقة لينسوا، ولو للحظات قليلة رائعة، من هم وأين هم». (مراسل الغارديان Guardian، جان روشا Jan Rocha). رصدت لجنة برلمانية خمس عشرة من فرق الموت في ريو دي جانيرو وحدها، ويتشكل معظمها من عناصر الشرطة وتمول من قبل التجار. يتم العثور على جثث من تقتلهم هذه الفرق خارج الأحياء السكنية، وتكون أيديهم موثقة وتبدو عليهم آثار التعذيب وثقوب الرصاص، أما الفتيات المشردات فيجبرن على العمل كمومسات. سجل معهد الطب الشرعي مقتل / 427/ طفلاً في ريو وحدها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 1991، وقد قتل معظمهم على يد فرق الموت. وأفادت لجنة برلمانية برازيلية مشكلة في كانون الأول ١٩٩١ أن سبعة آلاف طفل قتلوا في السنوات الأربع الماضية (14).
نعم، إنها ضريبة روعتنا، وضريبة «الطرق العلمية الحديثة في التنمية المستندة بقوة على الرأسمالية» في منطقة «جديرة بالاستغلال»، مثلها في ذلك مثل أي منطقة في العالم.
ليس من حقنا أن نقلل من شأن مستوى الانجازات. فلا بد من موهبة حقيقية لخلق كابوس كهذا في بلاد غنية كالبرازيل. وفي ضوء انتصارات من هذا النوع يصير مفهوماً أن على الطبقة الحاكمة في العصر الامبريالي الجديد أن تكرس نفسها بحمية لمساعدة الآخرين على نوال نصيبهم من هذه العجائب، وأن على المدراء الايديولوجيين أن يشيدوا بالإنجازات بكل حماسة وإعجاب بالنفس.

6- الأصولية المنتصرة

قد يعترض البعض قائلين إن البرازيل، رغم ميزاتها غير العادية كلها، ليست منطقة اختبار مثالية لإظهار كل فضائل المبادئ الليبرالية الجديدة التي تحت «رأسمالية النمط الأمريكي» البلاد التي تراها «جديرة بالاستغلال» على تبنيها. ربما كان من الأفضل أن نجرب حالة فنزويلا التي هي أرض مفضلة أكثر بالنظر لمواردها الاستثنائية بما في ذلك أغنى احتياطي نفطي في العالم بعد الشرق الأوسط. قد نحظى إذن بشهادة قصة النجاح الموعودة.
في دراسة أكاديمية كبرى للعلاقات الأمريكية الفنزويلية، يكتب ستيفن ريب أن الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية «قد دعمت بنشاط نظام خوان فنسنتي غوميز الفاسد الشرير» الذي فتح البلاد على مصراعيها أمام الاستغلال الأجنبي. تعاملت وزارة الخارجية مع سياسة «الباب المفتوح» بالطريقة المعتادة، ملاحظة إمكانية «الهيمنة الاقتصادية الأمريكية في فنزويلا»، وضاغطة على حكومة فنزويلا لمنع إعطاء الامتيازات لبريطانيا، (مع الاستمرار بفرض وحماية الحقوق النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط حيث يقف البريطانيون والفرنسيون في الطليعة). في ١٩٢٨ صارت فنزويلا أول مصدّر للنفط في العالم، تحت إشراف الشركات الأمريكية. وخلال الحرب العالمية الثانية وافقت الولايات المتحدة على طلب فنزويلا «بتقاسم الأرباح مناصفة».
وكانت النتيجة، كما هو متوقع، توسعاً ضخماً في الإنتاج، «وبرامج كبرى لصناعة النفط الأمريكية» التي سيطرت على اقتصاد البلاد وعلى «القرارات الاقتصادية الكبرى» في كل المجالات. وخلال سنوات ديكتاتورية بيريز خيمينيز Perez Jimenez – 1949-1958 «كانت العلاقات الأمريكية الفنزويلية منسجمة ومربحة اقتصادياً لرجال الأعمال الأمريكيين».
ومرّ الإرهاب والتعذيب والقمع المعمم دون أي اهتمام تحت ذريعة الحرب الباردة. في 1954 منح الديكتاتور جائزة «فرقة الشرف» من قبل الرئيس أيزنهاور. ولاحظ قرار المنح أن «سياسته الإجمالية، في الاقتصاد والمسائل المالية، قد سهلت توسع الاستثمار الأجنبي، وساهمت إدارته على هذا النحو بتحقيق رخاء أكبر للبلاد، وتنمية سريعة لمواردها الطبيعية الضخمة»، وبمحض الصدفة، مرابح ضخمة للشركات الأمريكية التي تدير البلاد، بما فيها شركات الفولاذ آنذاك. جاءت نصف أرباح شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي Standard Oil of New jersey من فروعها الفنزويلية، وحسبنا هذا المثال.
وفي فنزويلا أيضا اتبعت الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية، سياستها المعتادة في تولي سيطرة كلية على الجيش «لمدّ النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي في النصف الغربي، والمساعدة على إبقاء صناعة الأسلحة الأمريكية مزدهرة»، (ريب Rabe). وكما شرح لاحقا سفير إدارة كندي آلان ستيوارت Allan Stewart، فإن «قوات مسلحة ذات توجه أمريكي معاد للشيوعية هي أداة حيوية للحفاظ على مصالحنا الأمنية». استعان السفير بالمثال الكوبي لشرح فكرته، حيث «تفككت القوات المسلحة» بينما، في أماكن أخرى، «ظلت سليمة وقادرة على الدفاع عن نفسها وعن الآخرين في مواجهة الشيوعية»، وهذا ما تظهره موجة دول الأمن القومي التي اجتاحت النصف الغربي. زادت إدارة كندي مساعداتها لقوات الأمن الفنزويلية من أجل «الأمن الداخلي وعمليات مقاومة الانتفاضة الموجهة ضد اليسار السياسي»، وعينت عناصر أمريكية بصفة مستشارين في العمليات القتالية، كما في فيتنام. ودعا ستيوارت الحكومة «لإنتاج أفلام» عن اعتقالات الراديكاليين لخلق انطباع جيد في

واشنطن، وفي صفوف الفنزويليين أيضا، (الفنزويليون المهمون طبعا).
فقدت فنزويلا مكانتها كمصدر أول للنفط أمام السعودية وإيران عام ١٩٧٠. وكما حدث في الشرق الأوسط، أممت فنزويلا نفطها، إضافة إلى خامات الحديد، بطريقة مرضية لواشنطن وللمستثمرين الأمريكيين الذين «وجدوا فنزويلا التي أثرت حديثاً مكاناً مضيافا»، كما كتب ريب، و«واحدة من الأسواق الفريدة في العالم»، حسب كلمات موظفي وزارة التجارة (15).
أثارت عودة الاشتراكي الديمقراطي Social Dimocrat كارلوس أندريز بيريز Carlos Andrez Berez للحكم عام ١٩٨٨ بعض المخاوف، لكن المخاوف تبددت سريعاً عندما بدأ برنامج إعادة التصحيح الهيكلي الذي أقره الصندوق النقدي الدولي، والذي أصرّ على الاستمرار فيه رغم آلاف الاحتجاجات، وكثير منها كان عنيفاً، بما في ذلك آخرها الذي قتل فيه ثلاثمئة شخص عام 1989 على يد قوات الأمن في العاصمة كاراكاس. تواصلت الاحتجاجات، رغم قلة الأخبار عنها في الولايات المتحدة، إلى جانب موجات إضرابية قوية إلى حدّ أثار المخاوف من اتجاه البلاد نحو «الفوضى». ومن بين هذه الحالات حالة قتل فيها ثلاثة طلاب على يد الشرطة التي هاجمت مظاهرة سلمية في أواخر تشرين الثاني ١٩٩١. وبعد أسبوعين استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق مظاهرة سلمية ضمت / 15.000 شخص / في كاراكاس خرجوا محتجين على سياسات بيريز الاقتصادية. وفي كانون الثاني ١٩٩٢ توقع الاتحاد النقابي الرئيسي حدوث صعوبات خطيرة ومواجهات كنتيجة للبرامج الليبرالية الجديدة التي سببت «إفقاراً شديداً» كان من مظاهره انخفاض القدرة الشرائية للعمال بمقدار 60% خلال سنوات ثلاث، في حين أدت لاغتناء الجماعات المالية والشركات الأجنبية (16).
بحلول ذلك الوقت كانت «معجزة اقتصادية أخرى» في سبيلها للتحقق: «خزانة مترعة باحتياطي النقد الأجنبي، تضخم في أدنى مستوياته منذ خمس سنوات، واقتصاد ينمو بأسرع معدل في الأمريكيتين: 9.1% عام 1991»، كما ذكر مراسل التايمز جيمس بروك James Brook، الذي لاحظ أيضاً عدد من الهنات المعتادة، كان من بينها انخفاض الحد الأدنى للأجور في كاراكاس إلى 44% من مستوى عام ١٩٨٧، وانخفاض في مستويات التغذية و«تركز مفضوح للثروة»، حسب كلمات نائب يميني استشهد به بروك.
بعد عدة أسابيع، وإثر محاولة انقلابية، تبينت هنات أخرى (في الولايات المتحدة)، كان من بينها إقرار الحكومة بأن 75% فقط من السكان كانوا قادرين على تأمين أكثر من وجبة يومية واحدة في هذا البلد ذي الثراء الواسع. وانكشفت هنات أخرى في تلك المعجزة عبر تقرير اللجنة الرئاسية لحقوق الأطفال في آب ١٩٩١، وأن الدخل الحقيقي للفرد قد تراجع بمقدار 55% في فترة ١٩٨٨ - ١٩٩١. وهو ما يساوي مثلي تراجعه في فترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٨(17).
في 4 شباط ١٩٩٢ سحقت محاولة انقلاب عسكري آخر. «لم يكن هناك كبير اهتمام»، كما قالت الأسوشيتد برس Associated Press. «لقد جاءت المحاولة الانقلابية تتويجا لزيادة متصاعدة في الغضب والإحباط تجاه الإصلاحات الاقتصادية التي سجلت نجاحا في الاقتصاد الكلي - Macroeconomy ، لكنها أخفقت في تحسين حياة معظم الفنزويليين ، وزادتها مرارة بالنسبة لكثير منهم» ، (فايننشال تايمز) . قوبلت المحاولة الانقلابية «بترحيب صامت من جانب قسم كبير من السكان»، وخاصة في الأحياء الفقيرة ومناطق الطبقة العاملة، كما يقول بروك. لقد فعل بيريز الصواب، مثله في ذلك مثل التكنوقراطيين البرازيليين: «تقليص الإنفاق، نقل الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص، وفتح الاقتصاد الذي كان مغلقة أمام المزاحمة»، لكن خطأ غير محسوب حدث. لقد كان

معدل النمو مؤثراً بالفعل «لكن معظم المحللين الاقتصاديين يعترفون أن أسعار النفط العالية عام ١٩٩١ هي التي سهلت النمو الاقتصادي الفنزويلي، وليس إجراءات بيريز التقشفية»، كما يقول ستان Stan Yarbor، لا يستطيع أحد أن لا يرى «أن الثراء الجديد فشل في شق طريقه نزولاً إلى الطبقات الوسطى والدنيا التي انهار مستوى معيشتها بشكل مأساوي». «ارتفعت وفيات الأطفال بشدة في العامين الماضيين نتيجة سوء التغذية المتفاقم وغير ذلك من المشاكل الصحية في مدن الأكواخ»، كما يقول قس أمضى ستة عشر عاماً في الأحياء الفقيرة. يوجد «كثير من الثروات الجديدة»، ومعظمها «ينصب في مشاريع المضاربة المالية، لا في الاستثمارات الصناعية الجديدة». وفي عام 1991 «كانت الأموال الموظفة في العقارات والخدمات المالية مساوية تقريبا لمجمل الأرباح الصناعية (18).

إنها، باختصار، معجزة اقتصادية نموذجية، تم إنجازها تحت ظروف مواتية بشكل غير معتاد، وصالحة لتقييم المبادئ الليبرالية الجديدة التي يعظ بها بحماسة كبرى قساوسة ما يسميه جيريمي سيبروك Jeremy Seabrook «الأصولية النقدية الدولية» الجديدة.

7- بعض المتنافسين على الجائزة

ليس من العدل، إلى حد ما، أن تنال البرازيل جائزة عن العبودية والقتل والإساءة للأطفال. فهي «عملاق الجنوب» بعد كل حساب، لذلك تكثر فيها الحوادث وتكبر فيها الأرقام. لكن القصة تتكرر في القارة كلها. وخذوا غواتيمالا مثالا، بلد آخر غني بالموارد، يقدم بدوره أفقاً ممتازاً لقصة نجاح رأسمالي أخرى، بعد أن استعادت الولايات المتحدة سيطرتها عليه عام 1954. إنها حالة أخرى جديرة بأن تبعث فينا الفخر بإنجازاتنا المؤثرة جداً بالمقارنة مع الدمار الذي تركه عدونا المقيت.
تباهي غواتيمالا الآن بمستوى تغذية أطفالها الذي يتجاوز ما لدى هاييتي، تبعا لليونيسيف! وتفيد وزارة الصحة أن /40%/ من التلاميذ يعانون سوء تغذية مزمن، بينما تساء معاملة / 2.5 مليون طفل / في هذا البلد البالغ سكانه تسعة ملايين. وهذا ما يؤدي بهم لترك المدرسة والتورط في الجريمة. صار ربع مليون طفل يتامى بفعل العنف السياسي. وليس وضع الأطفال مفاجئاً إذا علمنا أن /87%/ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، (52% عام ١٩٨٠). وهناك ستة ملايين إنسان محروم من الرعاية الصحية، ويفتقر /3.6/ مليون لمياه الشرب. ولا يستطيع /72%/ تحمل تكاليف الحد الأدنى من التغذية (52% عام ١٩٨٠). ويستمر تركز مليكة الأرض الزراعية بالارتفاع، (يسيطر الآن ٢% من السكان على ٧٠% من الأرض). وقد انخفض الطلب على الطاقة (كهرباء ووقود) عام ١٩٨٩ إلى /22%/ مما كان عليه عام ١٩٧٢، ولازال مستمرة بالانخفاض مع تشديد الإجراءات الليبرالية الجديدة التي بدأت في الثمانينات.
لا حاجة بنا للتوقف طويلاً عند سجل المذابح الجماعية والإبادة في المرتفعات، وحالات الاختفاء والتعذيب والتشويه، وغيرها من الإنجازات المألوفة لانتصارات العالم الحر. إنه بالفعل عرض للنعم الامبريالية التي كانت مفرطة قليلاً في حالة غواتيمالا. لكن لابد من تذكر المعالم الأساسية على الأقل.
بدأ الإرهاب فور نجاح الانقلاب الأمريكي في الإطاحة بالديمقراطية الرأسمالية الإصلاحية. قتل قرابة / ٨٠٠٠/ فلاح خلال شهرين في سياق عملية إرهابية استهدفت قادة التنظيم النقابي لشركة الفواكه المتحد United Fruit Company في القرى الهندية بشكل خاص. ساهمت السفارة الأمريكية بنشاط خاص مقدمة قوائم بأسماء «الشيوعيين» الواجب قتلهم أو سجنهم وتعذيبهم، بينما كرست الولايات المتحدة نفسها لجعل غواتيمالا «حالة ديمقراطية نموذجية». (في مرحلة مشابهة، كان الخمير الحمر في كمبوديا يدانون بتهمة الإبادة الجماعية). ازداد الإرهاب ثانية في الستينات بمشاركة أمريكية فعالة. واستؤنفت العملية أواخر السبعينات، وسرعان ما بلغت مستويات جديدة من البربرية. دمّر ما يزيد عن / 440/ قرية تدميراً تاماً، وقتل أكثر من /100.000 مدني/ أو «اختفوا»، ويصل الرقم إلى /150.000/ (حسب مصادر الكنيسة وغيرها)، وكل ذلك بدعم حماسي من إدارة ريغان. دمرت مساحات هائلة من أراضي المرتفعات في هجمة تخريب بيئي غير قابل للإصلاح. وكان الهدف منع عودة التنظيم الشعبي، أو أي تفكير بالحرية أو بالإصلاح الاجتماعي. تقدر الكلفة البشرية منذ أن استعادت الولايات المتحدة سلطتها بحدود /200.000 قتيل مدني/ أعزل أو «مختفٍ». وفي المرتفعات ارتكبت أعمال يمكن وصفها بأنها «إبادة نوع»، إن كان لهذه الكلمة من معنى، لكن، وفي انتصار مذهل للروح البشرية، استأنفت القوى الشعبية وقادتها النضال ضد النازية الجديدة التي تستلهم الولايات المتحدة الأمريكية.
ويستمر الرعب، دون أن يسترعي كبير انتباه في الولايات المتحدة والغرب عموماً. يتحدث تقرير

المكتب الأسقفي لحقوق الإنسان للنصف الأول من عام ١٩٩٢ عن /٣٩٩/ حالة اغتيال، على الأقل، تم معظمها بشكل «غير قانوني» على يد قوات الأمن وحلفائها.
«يبلّغ كل يوم عن عشرات الهجمات على الحقوق الدستورية». إن للإرهاب دوره في البرنامج الاقتصادي لليبرالية الجديدة، فقد «هرب عشرون قائداً نقابياً إلى المنفى عام ١٩٩١ بسبب التهديدات الموجهة لهم ولعائلاتهم»، حسب التقرير السنوي لحقوق الإنسان الصادر عن الخارجية الأمريكية.
وعندما بدأ العمال تشكيل اتحاد نقابي شرعي في الشركة الأمريكية «فيليب فان هاوزن Philip Van Heusen» عام 1991 ، كانت النتيجة تهديدات بالموت وزيادة حصص الإنتاج المطلوبة من العمال وإطلاق الرصاص على أحد المنظمين لردع أي خطر يتهدد شروط العمل التي تمكن شركة التجميع الأمريكية هذه من المساهمة في «المعجزة الاقتصادية»: «أقل من /٢ دولار/ كأجر ل-/16/ ساعة عمل، عنابر نوم قذرة مقفلة الأبواب وعدد قليل من مراوح التهوية ، وإساءات جسدية وجنسية، حسب ما جاء في الشكوى التي قدمتها النقابات الأمريكية المكتب الممثل التجاري الأمريكي.
أما بشأن «الحالة الديمقراطية النموذجية» فقد تقرر إجراء انتخابات عام 1963، لكن انقلاباً عسكريا حال دونها بعد أن أوعزت به الولايات المتحدة لمنع مشاركة خوان خوسيه أريفالو Juan Jose Arevalo، مؤسس الديمقراطية الغواتيمالية الذي كان قد انتخب عام 1945، بعد إسقاط ديكتاتورية يوبيكو Ubico الموالية للولايات المتحدة. أدت انتخابات 1966 إلى تعميم السيطرة العسكرية على البلاد مطلقة موجة جديدة من الرعب. ادّعت السفارة الأمريكية أن الحملة الانتخابية لعام 1966 كانت «الخطوة الأخيرة في إعادة إرساء الديمقراطية في غواتيمالا». أما انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٠ فقد انتهت باقتراع لاختيار واحد من مرشحي اليمين الليبرالي الجديد الذي نجح بالحصول على /30%/ من أصوات المشاركين.
أما الدورة النهائية للانتخابات والتي فاز بها جورجي سيرانو Jorge Serrano، فقد شهدت نسبة امتناع أكبر بكثير.
وبصرف النظر عن هذه الانتخابات، تظل الشروط الاجتماعية السائدة نتيجة لتجربة ناجحة أخرى: نموذج التنمية الذي قدّمه الخبراء الأمريكيون بعد انقلاب 1954 الذي ختم عشر سنوات من الديمقراطية الرأسمالية. ومع تحسن المناخ الاستثماري بفعل الإرهاب سادت البرامج الاقتصادية الموجهة للتصدير إلى نمو سريع في إنتاج السلع الزراعية ولحوم الأبقار بقصد التصدير، وإلى خراب الغابات والزراعات التقليدية، وانتشار الجوع والبؤس العام، وإلى رقم قياسي عالمي لوجود ال د.د.ت D.D.T في حليب الأمهات (١٨5 ضعف المقدار الذي تسمح به منظمة الصحة العالمية)، وموازنات ختامية ممتازة بالنسبة للشركات الزراعية الأمريكية وتابعاتها المحليات. ويتعرض الماكيلادورا Maquiladora للآثار ذاتها، فالخطط الاقتصادية الراهنة، تحت الإشراف الأمريكي، تشدد دورة الآثار هذه.
وكما كان متوقعاً، أعلن الرئيس سيرانو Serrano في تقريره أمام الكونغرس الغواتيمالي في كانون الثاني ١٩٩٢ أن نتائج البرنامج الليبرالي الجديد الناجح كانت «معجزة اقتصادية»، (من هذه النتائج زيادة /100%/ في ميزانية الجيش). فأجابه المعلقون الغربيون بالتصفيق متمنين انتصارات أخرى على طريق الديمقراطية الرأسمالية.
قد نتذكر، بشكل عابر، أن معظم الضحايا كانوا من السكان الأصليين الذين يشكلون أكثر من نصف السكان. لقد بدأت محنة هؤلاء السكان منذ زمن طويل. كتبت سوزان خوناس Susan Jonas أنه «بعد الغزو الإسباني بوقت قصير، عانى الهنود من حرمان مادي ممنهج صار سمة لغواتيمالا منذ

1524. ومع أن الرقم الذي قدمه لاس كاساس قد يكون مبالغاً فيه /4 - 5/ مليون وفاة بين هنود غواتيا في فترة 1524 - 1540، فإن إيحاءه يظل دقيقاً. «إن ما يقدر بين ثلثي وستة أسباع السكان الهنود في أمريكا اللاتينية والمكسيك ماتوا في فترة 1549 – 1650».
تعتبر عبودية الأطفال حقيقة موثقة منذ زمن طويل في مناطق الخدمة التقليدية. ففي الهند وحدها تتحدث الأخبار عن /14/ مليون طفل عامل، من سن السادسة فصاعداً، حيث يعمل كثير منهم تحت شروط عبودية فعلية مدة تصل إلى ست عشرة ساعة يومياً. وكالعادة يشكل هذا انعكاسا للوضع الاجتماعي العام. تحدثت دراسة تفصيلية في إحدى صحف الهند الكبرى عن «واحدة من أخصب وأعلى المناطق إنتاجية في جنوب الهند»، «قصة خيارات تزداد ضيقاً، قصة خراب وبؤس وموت» بسبب الجوع والانتحار، حيث سجل ما لا يقل عن 73 حالة موت بسبب الجوع بين النساجين خلال شهرين فقط من عام ١٩٩١. تنتج هذه الظروف المتدهورة عن «التوجه التصديري المحموم» وما يرافقه من «استراتيجية إثقال الفقراء بالضرائب، ومحاباة الأغنياء»، وهي السياسة التي تتسارع في ظل سياسة التصحيح الهيكلي التي صممها الصندوق النقدي الدولي، والتي تمتدح الهند الآن لتطبيقها.
أما تايلاند فتتمتع بشهرة سيئة منذ أمد بعيد، فقد أدانتها حقوق الإنسان الدولية والتايلاندية. بينما يمتدحها الغرب بوصفها «قصة نجاح رأسمالي» أخرى. تقدم صحافة بانكوك ذاتها شهادة مروِّعة. أما المختص بالشؤون الكمبودية مايكل فيكري **Michael Vickery** فيقدم نموذجاً حديثاً يتضمن حالة المراهقين «الذين تم تحريرهم من المصنع الذين كانوا محتجزين فيه للعمل كعبيد، وحيث تم تعذيبهم» وهم مقيدون، أو ضربهم عندما يصلون حداً من الارهاق يجعلهم غير قادرين على العمل في نهاية يوم عملهم الذي يمتد ثماني عشرة ساعة. وهناك أيضاً قصة الفتيات المراهقات بعمر١٢ - 14 سنة اللاتي حررن من أحد معامل النسيج الذي كان يجبرهن على العمل خمس عشرة ساعة يومياً «دون مقابل تقريباً». يضطهد المراهقون الفارون من الفقر في مناطق الشمال الشرقي في المصانع أو يجبرون على العمل في بيوت الدعارة لخدمة السياح الأوروبيين واليابانيين. ويعلق سياسي بارز بالقول: «نسمع في تايلاند أحياناً قصصاً عن أطفال صغار يباعون من قبل ذويهم كأرقاء، ويعمل هؤلاء الخدم المتعاقدون الجدد تحت ظروف قاسية... ويتم تجديد عقود معظمهم عندما يستجر الأهل قروضاً جديدة من أصحاب العمل. وتقسر الفتيات الصغيرات على العمل في مصانع، غير مرخصة من وزارة الصناعة عادة، وفي الثامنة من عمرهن يسجنّ - حرفياً - من قبل الإدارة ليعملن 12 ساعة يومياً... أما من يتذمر أو يحاول الهرب، فيتم عقابه بفظاظة». وهذا كله الى جانب البؤس المعتاد، والاستغلال الوحشي لملايين الفقراء. «عاماً بعد عام، تكشف حوادث من هذا النوع في الصحف التايلاندية»، كما يلاحظ فيكري. «ورغم أن السلطات تتظاهر بالصدمة كل مرة، فإن إصلاحا ملموسا لم يحدث أبدا، وذلك لأن هذه الفظائع، ولا بد من تسميتها باسمها الحقيقي، متأصلة في النمط التايلاندي للرأسمالية»، بل في كل «المعجزات الاقتصادية» التي تشكل «قصة نجاح الرأسمالية». إنها «مفارقة» بالنظر لموقع هذه الكارثة! ويوضح فيكري ملاحظته اللاذعة حين يقارن بين كمبوديا وفيتنام، المعذبتين والمخنوقتين بالحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة، وتايلاند التي هي من كبار متلقي المساعدة الأمريكية: «فبينما يحرز الفلاحون الفيتناميون سيطرة أكبر على أراضيهم وعلى منتجاتهم، يفقد زملاؤهم التايلانديون أرضهم ويجبر أطفالهم على الخضوع لاستغلال من نوع لم تعرفه فيتنام منذ ١٩٧5، حسب شهادات أكثر المراقبين عداوة لها.
يخبرنا الصحفي ساموبل بليكسن **Samuel Blixen** من الأوروغواي، في استعراضه لمنطقة أمريكا اللاتينية في صحيفة كنسية ببيرونيه، أن غالبية أطفال الشوارع المشردين في العاصمة

غواتيمالا سيتي، والبالغ عددهم خمسة آلاف طفل، يعملون في الدعارة، وفي ايلول ١٩٩٠ عثر على ثلاثة جثث لأطفال فقئت عيونهم وصملت آذانهم كتحذير لكل من يصدف أن يكون شاهد عيان على الاساءة للأطفال من قبل قوات الأمن النظامية وغير النظامية. وفي البيرو يباع الأطفال لمن يدفع أكثر بغرض استخدامهم في أعمال التنقيب عن الذهب، تبعاً لأقوال ريفية هندية شابة هاربة. إنهم يعملون /١٨ ساعة/ يومياً، وقوفاً في الماء الذي يصل ركبهم، وتدفع أجورهم على شكل وجبة يومية لا تكاد تكفي لإبقائهم أحياء. وفي غواياكيل في الأكوادور يعمل قرابة مئة ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 4 - ١٢ سنة في نوبات عمل، تمتد ١٠ - ١٢ ساعة يوميا مقابل أجور بالغة الانخفاض، ويقع معظمهم ضحـ الاعتداءات الجنسية. «وفي بنما تم قصف الأبنية التي يأوي اليها عمال المناجم من أبناء القبائل أثناء الغزو الأمريكي عام ١٩٨٩، مما حول عملهم الى مهمة شبه مستحيلة. وبعد الغزو ازداد عدد الجماعات المسلحة التي تهاجم المتاجر بحثاً عن الطعام». وقد نسب 45% من السرقات لأطفال يستخدمون أسلحة حربية مسروقة. ويذكر تقرير اليونيسيف أن 69 مليون طفل في أمريكا اللاتينية يعيشون من العمل اليدوي، والسرقة، وتوزيع المخدرات، والدعارة. وقدرت دراسة لوزارة الصحة في بلدان أمريكا اللاتينية في تشرين الثاني ١٩٩١ أن /120.000 طفل/ تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون سنوياً في أمريكا الوسطى بسبب سوء التغذية، (يولد مليون طفل في المنطقة سنوياً)، وأن ثلثي عدد الناجين يعانون سوء التغذية.

يكتب بليكسن أنه «حتى وقت قريب كانت صورة الطفل الأمريكي اللاتيني المشرد تتمثل بطفل يرتدي اسمالاً وينام في مدخل مهجور. أما اليوم فصورته صارت تتمثل بجثة مرمية في أحد مجارير المدينة، هذا لمن يعيشون حتى بلوغ ذلك العمر».

تورد الصحيفة الرئيسية في المكسيك دراسة بقلم فيكتور غارسيا ميرينو Victor Garcia Merino، من معهد البحث القانوني في الجامعة الحكومية المستقلة ذاتياً في المكسيك [U.N.A.M]، كان قد قدمها في مؤتمر عن «تجارة الأطفال الدولية» عقد في العاصمة مكسيكو. وجد ميرينو أن ٢٠,٠٠٠ طفل يرسلون سنوياً إلى الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة «لإمداد التجارة غير المشرو بالأعضاء البشرية والاستغلال الجنسي، أو لإجراء الاختبارات والتجارب عليهم». وأوردت الصحيفة اليومية المكسيكية أكسلسيور Axcelsior أن من أنواع الإساءات الموجهة لعمال المناجم في غواتيمالا هو وجود عدد من «دور الحضانة» التي تتولى مهمة تسمين المواليد الجدد الذين يتم إرسالهم لاحقاً إلى الخارج لتباع أعضاؤهم في الولايات المتحدة وأوروبا». أما بروفيسور اللاهوت في جامعة ساو باولو Sao Paulo في البرازيل الأب بارويل Barruel فقد أبلغ الأمم المتحدة أن «75% من جثث الأطفال المقتولين تكشف عن استئصال اعضاء داخلية، وأن أعين معظم الجثث تكون مستأصلة أيضاً». وفي تموز ١٩٩١ شهد الأسقف لوبيز رود ريغيزLopz Rodriguez من سانتو دومينغو Santo Domenigo، وهو رئيس المجلس الأسقفي لأمريكا اللاتينية. أن الكنيسة «تحقق في كل التهم المتعلقة ببيع الأطفال بغرض التبني غير الشرعي أو نقل الأعضاء».

لقد قيل الكثير عن اختطاف الأطفال من أجل نقل الأعضاء في أمريكا اللاتينية، وسواءاً كان ذلك صحيحاً أم لا، فإن حقيقة أخذهم خفية عن أعين الصحافة والباحثين الأكاديميين وموظفي الدولة تظل ذات دلالة كبيرة فيما يخص شروط حياة هؤلاء الأطفال.

توجد كثرة من المخلوقات الفائضة. فقد أوردت «المجلة الطبية البريطانيةBritish Medical Journal» معلومات عن تحقيق قضائي أرجنتيني أدى لاعتقال مدير مشفى عقلي حكومي وأطبائه وعدد من رجال الأعمال وغيرهم بعد اكتشاف «ادلة على تجارة الأعضاء البشرية»، إلى جانب جرائم

أخرى. ويقول أحد التقارير إن «الأرجنتينيين ذهلوا من الكشف، الذي يقارب الهلوسة، لأشكال الرعب التي ترافق حالات الاختفاء، وتجارة القرنيات Cornia والدم البشري، والأطفال الرضع والتهريب والفساد» الذي استمرت كلها مدة عشر سنوات في ذلك المشفى، كما اكتشفت عصابة في الأوروغواي «لتهريب الأعضاء البشرية، يرأسها أرجنتينيون». وأقرت وزارة الصحة الأرجنتينية بوجود «تجارة بأعضاء الأطفال». في كولومبيا طبقت فكرة جديدة، حيث يقوم رجال الأمن الذين يحرسون إحدى المدارس الطبية بقتل الناس وبيع جثثهم للمدرسة لتستخدم في الأبحاث التي يجريها الطلاب. وتشير التقارير الى أن أعضاءهم القابلة للبيع في السوق السوداء يتم استئصالها قبل قتلهم. ترتكب هذه الممارسات، التي لا تكاد تشكل شيئا من أسوأ سجلات حقوق الانسان في القارة كلها، على يد قوات الأمن التي طالما استفادت من التدريب والإمداد الأمريكيين، والتي صارت الآن من أكبر متلقي المعونات الأمريكية. يعتبر القساوسة والناشطون النقابيون والقادة السياسيون وغيرهم ممن يحاولون الدفاع عن الفقراء وتشكيل التعاونيات، أهدافاً رئيسية للقتل والتشويه والتعذيب، ويوصفون بأنهم «هدامون» نتيجة معارضتهم النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد المطبق وفق تعليمات الولايات المتحدة والبنك الدولي.

تتسم برامج التنمية هذه بسمات أخرى، من بينها وباء التسمم بالمبيدات الزراعية الذي وصل حتى إلى الزوايا القليلة في «منطقتنا الصغيرة هناك» التي كانت قد أفلتت حتى الآن من الأثر القاتل للعقائد الليبرالية الجديدة. ففي كوستاريكا «تؤدي المبيدات المشروعة، المستورد معظمها من الولايات المتحدة لإمراض الناس وأذيتهم، بل وقتلهم»، كما يورد تقرير كريستوفر سكانلان Christopher Scanlon في ميامي هيرالد Miami Herald والذي ارسله من بيتاهايا حيث توفي عامل زراعي في الخامسة عشرة من العمر بسبب تسممه بمستحضر أمريكي عالي السمية ويتابع التقرير قائلاً إن مقبرة القرية «رمز ساطع للوفيات الحادثة في العالم بسبب المبيدات والتي تقدرها منظمة الصحة العالمية بـ /200.000 وفاة سنوياً»، إضافة إلى /25 مليون حالة مرضية سنوياً بما فيها حالات الخراب المزمن للجهاز العصبي. أما هنود عشيرة كوامي Quaymi الذين تسمموا بالمبيدات أثناء تنظيفهم مصارف المزارع التي تملكها الولايات المتحدة في كوستاريكا وبنما فمن المستبعد أن يجدوا طريقهم لمقابر القرى. تحدث أكثر من /99%// من حالات التسمم الحاد بالمبيدات في بلدان العالم الثالث التي لا تستخدم الا /20%/ من الكيماويات الزراعية. ومع «إغلاق الأسواق الداخلية» بضوابط الحماية السكان، حولت «الشركات الكيماوية مبيعات المنتجات المحظورة الى العالم الثالث حيث تضعف الضوابط الحكومية». وتضع الشركات أيضا أنواعاً من المبيدات «قصيرة الأجل»، وهي «عموماً أكثر سمية بكثير» لعمال المزارع وأسرهم، ومن بينها منتجات «كانت قد طورت في البداية كغاز أعصاب على يد النازيين قبل الحرب العالمية الثانية». يدعو أطباء كوستاريكا لإلغاء الكيماويات القاتلة من أسواق العالم الثالث كله، لكن «ادارة بوش تقف في صف الصناعة»، كما يقول سكانلان. يتلخص موقف الإدارة في أن الحل لا يكمن في التدخل في السوق - ولنترجم هذا الكلام: ارباح الأغنياء - بل في «توعية الناس بالخطر»، كما يشرح ويليام جوردان William Jordan من وكالة الحماية البيئية. إن للتقدم مشاكله، كما يقر جوردان، «لكنك لا تستطيع أن تتجاهله ببساطة». يقول موظف في شركة سياناميد Cyanamid، الأمريكية: «إني أنام ليلي مرتاحاً». وهكذا يفعل القادة الايديولوجيين عموماً، الا عندما تقض مضاجعهم أخطاء الأعداء الرسميين وعقائدهم الرجعية.

لم تكن الولايات المتحدة سعيدة بكوستاريكا أبداً، رغم خضوعها شبه الكامل لرغبات واشنطن والشركات الأمريكية. كانت الديمقراطية الاجتماعية الكوستاريكية ونجاحاتها في التنمية التي تقودها

الدولة، وهو أمر فريد في أمريكا الوسطى، ازعاجاً مستمراً. خفت المخاوف في الثمانينات عندما أعطى الدين الضخم، مع أسباب أخرى، الولايات المتحدة وسيلة مناسبة لتقريب كوستاريكا من «نمط أمريكا الوسطى»، وسط ترحيب الصحافة. لكن التيكو Ticos ما زالوا غير عارفين بمكانهم المناسب. نشأت مشكلة عام ١٩٩١ عندما جددت كوستاريكا طلبها بأن تسلمها الولايات المتحدة المزارع الأمريكي جون هل John Hull المتهم بجريمة القتل أثناء قصفه قرية لابنكا Lapenca حيث قتل ستة أشخاص، إضافة إلى تجارة المخدرات وجرائم أخرى ، كان تجديد الطلب مزعجاً بسبب توقيته بشكل خاص، لأن الولايات المتحدة كانت تتأهب للبدء بحملة دعائية صاخبة ضد ليبيا التي تصر على الالتزام بالقانون الدولي وتطالب بأن يحاكم أثنان من الليبيين المتهمين بالإرهاب الجوي أمام المحاكم الليبية، أو أمام محاكم بلد محايد أو هيئة محايدة، بدلاً من تسليمهم للولايات المتحدة ، لم تؤد هذه المصادفة غير السارة لوقف حملة الحكومة والصحافة ضد ليبيا، وذلك بفضل الطمس الدقيق للطلب الكوستاريكي في الصحف .

كان من جرائم كوستاريكا أيضاً مصادرتها أملاك مواطنين أمريكيين، وقد عوقبت على ذلك فوراً بتجميد المعونة الاقتصادية الموعودة. كانت أخطر الحالات مصادرة أملاك رجل أعمال أمريكي من قبل الرئيس أوسكار أرياس[197] وتحويلها إلى منتزه وطني. عرضت كوستاريكا تقديم تعويضات، لكن واشنطن صممت على أن ذلك غير كافٍ. لقد صودرت الأرض عندما اكتشف أنها كانت تستخدم كمطار غير شرعي للطائرات التي تنقل الدعم للأرهابيين الذين ترعاهم الولايات المتحدة وتشغلهم في نيكاراغوا. إن مصادرة أرياس، دون تقديم تعويض كافٍ، جريمة تستدعي انتقام واشنطن وصمت الصحافة، خاصة وهي تهاجم "الإرهاب الليبي" (29).

عادة ما تجعل وقاحة الأقوياء المرء عاجزاً عن الكلام فعلاً .

يستعرض تقرير آخر لصحيفة ميامي هيرالد «المستقبل المجدب» الذي «يلوح لأمريكا الوسطى» مع اختفاء غاباتها وغابات المكسيك «أسرع من أي معدل في العالم باستثناء غرب أفريقيا»، وقد «تختفي كلياً في حياة الجيل الحالي من البشر». إن المتسبب بهذا الدمار المتسارع هم الفلاحون الفقراء والحطابون والباحثون عن خشب للوقود، لكن الخبراء في المنطقة كلها يعزون سرعة دمار الغابات إلى توزيع الأرض غير العادل في المنطقة، بما فيها كوستاريكا، حيث «يتسبب بوجود واحد من أعلى معدلات إزالة الغابات في العالم». هناك سبب رئيسي آخر، وهو مبادى مقاومة الانتفاضة التي تفرضها الولايات المتحدة والتي تشدد على اقتلاع الناس من بيوتهم وأرضهم باستخدام قوة نار هائلة إن لم يتيسر السيطرة عليهم بوسائل أخرى. وتحذر لجنة المصادر المائية في أمريكا الوسطى من أن هذه الكارثة البيئية ستؤدي لتقليل إمدادات المياه بشكلٍ حاد. «لأن الجداول والأنهار الرئيسية على وشك الخراب الآن نتيجة إزالة الغابات المستمرة في المنطقة». وقال مسؤول كبير بعد اجتماع إقليمي عام ١٩٩٢ إنَّ ذلك سيؤدي «لتراجع إنتاج الكهرباء وتراجع أي نمو اقتصادي محتمل في المنطقة» .

«إن تركز أفضل الأراضي في يد مزارع القطن والسكر والبن التي تمتلكها نخبة قليلة يعني أن مئات الفلاحين قد أجبروا على كسب عيشهم من الأراضي الفقيرة المنحدرة»، كما يقول تقرير توم جيب Tom Gibb من السلفادور، حيث يتوقع اختفاء حطب الوقود خلال عشر سنوات، وحيث تعاني 90% من الأنهار تلوثاً شديدة. ربما ما زال تجنب الدمار الكامل ممكناً، لكن ذلك يتطلب «تغيراً في المنا السياسي الذي ساد السلفادور لعقود كاملة: يخاف الفلاحون من الانتظام والعمل الجماعي خشية أن يعتبروا (هدامين)» (٣٠) .

وبعبارات أكثر واقعية، يعرف الفلاحون أن أية جهود للتنظيم من قبلهم ستستدعي موجة جديدة من المذابح والتعذيب، بتمويل من الولايات المتحدة، لمنع أي اعتراض على مثلنا السامية في إحلال الليبرالية الاقتصادية في العالم الثالث .

توصلت دراسة في الاقتصاد الكوستاريكي، أعدها معهد واشنطن للموارد العالمية ومركز العلوم الاستوائية في كوستاريكا، إلى أن خمسة بالمئة من الناتج الوطني الخام «قد اختفى دون أثر» وأن تجريد البلاد من مواردها الطبيعية قد حرمها من 30% من النمو الصافي الذي كان ممكناً في السنوات العشرين الماضية. وعندما تدخل هذه العوامل بالاعتبار يختفي ربع معدل النمو المتوقع بين ١٩٧٠ - ١٩٨٩(٣١) .

ستزداد هذه الآثار مع فرض النماذج الليبرالية الجديدة بقوة أكبر، فقد وضعت هذه المبادئ موضع التطبيق في كوستاريكا منذ 1985، وأبكر من ذلك في بقية المنطقة. وهي كلها لا تتعدى كونها تنويعات من البرامج الأميركي ة التقليدية. وبعد خمس سنوات من أصولية الصندوق النقدي الدولي في كوستاريكا، لم يحدث النمو الاقتصادي المرتقب، رغم أن عجز الميزانية قد ازداد بشكل كبير بسبب زيادة الاستيراد من الولايات المتحدة، وخسارة الحد الأدنى للأجور ربع قوته الشرائية، علما أن 37% من قوة العمل تتقاضى أجوراً أدنى من الحد الأدنى القانوني. انخفض الدخل العائلي الوسطي بمقدار 10% خلال الثمانينات باستثناء ال- 5% الأعلى دخلاً بين السكان، واستمرت القدرة الشرائية للعمال بالتدهور. وأشارت وزارة العمل إلى أنه في ظل الحكم الليبرالي الجديد للرئيس كالديرون [198]، ازداد الفقر 18 % في عام 1991 وحدهُ تاركاً 30% من الأسر الكوستاريكية عاجزة عن تلبية حاجاتها الأكثر أساسية. شهد عام ١٩٩١ زيادة حادة في معدلات الفقر، وهي عاقبة ذلك النوع من التصحيح الاقتصادي الذي مورس في السنوات الأخيرة»، كما يضيف أحد الباحثين. «غمر ممثلو البنك الدولي وهيئة المعونة الأميركي ة إدارة الرئيس كالديرون بالثناء على برنامجها الاقتصادي»، كما يقول تقرير امريكا الوسطى C.A.R (32).

تمثل كوستاريكا استثناءاً في أمريكا الوسطى، إنها حالة خاصة. فعندما يُنظر إلى «نموذج أمريكا الوسطى» نجد الوضع أكثر سوءاً بكثير. في الهندوراس أدت إجراءات صندوق النقدي الدولي «إلى بطالة جماهيرية، ثلثي السكان، وارتفاع حاد في مستوى التضخم»، مع زيادة حادة لأسعار الوقود والطعام والأدوية. ويعترف الرئيس كاليجاس - Callejas أن لهذه السياسات «نتائج سلبية على الغالبية الساحقة من السكان ». لكنه، وكما يشير تقرير امريكا الوسطى C.A.R، « راغب بدفع هذا الثمن لإرضاء الدائنين الدوليين والاستمرار بتشجيع اقتصاد السوق الحرة»، ولا داعي لأن نضيف أن كاليجاس وشركاءه ليسوا هم من «يدفع الثمن». في السلفادور يعيش 90% من السكان في الفقر ولا يحظى إلا 40% منهم بعملٍ ثابت. وضع برنامج التصحيح الهيكلي لعام 1991، 25000 عامل إضافي خارج سوق العمل وقلص الصادرات بشكل كبير. ورغم زيادة الحد الأدنى للأجور فإن « سعر سلة الحاجات العائلية الأساسية يتجاوز كثيراً دخل أي عامل». تذهب قرابة 80% من قروض البنوك الخاصة لكبار رجال الأعمال، أما القروض الزراعية فيذهب 60% منها لمزارعي البن.3 % فقط لصغار منتجي الحبوب الأساسية. ويقول المصرف المركزي إن احتياطاته قد ازدادت، لكن ليس نتيجة إجراءات التقشف بل بسبب 700 مليون دولار أرسلها السلفادوريون العاملون في الخارج. وهم لاجئون هرب معظمهم من إرهاب الدولة خلال العقد الماضي ويساهمون الآن، بهذه الطريقة في إنتاج « قصة نجاح اقتصادي » جديدة .

انخفض الإرهاب المعمم، لكنه ما زال مستمراً، وإن على نطاق أضيق، ففي ٣١ حزيران ١٩٩٢ اغتيل قائد نقابي يساري كبير، وهو ايفان راميريز Ivan Ramirez على يد مسلحين مجهولي الهوية، على طريقة فرق الموت (٣٢) .
كان أثر أصولية الصندوق النقدي، والتي تدار بحماسة متجددة الآن، «كارثية» في أمريكا الوسطى، كما قالت الصحيفة اليسوعية إنفيو Envio. ازداد التضخم ولم تتقلص العجوزات المالية كما كان متوقعاً وأصاب الركود معدلات نمو الناتج القومي الخام منذ 1985، ثم بدأت بالانحدار بعد ١٩٨٨. تدهورت الأجور الحقيقية بشكل كبير في كل أنحاء أمريكا اللاتينية تقريباً، ويصير توزيع الدخل اكثر إجحافا من ذي قبل. «لقد اختفت كلمة تنمية من قاموس المفردات الاقتصادي في أمريكا اللاتينية». رغم أن «الأرباح» صارت على كل لسان، أرباح للأجانب وللقلة المعزولة من ذوي الامتيازات. ولا يمكن توقع غير ذلك في أمكنة أخرى. ففي نقاشهما لما ينتظر الهند نتيجة إعادة الهيكلة الاقتصادية، التي صممها صندوق النقد الدولي، يستعرض اثنان من أساتذة الاقتصاد في «جامعة بومباي لبحوث التنمية» عواقب هذه البرامج في العالم كله ويتوصلان لاستنتاج «لا لبس فيه من النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي للبلدان النامية »: ستكون النتيجة صعوبات جمة للفقراء والكادحين و« صعوبات كبرى لاقتصاديات البلدان النامية». وما من لبس أبدأ بخصوص الأرباح التي ستجنيها القطاعات ذات الامتيازات وشركائها الأجانب الذين يقودون الركب (34) .

8 - طبيعتنا وتقاليدنا.

تتوفر « قصص نجاح » أخرى كثيرة في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى والفيلبين وأفريقيا وفي كل مكان طالته سلطة الغرب والايديولوجيا الرأسمالية. أما الاستثناءات الجزئية القليلة، ومعظمها في محيط اليابان، فقد افلتت لأنها خرقت جذرياً قواعد اللعبة الموصوفة في ظل ظروف خاصة ليس من المتوقع تكرر حدوثها (35) .

إن هذه الحقائق الأساسية ومغزاها، وهي ما يجب أن يعلم في المدارس في مجتمع حر، يجب أن تبقى بعيدة عن الوعي العام بينما نقترب من العام 501 من عمر النظام العالمي القديم.

وهذا ما يحدث بالفعل، ولنكتف بالحالة الأقرب، معرض الجثث الذي أدارته الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى في الثمانينات، حيث يفتخر الرأي العام عندنا، الذي احسنت تربيته، بما أنجزناه. من الحالات النموذجية تقرير لي هوكستادر - Lee Hockstador مراسل الواشنطن بوست في أمريكا الوسطى الذي تحدث عن اجتماع تم في غواتيمالا للصنف الجديد من الرؤساء المحافظين الذين تم انتخابهم أخيراً دون أدنى ضغط خارجي: «لقد غيرت هذه الموجة الجديدة من الديمقراطية أولويات السياسيين » عما كانت عليه عندما كانوا يمثلون النظام القائم تقليديا ». اما برهان ذلك فهو أنهم نذروا أنفسهم اليوم لخدمة الفقراء بطريقة جديدة مبتكرة: «على الأميركي ين اللاتينيين اتباع استراتيجية عميقة الأثر في حربهم ضد الفقر»، كما جاء في العنوان. «مظهرين التزامهم باقتصاد السوق الحرة»، هجر الرؤساء تلك الفصاحة الفارغة عن الاصلاح الزراعي، وبرامج المعونة الاجتماعية، متبنين فكرة جدية أخيرة: «طريقة عميقة الأثر لمساعدة الفقراء». «تقوم الفكرة على مساعدة الفقراء دون تعريض بنية السلطة السياسية للخطر»، كما يلاحظ اقتصادي أميركي لاتيني. تقلب هذه الطريقة التجديدية اللامعة « الخيار لصالح الفقراء » الذي تبناه اساقفة أمريكا اللاتينية رأساً على عقب. والآن، بعد أن أخرجنا هذه الفكرة الساذجة من رؤوس إخواننا السمر الصغار باستخدام إرهاب يماثل إرهاب بول بوت، نستطيع العودة إلى شعار خدمة الفقراء دون أن نغرق في فيض نفاقنا. إنه الإنجاز الوحيد الذي لا يُنسى حقاً .

كتبت باربارا كروسيت Barbra Crossette في نيويورك تايمز أن أمريكا الوسطى تظهر «ما يعتبره مسؤولو إدارة بوش واحدة من أنجح مبادرات سياستهم الخارجية، إحلال السلام، نزع التسلح، والتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة المعذبة»، لكنها لا تكلف نفسها أن تشرح، ولو بكلمة واحدة، سبب عذابها، وعلى يد من. «لقد سهلت هذه الاستراتيجية إلى حد كبير بفعل انهيار الاتحاد السوفييتي »، تتابع الصحيفة مكررة الخرافة المألوفة التي تقول إن العدوان الأميركي لم يكن إلا دفاعا عن النفس في مواجهة امبراطورية الشر. « كانت السلفادور أعنف مسارح صراع الغرب والشرق في القارة »، كما يدعي توم غولدن - Tom Golden على الصفحة الأولى. ربما كان أحد زملائه، السوفييت قد كتب عام 1956 أن هنغاريا كانت «أعنف مسرح لصراع الغرب والشرق في أوروبا الشرقية» - ومهما يكن ذلك مخزياً، فهو أكثر قابلية للتصديق من ادعاء غولدن. للحصول على صورة أوسع، من الطبيعي أن تلتفت إلى مراسل نيويورك تايمز الدبلوماسي الرئيسي توماس فريدمان Thomas Friedman الذي تبنى أقوال عضو مجلس الشيوخ ليس أسبن Les Aspin بأن «من شأن العالم الذي ينبثق اليوم أن يفتقر لوضوح الحرب الباردة.. تكون العالم القديم من أشرار وأخيار، أما العالم الجديد فيتكون من أناس رماديين ». يلاحظ فريدمان، مطوراً هذه الفكرة، أنه «عادة ما ينتاب واشنطن القلق بخصوص الإطاحة بالرؤساء المنتخبين بحرية». لكن الحياة غدت أصعب الآن. فقد لا يكون

بعض أولئك المنتخبين أناساً شرفاء ونظيفين كما في الماضي، وقد تضطر للإقدام على تمييزات أكثر حدة. لن يكون الأمر سهلاً كما كان عندما « أنشغلت واشنطن بالاطاحة بغولارت واربنز والينيدي وبوخ Bosch - الخ » .

حتى في الماضي، لم ندعم الأخيار دائماً، كما يعترف فريدمان متذكراً أناسا بغيضين من قبيل الشاه[199] وماركوس. لكن من السهل تدبر أمر هذه الانحرافات عن المبادئ السامية: «في ظل الحرب الباردة لم يكن للولايات المتحدة أن تنعم ببحبوحة اختيار اصدقائها»، بل « كان عليها ببساطة أن تعرف من الذي يقف إلى جانبها في صراعها العظيم ضد امبراطورية الشر التي تقودها موسكو». لقد أتضحت قيمنا الحقة عبر «واقع» أن «واشنطن قد ضغطت بالفعل من أجل الديمقراطية والاسواق الحرة وغير ذلك من المثل» .
إنه إعلان ينم عن الوقاحة، لكن الجو آمن في ظل الثقافة السائدة. لقد ارغمنا « الخطر السوفيتي » على اتباع « درجة من الكلبية في الشؤون الخارجية، وهو ما كان مناقضاً لطبيعتنا وتقاليدنا ». هذا ما أضافه كبار صناع السياسة في الإدارة، مع موافقة التايمز، دون أن يتوقف اي منهما عند الأسئلة التي تخطر بالبال رأساً، ولن نذكر إلا بعضاً منها: كيف ظهرت «طبيعتنا وتقاليدنا » من خلال ممارستنا قبل أن يبدأ الاتحاد السوفيتي بتهديد وجودنا عام ١٩١٧ ؟ أو من خلال النمط المعتاد من اختلاق «أخطار سوفيتية» بناءاً على أوهى الذرائع لتبرير الفظائع المرتكبة لحفظ «الاستقرار» بالمعنى الخاص الذي تحمله هذه الكلمة ؟ كما أنهما لا يكلفان نفسيهما أن يشرحا لنا بالضبط ما هي علاقة الخطر السوفيتي بدعمنا لوحوش الإبادة الجماعية في إندونيسيا وغواتيمالا. وكيف يشرح هذا الخطر العلاقة الوثيقة بين انتشار التعذيب ومعونات الولايات المتحدة.
يحذرنا المسؤول نفسه من العودة لموقفنا التقليدي « المتمثل باعطاء المثالية سلطة متميزة على سياستنا الخارجية» فالعالم ما زال مكاناً شديد القسوة بحيث لا نستطيع «العودة إلى الصيغة القديمة، منزلقين إلى الوراء، دون تفكير، وعائدين إلى دورنا التقليدي كمحسنين للعالم، ومتجاهلين « مصالحنا القومية» ومفتونين بالمثالية «الولسونية». إن لهذا المفهوم مكانة تثير الاهتمام، فهو لا يشير إلى ما فعله ولسون، من قبيل تدخله الإجرامي في هاييتي والدومينيكان مثلاً، بل وحتى إلى ما قاله صراحة عندما جد الجد. ينطبق الأمر نفسه، وإن بعمومية أكبر، على مفهوم « قيمنا ». ومن هنا يستشهد فريدمان بفيلسوف هارفارد السياسي مايكل ساندل Michael Sandel الذي عبر عن مخاوفه من أن نظل على سلوكنا السابق بدلاً من الارتفاع إلى مستوى التحدي القائم. «لم نركز إلا على نسخة مختصرة من قيمنا حتى الآن - الانتخابات الحرة والسوق الحرة - دونما انتباه إلى أن التعبير الكامل عنها يتطلب اكثر من هذه المهمات المحدودة أو هذه الاستقامة السياسية التي قادتنا حتى الآن. وكما في حالة الولسونية، فإن « قيمنا » أمر مستقل تماماً عما نقوله أو نعظ به، إلا أمام الكاميرات.
بعد إزاحة عدونا العالمي من الطريق « تظهر القيم الديمقراطية كمعيار». هذا ما يتوصل إليه فريدمان مفكرة، ولا شك، بموقف إدارة بوش تجاه سوهارتو وإمارات الخليج وصدام حسين (قبل خطيئته المشؤومة في ٢ آب ١٩٩٠)، وغيرهم من الشخصيات الجذابة التي دام سحرها إلى ما بعد الحرب الباردة، ولم يكن لها علاقة بها أصلاً.
«لن يصل أي هجاء لفنستون – Funston حد الكمال، لأن فنستون يملك تلك القمة بنفسه، إنه الهجاء مجسداً». هذا ما كتبه مارك توين، مشيراً إلى أحد أبطال مجزرة الفيليبين (٣٩).
إن إلغاء التاريخ، بالإشارة إلى الحرب الباردة - مهما بدت تلك الذريعة غبية - أداة يعتز بها خدم

السلطة كل اعتزاز، خاصة بالنظر للمعطيات التاريخية، ليس هذا الا تعبيراً أخيراً عن تقنية « تغير النهج»، التي غالبا ما ستحضر عندما تظهر البشاعة على السطح مخترقة آلية القمع العاملة بيسر تحت مظهرها الخارجي اللامع: نعم، لقد حدث خطأ مؤسف، لكن بوسعنا الآن أن نتابع السير خلف راية المثل العليا .

٩- «بعض من ادوات التجارة»

لا يعدو مبدأ «تغيير النهج» كونه واحداً من الأدوات التي لا بد من إتقان استخدامها لمن يأملون بالحفاظ على مسؤولياتهم ومكانتهم. ذكرنا بعضاً من تلك الأدوات، وسنرى الآن بعضاً من تلك الإجراءات العملية المفيدة. لقد لامس نقاشنا حتى الآن تشكيلة دقيقة من المفاهيم الأساسية عند المثقفين الملهمين: «المعجزة الاقتصادية»، «قصة نجاح أميركي»، اقتصاد السوق الحرة »... الخ وكلها عبارات خداعة تستوجب بعض الانتباه.
يشير تعبير « المعجزة الاقتصادية» إلى مركب من الإحصائيات في مجال الاقتصاد الكلي، أرباح كبرى للمستثمرين الأجانب، وحياة مرفهة للتنمية المحلية، وبشكل أقل استرعاء للانتباه، زيادة البؤس لعموم الناس. إنه أمر جد مألوف.
ليس غريباً أبداً أن تثير هذه المعجزات إعجاباً شديداً عند معلقي الصحافة وغيرهم. وما دامت الواجهة سليمة تبقى هذه المجتمعات «قصص نجاح أميركي» و«انتصارات الرأسمالية والسوق الحرة». أما عندما تنهار الواجهات، فإن نفس التجارب تتحول إلى مصائد رعب شمولية، واشتراكية، وماركسية لينينية، وغير ذلك من الخطايا.
تظهر الحالة البرازيلية هذا النموذج العقائدي. لم يكن جيرالد هينز Ge rald Haines- وحيداً في إشادته بانتصار الرأسمالية الأميركية وحسن التدبير الأميركي في البرازيل، رغم أن توقيته كان خاطئاً بعض الشيء. أدت إنجازات الجنرالات اللامعة، بمساعدة مستشاريهم من التكنوقراطيين ذوي التفكير اليميني، لجعل البرازيل «محبوبة جماعات الأعمال الدولية في أمريكا اللاتينية»، كما عبّرت صحيفة بيزنس لاتين أمريكا Bussiness Latin America عام ١٩٧٢ أما مدير الاحتياطي الاتحادي ارثر بيرنز - Arther Burns فقد كان شديد الإعجاب بعمل دلفيم «الإعجازي». وعندما أستدعي عدد من « شبان شيكاغو[200] » من قبل مجموعة أخرى من القتلة الفاشيين بعد الإطاحة بالليندي في تشيلي بعد سنة من ذلك، طرح الاقتصادي من مدرسة شيكاغو ارنولد هاربرغر Arnold Harberger البرازيل «كمثال على المستقبل اللامع في ظل الليبرالية الاقتصادية». وبعد سنوات قليلة (عام ١٩٨٠) كان عليه أن يصفق لنجاحات بينوشيه[201] في ظل النموذج ذاته: «لم تبد سانتياغو بصورة أفضل أبداً، حيث توفرت سلع الاستهلاك من العالم كله وبأثمانٍ بخسة». حتى فرص العمل وتوفرت لأصحاب المؤهلات المطلوبة، جلادين للعمل في الشرطة مثلاً!. صحيح أن الأجور الفعلية قد انهارت، لكن قيمة المستوردات ازدادت 38% خلال عام ١٩٨٠ بفضل الزيادة في استهلاك سلع الرفاهية بمقدار 279%. في حين انخفضت المستوردات الرأسمالية بشدة. ارتفع الدين الخارجي كالصاروخ (ليُدفع لاحقا من جيوب الفقراء). وكانت الحركات الفلاحية والنقابات قد سحقت بواسطة موجة إرهابية، أما الأغنياء فكانوا بأحسن حال. كان كل شيء على ما يرام في تشيلي كما في البرازيل

بفضل التطبيق المناسب للنظرية الاقتصادية. كان الاقتصاد البرازيلي ينحدر نحو الكارثة، في أوائل الثمانينات. تغيرت النغمة، وأسقطت البرازيل من قائمة «النجاحات الليبرالية الجديدة»، كما لاحظ فيليكس عام ١٩٨٩، رغم أن البعض لم تصلهم الرسالة حتى ذلك الوقت. ففي عام ١٩٨٩ كان بروفيسور جامعة هارفارد فرانسيس هاغوبيان Francis Ha gopian- لا يزال معجباً، في نقاشه، النظام العسكري البرازيلي، مثله مثل هينز، ب- «النجاح المذهل الذي أحرزه العسكريون في إنجاز أهدافهم الاقتصادية». بينما عبّر عن شكوكه بخصوص ما إذا كان هذا النجاح الاقتصادي الاستثنائي يحتاج فعلاً ذلك القدر من القمع والتعذيب (٢٧) .

بينما كانت « المعجزة الاقتصادية» في سبيلها للانهيار كانت إنجازات البرازيل تعلن على أنها إظهار لروائع رأسمالية السوق الحرة، وأنها النتيجة السعيدة للمعونة والإرشاد الأميركيين. أما بعد الانهيار فقد أعتبرت البرازيل مثالاً على الفشل في اتباع النصائح الأميركية والمبادئ الصائبة التي تنادي بها الليبرالية الاقتصادية. نُسبت مصيبة البرازيل لانحرافها عن العقيدة الاقتصادية الصحيحة. ذلك الانحراف الشبيه باشتراكية الدولة. إنه مثال مفيد إذن لاستخلاص برهان جديد على تفوق الرأسمالية والسوق الحرة. وحتى نفسر وضع البرازيل المؤسف ربما كان علينا أن نستدعي نفس التدابير التي انتجت « اقتصاد السوق الحرة، حيث كان ما زال ممكن أن يدوخ المرأ ب- « المعجزة الاقتصادية»: الضوابط غير المحدودة على الأجور، والتي أقرها الاقتصادي دلفيم، والشركات الحكومية التي أنشئت للتغلب على الركود الحاد الناتج عن الاستراتيجية النقدية ولمنع استيلاء الشركات الأجنبية على كامل الاقتصاد، واستراتيجية الاستعاضة عن الاستيراد التي أبقت الاقتصاد في حالة اكتفاء ذاتي في أواسط الثمانينات .

يرينا ذلك كله، من جديد، مقدار طواعية تلك الأيديولوجيا الأداتية عندما تتولاها يد خبيرة .

ترافق نصر ممثل النخبة البرازيلة الجذاب فرناندو كولور [202] عام ١٩٨٩ بارتياح كبير. فقد فاز بالانتخابات التي لم يكن ممكنا فيها التمييز بين المرشحين الا باستخدام المجهر وكان المرشح الآخر هو لويس ايناسيو دو سيلفا (لولا). (Lula Luis Inacio Desilva. فبعد « إعداد الأرضية جيداً » باستخدام موارد كولور المالية الهائلة، وبعد التحذيرات الواضحة ممن يملكون البلاد بأنهم سيجعلونها تنهار إن لم تؤد الانتخابات للنتائج المطلوبة، صار بوسع كولور أن يخرج منتصراً. كان حماس المؤسسات الايديولوجية كبيراً عندما انطلق كولور على درب الليبرالية الجديدة، وتوقعت له « قصة نجاح جديدة للرأسمالية ذات النمط الأميركي» وسرعان ما جاءت النتائج. فقد انخفض النمو الاقتصادي من 4.6% عام ١٩٨٩ إلى 3.3% عام 1990، وتراجع الدخل الفردي بمقدار 6% في فترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢، مع ميل مستمر لانخفاض الإنتاج. وتقلص الإنفاق على الصحة بمقدار 33%، وكان تقلص الإنفاق على التعليم أكبر من ذلك وازداد العبء الضريبي على أصحاب الرواتب ب-60% وفي اواسط ١٩٩٢ جاء في تقرير جيمس بروك James Brook أن « إخفاق السيد كولور في سياسته الاقتصادية يغذي عدم الرضا الشعبي ». ولتتويج ذلك كله تعرض كولور للاتهامات بعد انكشاف فضيحة فساد بلغت أرقاماً قياسية (٣٨) .

في حالة البرازيل تنجز « قصص النجاح الرأسمالي والديمقراطية» هذه النتائج بغض النظر عن الوسائل المستخدمة. كانت استراتيجية الاستعاضة عن الاستيراد، والتي أنقذت البرازيل من الدمار الكامل، إحدى المكونات الأساسية في «المعجزة الاقتصادية». أما على حافة المحيط الهادي [203] فقد تحققت هذه المعجزات في ظل أنظمة استبدادية فظة تدخلت بقوة في التخطيط الاقتصادي وفرضت

ضوابط شديدة (بالإرهاب عند اللزوم، كما حدث في كوننجو Kwangju)، ليس على قوة العمل فحسب كما هي العادة، بل على رأس المال أيضا (أنظر الفصل 2-4). ولأن إنجازات البلدان حديثة التصنيع كانت «معجزة اقتصادية » فعلاً، فقد تم اعتبارها إظهاراً لفضائل الديمقراطية والسوق الحرة. لذلك تستشهد نيويورك تايمز بكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ لتعلمنا درساً مفاده أن «الديمقراطية ناجحة تماما بوصفها آلية إقتصادية». ويكتب الديمقراطي الاشتراكي دينيس رونغ - Den nis Wrong بإعجاب عن « نجاحات الرأسمالية الباهرة» في تلك الديمقراطيات العظيمة «في ظل الاقتصاديات الرأسمالية المتحررة من الحكومات التسلطية الكسيحة». هذا صحيح لكن في أن حكومات رأسمالية الدولة التسلطية كانت كفؤة وقوية وتدخلية في الاقتصاد وغير «كسيحة» وبالعكس، كما يشرح رونغ، فإن كوبا ونيكاراغوا وغيرهما من الأعداء المدانين رسمياً، يظهرون فشل عقيدة الماركسية اللينينية الجامدة، وليس بمقدور العيون المضببة كما يجب أن ترى عاملا آخر في محنة هذه البلدان). يكتب محرر واشنطن كوارترلي Washington Quarterly براد روبرتس Brad Roberts أن « الحكومات اللاديمقراطية قد بينت بشكل عام أنها غير قادرة على تقديم الإطار الضروري للتكيف الاقتصادي.. ». ربما كان يفكر بالبلدان حديثة التصنيع، وربما. في وقت أبكر. بألمانيا الهتلرية، مع أننا نتساءل في هذه الحالة عما يعنيه بكلمة «ديمقراطية، خاصة إذا ما عرفنا إيمانه «بالالتزام الأميركي بالديمقراطية في الخارج » و« بحماية حقوق الإنسان» خاصة في الثمانينات(3٩) .

من المسلم به أن «للمعجزات الاقتصادية» عيوبة ترافقها. ففي نقاشه «لمعجزة منعم» في الأرجنتين، يلاحظ الصحفي البريطاني جون سيمبسون John Simpson أن «المعجزة لم تصل حد الكمال». هناك «علامات فساد مزعجة»، وقد «اختفت قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى دونما أثر، بينما يقوم « الأغنياء الجدد والقدامى» بالتسوق من المتاجر الفاخرة». يوجد فقر شديد. أما جيمس بيتراس وبابلو بوزي James Retras and Pablo Pozzi، اللذان لا يلتزمان بالتحفظات المعتادة، فيقدمان مزيداً من التفاصيل. فمنذ انطلاقة «معجزة منعم[204]» عام ١٩٨٩، «أقام النهب الليبرالي الجديد الخاص نظاما تعتمد بموجبه العزوة الفردية على الخراب العام والتراجع الاقتصادي »، إلى جانب بطالة 40% من السكان الناشطين اقتصادياً، أو بطالتهم الجزئية، وتزايد مدن الأكواخ، وإقفال المصانع دون الاستعاضة عنها بمشاريع جديدة، واستغلال الدولة كوسيلة للإثراء الفردي والنهب الخاص»، وخفض الإنفاق على الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية بشكل لا سابق له، ومعدلات النمو السلبية، ومعدل الاستثمار السنوي المتناقص، وانخفاض الأجور الحقيقية. واليوم يعيش 60% من سكان بيونس أيرس البالغين ١٢ مليوناً دون نظام صرف صحي. وهذا أحد أسباب عودة الأمراض التي كان قد قضي عليها منذ عشرات السنين. إن «اقتصاد المضاربة، الذي تعزز بفعل السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والذي يفقر معظم السكان بينما يدمر سوق الأرجنتين الداخلية وقدراتها الإنتاجية ومواردها النادرة، قد خلق عالم هوبسيا[205] Hobbesian: صراع وحشي من أجل البقاء، بينما تواصل النخبة جني أرباحها المفاجئة». إن «الأقلية ذات الامتيازات التي ازدهر غناها ومستوى استهلاكها ومستوى حياتها » تبدي حماسة شديدة للسياسات الليبرالية الجديدة. تتضمن «معجزة منعم» « التخصيص » أيضا، لكن مع بعض الانحراف، باعت الحكومة احتكار الهاتف لشركات حكومية إسبانية وإيطالية، كما باعت شركة الخطوط الجوية الوطنية لشركة الخطوط الجوية الإسبانية الحكومية أيبيريا Iberia. وهكذا «تحولت الإدارة من البيروقراطية الأرجنتينية إلى زميلاتها الإسبانية

والإيطالية »، كما يلاحظ ديفيد فيليكس David Felix[40] .
باختصار، إنها معجزة اقتصادية بالمعنى التقني المعهود. يظهر التطبيق السليم لهذه الأفكار في حالة المكسيك أيضا، حيث تتقدم «معجزة اقتصادية» جليلة أخرى على نفس الطريق. رغم أنه «مازال على المعجزة الاقتصادية أن تصل فقراء المكسيك»، كما جاء في عنوان على أحد الأغلفة الخارجية، وتلته العقبة المعروفة. ثم نقرأ أن الأجور الحقيقية قد بلغت أدنى مستوياتها في تاريخ البلاد بعد أن تراجعت 60% في ظل سياسة الثمانينات الليبرالية الجديدة، (معهد البحث الاقتصادي التابع للجامعة القومية ذات الاستقلال الذاتي U.N.A.M، وعدد من الاقتصاديين). وإن نصف المواليد الجدد في مدينة مكسيكو يحملون معدلات من الرصاص في أجسامهم تكفي لتخريب نموهم العصبي والحركي. وإن مستويات التغذية قد انخفضت بحدة. ارتفع الناتج القومي الخام منذ ١٩٨٧، كما لاحظ اقتصاديو U.N.A.M، «لكن هذا الإنتاج المتنامي للثروة تقدم في اتجاه معاكس للإفقار التدريجي لملايين المكسيكيين »، متركزا في « أيدي رجال الأعمال ». يشير إحصاء ١٩٩٠ إلى أن ستين بالمئة من الأسر لم تعد تستطيع تلبية حاجاتها الأساسية. ورغم زيادة إنتاج الماكيلا Maquila، (الموجه للتصدير والمملوك أجنبياً)، فإن « القطاع الصناعي يستخدم الآن عمالا أقل مما كان يستخدم قبل عشر سنوات من الآن»، كما كتب الاقتصادي ديفيد باركين David Barkin، وانخفضت مساهمة العمال في الدخل الشخصي من 36% أواسط السبعينات إلى 23% عام ١٩٩٢، بينما كانت عوائد الأغنياء والمستثمرين الأجانب «خرافية». إنها تطورات «مثيرة لإعجاب الصحافة الدولية».
في محاولة لإغراء المستثمرين الأجانب، شدد وزير التجارة المكسيكي على الانخفاض الحاد في أجور العمل في المكسيك من 1.38 دولارا للساعة عام ١٩٨٢ إلى 0.45 دولار عام 1990. إنها آفاق مغرية لشركات فورد وجنرال موتورز وزينيت، وغيرها من الشركات الأجنبية، إلى جانب الانعدام المفيد لأية ضوابط بيئية فعالة. ويضمن قمع الحكومة الوحشي للعمال بقاء مستوى الأجور على انخفاضه بمشاركة القيادات العمالية الفاسدة المرتبطة بدولة الحزب الواحد. كانت الثمانينات فترة مظلمة من هذه الناحية على وجه الخصوص وكانت تجربة العمال في أحد أكبر معامل فورد نموذجا لذلك. لاحظ دان لابوتز Dan Labotz في دراسة له عن العمل عام ١٩٨٧، أنه في المكسيك « قامت الشركة بطرد كامل قوة العمل لديها، ملغية العقد الموقع مع النقابة، ثم عادت لتوظيف العمال أنفسهم برواتب أقل بكثير. وعندما حاول العمال الحصول على حق إجراء انتخابات نقابية ديمقراطية والقتال من أجل مكاسبهم التي يكفلها القانون، تعرضوا للضرب والاختطاف، بل وللقتل أحيانا. وكل ذلك نفذ علناً عبر تحالف بين شركة فورد للمحركات » وبين مسؤولي النقابة التي يديرها الحزب الحاكم.
قليلاً ما يتم التحدث عن هذه الأمور، لكنها سمات حاسمة لاتفاقيات التجارة الحرة لشمال أمريكا N. A. F. T. A المصنوعة على نحو يضمن شروطة مثلى للأرباح، مهما تكن تكاليفها البشرية. يزداد الدين الخارجي، إلى جانب العجز التجاري، وتزوير الانتخابات، والقمع الحكومي لمنع تنظيم العمال، أو أي تعبير شعبي ذي مغزى، (إن قتل بضعة صحفيين سنوياً يجعل الرسالة أكثر وضوحاً). أما ممارسة التعذيب فهي سمة «متأصلة» تبعاً لما تقوله منظمة العفو الدولية Amnesty International.
وبالطريقة التي صممت بها اتفاقية نافتا « سيصبح معظم المكسيكيين لا أهمية لهم»، كما يتوقع باركسن في عرضه للأزمة الناتجة عن «أكثر من خمس وثلاثين سنة من التنمية الرأسمالية الناجحة»، الموجهة لخدمة الأقلية الثرية في الداخل والرأسمال الأجنبي. لكن المستثمرين الأجانب سعداء، مثلهم مثل قطاع رجال الأعمال والمحترفين الذين يستفيدون أيضا. لذلك كله قدم وزير الخارجية جيمس بيكر البرازيل كنموذج » لما يجب أن يكون عليه الإصلاح في أوروبا الشرقية والعالم

الثالث. إنها «معجزة اقتصادية أصيلة»(41).
حملت العناوين الرئيسية أخباراً طيبة: «نسمة اقتصادية منعشة تجلب تغييراً إلى أمريكا اللاتينية»، رغم علمنا أن «الدين الخارجي لأمريكا اللاتينية مستمر بالتزايد رغم الاتفاقيات»، (ناثانييل ناش Nathaniel Nash). ويقول عنوان آخر: «الأميركيون الجنوبيون يجدون أن للإصلاح الإقتصادي كلفة اجتماعية كبيرة، ويقول الناس إن الثراء الجديد بطيء في شق طريقه نزولا »، (توماس كام Thomas Camm). انتظروا قليلا وسيكون كل شيء على مايرام. وكالمعتاد لا يخبروننا أن سياسة «شق الطريق نزولا » المشهورة هذه قد أفلحت في الماضي في إنجاز أي شيء من هذا القبيل، رغم أن التقارير الحالية. إذا ما قرأت بإمعان - تشير فعلا لأسباب إمكانية توقع حدوث نفس الأمر هذه المرة أيضا. تبدو المؤشرات مشجعة من وجهة نظر واشنطن وأوروبا، كما يخبرنا كام، لكنها تخفي تركزاً سريعاً للثروة وفقراً متزايداً يتضمن «بؤساً حاداً» وانخفاضاً في الأجور الحقيقية ومختلف الأشياء التي ترافق « المعجزات» عادة. يكتب الرئيس البرازيلي السابق خوسيه سارني [206] أنه «في كل بلدان» أمريكا اللاتينية تجني المصارف الأجنبية وكل المستفيدين المعتادين عائدات جيدة « ولا تترك وراءها إلا البطالة والأجور العبودية والمؤشرات الاجتماعية المخيفة». « يزداد ثراء الأغنياء وتتسع الهوة بينهم وبين الطبقات الوسطى والدنيا ». لم تكن أي من السياسات الواعدة « بقادرة على إزالة الفقر»، ويطلب منا أن نفهم أن فشلها في إحراز هذا الهدف كان أمرا غريباً وغير متوقع(42) .
إن قصة النجاح الأبرز من نوعها هي تشيلي «باقتصاد السوق الحرة المزدهرة فيها والتي خلقها الجنرال أوغستو بينو شيه»، (ناش). إنها حقيقة مثبتة يتداولها الناس في كل مكان. صحيح أن بينوشيه كان قاسياً، لكن «المعجزة الاقتصادية» التي أنجزها بمعونة أصدقائه من «شبان شيكاغو» منذ ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩ ماثلة هناك ليراها الجميع شرط ألا ينظروا إليها نظرة مدققة.
تحولت «معجزة» بينوشيه إلى «كارثة تشيلي » خلال أقل من عقد من السنين، كما كتب ديفيد فيليكس. محلية، تم استيلاء الحكومة على كامل النظام المصرفي في محاولة لإنقاذ الاقتصاد، مما دعا البعض لوصف التحول من الليندي إلى بينو شيه بأنه «تحول من الطوباوية إلى الاشتراكية العلمية، طالما أن وسائل الإنتاج قد صارت في يد الدولة»، (فيليكس)، أو بأنه «طريق شيكاغو إلى الاشتراكية». وقالت «وحدة المخابرات الاقتصادية البريطانية» المعادية للاشتراكية وذات الصفة العسكرية إن «الجنرال بينوشيه، المؤمن بالسوق الحرة، قد أمسك بشكل كامل بالقمم المسيطرة على الاقتصاد بطريقة لم يجرؤ الليندي أن يحلم بها ». في عام ١٩٨٣ كان الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة من الاقتصاد مماثلا لما كان في عهد الليندي إذ تولت الحكومة إدارة المشاريع الخاسرة، ثم عادت وباعتها للقطاع الخاص بالأسعار نفسها التي اشترتها بها، بعد أن أنعشتها، إلى جانب امتلاك حكومة بينوشيه مشاريع عامة ناجحة ومربحة كانت تقدم 25% من دخل الحكومة، كما يقول جوزف كولينز Joseph Collins وجون لير John Lear. استفادت الشركات متعددة الجنسية من هذه العملية التي مكنتها من إحراز السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد التشيلي. يقول جيمس بيتراس James Petras وستيف فيو Steve Vieux، مستشهدين باقتصاديين تشيليين، إن «ما يقدر ب- 600 مليون دولار قدمت كتمويل لدعم المستثمرين خلال موجة تخصيص المشاريع الحكومية في ٩٨٩ ١٩٨٧»، بما في ذلك « المشاريع المدارة جيداً والتي تقدم فائضاً. ويتوقع أن تؤدي هذه العملية لخفض الفائض الحكومي بمقدار 100-165 مليون دولار خلال 1990 - 1995.
خلال ١٩٨٠ لم يصل الناتج المحلي الخام للفرد D. R .Per Capita G لما كان عام ١٩٧٢ (أيام

الليندي). وكانت الاستثمارات مازالت دون مستواها في أواخر الستينات، بينما بلغت البطالة مستوى أعلى. أما الرعاية الصحية للفرد فقد هبطت إلى أقل من النصف في فترة 1973 - 1985 وهو ما أطلق نموا إنفجارياً للأمراض المرتبطة بالفقر كالحمى التيفية وأمراض الكبد الفيروسية Viral Hipatitis. ومنذ ١٩٧٣ انخفض استهلاك الـ20% الأكثر فقراً من السكان بمقدار 30% في سانتياغو، وازداد استهلاك الـ 20% الأكثر غنى بمقدار 15%. تعرض المشافي الخاصة بكل فخر تجهيزاتها ذات التقنية العالية الخاصة بالأغنياء، بينما تعطي المشافي العامة مواعيد مراجعة للأمهات الحوامل تمتد لأشهر وتصف لهن أدوية لا تستطعن شراءها. أما التعليم الجامعي، الذي كان مجانية للجميع أيام الليندي، فينحصر الآن بأصحاب الامتيازات مع حمايتهم من « العناصر الهدامة» التي طهرت الجامعة منها. وتقدم لهم «العلوم السياسية والاجتماعية والمناهج الاقتصادية التي صارت شبيهة بالتعاليم الدينية في ظل الحقائق التي تكشفت عنها السوق الحرة والخطر الأحمر»، (تينا روزنبرغ Tina Rosenberg)، كما حدث في البرازيل تحت حكم الجنرالات، وفي غيرها من الأماكن التي تخطر بالبال. وبشكل عام تقل معطيات الاقتصاد الكلي في عهد بينوشيه عما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. كان النمو الوسطي للناتج القومي الخام في فترة 1974 - 1979 أكثر بقليل من نصف ما كانه في ١٩٩١ - ١٩٧١. بينما انخفض بالقياس للفرد الواحد بمقدار 6.4%. انخفض الاستهلاك الفردي 23% خلال ١٩٧٢ - ١٩٨٧، وتعتبر سانتياغو العاصمة الآن « من أكثر المدن تلوثة في العالم»، كما لاحظ ناثانييل ناش، وذلك بفضل نموذج السوق الحرة بشعارها القائل «أنتج، أنتج، أنتج وليكن ما يكون. إنه ماننعيه على «النموذج الستاليني» عندما نريد أن نسجل نقاطا هناك. أما ما « يكون » فهو «كلفة التنظيف المخيفة... وكلفة عدم التنظيف المخيفة أيضا » في بلد يحوي «بعضا من أقذر مصانع العالم» دون ضوابط، إلى جانب التلوث الشديد لإمدادات المياه، والدمار البيئي العام مع ما يحمله من عواقب وخيمة على صحة السكان.

وبفضل هذه المعجزة، إلى جانب بعض العون من الولايات المتحدة في «جعل الاقتصاد يبكي» أيام حكومة الليندي، ازدادت نسبة السكان الذين تراجعوا إلى ما دون خط الفقر (أي الدخل الأدنى الضروري لأساسيات الطعام والسكن) من 20% إلى 44.4% منذ ١٩٨٧. «ليس ذلك بمعجزة كبيرة»، كما يعلق إدوارد هيرمان [43] Herman Edward).

في الأيام القديمة السيئة، لم يصغ القصر الأميركي ون اللاتينيون لكلماتنا الحكيمة، تبعا للحقائق العقائدية المقررة عام ١٩٩٢. أما الآن، ومع الانتصار العالمي لليبرالية الاقتصادية والتجارة الحرة، فقد فهموا أخيرة مدى حكمة كلماتنا. أما جوقة مديح الذات فلم تضطرب البتة جراء المشاكل المعتادة من قبيل أننا. نحن أنفسنا. لم نتبع ذلك النموذج أبدا، كما لم تفعل ذلك أية بلاد أنجزت تطورها إلا عندما رأت ذلك مريحة لها. وعلى النقيض من هذه القاعدة نجد أن أمريكا اللاتينية قد اتبعت نصائحنا هذه، كما تظهر مراجعتنا للتجربة البرازيلية. وليست البرازيل بالمثال الوحيد، إذ أن «التحالف من أجل التقدم» في عهد كندي وجونسون يشكل مثالا آخر .

إن نيكاراغوا في عهد سوموزا [207] **واحدة من قصص النجاح التي يطرحونها بإسراف. وقد قدمت «المعجزة» الكارثية أساسا شعبية للثورة الساندينية عام ١٩٧٩. وكان أحد أكثر الاقتصاديين النيكاراغويين احتراما، وهو فرانسيسكو مايورغا Francisco Mayorga، قد صار «قيصر» الاقتصاد في الحكومة التي تساندها الولايات المتحدة، (لكنه سرعان ما ضاع في مجاهل النسيان بعد أن أثبتت سياسات الشفاء الاقتصادي التي أطلقها، بمباركة أميركية، فشلاً تاماً ». لكن، وحتى في أيام سعد**

مايورغا، حرصت الصحافة ووسائل الإعلام على تجاهل عمله الأكاديمي الرئيسي، وهو دراسة مثيرة للاهتمام تعود لعام ١٩٨٩ درست فشل «النموذج النقدي» الذي تنصح به الولايات المتحدة وتسانده بقوة ، والذي ترك البلاد على « شفا الانهيار» عام ١٩٧٨ ، وربما دون أمل بالإصلاح ، كما يؤكد مايورغا ، مهما تكن السياسات الاقتصادية المتبعة.وهذا دون حساب التكاليف التي فرضها إرهاب الولايات المتحدة وحربها الاقتصادية (44) .
يخبرنا المختصون بأمريكا اللاتينية الآن ، متجاهلين بسرور كل الحقائق المتعلقة بالموضوع (ومنها بالتأكيد المساهمة الأمريكية سيئة الذكر)، أن نيكاراغوا. بالنسبة لرواد التجارة في عهد ما بعد الساندينيين - قد نضجت للعودة إلى الصفوف بعد عشرة سنوات من اضطراب الإدارة الثوري وسنتين من إعادة التأهيل المالي في ظل الرئيسة فيوليتا شامورو (باميلا كونستابل) . صحيح أن رجال الأعمال لازالوا يجدون بعض المشاكل ، كما لاحظ كونستابل : « خطر العنف الذي مازالت تمثله نقابات العمال » والفصائل المسلحة في الريف و« وضع الملكيات غير المحسوم بعد » ، تلك الملكيات التي صادرها الساندينيون . لكن « رواد التجارة » متفائلون رغم ذلك ، خاصة المصرفيون وزبائنهم ، فقد أمّم الساندينيون المصارف و«بدأوا ضخ القروض للفلاحين وللتعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة والقطاعات التي تكبر فيها المغامرة» ، كما كتب تيم جونسون Tim Johnson في صحيفة ميامي هيرالد . لكن هذا السلوك السيء انتهى الآن بحمد الله ، « وبدأ يطلب من المصارف ما هو أكثر من ذلك بكثير » ، حسب تعليق أحد صيارفة القطاع الخاص .
إن كلمة «الجمهور » لا تشمل الكامبيسينو Campesinos الذين أوردت الصحف المكسيكية أنباء مسيرتهم الغاضبة بعد أيام من ذلك ، ولا تشمل أيضاً ذلك العدد الضخم من العاطلين عن العمل أو الأطفال الذين يستنشقون المواد اللاصقة ، أو الأشكال شبه البشرية التي تحتفل بانتصار الرأسمالية والديمقراطية بالتنقيب في أكوام القمامة في ماناغوا...
بعد فترة وجيزة أعلن مصرف التنمية الوطني الحكومي سياسة ائتمان جديدة تحت ضغط الدائنين الدوليين : «في ظل الحكومة الساندينية كان المصرف يقدم ضمانات مالية وقروضاً منخفضة الفائدة للتعاونيات وصغار المزارعين بشروط مسبقة قليلة جداً ، لكن تلك الأيام ولّت » ؛ أما الآن فلن يوجد إلا «قروض مضمونة لزبائن لديهم ضمانات كبيرة ، وسيترك معظم الفلاحين خارجاً » . وسيكون من الجوانب الأخرى لسياسة الائتمان الجديدة « الاستحالة المتوقعة لأن يسدد العمال قروضهم أو استحالة أن يسددوا الدفعات الشهرية المتبقية عليهم من ثمن الشركات التي أرادوا شراءها » . ومن شأن ذلك أن يتغلب على عيب خطير في عملية التخصيص التي طالبت بها الولايات المتحدة كشرط لإنهاء حربها الاقتصادية : ففي ظل نفوذ الساندينيين الشرير مكنت هذه العملية الطبقة الخطأ من الناس . عمال المشاريع - من كسب جزء من الأسهم . هذا غير جائز أبداً ، وهو لا ينسجم مع مفهوم «المعجزة الاقتصادية » .
بالتأكيد ، ستتكفل مثالية الولايات المتحدة التقليدية بأن لا تصل سياسات السوق الحرة حدّ الإفراط : « يفكر مصرف التنمية الوطني الآن بتمويل كبار المنتجين... بما يصل إلى 70 % من تكاليف الإنتاج » .
يمكن رؤية اليد الأمريكية الموجهة خلف التدابير المتخذة للتغلب على « وضع الملكيات غير المحسوم بعد » الذي يزعج « رواد التجارة » ومن يهتفون لهم في الصحافة . وتقول صحيفة إنفيو Envio إن « اختصار النفقات الذي تقوم به المصارف الحكومية لصالح الإنتاج المتوسط والكبير صار واضحاً في البلدان الصغيرة في مختلف أنحاء المنطقة الوسطى من البلاد . وتعود آليات التمويل القديمة التي تكلف

الفلاحين غالياً) للاستخدام من جديد ، كالقروض الربوية والبيع الآجل والمحاصصة على المحصول » . سيضطر الكامبيسينو لترك أراضيهم ، وستعود الأرض لمالكيها الشرعيين .
ولدعم هذا التحول الطبيعي كان الجيش والشرطة «يستخدمان كل وسائل العنف والإذلال» لترحيل مزارعي الريف عن أراضيهم التي وزعت عليهم بمراسيم دستورية أصدرها الساندينيون وقضت بأن « توزع الأراضي وغيرها من الأملاك التي هجرها أصحابها أو قاموا بتصفيتها على الكامبيسينو الذين لا يملكون أرضاً بصورة قطع صغيرة تكفي لمعيشة أسرة ، أو بصورة مزارع تعاونية» . وفي ٢١ حزيران ١٩٩٢ تم « إخلاء » هذه المزارع بالقوة على يد قوات الأمن ، لتتم إعادتها إلى أصحابها السابقين الذين كانوا من أفراد عائلة سوموزا في إحدى عشرة حالة ، وذلك تبعا لأقوال المركز النيكاراغوي لحقوق الإنسان. C.E.N.I.D.H وفي 30 حزيران ١٩٩٢ قامت قوة من الشرطة والجيش بلغ عددها ٣٠٠ عنصر « بطرد أربعين أسرة من الكامبيسينو بشكل عنيف» مستخدمين الكلاب ، وضاربين النساء والرجال والأطفال ، ومهددين بقتل كل من لا يرحل ، وأحرقت البيوت والمحاصيل وتم اعتقال الناشطين من « جمعية العمال الزراعيين » ويقول المركز النيكاراغوي لحقوق الإنسان إن قوات الأمن فرضت « حالة من الرعب والابتزاز » لمنع الكامبيسينو من الانتظام .

تقول التقديرات الحالية إن نصف رجال الشرطة الآن هم من رجال الكونترا[208] السابقين . لقد سبب فشل الولايات المتحدة في استعادة سيطرتها الكاملة على الشرطة غضباً شديداً في واشنطن وفي الصحافة على السواء . فقدكانت استعادة تلك السيطرة التقليدية أحد الأسباب الرئيسية لحرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا حتى تستطيع قوات الأمن من جديد أن تفرض « المعايير الإقليمية الموجودة في السلفادور وغواتيمالا والهندوراس ، كما كان عليه الحال أيام سوموزا (45) .
منذ أن فازت الحكومة التي تدعمها الولايات المتحدة في انتخابات ١٩٩٠ « ازداد الفقر الفلاحي بشدة » بسبب تسريع السياسات الليبرالية الجديدة « التي أنزلت الخراب بمزارعي نيكاراغوا الصغار والمتوسطين » . وفي معظم أنحاء الريف « يزداد الناس بؤساً كل يوم ، حيث يعاني ما يزيد على 70 % من أطفال هذه المناطق سوء التغذية ، وتصل البطالة 65–٨٩ % من السكان » . أما في منطقة الساحل الشرقي « فليس الفلاحون وحدهم من يعانون ، بل أيضا صيادو الأسماك الذين فقدوا ٨٠ % من موارد عيشهم لصالح الشركات الأجنبية التي خولتها الحكومة الجديدة حق الصيد في المياه الساحلية ». كما صارت الأمراض الخطيرة التي كانت قد استؤصلت أيام الساندينيين أمراً معتاداً من جديد في هذه المنطقة حيث لا يستطيع 90 % من السكان تأمين حاجاتهم الأساسية . ويقول أحد ممثلي « الاتحاد الوطني للمزارعين ومربي الماشية U.N.A.G» إن شروط القروض الصارمة المفروضة على الفلاحين « تقتلنا » : « تحصل المزارع الكبرى اللاتقليدية على كل ما تحتاج ، لكن فلاحاً يعيش عيش الكفاف ويزرع الفاصولياء أو الذرة لإطعام أسرته يترك ليقع فريسة الإفلاس والجوع ». ويقول الاتحاد إن ٣٢ ألف أسرة صارت تعيش على « الجذور والسلاحف الفارغة والملح » . إن فتح الاقتصاد والضعف الناتج عن الحظر الأمريكي والحرب الإرهابية قد « أجبر الصناعات الناشئة محلياً في نيكاراغوا على المنافسة مع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات » ، كما يلاحظ جون أوتيس John Otis . ومع إغراق الأسواق بالمنتوجات الأجنبية تراجعت الصناعات المحلية من ٣٨٠٠ منشأة عند تولي شامورو السلطة إلى ٢٥٠٠بعد عامين من ذلك . وصارت نيكاراغوا تستورد المشهورة من ويسكنسون Wisconsin تحت علامة نيكاراغوية. أما المستوردون والوسطاء وأصحاب متاجر السلع الكمالية فهم بأحسن حال ، إضافة إلى الأجانب الذين صممت السياسة الحالية

لصالحهم . أما بقية الناس فبإمكانهم انتظار « شق الطريق نزولاً » ، بمن فيهم العاطلين عن العمل الذين بلغوا 50 % من السكان أو يزيد (46). انخفض الدخل الفردي إلى مستوى عام 1945 ، ووصلت الأجور
الحقيقية إلى 13 % من قيمتها عام ١٩٨٠،ومازالت في انخفاض . وتتصاعد وفيات الأطفال مع تناقص أوزان المواليد الجدد مما يودي بالتقدم الذي كان قد أحرز سابقاً في هذا المجال . أضرّ خفض ميزانية الرعاية الصحية بمقدار 40 % في آذار ١٩٩١ بإمدادات الدواء التي كانت غير كافية أصلاً . ولا تكاد المشافي العامة تقوى على العمل ، رغم أن الأغنياء مازال بإمكانهم الحصول على ما يحتاجون مع عودة البلاد إلى «نموذج أمريكا الوسطى» . وبمعزل عن الذين يستطيعون الدفع « لم يعد الحق بالرعاية الصحية موجوداً في نيكاراغوا بعد الحرب»، حسب تقرير الكنيسة الإنجيلية . ووجد استطلاع عن المومسات أن ٨٠ % منهن بدأن هذا العمل في السنة الماضية علماً أن معظمهن من المراهقات . في أطار ١٩٩٢ علق الكونغرس الأمريكي معونة مقررة بلغت 100 مليون دولار احتجاجاً على ما ادعي من مساعدة حكومية لمنظمات الساندينيين ، وعلى فشل الحكومة في إعادة الأملاك لأصحابها السابقين .
و« علم بشكل غير رسمي أن الحكومة ستعطي الأولوية لمواطني الولايات المتحدة ورجال الأعمال البارزين في نيكاراغوا ولقادة الكونترا السابقين »، كما جاء في صحافة المكسيك . وسيعطى الدعم بشكل خاص لشركة روزاريو ماينينغ Rosario Mining الأمريكية التي تدعي ملكية منشآت التنقيب عن الذهب في الشمال الشرقي . وتلاحظ ليزا هوغارد Lisa Haugaard من المعهد التاريخي لأمريكا الوسطى أن القضية المركزية هنا تكمن «فيما إذا كان بوسع الفلاحين - وهم أكثر من مئة ألف شخص - الذين استلموا أرضاً أو انتفاع بأرض ، وكانوا يعملون فيها فعلاً أيام الساندينيين ، أن يحتفظوا بأرضهم » كما كان برنامج الحكومة الجديدة قد وعدهم .
تتمثل قضية أخرى في استقلالية قوات الأمن . فالولايات المتحدة ، كما هو شانها دائماً ، تصر على أن تكون تحت سيطرتها ، وعلى أن يُفصل الضباط الساندينيون - إذا استعملنا الكلمات التي تفضلها الدعاية الحكومية ووسائل الإعلام . أما البلدان الصناعية الأخرى ، والتي لا تملك نفس الاهتمام التقليدي بكيفية إدارة « منطقتنا الصغيرة هناك » ، فتعتبر هذه المطالب سخيفة بالنظر إلى أن «الجبهة الساندينية للتحرر الوطني F.S.L.N» هي «حزب ذو بنية متينة ويتمتع بوزن سياسي مهم» ، بل هو الحزب الجماهيري الوحيد في البلاد) دتليف نولته Detlev Nolte رئيس المعهد الألماني للدراسات الأمريكية - الأيبيرية). إنهم يعارضون السياسة الأمريكية القاضية ب «تأزيم الوضع من جديد » ، كما يضيف باحث ألماني آخر» . وعندما أرخى الكونغرس قبضته عن المساعدات ، قامت إدارة بوش بحجزها ثانية منسجمة مع التزامها العميق بمنع أي مظهر استقلالي مهما يكن ضئيلاً(47) .
عندما نمعن النظر فيما حققناه ، ونتأمل المستقبل المجيد القادم ، نستطيع أن نفخر بـ « أننا قمنا بدور ملهم لانتصار الديمقراطية في زماننا » ،هذا ما قالته صحيفة نيو ريبيليكان New Republican فرحة بعد أن أسفرت الانتخابات النيكاراغوية عن فوز «الجانب الصحيح » . لقد سوَّيت أرض الملعب » نتيجة الإنذار الأمريكي الصارم بأن أية نتيجة أخرى للانتخابات ستؤدي لاستئناف الخنق الاقتصادي والإرهاب . نستطيع إذن أن ننضم لمحرري الصحف في إطرائهم إرهاب واشنطن وعنفها معطين «ريغان وشركاه درجات عالية » لقاء أكوام الجثث المشوهة وقطعان الأطفال المتضورين جوعاً في أمريكا الوسطى ، مقرين كما ينصحنا المحررون ، بوجوب إرسال المعونات العسكرية « للفاشيين من النمط الأمريكي اللاتيني ... بغض النظر عن عدد القتلى «لأن» هناك أولويات أمريكية أعلى من حقوق

الإنسان في السلفادور (48).
لنتذكر أن الكارثة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الماضية ، وانسجاماً مع العقائد الرسمية عندنا ، ليست الإنتاج للميول الدولتية Statism ، والشعبوية Populism والماركسية ، وغير ذلك من أنواع الشرور التي صار شفاؤها ممكنا الآن باستخدام فضائل النزعة النقدية Monetarism والسوق الحرة التي تم اكتشافها مؤخراً. « إن هذه الصورة محض اختلاق» ، كما يشير جيمس بيتراس وستيف فيو . إن الاكتشافات الجديدة التي يتم الآن امتداحها هي التي أدت للكارثة فيما مضى ، مع عون غير قليل من قبل الإرهاب والقمع الذي رعته الولايات المتحدة ، إضافة إلى الحرب الاقتصادية . بل إن العقائد الجامدة لليبرالية الجديدة قد حكمت بالفعل لسنوات طويلة في « مناطق الاختبار» التي تديرها الولايات المتحدة .
بدأ الإنفاق الاجتماعي انخفاضه الحاد منذ ١٩٨٠ مؤدياً إلى كارثة في مجال الصحة العامة وإلى انهيار في النظام التعليمي لم يستثنِ إلا الأغنياء . أما معدلات النمو فقد ظلت على حالها أو تراجعت.
كانت هناك ساحة تقدم وحيدة : التخصيص ، الذي قدم مرابح جمة للقطاعات الثرية داخلياً وفي الخارج ، وأدى إلى تقلصٍ في العائدات العامة التي ازدادت تقلصاً عندما بيعت « المشاريع ذات الإدارة الجيدة والتي تنتج فائضاً » ، كما في تشيلي . «كانت برامج التقشف الشديدة القسوة في الثمانينات من عمل عقائديي الليبرالية الجديدة بشكل واضح » ، كما يشير بيتراس وفيو . ويمكن تتبع «نتائجها المؤسفة» ، وصولاً إلى ذلك الحماس الأيديولوجي الكامن خلفها . أما الدين الهائل الذي تراكم أثناء غمر تحالف النخب العسكرية والاقتصادية المحلية والمصارف الأجنبية بالبترودولار فسيدفعه الفقراء . « إن العاملين بأجرهم الذين ضحوا أكثر من غيرهم لإيجاد الفوائض اللازمة لتسديد الدفعات المستحقة على الديون الخارجية» ، كما لاحظ المسح الاقتصادي للعالم الذي أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٠.
كتب المراسل الصحفي مارك كوبر Marc Cooper أن «أمريكا اللاتينية تعاملت مع وعد الثورة الريغانية خلال العقد الماضي بجدية فاقت جدية أية منطقة جغرافية أخرى في العالم» . ولم يكن ذلك باختيارها طبعاً . اتسم ذلك العهد بالتخصص والفوضى و«التجارة الحرة» وتدمير النقابات والمنظمات الشعبية وفتح الموارد المحلية ، (بما في ذلك الغابات والاحتياطيات القومية) ، أمام المستثمرين الأجانب ، وكل الإجراءات الأخرى من هذا القبيل . أما النتائج فكانت كارثية ، كما كان ممكناً التوقع منذ البداية (49) .
أيضا ، من الممكن تماماً توقع احتفال المؤسسات الأيديولوجية بتلك النتائج . أما اللوم في ذلك كله فقد ألقي على كواهلِ الآخرين . وبالتعريف ، صار أي دور محتمل لسادة الولايات المتحدة في إحداث تلك الكوارث هامشياً في حده الأقصى ، ويجب أن يُعزى لضرورات الحرب الباردة . وبينما تولد العقائد القديمة « معجزات إقتصادية » جديدة ، يجد أيديولوجيو الامتيازات أسباب للتصفيق ، كما هو حالهم دائما ، وسيبقون كذلك ما بقيت السلطة بحاجة لخدماتهم .

الفصل الثامن

ماساة هاييتي

1 - أول أمة حرة لرجال أحرار

«كانت هاييتي شيئاً يفوق كونها ثاني جمهورية تقام في العالم الجديد » ، كما يقول عالم الإنسان Anthropologist إيرالونتال -Ir alowenthal ، « بل وأكثر من أول جمهورية سوداء في العالم الجديد ، كانت هاييتي أول أمة حرة لرجال أحرار تنهض داخل ، وفي مواجهة ، الامبراطورية الأوروبية الغربية». يكشف التفاعل بين أقدم جمهوريتين في العالم الجديد على امتداد مئتي عام استمرارية المبادئ الأساسية للسياسة والجذور المؤسساتية لهذه المبادئ ومرافقاتها الأيديولوجيات . تأسست جمهورية هاييتي في الأول من كانون الثاني عام 1804 بعد ثورة للعبيد أبعدت الحكام الاستعماريين الفرنسيين وحلفاءهم . ألغي قادة الثوار الاسم الفرنسي « سانت دومينغ Saint Domingue » لصالح الاسم الذي يستخدمه الشعب الذي استقبل كولومبوس عام ١٩٩٢ عند وصوله لتأسيس أول مستعمرة في العالم الجديد . لم يستطع أحفاد السكان الأصليين أن يحتفلوا بالتحرير . فقد خفض عددهم خلال خمسين عاماً من ثمانية ملايين قبل الاستعمار إلى عدة مئات ، حسب تقديرات باحثين فرنسيين . ولم يكن أحد منهم باقياً عندما استولى الفرنسيون على الثلث الغربي من هسبانيولا[209] ، الذي صار اسمه هاييتي ، من يد الإسبان عام ١٩١٧ . ولم يستطع قائد الثورة توسانت لوفرتير Toussant L ' ouvertureالاحتفال بالنصر هو أيضاً . فقد أسر نتيجة خيانة ، وأرسل إلى سجن فرنسي ليموت « موتة بطيئة ، تحت وطأة البرد والفقر» ، حسب كلمات مؤرخ فرنسي من القرن التاسع عشر . ويلاحظ عالم الإنسان بول فارمر Paul Farmer أن طلاب المدارس في هاييتي يحفظون غيباً إلى الآن الكلمات الأخيرة التي قالها قائد الثورة أثناء اقتياده إلى السجن : «لم تتمكنوا من إسقاطي إلا بقطع شجرة الحرية في سانت دومينغ . لكنها ستنمو من جديد لأن جذورها كثيرة وعميقة (١).

نمت شجرة الحرية ثانية عام ١٩٨٥ عندما ثار الشعب ضد ديكتاتورية دوفالييه[210] الإجرامية . وبعد صراعات مرة،أدت الثورة الشعبية لفوز أول رئيس منتخب انتخابة حرة في هاييتي وهو القس الشعبي جان برتراند أريستيد. وبعد سبعة أشهر من توليه السلطة في شباط ١٩٩١ أزيح منها على يد النخبة العسكرية التجارية التي كانت قد حكمت البلاد منذ مئتي عام ولم ترغب بقبول خسارة حقها بإرهاب الناس واستغلالهم .

يقول المؤرخ الأثني Ethonohistorian البورتوريكي جليل سويد باديلو Jalil Sued Badillo إنه «بمجرد مغادرة آخر أتباع دوفالييه هاييتي قامت جموع غاضبة بقلب تمثال كريستوف كولومبس في بورت أوبرانس وقذفت به في البحر» . محتجة بذلك على «النهب الاستعماري» في ظل « سلسلة طويلة من الطغاة من كولومبس الى دوفالييه الى حكام اليوم الذين يعيدون وحشية نظام

دوفالييه ، حدثت مشاهد شبيهة بذلك في جمهورية الدومنيكان المجاورة التي أخضعت لإرهاب فرضتهُ الولايات المتحدة عليها بعد غزوها بقوات مشاة البحرية marines عام 1965 ، وكانت واحدة من ضحايا الصندوق النقدي الدولي منذ اوائل الثمانينات . وفي شباط ١٩٩٢ قام الرئيس بالاغير Balaguer « باطلاق قوات الأمن لضرب مسيرة سلمية خرجت تحتج على النفقات الباهظة لاحتفالات العام ٥٠٠ على اكتشاف امريكا بينما يتضور عامة الدومينيكانبين جوعا » ، كما يقول مجلس شؤون النصف الغربي . كان على رأس هذه النفقات صليب ممدد على الأرض بلغ نصف ميل طولاً ومئة قدم ارتفاعاً بكلفة عدة ملايين من الدولارات ، تضيئهُ انوار كاشفة جبارة ، ويشرف هذا المشهد «على حي بائس ضخم مكون من اكواخ موبوئة بالجرذان حيث يخوض الأطفال سيئوا التغذية والمحرومون من التعليم في مياه آسنة تملأ الشوارع أثناء العواصف المطرية الاستوائية » . لكن تلك الأحياء أزيلت حتى يتسع المكان للحدائق المدرجة الممتدة ولجدار حجري عالي « يحجب الفقر المدقع الذي كان من شأن الأضواء الكاشفة إظهارهُ» . «ترافقت المصاريف الضخمة مع اسوأ أزمة اقتصادية منذ الثلاثينات » ، كما أشار المدير السابق للمصرف المركزي . فبعد عشر سنوات من التصحيح الهيكلي انخفض التعليم والعناية الصحية انخفاضاً شديداً ، وصارت انقطاعات الكهرباء التي تصل اربعة وعشرين ساعة يومياً تستخدم لترشيد الاستهلاك ، وازدادت البطالة 25 % ، وأشتد الفقر . «السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة»، كما قالت عجوز تقيم في حي الأكواخ ذاك (2) .

وصف كولومبس الشعب الذي وجده بأنه « مُحبب ، قابل للتكيف ، مُسالم ولطيف ومحب للزينة». ووصف أرضهم بأنها غنية سخية . كانت هسبانيولا «من أكثف مناطق العالم سكاناً » ، كما كتب لاس كاساس ، « قفير نحل بشري » . لقد كانوا ، « من بين كل البشر الأكثر براءة ، والأبعد عن الشر والنفاق» . اما الأسبان فقد انقضوا عليهم « مدفوعين بطموح ونهم لا يشبع ، كوحوش مفترسة ضارية،... قاتلين ومعذبين ومدمرين اولئك السكان الأصليين » مستخدمين « أغرب وأكثر طرائق العنف تنوعاً ، طرائق لم يسمع بها من قبل ، ولدرجة كبيرة جداً» ، بحيث لم يبق من السكان إلا مئتي شخص تقريباً ، كما كتب لاس كاساس 1552 ؛ «حسب معرفتي الشخصية بالأفعال التي رأيتها بنفسي » . وقال «كانت القسوة قاعدة عامة تحكم كل الإسبان ، ليس القسوة ، بل القسوة الفائقة ، بحيث استطاعت تلك المعاملة الفظة أن تمنع الهنود من التجرؤ على التفكير بأنفسهم ككائنات بشرية» . « وعندما وجدوا أنفسهم يبادون كل يوم نتيجة المعاملة القاسية اللاإنسانية على يد الإسبان ، ويسحقون تحت حوافر الخيل ، ويقطعون بالسيوف إرباً ، ويفترسون ويمزقون بواسطة الكلاب ، ويدفن كثير منهم احياء ، ويعانون كل أنواع العذاب.. قرروا أن يسلموا أنفسهم لمصيرها التعس دون مقاومة ، مسلمين أنفسهم لأيدي أعدائهم ليفعلوا بهم ما يشاؤون » .

دارت طاحونة الدعاية وتمت مراجعة الصورة لتقدم تبريراً استرجاعياً لما حدث ، وفي عام ١٧٧٩ صارت القصة : «لم يجد كولومبس إلاّ بلداً خالياً مغطى بالغابات ، غير مزروع ، ولا يسكنه الا قلة من قبائل المتوحشين البائسين العراة » ، (ادم سميث) . وكما لاحظنا سابقا ، لم تبدأ القصة الحقيقية بالظهور الا في ستينات هذا القرن ، مثيرة احتجاجاً في صفوف المخلصين[211] الغاضبين .

لم تنجح الجهود الاسبانية لنهب ثروات الجزيرة باستبعاد سكانها المسالمين اللطفاء ، فقد ماتوا بأسرع من اللزوم ، إن لم يقتلوا قتلاً على يد « الوحوش الضارية» ، أو انتحروا جماعياً . واستُقدم العبيد الأفارقة بغزارة الى الجزيرة منذ بداية القرن السادس عشر عندما أنشيء اقتصاد المزارع الحديثة فيها ، وكتب هانز سميث Hans Schmidt أن «سانت دومينيغ كانت أغنى مستعمرة أوروبية في أمريكا

» ، فقد أنتجت ثلاثة أرباع انتاج العالم من السكر عام ١٧٨٩ ، وكانت الأولى بانتاج البن والقطن والأنديغو Indigo وشراب الروم - Rum . قدم مالكو العبيد ثروة كبرى لفرنسا من عمل عبيدهم البالغين 450,000 نفس ، وهو عدد مماثل لعدد العبيد في كل المستعمرات البريطانية في جزر الهند الغربية . أما السكان البيض ، بمن فيهم البحارة والصناع الفقراء ، فلم يتجاوزوا 40,000 نسمة بينما تمتع الزنوج الأحرار والمولاتو Mulattoes البالغ عددهم 30,000 نسمة بامتيازات اقتصادية دون المساواة الاجتماعية والسياسية ، وهو ما كان أصلا للفوارق الطبقية التي قادت الى قمع فظ بعد الاستقلال ، وهو القمع الذي يتجدد عنفه اليوم .

ربما يبدو الكوبيون ذوي «بياض ملتبس » ، لكن هيهات أن يبلغ المتمردون الذين أطاحوا بالحكم الاستعماري تلك المنزلة . لقد خوفت ثورة العبيد ، التي بلغت نسباً كبيرة بنهاية ١٧٩١ ، اوروبا كلها ، اضافة الى ذلك المخفر الأوروبي المتقدم الذي كان قد أعلن استقلاله مؤخراً . غزت بريطانيا الجزيرة عام ١٧٩٣ ، وكان من شأن نصرها - لو تم - أن يقدم «احتكاراً للسكر والأنديغو والقطن والبن » في جزيرة « ستقدم عوناً وقوة متميزين للصناعة، وهو ما ستحسـُّه كل اجزاء الامبراطورية بسرور » ، حسب كلمات ضابط بريطاني في حديث له مع رئيس الوزراء بيت Pitt . اما الولايات المتحدة ، التي كانت لها تجارة ناشطة مع المستعمرة الفرنسية ، فأرسلت 750,000 دولار على شكل مساعدات عسكرية لحكامها الفرنسيين ، إضافة إلى بعض الوحدات للمساعدة في صد الثورة . جردت فرنسا جيشاً جراراً تضمن وحدات من بولونيا وهولندا والمانيا وسويسرة . وكتب قائد هذا الجيش لنابليون أنه سيكون من الضروري عملياً محو كافة السكان السود لترسيخ الحكم الفرنسي . لكن الحملة الفرنسية أخفقت ، وصارت هاييتي اول مثال في التاريخ « لشعب مستعبد يحطم قيوده ويهزم عسكرياً قوة استعمارية كبرى » ، (فارمر Farmer) . كانت للثورة نتائج كبرى . فقد ساعدت على ارساء الهيمنة البريطانية في الكاريبي ، ودفعت بالمستعمرات السابقة فيه خطوة مهمة على دربها الغربي ، كما اضطر نابليون لهجر أحلامه بانشاء امبراطورية له في العالم الجديد ، كما اضطر لبيع مقاطعة لويزيانا Loisiana للولايات المتحدة . لكن نصر الثوار لم يأت الا بثمنٍ باهظ ، فقد دمرت معظم الثروة الزراعية في البلاد الى جانب مقتل ثلث السكان . أرعب النصر مُلاّك العبيد في جوار هاييتي ، الذين دعموا مطالب فرنسا بالحصول على تعويضات ضخمة انتهى الأمر بالنخبة الحاكمة في هاييتي لقبولها في عام ١٨٢٥ ، حيث اعترفوا بها كشرط مسبق لدخولهم السوق الدولية. وكانت النتيجة « عقوداً من الهيمنة الفرنسية على مالية البلاد » ، وكان لها «أثر كارثي على الاقتصاد طري العود في تلك الأمة الجديدة » ، كما لاحظ فارمر عند ذلك اعترفت فرنسا بهاييتي ، كما أعترفت بها بريطانيا عام ١٨٣٣ . وحتى سيمون بوليفار نفسه ، وهو الذي ساعدته هاييتي في نضاله ضد الحكم الاسباني بشرط يحرر العبيد ، رفض اقامة علاقات دبلوماسية مع هاييتي بعد أن صار رئيساً لكولومبيا الكبرى ، مدعياً أنها كانت « تثير نزاعاً عرقياً » ، إنه رفض « من نفس نوع الاستقبال الذي لقيته هاييتي في عالم عنصري متراصّ » ، حسب تعليق فارمر ، وظلت نخب هاييتي مسكونة برعب الغزو وإعادة العبودية ، وهو ما كان عاملاً في غزواتها المكلفة المتكررة لجمهورية الدومينيكان المجاورة في خمسينات القرن التاسع عشر .

كانت الولايات المتحدة آخر قوة كبرى تتخلى عن الاصرار على نبذ هاييتي ، فهي لم تعترف بها الا في عام 1862 عندما كانت الحرب الأهلية الأمريكية على وشك الانفجار . لم يعد تحرير العبيد في هاييتي يشكل حائلاً دون الاعتراف بها ، بل بالعكس ، فقد اعتبر الرئيس لينكولن[212] وغيره هاييتي مكاناً صالحاً لامتصاص السود الذين سيتم حثهم على مغادرة الولايات المتحدة (تم الاعترف بليبريا في

السنة ذاتها لنفس السبب جزئياً) . استخدمت الموانئ الهايتية في الأعمال الحربية التي قامت بها القوات الاتحادية ضد العصاة . وصار دور هاييتي الاستراتيجي في السيطرة على الكاريبي ذا أهمية متزايدة في تخطيط الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة . مع تحول هاييتي لألعوبة بين القوى الامبريالية المتنافسة . في تلك الأثناء كانت النخبة الحاكمة تحكتر التجارة ، بينما ظل الفلاحون المنتجون في المناطق الداخلية معزولين عن العالم الخارجي .

٢-« تدخل غير اناني »

بين 1849 و 1913 دخلت سفن البحرية الأمريكية المياه الهاييتية أربعاً وعشرين مرة « لحماية ارواح الأمريكيين و ممتلكاتهم» . أما استقلال هاييتي فلم ينل الا «اعترافاً لفظيا» بالكاد ، كما يلاحظ سميث في تاريخه العام . كما لم تنل حقوق شعبها كبير اعتبار . إنهم « شعب ذو منزلة متدنية » ، غير قادر على «الاحتفاظ بدرجة التمدن التي خلفها لهم الفرنسيون ، وغير قادر على تطوير أية قدرة على الحكم الذاتي تخولهم احتراماً وثقة دوليين » ، هذا ما كتبه مساعد وزير الخارجية الأمريكي وليام فيليبس William Phillips في معرض توصيته بسياسة تقوم على الغزو العسكري للجزيرة واقامة حكومة عسكرية فيها ، وهي السياسة التي سرعان ما تبناها الرئيس وودرو ويلسون .
لا يستحق الأمر هدر كلمات كثيرة بخصوص التمدن الذي تركه الفرنسيون بـ 90 % من السكان الذين رووا ، بوصفهم عبيداً سابقين ، قصصا عن « تعليق الرجال ورؤوسهم للأسفل ، وإغراقهم بعد وضعهم داخل أكياس ، وصلبهم على الألواح الخشبية ، ودفنهم احياء ، وسحقهم بالهاون ، واجبارهم على أكل خرائهم... ، وربطهم أحياء حتى يأكلهم الدود ، أو دفنهم في كثبان النمل ، أو تقييدهم في المستنقعات الى أن تأكلهم الحشرات... أو قذفهم في مراجل عصير قصب السكر المغلي » - وهذا كله عندما لا « يسوقونهم بالسياط » ليستخرجوا منهم الثروة التي ساعدت فرنسا على دخول نادي الأغنياء . احتل فيليبس مكانة هامة نتيجة دقته .. مع أن البعض ، ومنهم وزير الخارجية ويليام جينينغز برايان William Jennings Bryan ، وجدوا النخبة الهايتية مُسلية نوعا ما : «عجباً ، فكر بذلك ، زنوج يتكلمون الفرنسية! » . لكن الحاكم الفعلي لهاييتي العقيد في مشاة البحرية الأمريكية ل.و.ت ويلر L .w. T Waller ، الذي كان قد فرغ حديثاً من ارتكاب فظائعه المرعبة أثناء غزو الفيليبين ، لم يجد ما يسلّي « إنهم زنوج بالفعل ، ولا مجال للالتباس زنوج حقيقيون في دواخلهم». هذا ما قالهُ رافضاً أية مفاوضات معهم أو أي شكل آخر من التزلف والانحناء لأولئك الحمقى » ، وبخاصة الهايتيين المتعلمين الذين كان مشتهي الدم هذا يكن لهم كرهاً خاصاً . أما مساعد الوزير لشؤون البحرية فرانكلين ديلانور روزفلت فقد قاسم زملاءهُ المشاعر ذاتها ، مع أنه لم يصل ما وصلهُ قريبه البعيد تيودور روزفلت من هوس عنصري وميل لسفك الدماء . وقد ورد في مذكرته الخاصة ، إبان زيارته لهاييتي المحتلة عام ١٩١٧ ، ما قاله زميل له في الرحلة ، وهو الذي صار لاحقاً كبير الموظفين المدنيين في سلطة الاحتلال . لقد افتتن هذا الزميل بوزير الزراعة الهاييتي : «لم أستطع الا أن أقول لنفسي إن هذا الرجل يمكن أن يباع بـ ١٥٠٠ دولار إذا ما عُرض في المزاد العلني في نيواورليانز New Orleans عام 1860 ليستخدم كفحل للتناسل » كما جاء في رواية سميث .
«وقد روى روزفلت نفس الملاحظة على مسامع نورمان أرمر Norman Armour عندما زار هاييتي بصفته رئيساً عام 1934 » .
لم تكن هذه الأفكار مألوفة في الولايات المتحدة وحدها عندما غزا ويلسون الجزيرة ، فبوسعنا أن نتذكر سماح تشرشل بعد ذلك بوقت قصير ، باستخدام الأسلحة الكيميائية « ضد العرب الحرونين ، للتجربة» ، شاجبا «وساوس » من عارضوا « استخدام الغاز السام ضد القبائل غير المتمدنة » وبالأخص الأكراد ، وهي سياسة أوحى بها بكل قوة متوقعة أنها «ستنشر رعباً شديدة » بينهم . أما بخصوص انكلترة ذاتها فقد كانت لديه خطط مختلفة بعض الشيء ؛ فقد اقترح سراً ، عندما كان وزيرا للداخلية عام ١٩١٠ ، تعقيم مئة الف من السكان «المنحطين عقلياً » ، وزج عشرات الالاف غيرهم في

معسكرات عمل حكومية لإنقاذ «العرق البريطاني » من انحطاط محتوم إذا ما سمح لأعضائه «الأقل شأناً » بالتكاثر . إنها أفكار تنتمي - ضمن حدود - للفكر المتحرر في ذاك الزمان ، لكنها حفظت كأسرار في ملفات وزارة الداخلية بسبب حساسيتها ، خاصة بعد أن بدأ هتلر تطبيقها .
لا تشكل طبيعة غزو ويلسون لهاييتي عام ١٩١٥ مفاجأة كبرى بالنظر للمناخ الثقافي في تلك الأيام . كان الغزو اكثر تدميراً ووحشية من غزو جمهورية الدومينيكان في الفترة ذاتها . فقد قامت قوات ولسون بالقتل والتدمير وإعادة العبودية عملياً وهدم النظام الدستوري . وبعد حكم استمر عشرين عاما تركت الولايات المتحدة ذلك «الشعب المتدني » في عهدة الحكام التقليديين و«الحرس الوطني » الذي اسسته قبل رحيلها . وفي الخمسينات تولت السلطة ديكتاتورية دوفالييه وشرعت بإدارة الاستعراض على الطريقة الغواتيمالية بدعم أمريكي حازم ومستمر .
أدت وحشية الغزاة وعنصريتهم ونزع ملكية الفلاحين مع استيلاء الشركات الأمريكية على ما تبقى من حطام الى إثارة روح المقاومة . لكن رد مشاة البحرية كان شرساً ، فقد تضمن أول استخدام سجله التاريخ لتكتيك المعركة الجوية-الأرضية : تم قصف الثوار من الجو ، بينما كانت قوات مشاة البحرية تحاصرهم في الأدغال . ووجد تحقيق داخلي اجرته مشاة البحرية بعد أن انكشفت هذه الفظائع على الملأ أن ٣٢٥٠ متمردة قتلوا في المعركة ،
وأن ٩٠٠ اعدموا اعداماً ، بينما اقتصرت خسائر مشاة البحرية والجندرمة المحلية التي جندوها لخدمتهم على 18 اصابة (قتلى وجرحى) . وقد تسربت بعض اوامر قيادة مشاة البحرية والجندرمة التي حملت تعليمات بـ « القتل العشوائي للسكان المحليين » الذين «كان قتلهم مستمراً منذ بعض الوقت » . ويقدر المؤرخ الهاييتي روجيه غيّار Roger Guillard العدد الإجمالي للقتلى بـ ١٥,000 شخص بمن فيهم ضحايا «القمع ونتائج الحرب » التي «كانت أشبه بمجزرة» . ويتذكر الرائد بتلر Smedly Butler « أن وحداته كانت تصطاد ثوار الكوكاس Cocas كالخنازير » . وقد اثرت مآثره هذه في نفس الرئيس روزفلت الذي أمر بتقليده وسام الكونغرس للشرف كمكافأة على الاشتباك الذي قتل فيه منتان من الكوكاس دون أخذ أي اسير ، بينما أصيب واحد من مشاة البحرية بضربة حجر وفقد سنين من أسنانه .
أما قائد الثوار شارلمان بيرالت Charlemagne Peralte فقد قتل على يد مشاة البحرية الذين تسللوا متنكرين ليلاً الى معسكره . وفي تجربة من تجارب الحرب النفسية التي شكلت تجسيداً مبكراً لمآثر العقيد ادوارد لانسديل Edward Lansdale في الفيلبين ، وزع مشاة البحرية صوراً لجثة بيرالت آملين تحطيم معنويات رجاله . لكن ذلك التكتيك أنتج أثراً عكسياً ، فقد بدت الصورة لعيون الثوار تجسيداً للمسيح على الصليب ، وصارت رمزاً قومياً . واتخذ بيرالت مكانه في مدفن عظماء الأمة الى جانب نوسانت .
« شرَّع » الغزاة احتلالهم باعلان من جانب واحد سمّوه « معاهدة » ، وتم إجبار النظام العميل على قبوله . واستشهد به ، من ثم ، كالتزام جليل من قبل الولايات المتحدة بإدامة الاحتلال . بنى ويلسون سمعته كمثالي سام يدافع عن حق تقرير المصير وحقوق الأمم الصغيرة ببلاغة مؤثرة ، وكان ذلك في عين الوقت الذي أدار فيه عملية الاستيلاء على هاييتي وجمهورية الدومينيكان . لا تناقض في هذا . فقد اقتصرت مبادئ ولسون على الناس الذين هم من النوع المناسب أما أولئك الذين هم في مرحلة متدنية من التمدن » فلا حاجة لهم بها ، إذ أن القوى الاستعمارية المتمدنة ستقدم لهم «حماية وديّة ، وارشاداً ومعونات » ، كما يشرح ويلسون نفسه . لم تدعُ نقاط ويسلون الأربع عشرة[213] لتقرير المصير والاستقلال الوطني ، بل علّقت ذلك بموضوع السيادة : «يجب أن تحظى مصالح السكان

المحليين بوزن مساوٍ لمطالب الحكومات التي يجب إقرار حقوقها » ، أي الحكومات الاستعمارية .
وستتحقق » مصالحَ السكان « على يد الأمم المتقدمة التي تستطيع أن تفهم بشكل أفضل حاجات ومصالح الشعوب الأقل تطوراً » ، كما علق ويليام ستايفرز **William Stivers** في تحليله للمحتوى الفعلي لتفكير ويلسون ولغته . ولنذكر حالة واحدة كانت لها آثار بعيدة المدى نقول إن الشخص الذي التمس دعم ويلسون بفكرة حصول فيتنام على تمثيل لها في البرلمان الفرنسي ، والذي رُفض استلام طلبه ، وطُرد عن بابه ، كان هو ذاته من اشتهر فيما بعد باسم هوشي منه .(5)
كان الدستور الجديد أحد انجازات احتلال ويلسون ، فقد فرض هذا الدستور على البلد المنكوب فرضاً بعد أن حُلت جمعيته الوطنية لرفضها إقراره . غيّر الدستور الأمريكي الصنع القوانين المانعة تملك الأجانب للأرض بحيث صارت تسمح للشركات بأن تأخذ ما تريد . فيما بعد انتحل الرئيس روزفلت فضل كتابه هذا الدستور ، زوراً على ما يبدو ، مع أنه أمل حقاً بأن يكون احد المستفيدين منه ، إذ أنه نوى استخدام هاييتي « لإثرائه الشخصي » ، كما يقول سميث . بعد عشر سنوات اعترفت وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة قد استخدمت « طرقاً استبدادية الى حد ما لجعل شعب هاييتي يتبنى هذا الدستور» ، (بموافقة بلغت % 99.9في الاستفتاء الشعبي الذي ادارته مشاة البحرية الأمريكية وشارك فيه أقل من % 50من السكان).
لكن ، ما كان تجنب هذه الأساليب ممكناً : «كان من الواضح أنه إذا أردنا أن يكون احتلالنا نافعاً لهاييتى ودافعاً لتقدمها ، فلا بد لرأس المال الأجنبي من القدوم اليها . وليس ممكناً توقع أن يوظف الأمريكيون أموالهم في مزارع ومشاريع زراعية كبرى في هاييتي إن لم يكن بمقدورهم امتلاك الأرض التي ستنفق أموالهم فيها » . كانت الرغبة الصادقة بمساعدة فقراء هاييتي هي التي دفعت الولايات المتحدة لإجبارهم على السماح للمستثمرين الأمريكيين بالاستيلاء على البلاد ، كما تشرح لنا الخارجية الأمريكية . إنها الصيغة المألوفة التي تستدعيها روح الإحسان ذاتها . لم يُسمح بإجراء الانتخابات ، نظراً لتوقع فوز المرشحين المعادين الأمريكا . وهو ما كان سيعوق برامج الولايات المتحدة الهادفة لمساعدة الشعب الذي يعاني . وصف أحد المعلقين المثقفين غير التقليديين هذه البرامج بأنها « تجربة في النفعية **Pragmatism** » ، ولاحظ أن «النفعيين يصرّون على أن الإرشاد الخارجي الذكي يمكن أن يسرع عملية النمو الوطني أحياناً ، وأن يوفر كثيرة من الهدر» . لقد شاهدنا لتونا بعضاً من مظاهر ذلك « الإرشاد الذكي » من قبل كثير من المنتفعين من البنغال الى البرازيل وغواتيمالا وسنعود لتجربة هاييتي في الفصل التالي .
كتب سميث : « قمع الاحتلال المؤسسات الديمقراطية المحلية على الدوام ، وأنكر الحقوق الأولية» .
« فبدلا من البناء انطلاقاً من المؤسسات الديمقراطية القائمة التي كانت ، على الورق ، تدعو للإعجاب ، واستوعبت فلسفة الديمقراطية الليبرالية والآلية الحكومية المرتبطة بالثورة الفرنسية منذ وقت طويل ، أبطلت الولايات المتحدة هذه المؤسسات بوقاحة وفرضت نظامها التسلطي المعادي للديمقراطية بشكل غير شرعي » . « اقتضى تأسيس الزراعة القائمة على المزارع الكبرى التي يسيطر عليها الأجانب تدمير نظام المزارع الصغيرة القائمة على الانتفاع **Minifundia Land - Tenure System** مع مالا يحصى من فلاحيها المالكين الأحرار» الذين ارغموا على اعمال السخرة . دعمت الولايات المتحدة الأقلية المتعاونة معها من النخبة

المحلية الذين أعجبوا بالفاشية الأوروبية لكنهم افتقروا لجماهيرية ذلك النموذج. يقول سميث : « بالفعل، جسّد الاحتلال كل ميول الفاشية الايطالية المعاصرة، لكنه كان كسيحًا لفشله في مجال العلاقات الانسانية» (افتقاره للدعم الشعبي). كانت القيادة المحلية الوحيدة التي استطاع الاحتلال تحريكها هي نخبة المولاتو Mulatto التقليدية التي ازداد احتقارها العنصري للكتلة الكبرى من السكان بفعل « الاحتقار العرقي والعنصري الأشد » الذي حمله الغزاة الذين يملكون السلاح والمال والذين جلبوا معهم « مفاهيم التمييز العنصري» التي لم تشاهد في البلاد منذ الاستقلال، مع ما رافقها من « الحقائق الاستعمارية العنصرية».
إذن، فقد أعاد الاحتلال فرض القمع الطبقي - العرقي العائد لأيام الاستعمار الفرنسي. وكان من عواقب ذلك نهوض ايديولوجية الزنوجة Noirisme كاستجابة لعنصرية المحتلين وأعوانهم من النخبة المحلية. وسيستغل « بابادوك » - دوفالييه هذه النزعة النكوصية لاحقًا، عندما أمسك أعنة الحكم بعد عشرين عامًا من رحيل مشاة البحرية، مدعيًا إعطاء السلطة للأغلبية السوداء - بل لنفسه في الحقيقة وللقتلة العاملين لحسابه والنخبة التقليدية التي ظلت مزدهرة في ظل حكم اللصوص Kleptocracy» الإجرامي الذي أقامه.
كانت وسائل الإعلام صامتة أو متعاونة خلال سنوات الاحتلال الأكثر دموية. لم ترد في دليل نيويورك تاميز أية مادة بخصوص هاييتي لعامي1917 - 1918. وقد وجد جون بلاسينيغيم John Blassingame في قسمه الصحفي «دعمًا واسعًا من قبل هيئات التحرير» للتدخل المتكرر في هاييتي. وجمهورية الدومينيكان منذ 1904 الى 1919. بل استمر حتى ظهور قصص الفظائع الكبري عام 1920 مما أدى لتحقيق أجراه مجلس الشيوخ. وصف الهاييتيون والدومينيكانيون بأنهم «زنوج Coons[214] » . وٍ« مهجنين » و« غدارين » و« قطيع من الزنوج العراة » . وقد وصف الهايتيون بأنهم اكثر «انحطاطًا» من الدومينيكانيين. لقد كانوا بحاجة «لنفوذ انكلوساكسوني فعال ». « إننا ذاهبون الى هناك ببساطة ... لنساعد أخانا الأسود على ترتيب بيته الذي عمَّته الفوضي »، كما كتبت احدى المجلات. وفوق ذلك كله، كان من حق الولايات المتحدة أن تتدخل هناك لحماية «أمننا وسلامنا» (نيويورك تايمز).
امتدحت التايمز الموقف «المساند الغيري» الذي طالما أبدته الولايات المتحدة، كما تفعل الآن من جديد «بطريقة أبوية» عندما قامت هاييتي «بالتماس المساعدة هنا». « إن ما حرك تدخلنا المشبع بالغيرية هو، قبل كل شيء، رغبتنا باعطاء منافع السلم للشعب المعذب بالثورات المتكررة »، دون أن نفكر أبدًا بأية «ميزات تفضيلية لنا، سواء في التجارة أو في غيرها ». على شعب الجزيرة أن يدرك أن الحكومة الأمريكية هي صديقه المفضل. لا تسعى الولايات المتحدة إلا لضمان «شفاء الشعب من عادة الثورة وتعليمه كيف يعمل ويعيش ». «لا بد من إعادة صياغتهم ، ومن قيادتهم وتعليمهم»، وقد «اضطلعت الولايات المتحدة بهذا الواجب». وهناك مزيد من المكاسب ل « أخينا الأسود » : « أن نفطم هذه الشعوب عن عادتها المتمثلة بالحكومات الاستبدادية يعني أن نحميها من سخطنا » الذي يمكن أن يؤدي الى تدخل آخر : « إن الإرادة الطيبة لحكومتنا، وأهدافنا الغيرية» تتضح من النتائج، كما كتب المحررون عام 1922 بعد أن صارت النتائج واضحة كل الوضوح ، وبعد أن أثارت فظائع مشاة البحرية عاصفة من الاحتجاج.
يتخذ بعض الدارسين المعاصرين نفس الموقف. فمع عودة هاييتي الى دائرة الاهتمام الشعبي مع سقوط دوفالييه قدم مؤرخ هارفارد ديفيد لاندس - David Landis أرضية تاريخية عندما شرح أن مشاة البحرية «قد وفروا الاستقرار اللازم لعمل النظام السياسي ولتسهيل التجارة مع الخارج »، مع

أنه لا بد «حتى للاحتلال الخير من إثارة بعض المقاومة... بين صفوف المستفيدين منه»، وإثارة الإحتجاج عند «الأعضاء الأكثر نفورة من المجتمع المهيمن »، إنها مشكلة دائمة يواجهها المحسنون.
أما البروفيسور هيوسون رايان - Prof . Hewson Ryan من مدرسة فلتشر للقانون والدبلوماسية Fletcher school oflawand deplomacy فقد كان اكثر إسرافا في مديحه لما أنجزناه خلال «قرنين من التدخل ذي النوايا الحسنة. فبالفعل - كما يلاحظ - حظيت هاييتي بامتيازات فريدة: «قليلة هي الأمم التي كانت موضوعًا للدعم والرعاية حسنة النية لمثل هذه المدة الطويلة كلها». وهو يصف النتائج بإجلال كبير، وبخاصة إلحاحنا الكريم على إزالة تلك المظاهر «اللاتقدمية» من النظام الدستوري من قبيل منع استيلاء الأجانب على الأرض)(7).
مع إزالة الحواجز المانعة لملكية الأجانب للأرض، ومع الإقرار بأن ذلك قد تم باستخدام «طرق تسلطية»، تحرك المستثمرون الأمريكيون سريعًا لأخذ رقع كبيرة من الأرض لانشاء مزارع جديدة.
وكان الرخص الشديد لقوة العمل حافزًا إضافيًا. فقد وصفت صحيفة نيويوركية يومية مختصة بشؤون رجال الأعمال هاييتي عام 1926 بأنها «فرصة رائعة للاستثمار الأمريكي » : « إن الهاييتي العادي عامل ماهر، سهل القياد، ويعمل بجد طيلة نهاره مقابل عشرين سنتًا، بينما يكلف نفس يوم العمل في باناما ثلاثة دولارات ». برزت هذه الميزات بشكل اكبر مع التدمير المستمر لما بقي من ثروة هاييتي الزراعية. فمنذ الستينات تمت عملية التجميع التابعة للشركات الأمريكية في منطقة الكاريبي بقوة. وفي هاييتي ازدادت من /13/ شركة عام 1966 الى /154/ شركة عام 1981 وقد مثّلت هذه الشركات/ 40% /من صادرات هاييتي، (بعد أن كانت كل صادراتها مواد أولية عام 1960)، وذلك رغم الاستخدام المحدود للهاييتين والمنافع المحدودة للبلاد، بغض النظر عن الفرص الجديدة للإثراء التي حصل عليها أعضاء النخبة المحلية. في الثمانينات بدأت أصولية الصندوق النقدي الدولي تفرض ضريبتها، وذلك مع تدهور الاقتصاد تحت تأثير برامج الاصلاح الهيكلي التي أدت لانخفاض في الإنتاج الزراعي وتقلص الاستثمارات والتجارة والاستهلاك وصار الفقر اكثر بشاعة. وعند إزاحة دوفالييه عام 1986 كان الدخل الفردي السنوي ل-/60%/ من السكان ستين دولار أو أقل، تبعا لأرقام البنك الدولي. ازدادت تغذية الأطفال سوءًا، وكان معدل الوفيات مرتفعًا بشكل مذهل، وتحولت البلاد الى مسرح الكارثة بيئية وسكانية، ربما دون أمل بالشفاء.
في السبعينات فرّ آلاف الناس من الجزيرة المنهوبة بواسطة القوارب، لكن موظفي الولايات المتحدة اجبروهم كلهم تقريبًا على العودة دون أن يلقوا أي اهتمام عام. إنها المعاملة المعتادة للاجئين الذين لا قيمة دعائية المعاناتهم. وفي عام 1981 اطلقت ادارة ريغان سياسة منع جديدة، فمن اصل 24,000 هاييتي تم اعتراضهم من قبل حرس السواحل الأمريكيين خلال 1981 - 1991 لم يعط حق اللجوء إلا لأحد عشر شخصًا باعتبارهم ضحايا اضطهاد سياسي، بالمقارنة مع قبول 75,000 كوبي من أصل 75,000. وخلال فترة حكم اريستيد - Aristide القصيرة انخفض تدفق اللاجئين بشكل حاد بسبب توقف الإرهاب في الجزيرة وولادة الأمل بمستقبل أفضل. كانت استجابة الولايات المتحدة قبول مزيد من طلبات اللجوء. فبينما كان عدد الطلبات المقبولة خلال عشرة سنوات من ارهاب حكم دوفالييه وما تلاه / 28/ طلبًا فقط تم قبول عشرين طلبًا خلال فترة حكم اريستيد التي لم تزد على سبعة أشهر ونصف. وبعد الاطاحة به عاد تدفق قوارب المهاجرين ليصل عدة آلاف من الأشخاص سنويًا، وتمت إعادة معظمهم بصرف النظر عن الظروف المظلمة التي تنتظرهم. ولم تكن معاملة من سمح لهم بتقديم طلبات اللجوء بأفضل من ذلك كثيرًا في ظل السياسة الجديدة. « كان أحد المرفوضين واحدًا من أنصار اريستيد، وقد رفض طلبهُ على أساس أنه لم يتعرض الا لـ « مضايقة طفيفة» عندما أمطر الجنود

منزله رصاصًا وقاموا بتدمير متجره.
اسست الاستراتيجية التنموية التي أطلقها البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية في 1981 - 1982 على قاعدة المصانع التجميعية والصادرات الزراعية - الصناعية. وكانت النتيجة تحول 30%من الأرض المزروعة من إنتاج الغذاء بغرض الاستهلاك المحلي الى انتاج المحاصيل التصديرية. وتوقعت هيئة المعونة « تحولًا تاريخيًا نحو اعتماد متبادل Interdependence مع الولايات المتحدة» في «تايوان الكاريبي» الناهضة هذه. أما تقرير البنك الدولي الصادر عام 1985، والمعنون «هاييتي : اقتراحات لسياسة التنمية»، فقد طور الأفكار المعتادة اكثر فأكثر داعيًا لاستراتيجية تنمية موجهة نحو التصدير. أما الاستهلاك المحلي «فيقيد بوضوح بهدف تحويل كل ما يلزم من زيادة الانتاج للتصدير». وسيتم التشديد على « توسيع المشاريع الخاصة، حسب توصيات البنك، كما يجب تصغير نفقات التعليم الى «ادنى الحدود » وتحويل « الأهداف الاجتماعية » من هذا القبيل للقطاع الخاص. كما يجب دعم «المشاريع الخاصة ذات الريعية العالية بكل قوة» وتفضيلها على « الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية». كما يجب التقليل من الإصرار على الأهداف الاجتماعية « التي من شأنها زيادة الاستهلاك » - « مؤقتًا» إلى أن تلمس آثار «شق الطريق نزولًا »، بعد عودة المسيح بقليل!. من المفهوم أن هذه التوصيات إنما هي شروط مسبقة للمساعدة، وسيتلوها المستقبل المشرق بكل تأكيد. من تشكيلة التوقعات كلها، لم يتحقق إلا واحد : هجرة سكان الريف للمناطق المدنية، وبالنسبة للكثيرين الى القوارب التي تتسرب اليها المياه في محاولة خطرة لاجتياز ال-800 ميل الى فلوريدا الأمريكية ليواجهوا الإعادة القسرية إن هم أفلحوا بالوصول (وكثير منهم لا يفلحون). لقد ظلت هاييتي هاييتي ولم تصبح تايوان.
كتبت آمي ويلتز في استعراضها المعونات الأمريكية واستراتيجية التنمية في هاييتي أنها «حققت هدفين استرتيجيين أمريكيين : أحدهما زراعة تابعة أعيد تشكيلها لتقوم بالتصدير الى الاسواق الأمريكية وفتحت أمام الاستغلال الأمريكي. والثاني اعادة توطين السكان الريفيين بحيث أنهم لم يصيروا جاهزين للاستخدام في المصانع الأمريكية في المدن فقط، بل وصاروا اكثر عرضة لسيطرة الجيش عليهم»(8).

3- «سياسة، لا مبادئ»

في حزيران 1985 تبنت الهيئة التشريعية في هاييتي بالاجماع قانونًا جديدًا يفرض على كل الأحزاب السياسية الاعتراف بالرئيس مدى الحياة جون كلود دوفالييه كحاكم أعلى للأمة، مما وضع الحزب الديمقراطي المسيحي خارج القانون، وأعطى الحكومة الحق بتعليق نشاط وحقوق أي حزب دونما سبب. أقر القانون بأغلبية99,98 % تأثرت واشنطن كثيرًا، فقد كان ذلك «خطوة مشجعة الى الأمام» كما أخبر الرئيس الأمريكي ضيوفهُ في احتفال السفارة بمناسبة الرابع من تموز[215]. وأخبرت إدارة ريغان مجلس الشيوخ أن « التطورات الديمقراطية» كانت في تقدم يسمح باستمرار تدفق المساعدات العسكرية والاقتصادية - بشكل رئيسي الى جيب «بابادوك »[216] ومن حوله. كما أخبرت الادارة الكونغرس أن وضع حقوق الانسان كان في تحسن أيضًا. إن الأمر كذلك دائما عندما يحتاج نظام ما لمساعدة عسكرية من أجل قمع السكان في سبيل قضية عادلة. أما لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، التي يسيطر عليها الديمقراطيون، فقد أعطت موافقتها سلفًا ودعت الإدارة للحفاظ على علاقات الصداقة مع حكومة دوفالييه اللا شيوعية».
لكن هذه التطورات السعيدة لم تعش طويلًا. ففي كانون الأول كان الإحتجاج الشعبي قد فاق قدرات إرهاب الدولة. أما ما حدث بعد ذلك فقد وصفته صحيفة وول ستريت جورنال بعد شهرين بصراحة تلفت النظر : « قال مسؤول في الإدارة إن البيت الأبيض توصَّل أواخر العام الماضي، بعد مظاهرات ضخمة لم يعرف لها مثيل من قبل، الى أن النظام بدأ يتفكك... وعلم محللو الولايات المتحدة أن الحلقة الداخلية للحكم في هاييتي قد فقدت إيمانها بالرئيس مدى الحياة الذي أمضى أربعة وثلاثين عامًا في الحكم. وبالنتيجة، بدأ كبار مسؤولي الولايات المتحدة، بمن فيهم وزير الخارجية جورج شولتز، بالدعوة لـ « عملية ديمقراطية في هايتي ».
تأكدت هذه الكلبية بحقيقة أن السيناريو ذاته كان ينفذ حينذاك في الفيلبين حيث أوضح كل من الجيش والنخبة الحاكمة أنهما لن يقبلا رجل عصابات آخر من النوع الذي كان ريغان وبوش يعبران عن إعجابهما به، بل و « حبّهما» له، منذ وقت قصير. لذا بدأ البيت الأبيض «الدعوة علنًا لـ (عملية ديمقراطية)» هناك أيضًا. دخل كلا الحدثين ماكنة الدعاية بوصفهما - معًا - يظهران كيف كنا «ملهمين لنصر الديمقراطية في زماننا »، وخاصة في الثمانينات(9).
وهكذا أزيح دوفالييه الذي طارت به نفاثة أمريكية إلى منفاه الفاخر في فرنسا، وتولى السلطة بعده عضو هيئة الأركان الجنرال هنري نامفي Henry Namphy. كان هذا الصديق القديم للولايات المتحدة - وهو من أقرب المقربين لدوفالييه. « أفضل فرصة ديمقراطية لهاييتي »، كما أعلن مساعد وزير الخارجية ايليوت ارامز، مظهرًا من جديد ما اشتهر به من اخلاص لقضية الديمقراطية. لم يكن الجميع مسرورين، فقد قال قس ريفي في كنيسة صغيرة، وهو جون برتراند اريستيد : « إننا سعداء برحيل دوفالييه»، لكن «ما لدينا الآن هو الدوفالييه دون دوفالييّة». لم يصغ اليه كثير من الناس يومها، لكن الأحداث برهنت على صدق دعواه سريعًا.
حدد موعد الانتخابات في تشرين الثاني 1987، لكن نامفي ومساعديه، الجيش والنخبة القديمة، كانوا مصممين على أن لا يخرج الأمر من يدهم. أعيد تنظيم التونتون ماكوتس، واستمر الرعب. حدثت مذبحة رهيبة في حزيران 1987 تورط فيها كل من الجيش والماكوتس. ورعت الجهات ذاتها العنف

المتصاعد وصولًا الى مجزرة يوم الانتخابات التي قدمت لنامغي ذريعة لالغاء الانتخابات. استمر الدعم العسكري الأمريكي خلال ذلك كله على أساس أنه يساعد الجيش على حفظ النظام، الذي لم يكن يعكره الا عنف ووحشية الجيش والماكوتس. وأخيرًا تم تعليق الدعم العسكري بعد مذبحة يوم الانتخابات، وذلك بعد أن تم بالفعل صرف 95% من مخصصات سنة 1987.

تلت ذلك انتخابات مزورة أدارها الجيش، ثم انقلاب جديد اعاد نامغي للسلطة مع موجة جديدة من إرهاب «الدوفالبية دون دوفالييه» على يد الجيش والماكوتس تضمنت هجمات متكررة على مكاتب النقابات والجماعات الفلاحية. وعندما سألت منظمة حقوق الانسان في الولايات المتحدة السفير برونسون ماك كينلي Brunson Mc Kiley عن هذه الحوادث قال : «لا أرى في ذلك أدلة على وجود سياسة معادية لحقوق الانسان ». صحيح، العنف موجود، لكنه مجرد « جزء من الثقافة » هل يتساءل المرء : ثقافة من؟(10).

بعد شهر من ذلك هاجمت عصابة من القتلة كنيسة أريستيد اثناء أقامته القداس تاركةً ما لا يقل عن ثلاثة عشر قتيلًا وسبعة وسبعين جريحًا، واضطر أريستيد للتخفي. وفي انقلاب جديد قام الجنرال بروسبر آفريل Prosper Avril باعتقال نامغي ونفيه، وسمح رئيس الأخوية الساليزية Salesian or der للأب أريستيد بأن يعود الى كنيسته، لكن ليس لوقت طويل. فقد خاب أمل التراتبية الكنسية المحافظة لأن اريستيد واصل الدعوة للحرية ولإنهاء الارهاب. وبالتالي أمرهُ رؤساؤه في روما بمغادرة البلاد. لكن الاحتجاج الشعبي أغلق الطريق أمام مغادرته. واختبأ اريستيد من جديد. في اللحظة الأخيرة قرر أريستيد أن يشارك في انتخابات كانون الثاني 1989. وبضربة مذهلة فاز ب-67% من الأصوات هازمًا مرشح الولايات المتحدة (الذي كان موظفًا في البنك الدولي وهو مارك بازين Marc Bazin)، اذ أنه جاء ثانيًا ب-14% فقط. تولى رجل الدين التحرري الشجاع الملتزم ب- «الخيار التفضيلي لصالح الفقراء » الذي رفعه اساقفة أمريكا اللاتينية، السلطة في شباط كأول رئيس منتخب ديمقراطيًا في تاريخ هاييتي. لكن لفترة قصيرة، فقد اطاح به انقلاب عسكري في الثلاثين من ايلول.

«في ظل أريستيد، ولأول مرة في تاريخ الجزيرة المعذبة، بدت هاييتي على وشك الانفلات من شباك الطغيان والاستبداد اللذين هشما كل محاولة سابقة للتعبير الديمقراطي وتقرير المصير»، حسب ملاحظة مجلس شؤون النصف الغربي بعد الانقلاب. لقد مثل نصر أريستيد «اكثر من عقد كامل من النضال المدني والتعليم». وكان في طليعة هذا النضال الناشطون الكنسيون والجماعات الصغيرة ذات الأساس الشعبي وغيرها من الجماعات والمنظمات الجماهيرية التي شكلت قاعدة حركة ال «لافالا» (أي الطوفان)، التي حملته الى السلطة. « إنه مثال مدرسي على التطور السياسي الديمقراطي التشاركي المستند الى القاعدة ». وبهذه القاعدة الشعبية كانت حكومته «ملتزمة بالفقراء »؛ إنه «نموذج شعبي» ذو مغزى عالمي أرعب واشنطن التي لا ينسجم نموذجها ل- «الديمقراطية» مع الحركات الشعبية الملتزمة «بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة السياسية الشعبية وإحلال العلنية في الشؤون الحكومية كلها» اكثر من التزامها ب- «السوق الدولية وغيرها من المقدسات». والأكثر من ذلك هو أن أريستيد استطاع التوصل لميزانية متوازنة و« قلّم البيروقراطية المنتفخة» مما أدى الى «نجاح مدهش » جعل مخططي البيت الأبيض «منزعجين تمامًا» : لقد أمن اكثر من نصف مليار من الدولارات كمساعدات من جماعات الدائنين الدولية، كان جزء صغير جدًا منها آتيًا من الولايات المتحدة، مما أشار الى أن هاييتي كانت « تنزلق من مدار واشنطن المالي» و«أظهر درجة من السيادة في الشؤون السياسية ». إن تفاحة فاسدة كانت في طور التكون هنا(11).

لم تكن واشنطن راضية أبدًا. فبعد رحيل حليفها دوفالييه، لم يكن بذهنها الا الشكل المعتاد من الديمقراطية التي تلتزم خيارًا تفضيليًا لصالح الأغنياء، ولصالح المستثمرين الأمريكيين خاصة.
ولتسهيل ذلك وجهت واشنطن «المنحة القومية لصالح الديمقراطية National Endowment for Democracy التابعة للحزبين الأمريكيين مخصصات «بناء الديمقراطية» لصالح « معهدٍ هاييتي الدولي للأبحاث والتنمية I.H.R.E.D» واثنين من الاتحادات المحافظة. كان المعهد مرتبطًا ببازين وبالمرشحين الآخرين الذين لم تكن لديهم قاعدة شعبية تتجاوز «المنحة القومية لصالح الديمقراطية التي قدمتهم بصفتهم «الحركة الديمقراطية». وناشدت الولايات المتحدة ال- A.I.F.L.D، هي فرع لل- CIO - AFL [217] يمتاز بسجل شائن في مجال النشاط المعادي للعمال في العالم الثالث، للانضمام الى جهودها في هاييتي « بسبب وجود نقابات عمالية جذرية، وخطر تجذر النقابات الأخرى». استجابت ال- A.I.F.L.Dبتوسيع دعمها الذي تقدمهُ منذ 1984 لجماعة نقابية تديرها جزئيا قوات الأمن التابعة لدوفالييه وفي تحضيرها للانتخابات قامت « المنحة القومية لصالح الديمقراطية» بتوسيع دعمها لعدد من المنظمات الأخرى التي كان من بينها منظمة لحقوق الانسان يرأسها جونٍ - جاك هونورا Jean - Jack Honorat وزير السياحة السابق أيام دوفاليية، والذي صار معارضًا له فيما بعد. وعن طريق «المعهد الشعبي » اليميني قدمت «المنحة القومية لصالح الديمقراطية» قبيل الانتخابات تمويلًا لإذاعة الشمس Radio - Soliel، التي كانت معادية لدوفالييه فيما مضى لكنها تحولت الى اليمين تحت نفوذ التراتبية الكنسية المحافظة.
بعد انتصار اريستيد ازداد التمويل الأمريكي للأنشطة السياسية زيادة حادة عبر «هيئة المعونة الأمريكية خاصة وتبعًا لأقوال كينيث روث Kennet Roth، المدير المساعد لمراقبة حقوق الانسان Human Rights Watch فقد وجهت المساعدات لتقوية المجموعات المحافظة التي بإمكانها « أن تلعب دور قيد دستوري على أريستيد »، في مسعى ل- « دفع البلاد يمينيًا ». وبعد الإطاحة باريستيد، وعودة النخبة للسلطة صار هونورا رئيسًا لحكومة الأمر الواقع في ظل النظام العسكري. وتم قمع المنظمات الشعبية الداعمة لأريستيد بشكل عنيف بينما نجت المنظمات المدعومة من قبل الولايات المتحدة(12).
كتبت واحدة من أقرب المراقبين لأحداث هاييتي، وهي آمي ويلنتز Amy Wilentz، أن حكم أريستيد القصير كان « أول مرة، في حقبة ما بعد دوفالييه، تصير فيها الولايات المتحدة شديدة الاهتمام بحقوق الانسان وحكم القانون في هاييتي »، (حيث لم يوجد إلا الكلام أيام دوفاليية). وقد قامت وزارة الخارجية «بتوزيع كتاب سميك مليء بإدعادات عن خرق حقوق الانسان » في عهد أريستيد «وهو مالم يحدث ايام الحكم السابق، ايام الدوفاليين ورجال الجيش » الذين تم اعتبارهم جديرين بالمساعدة، بما فيها المساعدة العسكرية « المقدمة على أساس تحسن غير ملموس لحقوق الانسان » : «خلال الأنظمة الأربعة التي سبقت اريستيد ناشد المهتمون بحقوق الانسان في العالم والمراقبون الدوليون وزارة الخارجية الأمريكية التفكير بمساعدة المعارضة الديمقراطية في هاييتي، لكن الولايات المتحدة لم تقم بأية خطوة لدعم أي كان باستثناء العسكريين إلى أن فاز اريستيد بالرئاسة. عندها بدأت الولايات المتحدة فجأة التفكير بكيفية مساعدة الهايتيين التواقين للحد من السلطة التنفيذية أو تبديل السلطة دستوريًا».
كان برنامج «هيئة المساعدة الأمريكية» الضخم المسمى « تشجيع الديمقراطية » ، «مصممًا على نحو خاص لتمويل تلك القطاعات من التلاوين السياسية الهاييتية التي يمكن من خلالها تشجيع نمو

المعارضة لحكومة اريستيد »(13).
كل شيء عادي تمامًا، وهو ليس الا دليلًا جديدًا على أن « الديمقراطية» و«حقوق الانسان » لا ينظر اليها الا كأداتين من ادوات السلطة، دون أية قيمة أصلية لهما. بل إنهما تعتبران خطرتين ويمكن الاعتراض عليهما، تماما كما يمكن لأي عارف بالتاريخ والمؤسسات أن يتوقع.
لاحظ اريستيد، قبل أن يقرر خوض الصراع من أجل السلطة، أن «للولايات المتحدة جدول أعمالها الخاص هنا طبعا ». وأضاف أنه من الطبيعي أن يرغب الأغنياء بزيادة الاستثمارات وزيادة الأرباح لأقصى حد ممكن. « إنه سلوك رأسمالي عادي. ولست أبالي إن أرادت الولايات المتحدة أن تفعل ذلك عندها... لكنه أمر بشع أن تأتي الى هنا وتفرض ارادتها على شعب آخر»، شعب لا تفهمه ولا تهتم بأمره. «لا استطيع قبول فكرة أن على هاييتي أن تكون ما تريدها الولايات المتحدة أن تكون» . من الواضح إذن أن رحيله كان ضروريًا(14).
ثمة مفاجآت هنا، تمامًا في قلب حقبة ما بعد الحرب الباردة بنظامها الدولي الجديد المعلن.
فور توليهم السلطة في 30 ايلول 1991، «شن العسكريون حملة منهجية مستمرة لقمع المجتمع المدني النشط الذي تجذر في هاييتي منذ سقوط ديكتاتورية دوفالييه»، كما قالت اميريكان ووتش في كانون الأول 1991. في أول أسبوعين بعد الانقلاب قُتل ما لا يقل عن ألف شخص، وقُتل مئات غيرهم في شهر كانون الأول كما قدرت «جماعات حقوق الانسان التي يمكن الاعتماد عليها في هاييتي »، رغم أنها لا تعرف الكثير عما يجري في الريف الذي عادة ما يكون مركزًا لأسوأ الفظائع. ازداد الارهاب في الشهور اللاحقة، خاصة بعد أن أعيد تشكيل الماكوتس وإطلاقهم في أواخر كانون الأول. أضطر عشرات، بل مئات الألوف، للاختباء. واعتبر كثيرون أن الارهاب صار « أسوأ مما كان عليه أيام بابادوك دوفالييه». « إن للقمع هدفًا مزدوجًا، أولًا، تدمير المكاسب الاجتماعية والسياسية التي انجزت منذ سقوط أسرة دوفالييه. ثانيًا، ضمان تدمير كل البني اللازمة لإحراز هذه المكاسب ثانيةً بصرف النظر عما يمكن أن يحمله المستقبل السياسي للبلاد ». إذن، كانت النقابات والمنظمات الشعبية هدفًا خاصًا للقمع العنيف الى جانب «محطات الإذاعة الحيوية المناضلة التي كانت صيغة رئيسية للتواصل مع سكان هاييتي الموزعين والأميين بنسبة كبيرة». يجب أن تظل جموع الرعاع مُفرقة مشتتة دون نقابات او منظمات شعبية يستطيعون عبرها صياغة مصالحهم والتعبير عنها، ودون وسائل مستقلة للاتصال والاعلام. اذا بدا ذلك كله مألوفًا، فلأنه مألوف فعلًا في هاييتيات العالم كلها.
برّر جون - جاك هونورا، رئيس حكومة الأمر الواقع، والانقلاب على أريستيد بقوله : «لا توجد علاقة بين الانتخابات والديمقراطية ». إن سمعة هاييتي تُشوه من قبل الأجانب «العنصريين» في الصحافة والسفارة الفرنسية. ليس من الخطأ في شيء إعادة القتلة المحترفين الذين استخدمهم دوفالييه الى مراكزهم كرؤساء للأقسام الريفية لأن «المجتمع لا يستطيع العيش دون رجال شرطة». وهم ينتقمون الآن، برفقة ملاك الأراضي، «من الذين اضطهدوهم» وخاصة القساوسة والجماعات المسيحية المحلية وحركة اللاعنف الفلاحية (باباي - Papaye) المدانين جميعًا بتهمة «الارهاب». «لقد جرى اضطهاد الجيش بشكل منهجي على يد هذه العناصر» الذين صدقوا أن «بامكانهم فعل ما يشاؤون » في ظل حكم أريستيد، كما أخبر هونورا وفد حقوق الانسان الذي زاره، ملقيًا على هذا النحو تبعة الانقلاب على أريستيد نفسه. وعندما هاجم الجنود المسلحون مؤتمرًا صحفيًا لاتحاد الطلبة الهايتيين في الجامعة الوطنية، واعتقلوا المشاركين وضربوهم، عرضت زوجة هونورا على «خمسين من المعتقلين إطلاق سراحهم مقابل توقيعهم إقرارًا بأنهم عوملوا جيدًا أثناء توقيفهم»، كما يقول كينيث روث.
« عندما بدأ الهايتيون الهرب من هذا العنف والاضطهاد بأعداد كبيرة في اوائل تشرين الثاني، غيرت

الولايات المتحدة موقفها من متحدث مُفوَّه مناصر لحقوق الإنسان والديمقراطية في هاييتي إلى موقف تبريري مشين »، حسب تقرير مراقبة اميريكا America Watch. أما وزارة الخارجية «فنشرت رأيًا مضللًا يؤكد أن الاضطهاد السياسي الموجه لانصار اريستيد قد توقف»؛ مقدمة بذلك « غطاءًا كلاميًا لحملة القمع العسكري المتواصلة»؛ وممهدة الطريق، أمام الإعادة القسرية للاجئين الى رعب النظام الإنقلابي. «أوقفت الادارة نقدها العلني دفعة واحدة نتيجة خوفها الواضح من أن الاستمرار في الانتقاد الواضح الصادق لجرائم العسكريين في هاييتي من شأنه الاضرار بالدفاع القانوني عن جهوده التدميرية التي وضعت أمام تحد في المحاكم الأمريكية. و منذ أواخر تشرين الأول صارت هاييتي حصينة تجاه استهجان وزارة الخارجية على أساس قضية حقوق الإنسان»(15).

سرعان ما «نأت الولايات المتحدة بنفسها» عن الرئيس المخلوع اريستيد «نظرًا لقلقها تجاه سجله في مجال حقوق الانسان »، كما أفادت الصحافة دون أي أثر للإحراج. « ورفض البيت الأبيض القول بأن عودته شرط مسبق ضروري حتى تشعر واشنطن أن الديمقراطية قد استبعدت في هاييتي ». (توماس فريد مان Thomas Freid man). وفي اليوم نفسه اعلن رئيس منظمة الدول الأمريكية U.A.S : « توصلنا لقرار واضح جدًا بأن اريستيد يجب أن يعود ».

لكن نغمات واشنطن هي التي ترددت في الصحافة. واعتبر اريستيد « قائدًا متعصبًا خطرًا يعتقد أن شعبيته يمكن أن تكون بديلا عن سياسة خذ واعطِ»، كما كتب مراسل التايمز هوارد فرنتش. لقد حكم «بمساعدة الخوف» معتمدًا « بقوة على (اللافالا) - الحركة غير المنظمة المؤلفة من مثاليين ثرثارين ويساريين أمضوا أوقاتًا طويلة في المنفى»، وهي حركة اتخذت من الثورة الثقافية الصينية مثالا لها - إنها نسخة التايمز من «المثال المدرسي للتطور السياسي التشاركي المستند الى القاعدة» الذي وصفهُ مجلس شؤون النصف الغربي. أدى جوع أريستيد للسلطة الى «مشاكل مع المجتمع المدني ». إنه مثال آخر على لغة التايمز. مثال يستبعد الأغلبية العظمى من السكان، الذين واصلوا دعم اريستيد بحمية وشجاعة. وفوق ذلك كله « يقول الدبلوماسيون والقادة السياسيون في هاييتي إن مناخ الحذر المتزايد، والتصريحات المتزايدة الحدة من قبل الأب أريستيد التي يُحمل فيها مسؤولية فقر الجماهير على الطبقات الأكثر ثراءً. «قد شجعت الانقلاب». علينا طبعًا أن نفهم أن تصريحاته هذه سخيفة وتدعو للسخط. «ومع أنه استحوذ على معظم الدعم الشعبي مما مكنه من الحصول على 67% من اصوات الشعب في انتخابات كانون الأول 1990، فإن الإطاحة به تعود جزئيًا للمخاوف التي أثارها في صفوف الناس الفاعلين سياسيًا بخصوص التزامه بالدستور والمخاوف المتزايدة من العنف السياسي على أساس طبقي الذي يعتقد كثيرون أن الرئيس قد شجعه».

وكما كان يعلم هذا المراسل ذو الاطلاع الواسع، كان «العنف السياسي على أساس طبقي » محتكرًا من قبل الجيش والنخبة «اللذين كان التزامهما بالدستور» غير مرئي، واللذين عمدا فورًا للإرهاب لتحطيم « الناس الفاعلين سياسيًا» ومنظماتهم التي كانت « منظمة» وفعالة أكثر من اللازم في نظر من يوصفون بأنهم «المجتمع المدني» وفقًا لمقاييس التايمز والإدارة الأمريكية. إن ما يصفونه بالمجتمع المدني ينوي الاحتفاظ بالسلطة والمكاسب التقليدية. أما الجيش الذي تؤكد فرنسا أنه «أوضح أن لا رغبة له بالسلطة»، فسيكون سعيدًا دون شك بأن يسمح لـ «المجتمع المدني» بأن يحكم كما في الماضي، شرط أن يتمكن الجيش « من الاستمرار بالسيطرة الفعلية على البلاد، وأن يستأنف نشاطاته المربحة من قبيل تمرير شحنات المخدرات والعابرة من جنوب أمريكا الى شمالها ». (فايننشال تاميز) (16).

يلاحظ ويليام هايلاند William Hyland محرر صحيفة فورين أفيرز Foreign Affairs، متأملًا

في معضلات حقبة ما بعد الحرب الباردة، أنه «لم يكن سهلًا جدًا التمييز بين الديمقراطيين والديكتاتوريين في هاييتي». أي أن التفريق بين إريستيد من ناحية، ودوفالييه وأشباهه اللاحقين من ناحية أخرى، كان أمرًا شديد الارهاق، حتى لعين مدققة. ليس لنا أن نعتقد بأن هايلاند يفتقر للاهتمام الانساني. فقد حذر من أن التزامنا المكين بـ « النفعية» يجب أن يخفف قليلًا باعترافنا أن الولايات المتحدة « مدينة أخلاقيًا لشعب إسرائيل»!. إذن فعلينا أن لا نسمح بأن تخضع سياستنا لـ «عداء السامية الخبيث» الكامن من تحت «المظهر الخدّاع لدعم اسرائيل» والذي يبدأ بالظهور عبر الجدال في موضوع المستوطنات الإسرائيلية. أما في هاييتي، فبالعكس تمامًا، من الصعب أن نجد من يستحق دعمنا.

أما المعلقون الذين توصلوا للتمييز بين اريستيد وبابادوك والجنرالات الحاكمين فقد أملوا بأن يجد اريستيد سبيلًا لاقناع واشنطن بحسن نواياه. وكتبت باميلا كونستابل أن زيارة لواشنطن «قد تدعم صورته كقائد عاقل ملتزم بالديمقراطية، بحيث يكسب لنفسه مصداقية عامة قوية عند إدارة بوش» التي لم تكن مترددة - بكل تأكيد - الا بسبب هذه النقطة حصرًا(17).

فرضت منظمة الدول الأمريكية حظرًا تجاريًا فوريًا وانضمت له الولايات المتحدة في 29 تشرين الأول بأن علقت التجارة مع هاييتي. شجبت النخبة الحاكمة ذلك الإجراء، لكن الذين سيعانون من آثاره اكثر من غيرهم صفقوا له. ففي الأحياء الفقيرة «كانت أنباء حظر منظمة الدول الأمريكية الشيء الوحيد الذي استطاع أن يفرح له كثير من الناس بينما كانوا يتكدسون بالمئات في الباصات الذاهبة إلى الريف هربًا من العنف الليلي المرتقب الذي يقوم به الجنود »، حسب تقرير هوارد فرنتش في 29 تشرين الأول. يجب أن تقطع التجارة كليًا، كما أخبر «السكان الذين يبدو عليهم القلق » المراسلين : «ليس مهمًا مدى البؤس الذي ينالنا جراء ذلك، بل إننا سنموت إن كان ذلك ضروريًا ». بعد أشهر بقي المزاج العام على حاله. وكانت اللازمة التي رددها الفقراء : « أبقوا الحظر»، «لقد أعطانا تيتيد – أريستيد الكرامة والأمل... إننا مستعدون للمعاناة إن كانت ستعيده لنا».

لم يطبق الحظر بدقة، ولم يكن مؤثرًا، فقد تجاهلته أوروبا واستمر أعضاء «المجتمع المدني » بالطيران إلى فلوريدا ونيويورك لتلبية حاجاتهم. واستمرت التجارة مع جمهورية الدومينيكان، وهو ما وفر مكاسب كبيرة للعسكريين الدومينيكانيين أيضًا. أما واشنطن التي تعرف كيف تلوي ذراع الخصم عندما يتعلق الأمر بمصالح مهمة على صعيد الأرباح أو السلطة، فلم تجد طريقة هذه المرة لدعوة حلفائها لإنقاذ الديمقراطية ولوقف الرعب في هاييتي. قد يتذكر المرء تلك الحساسيات الدقيقة التي منعت بوش من تقديم أي عون للديمقراطيين الكويتيين بعد حرب الخليج. تلك الحساسية العميقة لدرجة منع استخدام كلمة «ديمقراطية» حتى في المراسلات الخاصة مع الأمير. لأنك - كما شرح المسؤولون - «لا تستطيع أن تضغط على دولة دون أخرى». أما ناقلات النفط فقد وصلت «بأسرع مما تستطيع التفريغ » كما قال مسؤول كبير في الخارجية في نيسان 1992(18).

لم تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات الواضحة من قبيل «تجميد حسابات العسكريين المشاركين بالانقلاب، وحسابات مساعديهم الهايتيين الأغنياء »، أو حتى « إلغاء مؤقت لتأشيرات الدخول لمن يسافرون كثيرًا إلى الولايات المتحدة »، كما قال مراسل وول ستريت جورنال روبرت غرينبرغر Robert Greenburger في شباط 1992. لكن ثمة سببًا لذلك : إنها عيوب أريستيد. أما الديمقراطي الليبرالي روبرت توريشيلي Robert Torricelli، وهو رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون النصف الغربي في مجلس النواب، فقد اقتطع وقتًا من جهوده الهادفة للديمقراطية والعازمة على تشديد الحظر على كوبا ليشرح لنا « أن العملية الديمقراطية لا تعطي نتائج مثالية دائمًا ».

فبالنظر «لسجل السيد أريستيد » ليس سهلًا حشد الدعم من أجل إجراءات أقوى ضد هاييتي. أما إرهابيو كوبا فلا توجد تجاههم مشكلة من هذا النوع. مع أن أريستيد «انتخب بأغلبية ساحقة في أول إنتخابات حرة في هاييتي »، وهو «ذو شعبية كبيرة بين الفقراء »، فإن «خطابه الناري يثير العنف الطبقي »، وهو الأمر الذي يسبب دائمًا انزعاجًا شديدًا عند وول ستريت جورنال عندما تقع عينها على أثر له في هاييتي وغواتيمالا والبرازيل وأندونيسيا وغيرها.

دعا توريشيلي إلى إنهاء الحظر على هاييتي وأيد الترحيل القسري للاجئين الهايتيين من غوانتانامو Guantanamo، مظهرًا بمزيد من الوضوح عواطفه تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ألهمت مبادرته الكوبية(19).

تأمل كثيرون في الخيارات الصعبة التي واجهتها إدارة بوش. اقترحت التايم Time أن « بإمكان بوش خفض خسائر الهايتيين بتخفيض الحظر على المصانع التي تقدم البضائع للشركات الأمريكية، وهو ما سيؤدي لاستعادة 40,000 فرصة عمل - وبالصدفة يستعيد أرباح المستثمرين الأمريكيين، رغم أن الدافع لم يكن إلا «خفض خسائر الهايتيين » الذين يناشدون الولايات المتحدة أن « تبقي الحظر»، كما تخبرنا المقالة ذاتها.

ربما كان علينا أن ننتبه إلى عادة أخرى مألوفة عند استخدام اللغة « المستقيمة سياسيًا » - إن كلمة «فرصة عمل » تكتسب هنا معنى مختلفًا تمامًا. « الأرباح» . ومن هنا فإن جورج بوش لوح ، عندما طار إلى اليابان مع حشد من مديري صناعة السيارات ، براية كتب عليها « فرص عمل، فرص عمل» قاصدًا « أرباح، أرباح»، وهو ما تكفي نظرة واحدة إلى سياسته الاقتصادية والاجتماعية لإظهاره دون أي التباس. رددت الصحف وموجات الأثير اقتراحات زاخرة بالعواطف لزيادة « فرص العمل » مقدمة من الذين يفعلون كل ما بوسعهم لإرسال فرص العمل هذه إلى مناطق الأجور المنخفضة والقمع الشديد ولتخريب ما بقي من حقوق العمل والعمال. وكل ذلك لمصلحة تلك الكلمة المؤلفة من خمسة أحرف والتي لا ينطقونها علنًا - أرباح.

لم يضيع بوش وقتًا قبل اتباع نصيحة التايم. ففي الرابع من شباط رفعت الولايات المتحدة الحظر عن مصانع التجميع التي تستخدم العمل الهاييتي الرخيص لصنع بضائع تصدر إلى الولايات المتحدة، والتي تعود ملكية أكثرها للولايات المتحدة. وبعد أشهر أوردت الصحف تقارير ثانوية أفادت أن « الإدارة، وفي الوقت الذي تشدد فيه القيود على السفن التي تتاجر مع هاييتي » انسجامًا مع قرار منظمة الدول الأمريكية في 17 أيار، « فإنها مستمرة بوضوح في إرخاء هذه القيود على البضائع الذاهبة من

218

الولايات المتحدة إلى بورت أوبرانس » سامحة بتصدير البذار والأسمدة والمبيدات الزراعية من الولايات المتحدة إلى هاييتي وكل ذلك في سبيل « فرص العمل، فرص العمل».

تعرضت الإدارة لـ« ضغوط قوية من رجال الأعمال الأمريكيين الذين يملكون مصالح في هاييتي »، كما جاء في واشنطن بوست. شعر المحررون أن قرار الرابع من شباط كان قرارًا حكيمًا. كان الحظر «خطأً أساسيًا في الحساب » وأدى «لمعاناة كبيرة، لكن ليس للعسكريين. إذن فهو لم يخدم أهدافه، ومن الخير أن يرفع »، لا أن يشدد بحيث يخدم الهدف المعلن، كما يطالب من يتحملون المعاناة الآن. أما إعادة ترحيل اللاجئين بالقوة فلا يرى المحررون أنها تنسجم مع «التزام الولايات المتحدة العميق بحقوق الإنسان »، ذلك الالتزام الذي يرونه مائلًا بوضوح أينما نظر المرء(20).

أدان أمين عام منظمة الدول الأمريكية قرار الولايات المتحدة تخفيض الحظر من جانب واحد. وحث وزارة الخارجية على معارضته. كما أدانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة - وهي نادرًا

ما تعارض الولايات المتحدة - قرار ترحيل اللاجئين قسرًا، لأنها كانت تعرف تبعات هذا القرار. وفي تشرين الثاني 1991 دعت مفوضية اللاجئين الولايات المتحدة للسماح لكل لاجئ ب-«تقرير مكان لجوئه». وأشارت المفوضية إلى أن مواثيق الأمم المتحدة تحرم « بأي شكل كان » إعادة اللاجئين إلى المناطق التي تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر، وذلك «دون استثناء ». وفي أيار 1992 أعلنت المفوضية ثانية أن الإعادة القسرية إنما هي انتهاك للاتفاقيات الدولية. بينما حملت المقالة المجاورة في نيويورك تايمز أقوالًا لرجل أعمال محافظ وثيق الصلة بالولايات المتحدة تحدث عن «زيادة هائلة» في حوادث القتل على طريقة فرق الموت : «يتم تعذيب الناس ويقتل كثير منهم» إنه «طوفان من العنف». تزامن ذلك مع قرار واشنطن ب- « الترحيل المباشر» للهايتيين الذين يحاولون بلوغ الولايات المتحدة(21).
لقي تخفيض الحظر «ترحيبًا حماسيًا من مالكي مصانع التجميع»، حسب تقرير لي هوكستادر Lee Hockstader، لكن ليس من «أغلبية العمال المتضررين مباشرة من الحظر» والذين كانوا قد «صفقوا له بوصفه أنجع السبل لدعم عودة أريستيد ». «تدل كل المؤشرات على التأييد الشعبي العارم الذي يحظى به أريستيد في صفوف الأغلبية الفقيرة، والذي بقي على حاله... من الصعب العثور على أي إنسان في شوارع المدينة أو في الريف غير مؤيد لذلك القس الذي صار سياسيًا ». أدان معاونو أريستيد القرار الأمريكي بمرارة. وشجب قس مقرب من أريستيد واشنطن لأنها خانته «كليًا، ومن اللحظة الأولى ». إن سياسة الولايات المتحدة، كما قال، « أكثر الأشياء كلبية على وجه البسيطة، ... ولا أعتقد أنها تريد عودة أريستيد »، لأنه « ليس تحت سيطرتها ... إنه ليس دمية في يدها »(22). إن تقديره مقتنع تمامًا. لأن سعي الولايات المتحدة لترسيخ الدوفالييه دون دوفالييه» ليس مفاجئًا إلا لمن يتعمد العمى. ولأسباب مشابهة سعت إدارة كارتر بكل قوتها لإنشاء «سوموزية دون سوموزا »، بعد أن فشلت كل جهودها لإنقاذ الطاغية، وعمد خليفته لاستخدام وسائل أكثر عنفًا ليصل إلى نفس المصير، وسط تأييد عام من الرأي العام المتنور، إذا وضعنا الاعتراضات التكتيكية جانبًا(23).
تعززت تقديرات القس بتسرب وثيقة سرية ادعي أنها مكتوبة بيد موظف كبير في السفارة الأمريكية في بورت أوبرانس بطلب من رئيس الوزراء هونورا وعدد من المسؤولين الهايتيين. وقد شكك مجلس شؤون النصف الغربي بصحة هذه الوثيقة وأنكرتها وزارة الخارجية، «لكن البحث اللاحق أكد مصداقيتها »، كما أقر المجلس أخيرًا. طرحت هذه الوثيقة خطة «إعادة » رمزية لأريستيد كخدعة دعائية، ومن ثم إزالته كليًا بعد أن يخف الانتباه العام.
عند ظهور هذه الوثيقة في شباط 1992، كانت معظم توصياتها قد طبقت فعلًا، ففي الرابع من شباط كان الحظر قد صار أقل تأثيرًا بكثير. وبعد ثلاثة أسابيع وافق أريستيد على ما وصفه مجلس شوون النصف الغربي بأنه «شبه هزيمة تامة للديمقراطية الهايتية»، و« استسلام مأساوي لرجل يائس » أجبر على الموافقة على « حكومة وحدة وطنية» يشارك هو بدور رمزي فيها . «لم يترك لأريستيد من خيار سوى تشويه مكانته بمقايضة سلطاته مقابل آفاق عودة غير مؤكدة بعد إلى رئاسة فخرية» .جمعت « حكومة الوحدة الوطنية» شريكين مجموعة يرأسها رينيه تيودور Rene Theodore الذي مثل - ١٥% -من الناخبين ، أي النخبة والعسكريين والحكومة الأميريكية ، ومجموعة أخرى يقودها أريستيد تمثل ٦٧% من الناخبين دون أي رصيد آخر . وبالنظر لهذا التوازن لم يعد المستقبل مظلماً ، ولم يكن مفاجئا أن برنارد أرونسونBernard Aronson مساعد وزير الخارجية أعلن رضاه التام عن الاتفاق . طرح مجلس شؤون النصف الغربي سؤالا واضحاً:لنفرض « أن انقلاباً وقع

في نيكاراغوا وأجبرت بموجبه الرئيسة فيوليتا شامورو على الهرب لإنقاذ حياتها ، وأنها أجبرت - مقابل عودتها - على قبول شخصية ساندينية بارزة كرئيس للوزراء يستطيع ممارسة تحكم فعال بالبلاد . فهل سيكون أرونسون مسرورة بهذه الصيغة ، خاصة إن استطاعت الجبهة الساندينية للتحرر الوطني الإطاحة بشامورو ونفيها وقتل ما لا يقل عن ألفين من أنصارها وإجبارها على التخلي عن سلطاتها الفعلية مقابل عودتها ؟ » . وأيضا ، لنجعل المحاكاة أكثر دقة ، إن كانت الجبهة الساندينية حزبا لا قاعدة شعبية له ومثقلا بسجل إرهابي مماثل لسجل عملاء الولايات المتحدة ؟ . لم يجشم أحد نفسه عناء الإجابة عن هذه الأسئلة .

احتفل العسكريون و« المجتمع المدني » في هاييتي بهذا الاتفاق . وعلق أحد أعضاء مجلس الشيوخ الهاييتي فرحة : «كان أمراً سريالياً أن يصدق المرء في 30 حزيران - يوم الإطاحة بأريستيد- أن سيأتي يوم يتمكن فيه أريستيد من العودة » . «لقد فهم العسكريون القتلة هناك أنهم تلقوا غمزة وإيماءة موافقة من حكومة الولايات المتحدة» ، كما قال عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جون كونايرزJohn Conyers .

لم يتبق إلا وضع مرشح الولايات المتحدة الأصلي المفضل بازينمكان تيودور . وقد أنجز ذلك في حزيران ١٩٩٢ عندما تم تنصيب بازين رئيسا للوزراء . « ودخل الفاتيكان ومؤتمر أساقفة هاييتي القصر الوطني مباركين الحكومة الجديدة المدعومة من الجيش » ، كما علقت صحيفة ناشنال كاثوليك ريبورتNational Catholic Report ، رغم أن الفاتيكان انفرد بالاعتراف الرسمي . وكان الفاتيكان قد انتظر نفي أريستيد حتى يملأ منصب السفير البابوي Papal Nancio . وقال دبلوماسي غربي إن الاعتراف الرسمي « يبين أنهم يشاركون فعلا في الإيقاع بأريستيد ويقفون صفا واحدا مع السلطات التقليدية في هاييتي : الجيش والبرجوازية». .

كان التحرير وحقوق الإنسان قضية عظمى في شرق أوروبا ، أما في وسط وجنوب أمريكا فقد توجب سحقهما لخدمة الامتيازات التقليدية . إن « الخيار التفضيلي للفقراء » غير مرحب به إطلاقا . ألقي بازين خطبة تنصيبه باللغة الفرنسية أمام «حشد رسمي من رجال ببزات رسمية ونساء معطرات بأثوابيبضاء » ، كما يقول هوارد فرنتش . أما أريستيد فقد ألقاه باللغة الكريولية ، لغة الشعب ، واستلم وشاح الرئاسة من إحدى الفلاحات (24).

وتمضي مسيرة الديمقراطية قدماً .

قال أحد مستشاري بازين ، مردد كلمات أريستيد ، « إن الأمر لا يستدعي أكثر من مكالمة هاتفية من واشنطن» لجعل العسكريين يحزمون أمتعتهم . و«بالفعل ، يقر جميع المراقبين » بأن ذلك سيكون كافية ، كما كتب هوارد فرنتش . لكن « تردد واشنطن العميق الجذور بخصوص ذلك القومي ذي الميول اليسارية الذي يصف الدبلوماسيون أسلوبه بأنه شاذ لدرجة الإزعاج أحيانا» كان يستبعد أي ضغط ذي مغزى . « ورغم الدم الكثير على أيدي الجيش ، فإن الدبلوماسيين الأمريكيين ينظرون إليه كثقل موازن للأب أريستيد الذي يخيف خطابه القائم على الصراع الطبقي مراكز القوى التقليدية داخلية وفي الخارج » . إذن، سيتولى «الثقل الموازن » السلطة إلى جانب القومي «الشاذ » المنفي . وسوف يستمر الخطاب القائم على الصراع الطبقي ، وكذلك الرعب ، بدعم خفي من مراكز القوى التقليدية (٢٥).

سعت نيويورك تايمز لتلفيق قصة مناسبة بخصوص قرار الرابع من شباط الهادف لدفع السيناريو المعادي لأريستيد وتحقيق مصالح رجال الأعمال . فتحت عنوان « خطة الولايات المتحدة لتركيز الانتباه على عقوباتها ضد هاييتي » ، كتبت باربارا كروسيت أن « إدارة بوش قالت اليوم إنها

ستخفف الحظر ضد الحكومة العسكرية في هاييتي لمعاقبة القوى المعادية للديمقراطية وتخفيف محنة العمال الذين فقدوا أعمالهم بسبب الحظر على التجارة » . و« ستخفف الخارجية » عقوباتها في « خطوة أخيرة » من مجهود الإدارة لإيجاد «طرق أكثر فعالية لتسريع انهيار ما تسميه الإدارة حكومة غير شرعية في هاييتي» قد يجد السذج هذا المنطق غريباً : كيف تعاقب هذه الإجراءات القوى المعادية للديمقراطية التي رحبت بها ، بينما تخفض محنة العمال الذين يعارضونها بقوة . يظل الأمر لغزاً ، إلى أن تترجمه من لغة «الاستقامةالسياسية» إلى اللغة الإنكليزية . وعندها يصير كل شيء واضحاً .

بعد أيام قليلة ظهرت قصة أكثر صراحة واستقامة في تقرير وارد من بورت أوبرانس تحت عنوان «انثلام حدة الاندفاع الديمقراطي في هاييتي : قادة الانقلاب مسرورون بتخفيض الولايات المتحدة حظرها وبإعادتها اللاجئين» . كتب هوارد فرنتش أن «مزاج الجيش والدوائر السياسية بدأ بالتحول من القلق إلى الثقة بأن الولايات المتحدة ، التي لم تعد الآن تشعر بضغط داخلي مهم نتيجة المشاكل الهايتية ، ستتركهم وشأنهم» . وفي اليوم نفسه ، وهو يوم الذكرى السنوية لتغيب أريستيد ، توقفت حركة المرور في نيويورك جراء مسيرة احتجاج ضخمة ضد سلوك الولايات المتحدة ، كما حدث ذلك في ميامي أيضا ، لم يكن ذلك هو المقصود بـ « الضغط الداخلي » ، لأن المتظاهرين - وجلهم من السود - لم يكونوا ليستحقوا كبير اهتمام ، مع أن أخبار مسيرتهم وردت في صحافة آلاسكا ، حيث كان بمقدور المرء أن يقرأ أيضا تصريح جنرال هاييتي في نيويورك قال فيه إن «هناك تعاون تكتيكي بين الجيش الهاييتي والخارجية الأمريكية ، ستكون الكلمة الفصل للأمريكيين ، وهم لا يرغبون بعودة أريستيد بأي حال من الأحوال» . أما التايم فأوردت أقوال «عضو جمهوري في مجلس الشيوخ» جاء فيها : « يعتمد البيت الأبيض على قلة اهتمام الناس . فالسياسة ، لا المبادئ ، هي الاعتبار الحاسم» (٢٧) .

ليس الأمر موضع اختلاف . فبالنسبة لمن يريدون أن يسمعوا ، تحكي هذه الكلمات قصة مؤسسة على قرنين من التاريخ . فبدون الدعم الشعبي هنا [219] ستظل شجرة الحرية التي تحدث عنها توسانت مدفونة عميقة ، وستظل حلما في أحسن الأحوال ، وليس في هاييتي وحدها .

الفصل التاسع

عبء المسؤولية

1-ازدراء لاعقلاني

عندما انبرت الولايات المتحدة «لتضطلع انطلاقا من مصالحها الخاصة. بالمسؤولية عن رخاء النظام الرأسمالي العالمي » بعد الحرب العالمية الثانية ، قامت أيضا بتوسيع «تجارب النفعية Pragmatism» التي كانت تجريها في مناطق سيطرتها الأكثر إحكاما « لتسريع عملية التنمية القومية وتوفير كثير منالهدر» . كان أحد المظاهر الصاعقة «لطرق التطور العلمي » المصممة من أجل القاصرين الذين تحت وصايتنا هي ما دعاه هانز شميتHans Schmidt « الازدراء اللاعقلاني للخبرة الزراعية للفلاحين المحليين». كان هذا مصدرا السلسلة من الإخفاقات الكارثية عندما حاول خبراء الولايات المتحدة تطبيق « آخر التطورات في الزراعة العلمية » على مناطق الاختبار الهاييتية ، معتقدين - بإخلاص كالعادة - أنهم يفعلون خيراً ، بينما . بمحض الصدفة. كانوا يزيدون من أرباح الشركات الأمريكية . وجدت دراسة في عام ١٩٢٩ أن «الفلاحين الهايتيين يزرعون بنجاح أكبر من المزارعين الأمريكيين الذين يطبقون أحدث الطرق العلمية ، كما يقول شميت . وأخبر كبير خبراء الزراعة الأمريكيين وزارة الخارجية أن مغامرات الولايات المتحدة «قد فشلت لأن القائمين عليها لم يرغبوا بدراسة التقنيات التي يستخدمها السكان المحليون الذين طوروا طرائق صالحة عملياً عبر قرون من الخبرة العملية ، مما مكنهم من زراعة القطن بنجاح فاق نجاح المزارع التي كانت «تزرع علمياً» (1) .

استمرت القصة بعد أن سلمت الحكومة للمشرفين الهايتيين . وفي 1941 أسست الشركة الأمريكية . الهاييتية للتنمية الزراعية كمشروع للمعونة الزراعية تحت إشراف خبراء الزراعة الأمريكيين الذين أهملوا نصائح واحتجاجات الخبراء الهايتيين بالازدراء المعتاد . وبملايين الدولارات من الاعتمادات الحكومية الأمريكية بدأت الشركة إنتاج السيزال[220] والمطاط اللازمين للاحتياجات الحربية آنذاك . سيطر المشروع على ٥% من أفضل الأراضي الزراعية في هاييتي طارداً منها ٤٠٠٠٠أسرة فلاحية ، كان بمقدورها العودة للعمل كإجراء مياومين ، إن أسعفها الحظ . وبعد أربع سنوات من العمل وصل إنتاج المشروع إلى رقم مضحك : خمسة أطنان من المطاط . أهمل المشروع بعد ذلك ، وهجر . كان من أسباب ذلك فقدان السوق (انتهاء الحرب) . عاد بعض الفلاحين إلى أراضيهم السابقة ، لكنهم لم يستطيعوا استئناف الزراعة لأن الأرض أتلفت بفعل المشروع . بل إن كثيرا منهم لم يستطيعوا العثور على حقولهم ، لأن الأشجار والتلال والأجمات كانت قدجرفت كلها بالجرافات .

« تبدو اعتراضات الهايتيين على مشاريع الولايات المتحدة مشبعة بالشك» كما لاحظت أمي ويلنتز بعد استعراضها هذا المثال المألوف . أحيانا ، يوجد بالفعل رجل يحمل فأسة ويطارد أصحاب المطالب المضجرة(2).

عام ١٩٧٨ خشي خبراء الولايات المتحدة من أن حمى الخنازير في جمهورية الدومنيكان المجاورة لهاييتي قد تشكل خطرا على مزارع الخنازير في الولايات المتحدة . وأطلقت واشنطن مشروعا للإبادة وإعادة التزود بالخنازير بكلفة / ٢٣ مليون دولار) . هدف البرنامج لاستبدال ١،٣مليون خنزير في هاييتي ، وهي أثمن ممتلكات الفلاحين هناك ، بل إنها تعتبر بمثابة « حساب مصرفي » وقت الضيق . ومع أن العدوى قد رصدت في هاييتي الا أن عددا قليلا من خنازيرها قد مات فعلا ، ربما بسبب مقاومتها العاليةللأمراض ، كما قال بعض الأطباء البيطريين كان الفلاحون متشككين وتوقعوا أن يرتب الأمر بحيث يستطيع الأمريكان تخفيض الأرباح الطائلة من بيع خنازيرهم» . بدأ المشروع عام ١٩٨٢ ، بعد أن اختفت آثار المرض بزمن طويل . وبعد عامين لم تبق أية خنازير في هاييتي .
اعتبر الفلاحون هذا « أقصى العقوبات التي يمكن أن تنزل بنا » . ووصف اقتصادي من هاييتي المشروع بأنه « اسوأ كارثة يمكن أن تصيب الفلاح» . فحتى إن غضضنا النظر عن قيمة الماشية المقتولة والتي تبلغ ٦٠٠ مليون دولار، «لا يمكن حصر خسائر الفلاح الحقيقية.. إن الإقتصاد الريفي يترنح جراء كونه دون خنازير . لقد تم تدمير طريقة حياة بأكملها في هذا الاقتصاد الكفافي .» انخفض معدل الانتساب للمدارس بمقدار ٢٠- ٥٠% وتراجعت مبيعات السلع بحدة مع انهيار الاقتصاد الهامشي . عند ذلك ارسلت هيئة المعونة الأمريكية خنازير من ولاية إيواIowa مما اكد شكوك الفلاحين ؛ لم تكن الخنازير الجديدة متاحة إلا لمن يستطيع إثبات أنه يملك رأس المالاللازم لإطعامها واسكانها حسبما تقتضي مواصفاتها . فبعكس الخنازير الهاييتية ، لم تكن خنازير أيوا منيعة أمام الأمراض . ولم يكن باستطاعتها العيش دون علف غال بلغت كلفته٢٥٠دولار سنوية ، وهو مبلغ هائل بالنسبة للفلاحين الفقراء . وكان من النتائج المتوقعة لذلك هبوط ثروة جديدة على عصابة دوفالييه وحلفائهم الذين سيطروا على سوق الأعلاف . اما برنامج التنمية الهاييتي الذي بادرت به الكنيسة وسعي لعلاج هذه المشكلة ، فسرعان ما كف عن المحاولة معتبراً إياها «مضيعة للوقت » : «لا يمكن أقلمة هذه الخنازير في هاييتي. إذ سرعان ما سيطلبون منا تركيب مولد كهربائي ومكيف هواء من أجلها »(٣) .
انتهت التجارب الأخرى نفس النهاية . ففي دراسة لـ « منطقة اختبار» طويلة المدى ، ليبيريا ، وجد عالم الانسان غوردونتوماسونGordon Thomasan نفس «الازدراء اللاعقلاني » لمنجزات السكان المحليين الفعلية ، ونفس التكاليف الباهظة التي تلقى على عاتقهم . فخلال قرون طور شعب الكبيل - Kpelle مئات الأصناف من الرز تطابق بدقة التفاصيل البيئية الصغيرة في النظام البيئي لكل منطقة من البلد . بحيث يمكن زراعة عشرات أنواع الرز معا في حقل صغير واحد ، والحصول على إنتاج عال جدا . نصح خبراء الزراعة الأمريكيون باستخدام تقنيات «ثورة زراعية» ذات رأسمال كثيف تستخدم الكيماويات المشتقة من البترول التي ، فضلا عن كونها عالية الكلفة بالنسبة للفلاحين الفقراء ، تعطي إنتاجة أقل وتفرط بالمعارف الزراعية التقليدية وبالتنوع الكبير للبذور التي تم تحسينها وانتخابها وتطويرها وتنويعها والحفاظ عليها خلال قرون . ويقدر توماسون أن الانتاج الزراعي سينخفض بحدود 50%. إذا ما تم التفريط بتشكيلة الرز «التي هي نتاج قرون من الانتخاب والإكثار الواعي » واستبدل بها بذار أجنبي «ستكف مناطقكثيرة من ليبيريا الريفية عن الوجود بأي معنى من المعاني ، وكذلك ستختفي كثير من تفاصيل ثقافة ليبيريا الأصلية » . كان مما زاد في ازدراء الخبراء لهذه الخبرات المحلية أنها «معارف نسائية » منقولة من العجائز الى الشابات اللواتي تمضين وقتا طويلا في اكتساب المهارات والمعارف التقليدية اللازمة . وهو وضع منتشر على نطاق واسع . إذ أن ماكس آلن Max Allen مدير أحد أبرز متاحف النسيج في العالم يلاحظ أن « أروع المنتجات

الإنسانية في معظم المجتمعات التقليدية في النصف الشمالي من العالم ليست من صنع الرجال أبدا ، بل من صنع النساء » ، وبالتحديد المنتجات النسيجية التي هي «فنية حقا ، وبالتأكيد » رغم عدم اعتبارها «فنا » ، حسب التقليد الغربي ، فهم يلحقونها بطائفة المهارات الحرفية لا بطائفة الفنون . وقد تسهم حقيقة أن التقاليد الفنية المنحدرة من آلاف السنين انما هي « من عمل النساء » في هذا الالتباس التصنيفي ، كما يقول آلن(4).

لن يعجز «المتشكك» عن ملاحظة أن هذه « الطرائق العلمية فيالتنمية » تقدم أرباحا كبرى لقطاع الشركات الغربية الذي يتجاوز الشركات والمشاريع الزراعية وصناعة البتروكيمياء ، مهما يكن ذلك مدمراً بالنسبة الليبيريا . ومع تقليل التنوع في المحاصيل وتحول الأمراض والكوارث لتشكل خطرا متزايدا ، قد يكون على الهندسة الوراثية أن تهب لتقديم يد العون من خلال محاصيل مصممة صنعياً ، مما سيقدم آفاق نمو وربح مغر لصناعة التقنية البيولوجية الناهضة أيضا .

اتباعا لمبادئهم المعتادة ، ينصح الخبراء الأمريكيون ليبيريا بأن تحول اراضيها الزراعية الى مزارع تنتج محاصيل نقدية[221] ، وهو ما يخدم الشركات الأمريكية ، بمحض الصدفة أيضا) . وتقود أزمات الغذاء الناتجة عن ذلك هيئة المساعدة الأمريكية لدفع مشاريع تطوير حقول الرز جنوب مناطق المستنقعات ، متجاهلة جهود منظمة الصحة العالمية لإبعاد الناس عن هذه المناطق بسبب المخاطر الصحية الكبيرة الكامنة فيها .

كان شعب الكبيل قد طور تقنية تعدين معقدة أيضا ، مما مكنهم منإنتاج ادوات عالية الفعالية . وهنا ، كما يقول ثوماسون ، «قتلت انجازاتهم على يد الاستعمار والرأسمالية الاحتكارية ، ليس لأن منتجاتهم كانت أدنى نوعية أو أعلى ثمنا في السوق » ، لكن عبر دعم التجار الساحليين ، وغير ذلك من اضطرابات السوق التي أتى بها الخبراء الاقتصاديون وفرضوها مستعينين بالحكومات الخاضعة للولايات المتحدة ، « مدمرين الاقتصاد والنقد والصناعة المحلية . ومن جديد ، ولدت منافع كثيرة : امتيازات لشركات التنقيب متعددة الجنسية ، والمنتجين الأجانب الذين يمدون المستوردين المحليين ، والمصارف الخارجية التي شحنت اليها الأرباح(5).

إنه نصر جديد يسجل لقيم « السوق الحرة » .

قد يرى البعض أن ليس من العدل في شيء اتخاذ هاييتي وليبيريا كأمثلة ،كما شرح روبرت لانسينغ وزير خارجية ويلسون « تظهر تجارب ليبيريا وهاييتي أن العرق الافريقي خال من أية قدرة على الانتظام السياسي ، ويفتقر للعبقرية الحكومية . ومما لا جدل فيه حقيقة أنه يحمل ميلاً موروثاً للجنوح الى الوحشية ، ولان يطرح جانبا كل قيود المدنية المزعجة لطبائعه الجسدية . ثمة استثناءات لهذا الضعف العرقي طبعة ، لكنه يصح عليهم جماعة ، كما تعلمنا من تجربتنا في هذه البلاد . وهذا هو السبب في أن مشكلة الزنوجة بالذات غير قابلة للحل » .

ربما كان هذا الضعف العرقي سببا في فشل التجارب في ليبيريا وهايتي ، هذا الفشل الذي تكرر في مناطق السيطرة المخضعة كلها . ستكون لهذه الملامح المألوفة لغزو ال 500 عام دلالات متزايدة في السنوات القادمة ، عندما تصل العواقب البيئية للزراعة كثيفة رأس المال المنفلتة العقال درجة لا يستطيع معها حتى الأغنياء إهمالها . وعند تلك النقطة ستدخل المشكلة جدول الأعمال ، مثلها مثل طبقة الأوزون التي لم تصر «مهمة» الا عندما صار محتملاأن تشكل خطرا على البيض الأغنياء وبانتظار ذلك ستتواصل التجارب في مناطق الاختبار .

٢- حيوانات الاختبار

يستحق مفهوم « منطقة الاختبار» اهتماما خاصا . فبالمثل ، « وصف الستراتيجيون الأمريكيون الحرب الأهلية في السلفادور بأنها أرض اختبار مثالية لتجريب مبادئ النزاعات ذات الشدة المنخفضة » ، كما استنتج تقرير لمؤسسة راند RAND مولته وزارة الدفاع . وفي السابق ، كانت فيتنام قد وصفت بأنها « مخبر عامل ترى فيه الانتفاضة الهدامة تطبق بمختلف صورها » ، (ماكسويل تيلرMaxwell Taylor) ، مخبر يقدم فرصة «للتجارب على السكان ، وعلى طرق السيطرة على الموارد » و«بناء الأمة» ، وقد استخدمت عبارات مشابهة لوصف احتلال مشاة البحرية لهاييتي كما رأينا . ويبدو أن هذه الوضعية التقنيةتساعدنا في المحافظة على صورتنا الذاتية على الأقل .لا يجد المرء أي تلميح الى أن الناس ، موضوع الاختبار ، قد يكون من حقهم التوقيع على صيغ تتضمن موافقتهم ، أو حتى أن يعرفوا ما الذي يحدث لهم . بل بالعكس تماما ، فهم نادرا ما يحظون بحقوق حيوانات الاختبار . نحن من يقرر ما يناسبهم ، كما هو شأننا دائما . إنها سمة أخرى من سمات غزو ال 500 عام .

يعرف الحكماء منا ، مثلا ، أن زيادة الاستهلاك الى الحد الأقصى قيمة انسانية مركزية : «ولو لم نمارس نفوذنا على العالم» بهذا الاتجاه «لمارس غيرنا هذا النفوذ . لأن ما نراه في كل الأنحاء إنما هو تعبير عن الحاجة الانسانية الأساسية ، الاستهلاك» كما يشرح لنا أستاذ الادارة في جامعة بوسطن ، لورانس وورتزلLawrence Wortzel من حسن حظ رجال الأعمال في الولايات المتحدة أنهم متناغمون مع الطبيعة البشرية إلى هذا الحد . صحيح ، لا بد أحيانا من مساعدة بطيئي الفهم على ادراك وفهم طبيعتهم الحقيقية . تكرس صناعة الاعلان مليارات الدولارات لتنشيط هذهالمعرفة تحديدا . ففي باكر أيام الثورة الصناعية كان من المهم جعل الفلاحين المستقلين يدركون رغبتهم في التحول إلى أدوات للإنتاج بحيث يتمكنون من ارضاء «حاجتهم الانسانية الأساسية للاستهلاك » . لقد ساعدت «اليد المرئية» للحكومة ذاتها في هذا الأمر ، ومع صيرورة الاذاعة وسيلة اعلامية كبرى ساوت « لجنة الاذاعة الاتحادية Federal Radio Cammission » بين « البث الإذاعي الرأسمالي والبث الإذاعي الشعبي العام» طالما أن كلاهما يقدم ما «تحتاجة السوق » ، كما كتب روبرت ماك تشيسيRobert Mc Chesny ، في الوقت الذي اعتبرت فيه محاولات العمال والقطاعات الشعبية الأخرى والبرامج التعليمية مجرد «دعاية». لذا كان لزاما « تفضيل أصحاب البث الإذاعي الرأسمالي » بميزات تمكنهم من الوصول الى الأقنية الاذاعية وغيرها من التسهيلات (8).

بمعزل عن القصف المعتاد للحواس من خلال الاعلان وتقديم وسائل الاعلام للحياة «كما يجب أن تعاش» ، تتخذ مبادراتمشتركة هائلة الحجم بين الحكومة والشركات لتشكيل وصياغة ذوق المستهلك . من الأمثلة الدرامية على ذلك تشكيل الاقتصاد الأمريكي على نمط « لوس أنجلس » ، وهي حركة مشتركة بين الشركات والحكومة لتوجيه خيارات المستهلك صوب «الانتشار العشوائي في الضواحي وتكاثر وسائل النقل الفردية - كنقيض للانتشار المجمع في الضواحي بشكل يقبل التخديم بمزيج من الخطوط الحديدية والباصات والسيارات العامة» ، كما يلاحظ ريتشارد دي بوفRichard Du Boff في تاريخه الاقتصادي للولايات المتحدة ، وهي سياسة تضمنت «خرابة واسعة لمراكز المدن وإعادة توضيع ، لا زيادة ، العرض في مجال السكن والبنية التجارية والبنية الأساسية العامة . كان دور الحكومة الاتحادية تقديم الاعتمادات من أجل «التحول الكامل للسيارات ، وجعل وسائل النقل العام

معقدة » ، وكان ذلك هدفا رئيسيا لقوانين « الطرق الاتحادية» لأعوام 1944 - 1956 - 1968 التي طبقت كلها استراتيجية وضعها مدير شركة جنرال موتورز GM الفرد سلون Alfred Sloon.
أنفقت مبالغ هائلة على تطوير الطرق الكبرى الرابطة بين الولايات دون أي اعتراض ، حيث تخلى الكونغرس عن سلطاته ل «مكتب الطرق العامة» . خصص حوالي 1% من المبالغ المصروفة للنقل بالسكك الحديدية وقدرت ادارة الطرق الاتحادية الإنفاق الإجمالي بثمانين مليار دولار بحلول عام ١٩٨١ ، مع التخطيط لإنفاق اربعين مليار أخرى حتى ١٩٩١ ، وقامت الحكومات المحلية وحكومات الـ بتنفيذ العملية على الأرض .
عمل القطاع الخاص بالتوازي مع ذلك : « بين 1936 و 1950 اشترت ناشنال سيتي لاينزNational City Lines ، وهي شركة قابضة[222] ترعاها وتمولها شركات جنرال موتورز وفاير ستون Fire Stone وستاندارد أويل اوف كاليفورنيا Standard Oil of California ، ما يزيد على مئة من أنظمة النقل بالجر الكهربائي السطحي[223] في خمسة وأربعين مدينة (كان منها نيويورك ، فيلادلفيا ، سانت لويس ، سولت ليك سيتي ، تولسا ، ولوس أنجلس) ، ثم فككتها واستعاضت عنها بباصات من صنع جنرال موتورز . وفي 1949 أدينت جنرال متورز وشركاؤها في محكمة شيكاغو بتهمة التآمر الإجرامي في هذه العملية وغرمت خمسة آلاف دولار» . وبحلول اواسط الستينات كان واحد من كل ستة مشاريع يعتمد على صناعة السيارات بشكل مباشر .ساعد الانفاق الاتحادي على حماية الاقتصاد من الغرق ، وهدأت بذلك مخاوف ايزنهاور من « ركود آخر بعد الحرب الكورية» ، كما لاحظ مسؤول قسم النقل في الولايات المتحدة . ولاحظ مهندس تابع للكونغرس عامل في مشروع الطرق ، وهو جون بلاتنيكJohn Platik أن ذلك « قد وضع ارضية صلبة لكل الاقتصاد في وقت الأزمة » . تكاملت هذه البرامج الحكومية مع الدعم الكبير للصناعة عالية التقنيةعبر النظام العسكري الذي قدم الدفع الأولي والمساندة الضرورية لتدارك نظام المشروع الخاص المحتضر الذي انهار في الثلاثينات(9) .
كان الأثر العام على الثقافة والمجتمع كبيرة ، إضافة الى الأثر الحادث على الاقتصاد ذاته . لعب اتخاذ القرار الديمقراطي دوراً صغيراً في هذا المشروع العملاق الهادف لإعادة تصميم العالم المعاصر ، ولم يكن المشروع انعكاسا لخيارات المستهلكين الا بحدود هامشية . إن للمستهلكين خياراتهم من غير شك ، كما أن للناخبين أصواتهم الانتخابية أيضا ، ضمن اطار ضيق محدد للخيارات مصمم من قبل من يملكون المجتمع ويديرونه إنطلاقا من مصالحهم الخاصة . لا يحمل العالم الحقيقي الا شبها بسيطة مع التخيلات الحالمة الدارجة الآن بخصوص التاريخ المتمركز على مثل الديمقراطية الليبرالية التي هي تحقق كامل للحرية .
عادة ما يفتقر البدائيون الذين تشرف على حاجاتهم للوعي الكافي بذواتهم ويحتاجون بعض العون ليكتشفوا ما يرغبون به حقا . كانت جهود اليسوعيين - Jesuits الذين سعوا لرفع هنود أمريكا الذين كانوا بعهدتهم ، من «حالتهم الطبيعية المتسمة بالفظاظة والبربرية متجهة من البداية ، وبكثير من الحكمة ، لخلق الحاجات عندهم - انها منابع النشاط الانساني » التي كانت تلك المخلوقات تفتقر لها بشدة ، كما يشرح لنا هيغل المتعالم .
بعد قرن من ذلك ، لاحظ المستشار الأمريكي في هاييتي ، وهو المستشار المالي آرثر ميلسباو - Arthur Millspaugh أن «الفلاحين الذين يعيشون عيشة تبدو راكدة متراخية لأعيننا ، راضون ومرتاحو البال بشكل يحسدون عليه . لكن إن كان عليهم أن يصيروا مواطنين في أمة تحكم نفسها

بنفسها ، فلا بد أن يكون لديهم ، أو لدى معظمهم ، منظومة منالحاجات» . ستكون صناعة الاعلان سعيدة بتحضير هذه الحاجات ، وسيقوم المصدرون الأمريكيون بتلبيتها بكل كرم(١٠) .
طرح إلغاء الرق مشكلة خلق الحاجات بشكل حاد . وهي المشكلة التي تم علاجها خلال فترة اطول بكثير عندما دفع الفلاحون الى سوق العمل المأجور في مراحل التصنيع الأولى 224 . لكن ، ونظرا لفجاءة التحول في حالة إلغاء الرق ، كان لا بد من مواجهة هذه المشكلة بقوة وبوعي . قدم توماس هولت Thomas Holt دراسة مثيرة للاهتمام تناولت حالة جامايكا ، حيث الغي البريطانيون الرق عام 1834 بعد تمرد قام به العبيد . تمثلت المشكلة يومها في ضمان نظام المزارع دون كبير تغير . فهم المسؤولون أن الحرية يجب أن تمنع من الانتكاس «الى الكسل البربري » . « فلو تركت الأمور على عنوانها ، فلن يكون متيسرا جذب العمال للزراعة من أجل الحاصلات التصديرية» ، كما يقول وزير المستعمرات اللورد كلينيلغLord Klenelg قاصداً زراعة قصب السكر . لذا فقد حث على اتخاذ مجموعة من التدابير الحكومية لمنع العبيدالمحررين من حيازة الأرض الخصبة التي كانت متوفرة يومها ، وذلك دون أي اعتبار لمبادئ الليبرالية . واعترف مسؤول استعماري آخر بلزوم المزيد : « خلق حاجات صنعية» تصير «مع الوقت ، حاجات حقيقية». وأثناء الإعداد لإلغاء الرق لاحظ برلماني بريطاني عام ١٨٣٣ أنه «لجعلهم يعملون ، واكسابهم تذوقا لاسباب الراحة والرفاهية ، يجب تعليمهم تدريجيا أن يرغبوا الأشياء التي لا يمكن الحصول عليها دون عمل . هناك تقدم تدريجي من امتلاك الضروريات الى الرغبة في الكماليات التي تتحول شيئا فشيئا إلى ضروريات . هذا هو شكل التطور الذي توجب على الزنوج المرور عبره . وكان هو شكل التعليم الذي توجب اخضاعهم له أثناء فترة الاختبار» . التي أعقبت عتقهم ، وإلا « فلن يكون لديهم دافع للعمل» ، كما لاحظ أيضا مسؤولاستعماري عال وهو الحاكم تشارلز ميتكالفCharles Mitcalfe عام 1840 . ولاحظ موظف آخر أنه باستعمال هذه الوسائل سيكون تحقيق النتيجة المرغوبة ممكنة : «تحويل جموع العبيد الى فلاحين منضبطين سعداء » يؤدون ، من ناحية أساسية ، ذات المهام التي أدوها في ظل العبودية ، بينما تتحول «طبقة تجار العبيد » إلى «طبقة عليا طبيعية »(١١) .
واجهت شركة الفواكه المتحدة United Fritco نفس المشكلة في مزارعها بأمريكا الوسطى . ففي ظل شروط العمل الحر ، كان لا بد من منع العمل من التراجع الى اقتصاد الاكتفاء الذاتي بأي شكل كان ، ولم يكن ذلك أمرا سهلا . يختار الناس أن يعملوا «عندما يضطرون لذلك فقط ، ولم يكن ذلك هو الحال الغالب لأن الأرض كانت تفي باحتياجاتهم القليلة» ، كما كتب احد من أرخوا لشركة الفواكه عام ١٩٢٩ . للتغلب على هذه المشكلة سعت الشركة لإدخال قيم الاستهلاك عارفة أن «الرغبة بالحصول عل السلع في شيء لا بد من توليه بالرعاية» . واستطاعت الشركة «حفز الرغبات عن طريقالدعاية والبراعة التجارية»، كما كتب ذلك المؤرخ مستحسنا . وكان لذلك أثره في «إيقاظ الرغبات ، وهو عين الأثر الذي لوحظ في الولاياتالمتحدة» حيث كان لا بد من تحفيز الرغبات وتشكيلها صنعيا ، وهذا ما وعته الصناعة جيدا . اما في أمريكا الوسطى فلم تكن تلبية الرغبات الموقظة حديثا (الجوارب النسائية الحريرية بدلا من القطنية ، والقبعات الثمينة للرجال و«القمصان الحريرية اللامعة بينما تظل أرجلهم عارية» ، وهكذا دواليك) أمراً ممكنة إلا عبر المتاجر التابعة لشركة الفواكه ذاتها . ويقر المؤرخ أن هذه الأداة «قد أسيء استعمالها تكراراً من قبل الشركة ، حيث كانت السلع تباع للعمال « بأسعار شديدة الارتفاع ، وبالدين غالبا » دافعة اياهم « بطريق مباشر للعبودية (١٢) .
تم تناول هذه المشاكل على نطاق مختلف تماما من أجل فتح الصين علىالغرب . ومن جديد ، لم يكن

الأمر سهلا . ففي عام ١٧٩٣ سمح لبعثة بريطانية بدخول بكين حاملة معها نماذج لكل ما استطاعت بريطانيا إنتاجه في ذلك الزمان . كانت تلك «اكثر المبادرات الدبلوماسية البريطانية إتقانة وكلفة» ، كما كتب جون كيي John Keay في تأريخه لشركة الهند الشرقية التي حافظت على احتكار التجارة مع الصين حتى وقت متقدم من القرن التاسع عشر . قبل الامبراطور الصيني تلك الهدايا بكل لطف باعتبارها «جزية من المملكة البريطانية» مشيدة «بروح الخضوع الدالة على الاحترام » التي أظهرها الموفد البريطاني . لن تكون هناك أية تجارة : « إن لدى امبراطوريتنا السماوية كل شيء تحتاجه ، وبكميات وافرة» . هذا ما قاله الامبراطور للمبعوث مضيفا : «إني لا انسى العزلة البعيدة لجزيرتكم المقطوعة عن بقية العالم بالبحار الشاسعة» . حاول التجار الأوروبيون إيجاد طرق اخرى الى جنوب الصين ، لكنهم ردوا على أعقابهم خاسرين في كل مكان من قبل السلطة الإمبراطورية .
كان الأفيون البنغالي الساعة الوحيدة التي وجد لها البريطانيون سوقا . ففي بداية القرن التاسع عشر احتلت ارباح شركة الهند الشرقية من بيع الأفيون للصين المرتبة الثانية بعد عائدات الأرض . « كانت الأرباح عالية بشكل يكفي لإخماد أية تحفظات أخلاقية عند البريطانيين وإبطال تأثير الحظر الذي فرضه الصينيون » ، كما كتب كيي . بعد عدة سنوات حاولت الصين إيقاف هذا التدفق مما أثار التحفظات الأخلاقية البريطانية . ادعت بريطانيا الدفاع عن فضائل التجارة الحرة ، وأجبرت الصين على فتح أبوابها أمام المخدرات القاتلة مستغلة تفوقها الكبير في وسائل العنف ، ذلك التفوق الذي أعاد إحياء العصبية القومية البريطانية المتطرفة خلال حرب الخليج عام 1991 . «لم يقتض الأمر اكثر من بناء وإطلاق سفينة تجارية مصفحة - Nemesis ، لإعادة المملكة الى صوابها» ، كما يعلق المؤرخ العسكري البريطاني جيوفري باركر Parker Geoffrey ساخرا . « استطاعت مدافع السفينة أن تدمر تسع سفن حربية صينية ، خمس قلاع ، ومخفرين عسكريين ، وبطارية مدفعية ساحلية في بيرل ريفر Pearl River ، في يوم واحد من أيام شهر شباط 1841 » . وسرعان ما صار بمقدور الصين أن تستمتع بمنافع الأممية الليبرالية . أرادت الولايات المتحدة مواكبة الميزات التي أحرزتها بريطانيا متذرعة ، هي أيضا ، بالدفاع عن المبادئ العليا . فقد ادان جون كوينسي آدامز رفض الصين قبول الأفيون القادم من المستعمرة البريطانية في الهند باعتباره انتهاكا للمبدأ المسيحي القائل «أحبب جارك» ، وباعتباره أيضا «اعتداء صارخا على حقوق الطبيعة البشرية ، واعتداء على أول مبادئ حقوق الأمم» ، بينما هلل المبشرون الدينيون «لحسن تدبير العناية الإلهية التي شاءت أن تخدم شرور الانسان إرادة الرب بأن يرحم الصين ، وذلك باختراق الجدران التي تفصلها عن العالم وبإجبار إمبراطورها على الاحتكاك سريعة مع الأمم المسيحية الغربية». بهذه الطريقة أفلحت بريطانيا بخلق حاجات جديدة في الصين ، تماما كما تفعل الولايات المتحدة اليوم عندما تجبر البلدان الآسيوية ، تحت طائلة العقوبات الاقتصادية ، على قبول المخدرات القاتلة[225] المزروعة في الولايات المتحدة والتي تقتل سنوية / 50-100/ ضعف ما تقتله كل المخدرات الأخرىمجتمعة ، وعلى قبول الاعلان منها من أجل فتح أسواق جديدة بين النساء والأطفال خاصة(١٣).

٣- إزالة الهنود والمبدأ الوضيع

شغلت قضية ادخال الوعي بالحاجات الحقيقية الى رؤوس « البرابرة الأجلاف» بال حكومة الولايات المتحدة أيضا . وذلك في سياق برنامجها الهادف لإزالة الهنود والحاق اراضيهم . ربما كان المثال الأكثر بروزا ما حدثفي ثمانينات القرن التاسع عشر عندما كانت واشنطن تتأهب لنقض المعاهدات الجليلة التي اعترفت بها بملكية القبائل المتمدنة الخمس لأوكلاهوما الشرقية Eastern Oklahoma . ضمنت المعاهدات ملكية أبدية لهذه القبائل على هذه المنطقة بعد أن تم طردها من مواطنها التقليدية بوحشية في ظل « معاهدة » 1835 التي أجبر كثير من زعماء الهنود على قبولها معترفين ب « أنهم أقوياء ، ونحن ضعفاء » . «لقد عارضنا جميعا بيع مواطننا في الشرق» ، كما كتب موقعو المعاهدة للكونغرس شاجبين الحكومة الأمريكية لأنها «جعلتنا مشردين وخارجين على القانون في بلادنا ، دافعة بنا في الوقت ذاته الى هوة التدهور الأخلاقي التي ساقت شعبنا الى خراب سريع» . أما بنظر المستوطنين الانكليز فقد كان لمعاهدات السلام معنى خاص) شرحه مجلس ولاية فيرجينيا -Virginia في القرن السابع عشر : «عندما يطمئن الهنود للمعاهدة ستكون لنا ميزة مفاجأتهم وتقليم قرونهم». إنه مفهوم مستمر الى يومنا هذا.

حلت معاهدة 1835 محل معاهدة أقدم منها تعود لعام 1785 عندمافرضت المستعمرات حديثة الاستقلال معاهدة سلام على هنود الشيروكي[226] الذين كانوا قد ناصروا بريطانيا إبان حرب الاستقلال) . انتزعت المعاهدة الجديدة من الشيروكي الأرض التي كانت بحوزتهم بموجب معاهدات سابقة ، مع إقرارها بأن الكونغرس «لا يريد أيا من أراضيكم ولا من أي شيء يخصكم» . واعلن ممثل الحكومة الأمريكية أن ذلك كان «عملا انسانية نبيلا من جانب الولايات المتحدة » . وفي عام ١٧٩٠ طمأن جورج واشنطن الشيروكي قائلا : «لن يسلبوا أرضكم في المستقبل» و« ستحميكم الحكومة الجديدة ضمن إطار حقوقكم . وستكون الولايات المتحدة صادقة مخلصة لكل التزاماتها». وأضاف الرئيس جيفرسون « اتمنى مخلصا أن تنجحوا في محاولاتكم الجديرة بالثناء لانقاذ ما بقي من أمتكم عن طريق العمل الجاد واصطناع حكومة تقوم على القانون المضطرد . وبهذا الخصوص تستطيعون دائمة الاعتماد على نصح ومساعدة الولايات المتحدة » . في السنوات التالية انقض المستوطنون على مناطق الهنود وأمليت معاهدات جديدة فرضت عليهم التخلي عن اراض جديدة . أسس الهنود مجتمعا زراعيا ناجحة على ما بقي من أرض ، وأنشأوا صناعة نسيجية فيه اعتبارا من 1825 ، وأقاموا مدارس ومطابع وحكومة جيدة الادارة كانت محل إعجاب المراقبين الخارجيين . قدم أحد تقارير وزارة الحربية عام 1825 «وصفة لامعة لأمة وبلاد الشيروكي في ذلك الزمان » ، كما كتبت هيلين جاكسون Helen Jackson في تأريخها الاستثنائي (من عدة وجوه ، لأعمال إزالة الهنود في القرن التاسع عشر مستشهدا بفقرات موسعة من الثناء على المدنية المتقدمة التي كان الشيروكي قد طوروها ، و«المبادئ الجمهورية» التي قامت عليها . بينما كان كبار مفكري أوروبا يحاضرون عن الفقر الغريب في « القوة النفسية » ، التي أدى إلى«اختفاء » الهنود و« انقراضهم» بمجرد أن قادتهم الروح» التي تجسدت في الحضور الأوروبي .

لكن ، ومهما يكن هذا التقدم داعياللاعجاب فقد تم على أيدي أناس غير جديرين به ، أناس وقفوا في طريق «التقدم» ، بالمعنى المستقيم سياسية لهذه الكلمة . أعقبت معاهدة 1835 قانون أندرو جاكسون لازالة الهنود عام١٨٣٠ . وبموجب المعاهدة ، تخلى الموقعون على كل حقوق « الأمم المتمدنة» في

الأراضي الواقعة شرق نهر المسيسيبي Mississippi . كان جاكسون شديد التأثر لكرمه : «قمت بواجبي تجاه اخواني الحمر» ، « وإن ظهر أي خلل في تحقيق نواياي الطيبة فلن يعزي الي بل الى قلة احساسهم بالواجب تجاه ذواتهم» . اننا لا نضمن فقط «لأولاد الغابة هؤلاء » فرصة « لتحسين ظروفهم في أرض مجهولة» ، «كما فعل آباؤنا « بل إننا ندفع أيضا « مصاريف انتقالهم» . إنه فعل ينم عن «مشاعر ودية سيعبر عنها الآلاف منشعبنا » لو أن الفرصة سنحت لهم .

بعد سنوات ثلاث ، ساق الجيش الأمريكي بأسنة الحراب ١٧٠٠٠ من الشيروكي الى أوكلاهوما Oklahoma على طريق رسمت القبور علاماتها ، وعرفت لاحقا با « درب الدموع » . ويحتمل أن نصف ذلك العدد قد استطاع البقاء على قيد الحياة بعد السياسة الكريمة المتنورة » التي طبقتها الولايات المتحدة عليهم ، كما قال وزير الحربية بما اعتدناه من مديح للذات لقاء الفظائع المنكرة .

في استعراضها للانجازات البارزة لأمة الشيروكي قبل ذلك وبعده ، وللمعاملة التي تلقوها ، تقول هيلين جاكسون : «في كل تاريخ معاملات حكومتنا مع القبائل الهندية ، ما من سجل اكثر سواد من سجل خيانتها لهذه الأمة.. وسيأتي ، في مستقبل بعيد ، زمن سيكون صعبة فيه على الطلاب الذين يدرسون التاريخ الأمريكي أن يصدقوا ذلك» . يصعب الاختلاف مع هذا الحكم ، لكن ذلك المستقبل ما زال بعيدا (14) .

اعترفت وزارة الداخلية عام ١٨٧٠ أن «الشيروكي وغيرهم من الأمم الهندية المتمدنة (في مقاطعة أوكلاهوما) يملكون الأرض بموجب صكوك ملكية يعترف بها قانون الأرض الأعلى » . وأنه «موطن دائم» تكفله «ضمانات جدية من الولايات المتحدة » . «سيبقى لهم للأبد موطن غير معرض في أي زمن آتر لأن يحاط أو يشمل بسلطة أية مقاطعة أو ولاية» . أوأية مضايقة أخرى .

وبعد ست سنوات أعلنت الوزارة أن الوضع في المنطقة الهندية «معقد وباعث على الانزعاج ، ويطرح السؤال عما إذا كان من الجائز أن يترك ذلك الجزء الشاسع من البلاد ، ولمدة غير معلومة ، أرضاً غير مزروعة ، أو ما اذا كانت الحكومة ستقرر إنقاص حجم تلك المحمية». كانت الوزارة قد وصفت تلك «الأرض غير المزروعة» سابقاً بأنها معجزة من معجزات التقدم وأنها تشهد إنتاجاً ناجحاً يقوم به اناس يعيشون براحة نسبية ، ومستوى تعليمي «مساوٍ لما تقدمه مدرسة عادية في الولايات المتحدة» ، وتجارة وصناعة مزدهرتين ، وحكومة دستورية فعالّة ، ومستوى منخفض من الأمية ، وحالة من « المدنية ، والتنوير» تمكن مقارنتها بغيرها من الحالات : «لقد أنجزوا في مئة سنة ما احتاج البريطانيون خمس مئة سنة لإنجازه » ، كما أعلنت الوزارة باعجاب(15) .

تنهي جاكسون تأريخها عام ١٨٨٠ بسؤال : «هل ستقرر الولايات المتحدة تخفيض حجم هذه المحمية ؟» سرعان ما أجيب على هذا السؤال ، وبالطريقة التي توقعتها جاكسون تماماً . من جديد وقفت مدنية الهنود في طريق المدنية ، إذا فهمنا الأمور على النحو المناسب .

أما ماتلى ذلك فتضعهُ أنجي ديبو Angie Debo في دراستها الكلاسيكية المعنونة : «ما زالت الحياة تجري » . ففي المنطقة الهندية المستقلة كانت الأرض ملكية جماعية وكانت الحياة رخية مزدهرة . وعارض «مكتب الهنود الاتحادي » الحياة المشتركة للأرض بسبب عقيدته الأيديولوجية الجامدة ، وبسبب الآثار العملية لهذا الوضع أيضاً، فقد كان يمنع استيلاء المتطفلين البيض على الأرض . وفي ١٨٨٣ بدأت مجموعة من الانسانيين ومحبي البشرية اجتماعاتها للتفكير في مشاكل الهنود . في الاجته الثالث تحدث عضو مجلس الشيوخ هنري داوز Henry Dawes من ماساشوستس ، وكان يعتبر من «دارسي الهنود البارزين » ، وكان قد فرغ لتوه من زيارة تفقدية للمنطقة الهندية. وكغيره من المراقبين ، وصف داوز ما وجده بتعابير براقة : «لم أر متسولاً في تلك الأمة كلها ، ولم تكن الأمة

مدينة بدولار واحد . لقد بنت عاصمتها بنفسها ، وفيها قمنا بهذا الاستطلاع . كما بنت مدارسها ومشافيها » ، ولم تكن فيها عائلة واحدة محرومة من السكن .
بعد ذلك كله ، أوصى داوز بأن يتم تفكيك وحلّ ذلك المجتمع بسبب خلل قاتل فيه ، لم يكن السكان ذوو الروح الفروسية واعين به : «مع ذلك كان عيب ذلك النظام بيِّناً . لقد استنفدوا إمكانيات تطورهم ، لأن الأرض كانت ملكية مشتركة عندهم إنه نظام هنري جورج[227] . وفي ظل نظام كهذا ما من نشاط يستطيع أن يجعل بيتك أفضل من بيت جارك . إن الأنانية التي هي أساس المدنية ، غير موجودة فيه . ولن يحقق أولئك الناس كبير تقدم الى أن يقتنعوا بالتخلي عن أراضيهم ، وتوزيعها فيما بينهم بحيث يملك كل واحد منهم الأرض التي يفلحها » .
إذن ، ومع أنهم كانوا متقدمين ظاهرياً ، فهم يظلون فقراء ثقافياً ، وغير قادرين على معرفة «حاجة الإنسان الأساسية للاستهلاك » وللتفوق على جيرانه ، وجاهلين ب « مبدأ السادة الوضيع » .
أقر محبو الانسانية الشرقيون[228] اقتراح داوز القاضي بتنوير المتوحشين ، وسرعان ما تم تنفيذه . وقدم داوز قانوناً يحظر الملكية الجماعية للأرض ، وترأس اللجنة التي أشرفت على توزيع ملكية الهنود . سلبت املاك الهنود وأرضهم وتمت بعثرتهم الى مناطق المدن النائية حيث عانوا عوزاً وبؤساً مرعبين .
هكذا هو شأن التجارب ، إنها لا تنجح دائماً . في الحقيقة نجحت التجارب المتكررة التي أجريت في مختلف مناطق الاختبار » نجاحا جيداً من وجهة نظر من يصممونها ويقومون بها . إنهم مهندسو السياسة الذين تحدث عنهم آدم سميث ، رجال فُضلاء تقودهم أفضل النوايا التي تتوافق مصادفةً مع مصالحهم الخاصة . وإن تكن التجارب فاشلة من وجهة نظر السكان الأصليين في شمال أمريكا ، او بالنسبة للبرازيليين أو الهايتيين أو الغواتيماليين أو الأفارقة أو البنغاليين أو غيرهم ممن يقفون في طريق الأغنياء المالكين ، فعلينا التماس الأسباب في موروثاتهم و«عيوبهم» ونواقصهم هم . ولنا أيضا أن تسلى بالتفكير في مفارقات التاريخ .
نستطيع بسهولة أن نفهم انجذاب مثقفي ما بعد الحرب لكتاب رينولد نيبور **Reinhold Niebuhr** المعنون «أخلاقي المؤسسة » الذي تحدث فيه عن إمام مثقفي زمن كندي وهو جورج كينان[229] وكثير غيره. كم سيكون الأمر مريحة إن نحن تأملنا في «تناقض الفضيلة الظاهري» الذي كان فكرته المركزية : « إنه صبغة الخطيئة» التي لا مفر منها «في كل الانجازات التاريخية » . إنها الحاجة «لاختيار الشرعن وعي ، في سبيل الخير» . إنها عقيدة مريحة لمن يعدون العدة ل « مواجهة مسؤوليات السلطة» ، وبلغة واضحة ، للمضي على درب الجريمة(16) .

4 - «الطبيعة الأمريكية»

كرس مركب «الحكومة الشركات » دائماً جهوداً وموارد كبرى لضمان أن تعرف جموع الرعاع حاجاتها ورغائبها . لم تكن هذه مهمة هينة منذ أن أجبر الفلاحون الأحرار على التحول إلى عمال مأجورين ومستهلكين . لكن كثيرة منهم ظلوا غائصين في أوحال الجهل الأسود والإيمان الخرافي ، بل ومتبعين - في بعض الحالات - أوغاداً مثل يوريا ستيفنز Uria Stephens ، مؤسس جماعة «فرسان العمل» وكبير المعلمين فيها ، الذي حدد عام ١٨٧١ مهمة العمل بأنها «الانعتاق الكامل لمنتجي الثروة من عبودية العمل الماجور وضياعه » . إنه مفهوم يمكن تتبعه وصولاً إلى المبادئ الكبرى لليبرالية الكلاسيكية . اعتبر كثيرون أن شروط «العمل الحر» هي «نظام عبودية مطلق ، وإن لم يكن مسبباً للانحطاط مثل النظام الذي يسود الجنوب» ، كما وصف مراسل نيويورك تايمز الحقبة التي يسود فيها «الرأسماليون الصناعيون »(17) .

وحتى إلى يومنا هذا ، وبعد قرن كامل من الجهود الكثيفة المخلصة التي بذلها مدراء الثقافة ، غالباً ما يفشل عموم السكان في إدراك حاجاتهم الداخلية . يقدم الجدل الدائر في موضوع الرعاية الصحية شرحاً مفيداً لذلك . ولنتناول مقالة في هذا الموضوع نشرتها بوسطن غلوب بقلم توماس بالمر Thomas Palmer ، وهو من الجانب الليبرالي في الطيف السياسي . يفتتح بالمر مقالته بالقول إن ٧٠% من السكان يفضلون نظاماً للرعاية الصحية على غرار النظام الكندي . إنه رقم مفاجئ إذا علمنا أن هذه الاشتراكية المتأخرة تشجب عادة بوصفها شيئاً « لا أمريكي » . لكن غالبية السكان مخطئة بكل بساطة ، ولسببين اثنين ، كما يشرح بالمر . السبب الأول تقني : وضحه الرئيس بوش الذي «شدد على أهمية تجنب نظام الرعاية الصحية العام البيروقراطي ، كما في كندا » . إن السيد بوش ، كما يقول مراسل نيويورك تايمز روبرت بير Robert Pear ، «يتهم المرشح الديمقراطي بتفضيل نظام تديره الدولة ويحمل عناصر شبيهة بالنظام السوفيتي » . إنه «ضمان صحي قومي سري » ، حسب كلمات مستشار الرئيس غيل ويلنسكي Gail Wilensky . إنها التهمة التي « ينكرها السيد كلينتون وغيره من الديمقراطيين » ، كما يضيف بير بما يلزم من الموضوعية الصحفية محافظاً على التوازن بين الاتهامات بالشيوعية السرية والإنكار الغاضب لهذه التهمة . إنها مسألة منطق تلك التي تجعل من الأنظمة ذات النمط الشيوعي » من النوع الموجود في العالم الصناعي كله . عدا الولايات المتحدة (وجنوب أفريقيا) نظاماً غير فعال . بالتالي ، تغدو حقيقة أن نظام القطاع الخاص شديد البيروقراطية في الولايات المتحدة هو أقل فاعلية بكثير حقيقة غير مهمة . ليس مهماً، مثلاً، أن «الصليب الأزرق» في ماساشوستس يستخدم 6680 شخصاً ، أي أكثر من كل العاملين في برامج الصحة الكندية التي تقدم ضماناً صحياً لعشرة أضعاف المستفيدين من خدمات « الصليب الأزرق» . وليس مهماً أن يكون نصيب التكاليف الإدارية من النفقات الصحية في الولايات المتحدة ضعفي نظيره في كندا . لا يدحض المنطق بمجرد إيراد الحقائق ، كما لا يدحض بـ« الوجود السلبي » العديم القيمة الذي تحدث عنه هيغل .

أما السبب الثاني فهو أكثر إثارة للاهتمام لأنه سبب «روحي » ، كما يضيف بالمر . تختلف النظرة الإجمالية على جانبي الحدود « إنها الفروق النظرية التي يراها طلاب الأمتين بين طبائع كل من الأمريكي العادي والكندي العادي » . تظهر دراسات أولئك العلماء الأفذاذ أن من شأن النظام الكندي أن يسبب «نوعاً من تقنين الرعاية الصحية لا يقبله الأمريكيون أبداً . يقنن النظام الأمريكي عن طريق

الأسعار : إن كنت قادراً على الدفع فالخدمة متاحة ، أما الكنديون فيقننون الرعاية الصحية عن طريق تقديم العناية ذاتها لكل الناس ، بحيث يجعلون الراغبين بالحصول على خدمات غير ملحة ينتظرون » .
من الواضح أن هذا لا يتفق مع «نفاد الصبر الأمريكي » ، كما يشرح أحد «طلاب الأمتين » قائلاً :
«تخيل أنك ، مهما تكن فقيراً ، ستجلس في سرير المشفى وتتلقى قدراً من الرعاية الصحية يساوي ما يتلقاه أغنى أعضاء مجتمعك» ، « وبغض النظر عن كل صلاتك وعن كل شرائك فلن تحصل على ما هو أفضل» . لن يقبل الأمريكيون ذلك أبداً ، كما يخبرنا هذا الخبير (وهو - بالمصادفة. رئيس شركة استشارية للرعاية الصحية) . ويقدم المدير المساعد لإحدى المجموعات التجارية العاملة في التأمين الصحي مزيداً من التبصر في الطبيعة الأمريكية(18).
أما الـ ٧٠% من الأمريكيين ممن لا يعرفون طبيعتهم الخاصة فليسوا نموذجاً يعتدّ به . هل يصعب فهم ذلك ؟! إنهم ليسوا طلاباً ودارسين للطبيعة الأمريكية . وقد صار من المتعارف عليه أنهم بحاجة للتوجيه حتى يعرفوا ذواتهم .

الباب الرابع (ذكريات...)

الفصل العاشر

اغتيال التاريخ

قبل أشهر قليلة من نهاية العام ٥٠٠ ظهر استعراض الكتب التابع للتايمز Times Book Review حاملاً على صفحته الأولى عنواناً يقول : «لا تستطيعون اغتيال التاريخ» . لكن المقالة المكرسة لهذا الدرس تلتزم موضوعاً واحداً : «كان التاريخ في الاتحاد السوفيتي كالسرطان في جسد الإنسان ، حضور غير مرئي ينكر بشجاعة لكن يستخدم ضده كل سلاح ممكن » . تتناول المقالة مثالاً ساطعاً لهذا «المرض داخل الجسد السياسي السوفيتي » . إنه وصف لمقتل القيصر وأسرته يتذكر «الموظفين ذوي القدرة الكلية الذين يقوم عملهم على طمس التذكر الشعبي لتلك الحقبة الكئيبة» .
لكنهم ، في الحقيقة ، « لم يتمكنوا من إيقاف المد»(1).
لا تلامس هذه التأملات بعضاً من الأمثلة على اغتيال التاريخ والتي قد تخطر بالبال في هذه اللحظة التاريخية خاصة . يقدم التقليد عشرات أضعاف الأمثلة للتفكير في موضوع اغتيال التاريخ على يد حراسه الذين عادة ما يكونون ، في كل المجتمعات ، شديدي الحساسية لأخطاء الخصوم الرسميين . إن التقليد مفيد ، فبتبنيه وبالتوقف عند الذكرى السنوية التي تحل هذا العام ، عام ٥٠٠ ، لعدد من الأحداث ، نستطيع تعلم شيء ما عن أنفسنا ، وبالأخص عن الأسس العقائدية الحضارة الغربية ، وهو أمر مهم إذا تذكرنا أصول العنف والقسر وإنكار الحقوق .

1- تاريخ مخز

مع بدء العام ٥٠٠ في تشرين الأول ١٩٩١ ، غطت ذكريات أخرى على هذه الذكرى . سيكون يوم 7 كانون الأول الذكرى الخمسينية للقصف الياباني في بيرل هاربر[230] . إنه «تاريخ سيعيش في الخزي» . أخضعت المواقف والممارسات اليابانية لملاحظة دقيقة واتضح أنها دون المستوى المطلوب . ثمة عيب عميق يجعل اليابانيين الضالين غير راغبين بإظهار الندم على هذا الفعل الشنيع.
في مقابلة مع الواشنطن بوست ، عبر وزير الخارجية الياباني ميتشيو واتانابي Michio Watanabe عن «الأسف العميق للمعاناة والحزن الكبيرين اللذين سببتهما اليابان للشعب الأمريكي وشعوب آسيا والمحيط الهادي خلال الحرب . تلك الحرب التي بدأتها اليابان بهجومها المفاجئ على بيرل هاربر» . وقال الوزير إن البرلمان الياباني سيعتمد قراراً يعبر عن أسف اليابان في الذكرى الخمسينية لتلك الجريمة.
لكن ، يتضح أن هذا ليس إلا مزيداً من الخداع الياباني . اخترق مدير مكتب نيويورك تايمز في طوكيو ستيفن وايزمان Steven Weisman ذلك القناع التنكري الياباني وكشف أن واتانابي قد استخدم كلمة «بانسي -Ban sei» التي عادة ما تترجم «إعادة نظره أكثر من «أسف » . إذن فتصريح

الوزير الياباني لا يرقى إلى مرتبة الاعتذار الأصيل . وفوق ذلك ، من غير المرجح أن يعتمد البرلمان الياباني القرار المطلوب نظراً لأن الرئيس بوش رفض ، بكل حزم ، الاعتذار عن قصف هيروشيما وناغازاكي .
لم يفكر أحد بالاعتذار عن الغارات التي نفذتها ألف طائرة بعد خمسة أيام من ناغازاكي ضد ما تبقى من مدن اليابان الكبرى . تلك الغارات التي كانت انتصاراً لمهارات الإدارة العسكرية مصمماً ليكون «أكبر ختام ممكن » ، كما يروي التاريخ الرسمي للقوة الجوية الأمريكية . حتى نورمان العاصف[231] Stormin ' Norman ذاته كان سيتأثر بذلك النصر . قتل آلاف المدنيين ، بينما تدفقت آلاف المنشورات مع القنابل معلنة : «لقد استسلمت حكومتكم ، انتهت الحرب» . أراد الجنرال سباتز Spaatz استخدام قنبلة ذرية ثالثة ضد طوكيو للحصول على ذلك الختام الكبير ، لكنه توصل إلى أن الدمار الكبير لهذه المدينة الممزقة» لن يعطي الأثر المرغوب .. وللأسباب عينها أزيحت طوكيو من قائمة الأهداف : «لقد كانت أنقاضاً من الناحية . العملية » ، كما رأى المحللون . لذلك وزعت غارة الطائرات الألف الختامية على سبعة أهداف أخرى ، كما جاء في تاريخ القوة الجوية الأمريكية .
ذهب بعضهم إلى ما هو أبعد من رفض الرئيس بوش فكرة الاعتذار عن استخدام الأسلحة الذرية لقتل 0 مدني . فقد أخبر عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي أرنست هولينغز Ernest Hollings العمال في كارولاينا الجنوبية أن «عليهم رسم غيمة فطرية الشكل[232] ، وأن يكتبوا تحتها : صنعت في أمريكا بيد الأمريكيين الجهلة الكسالى وجربت في اليابان » . وقد صفق له . جمهور المستمعين . دافع هولينغز عن كلامه بأنه «مزاح » . لكن اليابانيين الذين يفتقرون لروح الدعابة لم يجدوا مزاحه ظريفاً ، واكتفوا بإيراد الحادثة دون أن تثير عندهم أي نقاش بخصوص الطبيعة الأمريكية(2) .
ظهرت هواجس اليابانيين تجاه القنبلة الذرية ، وهي الهواجس التي تثير كثيرا من الاحتقار هنا ، بعد العرض الجوي في تكساس ، حيث أعيد تمثيل القصف الذري لسنوات كثيرة (ربما حتى الآن) أمام جمهور معجب مؤلف من عشرات الألوف باستخدام قاذفة ب-٢٩ يقودها الجنرال الجوي المتقاعد بول تيبتس Paul Tibbets الذي أسقط بنفسه قنبلة هيروشيما . أدانت اليابان هذا العرض بوصفه «عديم الذوق ومؤذ للشعب الياباني » ، لكن عبثاً . ربما سيظهر اليابانيون الحساسون تحفظات مماثلة تجاه عرض فيلم سينمائي يحمل عنوان «هيروشيما» في بداية الخمسينات داخل «منطقة القتال» في بوسطن ، وهي منطقة ذات أضواء حمراء حيث تعرض الأفلام الإباحية : كان الفيلم فيلما وثائقياً يابانياً يحوي مشاهد أبشع من أن توصف ، لكن هذه البشاعة أثارت بهجة الجمهور الأمريكي وضحكاته وتصفيقه الحماسي .
أما في دوائر المثقفين الأكثر رصانة ، فلم يفكر كثيرون بما قاله القاضي رولينغ Roling من هولندا بعد محاكمات طوكيو حيث حوكم وأدين مجرمو الحرب اليابانيون : « من الحرب العالمية الثانية كلها ، يبقى شيئان من الذاكرة : غرف الغاز الألمانية ، والقصف الذري الأمريكي » . كما لم يتوقف أحد عند النزعة الانشقاقية التي أبداها القاضي الآسيوي المستقل الوحيد ، وهو رادهابينود بال من الهند Radhabinod Pal الذي كتب : « عندما يدخل سلوك الأمم في الحساب ، فقد يخسر القانون حربه أمام الجرائم ، فإن كان القتل العشوائي للمدنيين مازال غير مشروع في الحروب فإن قرار استخدام القنبلة الذرية في حرب المحيط الهادي هو المثال الوحيد الذي يقارب سلوك القادة النازيين . أما في حالة المتهمين الماثلين أمامنا الآن ، فلا يمكن مشاهدة شيء من هذا القبيل» . كان هذا في محكمة طوكيو ، وقد شنق تسعة من المتهمين ، إضافة إلى ٩٠٠ ياباني أعدموا لارتكابهم جرائم الحرب ،

وكان من بينهم الجنرال ياماشيتا Yamashita الذي أعدم عقابا على الفظائع التي ارتكبها جنوده في نهاية الحرب عندما لم تبق له سيطرة عليهم .
لم تلق ردود فعل كبار العسكريين الأمريكيين كبير اهتمام هي أيضاً . ومنهم مثلاً الأدميرال ويليام ليهي William Leahy ، رئيس أركان البحرية في إدارتي ترومان وروزفلت ، فقد اعتبر الأسلحة الذرية «أدوات جديدة مرعبة لحرب غير متمدنة» و«نموذجاً عصرياً لبربرية لا تليق بمسيحي » ، ونكوصاً إلى «السوية الأخلاقية المعهودة عند برابرة عصور الظلام» . إن استخدام هذه الأسلحة سيعيدنا إلى عهد جنكيز خان في مجال استخدام القسوة ضد غير المقاتلين(4) .
تبني واتانابي ، عارفاً أين تكمن القوة ، قرارات الولايات المتحدة بشأن الاعتذار الياباني : لقد أرجع جريمة اليابان إلى يوم 7 كانون الأول ١٩٤1 ، مما تضمن إسقاط الفظائع المرعبة التي قتلت /١٠ - ١٣ مليوناً / من الصينيين ، حسب أقل التقديرات ، خلال فترة ١٩٣٧ - ١٩45 . هذا إذا لم نقل شيئا ء الجرائم التي سبقت ذلك(5).
يكتفي وايزمان ، متجاوزاً بصمت تاريخ واتانابي للجريمة ، بطرح سؤال واحد : الطبيعة المراوغة لإيماءة الإعتذار اليابانية . ارتكز إحياء ذكرى قصف بيرل هاربر على المبادئ ذاتها : «قد لا يكون قتل وتعذيب ملايين الناس ، والإساءة لهم بمختلف الأشكال ، أمراً ذا شأن ، أما «الهجوم الغادر» على قاعدة بحرية عسكرية في إحدى المستعمرات الأمريكية فهو جريمة من مستوى مختلف تماماً . صحيح أنه من أجل زيادة وزن الإثم الياباني تتم إضافة جرائمها وعدوانها في آسيا إلى لائحة الاتهام ، لكن كمجرد فكرة إضافية : الهجوم على بيرل هاربر هو الجريمة الحقيقية ، إنه فعل العدوان الأساسي .
كان لذلك القرار فضائل عدة ، فهو يمكننا من اجترار الحديث عن العيوب الغريبة في الشخصية اليابانية ، دونما حاجة لمواجهة الحقائق التي تفضل حذفها من التاريخ . من ذلك ، مثلاً ، حقيقة أنه قبل بيرل هاربر كان معظم جماعة رجال الأعمال وكثير من المسؤولين في الولايات المتحدة يرفضون « الفكرة الشائعة القائلة إن اليابان كانت « بلطجياً Bully » كبيراً ، وكانت الصين ضحية تداس بالأقدام» ، (السفير جوزف غرو Joseph Grew ، وهو شخصية ذات وزن في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأقصى) . تركز اعتراض الولايات المتحدة على النظام الياباني الجديد في آسيا ، كما شرح غرو في كلمة ألقاها بطوكيو عام ١٩٣٩ ، في أنه كان «نظام اقتصاد مغلق.. يحرم الأمريكيين من حقوقهم القديمة في الصين » . لم يكن لدي غرو ما يقوله بشأن حق الصين نفسها بالاستقلال الوطني ، ولا بشأن اغتصاب نانكين[233] ، ولا غزو منشوريا [234] ، وما إلى ذلك من المسائل الهامشية . بني وزير الخارجية كورديل هل Cordell Hull هذه الأولويات في مفاوضاته مع الأدميرال الياباني نومورا Nomora قبل الهجوم على بيرل هاربر ، وشدد على حق الولايات المتحدة بمنفذ متساوٍ إلى مناطق الاحتلال الياباني في الصين . قبلت اليابان المطالب الأمريكية في 7 تشرين الثاني ، وعرضت أن توافق على «مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية في منطقة المحيط الهادي ، بما في ذلك الصين . لكن اليابانيين الماكرين أضافوا عبارة شرطية : فهم سيقبلون هذا المبدأ في حالة «تبنيه في مختلف أنحاء العالم» .
كان وقع هذه العجرفة شديداً على هَل . وقد قام بتذكير محدثي النعمة الوقحين بوجوب اقتصار تطبيق هذا المبدأ على منطقة النفوذ الياباني وحدها . وبأنه لا يمكن توقع استجابة الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى لفكرة المعاملة بالمثل في أي من مناطق سيطرتهم . بما في ذلك الهند وأندونيسيا والفيلبين وكوبا ، وكل المناطق الشاسعة التي كان اليابانيون ممنوعين من دخولها فعليا بواسطة

التعرفة الجمركية العالية ، منذ أن بدأوا يكسبون لعبة المنافسة في العشرينات . وفي سياق رفضه الطلب الوقح الذي قدمه اليابانيون لسابقيهم البريطانيين والأمريكيين أسف مَل « لسذاجة تفكير الجنرالات اليابانيين الذين كان صعباً عليهم أن يفهموا لماذا كان على الولايات المتحدة أن تؤكد زعامتها في نصف الكرة الغربي بمبدأ مونرو من ناحية ، وأن تتدخل في الزعامة اليابانية المزعومة في آسيا من ناحية أخرى» . وحث مَل الحكومة اليابانية على «تثقيف الجنرالات » بخصوص هذا التمييز الأساسي ، مذكراً تلاميذه المتخلفين أن مبدأ مونرو ، « بصيغته الموحدة التي نفهمها ونطبقها منذ ١٨٢٣ ، لا يتضمن إلا خطوات لحماية وجودنا المادي» . اندفع الدارسون المحترمون إلى الحلبة لإظهار مساندتهم معبرين عن غضبهم لعدم قدرة أولئك الصفر الصغار على فهم الفرق بين قوة عظمى كالولايات المتحدة ومشعوذ تافه كاليابان ، وعلى معرفة أنه ليس على « الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية لحث جمهوريات الكاريبي على السماح لرأس المال الأمريكي أن يجد لنفسه استثمارات مربحة» . إن الأبواب مفتوحة أمامنا طوعاً . وهذا ما تظهره أية نظرة سريعة إلى التاريخ(6) .

2- أجزاء مفقودة

في معرض هذه التأملات التاريخية لا يتذكر أحد كم هو مألوف بالنسبة لنا سلوك اليابان في منشوريا عندما أسست فيها دولة مانشوكو -Man chuku «المستقلة » عام ١٩٣٢ تحت حكم إمبراطور المانشو[235] السابق . كان ذلك إجراءاً مألوفاً، كما كتب وولتر ليبمان Walter Lipman آنذاك ، فهو ليس قليل الشبه بالإجراءات الأمريكية في «نيكاراغوا وهاييتي وغيرها » . كانت لمنشوريا بعض الحقوق بوضع مستقل ، وهي بالتأكيد أقوى من حقوق جنوب فيتنام بعد ٢5 سنة من ذلك . وهي حقيقة اعترف بها النظام العميل للولايات المتحدة ، الذي طالما عرف نفسه بأنه «حكومة عموم فيتنام» ، حتى في فقرة قابلة للتعديل من فقرات الدستور الذي فرضته عليه الولايات المتحدة . ولاحظ الدارسون أنه لولا التدخل الغربي لدعم الحكم الصيني في المناطق الخارجية ، والذي كان مدفوعاً برغبة الغربيين بزيادة «مجال الاستثمار والاستقلال المستقبليين » ، لكان التيبيتيون والمنغوليون والمنشوريون قد تحركوا باتجاه الاستقلال (أوين Owen ولاتيمور -Lat imore ، ١٩٣4) . تولت اليابان «الدفاع » عن «الدولة المستقلة » ضد «العصاة» الذين هاجموها انطلاقاً من الصين . كان هدف جيش كوانتونغ - Kwan Tung الياباني «تحرير الجماهير» من استغلال العصابات العسكرية والاقطاعية ، وحمايتها من الارهاب الشيوعي.. وتولت القيادة العسكرية اليابانية ، مبينة السياسات المفضلة عند حمائم كندي بعد سنوات من ذلك ، حملات مقاومة الانتفاضة ، واكملتها ب «القرى التجميعية» ، إنها إجراءات مخلصة هادفة لكسب العقول والقلوب ، وأفكار كان لها صدى مهم فيما بعد . ومن الحقائق غير السارة ، التي لا يشار لها اذن ، هي حقيقة تماثل هذه الاجراءات مع العمليات التي لا تقل عنها وحشية وفظاظة والتي قامت بها الولايات المتحدة بعد سنوات قرب حدود الصين الجنوبية (فيتنام) ، عمليات وصلت قمة عنفها الوحشي مباشرة بعد كشف الوثائق اليابانية الخاصة بمنشوريا على يد مؤسسة راند Rand عام 1967 ، ليقوم مدراء الثقافة بإيداعها الرفوف سريعة وبصمت(7) .

لم يأت هذا التماثل عن طريق الصدفة تماماً . فبغض النظر عن أن نفس الأفكار قد تخطر ، على نحو طبيعي ، ببال مختلف الفاعلين - Actors الذين يواجهون الظروف ذاتها ، إلا أن الولايات المتحدة صاغت مبادى مقاومة الانتفاضة على هدي انجازات وممارسات فاشية الحرب العالمية الثانية ، مع أن النموذج النازي كان هو النموذج المفضل . يلاحظ مايكل ماكلينتوك - Mi chael Meclintock - في مراجعته للكراسات الخاصة بالجيش خلال الخمسينات «التشابه المفزع بين النظرة النازية للعالم والنهج الأمريكي في الحرب الباردة » . تعترف الكراسات نفسها بالشبه الشديد بين المهام التي وضعها هتلر لنفسه وبين المهام التي اضطلعت بها الولايات المتحدة على نطاق عالمي بمجرد توليها الصراع ضد المقاومة المعادية للفاشية وغير ذلك من المجرمين الذين تلصق بهم تسميات من قبيل « شيوعيين » و« أرهابيين ») . وتتبنى الكراسات منظومة المصطلحات النازية كأمر مسلّم به ، كان الانصار « إرهابيين » ، بينما كان النازيون «يحمون السكان » من عنف الارهابيين وجورهم . أما قتل كل من « يقدم المساعدة ، إن بشكل مباشر أو غير مباشر لهؤلاء الأنصار أو أي شخص يخفي معلومات عنهم» فكان « أمراً جد قانوني بموجب اتفاقات جنيف» . كان الألمان والمتعاونون معهم «محرري » الشعب الروسي . وساعد قدامى ضباط الجيش الألماني النازي باعداد كراسات الجيش التي اختارت دروس مهمة من تجارب ذلك النموذج : مثلا ، فائدة « الإخلاء الكامل للسكان من المناطق المبتلاة بنشاط

الأنصار ، وتدمير كل المزارع والقرى والمباني في المنطقة بعد الاخلاء » . إنها السياسات التي اشاد بها مستشارو كندي من الحمائم وهي الممارسات الأمريكية المألوفة في أمريكا الوسطى . وقد تبنت القيادة المدنية نفس المنطق منذ أواخر الأربعينات عندما أعادت مجرمي الحرب النازيين الى مواقعهم السابقة (مثل رينهارد غيهلن Re- inhard Gehlen وكلاوس باربي Klaus Barbie ، وغيرهما) ، أو تم تسفيرهم بأمان إلى أمريكا اللاتينية وغيرها ليتابعوا عملهم هناك ، عندما لم تكن حمايتهم في بلادهم امرة ممكناً(8).

ازدادت هذه المفاهيم إتقاناً ايام كندي بسبب افتتانه بأساليب الحرب غير التقليدية . وأوصت كراسات الجيش و« خبراء مقاومة الإرهاب» في تلك الحقبة « بتكتيك التخويف ، واختطاف أو اغتيال أعضاء معارضة مختارين بعناية بشكل يثمر أقصى فوائد نفسية ممكنة» . بحيث يكون الهدف «تخويف كل الناس من التعاون مع حركات حرب العصابات» . اما الأخلاقيون المحترمون فكان عليهم تقديم الأساس الأخلاقي والتاريخي لاحقاً . وتميز منهم غونتر ليوي - Guenter Lewy الذي يشرح في تأريخه للحرب الفيتنامية ، وهو كتاب لقي إعجاباً كبيراً ، أنه لا يمكن إدانة الولايات المتحدة باية جريمة ضد «المدنيين الأبرياء » . إن ذلك غير ممكن حقاً . لن يطال الأذي أياً من الذين ينضمون لنهجنا القويم (الا بطريق الخطأ ، وفي أسوأ الأحوال يمكن اتهامهم بالقتل غير العمد) . أما من لا ينجحون في التعاون مع «الحكومة الشرعية» المفروضة بعنف الولايات المتحدة ، فهم غير ابرياء ، بالتعريف ، ويفقدون أي حق بهذه الصفة إذا رفضوا اللجوء إلى «الأمان» الذي يقدمه لهم محرروهم : أطفال القرى في دلتا نهر الميكونغ Mekong أو قرى كمبود يا مثلا . انهم يستحقون مصيرهم إذن(9) . يفتقر البعض للبراءة لأنهم وقفوا في الجانب الخاطئ صدفة . مثلا ، سكان مدينة □ينة - Vinh « دريسدن[236] فيتنام» ، كما يصفها فيليب شينون - -Philip Shenon عرضا في مقالة رئيسية في مجلة التايمز تناولت نصر الرأسمالية المتأخرة في فيتنام : «لقد دكت المدينة بقاذفات ب - ٢5» لأنها كانت «في موقع ملعون » ، ومن هنا كانت هدفة طبيعية » للقاذفات تماما مثل روتردام[237] وكو□نتري[238] Roterdam - Coventry . سويت هذه المدينة البالغ سكانها / 00,600 نسمة/ ، كما أفاد مسؤولون كنديون ، بينما حولت مناطق واسعة من جوارها إلى ما يشبه سطح القمر(10). يستطيع المرء الحصول على الحقائق من خارج التيار المسيطر ، حيث يتم تجاهلها عادة ، بل وانكارها صراحة ، كما فعل ليوي - Lewy مثلاً حين اكد لنا – مستشهداً بالتصريحات الحكومية الأمريكية ، أن القصف كان موجهاً ضد أهداف عسكرية وأن الأضرار اللاحقة بالمدنيين كانت في حدودها الدنيا .

يستحسن إبقاء التاريخ تحت الأغطية ، كما هو واضح . أما «المقاربة السياسية السليمة ، التي يتم تبنيها دون خلافات ظاهرة ، فتقوم على إرجاع تاريخ النهج الاجرامي الياباني الى يوم «الهجوم الغادر» على بيرل هاربر ، على أن لا يتم تذكر جرائم اليابان السابقة عليه الا بغاية اظهار الفرق بين طبيعتها الشريرة ونقائنا . وهكذا يتم تجنب العلاقة المزعجة بين المبدأ القائل بأن الحرب قد بدأت يوم 7 كانون الأول 1941 من جهة ، وحقيقة أن الجرائم التي تدان اليابان من أجلها قد ارتكبت في الثلاثينات ، وأعتبرت يومها مقبولة في الدوائر ذات النفوذ . وبعمومية اكبر ، لكي تمحى من الأذهان تلك النغمات المشاكسة المزعجة في التاريخ الماضي وفي الحاضر .

من المثير أن نرصد ردَّ الفعل عندما تخرق قواعد اللياقة والذوق عرضاً نتيجة المقارنة بين سياسات

وأفعال اليابان وسياستنا وأفعالنا نحن في فيتنام . فبنظر الأغلبية ، تبقى هذه المقارنة غير واردة الى درجة تجاهلها كلياً باعتبارها سُخفاً غريباً ، والا أدينوا بتهمة تبرير جرائم اليابان - وهو التفسير « الطبيعي » الوحيد . فإذا انطلقنا من أن كمالنا هو مُسلمة من المسلمات ، فيُستنتج أن أية مقارنة تقام بيننا وبين الآخرين ستلقي عليهم ظلاً من قبلنا ، وتصير بالتالي تبريراً لجرائمهم . بنفس المنطق الذي لا سبيل لدحضه ينتج أن التصفيق للجرائم التي ترتكبها ليس فعلاً تبريرياً ، بل هو تقدير لعظمتنا ، أما السكوت عنها فهو أقل فضلاً من الموافقة الحماسية . ويمكن إدانة من يفشلون في فهم هذه الحقائق ب « كرههم المجنون لأمريكا » . أما من لم يتجاوزوا الحدود كلياً فيمكن إخضاعهم لدورة تعليمية ، مثل الجنرالات اليابانيين .
كُشف الحظر المضروب على هذه الأفكار الهدامة بطريقة صاعقة يوم ذكرى بيرل هاربر ، وسنعود لهذا الأمر لاحقاً . لكن المقالة المقدمة للواشنطن بوست بهذه المناسبة بقلم المختص بالشؤون اليابانية جون دور- **Dower John** تقدم مثالاً آخر : يقول دوّر إن هناك « ما هو أكثر من سخرية بسيطة في ملاحظة حديث الأمريكيين بخصوص العنف العسكري عند الشعوب الأخرى ، وفقدانهم الذاكرة التاريخية» ، مذكراً بكيفية دخول فيتنام وكوريا نطاق الذاكرة المحظورة رسمياً . لكن الواشنطن بوست رفضت المقالة التي كتبت أصلا بدعوة منها(11) .
حذف سؤال آخر وثيق الصلة بالموضوع من النقاش الدائر حول العدوان الذي أقترفته اليابان يوم السابع من كانون الأول **1941** : كيف حدث أن أمتكلنا قاعدة عسكرية في بيرل هاربر ، وكيف تسنى لنا الاحتفاظ بمستعمراتنا في هاواي جملة ؟ الجواب هو اننا سرقنا هاواي من شعبها ، بالقوة والخداع ، قبل نصف قرن تماماً من ذلك التاريخ المشؤوم ، وكان من دوافع ذلك الحصول على قاعدة بيرل هاربر . تأتي الذكرى المئوية الأولى لذلك الإنجاز بعد افتتاح العام ٥٠١ بفترة بسيطة ، وقد تستحق الذكر ، ولو بكلمة ، اثناء لومنا اليابان على فشلها في الاعتراف بغدرها . وبرفع هذا الحجاب نكتشف قصة مليئة بالعبر . دافعت الولايات المتحدة عن استقلال هاواي طيلة عهد قوة الرادع البريطاني . وفي عام ١٨٤٢ اعلن الرئيس تايلر [239] أن لا رغبة للولايات المتحدة بأية «منافع خاصة أو نفوذ متميز في شؤون حكومة هاواي ، بل أنها راضية كل الرضا عن وجودها المستقل ، وهي مهتمة بأمنها وازدهارها » . وبالتالي فإن واشنطن تعارض أية محاولة من أية أمةٍ «للاستيلاء على هذه الجزر واستعمارها واخضاع حكومتها المحلية». بهذا الاعلان وسع تايلر نطاق مبدأ مونرو ليشمل هاواي ، وقد أعترفت بلدان أوروبا الرئيسية وغيرها باستقلال هاواي الذي تقرر بمعاهدات واعلانات كثيرة .
مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر مال ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة ، مقدماً لها فرصاً جديدة في هاواي ، كما في امريكا اللاتينية . أسس المستوطنون الأمريكيون مصانع للسكر ، وازدادت أهمية الجزر وضوحاً حيث شكلت حجر استناد للانطلاق صوب آفاق اكثر رحابة في المحيط الهادي . لاحظ الأميرال ديبون **Dupont** أنه «من المستحيل المبالغة في تقدير أهمية وقيمة جزر هاواي ، إن بالمعنى التجاري أو بالمعنى العسكري » . بوضوح ، كان لا بد من مدَّ مجال دفاعنا الشرعي عن أنفسنا ليشمل هذه الفرصة الثمينة . لكن عقبة اعترضت الطريق : إنها استقلال الجزيرة - المملكة ، و« المعضلة السكانية الناجمة عن أغلبية السكان الأصليين ، **90%** من سكان الجزر (وذلك بعد أن تقلص عددهم إلى سدس ما كان عليه قبل الاتصال بالبيض) . لذلك تولي المستوطنون عبء إرشاد ومساعدة هؤلاء الناس : « الذين هم على مستوى جد منخفضٍ من الثقافة العقلية» ، واعطائهم هبة الحكومة الصالحة الرشيدة - المكونة ممن هم أعلى منهم مقاماً .

لاحظت صحيفة بلانترز منثلي Planters Manthly عام ١٨٨6 أن الهاواايين «لم يدركوا بعد » «الضوابط والحدود » و« الالتزامات الأخلاقية والشخصية التي تصاحب » الهبة التي منحناهم إياها : «لقد نظم البيض حكومة للسكان الأصليين ، ووضعوا حق الاقتراع العام بين أيديهم ، وصنعوا منهم مشرعين وحكاماً . لكن وضع هذه القوى بين أيديهم قبل أن يعرفوا كيفية استخدامها إنما هو كوضع السكاكين المسنونة والأدوات الحادة المدببة والمعدات الخطرة بين ايدي الأطفال» . انها المخاوف ذاتها تجاه «جموع الرعاع ، وغبائها الداخلي الأصيل وانعدام جدارتها ، التي جهر بها «رجال من نوعية ممتازة » على امتداد العصر الحديث ، وشكلت خطة رئيسية في النظرية الديمقراطية(12).

حدث أول إنزال لقوات مشاة البحرية من أجل مساندة المستوطنين عام ١٨٧٣ وذلك بعد ثلاثين سنة تماما على اعلان تايلر المدوي لاستقلال هاواي . وبعد فشل طغمة المزارعين المستوطنين في الوصول الى السلطة عن طريق انتخابات ١٨٨6 عمدوا لتنظيم انقلاب عسكري نفذ بعد عام من ذلك بمساعدة ذراعهم العسكري الخاص - « رماة هاواي» . وضمن الدستور الذي فرض على الملك بقوة الحراب ، حق المواطنين الأمريكيين بالتصويت ، ونزع هذا الحق عن جزء كبير من السكان الأصليين عبر مؤهل الملكية[240] ، ومنع المهاجرين الآسويين بوصفهم « غرباء » كما كان من نتائج الانقلاب تسليم مصب نهر اللؤلؤ Pearl River للولايات المتحدة لتقيم قاعدة عسكرية فيه .

في عرضه للتفسير المعتاد لمبدأ مونرو الذي اثر كثيراً في وزير الخارجية مَل - Hull ، لاحظ خلفه جيمس بلين James Blaine عام ١٨٩٨ أن «هناك ثلاثة أمكنة فقط لها من الأهمية ما يجعلها أهلاً للاستيلاء عليها . الأولى هي هاواي ، أما الأخريات فهن كوبا وبورتو ريكو» وسرعان ما سقطت كلها في اليد المناسبة .

ضمن التدخل العسكري المتكرر حُسن سلوك الناس . ففي ١٨٩١ أطلقت السفينة الأمريكية بنساكولا Pensacola « بهدف حماية المصالح الأمريكية» التي صارت الآن تتضمن أربعة أخماس الأرض الصالحة للزراعة في هاواي . وفي كانون الثاني ١٨٩٣ بذلت الملكة ليليو كالاني LiliuoKalani جهداً دفاعياً أخيراً للحفاظ على سيادة هاواي . فقد كفلت حق التصويت لأهالي هاواي حصراً ، أغنياء كانوا أو فقراء ، دونما تمييز. وبأمر من الوزير الأمريكي جون ستيفنز John Stevens نزلت القوات الأمريكية أرض الجزيرة وفرضت قانون الطوارئ « لدعم أفضل المواطنين ، ومالكي تسعة أعشار البلاد » ، حسب كلمات الضابط المسؤول عن العملية . وأخبر ستيفنز وزير الخارجية أن «دُراقة هاواي قد نضجت تماماً الآن وحان قطافها » . كان جون كوينسي آدامز قد استخدم التعبير عينه قبل زمن طويل مشيراً الى «ثاني مكان من حيث الأهمية» - كوبا ، «الثمرة الناضجة» التي ستسقط من تلقاء ذاتها في يدنا بمجرد زوال الرادع البريطاني . (أنظر الفصل السادس) .

أصدر المزارعون الأمريكيون والمتعاونون معهم من السكان الأصليين إعلانًا بأن «أغلبية أعضاء المجتمع المحافظين المسؤولين»، البالغ تعدادهم عدة مئات فقط، متفقون على أن «حكومة مستقلة دستورية تمثيلية مسؤولة، وقادرة على حماية نفسها من الانتفاضات الثورية والتآمر الملكي، لم تعد ممكنة في هاواي في ظل النظام الحكومي القائم». استسلمت الملكة، رغم احتجاجها «للقوة المتفوقة التي تتمتع بها الولايات المتحدة» وجنودها. وتنازلت عن العرش أملًا بإنقاذ أنصارها من الموت. وغُرّمت خمسة آلاف دولار. وحُكم عليها بالسجن خمس سنوات مع الأشغال الشاقة نظير جرائمها ضد النظام العام (خُفض الحكم عام 1896). أسست الجمهورية في هاواي. ونَصّب المزارع الأمريكي ستانفورد دول Stanford Dole نفسه رئيسًا في الرابع من تموز 1894.(تُقدّم كل رشفة من

عصير الأناناس من ماركة «دول» فرصة طيبة للاحتفال بانتصار آخر من انتصارات الحضارة الغربية) .

أقر الكونغرس بمجلسيه قرارًا يقضي بإلحاق هاواي عام 1898، في الوقت الذي انطلقت فيه الولايات المتحدة بحربها ضد إسبانيا، وأغرق الفصيل البحري التابع للكوماندور جورج ديوي Gearge Dewey أسطولًا إسبانيًّا عتيقًا في مانيلا معدًّا الأرضية لذبح مئات ألوف الفيليبينيين أثناء قطف ثمرة ناضجة جديدة من الشجرة. وقّع الرئيس ماك كينيلي [241] قرار الحاق هاواي في السابع من تموز 1898 خالقًا «أول مركز متقدّم لأمريكا العظمى»، كما أعلنت صحيفة ناطقة باسم «أعضاء المجتمع المحافظين المحترمين» بنبرة منتصرة. أزالت قبضة الحكم الجديد الحديدية أي تدخل باقٍ من قِبل «الأغلبية الجاهلة»، كما سماهم المزارعون الأغنياء، مع أنهم ما زالوا يشكلون 90% من السكان. وسرعان ما تم تشتيتهم وإفقارهم ومَحقُهم وطمس ثقافتهم وسرقة أراضيهم (13).

بهذه الطريقة صارت بيرل هاربر قاعدة عسكرية كبرى في المستعمرة الأمريكية هاواي. وتعرضت بعد خمسين عامًا لـ «هجوم غادر» مشين من قبل اليابانيين الوحوش المنطلقين في درب الجريمة.

في 2 كانون الثاني 1992 نشر «معهد التقدم في هاواي» وثيقة بعنوان «قضية سيادة هاواي».

استعرضت الوثيقة تاريخ هاواي استعدادا «للذكرى المئوية الأولى لسقوط هاواي» في كانون الثاني 1993 (14).

ما لم يحدث تغير درامي في الثقافة الحاكمة فسيكون قدر هذه الذكرى أن تظل مدفونة عميقًا في ثقب الذاكرة إلى جانب غيرها من الذكريات المتصلة بأقدار ضحايا غزو الـ 500 عام.

3- دروس في الاستقامة السياسية

لنعد إلى إحياء الذكرى الخمسينية للتاريخ المشؤوم الذي طُهّر بعناية وانتباه وعُزل عن كل الأفكار الشاذة. يحس الأمريكيون انزعاجًا شديدًا تجاه عدم استعداد اليابان للاعتراف بذنبها في بيرل هاربر، كما يقول إير بان لهنر Urban Lehner في مقالة مطولة عن الميل الياباني «للمراجعة» نشرتها وول ستريت جورنال. ويستشهد بـ «الغياب الكامل لإدراك اليابان لتاريخها الخاص»، ولشرح «تردد اليابان في تذكر التاريخ» يصف لهنر زيارة إلى بيت مؤرخ عسكري ياباني «لطيف» لم «يستطع أن يفهم لماذا لا تريد الولايات المتحدة نسيان الأمر» : «إذا كانت الولايات المتحدة واليابان شركاء الآن، فلماذا الحديث عن بيرل هاربر ؟ هذا ما يفكر به الشعب الياباني»، كما يقول «لماذا تُصرّون على تذكيرنا بالأمر؟» (15).

وخصصت نيويورك تايمز ماغازين New York Times Magasine موضوع الغلاف لهذا المرض الياباني الغريب، بقلم وايزمان Weisman، رئيس مكتب المجلة في طوكيو. كان عنوان المقالة «بيرل هاربر في الذاكرة اليابانية». ويقول العنوان الفرعي: هناك «قليل من الإعراب عن الندم».

كتب وايزمان أن الولايات المتحدة تنظر لذلك الحدث من «منظور مختلف تمامًا»، معتبرًا ضمنًا أن ذلك المنظور هو المنظور الصحيح والمناسب دون أي تساؤل. تقدم دراسة وايزمان في هذا الموضوع نموذجًا عامًّا وتزودنا بإشارات قيمة في حقل الاستقامة السياسية تتضمن كثيرًا من المناورات المعتادة (16).

يلاحظ وايزمان أن الأمريكيين لم يتحلّوا دائمًا بالوضوح الذي يتحلّون به اليوم حيال الحقائق البسيطة. في أواخر الستينات «ساد الشعور بالذنب تجاه الصراع في فيتنام.. وكان المؤرخون الأمريكيون أكثر استعدادًا لمساءلة الدوافع الأمريكية في آسيا. أما اليوم فقد غدت نبرتهم أقل ميلًا للتبرير».

ومع حرب الخليج وانهيار الشيوعية «تغير الزمن»، ولم يعد «مشهد روزفلت وهو يرسم خطوط النفوذ الأمريكي في العالم مشهدًا غير مقبول». تحمل إشارة وايزمان لأواخر الستينات ذرة من الحقيقة، فقد بدأ المؤرخون الأصغر سنًّا ممن ارتبطوا بالحركة المعادية للحرب بطرح أسئلة كانت ممنوعة في السابق. وقد اضطرّوا لتشكيل جمعيتهم الخاصة، (جمعية الدارسين المهتمين بالشؤون الآسيوية)، بمشاركة عدد قليل جدًا من الكليات الجامعية البارزة بغرض مناقشة تلك الأفكار الهدامة بخصوص العيوب الممكنة في «الدوافع الأمريكية». ومع أن الأعضاء كانوا من صفوة الخريجين في ذلك الزمان، فإن معظمهم لم يستطع تحمل البنية السلطوية للانضباط الأيديولوجي، وقد أُبعد بعضهم عن العالم الأكاديمي بإجراءات طرد سياسي واضح، أما البعض الآخر فتم تهميشه بالطرق المعروفة. تلقى الباحثون الشباب بعض المساندة من داخل التيّار الثقافي السائد، وبخاصة من جون كينغ فير بانك John King Fear bank رئيس كرسي الدراسات الآسيوية الذي يعتبر شخصية رئيسية بين أشباه المنشقين ممن يقفون على حافة الطيف السياسي، بل وكثيرا ما اتُّهم باجتياز تلك الحافة نحو الدفاع عن الشيوعية. لخّص فير بانك موقفه تجاه حرب الفيتنام في خطبته الرئاسية في الجمعية التاريخية الأمريكية في كانون الثاني 1968، بعد أن بدأ قطاع الشركات يدعو لإنهاء الحرب بزمن طويل.

كانت الحرب «خطأ» كما شرح فير بانك، وهو خطأ ناشئ على أساس من السذاجة وسوء التفاهم. إنه

مثال آخر على «إفراطنا في التمسك بالحق وفعل الخير بتجرد تام» (17).
يصعب كثيرًا، منذ ذلك الزمان إلى الآن، أن يجد المرء أية مساءلة جدية للدوافع الأمريكية ضمن الدوائر المحترمة. تستعيد الأكاذيب والاختلاقات التقليدية جاذبيتها الآن، لأنها عملية وتخدم مصالح السلطة القائمة. وليست قصص وايزمان عن أواخر الستينات إلّا حالة واحدة منها: إنها تساند الفكرة القائلة إن الجامعة ووسائل الإعلام والحياة الثقافية عمومًا قد تم الاستيلاء عليها كلها بفعل هجوم يساري لم يوفّر إلّا قلة من الشجعان المدافعين عن الحقائق البسيطة والقيم الثقافية، ويجب إذن منحهم كل دعم ومساندة يمكن توفيرهما لدعم قضيتهم. إنه مشروعٌ جدُّ مناسب للحاجات الحالية. (انظر الفصل 2 - 4).
يَعتبر وايزمان، كأي إنسان سليم التفكير، أنّ من البديهي ألّا يخضع موقف الولايات المتحدة في الخليج وفي الحرب الباردة لأي وصف يمكن تخيله ولا لأية مساءلة عن «الدوافع الأمريكية». وهو يتجنب تمامًا فكرة المسؤولية المشتركة عن حرب المحيط الهادي، ملتزمًا بذلك بالتقليد المتبع. لا تكمن المشكلة في أن «روزفلت رسم خطوط النفوذ الأمريكي» بل في قرار القوى الإمبريالية التقليدية (بريطانيا - فرنسا - هولنده - الولايات المتحدة) بإغلاق مناطق هيمنتها في وجه اليابان، بعد أن اتبعت هذه قواعد «التجارة الحرّة» بنجاح اكثر من اللزوم. تكمن المشكلة أيضًا في موقف الولايات المتحدة، الذي تمسكت به حتى النهاية، القائل بأن النزاع الأمريكي - الياباني غير ممكن الحل إلّا إذا سمحت اليابان للولايات المتحدة بمشاركتها في استغلال آسيا دون أن تحصل على حقوق مماثلة في مناطق الهيمنة الأمريكية. يعترف وايزمان أن هذه القضايا طُرحت بالفعل لكي يُضمن وضعها في «إطارها الصحيح». لكنه لا يشير إلى أن نقاش أفعال القوى الأمريكية في الدراسات الغربية قد طوي ولم يفتح منذ ذلك الحين. بل أنه يستحضر الكلمات «المزعجة» لرئيس الوزراء الياباني هيديكي توجو Hideki tojo، الذي شُنق عام 1948 بوصفه مجرم حرب من الدرجة الأولى، حين «دافع بعناد عن الهجوم على بيرل هاربر بأنه كان فعلًا اضطراريًا قادت إليه العقوبات الاقتصادية اللاإنسانية التي فرضتها واشنطن» والتي «كانت تعني دمار الأمة» لولا رد الفعل الياباني. أيكمن جزءٌ من الحقيقة في هذه الفكرة؟. لا داعي للإجابة على هذا السؤال، فهو لا يرقى إلى مستوى الوعي السائد.
كتب وايزمان أن «معظم المؤرخين الأمريكيين لن يجدوا صعوبة. طبعًا - في إصدار الحكم بمسؤولية اليابان وحدها، إن لم يكن بذنبها»، ملاحظًا «ضم اليابانيين لمنشوريا عام 1931» و«تدفقهم الدموي عبر الصين» عام 1937، ثم في الهند الصينية طاردين منها النظام الاستعماري الفرنسي. لا تَرِد كلمة واحدة هنا بخصوص موقف الولايات المتحدة من هذه الأحداث ساعة حدوثها باستثناء إشارة وحيدة عارضة «ردّت الولايات المتحدة على العدوان العسكري الياباني بالاحتجاج والتحذير بادئة بإصدار قرار بتحريك بعض السفن الحربية عام 1940» - أي بعد تسع سنوات على غزو منشوريا، وثلاث سنوات على التصعيد الدموي في الصين - لماذا التأخير؟. يزيح وايزمان كثيرا من الأسئلة جانبًا: لماذا تكون ادعاءات القوى الغربية بحقوقها في المستعمرات أقوى من ادعاء اليابان، لماذا قام السكان المحليون غالبًا بالترحيب بالغزو الياباني الذي طَرد الطغاة التقليديين ؟ لا يزعج وايزمان نفسه بذكر حقيقة منطقية بسيطة: إن كانت هذه هي جرائم اليابان، فلماذا نحيي ذكرى حدث لاحق عليها كلها بوصفه «تاريخًا فخريًا؟» لماذا تثير هذه «المأساة منذ خمسين عامًا مضت» بالذات بحث وايزمان في الطبيعة اليابانية المعيبة؟.
يقر وايزمان بمسؤولية الولايات المتحدة عن أحد الأمور، ليس عما حدث، بل عن فشل اليابان في الاعتراف بجرائمها. أرادت الولايات المتحدة «خلق ديمقراطية» بعد الحرب، لكن «بعد سقوط الصين

في يد الشيوعية عام 1949، واندلاع الحرب الكورية بعد عام من ذلك، غيّرت واشنطن تفكيرها مقررة مساندة حكومة محافظة مستقرة في اليابان لتتصدى للشيوعية في آسيا»، سامحة أحيانًا، حتى لمجرمي الحرب، بالعودة إلى السلطة.

إن لهذه المراجعة التاريخية فائدتها العلمية أيضًا، فمن المسموح به في ظل قوانين الاستقامة السياسية الاعتراف بانحرافاتنا العرضية عن الكمال، إذا كان ممكنًا تفسيرها بأنها ردود فعل مبالغ فيها وقابلة للفهم. أتت نتيجة لأفعال الآثمين الشريرة. في الحقيقة، وكما يعرف وايزمان بكل تأكيد، حدث «تغيير النهج» الأمريكي عام 1947، أي قبل «سقوط الصين» بوقت طويل. (وإن أردنا ترجمة ذلك: قبل الإطاحة بنظام طغياني فاسد مدعوم من الولايات المتحدة على يد حركة محلية). وقبل ثلاث سنوات من البداية الرسمية للحرب الكورية حين كانت المرحلة ما قبل الرسمية في أوج انطلاقها وعندما كان النظام المفروض أمريكيًا ومؤيدوه الفاشيون الذين أعيدوا إلى مراكزهم على يد جيش الاحتلال الأمريكي، مشغولًا بذبح حوالي مئة ألف من أعداء الفاشية وغيرهم من الملتزمين بالحركة الشعبية التي لم يكن عملاء الولايات المتحدة قادرين على مواجهتها في حلبة المنافسة السياسية.

استدعى «تغيير النهج» الأمريكي إيقاف التجارب الديمقراطية التي كانت تهدد السلطة القائمة. وتحركت الولايات المتحدة على نحو حاسم لتحطيم النقابات اليابانية وإعادة إنشاء المجمّعات الصناعية - المالية التقليدية، داعمة بذلك المتعاونين مع الفاشية، ومقصية العناصر المعادية للفاشية، ومعيدة حكم رجال الأعمال التقليدي المحافظ. وكما تشرح الورقة المعدّة عام 1947 تحت إشراف المبدع الرئيسي لسياسة تغيير النهج، وهو جورج كينان، كان للولايات المتحدة «الحق الأخلاقي بالتدخل» للحفاظ على «الاستقرار» ضد «المجموعات العاملة سرًا» لمصلحة الشيوعيين. «وانطلاقًا من الاعتراف بأن القادة الصناعيين والتجاريين السابقين في اليابان هم أقدر القادة في البلاد، وأنهم أكثر العناصر استقرارًا، وأنهم يملكون أقوى الروابط الطبيعية مع الولايات المتحدة، فلا بد من أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على إزالة العوائق أمام حصولهم على مكانتهم الطبيعية في صفوف القيادة اليابانية» أنهيت حملة التطهير ضد مجرمي الحرب، واستعيدت البنية الأساسية للنظام الفاشي. كان تغيير النهج في اليابان أحد عناصر حملة أمريكية على المستوى العالمي، تمت في الوقت ذاته، وللأهداف ذاتها. وكل ذلك قبل 1949 (18).

كانت عملية إعادة بناء ما أدانه الخبراء الأمريكيون بوصفه «رأسمالية دولة شمولية» مع قمع المعارضة الشعبية والديمقراطية تتم في الخفاء قبل «تغيير النهج» عام 1947 بفترة طويلة. قرر الاحتلال الأمريكي فورًا وضع المسألة الأساسية في ذنب الحرب على الرف. ولم يكن الجنرال ماك آرثر

242

«ليسمح بمقاضاة الإمبراطور، ولا بأن يستخدم كشاهد في المحكمة، ولا أن يُستجوب من قبل محققي الاتهام الدوليين»، إبّان محاكمة جرائم الحرب، وكما كتب هربرت بيكس Herbrt Bix، وذلك رغم وفرة الأدلة على مسؤوليته المباشرة عن جرائم الحرب اليابانية. وقد توفرت هذه الأدلة لدى ماك آرثر، لكنها بقيت سرية. كان لهذا التبييض لصفحة الملكية عواقب «ضخمة» في موضوع إعادة تأسيس النظام المحافظ التقليدي وهزيمة البديل الأكثر ديمقراطية، كما يستنتج بيكس (19).

يلاحظ وايزمان مصيبًا أن «هدف اليابان كان ضمان الوصول إلى المصادر الطبيعية والأسواق، وحرية الحركة في البحار»، ويضيف: لقد أحرزت اليابان هذه الأهداف الآن «بالعمل الشاق» و«كرم الولايات المتحدة – ومصالحها الخاصة». يتضمن ذلك أن اليابان كان بوسعها تحقيق هذه الأهداف قبل خمسين عامًا لو أنها لم تكن في قبضة الأيديولوجيا الفاشية والعمى البدائي.

ثمة أسئلة واضحة مهملة هنا: لو أن اليابان استطاعت الوصول لهذه النتائج باتباع المعايير الغربية، فلماذا إذن لا تهجر الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الإمبريالية الحواجز الجمركية العالية التي أقاموها حول مستعمراتهم لصدّ اليابان؟ أو - بفرض أنه من الإفراط أن نطالب بمثالية كهذه - لِمَ لَمْ يقبل هَلّ Hull اقتراح اليابان بالاستقلال المشترك على الأقل؟. تتجاوز هذه الأسئلة الحدود المشروعة لأنها تدخل منطقة «الدوافع الأمريكية»، وهي منطقة ممنوعة.

في العالم الواقعي، أعطى العدوان الياباني دفعًا للحركات القومية التي حلت محل الحكم الاستعماري لصالح آلية الهيمنة الأكثر رهافة في فترة ما بعد الحرب. وفوق ذلك، تركت الحرب الولايات المتحدة في موقع القادر على تصميم النظام العالمي الجديد. في ظل هذه الشروط الجديدة صار من الممكن إعطاء اليابان «إمبراطوريتها المتجهة شرقًا»، حسب تعبير كينان، بحيث «تكون لنا سلطة الفيتو Veto على حاجاتها في المجالين الاقتصادي والعسكري»، تبعًا لما أشار به كينان عام 1949 (20).

ظلت هذه المواقف قائمة إلى أن تدخلت عوامل لم تكن بالحسبان، وبخاصة الحرب الفيتنامية وتكاليفها العالية على واشنطن وفوائدها لليابان وغيرها من الناشئين الصناعيين.

كان من أخطاء اليابان أيضًا، كما يلاحظ وايزمان، «التعابير ذات النبرة الحربية» التي صاغت بها العلاقات الأمريكية اليابانية، كاشفة بذلك ميلها للروح العسكرية. يتحدث اليابانيون عن «ضربتهم الثانية: فإذا قطعت الولايات المتحدة طريق واردات اليابان سيكون بوسع طوكيو أن تخنق الاقتصاد الأمريكي بقطع الاستثمارات، أو بالكف عن شراء سندات الخزينة الأمريكية». حتى إن قبلنا حكم وايزمان غيرِ الدقيق بخصوص عدم لباقة هذا الانتقام، فهو لن يرقى لممارسات الولايات المتحدة المعتادة: مثلًا، الحرب الاقتصادية المدمرة اللاشرعية التي تشنها ضد أعداء مثل كوبا وتشيلي ونيكاراغوا وفيتنام...، أو جهود الديمقراطيين الجاكسونيين لـ «وضع كل الأمم عند أقدامنا»، وقبل الجميع العدو البريطاني، عبر تحقيق احتكار لأهم سلعة في التجارة العالمية (القطن). لكن أسوأ خطايا اليابان هي ميلها لـ «رثاء الذات» ورفضها تقديم تعويضات لضحاياها، و«محاولاتها الخرقاء لتنظيف الماضي من الأخطاء». وبشكل عام «فشلها في الخروج بإقرار قاطع بالمسؤولية عن الحرب». وهنا يقف وايزمان على أرض صلبة - أو كان سيقف عليها لو كان هو، أو محرروه، أو زملاؤه في النظام العقائدي، قد فكروا بتبني المبادئ التي يقدمونها للآخرين. لكن لا. انهم لا يفكرون بذلك ولا للحظة واحدة. كما يرينا السجل التاريخي بوضوح حازم.

4- «رثاء الذات»، وغير ذلك من عيوب الشخصية

تم إحياء الذكرى الخمسينية بمقالات رئيسية في الأسبوعيات الكبرى، ومقالات في الصحافة وبرامج وثائقية تلفزيونية. وقد صفقت الناقدة في وول ستريت جورنال دوروثي رابينوفيتش Dorothy Rabinowitz لـ «الرؤية التاريخية الصلبة التي لا تلين لقضية الهجوم على بيرل هاربر» دون أي لبس في التمييز بين الصلاح الخالص والشر المطلق (2 كانون الأول). ومضت رابينوفيتش بإدانة «صحفيي اليسار واليمين المتطرف» الذين يصرون على تصوير اليابانيين كـ «ضحايا» للأمريكيين الغادرين. لكنها لا تورد أمثلة على هذه الحجماقات، كما لا تخصص جملة واحدة للقضايا التاريخية الفعلية.

حمل الجانب المقابل من الصفحة ذاتها مقالة بقلم روبرت غرين برغر Robert Green Berger معَنوَنة: «ما زالت العلاقات الفيتنامية الأمريكية معلقة بسبب قضية المفقودين في المعارك». وهو يصف خطة فيتنامية «لحل القضية الأساسية التي تعترض استئناف العلاقات، تحمُّل مسؤولية الأمريكيين المفقودين منذ الحرب». إنه تقرير أخباري تقليدي جدًا بحيث لا يستحق ملاحظة خاصة، بغض النظر عن منظره المثير. اللازمة المعتادة عند وسائل الإعلام، والثقافة عمومًا، هي أننا نحن الطرف المتأذي في الحرب الفيتنامية. لقد كنا ضحايا أبرياء لما دعاه جون كيندي «اعتداء من الداخل»، (12 تشرين الثاني 1963)، «العدوان الداخلي» الذي شنه فلاحو جنوب فيتنام ضد حكومتهم الشرعية وضد المنقذين الذين فرضوها عليهم لحماية البلاد منهم (21). بعد ذلك تعرضنا، غدرًا، لهجوم فيتنام الشمالية التي لم تكتف بمهاجمتنا، بل وسجنت الأمريكيين الذين سقطوا في يدها بطريقة يصعب تفسيرها. ويواصل المعتدون الفيتناميون دون رحمة إساءاتهم المخزية لنا بعد أن انتهت الحرب رافضين إبداء تعاونهم الكامل بخصوص مصير الطيّارين والجنود الأمريكيين المفقودين. بل ويرفضون تكريس أنفسهم بإخلاص كافٍ لتحديد مكان بقايا الطيارين الذين أسقطوهم من السماوات بكل لؤم .

إن معاناتنا على أيدي أولئك البرابرة هي القضية الأخلاقية الوحيدة الباقية بعد ربع قرن من العنف حين ساندنا بكل عزمنا محاولات الفرنسيين إعادة إخضاع مستعمرتهم السابقة. وأرسينا نظامًا مؤلفًا من الأوباش والجلادين القتلة الفاسدين في القطاع الجنوبي حيث فرضنا سلطتنا، ثم هاجمنا ذلك القطاع بشكل مباشر عندما أثار قمع وإرهاب عملائنا ردود فعل لم يستطيعوا مواجهتها، ثم وسعنا عدواننا ليشمل عموم الهند الصينية، بما تضمنه ذلك من قصف إشباعي للمناطق كثيفة السكان، وهجمات بوسائل الحرب الكيميائية لإتلاف المحاصيل، والنباتات كلها، وقصف للموانئ، وعمليات قتل جماعي هائلة، وبرامج إرهاب شامل بعد أن فشل مشروع نقل السكان وتحويلهم إلى لاجئين، وتسوية القرى بالأرض. وفي النهاية، تركنا تلك البلاد مدمرة، ربما دون أمل بالشفاء، حيث غطت الأرض ملايين الجثث والألغام التي لم تنفجر بعد، وأعداد يخطئها الحصر من الأجنّة الناقصة والمشوهة والفاقدة أطرافها في مشافي الجنوب، الأجنّة التي لا تمس أوتار قلوب «أنصار الحياة» المتحمسين، ومشاهد رعب أخرى أفظع من أن تُروى في منطقة صارت «مهددة بالانقراض... ككيان ثقافي وتاريخي، حيث يموت الريف حرفيًا تحت ضربات أضخم آلة عسكرية سبق أن أُطلقت فوق منطقة بهذا الحجم»، وفقًا لكلمات المؤرخ «الصقري» برنارد فول Bernard Fall عام 1967، (وهو من كبار الخبراء في الشأن الفيتنامي)، أي قبل بدء الفظائع الأمريكية الكبرى هناك (22).

من ذلك كله لا يبقى إلّا عنصر واحد: الإساءات المرعبة التي عانيناها على أيدي جلادينا. لم يكن رد الفعل تجاه مأساتنا موحدا، فهاهو عضو مجلس الشيوخ جون كيري John Kerry المغرق في «الحمائمية» يحذر من أننا لا يجوز أن نحارب ثانية «دون حشد إمكانيات كافية لإحراز النصر».
وليس من خلل آخر يستحق الذكر.
هناك أيضا الرئيس كارتر، معلم الأخلاق البارز، ونبي حقوق الإنسان الذي يطمئننا بأن لا دَين في أعناقنا تجاه فيتنام، ولا مسؤولية مترتبة علينا تجاهها تجعلنا نعطيها أي عون لأن «الدمار كان متبادلًا». إنها ملاحظة لا جدال فيها، بحيث تمر دون أي رد فعل. أما غيره ممن هم أقل استعدادًا لإدارة الخد الآخر فيلقون باللائمة مباشرة على الشيوعيين الفيتناميين دون غيرهم، شاجبين المتطرفين من «أعداء أمريكا» الذين يجهدون لرصد أية شكوك باقية (23).
تطالعنا نيويورك تايمز بعناوين من قبيل: «فيتنام - التي تحاول أن تكون ألطف - ما زال عليها قطع طريق طويل»، حيث تخبرنا مراسلة الصحيفة في آسيا باربرا كروسيت Barbara Crussette أنه رغم إحراز بعض التقدم في «قضية الأمريكيين المفقودين» فإن الفيتناميين ما زالوا بعيدين جدًا عن الاقتراب من معاييرنا الأخلاقية السامية، وهناك مئة غير كروسيت بنفس النبرة والمضمون. أما الرئيس بوش، فيعلن كما يليق برجل دولة، أنه كان «نزاعًا مريرًا، لكن هانوي تعرف اليوم أننا لا نبغي إلّا الحصول على بعض الأجوبة دون تهديد بالانتقام للماضي». لن نستطيع نسيان جرائمهم بحقنا، لكننا «نستطيع بدء كتابة الفصل الختامي للحرب الفيتنامية» إذا ما كرّسوا أنفسهم بحماس كافٍ لقضية الجنود المفقودين في المعارك. بل ربما «نبدأ مساعدة الفيتناميين في العثور على مقاتليهم المفقودين أيضًا» كما ورد في تقرير كروسيت. أما القصة الأخرى على الصفحة الأولى فتخبرنا من جديد عن الفشل الياباني في القبول «دون لبس» بتحمل اللوم «عن عدوانها أيام الحرب» (24).
مع تصاعد حملة الانتخابات الرئاسية عام 1992، انفجرت قضية معاملة الفيتناميين الوحشية للأمريكيين المساكين في شكل جديد: هل فعلت واشنطن ما يكفي لإنهاء هذه الإساءة أم أنها تآمرت لإخفائها ؟. استجابت لهذه النغمة قصة على الصفحة الأولى من نيويورك تايمز بقلم باتريك تايلر Patrick Tyler الذي قال إن البيت الأبيض قد رفض عرضًا قدمه روس بيرو - Ross Perot عام 1987 مفاده أن تخفيف الضغط على فيتنام قد يكون «طريقًا لكسب عودة كل من بقي في الأسر في جنوب شرق آسيا إلى الوطن». لكن تايلر يلاحظ أنه «في ذلك الوقت كانت واشنطن تتبع خطة دبلوماسية متشددة تجاه هانوي للحصول على نفس النتيجة». «إن التنازلات المسبقة هي الموت بعينه»، كما يقول ريتشارد تشايلدرس Richard childress المسؤول في مجلس الأمن القومي والمشرف على موضوع أسرى الحرب والمفقودين في المعارك، ويضيف أنهم «سيأخذون، ويأخذون، ويأخذون»، «لقد تعلمنا ذلك خلال عشرين عامًا». «امتنع المفاوضون الأمريكيون عن أي فعل إلى أن حققت هانوي تقدمًا بخصوص تقديم خريطة طرق تفصيلية بهدف تحقيق تحسن في العلاقات من خلال إبداء التعاون في قضية الجنود المفقودين وأسرى الحرب» كما يضيف تايلر دون أن يبدي أي تساؤل، ولو بسيط، بخصوص نوايا واشنطن المعلنة، أو أية إشارة، مهما تكن خافتة، إلى أن البعض قد لا يوفقون في تقدير الصلاح الأمريكي حق قدره (25).
وبينما تأملت البلاد كلها «عقل اليابان» آسفة لـ «رثاء النفس» المزري عند اليابانيين، أو فشلهم في التعويض على ضحاياهم، بل وحتى في «الخروج بإعلان واضح يقرّ بمسؤوليتها عن الحرب»، صعّدت الولايات المتحدة وصحافتها شجبها المرّ لمجرمي هانوي الذين لم يكتفوا برفض الاعتراف بذنبهم بل

يصرون على سوء معاملتهم المخزي حيال الأمريكيين الأبرياء. وفي تقرير مطول عن هذا الاستنكار المتزايد تجاه إصرار فيتنام المَرَضي على معاقبتنا بعد سبعة عشر عامًا من النهاية الرسمية للحرب، كتبت كروسيت أن الأمل بالعلاقات الدبلوماسية بين فيتنام والولايات المتحدة «قد يتراجع بسبب انبعاث الاهتمام بقضية غير منتهية بعد، ولن تزول من تلقاء ذاتها : مصير الأمريكيين المفقودين» افتتح جورج بوش، الغاضب كما يجب بسبب الوقاحة الفيتنامية، العام 500 في تشرين الأول 1991 بالتدخل من جديد لصدّ الجهود اليابانية والأوروبية الهادفة لإنهاء الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على فيتنام عام 1975، بينما أبلغ وزير الدفاع ديك تشيني Dick Cheney الكونغرس أن «على الفيتناميين» - رغم تعاونهم المتزايد - القيام بأكثر من ذلك قبل أن نسمح لهم بدخول العالم المتحضر، لا بد من «تقدم مهم» في قضية المفقودين في المعارك كشرط لتطبيع العلاقات، كما قال وزير الخارجية جيمس بيكر Games Baker، وهي عملية يمكن أن تستغرق سنوات عدة. في أثناء ذلك واصل المسؤولون في واحد من أفقر بلدان العالم إظهار انزعاجهم كما فعلوا «الأسبوع الماضي عندما أفشلت الولايات المتحدة اقتراحًا فرنسيًا يدعو الصندوق النقدي الدولي لإعطاء قروض لفيتنام» حسب ما جاء في التايمز (26).

لفترة من الزمن كان الحظر مفروضًا بقصد معاقبة فيتنام على جريمة أخرى من جرائمها: اعتداؤها على بول بوت ردًا على هجمات الخمير الحمر الإجرامية ضد المناطق الحدودية الفيتنامية. لقد جهدت الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات رغم فظاظة الفيتناميين تجاهها، كما تخبرنا باربرا كروسيت تحت عنوان «المفقودون في الهند الصينية، قضية ترفض الموت»، لكنها تتابع أن «محاولات الرئيس كارتر لفتح صلات مع هانوي أصيبت نتيجة الغزو الفيتنامي لكمبوديا عام 1978». طبعًا، فالأخلاقي القديس لم يستطع تجاهل ذلك العدوان الذي لا مبرر له. ولو كان جورج بوش مكانه لكان - دون ريب - أرسل نورمان العاصف (شوارتزكوف) لسحق المعتدين، (على الأقل، إن كانت هناك ضمانة بأن أحدًا لن يرد الضربة) (27).

رأى كل ذي عينين مشاعر كارتر العميقة تجاه جريمة الحرب المتمثلة بالعدوان من خلال رد فعله على الغزو الإندونيسي لتيمور الشرقية والذي لم يكن في هذه الحالة - إنهاءًا لاعتداء إجرامي ضد السكان بل بدءًا له. وعندما قارب العنف الإندونيسي حد الإبادة الجماعية عام 1978، وشارفت مخزونات الأسلحة الإندونيسية حدّ النفاذ، زادت إدارة كارتر تدفق الأسلحة للحليف الإندونيسي زيادة حادّة، وأرسلت له الطائرات من إسرائيل لتجنب العقبات التي قد يضعها الكونغرس. كانت 90% من أسلحة إندونيسيا أمريكية المصدر، تحت شروط صارمة تفرض استخدامها لغايات دفاعية حصرًا. ومن عليائه الأخلاقية هذه راقب كارتر جريمة العدوان الفيتنامي وأنهى - كارهًا - جهوده الهادفة لإدخال فيتنام جماعة الأمم المتمدنة، كما يخبروننا. ظهرت المعارضة الأمريكية المبدئية لاستخدام القوة في الشؤون الدولية مرة ثانية في الثمانينات: مثلا، من خلال دعم واشنطن الحاسم للغزو الإسرائيلي للبنان وللمذابح التي رافقته، ومن خلال رد فعل الحكومة ووسائل الإعلام على قرار المحكمة الدولية عام 1986 الذي أمر الولايات المتحدة بالكف عن «الاستخدام غير المشروع للقوة» ضد نيكاراغوا، ومن خ غزو بوش لبنما احتفالا بسقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، وكثير من الأمثلة الأخرى (28).

وفقًا للرواية المشتركة التي قدمتها الحكومة والتايمز، «رفضت واشنطن تطبيع العلاقات مع فيتنام طالما ترفض الحكومة الكمبودية التي تساندها هانوي قبول تسوية متفاوض عليها للحرب الأهلية هناك»، (ستيفن غرينهاوس -Steven Greenhouse)، والمقصود هنا هو النزاع مع الخمير

الحمر المدعومين من الصين وتايلاند، (وبشكل غير مباشر من الولايات المتحدة)، الذين يهاجمون المناطق الفلاحية الكمبودية انطلاقا من معاقلهم داخل تايلاند (29).
تختلف الحقيقة عن هذا بعض الشيء. فقد اختارت إدارة كارتر «أن لا تقبل العرض الفيتنامي لإعادة العلاقات» كما يلاحظ ريموند غارتهوف - **Raymond Garthhoff**، مدفوعة أساسًا بـ «ميلها صَوب الصين» أوائل **1978** - وبالتالي صوب الخمير الحمر حلفاء الصين وذلك قبل وقت طويل من غزو فيتنام لكمبوديا [243]. استمر بول بوت بارتكاب أبشع فظائع حكمه، وهذا ما أخفته المخابرات المركزية **C.I.A**، (ربما بسبب صلة الولايات المتحدة بالأمر). وخلافًا لكثير من البلدان الأوروبية، لم تعترض الولايات المتحدة على حكومة كمبوديا «الشرعية» في الأمم المتحدة بعد أن تم طرد الخمير الحمر على يد الفيتناميين، بل «انضمت للصين في دعمها لهم» (غارتهوف). وساندت الولايات المتحدة الغزو الصيني «لمعاقبة فيتنام»، واتجهت لمساندة التحالف المؤسس في تايلاند والذي لعب فيه الخمير الحمر دورًا عسكريًا رئيسيًا. «شجعت الولايات المتحدة الصين على دعم بول بوت»، كما لاحظ لاحقًا مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي **Zbigniew Brezezinsky**.
ويشرح دينغ كسياو بينغ [244] (وهو من المفضلين عند إدارتي ريغان وبوش)، أنه «من الحكمة إجبار فيتنام على البقاء في كمبوديا لأنها ستعاني أكثر هكذا، ولن تكون قادرة على مد يدها إلى تايلاند وماليزيا وسنغافورة» التي كانت ستفوز بهنّ جميعًا دون ريب لو لم يضع لها حدّ في الوقت المناسب.
وبعد مساعدة بول بوت على إعادة بناء قواته المبعثرة، منحه تحالف الولايات المتحدة – الصين - تايلاند (والغرب عمومًا) دعمه الدبلوماسي، وفرض حظرًا تجاريًا على كمبوديا ومنع المعونات القادمة إليها من مصادر أخرى، بما فيها المعونات الإنسانية. قوّضت الولايات المتحدة أية تحركات صوب تسوية متفاوض عليها لا تتيح للخمير الحمر دورًا فاعلًا، كما هددت تايلاند بحرمانها من الميزات التجارية إذا رفضت دعم الخمير الحمر، كما جاء في تقرير لصحيفة فار إيست ايكونوميك ريفيو **Far East Economic Review**. وفي أول كلمة بعد عودته المظفرة إلى كمبوديا في تشرين الثاني **1991** أشار سيهانوك [245] إلى أن ضغط الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن هو الذي «أجبر الكمبوديين على قبول عودة الخمير الحمر». وكان، قبل سنة من ذلك، قد أخبر الصحفي الأمريكي ت.د.ألمان **T.D. Allman** أنه «لإنقاذ كمبوديا... فإن كل ما كان يجب القيام به (عام **1979**) هو ترك بول بوت يموت... كان بول بوت يحتضر، وأنتم من أعاده للحياة» (30).
إذن، ستكون الترجمة الأكثر دقة لكلام التايمز هي أن طلب فيتنام استئناف العلاقات الدبلوماسية قد أحبط بسبب تحول إدارة كارتر صوب الصين والخمير الحمر، وأن الولايات المتحدة استغلت ذريعة الغزو لمعاقبة شعبَي فيتنام وكمبوديا أقسى عقاب ممكن، وأن واشنطن رفضت السماح بأية تسوية دبلوماسية لا تعطي الخمير الحمر دورًا قياديًا. كتب محرر الغلوب **Globe** هـ. غرينوي **H. Greenway** أن فيتنام «قد تكون كسبت شكر معظم الكمبوديين» بطردها ذلك الحليف الخفي للولايات المتحدة من كمبوديا (بول بوت)، واضعة بذلك حدًا للفظائع التي بلغت ذروتها بعد «ميل كارتر صوب الصين» (ومن هنا جاء ميلها صوب بول بوت)، ومن ثم إبقاؤه محاصرًا، لكن هذه الفعلة «أكسبَتها ازدراء معظم بلدان العالم» - أي البلدان التي تتبع أهواء الولايات المتحدة، كما هو واضح.
لكن انسحاب فيتنام من كمبوديا أزال هذه الذريعة ولم يترك للولايات المتحدة إلّا ذريعة سوء معاملة الفيتناميين تجاه الأمريكيين، وقضية المفقودين في المعارك. وشرح أخلاقيو وصحفيو وحكومة

الولايات المتحدة أن هذه الجريمة المستمرة تقتضي استمرارنا بالحظر الذي يحرم فيتنام من القروض والاستثمارات الآتية من المؤسسات النقدية الدولية التي تتحكم بها الولايات المتحدة، إضافة إلى عون الأوروبيين واليابان الحذرين من إغضاب حليفتهم القوية التي لا تعرف الرحمة (31).

شهدت ذكرى بيرل هاربر ذاتها مقالة افتتاحية في الواشنطن بوست قالت إنه رغم تحقيق فيتنام بعض التقدم إلّا أن بعض «مناصري قضية الجنود المفقودين» يدّعون أنها «تمتنع عن تسليم رفات الجنود القتلى». «سيقتضي الأمر انفتاحًا كبيرًا من جانب هانوي وتقصيًّا جديًا من جانب واشنطن للانتهاء من هذه القضية»، كما يستنتج المحررون بكل صرامة. فإذا ما أبدى الفيتناميون تعاونًا كاملًا فقد نسمح لهم بالانضمام للجماعة الدولية، مع أننا لن نسامحهم على الأذى والألم اللذَين أنزلاهما بنا خلال ما يزيد على أربعين عامًا بأكثر مما سنصفح عن الإساءة اليابانية التي حدثت قبل ذلك بسنوات (32).

أما إذا عدنا ثانية إلى العالم الواقعي فسنجد أن مصالح الأعمال الأمريكية هي التي تشكو أكثر من غيرها من الالتزام الأمريكي المتعصب ب- «استنزاف فيتنام». فهم يخشون إبعادهم عن فرص الربح من قبل منافسيهم الخارجيين، ويريدون الحصول «على حصتهم العادلة من التجارة مع فيتنام»، كما عبر أحد المدراء. تقدم هذه الاعتبارات سببًا وجيهًا لإعادة النظر بالموقف الأمريكي. قد نَرِقُّ، كما تخبرنا الصحف، إذا وافقت فيتنام على سنتين من أعمال البحث، واتخذت خطوات لفتح طريقنا إلى لاوس وكمبوديا، ووعدت بتسليم أية رفات تعثر عليها، وضمنت لنا «دخولًا فوريًا إلى الريف الفيتنامي» وإلى الأرشيفات العسكرية. ولأننا الطرف المظلوم فبإمكاننا، أثناء ذلك، تقييد تحركات الدبلوماسيين الفيتناميين لدى الأمم المتحدة بحيث تقتصر على جوارها القريب (33).

كتب غريغوي أن «ثمة فيتناميين، مثل نائب وزير الخارجية لي ماي **Le Mai**، يقولون إنهم يفهمون حاجة الحكومة الأمريكية لإقناع الشعب الأمريكي وإرضائه فيما يتعلق بموضوع الجنود المفقودين في المعارك». ويفهم الفيتناميون أيضًا أن قضية المفقودين هي العائق الأكبر أمام الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة أمام إقامة العلاقات الدبلوماسية معها والعودة إلى الجماعة الدولية». لكن غريغوي يضيف أن «ثمة فيتناميين آخرين ما زالوا يتحدثون بحرارة شديدة ضد تحويل الولايات المتحدة لخسارتها إلى قضية سياسية في بلد ما زال 200 - 300 ألف من جنوده مفقودين لا يعرف مصيرهم». ويقترح أحد قدامى المحاربين الفيتناميين «أن يعود الأمريكيون ويخبروننا أين دفنوا أولئك الفيتناميين» ويعلق غريغوي انطلاقًا من تجربته الواسعة كمراسل حربي قائلًا: «يا لها من مهمة أن نستعيد تلك الذكرى التي طالما جهدنا لطمسها: ذكرى الجرافات التي تلقي جثث الفيتناميين في الحفر، والحوامات بحمولاتها المعلقة بشباك تبرز من عيونها أذرع وسيقان القتلى المحمولين ليدفنوا في قبور مجهولة»(34).

يستحق غريغوي المديح لخروجه عن الصف، مع أنه لابد لنا من ملاحظة بعض المسائل الأخرى التي قد يردها البعض إلى عامل لا يسمّونه.

ليس سرا أن شيئًا من تلك الأفعال لا يستطيع منع الولايات المتحدة من «العودة إلى الجماعة الدولية». ولا شيء يستدعي الاعتذار - سواء بشكل «إعادة نظر» أو «إبداء الأسف» - هذا إن لم نقل شيئًا عن إمكانية التعويض عن تلك الجرائم المروعة.

إن تلك الأصوات لأكثر خفوتًا بكثير من أن تستطيع اختراق انهماكنا في رثاء الذات الذي نبديه تجاه الإساءات التي لحقت بنا، من تلك الأصوات الخافتة فعلا صوت ذلك الجرّاح الذي أجرى عملية دقيقة في شباط 1990 لإزالة شظية قذيفة أمريكية من ذراع إحدى الضحايا الكثيرة التي قُتلت أو شُوهت بعد

الحرب نتيجة القنابل غير المنفجرة. تعرّض الشيوعيون البائسون لكثير من الاحتقار عندما نشروا خرائط تبين مواقع الألغام التي تركوها في أفغانستان حتى يصير ممكنًا حماية المدنيين من الإرث القاتل لعدوانهم. لم تتعرض الولايات المتحدة لإدانة من هذا النوع لسبب بسيط: رفضت واشنطن تقديم خرائط الألغام لفرق نزع الألغام العاملة في الهند الصينية. وكما أوضح متحدث باسم البنتاغون: «لا يجوز أن يعيش الناس في تلك المناطق، فهم يدركون حجم المشكلة». بل وأكثر من ذلك كله – كمسألة منطقية أوليّة - لم توجّه أية إدانة لبذر الألغام والقنابل الصغيرة المضادة للأفراد في أرجاء الريف إبّان حمّى «صلاحنا المفرط، وإحساسنا البريء من الغرض»(35).

يستطيع قراء الصحافة الأجنبية سماع صوت تران فييت كوونغ ذي الأحد عشر عامًا، وهو من مدينة فينه - Vinh التي كانت «ذات موقع ملعون»، كما أوضحت التايمز بفطنة. رغب والدا تران كثيرًا بأن يتلقى ابنهما تعليمًا مدرسيًا، ولأن سلطات المدينة لم تكن قادرة على تحمل نفقات الكتب المدرسية فقد كان تران مضطرًا للاستغناء عن فطوره اليومي حتى يتمكن الوالدان من شراء الكتب (وإذا كان تران محظوظًا فسيقوم معلمه بشراء الطباشير من راتبه الخاص الذي يحصل عليه بشق النفس من وظيفتين أو أكثر). كما لا تستطيع الحكومة ترميم كثير من الطرق والمشافي وأنظمة الصرف الصحي التي دمرتها كلها قاذفات الولايات المتحدة منذ عشرين عامًا، كما جاء في تقرير جون ستاكهاوس John Stackhouse من المدينة المدمرة. اضطر مشفى الأطفال عام 1991 لإغلاق خمسين سريرًا من أسرّته البالغ عددها مئتين وخمسين سريرًا، كما اضطر لأن يطلب من مرضاه تأمين الأدوية بطرقهم الخاصة، ويجري أطباؤه عملياتهم الجراحية على طاولة عمليات مقدمة من بولندة في ظل نقص كبير في المعدات. أما في مركز فينه الطبي، حيث كانت صيدلية المشفى «كومة من الأنقاض»، فيحدد أحد الأطباء ما هو واضح بقوله: «كل المشاكل هنا هي عواقب للحرب الأمريكية، ولم يفعل الحظر إلّا أن زادها سوءًا».

يلاحظ ستاكهاوس أن الحظر «عزل فيتنام دوليًا، مبعدًا إيّاها عن التجارة والمعونات» وحاجبًا معونة المنظمات التنموية التي تملك الولايات المتحدة «فيتو فعالًا» فيها، بما فيها بنك التنمية الذي يتخذ من مانيلا مركزًا له والذي كان مستعدًا لتقديم 300 مليون دولار تتضمن مبلغًا مخصصًا لمشروع رَيّ كان بوسعه زيادة الناتج الزراعي بمقدار الثلث. ومع أن فيتنام نفذت برامج الإصلاح الهيكلي التي طلبها المقرضون الدوليون قبل أن تنفّذها أوروبا الشرقية بزمن طويل، فإنها لا تستطيع الحصول على أي من القروض ذات الفوائد المنخفضة التي يقدمها البنك الدولي والمصممة لتخفيف الآثار الحادة للحرب، وذلك بفضل الفيتو الحازم الذي فرضته الولايات المتحدة. والنتيجة هي بلوغ وفيات الأطفال مثلي أو ثلاثة أمثال نظيرتها في بنغلادش، وانهيار النظام التعليمي الذي كان في السابق قد أنتج «شعبة متعلمة بأغلبيته». أما المصارف التجارية وغيرها من المقرضين والمستثمرين فلن يتحركوا قبل أن تسمح الولايات المتحدة بذلك، كما تظل الأسواق الأجنبية مغلقة أمام فيتنام
الى حد كبير دونما فرص لزيادة فرص العمل في القطاع الخاص . حتى مناشدات اليونيسيف
UNICEF فشلت لأن أحداً لا يريد إغضاب الولايات المتحدة كما أوضح رئيس مكتب اليونيسيف في مدينة هوشي منه .

قد يستطيع قراء الصحف الأجنبية أيضاً سماع صوت القبائل الجبلية في تشرين الأول ١٩٩١ ، عندما «طالبوا السلطات السماح لهم باسقاط حوامة أمريكية سمعوا أنها بسببلها للتحري عن أدلة بخصوص الجنود الأمريكيين المفقودين في المعارك » . «ليس صعباً اكتشاف مصدر العدوان الخفي هنا » ، كما يقول الصحفي الكندي فيليب سماكر Philip Smucker : «لا يعدو الأمر مسألة تحديد أية قرية

شوه أو قتل فيها أحد الأطفال مؤخراً بفعل قنبلة ، وهي قنبلة ضئيلة الحجم ظلت مختبئة في التراب منذ ثمانية عشر عاماً » . وذلك في منطقة «دمرت غاباتها بفعل القصف الإشباعي ورش الديوكسين[246] Dioxin من قبل الطائرات الأمريكية التي تركت المنطقة شبيهة بالجبال القمرية ومثقبة بحفر مخروطية تبلغ واحدتها حجم سيارة كاديلاك» ، وتركت التربة «غارقة بما يزيد عن / ٢٠٠ ليتر/ من السموم الكيميائية للهكتار الواحد » . بحيث « يزداد عدد الأطفال مشوهي الخلقة هنا كثيراً عنه في الشمال حيث لم يتم رش الكيمياويات» . وفي هذه المنطقة المعزولة وحدها تمت « إصابة أو مقتل اكثر من خمسة آلاف إنسان بعد ١٩٧5 جراء القنابل غير المتفجرة» . يقول فلاح «يقف أمام حفرة انفجار أمام عتبة بيته تبلغ عشرة أضعاف حجمه : اكرهُ الرجل الذي ألقي بهذه القنبلة» . إنها واحدة من بقايا القصف الشامل الذي نفذته طائرات ب - 52 ، والذي قتلت زوجته أثناءه عام ١٩6٩ . ويحكي فلاح آخر عن ابنه ذي الثماني سنوات والذي مزق ارباً منذ اسابيع عندما التقط جسماً معدنياً مستديراً من الوحل . إنه موت طفل آخر « يمر دون أن يسجل في حوليات الحرب الفيتنامية»(37) .

طبعاً ما من شيء يمكنه أن يزعج ضميرنا النقي عندما نتفحص العقول المشوهة عند اولئك اليابانيين المخادعين واختلال طباعهم الذي يحيرنا ويشق علينا فهمه . لن يجد الذين حفظوا المبادئ الأساسية لغزو ال/٥٠٠/ عام غيباً أية صعوبة في فهم الفارق الأخلاقي الضخم بيننا وبين اليابانيين : تنبع الأخلاق من فوهة البندقية . ونحن من يملك البنادق .

وكإثارة لهذا الموضوع ، نشر القسم العلمي في نيويورك تايمز موضوعاً معنوناً : «الجمود الدبلوماسي يعوق دراسة آثار الديوكسين في فيتنام» . يأتي هذا «الجمود الدبلوماسي » مما تسميه الصحافة الموضوعية «توازناً » ؛ « يتحرك المسؤولون الفيتناميون والأمريكيون بخطوات جليدية في مفاوضاتهم لتحسين العلاقات »... الخ . لكن الموضوع يظل استثنائياً في ملاحظته بعضاً من العواقب التعسة لهذا التقصير الغريب : تكمن المشكلة في أن « التجميد المستمر منذ سبعة عشر عاماً في العلاقات بين الولايات المتحدة وفيتنام يعوق بحوثاً ذات أهمية حيوية في الآثار البعيدة المدى للعامل البرتقالي[247] وغيره من مصادر الديوكسين على العسكريين أو السكان المدنيين» . إنه سوء حظ شديد ، إذ يمكن تعلم الكثير عن الآثار الضارة الممكنة للديوكسين الصناعي المستخدم في الغرب عبر دراسة الناس في المناطق التي أغرقت بكميات كبيرة من مسقطات الأوراق Defoliants الأمريكية الحاوية على الديوكسين اثناء الحرب الفيتنامية» .

إن فيتنام موقع مثالي لمزيد من الأبحاث في الارتباط المحتمل بين الديوكسين والسرطان ، وسوء الوظيفة التناسلية ، والمشاكل الهرمونية ، والقصورات المناعية ، واضطرابات الجملة العصبية المركزية ، وأذية الكبد ، والداء السكري ، والتبدلات في استقلاب الشحوم . وقد يساعد ذلك على حل المسائل «الحرجة» في مجال تعيين المستوى «الذي يصبح عنده الديوكسين خطراً على الإنسان» .

أما أن يكون لهذه المخلوقات ، التي هي موضوع البحث ، بعض الحاجات التي لا بد من معالجتها ، والناشئة اصلاً عن ذلك العامل الخفي ، فهي فكرة أغرب من أن تطرح أو أن يشار إليها ، يوضح امران سبب «قدرة فيتنام على تقديم فرص ممتازة للدراسة» . «الأول ، وجود اعداد ضخمة من الفيتناميين من مختلف الأعمار ومن الجنسين ممن تعرضوا للديوكسين» بما فيهم عدد كبير من النساء والأطفال . أما في الغرب فلم تؤذ الحوادث الصناعية ، أو « تلوث المناطق المجاورة » ، كما في سيفيسو Seveso وإيطاليا وLove canal ، « إلا جماعات صغيرة في مناطق محددة» ، وكان جلهم من الرجال . أما السبب الثاني فهو أن فيتنام « تحوي عينة مقارنة ضخمة Control Grouf» في

الشمال ، حيث «لم يتم رش» الشماليين . من المظاهر النافعة الأخرى أن «كثيراً من الفيتناميين قد تلقوا جرعة كبيرة من الديوكسين » ، « إن ثمانين بالمئة من الفيتناميين يعيشون في الريف ، وغالباً ما يسيرون حفاة الأقدام أو يكتفون بالصندل » ، كما يعلق باحث أمريكي ، «يتعاون الفيتناميون بشكل ممتاز ، لكننا نضيع هذه الفرصة الفريدة لدراسة العواقب الصحية علينا كلنا بسبب استمرار تجميد العلاقات . « إن الوقت المتاح لدراسة الذين تعرضوا للرش ينفد بسرعة»(38) .

قد يتضمن هذا البحث الممتع القاء نظرة على «الأطفال الذي يقتلهم السرطان والتشوهات الولادية ، أو على النساء المصابات بأورام خبيثة نادرة في مشافي الجنوب (وليس في الشمال الذي نجا من هذه الأهوال) ، أو على الحاويات المختومة على أطفال رضع مشوهين بشكل مرعب وغير ذلك من المشاهد المروعة التي يرد ذكرها من حين لآخر في الصحافة الأجنبية وغيرها من الأماكن البعيدة عن اعين الناس هنا . وقد يعود ذلك البحث بالفائدة على الولايات المتحدة أيضاً(39) .

يخرج هذا النقد على التقاليد ، على الأقل لأنه يقترح إمكانية وجود خطاما ، وقد يثير بعض الأدمغة أسئلة عن واقعية الثقافة العقلانية ، أو كونها مجرد نص لجوناثان سويفت[248] . يذكر الناقد الاحتجاجات المتكررة بخصوص الرقابة الشديدة التي مورست في اليابان تحت الاحتلال الأمريكي ، والتي كانت مفروضة سراً (كانت أية اشارة لوجودها ممنوعة في نفس الوقت الذي صاغت فيه الولايات المتحدة لليابان دستوراً ينص على أنه «لن تمارس أية رقابة ، ولن تنتهك سرية وسائل الاتصالات بأية صورة من الصور» . كان الجنرال ماك ارثر « يؤكد للشعب الياباني وللصحفيين اليابانيين أن ليس أقرب إلى قلبه من حرية الصحافة وحرية الكلام ، فهي الحريات التي خاض الحلفاء الحرب في سبيلها » . (مونيكا براو Monica Braw) . تقرر اقامة الرقابة على الفور ودامت اربع سنوات ، اي الى أن صارت نافلة بفعل تطهير المثقفين . ومنذ الأيام الأولى ، كان أحد دوافع تلك الرقابة منع أي نقاش للقنبلة الذرية وآثارها . وقد أحتفظ بهذه الأشياء سرية قدر الامكان في اليابان بسبب المخاوف من أن الحقيقة قد «تعكر هدوء العالم» ، وقد تحمل فكرة أن « القصف كان جريمة ضد الانسانية» ، كما قال أحد الرقباء عندما منع قصة شاهد عيان على جريمة ناغازاكي . طال المنع الصحف العلمية اليابانية أيضاً ، وقد أثار ذلك بعض الاعتراض ، لا لأنه تسبب في عرقلة تقديم العون للناجين - فقد تم تجاهل هذه القضية على نطاق واسع ، بل لأنه ضيع فرصة فريدة لدراسة أضرار النشاط الاشعاعى(40) .

وبينما كان الأمريكيون يتفكرون في جرائم اليابان بمناسبة الذكرى الخمسينية لبيرل هاربر ، صدر كتاب جديد عن الجريمة الأمريكية الوحيدة التي تم الاعتراف بها : مجزرة ماي لاي My Lai في آذار ١٩٩٨ . فقد صدم القراء الأمريكيون عندما عرفوا أن «الملازم كالي Cally ذا السمعة السيئة» الذي القتلة قد « قضى أقل من ثلاث سنوات من الحبس في مكتبه الخاص في مقر القيادة ثم نال عفواً» ، وهو الآن يستمتع بحياته كرجل أعمال ثري في جورجيا ويقود سيارته من طراز مرسيدس من منزله الجميل الى المجمع التجاري حيث يوجد متجر المجوهرات الذي يملكه . ولاحظت الواشنطن بوست في ختام عرضها للكتاب أن «أي كتاب يتناول هذا الموضوع سيكون قد أهمل مسؤولياته ان هو هو لم يقتف اثر تلك الخطيئة وصولاً الي مركَّب النور والظلام في روح الفرد البشري . لكن جوستين وينتل Justin Winter من الفايننشال تايمز اللندنية تبدي استجابة مختلفة : « يركز كتاب (اربع ساعات في ماي لاي) . مثله مثل كل الكتب التي تتناول فيتنام وتنشر في الغرب ، على الأمريكيين وعلى الضرر اللاحق بنظرة الأمريكيين الى أنفسهم . أما نصف المعادلة الثاني فيهمش . ومع أن الكتاب يسجل بأمانة

روايات حفنة من شهود العيان الناجين من مجزرة ماي لاي ، فإن الأسى والحزن اللذين ما زالا يتخللان إقليم كوانغ نغاي Quang Ngai كنتيجة لثماني سنوات من احتلال قوات الولايات المتحدة وقوات كوريا الجنوبية لا يرد له أي ذكر هنا . وبالمقابل يغرق القارئ بكمية كبيرة من تفاصيل السير الذاتية التي غالباً ما تكون مبتذلة - والخاصة بكل أمريكي يرد ذكرهُ في النص تقريباً » .
إن لذلك نموذجاً سابقاً . ثمة كثيرون ممن لم يرف لهم جفن عندما نشرت نيويورك تايمز موضوعاً عن ماي لاي في الذكرى الخمسينية للمجزرة ، أي في آذار ١٩٨٣ ، قائلة أن القرية والمنطقة المحيطة بها ما زالت «صامتة ، غير آمنة» ، مع أن الأمريكيين كانوا ما يزالون « يحاولون جعلها آمنة»، بالقصف الشديد . وأورد المراسل أقوالاً لقرويين اتهموا الولايات المتحدة بقتل كثير من الناس ، لكنه أضاف متفلسفاً : « أنهم ليسوا في موقع يستطيعون منه تقدير ما تعنيه ماي لاي للأمريكيين »(41) .
تلتزم الواشنطن بوست قوانين الاستقامة السياسية إذ تأمرنا بسبر أعماق «روح الإنسان الفرد » بكل تعقيداتها المظلمة للبحث عن إجابة على مجزرة ماي لاي في ذلك الخلّل العام الذي يكتنف الجنس البشري برمتهٍ . لا أن نبحث في سياسات الولايات المتحدة ومؤسساتها . وتقضي قوانين الاستقامة السياسية بأن الولايات المتحدة تردُ فقط على جرائم الآخرين ، ولا سياسة لها . تتجاوز نهجها العام الهادف لفعل الخير . فسياستها في كوانغ نغاي لا تتعدى « محاولة جعلها آمنة» للفيتناميين المعذبين الذين « تحميهم » . صحيح أن الهند الصينية قد دمرت ، لكن هذا أمر عادي ، وما من فاعل له . ثمة «بقاع كبيرة من الأرض التي صارت قفراً بفعل الحرب» ، كما كتب فوكس بترفيلد Fox Butterfield وهو الكاتب الأول للشؤون السياسية في التايمز ، صائغاً جملته بشكل يمكن أن يجعل أورويل ذاته يلهث عجباً . أما زميله كرينغ ويتني CraigWhitney فيجعل «إرث الحرب» كالتالي : « أنزل العقاب بالفيتناميين وأراضيهم عندما سمحوا للشيوعيين بالعمل فيها » . اما الفلاحون فقد «دُفعوا دفعة للخروج من بيوت أجدادهم بفعل القتال » . كان الأمر كله نوعا من كارثة طبيعية لا تفسير لها ، اللهم الا بالتأمل في كلمات روح الانسان الفرد(41).
يوصي أحد المراجعين البريطانيين بالمضي خطوة إضافية وراء ذلك كله : إلقاء نظرة على « أهداف صُنّاع السياسة في واشنطن » ، وليس مجرد روح الملازم كالي وجنوده أنصاف المجانين الذين نفذوا المجزرة متصورين أن كل فيتنامي في خرائب كوانغ نغاي ، رجلا كان ام امرأة ام طفلاً ، يمثل خطراً محتملاً على حياتهم . وكخطوة أولى لتحديد هذه الأهداف نفحص سجل «عملية ويلر والاوا Wheeler Wallawa » ، حيث سجل إحصاء الجثث الرسمي ١٠,٠٠٠ قتيل معاد بمن فيهم ضحايا ماي لاي . وفي دراسته التفصيلية لهذه المجزرة وغيرها من أمثلة القتل الجماعي في تلك الأونة ، يكتب مدير مكتب نيوزويك كيفن بكلي Kevin Buckly أن ماي لاي كانت تطبيقاً ذا بشاعة خاصة لسياسة أعم كانت لها الآثار ذاتها في أماكن كثيرة أخرى وفي أزمنة كثيرة» ، مثل إحدى المناطق التي تضم أربعة قرى خفض عدد سكانها من ٠٠٠, 16 الى 600,1انسان ، أو عندما أظهرت مواقع القصف لطائرات ب - 5٢ أن القصف كان يستهدف القرى تحديداً ، أو عندما طاردت الحوامات الفلاحين العاملين في الحقول واصطادتهم . «طبعاً لا يمكن إلقاء اللوم كله على ملازم أخرق» ، كما يعلق بكلي : «كان كالي استثناءاً ، لكن ويلر والاوا لم تكن كذلك» ، كما لم تكن كثيرات غيرها . إنها الحقيقة التي تقود الى استنتاجات معروفة(43).
علم عمال الإغاثة الأمريكيون الشماليون العاملون في كوانغ نغاي بأمر مجزرة ماي لاي فوراً ، لكنهم لم يهتموا للأمر ، مثلهم في ذلك مثل السكان المحليين ، لأن ذلك لم يكن يعتبر امراً خارجاً عن المألوف

. كتب الضابط المتقاعد ادوارد كينغ Edward king : «بالنسبة لجندي محترف ، لا تمثل ماي لاي شيئاً اكثر من انكشافه أثناء عملية سرية يعرف أنها تجري منذ زمن طويل على نطاق أضيق قليلاً . وبمحض الصدفة وجدت هيئة التحقيق العسكرية التي حققت في ماي لاي مجزرة اخرى مثلها على مسافة أميال قليلة وذلك في ماي كهي My Khe . لكن التهم الموجهة الى الضابط المسؤول هناك أسقطت على أساس أنها كانت عملية عادية تم فيها تدمير قرية واحدة وقتل مئة من سكانها وتهجير الباقين الذين أرسلوا إلى معكسر لاماء فيه في جزيرة باتانغان Batangan التي رُفعت في سمائها راية كتب عليها : «نشكركم التحريرنا من الارهاب الشيوعي » . وهناك أخضعوا لعملية بولد مارينر Bold mariner التي «حاولت جعل المنطقة آمنة» عن طريق مجزرة أكبر وخراب بيئي اشد(44) .

أيمكن أن يوجد من هو أجدر بالمحاكمة على جرائم الحرب اكثر من الجنرال ياماشيتا Yamashita والألف الآخرين الذين أعدموا عقاباً لهم على جرائمهم في حرب المحيط الهادي ؟ .

5- في الحساسية تجاه التاريخ

لنتذكر أن واحدة من عيوب الشخصية التي اكتشفت اثناء البحث في « عقل اليابان » كانت محاولاتهم الخرقاء لتطهير الماضي » ، مثلهم في ذلك مثل المسؤولين السوفييت الذين استخدموا «كل سلاح ممكن... من أجل طمس الذاكرة الشعبية المتصلة بـ «الحقبة الكتيبة» التي تشكل « اكبر سرطان » تاريخي . لكن عبثاً : «لأنك لا تستطيع قتل التاريخ».
أليس ذلك بالمستطاع حقاً ؟ يظهر مصير حروب الهند الصينية في الايديولوجيا الأمريكية حقنا بأن نتكلم في هذه الأمور . ان مثال أمريكا الوسطى في العقد الماضي مثال أقرب عهداً: سينظر مؤرخو المستقبل بتعجب الى مديح النفس الذي نمارسهُ تجاه الفظائع الوحشية التي ارتكبناها هناك ، والتي فاقت كل ما سبقها من إنجازات في مجال إبقاء «حديقتنا الخلفية » قابعة في اعمق اعماق البؤس .
إن مجرد فكرة قيام مثقف أمريكي بإطلاق الأحكام على الآخرين في مجال كيفية تصالحهم مع تاريخهم هي فكرة مستفزة مجفّلة تترك المرء عاجزاً عن الكلام . من منّا ، منذ أيامنا الأولى ، فشل في المصالحة مع حقيقة العبودية ، أو حقيقة ابادة السكان الأصليين ؟ أيمكن أن يوجد واحد من سكان نيو إنغلند[249] New England المتمدئين لم يحفظ التفاصيل الشيعة لأول إبادة جماعية كبرى - ذبح هنود البيكوت[250] Pegwot عام ١٦٣٧ وبيع من بقي منهم عبيداً ؟ من منا لم يسمع القصة البيوريتانية[251] التي تحدثت عن هذا الملهم بكل فخر ، واصفة الإلغاء الرسمي لأمة البيكوت على يد السلطات الاستعمارية ، بما في ذلك اعتبار مجرد ذكر اسمها ، خروجاً عن القانون « بحيث أُزيل اسم البيكوت - ومثلهم الأماليش Amalech ، عن وجه الأرض ، إذ لم يبق من ينتسب لهذه الأمة ، أو من يجرؤ على إعلان نسبته اليها على الأقل » . من المؤكد أن كل طفل أمريكي ممن يتعهدون « بالولاء لأمتنا في ظل الرب» يُعلّم كيف استعار البيوريتانيون فصاحة وخيال العهد القديم ، محولين أنفسهم عن وعي الى شعب الله المختار الذي يتبع إرادة الرب « بقتل الكنعانيين وطردهم من أرض الميعاد » ، (نيل سالسبري Neilsalisbury) . من منا لم يظهر أسفاً عند دراسته المؤرخين الذين مجدّوا أسلافنا المبجلين لأنهم قاموا بعمل الرب وفقاً لإرشادات قادتهم الدينيين ، مؤدين «مهمتهم السماوية » عبر هجوم مفاجئ قبيل الفجر على قرية البيكوت الكبرى ، عندما كان معظم الرجال خارجها ، وذبحوا النساء والأطفال والعجائز بأسلوب توراتي أصيل ؟
حوّل البيوريتانيون الأكواخ الى « أفران ملتهبة»، حسب كلماتهم هم ، وتركوا «ضحايا أبشع ميتة يسوون في النار ويغرقون في دمائهم» . أما خدم الرب فقد « قدموا الشكر لربهم الذي عمل لصالحهم بكل هذه الروعة» . أيمكن أن يوجد من لم يتساءل ما إذا كان بإمكان تاريخنا أن يقدّم ردّاً ، وإن متأخراً ، على هذا الاستمتاع بإبادة أولئك الذين « أفرطوا في التباهي بعزتهم» ورفضوا إعطاءنا ما يخصهم ؟(45) .
ليست كونيكيتكيت Conecticut قصية جداً بالنسبة لمثقفينا ومرشدينا الأخلاقيين الساكنين في اكبر مدننا (نيويورك) بحيث لا يستطيعون . الوصول الى السجلات التي تتحدث عن الأعمال التي أدت لتطهير منطقة نيويورك من حثالة السكان الأصليين بعد سنوات من ذلك .
ومن ذلك القبيل ما يرويه دافيد دوفري David devries عن تجربته في منطقة مانهاتن السفلي Lower Manhatten في شباط ١٦٤٣ ، حيث ذبح الجنود الهولنديون هنود الألغونكين

Alganquin المسالمين على الضفة المقابلة لنهر هدسون Hudson ، متوصلين في نهاية المطاف لابادة أو إجلاء كل الأمريكيين الأصليين من منطقة نيويورك الكبرى . في هذه الحالة فضَّل القتلة نموذجاً آخر من النماذج التي اتبعها الآباء المؤسسون . «فقد أتوا فعالاً تليق بالرومان عندما قتلوا كل ذلك العدد من الناس النائمين ، حيث انتزع الرضَّع من على أداء امهاتهم ومزقوا إرباً أمام ذويهم ، ورميت اشلائهم في النار وفي النهر . أما الرضَّع الآخرون الذين كانوا مربوطين الى مهودهم الخشبية الصغيرة فقد قطعوا بالسيوف وطعنوا وذبحوا بوحشية تحرك قلب الحجر . وعندما رُمي بعضهم في النهر أحياء وحاول آباؤهم وأمهاتهم إنقاذهم ، لم يسمح لهم الجنود بالعودة الى اليابسة وجعلوا كلا من الآباء والأبناء يغرقون » .

ليس هذا بقليل الشبه مع مجزرة ريو سومبول Rio Sumpul على الحدود السلفادورية الهندوراسية عام ١٩٨٠ التي كانت أول الفظائع الكبرى في الحرب التي أدارتها الولايات المتحدة في السلفادور ، والتي قد تكشفها جرائد من نوع نيويورك تايمز في يوم من الأيام . وغيرها كثير من العمليات التي نفذتها فصائل النخبة القادمة حديثة من معسكرات تدريبها في الولايات المتحدة ، والمسلحة بأسلحة الولايات المتحدة ، والتي تهتدي بالمبادئ التي علمتها الولايات المتحدة لسنوات طويلة (46) .

لا يستطيع أحد اتهامنا بإخفاء الحقائق عن الأعمال التي أدت لتطهير منطقة نيويورك . فهذه الحقائق ، بعد كل حساب ، متاحة حقاً لكل إنسان من خلال «الأسماء الأصلية لمختلف المواقع في مدينة نيويورك » والتي نشرها متحف المدينة بكل وضوح .

إن مشهد «حساسيتنا تجاه التاريخ » بشع لدرجة أنه لا يستحق المراجعة ، لذلك لن تكون كلمة « إهمال » كلمة مناسبة ، وبوسع كل من يتذكر دروس وصوّر طفولته أن يدرك السبب ، على الأقل أولئك الذين جاءت طفولتهم قبل ظهور أثر الحركات الشعبية في الستينات ، الحركات التي أثارت جوقة من ردود الفعل العنيفة ضد استيلاء «المستقيمين سياسياً » على ثقافتنا التي كانت ملائكية في السابق . لقد استيقظت ذكرياتي الخاصة قبل اسابيع من انكشاف مجزرة ماي لاي عام 1969 ، وذلك اثناء تصفحي لأحد نصوص كتاب الصف الرابع الابتدائي الذي يتحدث عن استعماريي نيوانغلند . كان الكتاب مقرراً دراسياً في ضواحي بوسطن المعروفة بجودة مدارسها ، ويقرأ الأطفال سردا معقول الدقة لمذبحة البيوت التي يمتدحها الكاتب كثيرة على - طريقة بيوريتانيي (47)١٦٤٣.

وهكذا تستمر الحكاية على امتداد غزو الـ /٥٠٠/ عام . في عرض الكتب الخاص بمجلة التايمز Times Book Review ، يستعرض المؤرخ كالب كار Caleb Carr كتاباً عن انتفاضة هنود السيوكس Sioux في مينيسوتا Minnesota عام ١٨٦٢ . يقول كار إن «المواجهة في مينيسوتا » كانت «حرباً شاملة بين أمتين تتنازعان السيطرة على منطقة كانت كلتاهما مستعدتين للموت في سبيلها » . لكن فرقاً حاسماً وجد بينهما : بالنسبة لإحداهما «كان الاستيطان هنا أملاً اخيراً » ، فقد كانوا «لا يخاطرون بأموالهم فحسب ، بل بأرواحهم ذاتها ، بأمل إقامة حياة جديدة في بلد بكر» . أما بالنسبة للسكان الأصليين ، في البداية على الأقل ، فقد كانت «شروط الصراع أقل مصيرية» ، فبوسعهم - بعد كل حساب - أن يرحلوا الى الغرب قليلاً . يصفُ كار« المواجهة» بأنها «غير موحية بأفكارٍ ذات شأن » ، ويمتدح الكاتب لاعترافه بأن كلتا الأمتين مذنبتان بجرائم عديدة . وصفت جرائم السيوكس بتفاصيل تجمد الدم في العروق (« سلوك فظيع» ، « سادية وشهوة للدم» ، «ميل متميز لتعذيب الأطفال والرضع»... الخ) . لكن النغمة تتغير تماما عندما يتحولٍ كار لوصف المستوطنين الساعين لبناء حياة جديدة (خرق للمعاهدات ، شنق ثمانية وثلاثين رجلاً من السيوكس ، إبعاد بعض

من لم يكونوا «مذنبين » باعمال مقاومة..الخ) . لكن الفارق الجوهري يظل واضحاً بالنظر للاختلاف بين حاجات أطراف هذه «المواجهة» .
لنستحضر ذلك الكابوس ، يمكن أن تتصور لو أن النازيين انتصروا في الحرب الأوروبية . إذن لربما كان مؤرخ الماني متأخر ليعترف بأن « المواجهة» بين الألمان والسلاف على الجبهة الشرقية «لم تكن موحية بأفكار ذات شأن» . مع أنه ، من أجل الظهور بمظهر متوازن ، يمكن أن يتذكر أنها كانت «حرباً شاملة بين أمتين تتنازعان السيطرة على منطقة كانت كلتاهما مستعدتين للموت في سبيلها » .
أما السلاف فكانت «شروط الصراع أقل مصيرية» بالنسبة لهم مقارنة مع الألمان الذين كانوا بأمس الحاجة لمجال حيوي[252] . وكانوا «لا يخاطرون بأموالهم فحسب ، بل بأرواحهم ذاتها بأمل إقامة حياة جديدة في بلد بكر». فقد كان بوسع السلاف ، بعد كل حساب ، أن يرحلوا إلى سيبيريا)(48).
مما يستحق الملاحظة أن كار يبدأ عرضه هذا مرغياً مزبداً ، كما هو متوقع ، بخصوص شرور الـ«مستقيمين سياسياً» ، التي هي جهود قلة ضالة تسعى لمواجهة حقائق التاريخ . إنه موقف مألوف في التايمز ، موقف واجب[253] في هذا الموضوع (وكثير غيره) . وفي حالة نموذجية يكتب أحد مراجعي الكتب في التايمز بمرارة تقطر من كل سطر من سطوره عن رواية عن كولومبس « تلتزم منظورة جديدة متعدد الثقافات» وتركز على ما يراه كاتبها « آثاراً مدمرة بالنسبة للسكان الأصليين نتجت عن وصول كولومبس الى العالم الجديد » .
من يستطيع أن يصدق ، اللهم إلا إذا كان «متعدد الثقافات» ، أن آثار الغزو كانت «مدمَّرة» ، أو أن « يفترض» أن « آلاف الأمريكيين الأصليين » قد ماتوا ؟! . ويتدخل معلق آخر على الكتاب ذاته ، وهو ناقد الكتب الرئيسي السابق لدى نيوزويك بول بريسكوت **Paul Presscott** ، ليشجب بشكل هستيري الكاتب «المستقيم إيديولوجياً » الذي تجرأ وكتب أن الإسبان قد آذوا السكان الأصليين في هيسبانيولا ، في الوقت الذي يطمس فيه «ذلك النوع من التاريخ الخالي من الاستقامة السياسية» لقد «أخبر السكان الأصليون كولومبس أن مشكلتهم الملحة كانت في أنهم يؤكلون من قبل الكاريب[254] **Caribs**» . أما كيف أخبروا كولومبس بهذه القصة المرعبة ، ولماذا لا يوجد أثر لها في السجلات ، فهذا ما يشرحه بريسكوت . وقد نفى مؤرخ معاصر لتلك الأحداث ، وهو لاس كاساس ، تلك «المشكلة الملحة» وأنكر تهمة أكل لحوم البشر التي اختلقها كولومبس اختلاقاً . (أنظر الفصل الثامن - 1)(49) .
ليس من غير المعقول افتراض أن حملة دعائية فظة جداً ، إنما مؤثرة تماما ، بخصوص الاستيلاء على ثقافتنا من قبل « يساريي الاستقامة السياسية الفاشيين » ، قد حركتها جزئية ذكرى العام ٥٠٠/ / بما قد تحمله من خطر يتمثل بإثارة نوع من « إعادة النظر» ، بل ربما «الندم» .

6- «اللص، اللص»

مع الذكرى الخمسينية لبيرل هاربر يأتي تجديد عقاب فيتنام على جرائمها ، وتأتي أصوات الضحايا غير المسموعة ، والبحث في أعماق «روح الإنسان الفرد » - (لكن لا شيء آخر) في حالة اعترافنا بالابتعاد عن النقاء المألوف ، وتأملاتنا في «عقل اليابان » ، الى جانب انبعاث رثاء النفس عندنا تجاه قدرنا المأساوي .
إن من يعتقدون بأن قضية الأسرى والمفقودين في المعارك تعكس الدوافع الإنسانية عند قادتنا سيتحررون سريعة من هذا الوهم الساذج إن هم القوا نظرة واحدة على بعض المقارنات .
كتب أحد المحاربين القدماء في فيتنام ، وهو وولتر ووك **Walter wouk** الذي يرأس المجلس الاستشاري لقدماء المحاربين لدى مجلس شيوخ ولاية نيويورك : « عند انتهاء الحرب العالمية الثانية سجلت الولايات المتحدة ٧٨٧**5**١ مفقودة في المعارك ، وهو ما مثل ٢٧ **%** من القتلى المسجلين .
أما الحرب الكورية فقد انتهت بـ ٨١٧٧ مفقوداً ، وهو ما مثل **215 %** من القتلى الأمريكيين وفي فيتنام سجل **505**٢ جندياً بصفة مفقودين ، وهو رقم أقل من **5.5%** من القتلى ، علماً أن عدد الجنود الذين خدموا في فيتنام بلغ ٢،**6/** مليون جندياً . لكن حتى هذا الرقم للمفقودين هو رقم مضلل ، فهو يتضمن ١١١٣ جندياً قتلوا في المعارك ولم يعثر على جثتهم ، واعتبر ٩٣١ غيرهم بحكم الموتى بسبب ظروف - مثلاً الطيارون الذي أسقطت طائراتهم في البحر - إضافة الى ثلاثة وثلاثين جندياً ماتوا في الأسر .
بعد هذا كله يبقى ٧٢٨ مفقوداً . ولا بد من ملاحظة أن **81%** من هؤلاء أي **590** شخصاً كانوا من رجال الجو ، وهناك مؤشرات قوية على أن **75%** منهم قد سقطوا مع طائراتهم».
هل نُصنف مفقودي معارك فيتنام في فئة خاصَّة بسبب رفض الشيوعيين المتوحشين السماح ببحث شامل عنهم ؟ يشير بروس فرانكلين **Bruce-Franklin** في دراسة له عن الحملة بخصوص المفقودين في المعارك الى أن بقايا مفقودي الحرب العالمية الثانية ما زالت «تكتشف يومياً في الريف الأوروبي حيث لم يقم أحد بأي بحث منذ خمسة وأربعين عاماً . وما زالت بقايا معركة الجنرال كوستر **Custer** عام ١٨٧**6** تكتشف حتى الآن ، شأنها شأن الهياكل العظمية للجنود الاتحاديين الذين قتلوا في كندا أثناء حرب عام
١٨١٢. **(50)**

ليس إدراك حقيقة الأمر صعباً ، فقد لجأت الحكومة والصحافة الى حيلة معروفة لأي محتال صغير ولأي محام من الدرجة العاشرة : عندما تضبط ويدك في جيب غيرك فاصرخ «أمسكوا اللص» ، ولا تحاول الدفّاع عن نفسك أبداً ، لأنك إن فعلت تكون كمن يقرُّ بان هناك قضية تستوجب الدفاع . إذن حول المسؤولية الى مُتهميك الذين سيكون عليهم هم أن يدفعوا التهم عن أنفسهم . يمكن لهذه التقنية أن تكون شديدة الفعالية عندما تكون السيطرة على النظام العقائدي مضمونة . إنها أداة مألوفة عند خبراء الدعاية ، بل إنها صارت نوعاً من رد فعل غريزي يتم تبنيه دون تفكير . إن عملية دعاية «المستقيمين سياسية » مثال واضح على هذا .(الفصل الثاني - 4) .
يستخدم مدراء الشركات هذه الأداة على نحو تلقائي ، وعادة ما يصورون أنفسهم بصورة المغلوبين على أمرهم ، بل والمهزومين أمام وسائل الإعلام الليبرالية والنقابات القوية والقوى الحكومية المعادية التي تمنعهم من الكسب الشريف . ويلعب دعاتهم في وسائل الإعلام اللعبة ذاتها . فخلال إضراب عمال المناجم في بيتستون **Pittston** في ١٩٩٠ - ١٩٩١ أجرى رئيس الشركة مؤتمرات صحفية يومية ،

رغم انعدام الحاجة لها ، حيث كانت وسائل الإعلام كلها حريصة على أداء المهمة بدلاً عنه ، وفي أول (وآخر) تغطية متلفزة للحدث علق روبرت كولويتش Robert Kulwich من ال « C. B . S » أن رئيس مجموعة بيتستون للفحم مايك أودوم Mikc Odom « راغب بالقول إن النقابة قد أنجزت عملاً دعائية شديد المكر ، وان عليه أن يجهد لمجاراتها » . ولا بد من الانتباه إلى أن الصحافة القومية ، رغم ضآلة تغطيتها لهذا الحدث التاريخي في مجرى النضال العمالي ، تبنت تماماً - وبكفاءتها المعروفة - وجهة نظر الشركة وأحبطت الجهود الرامية لتقديم القضية كما يراها العمال(51) .

ويشيع استخدام الوسائل ذاتها في النقاش الذي يتناول وسائل الاعلام . إنه لمن قبيل لعب الأطفال إثبات خضوعها لسلطة الدولة فيما يتعلق بقضايا الهند الصينية وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط. وبالتالي ، يكون الموضوع الوحيد المسموح بمناقشته هو ما إذا كانت قد اشتطت في حماستها الخصامية ، بما يصل حدَّ تهديد أسس الديمقراطية نفسها ، (تم التفكير في هذا السؤال بوقار عميق اثناء نقاشات اللجنة الثلاثية وبيت الحرية Freedom House) . اقتصرت دراسة أكاديمية ، قادها رجل ذو مصداقية ليبرالية مناسبة وبحثت في الصحافة المتعلقة بأمريكا الوسطى والشرق الأوسط ، على معالجة قضية الحماس المعادي للمؤسسات في صفوف وسائل الاعلام : أهو متطرف جدا ، أم أنُّهم وفقوا في إبقائه ضمن حدود مقبولة ومحتملة ؟ في هذه الحالة تكون تقنية «اللص ، اللص » شديدة الفعالية عندما يمكن تصنيف الدارس كواحد من المنشقين المتطرفين . ومن هنا يبحث جيم ليدرمان Jim leader-man ، وهو مراسل صحفي مختص بالشرق الأوسط لفترة طويلة ، في اسباب الدعم الشديد الذي تقدمهُ وسائل الاعلام الأمريكية للفلسطينيين ، وفي كيفية توصل ياسر عرفات للتلاعب بها ، وفي أسباب كراهيتها الشديدة لأسرائيل - مفترضاً طبعاً أنها أمور واضحة جداً لأي قارئ ولا تحتاج إثباتاً . ويخلص ليدرمان للقول ، مظهراً مصداقية الليبرالية اليسارية ، أن لا دليل على وجود مؤامرة واعية معادية للسامية ، رغم المظاهر(53) .

بطرق كهذه ، من الممكن جعل جبال من الوثائق تختفي بجرة قلم . تقتضي هذه التقنية ولاء شديداً من قبل مديري الثقافة ، لكن جماهير الرعاع تظل أحياناً أقل منهم طواعية وانقياداً .

فيما يتعلق بفيتنام ، بدأت قطاعات هامة من الجمهور بالانضمام في أواخر الستينات الى من دعاهم مستشار الأمن القومي لدي كندي وجونسون ، ماك جورج بندي Mc George Bundy ، «المجانين من الجناحين » ، وبدأت هذه القطاعات تستجوب « الفريق الأول » الذي كان يقود الحرب ، بل أنها شككت في عدالة قضية الولايات المتحدة هناك(53) .

ورغم كل العون الذي قدمته وسائل الاعلام الجماهيري ، وصلت الأمور الى النقطة التي لم يعد ممكناً بعدها إخفاء أو إنكار البربرية الاجرامية للحرب الأمريكية . وكانت الاستجابة المتوقعة لذلك هي الصياح «اللص ، اللصه . طبعة ، لا جديد في هذا . لكن الحرب في الهند الصينية كانت قد وصلت مرحلة تحتاج شيئة اكثر من المعتاد .

بحلول أواخر الستينات ، فرضت الويكلي ريدر Weekly Reader وظائف جديدة على أولاد المدارس ، حيث ذهبوا إلى المدارس الابتدائية في أنحاء البلاد بهدف كتابة رسائل لهوشي منه تلتمس الافراج عن الأمريكيين الذين أسرهم . كان المعنى الضمني لذلك هو أن الشيوعيين الاشرار قد اختطفوهم بينما كانوا يتمشون بسلام في الشوارع ورقلوهم الى هانوي بهدف تعذيبهم هناك . بلغت حملة الدعاية ذروتها عام ١٩٦٩ لسببين ، الأول هو أن فظائع الولايات المتحدة كانت قد بلغت حداً

يتجاوز أية إمكانية لإنكارها ، ولأن الدفاع في مواجهة هذه التهم كان مستحيلاً فلا بدَّ من تحويل النقاش الى الطبيعة الشريرة للعدوّ ، أي جرائمه ضدنا . أما السبب الثاني فهو أن الشركات توصلت للاقتناع بوجوب إنهاء الحرب ، لا مجال إذن لمزيد من تجنب الدبلوماسية والتفاوض . لكن مبادئ كندي - أيزنهاور - جونسون ظلت راسخة وليست الدبلوماسية بالخيار المقبلول ، لأن الولايات المتحدة وعملاءها أضعف سياسياً من أن يأملوا بالفوز في حَلّبة المنافسة السلمية : بالتالي عمد نيكسون وكيسنجر الى تسريع وتوسيع جذريين للعنف ، وبحثاً عن أية طريقة لدرء المفاوضات المكروهة .
كانت الوسيلة المستخدمة لذلك هي تقديم مطالب بعودة الأسرى ، وهو ما لم تفعله أية دولة محاربة في الماضي ، وذلك بأن تلتزم هانوي بالمعايير الغربية وترفض هذه المطالب ، عندها يصير ممكناً إدانة الجرذان الشيوعية بهذا السلوك المشين ، ويتم تأجيل المفاوضات .
بعد نهاية الحرب ظهر دافع جديد . لم يعتبر الدمار الذي لحق بالهند الصينية نصراً كافياً : كان من الضروري الاستمرار بالصراع لسحق العدو الفيتنامي بوسائل أخرى (رفض العلاقات الدبلوماسية ، الحرب الاقتصادية ، وغير ذلك من الوسائل المتاحة لأقوى القبضايات) . أسندت المهمة للرئيس كارتر ، وتعمقت مع «الميل صوب الصين » أوائل ١٩٧٨ . وقد تابع حلفاؤه العمل متمتعين بدعم الطبقة السياسية . وقد رأينا لتونا بعضاً من مظاهر هذا الدعم .
شهد اللجوء إلى تقنية «اللص ، اللص» نجاحاً لامعاً على الدوام ، وذلك بفضل طواعية المؤسسات العقائدية . يستعرض فرانكلين Franklin الأمر ببعض التفصيل مظهراً كيف وثبت وسائل الإعلام إلى وسط المناظرة بمجرد الإشارة ، بينما اتبع صناع الأفلام السينمائية والتلفزيون الاستراتيجية « البريئة» القائمة على اختيار أكثر الفظائع التي ارتكبتها الولايات المتحدة شهرة ، ثم إعادة تركيب الحدث بحيث يتحول إلى جرائم يرتكبها الأعداء . تظهر الكلبية القصوى لهذا المشروع في ضوء المناورات التي كان لابد منها للتحول من التظاهر بالغضب تجاه فظائع بول بوت . وهو بذاته كذب محض في دوائر النخبة كما ظهر بوضوح في رد فعلها على فظائع الولايات المتحدة في كمبوديا ذاتها قبل سنوات من ذلك ، وعلى فظائع عملاء الولايات المتحدة الأندونيسيين في تيمور في الفترة ذاتها(54) - إلى موقف موحد أدين بول بوت بموجبه كرمز للإرهاب الشيوعي ، بينما اعتبر الغزو الفيتنامي الذي أنقذ الكمبوديين من فظائعه واحدة من قبائح الشيوعية الأكثر شيطانية ، وتم التستر على الدعم الأمريكي الهادي لبول بوت . حتى هذه المهمة المركبة أنجزت دونما جهد . وغيرت المؤسسات الأيديولوجية نهجها بكل يسر عندما ضاعت الذريعة الكمبودية ولم يبق إلا قضية المفقودين والأسرى لتبرير تعذيب الشعب الفيتنامي .
يشير مايكل فيكري Michael Vickery إلى نقطة هامة إذ يقول إنه كلما سنحت لفيتنام فرصة. ولو بسيطة. للإفلات من الأوضاع التي خلفتها الحقبة الفرنسية المدمرة الفظة ، كلما تقدمت الولايات المتحدة لإحباط هذه الفرصة . وعندما أرست اتفاقية جنيف لعام 1954 أساساً لإعادة توحيد البلاد وإجراء انتخابات شاملة ، منعت الولايات المتحدة ذلك الخيار عارفة أن الفريق غير المرغوب فيه سيفوز . ورغم قطع جمهورية فيتنام الديمقراطية (الشمال) عن مناطق الفائض الغذائي في الجنوب فقد حققت إكتفاءاً ذاتياً في الأغذية منذ ١٩٥٨ إلى جانب تطوير الصناعة . كانت مظاهر النجاح مخيبة لآمال مخططي الولايات المتحدة الذين حثوا سراً على قيام الولايات المتحدة بما تقدر عليه لإعاقة التقدم الاقتصادي في دول آسيا الشيوعية نظراً لآثاره الدعائية الخطرة . وتركز قلقهم على تقدم جمهورية فيتنام الديمقراطية خاصة ، وذلك بالمقارنة مع إخفاقات النظام المفروض أمريكياً في الجنوب . وتوقعت المخابرات الأمريكية عام 1959 أن التنمية في الجنوب «ستتأخر عن الشمال » ، حيث كان النمو

الاقتصادي في اضطراد وكان «متمركزاً في البناء من أجل المستقبل» . لكن تصعيد كندي والأحداث التي جاءت في أعقابه توليا أمر ذلك الخطر .
بعد الحرب قُبلت فيتنام عضواً في الصندوق النقدي الدولي . وفي تقرير سري عام ١٩٧٧ امتدح فريق تابع للبنك الدولي « جهود الحكومة الفيتنامية لتعبئة مواردها واستثمار إمكاناتها الضخمة» . ومن جديد أوجدت الولايات المتحدة حلا لهذه المشكلة بأن منعت أية معونات وفرضت خنق اقتصادية .
يلاحظ فيكري أنه في ١٩٨٨- ١٩٩٠ و«برغم موقعها الدولي غير المناسب إلى درجة كبيرة ، حققت فيتنام نجاحاً اقتصادياً مفاجئاً» ، مما دعى الصندوق النقدي الدولي لتقديم « تقرير لامع» ، كما جاء في فار إيست إيكونوميك ريفيو Far East Economic Review . تمثل الرد الأمريكي في تجديد الرئيس بوش الحظر التجاري . أما في المؤسسات الأيديولوجية فكان الرد إحياء الحماس الباقي تجاه الإساءات التي لحقت بنا على أيدي المعتدين المجرمين(55) .
ثمة منهج للجنون. فبمعزل عن المعارضة المبدئية لتنمية العالم الثالث خارج سيطرة الولايات المتحدة ، يظل ضرورياً أن تفهم الشعوب المقهورة أن عليها أن لا تتجرأ على رفع رؤوسها في حضرة السادة . أما إن فعلت ، فهي لن تدمر باستخدام العنف المتفوق تفوقاً ساحقاً فحسب ، بل إنها ستستمر بالمعاناة طالما نجد ذلك محققاً لمصالحنا . توضح معاملتنا الحالية لنيكاراغوا هذا النموذج ، كما في العراق ، حيث تجاوز صديق بوش وحليفه الخط المرسوم له فكان لابد من جعل آلاف من ضحاياه العراقيين يموتون جوعاً ومرضاً بعد انتهاء الحرب . ويقوم الغرب. بكل صرامة . بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي قدمها بنفسه لهذا الوحش عندما كان فِعل ذلك مربحاً ، ويطلق في الوقت عينه « القدرة التدميرية لسلاح تدمير شامل آخر ، ألا وهو حظر الأغذية وغيرها من الضروريات عن الشعب العراقي » ، كما لاحظ إثنان من الأخصائيين في مشكلة الجوع في العالم(56) . على الطبقات الدنيا أن تفهم مكانها في النظام العالمي ، وفي « الاستقرار» .
يلاحظ محررو الواشنطن بوست في افتتاحيتهم التي تتحدث عن فيتنام بمناسبة ذكرى بيرل هاربر أن «من المفارقة أن تكون الولايات المتحدة خسرت الحرب عسكرياً لكنها توصلت لفرض شروط المنتصر مقابل التطبيع . لقد تمكنت من فعل ذلك لأنها ظلت بلداً يمثل قيمة سائدة عالمياً ، ومؤثرة بقوة في التوازن الإقليمي وفي الاقتصاد العالمي : على هذا النحو اضطرت فيتنام التقديم التنازلات» . إن لهذا التصريح وزناً ، مع أنه يحتاج إلى إضافة : إن القيم التي يمجدها محررو البوست ، هي قيم من يحملون السيف ، ويستطيعون إذن فرض القواعد التي تلائمهم (57) .
سيكون عسيراً إيجاد مثال ، خلال غزو ال- ٥٠٠ عام ، يقارب في خسته وريائه وجُبنه ذلك العرض المختلق ببراعة لرثاء الذات من قبل المعتدين المجرمين الذين دمروا ثلاثة بلدان ، مخلفين جبالاً من الجثث ، وما لا يحصى من المشوهين واليتامى ، بهدف منع الوصول لتسوية سياسية كانوا يعرفون أن عملاء هم أضعف سياسية من أن يتحملوها . إنها حقيقة يوفتحها السجل الداخلي ، وقد بين المؤرخون العسكريون تفاصيلها ، واعترف بها أكثر «الدارسين » الحكوميين تطرف(58) . تكمن « المفارقة» في أن هذا الأداء المخجل مستمر ، دونما عائق ، جنباً إلى جنب مع تأملاتنا في عيوب الطبيعة اليابانية .

٧-تاريخ لا يعيش في الخزي

تزداد المفارقة ، إذا استعملنا هذه الكلمة التي لا تكاد تفي بالغرض ، عند النظر لذكرى أخرى لا ترقى للعتبة المطلوبة . توافق الذكرى الخمسينية لذلك « الحدث الذي سيعيش في خزي» الذكرى الثلاثينية لتصعيد جون كندي للنزاع في فيتنام من أرهاب دولي واسع النطاق الى عدوان مباشر . في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩61 أمر كندي بإرسال سرب «فارم غيت» من القوة الجوية الأمريكية . U S Aireforce Farm Gate Sqwadron إلى جنوب فيتنام : اثنتي عشر طائرة مجهزة خصيصاً لأساليب الحرب المضادة للانتفاضة؛ مقاتلات ت - ٢٨ قاذفة معدلة وطائرات SC - 47 وقاذفات ب- 26) .
وسرعان ما أعطى هذا السرب صلاحية «القيام بمهمام مشتركة مع العناصر الفيتنامية لدعم القوات البرية لفيتنام الجنوبية » . وفي السادس عشر من كانون الأول أذن وزير الدفاع ماكنامارا Mcnamara بمشاركة السرب في العمليات القتالية . كانت هذه خطوات اولى على درب تورط قوات الولايات المتحدة مباشرة في عمليات القصف وغيرها من المهام القتالية في الجنوب اعتبارا من 1962 ، الى جانب مهام التخريب في الشمال . أعدت هذه الأفعال في عامى 1961 - 1962 الأرضية للتوسع الضخم للحرب في السنوات اللاحقة (59) .
وكما رأينا سابقاً ، لم تمر هذه الذكرى مرور الكرام : فقد اختارها بوش كمناسبة - ثلاثون عاما باليوم تقريبا على خطوة كندي الأولى على هذه الدرب المشؤومة - لمنع قبول فيتنام في المجتمع الدولي ، بالتناسق مع إحياء دعائي منافق لقضية المفقودين في المعارك وأسرى الحرب . وحسب علمي لم يصلا لارتباط بين ذكرى الأحداث الثلاثة إلى الصحافة الا ثلاث مرات فقط : مايكل البرت Michael Albert (مجلة زد Z . Magazine) ، والكسندر كوكبرن Alexander Cockburn (نيشن Nation) ، ولوس أنجلس تايمز - LosAngeles Times (60) .
في عالم يقوم على الحقيقة والصدق ، يمكن أن يعزى هذا الإخفاق الى التمييز بين القضيتين : التمييز كبير جداً بشكل يجعل المقارنة غير عادلة ولا محل لها : لا معنى تقريباً لإقامة أية مقارنة بين هجوم اليابان على قاعدة بحرية في مستعمرة أمريكية بعد عدة صدامات سابقة ، وبين أول عمل عدواني كبير ضد مجتمع أعزل يبعد عشرة آلاف ميل . لا يتيح التاريخ إجراء تجارب مسيطر عليها[255] ، لكن ربما كان بوسع الباحث عن التشابهات أن يقارن هجوم اليابان النادر بالقصف الأمريكي ضد ليبيا عام 1986 ، وهو القصف الذي تم توقيته بعناية فائقة ليوافق أخبار الساعة السابعة مساءاً في التلفزيون ، استعار رجال الدعاية في ادارة ريغان صفحة من ليندون جونسون الذي أمر بتوقيت القصف الانتقامي ضد شمال فيتنام رداً على حادث خليج تونكين في آب 1964 على أخبار السابعة مساءاً ، رغم أن العسكريين لم يوفقوا في الالتزام بالموعد يومها . لكن المرء قد يجادل في أن هذه المقارنة تظل غير عادلة ، فقد استهدف الهجوم على ليبيا أهداف مدنية ، واستند الى ذرائع كاذبة ، كما اكتشف سريعاً ، خارج التيار الرئيسي الطيع ، أن «الانتقام» لحادث خليج تونكين كان كذبة أيضا (61) .
لا شك أن هذه الأفكار أغرب من أن تستحق المتابعة . إذن ، فلنضعها جانباً ، رغم أن البعض سيجدون فيها ما يستحق التفكير مع اقترابنا من عام501 .
حف عاما ١٩٩١ - ١٩٩٢ بتوافقات مذهلة : السخط الكبير بمناسبة الذكرى الخمسينية لبيرل هاربر -

بعد أن تم تنظيف الخلفية بكل عناية ،والتأملات العميقة في « عقل اليابان » ، والمعايب الاجتماعية والثقافية التي : اكتشفناها فيه ، والصمت على الذكرى الثلاثينية لهجوم كندي المباشر ضد المجتمع المدني في الجنوب الفيتنامي . يشكل هذا الخليط مساهمة نادرة في / الجبن الأخلاقي والفساد الثقافي اللذين يرافقان بشكل طبيعي الامتيازات التي لا تجد من يتحداها .
قد تجدر ملاحظة توافق آخر ليس قليل الأهمية في ذاته . فقد كانت , الذكرى الثلاثينية لعدوان كندي مناسبة لتدفق تمجيد القائد الذي سقط والذي .. كما يدعون عاطفيا - نوى الانسحاب من فيتنام ، ومن ثم اغتيل لهذا والسبب . إن الإعجاب الشديد بكندي ، ذلك البطل المتوحد الذي قتل أثناء(وربما بسبب ، محاولته منع الحرب في فيتنام ، يضيف لمسة مثيرة للأسئلة المتعلقة « بإظهار الأسف» ، والتي قد لا تجد اكثر من حيّز صغير على امتداد الأعوام الخمس مئة . مثلت دراما ٩١ – ٩٢ هذه على عدة مستويات ، من السينما الى الدراسات الأكاديمية ، وساهم فيها عدد من أشهر مثقفي زمن كندي ، إضافة إلى أجزاء هامة من الحركات الشعبية التي نمت الى حد كبير عبر معارضته الحرب في فيتنام . ومع الاختلاف الكبير بين هذه المكونات في ما يتعلق بمواضيع أخرى ، إلا أنها تشترك كلها بقناعة مفادها أن مجرى التاريخ قد تغير على نحوٍ حادٍ عند اغتيال كندي في تشرين الثاني 1963 ، وأن ذلك الحدث قد القى بظلاله القائمة على كل ما تلاه . إذا وضعنا مسألة التوقيت جانباً ، يظل الحماس المتجدد تجاه «كاميلوت»[256] عرضاً يثير الاهتمام وينير المناخ الثقافي والسياسي لأوائل التسعينات .
لا شك في أهمية عدوان كندي عام 1961 ، لذلك فإن لطبيعة خططه ولردود الفعل تجاهها أهمية كبرى . إن حقيقة هذه المسألة يمكن أن تؤثر بشدة في ادراكنا للحقائق الشائعة وتشكل ذكرياتنا وأفكارنا الهادفة لمستقبل أفضل . فعلى أحد جانبي الطيف السياسي يظل مقتل الرئيس ، مهما تكنمأساوية مقتل إنسان ، حدثاً غير ذي عواقب سياسية مؤكدة ، مع أن بوسع المرء أن يخمن بصورة أو بأخرى دون استناد إلى قاعدة صلبة(62) . أما على الجانب الآخر من الطيف فقد اعتبر حدثاً هائلاً من الوجهة التاريخية ، وذا دلالات بعيدة المدى مُحمَّلة بنذير الشؤم .
يتوفر كثير من مصادر الأدلة التاريخية المتعلقة بهذه القضية ، وبشكل خاص فإن سجل النقاش يقدم ما يتجاوز المألوف . وبينما لا يتيح التاريخ الخروج باستنتاجات قطعية عادة ، فإن غنى السجل ، فيما يخص هذه القضية ، وانسجامه الداخلي يُبيحان حكماً واثقاً الى حد يتجاوز المألوف كما أرى . أثارت هذه القضية قدراً كبيراً من الاهتمام بحيث استحقت نقاشاً مستقلاً قدمتهُ في مكان آخر وسألخصه هنا .
تبدو لي القصة التاريخية المستخلصة من السجل الوثائقي والتاريخي كالتالي (63) :
تقع سياسة الولايات المتحدة تجاه فيتنام ضمن إطار عام مبدئي أسَّس للنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم يواجه تحديات كبيرة منذ أن عدَّل أوائل السبعينات ، سرعان ما رمت الولايات المتحدة بثقلها إلى جانب فرنسا ، عارفة منذ البداية أنها تعارض القوى القومية في الهند الصينية ، وأن عملاءها لم يكونوا قادرين على خوض المنافسة السياسية . إذن ، لم يكن اللجوء للوسائل السلمية بالخيار المقبول أبدا ، بل اعتبر خطراً مريعاً يجب تفاديه . كان من المفهوم أيضاً أن الدعم الداخلي لحروب الولايات المتحدة ولجهودها التخريبية كان ضعيفاً . وهكذا كان من الضروري إنهاء العمليةبأسرع ما يمكن وترك الهند الصينية تحت سيطرة أنظمة عميلة الى أطول مدة ممكنة . ظلت السياسات الرئيسية ثابتة عند دوائر التخطيط (وفي صفوف النخبة عموماً) منذ 1950 وحتى أوائل السبعينات ، رغم أن الأسئلة المتعلقة بإمكانية التنفيذ وتكاليفه بدأت تطرح بشكل جدي آخر المطاف . سرعان ما تم تخريب اتفاقيات جنيف لعام 1954 ، وفرضت الولايات المتحدة نظاماً عميلاً هشاً على

ما صار يدعى «فيتنام الجنوبية» . ولأن هذا النظام كان يفتقر للدعم الشعبي فقد لجأ للقمع على نطاق واسع لتأمين السيطرة على السكان ، مما أدى لاثارة مقاومة لم يستطع السيطرة عليها . ومع تولي كندي الحكم ، بدأإنهيار وضع الولايات المتحدة في فيتنام وشيكة . لذلك عمد كندي الى تصعيد الحرب الى عدوان أمريكي مباشر خلال 1961 - 1962 .

امتلأت القيادة العسكرية حماساً أمام النجاح الذي حققه العنف المتزايد ، وظنت أن من الممكن كسب الحرب سريعة ، بحيث تنسحب الولايات المتحدة بعد إحراز النصر . آزر كندي هذه الأفكار ، وإن بشيء من التحفظ ، إذ أنه لم يرغب بالزام نفسه باقتراحات الانسحاب . وبحلول أواسط 1963 بدت الإجراءات القسرية ناجحة في الريف لكن القمع ادى لإثارة احتجاجات كبيرة في المدن. وفوق ذلك بدأ النظام العميل الدعوة لتخفيض دور الولايات المتحدة ، بل وحتى لانسحابها ، وراح يقوم بإيماءات هادفة للتوصل الى تسوية سلمية مع الشمال . عندما قررت الولايات المتحدة الاطاحة بعميلها الصالح نظام عسكري يكون ملتزماً تماماً بإحراز النصر العسكري وقد أنجز ذلك بانقلاب عسكري في الأول من تشرين الثاني 1963.

وكما توقعت القيادة العسكرية ، أدى الانقلاب لمزيد من التفكك ، ومع تفكيك الهيكل البيروقراطي للنظام السابق ، تشكل إدراك متأخر لحقيقة أن التقارير التي تحدثت عن تقدم عسكري كانت مبنيةً على الرمال . عندها تم تعديل التكتيكات المتبعة في ضوء عاملين اثنين :1- الأمل بأنه قد تم أخيراً إرساء قاعدة صلبة لتوسيع الأعمال العسكرية . 2- الاعتراف بأن الوضع العسكري في الريف كان متدهوراً . جعل العامل الأول من التصعيد العسكري أمراً ممكناً . أما العامل الثاني فجعله ضرورياً ، خاصةً بعد الاكتشاف بأن الآمال السابقة لم تكن إلا سراباً . أما خطط الانسحاب ، المشروط بالنصر دائماً ، فقد هجرت مع انهيار شروطها المسبقة . ومع أوائل 1965 اقتضى الأمر عدواناً أمريكياً واسع النطاق لمنعِ التوصل لتسوية سياسية . ولم تتم منطلقات السياسة الأمريكية ، التي لم تواجه أي تحدر ، الا قليلاً من الخيارات : صد الهجوم ضد الجنوب اوائل 1965 ، ومُدَّت الحرب الى الشمال .

كشف هجوم تيت Tet في كانون الثاني 1968 أن الحرب لن تحسم سريعاً . وفي ذلك الوقت اقتنعت النخبة المحلية ، امام الاحتجاج الداخلي وتدهور مكانة الولايات المتحدة اقتصادياً في مواجهة منافسيها الصناعيين ، بوجوب تحرك الولايات المتحدة صوب انهاء تورطها .

اتخذت قرارات انسحاب القوات البرية ، وبدأت تنفيذها بالترافق مع تصعيد حاد في الهجوم العسكري ضد الجنوب ، ثم ضد عموم الهند الصينية بأمل تدبّر إنجاح السياسة الأساسية على نحوٍ ما . واستمر تجنب المفاوضات طالما كان ذلك ممكناً ، وعندما اضطرت الولايات المتحدة أخيراً لتوقيع «معاهدة سلام» في كانون الثاني ١٩٧٣ ، أعلنت واشنطن فوراً ، بأوضح العبارات واكثرها تحديداً ، أنها ستخرب هذه المعاهدة من كل جوانبها الهامة . وهذا ما بدأت فعله ، وخاصة بزيادة العنف في الجنوب خارقة الاتفاقية ، وهو التكتيك الذي حظي بتأييد داخلي واسع عندما بدأ عليه النجاح . استطاعت الصحافة المتمردة أن تروي ما حدث ، لكن التيار الرئيسي في الإعلام كان مغلقاً أمام هذه الحقائق الهرطوقية . وما زال انه خطر يستمر بحمية مؤثرة (64) . أثارت هذه الأفعال من قبل الولايات المتحدة وعملائها رد فعل محتوم ، وانهار النظام العميل ثانية . وهذه المرة ، لم تستطع الولايات المتحدةالتدخل لإنقاذه . وبحلول عام 1975 انتهت الحرب .

لم تحقق الولايات المتحدة إلا نصراً جزئياً : من الناحية السلبية ، سقط النظام العميل . أما من الناحية الإيجابية ، فقد صارت المنطقة كلها خراباً ، وزال الخوف من إنتقال «فيروس» التنمية الإقتصادية المستقلة الناجحة «ليعدي » الآخرين . ولتحقيق مزيد من تحسن الصورة تم عزل المنطقة عن أي

خطر باقٍ ، وذلك باستخدام أنظمة عسكرية مجرمة ساعدت الولايات المتحدة على إقامتها وقدمت لها كل الدعمً . أما العواقب الأخرى ، التي تم التنبؤ بها منذ البداية ، فكانت أن القوى المحلية في جنوب فيتنام ولاوس ، والتي لم تستطع تحمل المذبحة الأمريكية ، قد أبيدت تقريبا مما ترك شمال فيتنام قوة مهيمنة في الهند الصينية كلها(65) .

لا يملك المرء الا أن يخمن تخميناً ما كان يمكن أن يحدث لو استطاعت هذه القوى البقاء ، ولو سمح لهذه البلدان أن تتطور بطرقها الخاصة . ستكون صحافة الرأي سعيدة بتزويدنا بالإجابات المطلوبة ، لكنها كالعادة ، تعكس المتطلبات العقائدية ، ولا شيء اكثر من ذلك .

ظلت أسس السياسة ثابتة في جوهرها ، التخلص من المغامرة المكلفة ، وغير الجماهيرية ، بأسرع ما يمكن ، لكن بعد إبادة الفيروس وضمان النصر .

(وذلك مع بداية السبعينات ، ومع تزايد الشكوك بالقدرة على المحافظة على النظام العميل) . عُدلت التكتيكات وفقا لتغير الظروف والادراك العام لها . أما تغيير الإدارات ، بما فيه اغتيال كندي ، فلم يكن له أثر واسع النطاق على مجرى السياسة ، ولا حتى كبير أثر على التكتيك . هذا إذا أخذنا بالحسبان الحالة الموضوعية وكيف فهمت .

كان نطاق هذه الحروب الاستعمارية وأثرها التدميري فائقين للعادة ، كما كان هائلاً أثرهما بعيد المدى على المجتمع المحلي والدولي . لكن حروب الهند الصينية ظلت أساسياتها منسجمة مع غزو ال-500 عام ، ومنسجمة مع فترة الهيمنة الأمريكية خاصة .

الفصل الحادي عشر

العالم الثالث عندنا

1- «مفارقة ١٩٩٢»

سنسيئ ، قراءة الموضوعة الأساسية لغزو ال- 500 عام إن نحن وضعنا أوروبا - بالمعنى الواسع - في مواجهة مناطق الهيمنة المخضعة . فكما أكد آدم سميث ، ليست مصالح مهندسي السياسة هي مصالح عموم السكان ، والحرب الطبقية الداخلية هي عنصر لا يتجزأ من عناصر غزو العالم . ومن المعروف خلال ال-500 عام أن « المجتمعات الأوروبية قد استعمرت ونهبت » ، رغم أن المجتمعات «الأفضل تنظيماً ، والتي تملك « مؤسسات ضبط اقتصادي وحكم ذاتي سياسي» وتقاليد في المقاومة ، كانت قادرة على الاحتفاظ بالحقوق السياسية العامة ، بل وعلى توسيعها عبر النضال المستمر(١).
ادت نهاية «التحالف الثري» وانطلاقة « العصر الامبريالي الجديد الى تشديد الحرب الطبقية الداخلية .
إن ترسخ المظاهر العالم ثالثية عندنا هو من النتائج الملازمة لعولمة الاقتصاد : الميل الثابت نحو مجتمع ثنائي الإطار Two Tiered تكون فيه قطاعات كبيرة من السكان فائضة من وجهة نظر تعزيز ثراء أصحاب الامتيازات . ولا بد الآن - اكثر من أي وقت مضى - من السيطرة على الرعاع ايديولوجياً ومادياً ، وحرمانهم من حقوق التنظيم وتبادل الرأي التي هي شروط اولية للتفكير البناء والفعل الاجتماعي . « لقد استفردتنا الجرائد واحداً واحداً وأقنعتنا ب كم هي جميلة أيامنا! » ، كما يقول تي بون سليم T . Bone Slim : «لا فرصة لدينا للتشاور مع جيراننا لنكتشف ما اذا كانت الصحف تقول الحقيقة»(2).
تنظر غالبية السكان إلى النظام الاقتصادي بوصفه « غير عادل بشكل متأصل» ، وهي لا تنظر الى حرب فيتنام كـ « غلطة ، بل كعمل « خاطئ وغير اخلاقي من أساسه » ، وقد فضلت هذه الأغلبية الدبلوماسية على الحرب عندما كانت الولايات المتحدة تعد العدة لقصف العراق ، وقس على ذلك ، لكنها أفكار فردية خاصة ، وهي لا تثير الخطر المرعب المتمثل في الديمقراطية والحرية طالما أنها لم تجد طريقة منهجية لـ «التشاور مع الجيران » . ومهما تكن أفكارنا الفردية ، فإننا سنسير جماعة في الاستعراض . لا يستطيع أي مرشح رئاسي مثلا - أن يقول «لقد عارضت حرب فيتنام على أرضية مبدئية ،وإني أحترم من رفضوا تنفيذ الأمر بالذهاب الى هذه الحرب التي كانت خاطئة وغير أخلاقية من أساسها » .
إن ضمان الطاعة هو القضية الأساسية في كل نظام حكم . لذلك نجد أيديولوجيةً ومدراء ثقافيين لتحقيقها . وسيكون الاستثناء الوحيد لذلك هو وجود مجتمع ذي توزيع متكافئ للموارد ، ومشاركة شعبية في صنع القرار . عندها يكون ذاك المجتمع ديمقراطياً ذا شكل اجتماعي تحرري . لكن الديمقراطية الحقة تظل مثالاً بعيداً ، وتعتبر خطرة لا بد من تجنبه ، لا قيمة يجب السعي لأحرازها : يجب رد «الدخلاء الجهلة الفضوليين» إلى مرتبة المتفرجين ، كما عبر وولتر ليبمان Walter Lippman عن هذه الفكرة التي طالما كانت عملة متداولة . أما المهمة الحالية فهي ضمان أن تزول

من رؤوس جموع الرعاع أية فكرة بأمكانية سيطرتهم على مقدراتهم . يجب أن يكون كل فرد متلقياَ معزولاً للدعاية ، وأعزل امام قوتين خارجيتين معاديتين : الحكومة والقطاع الخاص ، بما تملكان من حق مقدس بتقرير الطابع الأساسي للحياة
الاجتماعية . وإذن ، ولا بد من تمويه وحجب القوة الثانية : لا يكفي أن تظل حقوقها وسلطاتها بمنأى عن أي تحدر ، بل لا بد من أن تكون خفيَّة وكأنها جزء من نظام الأشياء الطبيعي . لقد سرنا شوطا كبيرا على هذا الطريق .

تكشف بلاغة الحملة الانتخابية عام 1992 هذه الآلية ، دعا الجمهوريون الى الثقة برجال الأعمال ، واتهموا «الحزب الآخر» بأنه أداة في يد المهندسين الاجتماعيين الذين تسببوا بكارثة الشيوعية ودولة الرفاه (اللتين لا سبيل للتمييز بينهما في الواقع). اما الديمقراطيون فيردون التهمة بالقول إن نيتهم تنحصر في تحسين كفاءة القطاع الخاص دون مساس بسلطاته الديكتاتورية في المجالين الحياتي والسياسي . يقول كل مرشح «صوت لي » وسأفعل كذا وكذا من أجلك . قلة من يصدقونهم ، لكن المهم هو أن لا مجال للتفكير بالية أخرى من قبيل أن على الناس ، في نقاباتهم ونواديهم السياسية وغيرها من المنظمات الشعبية ، أن يصيغوا خططهم الخاصة ومشاريعهم هم وأن يدفعوا بمرشحين يمثلونهم . ومما لا مجال للتفكير فيه أيضا هو أن عامة الناس يجبأن يكون لهم كلمتهم في قرارات الاستثمار والإنتاج وطابع العمل وغير ذلك من الجوانب الأساسية للحياة . لقد أخرجت شروط الحد الأدنى لديمقراطية عاملة من دائرة التفكير . إنه نصر مهم للنظام العقائدي القائم .
اما في الجوانب الأكثر سلطوية وشمولية في الطيف السياسي فنجد «المحافظين » ، نسيج وحدهم ، ممن يسعون لإلهاء جموع الرعاع بأشكال متطرفة من العنجهية القومية Jingoism ، والدين ، وقيم العائلة ، وغير ذلك من الأدوات المألوفة في هذا المجال . وقد أثار هذا المشهد بعض التعليقات المذهولة في الخارج ، ففي متابعة الايكونوميست البريطانية للمؤتمر الانتخابي الجمهوري لعام ١٩٩٢ ، منذ «مسيرة الله والوطن» التي تنتمي العصر ما قبل التنوير ، الى منبر الحزب الغاصِّ بغلاة الانجيليين ، وملاحظتها حقيقة أن المرشح الديمقراطي قد «ذكر الله ست مرات في كلمته التي القاهابمناسبة قبول ترشيحه» ، «واستشهد بالكتاب المقدس» . تتعجب الصحيفة لهذا المجتمع الفريد من نوعه في العالم الصناعي الذي
ما زال « غير مستعد بعد لتقبل قادة علمانيين علانية». وراقب آخرون بدهشة كيف احتل النقاش بين نائب الرئيس وأحد نجوم التلفزيون مكاناً مركزياً . إنها دلائل على النجاح في نزع أنياب الأشكال الديمقراطية بغرض ازالة أي خطر يتهدد سلطة القطاع الخاصه(3) .
يذكر الخطاب اليميني المعاصر بسهولة بالشجب الذي لقيته «الليبرالية » أيام زمان بسبب دعوتها ل «مساواة النساء » ، وبسبب إنكارها الحقيقة العتيقة القائلة بأن «عالم المرأة هو زوجها وأسرتها وأطفالها وبيتها » (أدولف هتلر) . كما يذكر أيضا بالتحذير الذي أطلقه الصوت ذاته من أنها «خطيئة بحق الرب أن يدفع المئات والآلاف من اكثر مخلوقاته موهبة الى الغرق في مستنقع البروليتاريا ، بينما يتم تدريب الكافير [257] والهوتنتوت [258] على المهن الليبرالية » ، ولا يغيّر في الأمر كثيرا أن تقنع النسخ الحالية بكلمات مُرَمَّزة .
يُحيي اللجوء الى الموضوعات و الثقافية والحماس القومي - الديني التقنية الفاشية الكلاسيكية القائمة على تعبئة نفس الناس الذين يستهدفهم هجومها .وبوجه خاص يملك تشجيع «الحماس الديني » تاريخاً طويلاً مما دعاه ي.ب تومبسون E .p .Tmompson «العمليات النفسية للثورة المضادة »

، والتي تستخدم لترويض الجماهير بتوليد « ألفية اليأس [259] Chiliasm of Dis pair-» والأمل واليأس بعالم آخر غير هذا العالم الذي لا يعطي إلا القليل(4).
تظهر دراسات الرأي العام ميولاً أخرى . فقد وجد استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب - Gallup عام 1992 أن 75% من السكان لا يتوقعون أن تتحسن ظروف الحياة بالنسبة للجيل القادم من الأمريكيين وليس هذا بالأمر .
المفاجئ بالنظر الى أن الأجور الحقيقية ما فتئت تنخفض منذ عشرين عاماً ، مع انحدار متزايد في ظل «النزعة المحافظة» الريغانية التي أفلحت في مدّ هذه القيمة ليشمل ظلها خريجي الجامعات أيضاً .
وتتضح المواقف الشعبية اكثر بالنظر لشعبية الرؤساء السابقين : جاء كارتر في المقدمة 74% ، تبعه فورد [260]غير المعروف عملياً 18% ، ثم ريغان 58% ، ونيكسون 54 % . يزداد كره ريغان بشكل خاص في أوساط الناس العاملين و«ديمقراطيي عهد ريغان» الذين اعطوه «اعلى مرتبة في تسلسل كبار الموظفين المكروهين 63% » ، كما وجدت إحدى الدراسات . كانت شعبية ريغان اختلاقاً إعلامياً لدرجة كبيرة ، وسرعان ما استبعد «رجل العلاقات العظيم» عندما فلَّت الناس المهزلة(5) .
منذ خمسة وعشرين عاماً تجري منظمة هاريس Haris المختصة باستطلاع الرأي رصداً لمدى الاغتراب عن المؤسسات . وقد وجد المسح الأخير الذي أجرته عام 1991 أن أعلى رقم خلال الفترة كلها وصل 66% . لكن 83% من السكان يشعرون أن «الأغنياء يزدادون غني والفقراء يزدادون فقراً » ، وقالوا إن «النظام الاقتصادي غير عادل بشكل متأصل» ،كما علق رئيس مؤسسة هاريس همفري تيلر Humphry Taylor . إن مصالح الأغلبية العظمى لا يمكن أن تعالج ضمن النظام السياسي ، لكن هذه الكلمات لا يكاد يمكن قولها أو سماعها . لا يرى الصحفي الذي أورد هذه الحقائق إلا أناساً غاضبين على «سياسييهم ذوي المراتب العالية» ، وراغبين « بمزيد من السلطة للشعب » لا « بمزيد من السلطة للحكومة» . ليس لنا أن نفكر بأن تكون الحكومة من الشعب وللشعب ، أو أن من حق الشعب أن يسعى لتغيير النظام الاقتصادي الذي يراه 83 % من الناس «غير عادل بشكل متأصل»(6).
يبين استطلاع آخر أن «الايمان بالله هو الجزء الأكثر أهمية في حياة الأمريكيين » . قال أربعون بالمئة «إنهم يضعون علاقتهم بالله فوق كل شيء آخر» ، أما تسعة وعشرون بالمئة فاختاروا « الصحة الجيدة » ، وفضل « 21% » « الزواج السعيد» ، وقد اختار 15% « العمل المرضي » ، وفضل 2 % التمتع بالاحترام في المجتمع . أما أن هذا العالم بإمكانه أن يقدم جوانب أساسية مفقوده للوجود الإنساني فهذا ما لا يكاد يكون موضع تفكير . قد يجد المرء هذه النتائج في مجتمع فلاحي مبعثر . لقد وجدت الرؤى الألفية متفشية عند السود خاصة ، ولن نجد هذا أمراً مفاجئاً عندما نقرأ في مجلة طبية - New England Journal of medicine - أن فرص الرجال السود في هارلم ببلوغ الرابعة والستين هي أقل من فرص الرجال في بنغلادش »(7).

وليطرد من رؤوس الناس أيضاً أي حسّ بالتضامن والجماعية نجد أن الاصلاح التعليمي مصمم ليناسب من يستطيع ذووهم الدفع ، او على الأقل ، من يجد ذووهم حافزاً لـ «التقدم » . أما فكرة أنه لا بد من وجود اهتمام عام بالأطفال - إن لم نقل شيئاً عن غير الأطفال - فلا بد من قمعها . علينا أن نجعل « الكلفة الحقيقية لانجاب الأطفال دون زواج واضحة » بجعلها «محسوسة بسرعة - أي حال ولادة الطفل» . على المراهقة التي تترك المدرسة الثانوية أنتعرف أن طفلها لن يتلقى أي عون منا (

مايكل كاوس Michael caus) . في ثقافة الفظاظة». المتنامية يكون «دافع الضرائب من الطبقة الوسطى ، والسياسي ، والطبقة العليا الغنية كلهم ضحايا » الفقراء الجاحدين الذين لا بد من معاقبتهم على فسوقهم عقاباً يطال أجيالهم الآتية ، كما تقول روث كونيف Ruth Conniff .
عندما استخدمت شركة الجرارات كاسري الاضراب لإحباط اضراب « عمال السيارات المتحدينU . A W.»، وضُعفت «النقابة لرؤية العاطلين عن العمل يجتازون رقباء الإضراب الذين وضعتهم النقابة دون وخز ضمير ، على حين لم يجد العمال النقابيون المضربون الا «دعماً معنوياً » قليلاً في مجتمعاتهم . فشل الاتحاد ، الذي كان قد « رفع مستوى معيشة جماعات كاملة يعيش عماله بينها ، بإدراك مدى تحول التعاطف الشعبي عن العمل المنظم»، هذا ما توصلت اليه دراسة أعدّها ثلاثة من مراسلي شيكاغو تريبيون Chi cago Tribune- . إنه نصر آخر لحملة رجال الأعمال التي لم تنقطع لعقودعديدة ، والتي رفضت قيادة النقابة رؤيتها . وفقط في عام ١٩٧٨ انتقد رئيس نقابة « عمال السيارات المتحدين » دوغ فريزر Doug Fraser «قادة جماعة رجال الأعمال » ، لأنهم «اختاروا شنَّ حرب طبقية من جانب واحد في هذه البلاد - حرب ضد الناس العاملين ، والعاطلين عن العمل ، والفقراء ، والأقليات ، والصغار جداً والكبار جداً في السن ، بل وحتى كثير جداً من الطبقة الوسطى في مجتمعنا » . ، ولأنهم نقضوا وخالفوا العهد الهش غير المكتوب الذي وُجد خلال حقبة النمو الاقتصادي والتقدم» . كان هذا متأخراً جداً ، وتكفّل تكتيك خدم الأغنياء الوضيعين الذين سرعان ما تولوا القيادة بتدمير قدر كبير مما بقي على قلته(8).
ترى دراسة التريبيون هزيمة النقابة على أنها «نهاية عصر ، نهاية ما قد يكون مفخرة إبداع حركة العمل الأمريكية في القرن العشرين : طبقة وسطى كبيرة من ذوي الياقات الزرق» . إن هذا العصر المؤسس على عهد بين النقابات والشركات في ظل اقتصاد قطاع خاص تدعمه الدولة قد انتهى منذعشرين عاماً . أما «الحرب الطبقية من جانب واحد » ، فقد كانت جارية منذ ما قبل ذلك بكثير . وكان من آثار تلك الحرب «شراء السلطة السياسية بالمال» من قبل قادة النقابات (ديفيد ميلتون David Milton) ، وهي الصفقة التي دامت طالما وجدها الحكام مجزية» . إن الثقة بحسن نوايا السادة وحبهم فعل الخير لا تنتج غير هذه النتائج . كان الهجوم الايديولوجي للتغلب على ازمة الديمقراطية الناشئة عن محاولات العامة دخول الحلبة السياسية ، التي كانت موقوفة على «من هم أفضل منهم» ، عنصراً مكوناً حاسماً في حملة الدولة - الشركات . لم يكن تقويض التضامن بين الناس العاملين الا أحدمظاهر هذا الهجوم . في دراسة لتغطية وسائل الاعلام للشؤون العمالية يقدم وولتر بويت Walter Puette أدلة غزيرة على أن تصوير النقابات في الأفلام والتلفزيون « كان سلبياً إلى درجة الخبث ، ولا يمثلها حقاً » . وصفت النقابات
بالفساد ، وبالخروج على التيار العام . وبأنها «مصالح خاصة» لا علاقة لها بمصالح العمال ، بل وضارة بها وبمصالح عموم الناس ، وبأنها «لا أمريكية في قيمها واستراتيجيتها وعضويتها » . إن هذه الفكرة « عميقة الجذور وقديمة في تاريخ المعالجة الاعلامية» ، وقد «ساعدته على دفع قيم وأهداف الحركة العمالية الأمريكية الى خارج جدول الأعمال الليبرالي» . إنه نفس المشروع : التاريخي طبعة ، ويتم تشديده عند الحاجة(9) .
و قررت شركة الجرارات في الثمانينات أن عقد العمل مع « عمال السيارات المتحدين » صار «شيئاً من الماضي » ، كما لاحظت دراسة التريبيون : أن الشركة «ستغيره بإستمرار تحت تهديد استبدال العمال» . لقد أعيد هذا التكتيك ، الذي كان مألوفة في القرن التاسع عشر ، على يد رونالد ريغان بقصد تدمير «نقابة مراقبي الحركة الجوية P.A.T.C.O » عام ١٩٨١ . وهو أحد الأسلحة التي تم تبنيها

لتخريب الحركة العمالية وإدخال نموذج العالم الثالث الى البلاد . في عام 1990 حولت شركة الجرارات بعضا من الإنتاج الى معمل صغيرالمعالجة الفولاذ كان قد أنجز ضرب فرق العمل المحلية عن طريق تشغيل كاسري الإضراب ، «ضربة سريعة مذهلة وجهت للعمال وكانت نذيراً لما سيأتي » .
وبعد عامين جاءت الضربة . فللمرة الأولى منذ ستين عاماً شعرت شركة صناعية كبرى بالقدرة على استخدام السلاح الأقصى ضد العمال . وتبعها الكونغرس سريعاً بأن قام عملية بإنكار حق عمال السكك الحديدية بالإضراب بعد أن أوقف المالكون القطارات عن العمل لإرغام العمال على القبول بشروطهم .
وجد مكتب الاحصاء العام التابع للكونغرس أن الشركات وجدت حرية أكبر بأن تهدد باستخدام «عمال بدلاء دائمين» ، بعد أن استخدم ريغان هذا السلاح عام ١٩٨١ . ومنذ 1985 الى ١٩٨٩ لجأ أصحاب العمل الىهذا الإجراء في ثلث حالات الإضراب ، ونفذوا وعيدهم فعلا في 17 % من الحالات عام ١٩٩٠ . وتكشف دراسة لعام ١٩٩٢ أن « أربعة من كل خمسة من أصحاب العمل يرغبون باستخدام سـ استبدال العمال» ، بينما قال ثلثهم أنهم سيستخدمونه فوراً ، كما جاء في تقرير وول ستريت جورنال بعد إضراب شركة الجرارات . اما المراسل المختص بشؤون العمل جون هور John Hoerr فيشير الى أن الانخفاض في أجور العمال منذ أوائل السبعينات قد توازى مع الانخفاض في عدد الاضرابات التي بلغت الآن أدنى مستوى لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لقد جلبت حركة العمال النضالية التي إنتظمت ايام الركود الكبير Great Depression أول وآخر الانتصارات السياسية ، وبخاصة قانون علاقات العمل الوطنية عام 1925 (قانون فاغنر Wagner Act) الذي ضمن للعمال الحقوق التي حققها عمال المجتمعات الصناعية الأخرى منذ زمن طويل . ومع أن الحق بالتنظيم قد أُضعف كثيراً بفعل قرارات المحكمة العليا ، فإن «أمريكا الشركات » لم تتمكن قبل الثمانينات من الاطمئنان لقوتها الكافية للعودة إلى الأيام القديمة الطيبة . مغيَّبة الولايات المتحدة عن المشهد الدولي من جديد .
لاحظت منظمة العمل الدولية[261] . عام ١٩٩١ مؤيدة شكوى تقدم بها اتحاد العمل الأمريكي A.F.L ومؤتمر المنظمات الصناعية C.I.O، أن حق الاضراب يضيع عندما يضطر العمال المضربون للمخاطرة بفقدان أعمالهم لصالح عمال بدلاء دائمين ، وأوصت المنظمة الدولية بأن تعيد الولايات المتحدة تقييم سياستها في ضوء المعايير الدولية . إنها كلماتٌ قوية من منظمة تدين بالفضل ، تقليدياً ، لمموليها الأقوياء . تنفرد الولايات المتحدة بين البلدانالصناعية كلها ، عدا جنوب أفريقيا ، بتبني الأدوات القديمة المستخدمة التخريب النفايات(١٠) .
«مفارقة ١٩٩٢ : اقتصاد ضعيف ، أرباح قوية». كان هذا عنواناً لمقال رئيسي في القسم المخصص للأعمال في مجلة التايمز . إنه عنوان يلتقط عواقب «الحرب الطبقية من جانب واحد » التي تشن بحدة متجددة منذ نهاية التحالف الثري . «لا تسير أمور أمريكا على ما يرام ، لكن الشركات بأحسن حال » . وتصل أرباح الشركات «الى ارتفاعات جديدة مع توسع هوامش الربح » . إنها مفارقة لا تفسير لها ولا حل ، وستزداد عمقة طالما استطاع مهندسو السياسة الاستمرار دون تدخل «الدخلاء الفضوليين »(١١) .

يتضح ما تجلبه هذه « المفارقة» لعموم السكان في كثير من الدراسات التي تتناول توزيع الدخل ، والأجور الحقيقية ، والفقر ، والجوع ، ووفيات الأطفال وغير ذلك من المؤشرات الاجتماعية .
كشفت دراسة نشرها معهد السياسة الاقتصادية في يوم العمال عام ١٩٩٢ تفاصيل ما يعرفه الناس من تجربتهم الخاصة : بعد عقد من الريغانية« يعمل معظم الأمريكيين ساعاتٍ اكثر مقابل أجور أقل وأمن أقل بشكل واضح » . وصارت حال « الأغلبية الساحقة أسوأ مما كانت عليه في أواخر السبعينات» .

ومنذ ١٩٨٧ انخفضت الأجور الحقيقية حتى بالنسبة لخريجي الجامعات . « وكانت معدلات الفقر عالية بالمقياس التاريخي ، وكان فقراء ١٩٨٩ اكثر فقراً من فقراء ١٩٧٩» . وازداد معدل الفقر . ارتفاعاً في 1987 ، كما أفاد مكتب الاحصاء . وقدر تقرير للكونغرس ، نشر بعد أيام قليلة ، أن الجوع قد ازداد بنسبة 50 % منذ اواسط الثمانينات ، وشمل ثلاثين مليوناً من السكان . وتظهر دراسة أخرى أن طفلاً من كل ثمانية أطفال دون الثانية عشرة من العمر يعاني من الجوع ، وهي مشكلة عادت للظهور عام ١٩٨٢ بعد التغلب عليها بواسطة برامج حكومية في الستينات ، ويقول اثنان من الباحثين إن نسبة الأطفال الذين يترعرعون في الفقر في مدينة نيويورك قد تضاعفت لتصل 40 % ، بينما ازداد عدد الأطفال الفقراء على مستوى البلاد كلها بنسبة 26% » ، مع تقلص العون المقدم للفقراء خلال «ازدهارالثمانينات». إنها واحدة من اللحظات الذهبية التي شهدتها الانسانية»، حسب كلمات أحد المتحدثين باسم ، «ثقافة الفظاظة» (توم وولف Tom Wolfe) (12) .

يتضح الأثر في الدراسات الأكثر تركيزاً مثل الدراسة التي تناولت مشفى مدينة بوسطن حيث وجد الباحثون أن عدد الأطفال السيئي التغذية ، المنخفضي الوزن يقفز بقوة في أشهر الشتاء الباردة » ، حيث يُضطر الآباء لمواجهة الخيار الصعب بين التدفئة والطعام . وفي عيادة المشفى الخاصة بالأطفال المصابين بسوء التغذية ، كان عدد الذين تلقوا علاجاً خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٢ اكثر من عددهم في الأشهر نفسها عام 1991 ، مما أجبر الأطباء إلى «اللجوء الى نظام المفاضلة» . عاني بعض الأطفال من مستويات سوء تغذية من النوع الذي نجده في العالم الثالث . وكان لابد من خضوعهم للعلاج في المشفى . إنهم ضحايا «النكبة الاجتماعية والاقتصاديةالتي أصابت العائلات » ، « والانحسار التدريجي الكبير لبرامج الخدمة الاجتماعية »(١٣).

وعلى قارعة الطريق نجد رجالاً يحملون لافتات مكتوب عليها «أعمل مقابل طعامي » . إنها كلمات تذكر بأسوأ ايام الركود الكبير .

لكن الفارق كبير فالأمل يبدو الآن أقل بكثير مما كان يومها ، رغم أن الركود الحالي أخف حدّة بكثير . ولأول مرة في التاريخ الحديث للمجتمعات الصناعية يوجد شعور واسع الانتشار بأن الوضع لن يتحسن ، وأن لا مخرج من هذه الحال .

٢ ـ قتال حتى الموت

ادى انتصار الشعب العامل والديمقراطية عام 1935 لارتعاد أوصال جماعة رجال الأعمال وحذرت «جمعية الصناعيين الوطنية N.A.M, عام ١٩٣٨ من «المخاطر التي تواجه الصناعيين » في ضوء «قوة الجماهير السياسية التي تم الاعتراف بها حديثاً »، و«ما لم نسيطر على تفكيرها فإننا سنسير نحو محنة لا شك فيها » . سرعان ما تم شن الهجوم المعاكس الذي تضمن العودة للاستخدام التقليدي لعنف الدولة الإجرامي . ولعلمها أنها ستحتاج المزيد تحولت « أمريكا الشركات» الى استخدام « الطرق العلمية لكسر الإضرابات»، و«العلاقات البشرية» ، وحملات دعائية ضخمة لتعبئة سائر الجماعات ضد «الدخلاء » الذين يروجون له «الشيوعية والفوضوية » والساعين لتدمير مجتمعنا ، وقس على ذلك . وضيعت ،هذه الطرق ، التي تبنتها الشركات والمشاريع منذ البداية ، جانباً مع بدء الحرب العالمية الثانية ، لكن سرعان ما تم إحياؤها بعد انتهاء الحرب لمساندة لا يستهان بها من قبل القيادات النقابية ، وهو ما أفضى أخيراً الى الوضع السائد الآن (14) .

كانت الصدمة الناتجة عن انتصارات العمل في «العقد الجديد » [262] شديدة بصفة خاصة بسبب الافتراض السائد في جماعات رجال الأعمال والقائل بأن المنظمات العمالية والديمقراطية الشعبية قد دفنت الى الأبد. جاء الإنذار الأول عام ١٩٣٢ عندما استثنى «قانون نورس - لاغوارديا - Norris Laguardia Act » النقابات من القوانين المضادة للاحتكار ، ضامنة لها الحق الذي أحرزته النقابات البريطانية قبل ذلك بستين عاماً . اما قانون فاغنر فلم يكن مقبولاً على الاطلاق ، وقد توصل مجمع الحكومة الشركات - الإعلام الى عكسه فعلياً الآن .

في أواخر القرن التاسع عشر حقق العمال الأمريكيون تقدماً رغم المناخ السائد الذي كان شديد العداء . ففي صناعة الفولاذ ، قلب الاقتصاد المتنامي ، قاربت مستويات التنظيم العمالي ما تحقق في بريطانيا بحلول ١٨٨٠ . لكن ذلك تغير سريعاً ، فقد حطم النقابات هجوم مشترك عنيف قامت به الدولة ورجال الأعمال في صناعة الفولاذ وغيرها . أما في العشرينات فقد حسيب رجال الأعمال ، في غمرة ابتهاجهم ، أن الوحش قد ذُبح الى الأبد .

يتميز تاريخ الحركة العمالية في أمريكا بضعف غير عادي يزيد كثيراً عما وجد في المجتمعات الصناعية الأخرى . تقدر باتريشا سكستون Patricia Sexton ، ملاحظة أن لا دراسة جادة تناولت هذا الأمر ، أن سبعمائة عامل مضرب قد قتلوا ، وجرح آلاف غيرهم منذ ١٨٧٧ ، وهو رقم قد « يقلل كثيراً عدد الإصابات الحادثة » . وبالمقارنة ، نجد أن مضرباً بريطانياً واحداً فقطقتل منذ ١٩١١ حتى الآن (15) .

أنزلت ضربة كبرى بالعمل في ١٨٩٢ عندما دمر أندرو كارنيجي -An drew Carnegie « الجمعية المتحدة لعمال الحديد والفولاذ A.A.I.S.W » عن طريق استئجار كاسري الإضراب . كان من الواجب إحياء هذه الذكرى عام ١٩٩٢ عندما هُزمت نقابة « عمال السيارات المتحدين » بنفس الوسيلة التي تم إنعاشها بعد نوم دام ستين عاماً . يصف المؤرخ الاجتماعي الكبير هربرت غوتمان Herbert Gutman عام ١٨٩٢ بأنه «العام الحاسم حقاً» في « تشكيل ، وإعادة تشكيل وعي قادة الطبقة العاملة والنقابيين الجذريين» . كان استخدام سلطة الدولة لخدمة أهداف الشركات « صاعقاً » آنذاك ، وقاد إلى «وعي متزايد عند العمال بأن الدولة قد صارت مغلقة أمامهم أكثر فأكثر ،

وبخاصة أمام حاجاتهم ومطالبهم السياسية والاقتصادية » ، وكان مقدراً لها أن تظل هكذا حتى الركود الكبير.
كانت مواجهة ١٨٩٢ في هومستد Homestead ، المعروفة باسم « إضراب هومستد» ، عبارة عن «إغلاق » Lock-out[263] قام به كارنيجي والمدير العامل لديه هناك - السفاح هنري كلاي فريك Henry Clay Frick . ثم سافر كارنيجي لقضاء إجازته في سكوتلندة ليفتتح المكتبات العامة التي تبرع بتأسيسها هناك . وفي الأول من تموز أعلنت مؤسسة كارنيجي للفولاذ التي أنشئت حديثة أن : « من الآن فصاعدا ، لن يعترف في مصانع الفولاذ في هومستد بأية نقابة عمالية» . كان بوسع العمال الذين صرفوا من العمل عند الإغلاق أن يتقدموا بطلبات توظيف فردية فحسب . وأعلنت صحافة بيتسبورغ Pittsburgh أن ذلك كان «معركة فاصلة»، معركة « حتى الموت بين شركة كارنيجي المحدودة للفولاذ البالغ رأسمالها 25 مليون دولار وبين عمال هومستد » .
تغلب كارنيجي وفريك على عمال هومستد باستخدام القوة وأرسلوا حرس بنكرتون[264] في البداية ، ثم حرس بيسلفينا الوطني[265] ، بعد أن هُزم رجال بنكرتون على يد سكان هومستد .
«حطم الإغلاق أكبر نقابة عمالية في أمريكا ، ودمر حياة أكثر أعضائها إخلاص » ، كما كتب بول كراوس Paul Crause في تاريخه الشامل . لم تعد الحياة للحركة النقابية في هومستد إلا بعد خمسة وأربعين عاماً . وكان الأثر العام أوسع من ذلك بكثير . لم يكن تدمير النقابات إلا أحد مظاهر مشروع «تأديب» الحركة العمالية . كان مطلوباً أن يتم نزع مهارة العمال وأن يحولوا إلى أدوات طيعة خاضعة لسيطرة « الإدارة العلمية » .
كانت الإدارة منزعجة بوجه خاص من أن «العمال يشغلون المصنع بأنفسهم وليس للرئيس إلا سلطة ضعيفة» في هومستد ، كما عبّر أحد الموظفين لاحقاً ، وكما بينا سابقا يسود اعتقاد لا يخلو من الإقناع بأن الخلل الحالي في الصناعة الأمريكية يمكن رده جزئياً إلى نجاح مشروع جعل الناس العاملين « أجهل وأغبى ما يمكن أن يكونه الإنسان » . وهو المشروع الذي ضرب عرض الحائط بتحذيرات آدم سميث من أن على الحكومة «أن تتجشم مشقة منع» هذا المصير «للناس الكادحين» في مواجهة شراسة «اليد الخفية» (أنظر الفصل الأول -١ ، والفصل الرابع - ٢) . على العكس تماما ، دعا رجال الأعمال سلطة الدولة لتسريع العملية . وكان إلغاء آلية «التشاور مع الجيران »أحد المفاعيل المرافقة لعملية ترويض التطبيع .
كانت هومستد هدفاً مغرياً بوجه خاص لأن العمال هناك كانوا « منظمين تماماً » ومسيطرين على الحياة السياسية المحلية أيضا . وقد صمدت في ثمانينات القرن الماضي ، في حين عانى عمال بيتسبورغ ، على بعد أميال قليلة هزائم حادة . طالبت قوة العمل ، المتحدرة من أصول أثنية متعددة ، ب« حقوقهم كمواطنين أمريكيين أحرار» في ما وصفه كراوس ب« النسخة العمالية للجمهورية الأمريكية الحديثة» ينال فيها العمال حريتهم وكرامتهم. كانت هومستد « البلدة العمالية الأبرز في الأمة» كما كتب كراوس ، وكانت الهدف التالي لكارنيجي في حملته الماضية لتدمير حق التنظيم(16) .
بفضل انتصاره في هومستد تمكن كارنيجي من تقليص الأجور وفرض يوم عمل من 12 ساعة وإلغاء بعض الوظائف وجني أرباح ضخمة . «كان هذا السجل اللامع ممكناً بسبب انتصار الشركة في هومستد بالدرجة الأولى» ، كما كتب أحد مؤرخي الشركة عام 1903 . اعتمدت إنجازات « المشروع الحر» عند كارنيجي على ما هو أكثر من استخدام عنف الدولة لكسر النقابة . وكما هي الحال في الصناعات الأخرى . من النسيج إلى الإلكترونيات. كانت الحماية والدعم الحكوميين عاملين حاسمين

في نجاح كارنيجي . « فالمصالح الصناعية في البلاد تشهد ازدهاراً لا مثيل له في ظل محاسن نظام التعرفة الجمركية الحمائية» ، كما كتبت بيتسبورغ بوست Pittsburgh Post عشية إغلاق المصنع في هومستد بينما كان كارنيجي وأمثاله يعدون العدة « لتخفيض ضخم في أجور عمالهم . كان كارينجي أستاذا في الغش أيضاً ، فقد سلب أموال مدينة بيتسبورغ بالتعاون مع رؤسائها . ولأنه اشتهر كرجل سلام وكمحب للإنسانية ، أمل كارينجي بجني الملايين من إنشاء السفن الحربية (للدفاع فقط ، كما أوضح انسجاما مع مبادئه السلمية). في ١٨٩٠ فاز كارينجي بعقد بحري ضخم لصالح مصنعه الجديد في هومستد . و« بمعونةسياسيين أقوياء وصيارفة مهرة عاملين في الحكومتين ، القومية والعالمية ، وفي الغرف الخلفية لمصالح بيتسبورغ وبلديتها ، كان بوسع كارينجي أن ينشئ إقطاعيته الصناعية الشاسعة» . كتب كراوس ، كانت أول شركة بمليار دولار في العالم هي شركة الفولاذ الأمريكية ، وفي تلك الأثناء كانت البحرية الأمريكية الجديدة « تدافع عن الولايات المتحدة على سواحل البرازيل وتشيلي وفي أقاصي المحيط الهادي (١٧) .
منحت الصحافة الشركة دعماً كاملاً ، كالعادة ، لكن الصحافة البريطانية قدمت صورة مختلفة . سخرت لندن تايمز London Times من هذا « اليانكي السكوتلندي الثري الذي يتسكع في سكوتلندة مفتتحاً أربع مكتبات عامة جاهزة بينما يجوع عمال بيتسبورغ البائسون الذين يزودونه بالأسباب والوسائل لتعظيم نفسه» . وسخرت صحافة أقصى اليمين البريطاني من كارينجي الذي يعظ « بحقوق الثروة وواجباتها » ، واصفة كتابه «الديمقراطية الظافرة» الذي كرسه لمدح نفسه بأنه « مزحة لا خطر منها » ، وذلك في ضوء أساليبه الوحشية في كسر الإضرابات . تلك الأساليب التي «لا يجوز السماح بها ، ولا داع لها في مجتمع متمدن » ، كما أضافت لندن تايمز .
أما في الولايات المتحدة ، فقد وصف العمال المضربون بأنهم «قطاع طرق » و« مبتزون يحتقرهم العالم كله» (أسبوعية هاربرHarper's Weekly)، و« رعاع ميالون للتخريب » (شيكاغو تريبيون)، و«فوضويون واشتراكيون مستعدون لنسف بنية البلاد الاتحادية للاستيلاء » على الأموال المودعة في الخزينة (واشنطن بوست) . أما يوجين دبس[266] فكان «خارقاً كبيراً للقانون ، وعدوا للجنس البشري» يجب سجنه (سرعان ما تم ذلك)، و«لابد من سحق الفوضى التي سببتها تعاليمه» (نيويورك تايمز) .
وعندما أبرق حاكم ولاية إلينويز Illinois ، جون التغلد -John Alt geld إلى الرئيس كليفلاند[267] ليخبره أن ما روته الصحف عن إساءات العمال المضربين كانت غالبا «محض اختلاق» ، أو «مبالغات شديدة» ، أدانته صحيفة نيشن Nation قائلة إنه «ريفي جلف ووقح وجاهل» وعلى الرئيس أن يلزمه حده فوراً نظراً «لسوء سلوكه ولرائحة مبادئه السيئة» ، ومضت الصحيفة قائلة إن المضربين « رجال غير متعلمين» من «أدني الطبقات»، وعليهم أن يعلموا أن المجتمع « منيع» ولن يسمح لهم بأن «يوقفوا ، ولو ليوم واحد ، حركة المرور والصناعة في هذه الأمة العظمى ، لمجرد أن يبتزوا من أرباب عملهم زيادة على أجورهم بمقدار عشرة أو عشرين سنتاً في اليوم» .
لم تكن الصحافة وحيدة في دفاعها عن رجال الأعمال المساكين ، فقد أدان رجل الدين المحترم جدة هنري وارد بيتشر Henry Ward Beecher « استيراد المفاهيم الشيوعية وغيرها من المفاهيم الأوروبية المقيتة . إن مفاهيمهم ونظرياتهم القائلة إن مفاهيمنم و نظرياتهم القائلة إن على الحكومة أن تقوم بدور أبوي وأن تعتني برفاه رعاياها . كذا . وأن تضمن لهم فرص العمل ، إنما هي مفاهيم لا أمريكية... لقد أراد الله العظماء أن يكونوا عظماء ، وللصغار أن يكونوا صغارا! » . كم هو مقدار

التغير عبر قرن من الزمان ؟!(١٨) .
انتقلت الشركة ، بعد نصرها في هومستد، إلى تدمير كل مظهر الاستقلال العمال . وُضع قادة الإضراب على القائمة السوداء ، وسجن عدد منهم لمدة طويلة . وفي عام ١٩٠٠ وصف زائر أوروبي لهومستد «ديمقراطية كارينجي الظافرة» بأنها «عودة الإقطاع» ، ووجد الجو مثقلاً « بالخيبة والقنوط» ، حيث كان الرجال «خائفين من الكلام» . بعد عشر سنوات كتب جون فيتش John Fitch ، الذي شارك بدراسة عن هومستد قام بها عدد من علماء الاجتماع ، أن العمال يرفضون الحديث إلى الغرباء حتى داخل بيوتهم . « إنهم يرتابون في بعضهم البعض ، وفي جيرانهم وأصدقائهم » ؛ وهم «لا يجرؤون على التعبير عن قناعاتهم علناً » ولا على «التجمع ومناقشة الشؤون المتصلة بمعاشهم كعمال » .
سُرِّح كثير من العمال «لتجرؤهم على حضور اجتماع عام» . ووصفت صحيفة نقابية منطقة هومستد بأنها «أكثر المناطق خضوعاً للاستبداد على الإطلاق » ، وذلك في عام 1919 عندما جُرْجِرت الأم جونز Mother Jones البالغة تسعة وثمانين عاما من العمر « إلى سجنهم القذر ، لأنها تجرأت على الكلام باسم عمال الفولاذ المستعبدين» ، مع أنه سمح لاحقا للبعض بـ«الكلام للمرة الأولى خلال ثمانية وعشرين عاما » كما تذكر الأم جونز . واستمر الحال هكذا إلى أن كسرت تحركات الثلاثينات هذه الحواجز . يظهر هذا السجل العلاقة بين التنظيم الشعبي والديمقراطية بكل جلاء(١٩) .
في الحقيقة ، لا نستطيع القول إن هجوم الشركات الحالي قد أعاد تنظيم وثقافة الطبقة العاملة إلى ما كانت عليه منذ قرن مضى . ففي ذلك الوقت لم يكن العمال معزولين كحالهم اليوم ، ولم يكونوا خاضعين للاحتكار الأيديولوجي الذي تمارسه الآن وسائل الإعلام التابعة لرجال الأعمال . كتب جون بكن John Bekken : « مع بداية القرن كانت الحركة العمالية تصدر مئات الصحف » التي تتراوح بين صحف محلية وإقليمية وبين اسبوعيات وشهريات على مستوى الأمة كلها . كان هذا « جزء مكملاً لنشاط جماعات الطبقة العاملة ، ولم تكتف هذه الصحف بإيراد أخبار اليوم أو الأسبوع ، بل كانت تتيح منبراً يستطيع القراء نقاش القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية من خلاله » . كانت « بعض هذه الصحف كبيرة أحيانا ومحترفة ، مثلها مثل كثير من الصحف الرأسمالية التي وجدت إلى جانبها » . كانت هذه الصحف ، كما كانت الحركة العمالية ذاتها ، تشمل نطاقاً عريضاً ممتدة من التركيز الضيق على ظروف مكان العمل إلى إبداء الرأي فيما يخص قضايا الثورة الاجتماعية» . وصل توزيع الصحف الاشتراكية وحدها مليوني نسخة قبل الحرب العالمية الأولى ، وكانت أكبرها أسبوعية «نداء العقل Appeal of Reason » التي بلغ عدد مشتركيها 760.000 مشترك.
بنى العمال «تشكيلة غنية من المنظمات الاثنية ، والمنظمات القائمة على أساس مكان السكن أو مكان العمل إضافة إلى المنظمات السياسية»، وكانت كلها أجزاء من «الثقافة العمالية النابضة بالحياة» التي إمتدت إلى كل مكان واحتفظت بحيويتها حتى إلى الحرب العالمية الثانية رغم القمع الحكومي العنيف ، وخاصة في ظل إدارة ويلسون . لكن الصحافة العمالية تأثرت ، وبغض النظر عن القمع ، بمفعول تراكم الثروة . فقد مال المعلنون إلى الصحافة الرأسمالية التي كانت تستطيع البيع بسعر أقل من التكلفة ، كما فعلت بعض عوامل السوق الأخرى فعلها ، تماما كما حدث لصحافة الطبقة العاملة في بريطانيا في ستينات هذا القرن . وفي الثلاثينات أدت العوامل ذاتها ، إلى جانب سياسة الحكومة الاتحادية ، إلى إحباط الجهود الرامية لمنع تحول الإذاعة إلى احتكار فعلي للشركات(٢٠).
اضطلع المثقفون اليساريون بدور نشط في ثقافة الطبقة العاملة المليئة حيوية . وسعى بعضهم للتعويض عن الطبيعة الطبقية للمؤسسات الثقافية القائمة عبر برامج تثقيف عمالية ، أو عبر تحرير

كتب شعبية في الرياضيات والعلوم وغير ذلك من المواضيع الموجهة لعامة الجمهور . ومن الجدير بالاعتبار أن أقرانهم من يساريي اليوم يسعون غالبا لتجريد الناس العاملين من وسائل الانعتاق هذه ، ثم يخبروننا أن «مشروع التنوير» قد مات ، وأن علينا هجران «وهم» العلم والعقلانية . إنها رسالة تفرح قلوب الأقوياء الذين سيسعدهم احتكار هذه الأدوات لاستخدامهم الخاص . يتذكر المرء أيام كانت الكنيسة الإنجيلية تعلم الجماهير المتمردة دروسا لا تختلف عن هذه ، كما يفعل ورثتها في المجتمعات الفلاحية في أمريكا الوسطى اليوم .

والأمر الصاعق حقا هو أن ميول التدمير الذاتي هذه لم تظهر إلا عندما صارت أغلبية السكان الساحقة راغبة بتغيير النظام الاقتصادي «غير العادل بشكل متأصل» ، وعندما صار الإيمان بالمبادئ الأخلاقية الأساسية للاشتراكية التقليدية عالية بشكل مدهش (أنظر الفصل الثالث - ٢) . ويزداد الأمر أهمية بعد أن سقط الاستبداد السوفيتي الذي كان عائقاً مزمناً أمام تحقيق هذه المثل . ومهما تكن أهمية الدوافع الشخصية ، فإنني أعتقد أن هذه الظواهر في الدوائر الثقافية تعكس نصراً أيديولوجيا آخر لثقافة أصحاب الامتيازات ، وتساهم في تحقيقه . وتقدم الميول ذاتها مساهمة ملحوظة للمشروع الدائم الهادف لاغتيال التاريخ أيضا . من الممكن غالبة ، أثناء فترات النشاط الشعبي ، العثور على نتف من الحقيقة في عفن حمّأة «المعلومات» التي يقدمها خدم السلطة . ولا يكتفي كثير من الناس بـ «التشاور مع الجيران » ، بل ويتعلمون الشيء الكثير عن العالم . وليست الهند الصينية وأمريكا الوسطى إلا مثالين حديثين بارزين . أما عندما يخف [268] الحراك الشعبي ، فإن طبقة المفوضين Commissar Class ، التي لا تقصّر عن أداء مهامها أبداً ، تستعيد السيطرة . في حين يتبادل المثقفون اليساريون الخطابات الفصيحة دافنين الحقائق التي كانت مفهومة في السابق . وتصير الأرض معدة لتقدم المشروع الخاص .

٣- «التشاور مع الجيران»

« يقدم الرجال والنساء الذين قاتلوا من أجل بيوتهم عام ١٨٩٢ درساً مهماً لعصرنا كما كان مهماً لعصرهم» . هذا ما كتبه مؤرخ الحركة العمالية ديفيد مونتغومري **David Montgomery** في إجماله لمجموعة من التقارير عن هومستد . « يعمل الناس بهدف تلبية حاجياتهم المادية الخاصة ، لكن ذلك الجهد اليومي يؤدي أيضا إلى بناء مجتمع ذي غايات تتجاوز في أهميتها الاغتناء الفردي لأي من أعضائه . لقد أظهرت السنوات المئة الفائتات مدى توقف عافية الديمقراطية السياسية في أي مجتمع صناعي حديث على
نجاح الناس العاملين في تجاوز الفروق بين الأفراد والجماعات وخلق صوتهم المؤثر في تشكيل مستقبلهم . إن معركتهم في سبيل بيوتهم مازالت تعيش معنا إلى الآن »(٢١) .
دُمر مجتمع العمال في هومستد عبر عنف الدولة «الذي عبئ لحماية مطالبة المشاريع ورجال الأعمال بحقهم في استخدام ملكياتهم لخدمة سعيهم ! خلف أرباحهم الخاصة» ، كما كتب مونتغومري . كان أثر ذلك على حياة العمال جسيماً . وبحلول ١٩١٩ ، بعد تحطيم محاولة ثانية للتنظيم العمالي على يد رعب ويلسون الأحمر **Red Scare**[269] هذه المرة ، «صار اسبوع العمل الوسطي الإجباري في معامل الفولاذ الأمريكية أطول بعشرين ساعة مما هو عليه في بريطانيا ، وأطول مما كانه في أمريكا ذاتها أعوام ١٩١٠ و 1914»، كما تقول باتريشيا سكستون **Patricia Sexton** . تفككت قيم الجماعة ، فعندما كانت هومستد بلدة نقابية تم اتخاذ خطوات عدة لتجاوز الحاجز التقليدي بين العمال المهرة وغير المهرة ، وتجاوز المشاعر العنصرية العنيفة المعادية للمهاجرين . كان العمال المهاجرون ، الذين تعرضوا لاحتقار مرير تلك الأيام ، في طليعة النضال ، وقد حياهم رفاقهم بوصفهم «هنغاريون شجعان ، أبناء الكادحين ، الباحثين عن الحق» . نادراً ما سمع مديح كهذا من قبل العمال الأمريكيين في السنوات التالية ، كما يقول مونتغومري .
مع انهيار النقابة ، انهارت الديمقراطية والحريات المدنية . « إن رغبت بالكلام في هومستد ، فتكلم مع نفسك» . هذا ما صار يردده السكان . أما الغرباء فصدموا بمناخ الريبة والرعب كما رأينا أعلاه . في ١٨٩٢ كان السكان العاملون يديرون السياسة المحلية ، أما في ١٩١٩ فكان الموظفون المحليون ينكرون على المنظمين النقابيين حقهم في عقد الاجتماعات ، ويمنعون « المتحدثين الأجانب » . وعندما أجبرهم أمر قضائي على الرضوخ للاحتجاجات ، وضعوا شرطة الولاية على المنصة «لتحذير المتحدثين من إبداء أية ملاحظات مثيرة للمشاعر ، ومن إنتقاد السلطات المحلية أو الاتحادية» (مونتغومري) . غضب كثيرون لما عانته الأم جونز ، أما في هومستد فلم يتمكن إلا قلة من الناس من الحديث عن ذلك .
بعد أربعين عاما من سحق النقابة والحرية بدأ «تأسيس حقوق العمل من خلال الاعتراف بالنقابة ، وإعادة إحياء الديمقراطية في الحياة السياسية بالظهور يداً بيد » في هومستد . انتظم العمال ، وانبعثت الديمقراطية . وكما هي الحال دائمة ، كانت فرصة التشاور مع الجيران بطريقة منهجية مستمرة أمراً حاسماً في إرساء الديمقراطية . وهو الدرس الذي فهمه قساوسة السلفادور جيداً ، مثلهم مثل منظمي العمل في هومستد . ولم يكن أولئك الذين يستخدمون ما يستطيعون من وسائل لإبقاء الرعاع مشتتين مرتبكين بأقل فهماً للدرس من غيرهم . ويستمر الصراع ماضياً في دربه الوعر ، ففي العقود الماضية أحرزت مؤسسات السلطة وقساوستها بعض الانتصارات المؤثرة ، لكنها تعرضت لبعض الهزائم الجدية

أيضاً .
إن الميل نحو العصر الامبريالي الجديد الذي أعلنته صحافة المال الدولية واضح ومفهوم إلى جانب اتساع الانقسام بين الشمال والجنوب وتقدمه صوب المناطق الغنية . ثمة ميول معاكسة أيضاً ، فقد تغير الكثير خلال السنوات الثلاثين الماضيات . لو أن الذكرى ال500 للنظام العالمي القديم قد حلت عام 1962 لكان احتفل بها ثانية بوصفها تحريراً للنصف الغربي . أما في ١٩٩٢ فكان ذلك مستحيلاً لأن قلة الناس فقط مازالوا يستطيعون الحديث عن مهمتنا في «قتل الأشجار والهنود » . صحيح أن الغزو الأوروبي قد صار يسمى الآن رسمياً «مواجهة» ، إلا أن قطاعات كبيرة من السكان ترفض هذه الكلمة المتأنقة لأنها لا تعدو كونها تخفيفاً لعدوانية سابقتها .
تعتبر أشكال الرفض المحلي لعنف الدولة ، والتي صارت القيادة السياسية في الولايات المتحدة مدركة لها ، نقطة أخرى في هذا السياق . شعر كثيرون . بالإحباط لأن حركة السلام لم تستطع منع حرب الخليج . لكنهم لا يتذكرون أن الاحتجاجات الواسعة قد سبقت ، وربما للمرة الأولى ، بدء القصف . إنه تغير جذري عن حالة قصف جنوب فيتنام قبل ثلاثين عاماً خلت . ذلك القصف . الذي تم دون أية ذريعة ، مهما تكن واهية . لقد بلغ اختمار الستينات دوائر أوسع كثيراً في السنوات اللاحقة ، مثيرة حساسية جديدة ضد الاضطهاد العنصري والجنسي ، واهتمام بالبيئة ، واحتراما للثقافات الأخرى ولحقوق الإنسان . من أبرز الأمثلة على ذلك حركات التضامن مع العالم الثالث في الثمانينات باهتمامها ، الذي لا سابق له ، بحياة ومصير الضحايا . إن بوسع عملية تنامي الحسّ الديمقراطي والاهتمام بالعدالة الاجتماعية أن تحمل دلالات كبيرة .
يعتبر أصحاب السلطة هذه التطورات خطرة وهدامة ، ويدينونها بشدة ، وهو أمر مفهوم . إنها تهدد مبدأ السادة الوضيع وكل ما ينتج عنه بالخطر المستطير . وهي أيضاً تقدم أملاً حقيقياً وحيداً للكتلة الكبرى من البشر في هذا العالم ، بل وحتى لبقاء النوع البشري في عصر المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل التي لا يمكن مواجهتها ببنى اجتماعية وثقافية بدائية مدفوعة بالمكاسب المادية قصيرة الأمد التي تنظر إلى الكائن البشري كوسيلة لا كغاية.

ملاحظات-الفصل-الأول:

ملاحظات

الفصل الأول

(١) موفر «Fünf bundert - jäbrige Reich» . انظر ستانارد ، الهولوكوست الأمريكي .

(٢) ستافريانوس ، الصدع العالمي ، ٢٧٦ .

(٣) سميث . ثروة الأمم ، هيغل ، الفلسفة ، ١٠٨ ـ ١٠٩ ؛ ٨١ ـ ٨٢ ، ٩٢ ـ ٩٦ ، يفترض أن «العالم الجرماني» يشمل شمال أوربا ، بخصوص مصير محض المتوحشين ، فقوله الروح . والتملص منه ، انظر جيننغز ، الغزو ـ ليتور ستيف آرم وفيل لين في كتاب جيمس ، الدولة ؛ ستانارد ، الهولوكوست الأمريكي .

(٤) جان كاريو ، دافيد صون ، العرق والطبقة ، جان ـ آذار ١٩٩٢ .

(٥) بيرسون ، عند تريسي ، الامبراطوريات التاجرة ، مستشهداً بـ نيلز ستينزغارد . برؤر ، مصادر القوة ، ٨٧ ، ٦٤ .

(٦) كينز ، رسالة في المال ، استشهد به هيوليت في «المعضلات العصبية» . بيرسون بريدي ، عند تريسي ، الامبراطوريات التاجرة (اندروز وأنفوس كاللر [في السلت] الذي استشهد به بريدي) . برؤر ، مصادر القوة ، ١١ ؛ ١٦٩ (الحروب الانكليزية ـ الهولندية) . هيل ، الأمة . سميث ، الثروة . بخصوص نقل المهارات المطوّرة في المحيط السلتي إلى شمال أمريكا ، انظر جيننغز ، الغزو ، الامبراطورية . ولعرض تخطيطي للحروب البريطانية الهولندية البرتغالية ، انظر كيي ، الشركة الموقرة .

(٧) المصدر السابق ، ٢٨١ ؛ باركر ، ك . ن . شودوري (مستشهداً بابن جبير) ، عند تريسي ، الامبراطوريات التاجرة . سميث ، الثروة ٤٨٦ . انظر الفصل الأول ٢ .

(٨) تريسي ، بيرموت ، عند تريسي ، الامبراطوريات التاجرة .

(٩) برؤر ، مصادر القوة ، Xliif ، ١٨٦ ، ٨٩f ، ١٠٠ ، ١٢٧ ، ١٦٧ .

(١٠) بيرسون ؛ سميث ، الثروة .

(١١) المصدر السابق ، ستيلفر ، مقدمة . موريس ، الثورة الأمريكية ، ٣٤٠ . عن حرب المحيط الهادي ، انظر الفصل العاشر .

(١٢) كيي ، الشركة الموقرة ، ١٧٠ ، ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، ٣٢١ ؛ باركر . ثومبسون وغاريت ، نهوض واكتمال الحكم البريطاني في الهند ، ١٩٣٥ ، استشهد به نهرو ، الاكتشاف ، ٢٩٧ .

(١٣) هارتمان ويويس ، العنف الهادئ ، الفصل الأول . بولتس ، تأملات في الشؤون الهندية ، ١٧٧٢ ، استشهد به هارتمان ويويس ومحرر سميث ، الثروة ، المصدر السابق . تريفليان ، بنتينك ، استشهد به كليرمونت في «الليبرالية الاقتصادية» ، ٨٦ ، ٩٨ . نهرو ، الاكتشاف ، ، ٢٨٥ ، ١٩٩ ، ٣٠٤ .

(١٤) دي شوي نيتز ، الصعود والسقوط ، ١٢٠ ـ ١٢١ ؛ مستشهداً بالمؤرخ الاقتصادي بول مانتوكس «في الأفعال» والتاريخ الاقتصادي الحذر الذي كتبه كالقام عن بريطانيا . كليرمونت ، الليبرالية الاقتصادية ٧٣ ـ ٨٧ (ولسون) . جيريمي سيبروك ، العرق والطبقة ، تموز ـ ايلول ١٩٩٢ . ويليت ، معضلات صعبة ، ٧ .

(١٥) نهرو ، الاكتشاف ٢٩٦ ـ ٢٩٩ ، ٢٨٤ . انظر كليرمونت ، الليبرالية الاقتصادية ؛ لمزيد من المعلومات أنظر الفصل الثاني .

(١٦) أرودا ، بيرسون ، عند تريسي ، الامبراطوريات التاجرة .

(١٧) سميث ، الثروة ، الكتاب الرابع ، الفصل الخامس (١٣١ ـ ١٣٣ ـ ١٤٧) . الكتاب الرابع ، الفصل الثامن (١٨٠ ـ ١٨١)

(١٨) بريدي ، عند تريسي ، الامبراطوريات التاجرة . بريفر ، عند أشتون وفيلبن ، مناقشة برينر ، ٦٢ . انظر خاصة الفصل العاشر من ردع الديمقراطية ؛ الفصل ١٢ .

(١٩) سميث ، الثروة ، الكتاب الأول ، الفصل الأول (٧) . الكتاب الخامس ، الفصل الأول (٣٠٢ ـ ٣٠٣) . في الملحق المفصل لا تشير مادة «تقسيم العمل» إلى إدانة سميث لنتائجه . همبولدت ، أنظر «لأسباب تخص الدولة» .

(٢٠) سميث ، الثروة . الكتاب الثالث ، الفصل الرابع (٤٣٧) .

(٢١) هيرمان ميرفال ، استشهد به كليرمونت في «الليبرالية الاقتصادية» ، ٩٢ . كرومر ، كورزون ، استشهد بهما شوي نيتز ، الصعود والسقوط ، ١٦ . الحاكم الهولندي الجنرال ج .ب . كوين ، استشهد به تريسي ، الامبراطوريات التاجرة ، ١٠ ـ ١١ . سيل ، جيننغز ، الغزو ، ٢٢٨ .

(٢٢) ديفيد جيرجن ، الشؤون الخارجية ، أمريكا والعالم ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ .

(٢٣) نهرو ، الاكتشاف ، ٢٩٣ ـ ٣٢٦ ـ ٣٠١ .

(٢٤) بيرتانيكا ، الطبعة التاسعة ، ١٩١٠ ؛ تاريخ كوبان لعام ١٩٦٣ (الجزء الأول ، ٧٤) ، استشهد به ادوارد هيرمان ، زد ماغازين ، نيسان ١٩٩٢ .

(٢٥) ميلر ، المحتالون المؤسسون ؛ كيي ، الشركة الموقرة ، ١٨٥ . فيرجينيا ، جيننغز ، الغزو ، الامبراطورية (٤٤٧ بخصوص الحرب الجرثومية التي أمر بها «رئيس الأركان أمهرست ، السلطة الأعلى في أمريكا» في حصن بيت ؛ أيضاً ستانارد ، الهولوكوست الامريكي ، N٣٣٥) .

(٢٦) ساكستون ، الصعود والسقوط ، مانيكس وكولي ، الحمولات السوداء ، ٢٧٤ . الفريد روبن ، «من الذي لا يتعاون بخصوص الإرهابيين الليبيين؟» ، C.S.M ، ٥ شباط ١٩٩٢ .

(٢٧) بيلي ، التاريخ الدبلوماسي ، ١٦٣ .

(٢٨) دريفون ، مواجهة الغرب ، ٦٥ ، ٤٣ ؛ المتوحش الأبيض ، ١٥٧ ، ١٦٩ ـ ١٧١ ؛ أيضاً كتابه «ما ورائيات بناء الامبراطورية» بكتل ، ١٩٧٢ . جنهنغز ، الغزو ، ٦٠ ـ ١٤٩ .

(٢٩) T.T.T ، ٨٧ (ثيودور روزفلت) ، ١٢٦ (تشرشل ، لمزيد من التفاصيل ، D.D ، ١٨٢ . أوميسي ، القوة الجوية ، ١٦٠) . ستانارد ، الهولوكوست الأمريكي ، ١٣٤ . (ثيودور روزفلت) . كيبرنان ،

الامبراطوريات الأوربية ، ٢٠٠ (لويد جورج) . بخصوص بوش كوارث لـ ثيودور روزفلت ، انظر جون ألويسيوس فاريل ، مجلة بوسطن غلوب ، ٣١ آذار ١٩٩١ ، وغيره كثير من الفصاحة الفاشية ـ العنصرية في تلك الآونة . وكنموذج من الصحافة الليبرالية ، انظر مقالتي في زد ماغازين ، أيار ١٩٩١ ، ويترس ، أضرار إضافية ـ الهند الصينية ، A.P.N.M ، الفصل الثالث ، ٤٢ .

(٣٠) بيركنز ، مبدأ مونرو ، I ، ١٣١ ، ١٦٧ . أنظر T.T.T ، ٦٩ .

(٣١) موريس ، الثورة الأمريكية ، ٥٧ ، ٤٧ . D.D ، الفصل ١ ـ ٢ . أنظر أيضاً جان كاريو ، متثلي ريفيو ، تموز ـ آب ١٩٩٢ .

(٣٢) بخصوص النزاع الأهلي وتدفق اللاجئين ، انظر P.E.H.R ، II ، ٢ ـ ٢ ؛ موريس ، الصياغة ، ١٢ ، اختبار كارولاين ، يقدّم عادة ضمن النقاش في الميثاق الأمريكي ، استشهد به أستاذ القانون دتليف فاغت : «إعادة النظر في غزو باناما» ، إعادة البناء ، ١ ـ ٢ ، ١٩٩٠ .

(٣٣) لورانس كابلان ، التاريخ الدبلوماسي ، صيف ١٩٩٢ .

(٣٤) أبلباي ، الرأسمالية ، ٤١ .

(٣٥) هيتالا ، التصميم البيّن ؛ هورسمان ، العرق . فريدونيا ، دريتون ، المتوحش الأبيض ، ١٩٢ ، ٢٠١ ـ ٢٢١ ، التشديد في الأصل . إمرسون ، استشهد به كلارنس كارير ، «الإرث التربوي للحرب» . جامعة ايلينويز ، تموز ١٩٩٢ .

(٣٦) هيتالا ، التصميم البيّن ، ١٩٣ ، ١٧٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ .

(٣٧) هاوارد ، هاربر ، آذار ١٩٨٥ ؛ موريس ، الثورة الأمريكية ، ٤ ، ١٢٤ ؛ بيرنشتاين ، N.Y.T ، ٢ شباط ١٩٩٢ .

(٣٨) المبيعات العسكرية : تواصل الولايات المتحدة علاقة الإمداد بالذخيرة مع غواتيمالا ، المكتب العام للإحصاء في الولايات المتحدة ، كانون الأول . تقرير عام ١٩٨٦ المقدم للجنة الشؤون الخارجية ، مجلس النواب ، ٤ . «قوة المهام ما بين الوكالات ، برنامج تعافي أفريقيا/ البعثة الإقتصادية» ، تقويض الاستقرار في افريقيا الجنوبية : الكلفة الاقتصادية للمقاومة الحدودية ضد الأبارتيد ، N.Y ، U.N ، ١٩٨٩ ، ١٣ ، استشهد به ميريل بُوين ، منتدى فلتشر ، شتاء ١٩٩١ .

(٣٩) C.A.R ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩١ ، الإيكونوميست ، ٢٠ تموز ١٩٩١ ؛ فريد ، L.A.T ، ٧ أيار ١٩٩٠ . شيلي إمليتغ ، W.P ، ٦ كانون الثاني ١٩٩٢ . رفض غواتيمالا الاستجابة لاتهامات المحكمة وأدين غيابياً بخروقات جسيمه لحقوق الانسان ، وعوّض المدعون ما يزيد عن ١٠ مليون دولار لقاء الأضرار ـ أمر رمزي دون شك .

(٤٠) انظر P.I ، محاضرة I ؛ D.D الفصل الأول بشكل عام ، انظر كولكو ، المواجهة . شولتز ، حقوق الانسان ، ٧ .

(٤١) جاكسون ، القرن . زويك ، أسلحة مارك توين ، ١٩٩٠ ، ١٦٢ . هاسيد وليسي ، حرب المجتمع ؛ D.D الفصل ١٢ . الايكونوميست ٢١ كانون الأول ١٩٩١ . لارس كاساس ، استشهد به تودوروف ، الغزو ، ٢٤٥ .

ملاحظات-الفصل-الثاني:

الفصل الثاني

(١) من أجل المصادر والتفاصيل انظر T.T.T ، P.I ، D.D . كينان ووثائق أخرى ، T.T.T ، الفصل ٢ ــ ٢ ، P.I ، محاضرة ، I.

(٢) قرين ، الاحتواء VII ، ٢ . انظر الفصل ٧ ــ ١ أدناه .

(٣) كاميتغز ، الأصول ، ١٧٢ ــ ١٧٣ . بخصوص الإزدواء اتجاه آفاق اليابان ، انظر D.D ، ٣٣٧ ــ ٣٣٨ . المصدر السابق ؛ الفصل ٦ و«الخاتمة» بخصوص الشرق الأوسط ؛ وT.N.C.W ، الفصل ٨ . بيرلش ودالاس ، ستايفوز ، التفوق ، ٢٨ ، ٣٤ ؛ المواجهة الأمريكية ، ٢٠ .

(٤) D.D ، ٤٩ ــ ٥١ ، ٢٧ ؛ وبشكل عام

(٥) المصدر السابق ؛ ٢٥٩ ؛ T.T.T ، ٢٧٠ ؛ C.O.T ، ٢١٩ ــ ٢٢١ ؛ N.I ، ٧١ ــ ٧٢ . كيسنجر ، T.T.T ، ٦٧ ــ ٦٨ .

(٦) D.D ، راسل ، الممارسة والنظرية ، ٦٨ .

(٧) غليجيزيس ، أعمال ممزقة ، ٣٦٥ . العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ ، الجزء الرابع ، ١١٣٦ ؛ لم يتم الاستشهاد بأي دليل آخر . طرح المدعي العام «الدفاع عن النفس وحفظ الذات» لتبرير الحظر المفروض والذي يخرق القانون الدولي . مذكرة عن نقاش مجلس الأمن القومي ، ٢٧ أيار ١٩٥٤ .

(٨) A.P.N.N ؛ ff٣٣ ، T.N.C.W ، ٦٧ ــ ٦٩ ، ٨٩ ــ ٩٠ .

(٩) فريد مان ، N.Y.T ، ٧ حزيران ١٩٩١ . الديمقراطيون العراقيون ، D.D الفصل ٦ ــ ٤ ، «الخاتمة» ، القسم الرابع ومقالات أبكر في زد ماغازين .

(١٠) فريد مان ، N.Y.T ، ٢٤ حزيران ؛ هاربر مان ، N.Y.T ، ٢٨ حزيران ١٩٩٢ ؛ انظر نبيل ابراهام ، أكاذيب زماننا ، ايلول ١٩٩٢ . بخصوص معاداة الولايات المتحدة للعملية السلمية ، والخلفيات ، انظر D.D «الخاتمة» ؛ ومن أجل سجل مستمر ، T.N.C.W ، F.T.R ، N.I . بخصوص «الاستقامة السياسية» الرسمية ، انظر هيرمان ، «فك رموز الديمقراطية» .

(١١) ايزنهاور ، وقد استشهد به ريتشارد ايمرمان ، التاريخ الدبلوماسي (صيف ١٩٩٠) . جون فوستر دالاس ، مكالمة هاتفية مع آلن دالاس ، ١٩ حزيران ١٩٥٨ ، «دقائق من مكالمة هاتفية لـ فوستر دالاس وكريستيان هيرتر» ، مكتبة ايزنهاور ، أبيلين K.A .

(١٢) ليفلر ، «الغلبة» ، ٢٥٨ ، ٩٠ ــ ٩١ T.N.C.W ، الفصول ٨ ، ١١ ؛ D.D الفصول ١، ٦، ٨، ١١ . فرانك كوستغليولا ، عند باترسون ، تحقيق كندي . بخصوص اليابان ، انظر تشالر ، الاحتلال الأمريكي . انظر المراجع في صفحة ١٦ .

(١٣) ليفلر ، «الغلبة» ، ٧١ . جيفري ــ جونز ، CIA ، ٥١ . بيزاني ، CIA ، ١٠٦ ــ ١٠٧ . انظر الفصل ١ ــ ٢ أعلاه . الانتخابات النيكاراغوية ، M.C ، N.I ، D.D,D.D الفصل ١١ ، بخصوص الولايات المتحدة وايطاليا ، في سياق الصراع الأوسع من أجل دره خطر الديمقراطية في المجتمعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية .

(١٤) بيزاني ، CIA ، F١١٤ ، F٩١ . تشانس ، N.Y.T ماغازين ، ٢٢ أيار ١٩٧٧ . بخصوص المواقف العنصرية ضد الايطاليين في السجلين الداخلي والعلني ، انظر D.D الفصلان ١ ــ ٤ ، ١١ ــ ٥ .

(١٥) ستيمسون ؛ كولكو ، «السياسة» ، ٤٧١ . وود ، «التفكيك» ، ١٩٣ ، ١٩٧ (مستشهداً بـ وود وورد ، رسائل شخصية ؛ دراير ، تنظيم الولايات الأمريكية ، ١٩٦٢) باستور ، «الملعون» ، ٣٢ ، التشديد له .

(١٦) ليفلر ، «الغلبة» ، ١٦٥ . للحصول على مناقشة مبكرة لهذه القضايا ، انظر ــ من بين مراجع أخرى ــ A.W.W.A ، مقدمة ؛ مقالات بقلم غابرييل كولكو ، ريتشارد دي لوف وأيضاً جون دوُر في P.P.V ؛ F.R.S ، f٣١ . تتضمن دراسات لاحقة مهمة أخرى بوردن ، «التحالف الباسيفيكي» ؛ تشالر ، «الاحتلال الأمريكي» ؛ روتر ، «ممر إلى فيتنام» . قدم ليفلر دراسة مفيدة جداً تلخص كثيراً من العمل اللاحق وتضيف معلومات قيّمة جديدة ، وتضع هذا التفكير ضمن المصفوفة العامة للتخطيط في عهد ترومان . كثيراً ما تؤكد الدراسات الحديثة العهد على العمل الرائد لغابرييل كولكو وجويس كولكو منذ ٢٠ ــ ٢٥ عاماً خلت . للحصول على نسخة حديثة جزئياً ، انظر كولكو ، «المواجهة» . انظر أيضاً D.D ، الفصلان ١ ، ١١ ، والمراجع المستشهد بها .

(١٧) بعثة الجنوب «التحدي» ، ٢١٦ff ، ٢٧١f ، ٢٨٧ .

(١٨) كيسنجر ، «السياسة الخارجية الأمريكية» ؛ ليفلر ، «الغلبة» ، ١٧ ، ٤٤٩ ، ٤٦٣ .

(١٩) المصدر السابق ، ٢٨٢f .

(٢٠) المصدر السابق ، ٢٨٤ ، ١٥٦ . أتشيسون ، كينان ، استشهد به غاديس ، «الاستراتيجيات» ، ٧٦ .

(٢١) ليفلر ، «الغلبة» ، ١١٧ ، ١١٩ . D.D الفصل ١١ . بخصوص «العدوان» ، انظر F.R.S ، f١١٤ .

(٢٢) كوستغليولا ، عند باترسون ، تحقيق كندي ؛ مقتطفاً ثيودور سورنسون ؛ أيضاً جورج بول . واشتل ، «مدربات المال» ، f٦٤ . بخصوص كندي وفيتنام ، انظر R.C . عن تأثير «الكنزية العسكرية الدولية» بعد فشل برامج المساعدة ، انظر خصوصاً بوردون «التحالف الباسفيكي» ؛ D.D الفصل ١ ، من أجل مزيد من المصادر والتعليقات .

(٢٣) غارثهوف ، «التحالف» ، ٤٨٧ .

(٢٤) مقتطفات ، N.Y.T ، ٨ آذار ؛ باتريك تايلر ، N.Y.T ، ٨ آذار ، ١١ ؛ بارتون غيلمان ، W.P ويكلي ، ١٦ ــ ٢٢ آذار ١٩٩٢ .

(٢٥) باتريك تايلر ، N.Y.T ، ٢٤ أيار ١٩٩٢ . فردريك كمب ، «الولايات المتحدة ، اشتباك بخصوص الحلف مع فرنسا» ، W.S.J ، ٢٧ أيار ١٩٩٢ .

(٢٦) انظر D.D ، المدخل . كريستوفر بيلامي ، الشؤون الدولية ، تموز ١٩٩٢

(٢٧) سترينج ، العلاقات الاقتصادية الدولية للعالم الغربي ١٩٧٦ ، استشهد به عند واشتل «مدربات المال» ، ٧٩ ، ١٣٧ ، في الربحية .

(٢٨) المصدر السابق . دي بونه ، التراكم ، ١٥٣ ؛ كاليو «الاقتصاد المستبد» ، ٦٣ ، ١١٦ ، ٧٥ .

(٢٩) انظر بشكل خاص راند ، «جعل الديمقراطية آمنة» ؛ وبخصوص التأثيرات ، مقالتي لعام ١٩٧٧ المعاد طبعها في T.N.C.W ، فصل ١١ ؛ أيضاً الفصل الثاني من D.D ، الفصل ٦ ــ ١ . انظر أيضاً

برغين ، «الجائزة» .

(٣٠) انظر D.D ، ٩٨ ، في تدفق رأس المال .

(٣١) N.I ، ٤٨f ، A.P.P ، IV ؛ D.D ، الفصل ٦ ، «الخاتمة» القسم ٥ ؛ مقابلتي عند بيتروز ، «الضرر الإضافي» . U.N.E.S.C.O ، بيستون ، «الأمل والوهم» .

(٣٢) T.T.T الفصل ٥ والمصادر المذكورة ؛ N.I الفصل الأول . L.A.T «عادل» جداً تموز ـ آب ١٩٩٢ ، الأشهر الستة السابقة على صدور الحكم على رودني كينغ ؛ آذار ١٩٩٢ . ميتز ، ناشر «السياسة الخارجية» ، صيف ١٩٩٠ .

(٣٣) ج . ريز ، آلن بيزانسون ، «المواجهة» ، كانون الأول ١٩٧٦ ، حزيران ١٩٨٠ .

(٣٤) انظر أدناه ، الفصل ٧ ؛ D.D الفصل ٧ . نانسي وايت ، ملتي ناشيونال مونيتور ، نيسان ١٩٩٠ ، استشهد به غار اليبروفيتش وكي بيرد ، «التاريخ الدبلوماسي» ربيع ١٩٩٢ . انظر أيضاً جيمس بيتراس ، منثلي ريفيو ، أيار ١٩٩٢ .

(٣٥) فيتز جيرالد «ماين» . الكادر الخارجي «الولايات المتحدة واليابان وجلتان من الاستثمار في المملكة المتحدة» ، F.T ، ٢٥ أيلول ١٩٩٢ .

(٣٦) مارك فيشر ، «لماذا يُضرب العمال الألمان؟ للحفاظ على حياتهم الرضية» ، W.P ، سيرفيس ، I.H.T ، ٤ أيار ، اندرو فيشر ، F.T ، ٢٠ أيار ؛ كريستوفر باركس ، F.T ؛ كيفن دون ، F.T ، ٢٤ أيلول (C M) ؛ F.T ٤ حزيران ١٩٩٢ . ايلين بيرنارد ، «الهزيمة في معمل كاتر بيلار» . برنامج هارفارد النقابي أيار ١٩٩٢ .

(٣٧) سكستون «الحرب ضد العمل» ، ٢٨٣ . انظر الفصل ١١ أدناه .

(٣٨) بارنابي فيدر ، N.Y.T ، ٢٥ أيار ١٩٩٢ .

(٣٩) جيم ستانفورد ، «الذهاب جنوباً : العمالة الرخيصة كمساعدة غير عادلة في التجارة الحرة الأمريكية الشمالية» ، المركز الكندي لخيارات السياسة ، كانون الأول ١٩٩١ ؛ اندرو ريدينغ ، «مجلة السياسة الدولية» صيف ١٩٩٢ ، إدوارد غولد سميث ، مارك ريتشي ، الايكولوجيست ، تشرين الثاني ـ كانون الأول ١٩٩٠ ؛ واتكنز ، «التشبيت» ، ١٠٣ ـ ١٠٤ ، رأي صديق للمحكمة (الحكومة الكندية) ، محكمة الاستئناف الأمريكية ، «التجهيزات المقاومة للصدأ» . E.P.A ووليام ك . رايلي ، ٢٢ أيار ١٩٩٠ . انظر الفصل ٣ ، N ٤٢ .

(٤٠) «حرب المخدرات» والصحافة ، D.D الفصل ٤ ؛ الفصل ٧ للدراسة مقارنة . جوناثان كولمان ، B.G ٢٦ أيار ١٩٩٢ .

(٤١) بوب هوهلر ، B.G ٢٦ أيار ١٩٩٢ .

(٤٢) «مقابلة» ، ملتي ناشيونال مونيتور ، أيار ١٩٩٢ .

(٤٣) ريدينغ ، O.P. .

(٤٤) روزنتفيلد ، W.S.J ٢٧ أيار ١٩٩٢ .

(٤٥) آرثر ماك ايوان ، المجلة الاشتراكية ، تموز ـ كانون أول ١٩٩١ ؛ دي بوف «التراكم» ؛ البنك الدولي ،

ملاحظات-الفصل-الثالث:

الآفاق الاقتصادية الدولية والبلدان النامية ١٩٩٢ ، استشهد به دوغ هينوود ، ليفت بيزنس أوبزرفر ، رقم ٥٤ ، ٤ آب ١٩٩٢ ؛ واتكينز ، «التثبيت» ، ٥ ، ٢٤ .

(٤٦) البنك الدولي ، في تروكيير دوفلوبمنت ريفيو (الوكالة الكاثوليكية للتطور العالمي ، دبلن ١٩٩٠) ؛ تشاكراڤارتي راجاڤان ومارتن كور ، اقتصاديات العالم الثالث (بيانغ) ، ١٦ – ٣١ آذار ١٩٩١ ؛ الايكونوميست ٢٥ نيسان ١٩٩٢ ؛ واتكينز ، «التثبيت» ، ٧٥ ، ٤٩ ، ٦٤ ؛ فرنسيس ويليامس ، F.T ، ١١ حزيران ١٩٩٢ ؛ كنت جونز ، منتدى فلتشر ، شتاء ١٩٩٢ . عن الحمائية الريفانية ، انظر D.D الفصل ٣ ؛ ولتفاصيل أشمل ، باغواتي وبارتيك ، «الفردانية العدوانية» ، بوفارد «خدعة التجارة الحرة» .

(٤٧) جورج غراهام ، F.T ، ٢٥ ايلول ؛ نانسي دون ٢٤ ايلول ١٩٩٢ .

(٤٨) واشتل «منتزيات المال» ١٤٦ ؛ كريدر «أسرار» ، f ٥٢١ . F.T ١٦ – ١٧ أيار ١٩٩٢ .

(٤٩) الايكونوميست ، ١٦ أيار ؛ جوناثان هيكس ، N.Y.T ، ٢١ آذار ١٩٩٢ .

(٥٠) تقرير تمهيدي ، L.A.C ، ١٦ ايلول ١٩٩٢ .

(٥١) D.D الفصل ١٢ ؛ ويليم ايدل ، «التاريخ الدبلوماسي – نموذج وزارة الخارجية» ، بوليتيكال ساينس كوارترلي ، ١٠٦ – ٢/١٩٩١

الفصل الثالث

(١) بريتر ، عند استون وفيلبن ، نقاش بيونو ، ff ٢٧٧ ، ff ٤٠ ستافريانوس ، «الصدع العالمي» الفصل ٣ ، ١٦ ؛ فيفر ، «أمواج الصدمة» ، ٢٢ ؛ شانين ، روسيا (مقتطفاً المؤرخ د . ميرسكي) . زيمان «أوربا الشيوعية» ، ١٥ – ١٦ (مستشهداً بـ ت . مَساريك) ، ٥٧ – ٥٨ . جيرشنكرون «التأخر الاقتصادي» .

(٢) ليفلر ، «الغلبة» ، ٣٥٩ . غاديس ، «السلم المديد» ، ١٠ .

(٣) جيرشنكرون ، «التأخر الاقتصادي» ، ١٤٩ ، ١٥٠ . دي بوف ، «التراكم» ، ١٧٦ ، مستشهداً بـ كوزنتس .

(٤) انظر F.R.S ، ٥١ – ٥٢ ، من أجل تفاصيل عن الهند الصينية . وود ، ١٧٧ ، عن غواتيمالا ؛ الولايات المتحدة والفاشية – النازية ، مكسيكو ، D.D ، الفصول ١ – ٣ – ٤ ، ١١ . سكلار ، «حرب واشنطن» ، وأدبيات أساسية أخرى عن نيكاراغوا .

(٥) D.D الفصل ١١ . F.D.R ، زيمان ، «أوربا الشيوعية» ، ١٧٢ n . كمبوديا ، «المحنات» ، ٣٤ . ترومان ، غارت هوف ، «التحالف» ، ٦ ، مستشهداً بـ N.Y.T ، ٢٤ حزيران ١٩٤١

(٦) ليفلر ، «الغلبة» ، ٧٨ ؛ الهند الصينية ، انظر R.C .

(٧) N.I ، ١٨٥ ، عن الرعب الأحمر ، ٢٧٢ f ؛ عن ليبيا ، وP.E ؛ الفصل ٣ .

(٨) ليفلر ، «الغلبة» ، ٥٨ – ٥٩ – ١٥ .

(٩) يعطي ليفلر سرداً مفصلاً ومتعاطفاً بقدر كبير للمخاوف الفعلية وأساسها . عن الأمم المتحدة ، انظر المراجع في رقم ١٠ ، الفصل ٢ .

(١٠) D.D ، ١٠٣ .

(١١) ليغلو ، «الغلبة» ، ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

(١٢) D.D ، الفصل ١ . كُشِفت تحركات خروتشوف عند ريموند غارتهوف ، «الأمن الدولي» ، ربيع ١٩٩٠ ، بوصفها «سابقة مثيرة» لـ خروتشوف ، انظر ص ٣٦٥ أدناه . كيندي ، «استراتيجية السلام» ، ٥ ؛ استشهد به ليكوك ، «قداس الموتى» ، ٧ .

(١٣) ديفنس مونيتور ، كانون الثاني ١٩٨٠ . زيمان ، «أوروبا الشيوعية» ، ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(١٤) انظر تشارلز . س . ميّر ، «لماذا انهارت الشيوعية سنة ١٩٨٩؟» ، برنامج عن وسط أوروبا وشرقها ، سلسلة ورقة العمل ، رقم ٧ ، كانون الثاني ١٩٩١ .

(١٥) تصريح للبنك الدولي منشور في تروكير ديفلوبمنت ريفيو ، (الفصل ٢ ، n ٤٦) .

(١٦) مقتطف من T.N.C W ، ٣ ، ٢٠٤ . عن مجلس الأمن القومي ٦٨ ، انظر D.D الفصل ١ ـ ١ قيير ، استشهد به بيزاني ، «C.I.A» ، من كتابه «السلم أو الفوضى» .

(١٧) هولزمان ، «التحدي» ، أيار ـ حزيران ١٩٩٢ . غارتهوف ، «التحالف» ، ٧٩٣ ـ ٨٠٠ . وفي ملحق بتاريخ ١١ حزيران ١٩٩٢ يلاحظ هولزمان أن لجنة المراجعة المكونة من خمسة اقتصاديين بارزين والتي شكلت من قبل لجنة الاختيار الدائمة المختصة بالمخابرات قد وجدت نفس المشكلات التقنية ولم تستطع الخروج بتفسيرات مرضية من الاجتماعات المباشرة مع المحللين المسؤولين في الـ C.I.A ، الذين وصفوا بأنهم يفتقرون لـ «الصراحة» .

(١٨) ليكن ، «السياسة الخارجية» ، ربيع ١٩٨١ ؛ استشهد به شولتز ، «الأمن القومي» ، مراجعة مفيدة للأنظمة التضليلية التي يتبعها المخططون ، إن حقيقية أو مخترعة ، لا يملك المرء إلا التخمين . انظر D.D ، الفصل ٣ ـ ٦ ؛ لمزيد من النقاش . تومبسون ، «التاريخ الدبلوماسي» ، شتاء ١٩٩٢ .

(١٩) كارينجي ، استشهد به كراوس في «هومستيد» ، ٢٣٥ . استطلاع أجري في ١٩٨٧ استشهد به لويل ، «أقل من الكمال» ٣ . انظر A.P.N.M ، الفصل ١ ؛ «المثقفون والدولة» ، أعيد طبعه في T.N.C.W .

(٢٠) فيفر ، «أمواج الصدمة» ، ٢٢ ، ١١٢ ، ١٢٩ . بروميرغ ، N.Y.R.B ، ٣٠ كانون الثاني ٣٠ ، F.T ، شباط ؛ روبنسون ، F.T ٢٨ نيسان ١٩٩٢ . هيلز ، «الأعمال الأوروبية والتطور الاقتصادي» ، أيلول ١٩٩٢ . مؤشرات اقتصادية ؛ F.T ، ٢٨ أيلول ١٩٩٢ . انغلبرغ ، N.Y.T ٩ شباط ؛ W.S.J ، ٤ شباط ؛ غليزر ، N.Y.T ١٩ نيسان ؛ بوهلن ، N.Y.T ٣٠ آب ١٩٩٢ . كونتيننتال ايلينويز ، انظر ص ٦٣ . الأطفال ، انظر D.D ، الفصل ٧ ؛ الفصل ٩ ـ ٥ ؛ أدناه . بولاني «التحول الكبير» . ميلر ، «المحتالون المؤسسون» . عن الاستثناء الكوستاريكي ومواقف الولايات المتحدة اتجاهه منذ ١٩٤٠ ، انظر N.I ، ١١١ ؛ A.pp . V1 ؛ D.D ٢٢١ f ، ٢٧٣ ff .

(٢١) غوآن ، وورلد بوليسي جورنال ، شتاء ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ .

(٢٢) انظر دير ، «في الظلال» ، ٢١٣ ؛ ماكالي ، «نذر العاصفة» .

(٢٣) انظر D.D ، الفصول ١ ـ ٦ ، ٢ ـ ٣ . كاسلو ، C.S.M ، ١٢ آب ١٩٩٢ .

(٢٤) بورك ، «التاريخ المعاصر» ، شباط ١٩٩١ ؛ موراليس ، ثيردوورلد كوارترلي ، الجزء ٣ ـ ٢ ، ١٩٩٢ .

انظر أيضاً بيتر أندرياس ، «حرب المخدرات العقيمة» ، فورين بوليسي ، شتاء ١٩٩١ ــ ١٩٩٢ .

(٢٥) ماكافي ، «نذر العاصفة» ، الفصل ٧ . بورن ، أولاندو سينتينل ، ١٢ نيسان ١٩٩٢ . شنكند ، W.S.J ، ٢٩ تشرين أول ١٩٩١ . D.D ، ١٦٢ . بخصوص التاريخ المكتوم ، انظر N.I ، ٩٧٧ .

(٢٦) C.A.R ، ٢٧ ، ٢٩ أيلول ، ٢٩ تشرين الثاني . ١٩٩١ ؛ ٥ أيار ١٩٩٢ ، لاتين أمريكا برس «ليما» ٤ حزيران ١٩٩٢ . A.F.P ، شيكاغو صن . تايمز ، ٢٢ كانون الأول ١٩٩١ ؛ شيبارد C.T ، ١٨ حزيران ، ٢٢ أيار ، ١ أيلول ، ١٩٩٢ . بروسيسو (مكسيكو) ، ٢ كانون الأول ١٩٩٢ (LANU) ، كينيث شارب ، C.T ، ١٩ كانون الأول ١٩٩٠ . اندرياس . جواكيم بامرود ، C.S.M ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٩١ .

(٢٧) C.A.R ، ١١ تشرين أول ، ٢٩ تشرين الثاني ، ٣ أيار ١٩٩١ . الصلات (شبكة العمل القومية لحقوق الصحة في أمريكا الوسطى) ، صيف ١٩٩٢ .

(٢٨) فيليب جيم ، I.P.S ، «المعنى الضمني» سياتل ، ٣ ــ ١٦ أيلول ؛ خدمة أنباء N.Y.T ٢٦ ايلول ؛ جونسون ، M.H ، ٣ كانون الأول ١٩٩١ .

(٢٩) C.A.R ، ١١ تشرين الأول ١٩٩١ . غوميز ، N.Y.T ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢ . انظر أمريكا ووتش ، (حرب المخدرات) ، W.O.L.A ، «أخطار ماثلة وجليه» .

(٣٠) سايمز ، N.Y.T . ٢٧ كانون الأول ١٩٨٨ . لتفاصيل أخرى انظر D.D ، ٩٧ .

(٣١) انظر دايدالوس ، شتاء ١٩٩٠ ؛ N.Y.T ٤ كانون الثاني ، ٣١ آب ١٩٩٠ . D.D ، ٦١ ، من أجل المزيد .

(٣٢) ليونيل باربر وآلن فريد مان ، F.T «لندن» ، ٣ أيار ١٩٩١ . بدأت التغطية الجدية للموضوع في التيار الرئيسي للإعلام في الولايات المتحدة عبر لوس أنجلوس تايمز ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ شباط ١٩٩٢ . بخصوص المعلومات المتوفرة قبل غزو الكويت ، والتي غالباً ما يتجاهلها التيار الرئيسي . انظر D.D ، ١٥٢ ، ١٩٤ .

(٣٣) D.D ، الفصل ٤ ــ ٥ .

(٣٤) D.D ، الفصل ٦ و«الخاتمة» . لتفاصيل أشمل انظر مقالتي عند بيترز ، «الضرر الإضافي» ، «القبضة الحديدية» ص ٣٨ ، أعلاه .

(٣٥) D.D ، ١٤١ ، الفصل ١٠ . انظر C.O.T ، N.I ، D.D ، من أجل معلومات متصلة عن تقويض العملية السلمية ومشاركة الصحافة . انظر روبنسون «الصفقة الفاوستية» ، بخصوص تقويض الولايات المتحدة للانتخابات ذاتها .

(٣٦) فان نيكرك ، G - M ، ٢٥ ــ ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٢ . بريطانيا ، الغارديان (لندن) ، ٢٠ آذار ؛ غارديان ويكلي ، ٥ نيسان ١٩٩٢ . انظر جورج رايت ، زد ماغازين ، أيار ــ حزيران ١٩٩٢ ، من أجل الخلفيات .

(٣٧) لويس ، N.Y.T ، ٢٤ آب ١٩٩٢ .

(٣٨) ورشة العمل لتطوير الاستراتيجية الامريكية اللاتينية ، ٢٦ ــ ٢٧ أيلول ١٩٩٠ ، ٣ .

(٣٩) D.D ، ٢٩ ــ ٣٠ ، لمزيد من التفاصيل .

ملاحظات الفصل الرابع:

(٤٠) مورين دود ، N.Y.T ٢٢ شباط ١٩٩١ ؛ انظر D.D «الخاتمة» .

(٤١) كور ، «جولة الأورغواي» ، ١٠ . انظر أيضاً راغامان «إعادة الاستعمار» .

(٤٢) واشتل ، «مشتقات المال» ، ٢٦٦ ؛ بيترفيليبس ، «التحدي» كانون الثاني ـ شباط ١٩٩٢ .

(٤٣) فيرجينيا غالت ، G - M ، ١٥ كانون الأول ١٩٩٠ . جون ماكلين ، C.T ، ٢٧ أيار ١٩٩١ ؛ W.S.J ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٠ .

(٤٤) منثلي ريفيو ، آذار ١٩٩٢ .

الفصل الرابع

(١) ريب ، «الطريق» ، ١٢٩ .

(٢) آسيا ووتش ، «حقوق الانسان» ؛ شيروك ، نيرنوورلد كوارترلي ، تشرين أول ١٩٨٦ . مجلة هارفارد لحقوق الانسان ، ٤ ، ربيع ١٩٩١ ، انظر مقالتي عند بيترز ، «القصور الإضافي» .

(٣) فينز جيرالد ، «ما بين» ، مستشهداً بـ ريوتاروكوميا ، «السياسة الصناعية لليابان» ، (طوكيو ، ١٩٨٤ ؛ المطبعة الجامعية ، ١٩٨٨) . جونسون «المصلحة القومية» خريف ١٩٨٩ .

(٤) أمسدن ، «انتشار التنمية : نموذج التصنيع المتأخر والشرق الآسيوي الأعظم» ، A.E.A ، ٨١ ـ ٢ ، أيار ١٩٩١ . انظر خاصة كتابها «عملاق آسيا التالي» . سميث «السياسة الصناعية» ؛ مستشهداً بـ مولبس شيناري ، شيرمان روبنسون ، مويسيس سيركنين ، «التصنيع والنمو : دراسة مقارنة» (أكسفورد ١٩٨٦) . البرازيل ، انظر الفصل السابع ، مقارنات ، انظر D.D الفصل ٧ ـ ٧ .

(٥) فرانسيس ، C.S.M ، ١٤ أيار ١٩٩٢ . أمسدن ، هولشوف ، سبيرليتغ ، عند ميركل ، «فيدرال» . رونالد ثان دوكرول ، F.T ٢٨ أيلول ؛ الايكونوميست ، ٢٣ أيار ١٩٩٢ . ديتوزوس ، «صنع في أمريكا» . فيليكس «في الانفجارات المالية والأنظمة التسلطية في أمريكا اللاتينية» ، عند جوناثان هارتلين وصموئيل ، أ . مولي «الاقتصاد السياسي الأمريكي اللاتيني» ، (ويست فيو ، ١٩٨٦) . أيضاً لازونيك ، «تنظيم الأعمال» ٤٣ . المصدر السابق ، بخصوص دور البنوك في التنمية الصناعية الألمانية . جينشنكرون «التأخر الاقتصادي» ، لاندس «غير مقيد» ، من أجل مناقشة مستفيضة .

(٦) بيلز ، استشهد به دي بوف «التراكم» ، ٥٦ . بارتل ، محرر ، «التحدي» تموز ـ آب ١٩٩٢ . انظر دي بوف بخصوص الموضوع العام . بريدي «بيزنس» ، في العشرينات والثلاثينات ، دراسة كلاسيكية عن فلتان السوق الحرة ، بولاني ، «التحول الكبير» . لمزيد من التفاصيل انظر D.D الفصل ١ ، ٥١٩ .

(٧) لازونيك ، «تنظيم الأعمال» .

(٨) نيلر ، «الدولارات والعقل» تشرين الثاني ١٩٩١ .

(٩) ستيفن ايليوت ـ غوّر ، المدير المساعد ، مركز سياسة التجارة الشرقية ـ الغربية ، جامعة جورجيا ، خدمة أنباء N.Y.T ، ٢٣ كانون الاول ١٩٩١ . جيفري سميث ، W.P ويكلي ، ١٨ ـ ٢٤ أيار ؛ كورب ، C.S.N ، ٢٠ كانون الثاني ؛ شويد ، B.G ، ١٥ شباط ١٩٩٢ هارتونغ ؛ وورلد بوليسي جورنال ، ربيع ١٩٩٢ . لم تتحقق الخطط الطموحة ، أفادت خدمة البحث في الكونغرس في تموز

١٩٩٢ بأن المبيعات انخفضت عام ١٩٩١ مع أن الولايات المتحدة ما زالت مسؤولة عن ٥٧٪ من كل مبيعات الأسلحة للعالم الثالث ؛ روبرت بير N.Y.T ٢١ تموز ١٩٩٢ .

(١٠) عن «الطعام من أجل السلام» انظر N.I ٣٦٣ ، والمصادر المشار إليها ، خاصة بوردن «التحالف الباسيفيكي» ، هوغان «خطة مارشال» ، ٤٢ – ٤٣ ، ٤٥ . محلل وزارة التجارة ، واشتل «متدربات المال» f٤٤ ، B.W ٧ نيسان ١٩٧٥ .

(١١) نصر ، N.Y.T ، ٧ شباط ؛ «غضب بخصوص مذكرة للبنك الدولي» ، N.Y.T ٧ شباط ؛ روثرز ويتر غوسلين ، B.G ، ٧ شباط ١٩٩٢ . الايكونوميست ، ٨ شباط . (رسائل الصيف) ١٩٩٢ .

(١٢) ماك ايوان ، «الدولارات والعقل» ، تشرين الثاني ١٩٩١ . ميثل «الفلسفة» ، ٣٦ .

(١٣) «تجريم شديدي المرض عقلياً» ؛ أنيتاديا مانت ، B.G ، ١٠ ايلول ١٩٩٢ . فالكو ، ومقالات أخرى ، دايدالوس «علم الصيدلة السياسي» صيف ١٩٩٢ . جيمس ماك جورج ، W.S.J ٢٩ ايلول ١٩٩٢ ؛ هذه القصة على الصفحة الأولى عن الأفيون البورمي في الصين تتجنب كلياً دور المخابرات المركزية الأمريكية الرئيسي في خلق هذه اللعنة ، أنظر ماك كوي «السياسة» . فيكتوريا بيلنغ ، B.G ٢٧ حزيران ١٩٩٢ .

(١٤) بول همب ، B.G ٣٠ آب ١٩٩٢ .

(١٥) لويس فيرلجر وجاي ماندل ، «التحدي» تموز – آب ١٩٩١ . يبلغ معدل الضريبة في الولايات المتحدة ٩٥٪ من مثيله الياباني ٧٦٪ منه في غرب أوربا ، تبعاً للأرقام التي يستشهد بها الاقتصادي هربرت شتين ، منتقداً «الأسطورة» القائلة أن الضرائب الأمريكية مرتفعة بالمقاييس الدولية والتاريخية ؛ W.P ويكلي ٧ أيلول ١٩٩٢ .

(١٦) سونيا نازاريو ، W.S.J ٥ تشرين الأول ١٩٩٢ . واشتل ، «الخاتمة» ؛ جون زايسمان ، «قوة الولايات المتحدة ، التجارة والتقنية» ، الشؤون الدولية (لندن) كانون الثاني ١٩٩١ . بنيامين فريدمان ؛ N.Y.R B ١٣ آب ؛ C.S.M ١٤ آب ؛ ساينس ٢١ آب ؛ بولين ، الغارديان (N.Y) ، آب ١٩٩٢ .

(١٧) بوشتيل ، N.Y.T ، A1 ١٢ آب ١٩٩٢ .

(١٨) مايكل والدهولز وهيلاري ستاوت ، «حقوق الحياة» ، W.S.J ٧ نيسان ؛ ليزلي روبرت ساينس ، ٢٩ أيار ١٩٩٢ . «الصفحة الزرقاء» ٨ – ١٥ نيسان ١٩٩٢ .

(١٩) خيناكولاتا ، N.Y.T ٢٨ تموز ١٩٩٢ .

(٢٠) الايكونوميست ٢٢ آب ١٩٩٢ . ريتشارد نوكس ، B.G ١١ ايلول ١٩٩٢ ؛ دراسة أجرتها مؤسسة العائلات الأمريكية ؛ وأقر مصنعو المخدرات بدقتها . نازلور رحمان ، N.Y.T ٢٥ نيسان ؛ ويليام ستيفنز ، N.Y.T ، ٢٤ أيار ١٩٩٢ .

(٢١) واتكينز «التثبيت» ٩٤ – ٩٥ .

(٢٢) «حقوق الملكية الفكرية» ، انثروبولوجي تودي (U.K) آب ١٩٩٠ .

(٢٣) جيريمي سيبروك «العرق والطبقة تموز ١٩٩٢ . واتكينز «التثبيت» ، ٩٦ .

(٢٤) ديفيد هيرست ، الغارديان (لندن) ، ٢٣ آذار ١٩٩٢ .

ملاحظات الفصل الخامس:

الفصل الخامس

(١) توماس فريدمان، N.Y.T ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢ ؛ انظر P ١٨٣ . تيلر «السيوف»، ١٥٩ . يتفق وهويس، تعليقات متطابقة تماماً دون مراجع، لماذا يصعب القول من يستحق الفضل ؛ انظر A.W.WA، ٢٩٧ ـ ٣٠٠ ؛ F.R.S ٩٤ ـ ٩٦ . وولستتر، لـ W.S ٢٥ آب ١٩٩٢ . هيغل، «الفلسفة» ٩٦ .

(٢) شولتز «السياسة المقارنة»، كانون الثاني ١٩٨١ . هيرمان، في P.E.H.R ،I ؛ الفصل ٢ ـ ١ ـ ١ ؛ «شبكة الرعب الحقيقية»، FF١٢٦ . P.E.H.R ،M.C، لتحليل مقارن . وهناك أدبيات وافرة في دراسة الحالات .

(٣) انظر T.N.C.W ،FV٣، لمزيد من النقاش . أيضاً N.I ،D.D، وغيرها .

(٤) ليفلر، «الغلبة»، ٢٦٠، ١٦٥ . انظر الفصل ١٠ ـ ٤ ، ومن أجل الخلفية، فصل ٢ ـ ١ ـ ٢ ، عن بحر اليابان، انظر R.C، فصل ٢ ـ ١ . أدناه، إلا إذا أشير إلى غير ذلك، أنظر بيتر ديل سكوت، «تصدير التنمية العسكرية ـ الاقتصادية»، عند كالدويل «السنوات»، و«الولايات المتحدة والإطاحة بـ سوكارنو»، باسيفيك أفيرز، صيف ١٩٨٥؛ P.E.H.R، الجزء الأول، الفصل ٤ ـ ١ ؛ كولكو «المواجهة» .

(٥) F.T.R ،FF٤٥٧ ؛ C.O.T ؛ الفصل ٨ . مارشال، إيران ـ كونترا، الفصلان ٧ ـ ٨ .

(٦) ماك غيهي، «الأمة» ١١ نيسان ١٩٨١ . أيضاً «نيوز فروم آسيا ووتش» ٢١ حزيران ١٩٩٠ .

(٧) المصدر السابق، راسك، وقد استشهد به كولكو .

(٨) براندس، «حد التلاعب : كيف لم تسقط الولايات المتحدة سوكارنو»، J . «التاريخ الأمريكي»، كانون الأول ١٩٨٩ .

(٩) جونسون، وقد استشهد به كولكو، «المواجهة» . ماكنامارا وتقرير الكونغرس الذي استشهد به ولبين، المساعدة العسكرية، ٨، ١٢٨ . ماكنامارا مخاطباً جونسون، براندس، الفصل ٧ ـ ٣

(١٠) «أوراق الرئيس العلنية»، ١٩٦٦ (واشنطن ١٩٨٧)، الكتاب الثاني، ٥٦٣ .

(١١) N.Y.T، ٢٩ آذار ١٩٧٣ . انظر الفصل ١٠، n ٦٤ .

(١٢) فرانكل، N.Y.T، ١١ تشرين الأول ١٩٦٥ .

(١٣) أقتطفت في N.Y.T، ١٧ تشرين الأول ١٩٦٥ .

(١٤) روبرت مارتن، U.S نيوز، ٦ حزيران ١٩٦٦ . التايمز ١٥ تموز ١٩٦٦ .

(١٥) N.Y.T، ١٩ حزيران ١٩٦٦ .

(١٦) افتتاحيات، N.Y.T ٢٢ كانون الأول ١٩٦٥، ١٧ شباط، ٢٥ آب، ٢٩ أيلول، ١٩٦٦

(١٧) I.H.T، كانون الأول ١٩٧٧، من L.A.T .

(١٨) P.E.H.R ،I، الفصل ٣ ـ ٤ ـ ٤ ؛ T.N.C.W، الفصل ١٣ ؛ بيك «تشومسكي ريدر»، ٣٠٣ ـ ٣١٣ . لنظرة شاملة، تيلر «حرب اندونيسيا المنسية» .

(١٩) جون موراي براون، C.S.N، ٦ شباط ١٩٨٧ ؛ شينون، N.Y.T ١٢ أيلول ١٩٩٢ ؛ الايكونوميست ١٥ آب ١٩٨٧ .

(٢٠) وين ، W.S.J . ٢٥ نيسان ١٩٨٩ ، «آسيا ويك» ، ٢٤ شباط ١٩٨٩ . استشهد به في TAPOL بولتن ، نيسان ١٩٨٩ . ريتشارد بورسون ، W.S.J ، ٨ حزيران ١٩٩٢ .

(٢١) كادين ، S.F.E ، ٢٠ أيار ١٩٩٠ . W.P ، ٢١ أيار ؛ A.P ، ٢١ أيار ؛ الغرديان (لندن) ، ٢٢ أيار ؛ B.G ، ٢٣ أيار ١٩٩٠ . وكانت صحيفة نيويوركر استثناءً وحيداً للتجاهل العام عبر مقالتها «حديث البلدة» ٢ تموز ١٩٩٠ . غواتيمالا ، الفصل ٧ ـ ٧ .

(٢٢) وايتز ، N.Y.T ، ١٢ تموز ؛ مارتنز ، رسالة ، W P ، ٢ حزيران ١٩٩٠ .

(٢٣) بوديارجو ، رسائل ، W.P ، ١٣ حزيران ؛ روزنفيلد ، W.P ، ١٣ تموز ، ٢٠ تموز ، ١٩٩٠

(٢٤) موينيهان N Y.R.B . ٢٨ حزيران ١٩٩٠ .

(٢٥) انظر T.N.C W ، الفصل ١٣ . لويس ، N.Y T ، ١٦ نيسان ١٩٩٢ .

(٢٦) شاوكروس ، انظر M.C ، F٢٨٤ ؛ لمزيد من التفاصيل ، بيك ، شالياند ، توليل ليتيرير ، ١٠ تشرين ثاني ١٩٨١ ؛ ليالوز ، اتلانتك منثلي ، شباط ـ حزيران ١٩٨٢ . هاليدي ، غارديان ويكلي ١٦ آب ١٩٩٢ .

(٢٧) ديلي هالسارد SENATE (أستراليا) ، ١ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، ٢٧٠٧ . وكالة الأنباء الأندونيسية ١ تشرين الثاني ١٩٩٠ . غادر غرين الخليج الأوسط . ٣٤٦ ، الاتصالات الالكترونية ١٨ شباط ١٩٩١ . منثلي ريكورد ، البرلمان (أستراليا) ، آذار ١٩٩١ . روترز ، كامبيرا ٢٤ شباط . برقية ، محكمة العدل الدولية ، ٢٢ شباط ١٩٩١ ، P.E.H.R ، I ، ١٦٣ ـ ١٦٦ . تيلر ، «حرب اندونيسيا المنسية» ١٧١ .

(٢٨) F.E.E R . ٢٥ تموز ١٩٩١ . كاري ، رسالة ، غارديان ويكلي ، ١٢ تموز ١٩٩٢ .

(٢٩) A.B.C (أستراليا) ـ راديو ، «تلخيص أساسي ؛ تيمور الشرقية» ، ١٧ شباط ١٩٩١ ؛ أوزبورن ، «حروب اندونيسيا السرية» ؛ مونبيوت ، «السهام المسمومة ؛ المجتمع المضاد للعبودية» بابوا الغربية .

(٣٠) إيج (أستراليا) ، ١١ كانون الثاني ، ١٨ شباط ؛ I.P.S ، كوبانك ، ٢٠ كانون الثاني ؛ «أستراليان» ٦ تموز ، كاري ، ذي الجنير ٢٦ آذار ١٩٩٢ . انظر أيضاً TAPOL بوليتن آب ١٩٩٢ .

الفصل السادس

(١) جينيفر ، «الورة الهنودة» ؛ برلين «الثورة في الحياة السوداء» ؛ كلاهما عند بونغ «الثورة الأمريكية» . موريس «الثورة الأمريكية» ، ٧٢ . هيغنبرثام ، «في قضية اللون» . هاملتون ، استشهد به فاين دبلوريا ، عند لويل ، «أقل من الكمال» . انظر المراجع في رقم ٣٢ ، الفصل ١

(٢) غليجيزيس ، «حدود التعاطف : الولايات المتحدة واستقلال أمريكا الإسبانية» ، جون هوبكنز ، ١٩٩١ .

(٣) لورانس كابلان ، «التاريخ الدبلوماسي» ، صيف ١٩٩٢ ؛ انظر الفصل ١ ـ ٢ .

(٤) انظر برنال ، «أثينا السوداء»

(٥) نورث أمريكان ريفيو ، ١٢ نيسان ١٨٢١ ، استشهد به غليجيزيس . كروسيت ، N.Y.T . ١٨ كانون الثاني ؛ ستيفن فيدلر ، F.T ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٢ .

(٦) جيفرسون ، استشهد به فان الستاين ، «الامبراطورية الأمريكية الصاعدة» ، ٨١ .

(٧) غليجيزيس ، «حدود التعاطف» . درينون ، «المتوحش الأبيض» ، ١٥٨ ، أيضاً P.I ، F١٢ ، F٧١ ، والمصادر المستشهد بها .

(٨) المصدر السابق .

(٩) غرين ، «الاحتواء» ، ١٣ ــ ١٨ . بخصوص سياسة الجار الطيب وخلفياتها ، انظر لافيبر ، «ثورات لا يمكن تجنبها» ؛ كرن ، «السياسة الأمريكية» . انظر أيضاً سالزبري «ضد الامبريالية» .

(١٠) بنجامين «الولايات المتحدة والأصول» ، FF١٨٦ . باترسون ، عند باترسون ، «تحقيق كينيدي» ؛ دبلوماسي مكسيكي اقتبست أقواله عند ليكوك ، «قداس الموتى» ، ٣٣ .

(١١) N.I ، ١٧٧ ، ١٠١ . شيرلي كريستيان ، N.Y.T ؛ ٤ ايلول ١٩٩٢ .

(١٢) «باتريوتك أمريكا» ، ١٩٠٢ ؛ زويك ، «أسلحة مارك توين» ، ١٦١ .

(١٣) إلفيو ، الجامعة اليسوعية في أمريكا الوسطى (UCA) ، ماناغوا ، كانون الثاني ــ شباط ١٩٩٢ ؛ N.I ، F١٧٦ ، ٦٧ ــ ٦٨ ؛ P.I F٢٢ .

(١٤) من أجل الحصول على استعراض للعمليات الإرهابية ، انظر بلوم ، CIA . نيكسون ، غارتهوف «التحالف» ، n٧٦ . انظر ماك كليتوك ، «أدوات» ، لنقاش معاصر ، متضمناً جيلباتريك ، مقابلة . أيضاً غارتهوف ، «تأملات» وسميث «أقرب الأعداء» ، من أجل روايات من مصادر حكومية أمريكية حسنة الاطلاع .

(١٥) باترسون ؛ مارتن تولشين ؛ N.Y.T ١٥ كانون الثاني ١٩٩٢ . غارتهوف ، «تأملات» ، ١٧ .

(١٦) عن انضباط الدارسين ، انظر من بين مصادر أخرى ، N.I ، A.PP V ٢ (عن وولتر لاكور) ، ومقالات كثيرة عند جورج ، «ويسترن» . افتتاحية N.Y.T ، ٨ ايلول ١٩٩١ . فرنش ، N.Y.T ١٩ نيسان ؛ كونستابل ، B.G ١٥ تموز ، ٢٦ تشرين الأول ؛ كراوس ، N.Y.T استعراض الكتب ، ٣٠ آب ١٩٩٢ . انظر الفصل ٣ ــ ٥ .

(١٧) انظر D.D ، ٢٨٠ ــ ٢٨١ .

(١٨) للحصول على مثال مختزَ بشكل خاص ، انظر N.I ، A.PP ١ ــ ٩ . وعن النموذج العام انظر P.E.H.R ، M.C ، وأدبيات كثيرة أخرى . بخصوص التغطية الإعلامية لكوبا ، انظر بلات ، «الفولاذ الاستوائي» .

(١٩) إنفيو ؛ ستالريانوس ، «الصدع العالمي» ، ٧٤٧ ؛ لاتين أمريكا برس ، ٥ نيسان ١٩٩٠ ؛ موريس مورلي وكريس ماك غيليون ، سيدني مورننغ هيرالد ١٧ كانون الثاني ١٩٩٢ ، إلا كوريا ، «الطوباوية والنبوة في أمريكا اللاتينية» ١٩٨٩ ، عند هاسيت وليسي ، «نحو المجتمع»

(٢٠) سميث ، «أقرب الأعداء» ، غيليان غَن ، «التاريخ المعاصر» شباط ١٩٩٢ . توماس فريد مان ، N.Y.T ١٢ ايلول ١٩٩١ . مايكل كرانيش ، B.C . ١٩ نيسان ؛ N.Y.T ١٩ نيسان ١٩٩٢ . القهوة النيكاراغوية ، N.I ، ٩٨ .

(٢١) دتيليف فاكت ، «إعادة النظر في غزو باناما» ، إعادة البناء ، الجزء ١ ــ ٢ ١٩٩٠ ، انظر D.D ، الفصل ٥ .

ملاحظات الفصل السابع:

(٢٢) W.P ويكلي ، ٢٠ ــ ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٢ ؛ بوست ، انظر D.D ، ١٠٢ ، ١٤١ ؛ N.I ؛ من أجل استعراض اكثر شمولاً لنوعما الشايمز ــ البوست ، بنجامين ، الولايات المتحدة والأصول ، ٥٩ ؛ P.I ، ٧٢ .

الفصل السابع

(١) ايفانز ، «التطور التابع» ، W.P.ff ٥١ ٦ أيار ١٩٢٩ ؛ نيويورك هيرالد تريبيون ، ٢٣ كانون الأول ١٩٢٦ ؛ C.S.M ، ٢٢ كانون الأول ١٩٢٨ ، N.Y بوست ، ٢١ كانون الأول ١٩٢٨ ، W.S.J ، ١٠ كانون الأول ١٩٢٤ ؛ استشهد به سميث ، «عمالقة غير متكافئين» ، ١٨٦ ، ١٣٥ ، ٨٢ . كرن ، السياسة الأمريكية ، ١٢٢ . كرين ، «الاحتواء» ، f٨ .

(٢) سميث ، «عمالقة غير متكافئين» ، ff٢ ، f٣٥ ، ١٣٤ .

(٣) ايفانز ، «التطور التابع» ٧٠ ؛ ريب ، «الطريق إلى أوبلنه» ، ١١٠ .

(٤) هينز ، «الأمركة» ؛ ليفلر ، «الغلبة» ٢٥٨ ، ٣٣٩ ، الفصل ٢ ــ ٢ .

(٥) استشهد به كولكو في «السياسة» f ٣٠٢ . غرين ، «الاحتواء» ، الفصل ١١ . لوضع أكثر تعقيداً : أنظر الفصل ٢ ــ ٢ .

(٦) أنظر T.T.T ، الفصل ٢ ــ ٣ . بسمارك ، استشهدت به نانسي ميتشل ، SAIS ، جونز هوبكنز ١٩٩١ . ستيمسون ص٤٢ ، أعلاه .

(٧) غرين «الاحتواء» ، f ٧٤ ، n ٢١٥ ؛ الفصل ٢ ــ ١ أعلاه .

(٨) مجلس الأمن القومي ٥٤٣٢ آب ١٩٥٤ ؛ مذكرة بخصوص معونة خاصة للرئيس من أجل شؤون الأمن القومي (ماك جورج بندي) ، «دراسة عن سياسة الولايات المتحدة اتجاه القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية» ، وزارة الدفاع ، ١١ حزيران ١٩٦٥ . أنظر P.I ، المحاضرة الأولى ، لمزيد من التفاصيل . غرين «الاحتواء» ، f ١٨٠ ، f ٢٥٩ ، ١٠٣ ، f ١٤٧ ، f ١٨٤ ، ١٨٨ . عن عسكريي أمريكا اللاتينية ؛ أنظر أيضاً ليفلر «الغلبة» ، f ٥٩ . عن العواقب في بوليفيا ، أنظر D.D ، f ٢٩٥ ؛ والفصل ٣ ــ ٤ ، أعلاه .

(٩) أنظر الفصل ٥ ، n ٥ . آغي ، «في الداخل» ، ٣٦١ ــ ٣٦٢ .

(١٠) باركر ، البرازيل ؛ ليكوك «قداس الموتى» ؛ سيكدمور «السياسة» ؛ هيوليت «معضلات صعبة» . أنظر أيضاً بلاك «اختراق الولايات المتحدة» .

(١١) فيليكس «الانفجارات المالية» (الفصل ٤ ، n ٥) ؛ ايفانز ، مذكور أعلاه ؛ هيرمان «شبكة الرعب الحقيقية» ، ٩٧ .

(١٢) سكيدمور ؛ ايفانز ، ٤ . ماريو دوكورفالو غارنيرو ، رئيس مكتب الاستثمار البرازيلي للمعلومات والاتصالات ، ايستادو دو ساوباولو ، ٨ آب (LAUN) أيلول ١٩٩٠ ؛ لاتين أمريكا كومنتري ، تشرين الأول ١٩٩٠ . C.I.R.R ، البرازيل ، ١٩٩٠ . في السياق الأوسع ، أنظر D.D ، الفصل السابع .

(١٣) أمريكا ووتش ، «الصراع من أجل الأرض» ؛ الصحفي البرازيلي خوسيه بيدرو مارتينز ، لاتين أمريكا

برس ، ٤ حزيران ١٩٩٢ ؛ جورج بومبيستو ، «ملحق عن الرقابة» (لندن) ، أيار ١٩٩٢ ؛ ايزابيل فينسنت ، G.M ، ١٧ كانون الأول ١٩٩١ . بشكل عام أنظر هيشت وكوكبرن ، «القدر» .

(١٤) ديمرشتاين ، «البرازيل» ؛ بليكمن ، «حرب تشن ضد أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية» ، لاتين أمريكا برس ، ٧ تشرين الثاني ١٩٩١ ؛ غابرييل كانيخوانتي ، المصدر السابق ، ١٤ أيار ١٩٩٢ ؛ مونيت ، C.S.M ، ٢١ تموز ١٩٩٢ ؛ مايتي بينيرو ، لوموند دبلوماتيك ، آب ١٩٩٢ .

(١٥) ريب ، «الطريق» . كرن ، «سياسة الولايات المتحدة» ، بخصوص فترة أبكر .

(١٦) إكسلسيور (مكسيكو العاصمة) ١١ تشرين الثاني ، ٢١ تشرين الثاني ، ٤ كانون الأول ١٩٩١ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٢ (LANU) .

(١٧) بروك ، N.Y.T ، ٥ شباط ؛ جوزيف مان ، F.T ، ٥ شباط ؛ بروك ، N.Y.T ، ٩ شباط ؛ ياريرو ، C.S.M ، ١١ ـ ١٢ شباط ١٩٩٢ .

(١٩) سيبروك ، «العرق والطبقة» (لندن) ، ٣٤ ـ ١ ، ١٩٩٢ .

(٢٠) T.T.T ، M.C ؛ جوناس «المعركة» .

(٢١) اكسلسيور ، ٢١ تموز ١٩٩٢ ؛ شيلي إمليغ ، W.P ، ١ آب ١٩٩٢ .

(٢٢) جوناس ، «المعركة» . ديفيد سانتوس ، اكسلسيور ، ٢٠ حزيران ١٩٩٢ (كندا) ؛ C.A.R ١٧ كانون الثاني ١٩٩٢ ؛ فلوراس غاردنر ، «حصاد غواتيمالا القاتل» ، ملتي ناشيونال مولتيتور ، كانون الثاني ـ شباط ١٩٩١ ؛ «تقرير من غواتيمالا» ربيع ١٩٩٢ . عن منظورات الحكومة الأمريكية للديمقراطية في غواتيمالا ، أنظر D.D ، الفصول ٣ ـ ٦ ، ٨ ـ ٣ ، ١٢ ـ ٥ .

(٢٣) ادوار غارغان ، N.Y.T ، ٩ تموز ١٩٩٢ . «خط المواجهة» (الهند) ، ٦ كانون الأول ١٩٩١ .

(٢٤) فيكري ، «كمبوديا بعد "السلام"» ، (بينانغ ـ ماليزيا ، كانون الأول ١٩٩١) . أنظر كتابه «كمبوديا» للحصول على مناقشة مقارنة بخصوص كمبوديا وتايلاند . من أجل عينة صغيرة من طاعون عبودية الأطفال ، أنظر T.N.C.W ، ٢ ـ ٢ ، ٢٨٣ .

(٢٥) بليكمن ؛ اكسلسيور (المكسيك) ، ٥ تشرين الثاني ١٩٩١ (كندا) .

(٢٦) يونوماسوتو ، ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ ؛ ديفيد سانتوس ، اكسلسيور ، ٢٠ حزيران ١٩٩٢ ؛ بينيرو ، «الهندوراس : سوق الأطفال المتنامية» ، C.A.R ، ٥ حزيران ١٩٩٢ . أنظر أيضاً المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة . بعثة حقوق الإنسان E/CN . ٤ /Sub . ٢/١٩٩٢/٣٤ ؛ ٢٣ حزيران ١٩٩٢ . D.D الفصل ٧ .

(٢٧) «الأرجنتين تكشف عن مرضى قتلوا من أجل أعضائهم» ، B.M.J ، صيف ١٩٩٢ ؛ A.F.P ، ٨ آذار ١٩٩٢ ، استشهد به في (LANU) ، نيسان ـ أيار ١٩٩٢ ؛ بينيرو . من أجل تقارير إضافية من أمريكا اللاتينية ، أنظر D.D ، ٢٢٠ ـ ٢٢١ . كولومبيا ، أيضاً روتر ، B.G ، ٣ ـ ٥ آذار ١٩٩٢ ؛ رويث كوليف ، «التقدمي» ، أيار ١٩٩٢ ؛ عن دور الولايات المتحدة ، أنظر D.D الفصل ٤ ـ ٥ .

(٢٨) سكافلان ، M.H ، ٢٨ أيار ١٩٩١ ؛ C.T ، ٢٤٣ .

(٢٩) الولايات المتحدة ـ كوستاريكا ، الفصل ٣ ، ٥ ، ٢٠ ؛ كتابي «رسالة من ليكسنغتون» ، «أكاذيب

زمانتا» ، كانون الثاني ١٩٩٢ .

(٣٠) تيم جونسون ، M.H ، ١٤ حزيران ١٩٩٢ ؛ انتربرس سيرفس ، ٣١ تموز ١٩٩٢ ؛ جيب ، S.F.C ، ١٧ حزيران ١٩٩٢ (كندا) .

(٣١) سايِنس ، ٢٠ كانون الأول ١٩٩١ ؛ الايكونوميست ٤ كانون الثاني ١٩٩٢ .

(٣٢) CAR ، ١٤ حزيران ؛ ١٦ آب ، ١٩١ ؛ ٢١ آب ١٩٩٢ . I.P.S ، سان خوسيه ، ٢٣ شباط ؛ اكسلسيور ، ٣١ تموز ١٩٩٢ (كندا) .

(٣٣) CAR ، ١٨ تشرين الأول ١٩٩١ ؛ رويترز ، S.F.C ١ آب ١٩٩٢ (كندا) .

(٣٤) انفيو (ماناغوا) نيسان ١٩٩١ . مادهورا سوامينا ثان و ف ك ، راما شاندران ، خط المواجهة (الهند) ، ٦ كانون الأول ١٩٩١ . أنظر هيرمان «شبكة الرعب الحقيقية» الفصل ٢ ، بخصوص نسخة ما قبل ١٩٨٠ .

(٣٥) الفصل ٤ ـ ٢ . أنظر D.D الفصل ١ ، n ١٩ ؛ الفصل ٧ ـ ٧ . أيضاً بيلو وروزنفيلد ، «تنينات» .

(٣٦) هوكستادر ، W.P ، ٢٠ حزيران ١٩٩٠ ؛ كروسيت ، N.Y.T ، ١٨ كانون الثاني ؛ جيم كولدن ، N.Y.T ، ١٧ كانون الثاني ؛ فريدمان ، N.Y.T ، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢ . المعونات ـ التعذيب ، ص ١٢٠ . زويك ، «تويين» ، ١١١ .

(٣٧) سكيدمور ، ايفانز ، فيليكس ، هاكوبيان ، مراجعة سكيدمور ، «السياسة» ، «منتدى فليتشر» ، صيف ١٩٨٩ . تشايل ، هيرمان ، «شبكة الرعب الحقيقية» ، ١٨٩ f . (مستشهداً بمقابلة هاربرغر ، نورمان غول ، «فوربس» ، ٣١ آذار ١٩٨٠) .

(٣٨) جيمس بترس وستيف فيو ، «الأسطورة والواقع : الأسواق الحرة في أمريكا اللاتينية» ، منثلي ريفيو ، أيار ١٩٩٢ ؛ S.Y.N.Y بينغهامتون . C.I.I.R ، البرازيل . بروك ، N.Y.T ، ٢٨ آب ١٩٩٢ .

(٣٩) جيمس ماركهام ، N.Y.T ، ٢٥ أيلول ١٩٨٨ ؛ رونغ «الانشقاق» ، ربيع ١٩٨٩ . روبرتس «الديمقراطية والنظام العالمي» ، منتدى فليتشر ، صيف ١٩٩١ .

(٤٠) سيمبسون ، «سبكتاتور» ، ٢١ آذار ١٩٩٢ ؛ بيتراس وبيزي ، «ضد التيار» ، آذار ـ نيسان ١٩٩٢ ؛ فيليكس «تأملات في التخصيص ودحر الدولة الأمريكية اللاتينية» ، جامعة واشنطن ، تموز ١٩٩١ .

(٤١) ديفيد كلارك سكوت ، C.S.M ، ٢٠ تموز ١٩٩٢ ؛ سالفادور كورو ، بروسيسو (المكسيك) ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٩١ (LANU ، كانون الثاني ١٩٩٢) ؛ تقرير الأمم المتحدة عن البيئة AP ، ٧ أيار ١٩٩٢ ؛ لا بوتز «القناع» ، ١٦٥ ، ١٥٨ ؛ اندرو ريدينغ وكريستوفر والن ، «الاستقرار الهش» ، مشروع المكسيك ، معهد السياسة الدولية ١٩٩١ . باركن «تقرير عن الأمريكتين» (NACLA) أيار ١٩٩١ ؛ «سالينا ستروكيا» آب ١٩٩٢ . باركر ، W.P ، ١٠ أيلول ١٩٩١ ، استشهد به ريدينغ ووالن .

(٤٢) ناش ، N.Y.T ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٩١ ؛ ١ آب ١٩٩٢ . كام ، W.S.J ، ١٦ نيسان ١٩٩٢ .

(٤٣) فيليكس «الانفجارات المالية» ؛ «تأملات في التخصيص» ؛ «السياسة النقدية لأمريكا اللاتينية في أزمة» في «السياسة النقدية والعالم الثالث» ، معهد دراسات التنمية ، سسكس ١٩٨١ . مادة مجمعة

ملاحظات الفصل الثامن:

من قبل الإقتصادي التشيلي بانرسيو ميلر؛ الأمم المتحدة BCLA دراسة الفقر (سانتياغو، ١٩٩٠) . بيتراس وفيو «الأسطورة والواقع» . ايكونوميست انتلجنس يونيت، استشهد به جوخ هيلوود، ليفت بيزنس أوبزرفر، رقم ٥٠، ٧ تموز ١٩٩٢ . كولينز وليو «انسحاب بينوشيت»، ملتي ناشيونال مونيتور، أيار ١٩٩١ . روزنبرغ، «الانشقاق»، صيف ١٩٨٩ . هيرمان، رسالة «تقرير واشنطن عن النصف الغربي»، ٣٠ حزيران ١٩٩٢ . ناش، N.Y.T . ٦ حزيران ١٩٩٢ .

(٤٤) مايوركا، «التجربة الإقتصادية النيكاراغوية» . أنظر D.D من أجل مناقشة إضافية .

(٤٥) كونستابل، B.G، ٤ آذار (أنظر ص ١٥)؛ كولدن، M.H، ٥ آذار؛ الخدمات السلكية، اكسلسيور، ١٢ آذار ١٩٩٢ . CAR، ٣١ تموز ١٩٩٢ .

(٤٦) CAR، ١٨ تشرين الأول ١٩٩١؛ ٨ أيار ١٩٩٢؛ أوتيس، S.F.C، ١ آب ١٩٩٢ .

(٤٧) روابط (شبكة العمل القومية لحقوق الصحة في أمريكا اللاتينية)، صيف ١٩٩٢؛ تقرير CEPAD، كانون الثاني ـ شباط ١٩٩٢؛ اكسلسيور، ١١ حزيران ١٩٩٢؛ هوغارد، CAHI، جامعة جورج تاون؛ PS، ٩ آب ١٩٩٢ (كندا) .

(٤٨) للمزيد عن هذا الموضوع أنظر T.T.T، الفصل ٣ ـ ٩؛ D.D الفصل ١٠ .

(٤٩) بيتراس وفيو، «الأسطورة والواقع» . كوبر، «نيو ستيتسمان ـ سوسايتي» (لندن)، ٧ آب ١٩٩٢ . عن برامج الولايات المتحدة ـ الصندوق النقدي الدولي في الكاريبي، أنظر ديري «في الظلال»؛ ماك أفي، «نذر العاصفة» . من أجل سجل مستمر عن أمريكا الوسطى، أنظر PBHR، T.N.C.W، TF، COT، NI، D.D، والمصادر المذكورة .

الفصل الثامن

(١) لو ونتال «مراجعات في الأنثروبولوجيا»، ١٩٧٦، استشهد به فارمر، «المحرومات والاتهام»، وهو مصدر معظم ما يلي إلى جانب شميدت، «الاحتلال الأمريكي» . القصة الكلاسيكية عن الثورة هي قصة س. ل. ر. جيمس، «اليعقوبي الأسود» . تقديرات السكان العالية أتت من شيربورن كوك وودرو بوراه، «مقالات في تاريخ السكان: المكسيك والكاريبي» (كاليفورنيا ١٩٧١) أنظر فارمر، ستانارد، «الهولوكوست الأمريكي») .

(٢) سويد ـ باديلو، منثلي ريفيو، تموز ـ آب ١٩٩٢ C.O.H.A برس، ١٨ شباط؛ آن ماري أوكونر، وكالة أنباء كوكس، ١٢ نيسان ١٩٩٢ . عن برامج الصندوق النقدي الدولي، أنظر ماك أفي، «نذر العاصفة»؛ D.D ٧ ـ ٣ .

(٣) فارمر، «المساعدات»، ١٥٣؛ لاس كاساس، مقاطع في «ذكريات خطرة» قوة السهام الدينية ـ شيكاغو، ستانارد «الهولوكوست الأمريكي»، سيل «الغزو» . أنظر أيضاً كونينغ «كولومبس» . سميث «الشروة»، الكتاب الرابع، الفصل السابع .

(٤) الفصل ١، n ٢٩ . التعقيم، كاتب سيرة تشرتشل، كلايف بونتينغ، صنداي ايج (أستراليا)، ٢١ حزيران ١٩٩٢ . العنصرية ـ صناع السياسة، D.D، ٥٢ ـ ٥٣ .

(٥) T.T.T، ٤٦ . ستايفرز ، «التفوق» ، ٦٦ ـ ٧٣ .

(٦) بوليسس ، ب وذولي ، «هايتي : تجربة في التنمية» ، ١٩٢٦ ، استشهد به شميلت .

(٧) ترويلوت ، استشهد به فارمر ، «المساعدات» . بلاسينغيم ، «الدراسات الكاريبية» ، تموز ١٩٦٩ .
افتتاحيات التايمز ، D.D ، ٢٨٠ . لاندس ، N.R ، ١٠ آذار ؛ رايان ، C.S.M ، ١٤ شباط ١٩٨٦ .
لمزيد من ذلك ومن تحليلات أكاديمية أخرى ، أنظر P.I ، ٦٨ ـ ٦٩ ؛ T.T.T ، ١٥٣ f .

(٨) دير ، «الظلال» ، ١٤٤ ، ٣٥ ، ١٧٤ ـ ١٧٥ . (مقتطفات من جوش دو ويندو ومن ديفيد كينلي ، «مساعدة الهجرة» ، ويست فيو ، ١٩٨٨) . ماك آفي ، ١٧ ، P.J ٦٨ ؛ ويلنتز «الفصل المطير» ، ٢٧٢ ff . اللاجئون ، P.E.H.R ، II ، ٥٠ ، ٥٦ (السبعينيات) ؛ ويلنتز ، N.R ، ٩ آذار ؛ بيل فريليك ، تقرير NACLA عن الأمريكتين ، تموز ١٩٩٢ ؛ باميلا كونستابل ، B.G ، ٢١ آب ١٩٩٢ .

(٩) P.I ، ٦٩ f ؛ W.S.J ، ١٠ شباط ١٩٨٦ . NR ، ص ١٩٤ ، أعلاه .

(١٠) ويلنتز ، «الفصل المطير» ، ٣٤١ ، ٥٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٨ . يعطي ويلنتز قصة شاهد عيان حيوية عن سنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ .

(١١) C.O.H.A ، «غروب الشمس عن آمال الديمقراطية الهايتية» ، ٦ كانون الثاني ١٩٩٢ .

(١٢) الـN.E.D باك كراوندر ، مركز الموارد التعليمية في النصف الغربي ، (البوكرك) نيسان ١٩٩٢ .

(١٣) ويلنتز «إعادة البناء» الجزء ١ ـ ٤ ، ١٩٩٢ .

(١٤) ويلنتز «الفصل المطير» ، ٢٧٥ .

(١٥) أمريكا ووتش ، التجمع القومي من أجل اللاجئين الهايتيين ، وأطباء من أجل حقوق الإنسان ، «عودة إلى الأيام الأشد ظلاماً» ، ٣٠ كانون الأول ١٩٩١ . روث ، «هايتي : ظلال الرعب» ، N.Y.R.B ٢٦ آذار ١٩٩٢ .

(١٦) فريدمان ، فرينش ، N.Y.T ، ٨ تشرين الأول ١٩٩١ . فرينش ، N.Y.T ، ٢٢ تشرين الأول ١٩٩١ ؛ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢ . كانيوت جيمس ، F.T ، ١٠ آذار ١٩٩٢ .

(١٧) هاي لاند ، «قضية من أجل البراغماتية» ، فورين أفيرز ، أمريكا والعالم ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ . كونستابل ، B.G ١٣ آذار ١٩٩٢ .

(١٨) أمريكا ووتش ، «العودة» . فرينش ، N.Y.T ، ١٠ تشرين الأول ١٩٩١ . التايم ، ١٠ شباط ؛ F.T ٣ نيسان ١٩٩٢ . بوش ـ الكويت ، أندرو روزنتال ، N.Y.T ، ٣ نيسان ١٩٩١ .

(١٩) غرينبرغر ، W.S.J ، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢ . C.D.H.A ، ٥ شباط ١٩٩٢ .

(٢٠) التايم ، ١٠ شباط ؛ باربرا كروسيت ، N.Y.T ٢٨ أيار ؛ لي هوكستادر W.P ويكلي ، ١٧ شباط ؛ افتتاحية ، W.P ويكلي ، ١٠ شباط ١٩٩٢ .

(٢١) فريلك ؛ لي هوكستادر ، W.P ويكلي ، ١٠ شباط ؛ باربرا كروسيت ، فرنيش ، N.Y.T ، ٢٨ أذار ١٩٩٢ .

(٢٢) هوكستادر ، W.P ويكلي ، ١٠ شباط ؛ M.G - W.P ، ١٦ شباط ١٩٩٢ .

(٢٣) D.D ، الفصول ٨ ـ ١٠ ؛ NI ، ٦١ ـ ٦٦ ؛ سكالار «الحرب» .

ملاحظات الفصل التاسع:

(٢٤) C.O.H.A ؛ ١٠ كانون الثاني ، ٢٥ شباط ، ١٩٩٢ ، باربرا كروسيت ، N.Y T ، ٢٦ شباط ، فرينش ، N.Y.T ٢٧ شباط ، ٢١ حزيران ؛ جيمس سلافين ، N.C.R ١٤ آب ١٩٩٢ .

(٢٥) فرينش ، N.Y.T ، ٢٧ أيلول ١٩٩٢ .

(٢٦) باربرا كروسيت ، N.Y.T ، ٥ شباط ١٩٩٢ .

(٢٧) فرينش ، N.Y.T ، ٧ شباط ، التاكيد لي ؛ بيير ـ ايف ، AP ، انكوريج تايمز ، ١٧ شباط ؛ التايم ، ١٧ شباط ١٩٩٢ .

الفصل التاسع

(١) شميدت ، «الاحتلال الأمريكي» ، ١٦٠ ، ١٨١ .

(٢) ويلنتز ، «الفصل المطير» ، ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

(٣) فارمر ، «المساعدات» ، ff ٣٧ .

(٤) لجن ، «رمز الولادة» .

(٥) توماسون ، «كالتشرال سرفايفال كوارترلي» ، صيف ١٩٩١ .

(٦) استشهد به شميدت ، «الاحتلال الأمريكي» ، ٦٢ ـ ٦٣ .

(٧) شوارز ، «عقيدة مكافحة الإنتفاضة الأمريكية» F.R.S ، ٢٤٦ APNM ، الفصل ١ .

(٨) ديفيد هولستروم ، C.S.M ، ٣٠ نيسان ١٩٩٢ . ماك تشسني ، «العمل» .

(٩) دي بوف ، «التراكم» ، ١٠١ ـ ١٠٣ .

(١٠) هيغل ، «الفلسفة» ، ٨٢ . شميدت ، «الاحتلال الأمريكي» ، ١٥٨ .

(١١) هولت ، «المشكلة» ، ٤٥ ، ٧١ ff ، ٥٤ f .

(١٢) أ . تشومسكي ، «مجتمع المزرعة» .

(١٣) درشونيتز ، «الصعود والسقوط» ، ١٦٥ ؛ كيي ، «الشركة الموقرة» ، ٤٣٥ f ، ٤٥٤ f . م .ن . بيرسون ، باركر ، عند تريسي ، «الامبراطوريات التاجرة» D.D ، الفصل ٤ ، الفصل ٢ ـ ٤ ، أعلاه .

(١٤) جاكسون ، «القرن» ، ويلكنز ، «مأساة الشيروكي» ، ٢٨٧،٤،٣ . اتفاقية السلام ، ستانارد «الهولوكوست الأمريكي» ، ١٠٦ . أندرو جاكسون ، روجين ، «الآباء» ، ٢١٥ f . بخصوص تقديرات الخسائر ، أنظر ليتور ستيفارم مع فيل لين ، «ديموغرافية أمريكا الشمالية الأصلية» ، عند جيمس ، «الدولة» .

(١٥) جاكسون ، «القرن» .

(١٦) من أجل التفاصيل ، أنظر «ترخيص سماوي للقتل» ، حيث ناقشت فيه أعمالاً بقلم نيبور وعنه ، نشر معظمه في «غراند ستريت» ، شتاء ١٩٨٧ .

(١٧) كراوس ، «المعركة» ، ٨٢ ـ ٨٣ .

(١٨) بالمر ، B.G ، ٩ شباط ؛ بير ، N.Y.T ، ١٢ آب ١٩٩٢ . المعلومات من نانسي واترمان ، «ملتي ناشيونال مونيتور» ، أيار ١٩٩٢ .

ملاحظات الفصل العاشر:

الفصل العاشر

(١) فريدريك ستار ، استعراض كتب N.Y.T ، ١٩ تموز ١٩٩٢ .

(٢) W.P ـ B.G ، ٤ كانون الأول ؛ وايزمان ، N.Y.T ، ٦ كانون ١٩٩١ . بخصوص قصف ١٤ آب أنظر A.P.N.M ، الفصل ٢ ، متضمناً مقتطفاً من تاريخ القوات الجوية ومن الروائي الياباني ماكوتو أودا وهو شاهد عيان من أوساكا . عن طوكيو كهدف ، أنظر بارتون برنشتاين «الأمن الدولي» ، ربيع ١٩٩١ .

(٣) AP ، N.Y.T ، ٤ ـ ٥ آذار ١٩٩٢ . توجد قصص أطول في بوسطن غلوب ، نفس اليوم .

(٤) أنظر PEHR ، II ٣٢ f ، ٣٩ . عن أسس العدالة المعتمدة ، أنظر أيضاً F.R.S ، الفصل ٣ ، أعيد طبعه من ندوة «يال لو ريفيو» حول نورمبورغ وفيتنام . للحصول على مقتطفات أنظر APNM ؛ أنظر ميتيار ، «عدالة المنتصر» . ليفي ، استشهد به براور ، «القنبلة الذرية» ، من سيرته الذاتية عام ١٩٥٠ ، «لقد كنت هناك» .

(٥) المؤرخ المختص باليابان هربرت بيكس ، B.G ، ١٩ نيسان ١٩٩٢ .

(٦) APNM ، الفصل ٢ ، لمزيد من المادة والمصادر .

(٧) المصدر السابق ، من أجل المقتطفات .

(٨) أنظر T.T.T ، ١٩٤ f ؛ سيمبسون ، «باوباك» ؛ ريز ، «غبلن» .

(٩) ماك كلينتون ، «الأدوات» ، ٥٩ ff ، ٢٢٠ ff . ليوي ، «أمريكا في فيتنام» . للحصول على مناقشة عن هذه القطعة التهكمية من الكتابة التاريخية ، أنظر مراجعة بقلم تشومسكي وادوارد هيرمان ، أعيد طبعها في T.N.C.W . بخصوص أفكار ليوي عن كيفية إزالة طاعون التفكير المستقل على الجبهة الداخلية ، أنظر N I ، ٣٥٠ f .

(١٠) بيرنارد فول ، «المتراس» ، كانون الأول ١٩٦٥ أعيد طبعه في «تأملات أخيرة» . من أجل وصف شاهد عيان بعد الحرب ، أنظر جون بيلجر ، «رجل الدولة الجديد» ، ١٥ أيلول ١٩٧٨ . شيهان ، N.Y.T ماغازين ، ٥ كانون الثاني ١٩٩٢ .

(١١) موّر ، «تذكر (ونسيان) الحرب» ، ms ، M.I.T .

(١٢) هبشالا ، «التصميم البيّن» ، ٦١ ؛ كينت ، «هاواي» ، ٤٤ f . داوز ، «ضيق الوقت» ، ٢٤١ . كوكا لانوي ، «سرقة أمة هاواي» ، انديجينّس ثوت ، تشرين أول ١٩٩١ . أنظر PP ١٧ ـ ١٨ ، ٣٨ ، أعلاه ؛ D.D ، الفصل ١٢ .

(١٣) كينت ، داوز ، لانوي .

(١٤) معهد الشؤون الهاوايية ، ٨٦ ـ ٦٤٩ بوهولو . وايانا هاواي ٩٦٧٩٢ .

(١٥) لهنر ، W.S.J ، ٦ كانون الأول ١٩٩١ .

(١٦) وايزمن ، N.Y.T ، ماغازين ، ٣ تشرين الثاني ١٩٩١ .

(١٧) عن آراء فيربانك أنظر T.N.C.W ، ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

(١٨) D.D ، الفصل ١١ ، والمصادر المذكورة . كينان ، استشهد به كمينغز ، «الأصول» II ، ٥٧ ؛ أنظر

الجزئين I و II بخصوص حملة القتل الجماعي في كوريا التي تحتلها الولايات المتحدة قبل ما يدعى «الحرب الكورية» .

(١٩) شيرود فاين ، اقتبس عنه مور ، «العمال اليابانيون» ص١٨ ؛ مور ، عن الموضوع بشكل عام ، بيكس ، «مونولوج إمبراطور الشوان ومشكلة المسؤولية عن الحرب» ، مجلة الدراسات اليابانية ، ١٩٩٢/٢/١٨ (مستشهداً بجون دُوَر «جابان تايمز» ٩ كانون الثاني ١٩٨٩) .

(٢٠) كمينغز ، «الأصول» ، II ، ٥٧ .

(٢١) أدلاي ستيفنسون ، مدافعاً عن الحرب الأمريكية لدى الأمم المتحدة ، أنظر F.R.S ، ص١١٤ f .

(٢٢) طول ، «تأملات أخيرة» .

(٢٣) اليزابيث نوفر ، B.G ، ٢٧ شباط ؛ باميلا كونستابل ، B.G ، ٢١ شباط ١٩٩٢ . كارتر ، مؤتمر صحفي ، ٢٤ آذار ١٩٧٧ ؛ أنظر N.C ، ٢٤٠ .

(٢٤) المصدر السابق ، ff ٢٤٠ . و NI ، ff ٣٣ ، ولنماذج من الصحافة N.Y.T ، ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٢ .

(٢٥) تايلر ، N.Y.T ، ٥ تموز ١٩٩٢ .

(٢٦) كروسيت ، N.Y.T ، ٦ كانون الثاني ١٩٩٢ . ميري كاي ماجيستاد ، B.G ، ٢٠ تشرين الأول ؛ ايريك شميت ، N.Y.T ، ٦ تشرين الثاني ؛ ستيفن غرينهاوس ، N.Y.T ، ٢٤ تشرين أول ١٩٩١ .

(٢٧) باربرا كروسيت ، N.Y.T ، ١٤ آب ١٩٩٢ .

(٢٨) أنظر الفصل ٥ ، n ١٨ . عن تغطية الصحافة لفظائع بول بوت وتيمور ، أنظر PEHR . عن رد الفعل «الكاشف» على هذه الانكشافات ، أنظر M.C ، ٦ ـ ٢ ـ ٨ ؛ NI ، I.a.pp القسم الأول .

(٢٩) غرينهاوس ، N.Y.T ، ٢٤ تشرين الأول ١٩٩١ .

(٣٠) أنظر M.C ، ٦ ـ ٢ ـ ٧ ، والمصادر المذكورة . غراتهوف ، «التحالف» ، ٧١١ ، ٧٥١ . سيهانوك ، وقد استشهد به بن كيرنان ، «ايرود سايد» (سيدني ، أستراليا) ، ٣٠ تموز ١٩٩٢ ؛ أولمان «العدل العقيم» نيسان ١٩٩٠ ؛ استشهد به مايكل فيكري ، «كمبوديا بعد "السلام"» (الفصل ٧ ، n ٢٤) . من أجل مراجعة ومعلومات حديثة ، أنظر كيرنان «خط كمبوديا المضيَّع : تعويق القوة العظمى لطريق السلام القابل للحياة» ، اندو تشاينا نيوز ليتَر ، تشرين الثاني ـ كانون الأول ١٩٩١ ، مستشهداً بـ FEER . أنظر أيضاً كيرنان ، «نشرة الباحثين الآسيويين المهتمين» ، جزء ٢١ ، ٢ ـ ٤ ، ١٩٨٩ ؛ جزء ٢٤ ، ٢ ، ١٩٩٢ . لخلفية شاملة ، أنظر فيكري ، «كمبوديا» ، وتشاندلر ، «كمبوديا» .

(٣١) غرينواي ، B.G ، ١٣ كانون الأول ؛ يولي شمِتزر ، C.T ، ٢ أيلول ١٩٩١ . سوزامو أوانوهارا ، FEER ، ٣٠ نيسان ١٩٩٢ .

(٣٢) افتتاحية ، W.P ، ويكلي ، ٢ ـ ٨ كانون أول ١٩٩١ .

(٣٣) باربرا كروسيت ، N.Y.T ، ٣١ آذار ١٩٩٢ .

(٣٤) غرينواي ، B.G ، ٢٠ كانون الأول ١٩٩١ .

(٣٥) AP ، ١٤ آذار ١٩٩٠ ؛ NI ، ٣٥ .

(٣٦) جون ستوكهاوس ، G.M ، ١٢ حزيران ١٩٩٢ .

(٣٧) سمكر ، G M ، ٧ تشرين الأول ١٩٩١ .

(٣٨) باربرا كروسيت ، N Y T ، ١٨ آب ١٩٩٢ .

(٣٩) أنظر N.I ، ٣٨ ــ ٣٩ ، مستشهداً بالصحفي الإسرائيلي امنون كابليوك والباحث الأمريكي الدكتور غريس زيم .

(٤٠) براو ، «القنبلة الذرية» .

(٤١) روبرت أولن بتلر ، MG ــ WP ، ٥ نيسان ؛ وينتل ، F.T ، ١٦ ــ ١٧ أيار ١٩٩٢ ؛ مراجعات لمايكل بيلتون وكيفن سيم ، «٤ ساعات في ماي لاي» ، AP ، «بعد خمس سنوات : ماي لاي ماتزال مقفرة ، صامتة وغير آمنة» ، N.Y.T ، ١٦ آذار ١٩٧٣ .

(٤٢) بترفيلد ، N.Y.T ، ١ أيار ١٩٧٧ ؛ ويتني ، N.Y T ، ١ نيسان ١٩٧٣ .

(٤٣) ملاحظات بكلي غير المنشورة . أنظر PEHR ، I ، القسم ٥ ــ ١ ــ ٣ .

(٤٤) المصدر السابق ؛ F.RS ، ٢٢٢ . كينغ «موت الجيش» (١٩٧٢) . استشهد به كينارد في «مدراء الحرب» .

(٤٥) جون أندرهيل ، جون ماسون ، وليم براد فورد . أنظر لورانس هوبتمان : عند هوبتمان وويري ، «البيكوت» ؛ سالزبوري ، «الماتيشو» ، ٢١٨ ff . أنظر جيننغز «الغزو» ، من أجل المناقشة والخلفية العامة .

(٤٦) روبرت فينابلز ، «كلفة كولومبس : أكان هناك هولوكوست؟» ، «مشهد من الشاطئ» ، نورث ايست انديان كوارترلي (كورنيل ، خريف ١٩٩٠) . ريوسومبول ، أنظر T.N.C.W .

(٤٧) للتفاصيل أنظر A.W.W.A ، ١٠٢ ــ ١٠٣ .

(٤٨) كار ، استعراض كتب N.Y.T ، ٢٢ آذار ١٩٩٢ . ربما كان مثيراً للاهتمام رد فعل كار على التعليقات الواردة أعلاه ، والذي ظهر (بجوهره) في «أكاذيب زماننا» ، أيار ١٩٩٢ . عند تونو : «المفهوم القائل بأنه قد وجد في التاريخ الأمريكي فصول لم يكن فيها أي من الجانبين أكثر من حيوان متعطش للدماء ؛ من الواضح أنه مفهوم شديد التعقيد أخلاقياً بحيث يصعب تحمله على الكثيرين» . (رسائل ، استعراض كتب N.Y.T ، ٢٣ آب ١٩٩٢ ، أقحم إقحاماً في رد على نقد متعلق بمسألة مختلفة تماماً) . أترك للقارئ أمر مقارنة هذا الكلام مع نظائره النازية .

(٤٩) مراجع التايمز ميشيو كاكوتاني ، N.Y.T ، ٢٨ آب ؛ بريسكوت ، استعراض كتب N.Y.T ، ٢٠ أيلول ١٩٩٢ ؛ مراجعات لـ جاي باريني ، «خليج السهام» . عن أساطير أكل لحوم البشر التي تفتن الأيديولوجيين الغربيين بشدة ، أنظر سيل ، «الغزو» . يكتب المؤرخ الإثني جليل سويد مدباديلو أن «الدراسات الأثرية لم تثبت حتى اليوم وجود ممارسة أكل لحوم البشر في أي مكان من أمريكا» ؛ منثلي ريفيو ، تموز ــ آب ١٩٩٢ . للحصول على تقرير غير مباشر عن طقوس أكل لحوم البشر في شمال أمريكا ، أنظر أكستيل ، «الغزو» ، ٢٦٣ ؛ من أجل التقارير الهندية ، جيننغز ، «الإمبراطورية» ، ٤٤٦ ــ ٤٤٧ .

(٥٠) ووك ، C.T ، ٢ حزيران ١٩٩٢ . فرانكلين ، M.I.A .

(٥١) بيرويت ، «عبر عيون متحاملة» ، الفصل ٧ .

(٥٢) لمناقشة هذه الأمثلة أنظر T.N.C.W ، f٦٨ ، f٨٩ ، M.C الأقسام ٥ ـ ١ ، ٥ ـ ٥ ـ ٢ ، APP ، ٣ ، NI . APP I ، القسم ٢ . ليدرمان ، «خطوط المعركة» ، أنظر «رسالة من ليكسنغتون» بقلمي ، «أكاذيب زماننا» ، كانون الثاني ١٩٦٧ ، لمزيد من التفاصيل .

(٥٣) كندي ، «الشؤون الدولية» كانون الثاني ١٩٦٧ . أنظر M.C ، ١٧٥ .

(٥٤) بخصوص هذه المقارنات الدالة ، وبالتالي غير المحتملة ، أنظر PEHR ، الجزءان I و II ، M.C .

(٥٥) نيكّري ، «كمبوديا بعد "السلام"» . بخصوص الوثائق الأمريكية الداخلية ، أنظر F.R.S ، f٣١ ، f٣٦ .

(٥٦) دريز وكازدار ، «الجوع والفقر» .

(٥٧) أنظر الملاحظة ٣٢ . أما عن الإعتقاد بأن الولايات المتحدة قد «خسرت الحرب» ومغزى ذلك الإعتقاد ، فانظر M.C ، ff٢٤١ ، وأيضاً أدناه .

(٥٨) دوغلاس بايك . من أجل المصادر والمناقشة ، أنظر M.C ، ٦٨٠ ؛ PEHR ، الجزء الأول ، f٣٣٨ . أنظر R.C ، الفصل ٢ ـ ٣ .

(٥٩) «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ، فيتنام» ، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ ، I ، ٣٤٣ ؛ III ، ٤ n . جيبونز ، «الحكومة الأمريكية» ، ٧٠ ـ ٧١ ، مستشهداً بتاريخ القوات الجوية .

(٦٠) ألبيرت ، زد ماغازين ، كانون الأول ١٩٩١ ؛ كوكبرن ، LAT ، ٥ كانون الأول ؛ «نيشن» ، ٢٢ كانون الأول ١٩٩١ .

(٦١) أنظر الفصل ٢ ـ ١ ـ ٢ . خليج تونكين M.C ٥ ـ ٥ ـ ١ ؛ و R.C . بخصوص التوقيت أنظر «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة» ، فيتنام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ ، ٦٠٩ .

(٦٢) يقول أحد التخمينات بخصوص فيتنام إن كيندي قد يكون مال صوب استراتيجية البلد المعزول من النوع الذي نصح به الجنرال ماكسويل تيلر وغيره ، أو تعديل نيكسوني مع قصف مكثف و«تهدئة سريعة» إجرامية ، لكن مع وجود عدد أقل بكثير من قوات القتال البري الأمريكية ؛ أما في الداخل ، فربما لا يكون قد انسجم مع برامج «المجتمع العظيم» التي طرحها جونسون .

(٦٣) أنظر مقالتي «آمال عقيمة ، أحلام خادعة» زد ماغازين ، تشرين الأول ١٩٩٢ . لمراجعة ونقاش أكثر شمولاً ، أنظر «إعادة النظر في كاميلوت» . إن المصادر المذكورة وغيرها كثير في الأدب المنشق تعطي صورة دقيقة عموماً لتطور الأحداث ، ولا تحتاج إلا لتعديل طفيف في ضوء ما هو معروف الآن . وللحصول على ملخص ، أنظر M.C .

(٦٤) عن التآمر الملحوظ لجماعة المثقفين في كتم الحقائق المتوفرة تحت اليد بخصوص الإحباط الأمريكي للجهود الدبلوماسية ، أنظر T.N.C.W ، الفصل ٣ ، M.C ، الفصل ٥ ـ ٥ ـ ٢ . إن القصة الكاملة لكتم الحقائق هذا ـ المتعمد في بعض الحالات ـ يجب أن تروى .

(٦٥) بخصوص هذا الجانب ، أنظر A.W.W.A ، ٢٨٦ .

ملاحظات الفصل الحادي عشر:

الفصل الحادي عشر

(١) PP ، ١٧ ، ٦٥ .

(٢) تي . بون سليم ، «الخلاصة» ، ٦٨ .

(٣) الايكونوميست ، ٢٢ آب ١٩٩٢ .

(٤) بريدي ، «الروح» الفصل VI ؛ شومبتيوم ، «الورة هتلر الإجتماعية» ، الفصل VI . تومسون ، «الصنع» الفصل ١١ .

(٥) ستيفن غرينهاوس ، N.Y.T ، «المعلومات عن الدخل تظهر سنوات من التآكل بالنسبة للعمال الأمريكيين ، N.Y.T ٧ أيلول ؛ آدم بيرتمان ، B.G ١٥ تموز ؛ غاري ويلز N.Y.R.B ، ٢٤ أيلول ١٩٩٢ . بخصوص الجهود الخارقة التي بذلتها الحكومة ومحللو الجناح اليميني لإخفاق وتزوير الحقائق الإقتصادية ، أنظر بول كروغمان : «اليمين ، الأغنياء ، الحقائق» ، أمريكان بروسبكتس ، خريف ١٩٩٢ .

(٦) جون ديلين ، C.S.M ، ١٤ تموز ١٩٩٢ .

(٧) AP ، B.G ، ٤ نيسان ١٩٩١ . N.E.J ، منتصف كانون الثاني ١٩٩٠ ؛ استشهد به ميلفين كونر ، N.Y.T ، ٢٤ شباط ١٩٩٠ .

(٨) أنظر الفصل ٤ ــ ٣ . كونيف ، «التقدمي» ، أيلول ١٩٩٢ ، مراجعاً كاوس ، «نهاية المساواة» . ستيفن فرانكلين ، بيتر كيندول وكولين ماك ماهون ، «إضرابات كاتربيلر تواجه الحقيقة المرة» pt . رقم ٣ من السلسلة ، C.T ، ٦ ــ ٧ ــ ٩ أيلول ١٩٩٢ . فريزر ، وقد استشهد به نودي ، «الأذى» ، ١٤٧ .

(٩) ميلتون ، «السياسة» ، ١٥٥ ؛ بيرويت ، «عبر عيون متحاملة» .

(١٠) فرانكلين ، إقفال R.R ، ألكساندر كوكبرن ، LAT ، ١٣ تموز ؛ روبرت روز ، W.S.J ، ٢٠ نيسان ١٩٩٢ . هوور ، «المنظور الأمريكي» صيف ١٩٩٢ .

(١١) فلويد نوريس ، N.Y.T ، ٣٠ آب ١٩٩٢ .

(١٢) بيتر غوسلين ، B.G ، ٧ أيلول ؛ فرانك سويودا ، W.P ، ويكلي ، ١٤ ــ ٢٠ أيلول ١٩٩٢ . شلومو مايتال وكيم مورغان ، «التحدي» تموز ١٩٩٢ . وولف ، B.G ، ١٨ شباط ١٩٩٠ .

(١٣) ديغو ريبادنيرا وشيونغ شو ، B.G ٨ أيلول ؛ ريبادنيرا ، B.G ٢٥ أيلول ١٩٩٢ .

(١٤) أنظر إلكس كاري ، «إدارة الرأي العام : هجوم الشركات» ، جامعة نيوساوث ويلز ، ١٩٨٦ ؛ ميلتون ، مودي ، سكستون ، «الحرب» . أيضاً جينجر وكريستيانو ، «الحرب الباردة» .

(١٥) سكستون ، «الحرب» ، ٧٦ ، ٥٥ .

(١٦) ديمارست ، «النهر» ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٢١٦ . كراوس ، «المعركة» ، ٢٨٧ ، ١٣ ، ٢٩٤ ، ff ٢٠٥ ، ١٥٢ ، ١٧٨ ، ٢٥٣ ، ٤٨٦ (مقتطفاً مقابلة غوتمان) .

(١٧) ديمارست ، «النهر» ، ٣٢ ؛ كراوس «المعركة» ، ٢٢١ ، ff ٢٧٤ . هاغان ، «حرية الشعب» .

(١٨) ديمارست ، «النهر» ، ١٥٩ ؛ سكستون ، «الحرب» ، ٨٣ ، ff ١٠٦ .

(١٩) ديمارست ، النهر ، ١٩٩ ، ٢١٠ ؛ كراوس ، الفصل ٢٢ .

(٢٠) بيكِن ، عند سولومون وماك تشسني ، «منشورات جديدة» . ماك تشسني ، «العمل» . انكلترا ، أنظر M.C ، الفصل ١ ــ ١ ــ ٢ .

(٢١) ديمارست ، «النهر» ، الخاتمة .

(٢٢) المصدر السابق ؛ سكستون ، «الحرب» ، ٨٧ .

بيبلوغرافيا:

بيبلوغرافيا

ـ أبلباي ، جويس : «الرأسمالية ونظام اجتماعي جديد» . (N.Y.U ، ١٩٨٤) .
ـ آجي ، فيليب : «داخل الشركة» . (ستونهيل ، ١٩٧٥) .
ـ آسيا ووتش : «حقوق الإنسان في كوريا» . (كانون الثاني ١٩٨٦) .
ـ آشتون ، T.H ، و C.H.E فيليب : «نقاش برينر : البنية الطبقية الزراعية والتنمية الاقتصادية في أوروبا ما قبل الصناعية» . (كمبردج ، ١٩٨٥) .
ـ أكستيل ، جيمس : «الغزو من الداخل» . (أوكسفورد ١٩٨٥) .
ـ ألن ، ماكس : «رمز الولادة في فن ترينيداد النسائي» . (متحف النسيج ، تورنتو ، ١٩٨١) .
ـ أمريكا ووتش : «"حرب المخدرات" في كولومبيا» . (تشرين الأول ١٩٩٠) .
: «الصراع من أجل الأرض في البرازيل» . (هيومان رايتس ووتش ١٩٩٢) .
ـ آمسدن ، أليس : «العملاق الآسيوي التالي : كوريا الجنوبية والتصنيع المتأخر» . (أوكسفورد ١٩٨٩) .
ـ أوزبورن ، روبن : «حروب أندونيسيا السرية» . (آلن ـ يونوين ، ١٩٨٥) .
ـ أوميس ، ديفيد : «القوات الجوية والسيطرة الاستعمارية» . (مانشستر ، ١٩٩٠) .
ـ ايفانز ، بيتر : «التطور التابع» . (برينستون ، ١٩٧٩) .
ـ باترسون ، توماس ، محرر : «سعي كيندي للنصر» . (أوكسفورد ، ١٩٨٩) .
ـ باركر ، فيليس : «البرازيل والتدخل الهادئ ، ١٩٦٤» . (تكساس ، ١٩٧٩) .
ـ باستور ، روبرت : «محكوم بالتكرار» . (برينستون ، ١٩٨٧) .
ـ براو ، مونيكا : «التكتم على القنبلة الذرية : الرقابة الأمريكية في اليابان» . (M.E ، شارب ١٩٩١) .
ـ برنال ، مارتن : «أثينا السوداء» . (روتجرز ، ١٩٨٧) .
ـ برور ، جون : «دعائم القوة : الحرب ، المال ، الدولة الانكليزية ، ١٦٨٨ ـ ١٧٨٣» . (كنويف ، ١٩٨٩) .
ـ بريدي ، روبرت : «بنية وروح ألمانيا الفاشية» . (فايكنغ ، ١٩٣٧) .
: «الأعمال كنظام للقوة» . (كولومبيا ، ١٩٤٣) .
ـ بريستون ، ويليام ، إدوارد هيرمان ، هربرت شيلر : «الأمل والوهم» . (مينيسوتا ، ١٩٨٩) .

- بلات ، توني ، محرر : «الفولاذ الاستوائي» . (غلوبل أويشنز ، ١٩٨٧) .
- بلاك ، جان نيبرز : «اختراق الولايات المتحدة للبرازيل» . (بينسلفينيا ، ١٩٧٧) .
- بلوم ، ويليام : «وكالة المخابرات المركزية : تاريخ منسي» . (زد ، ١٩٨٦) .
- بنجامين ، جولز : «الولايات المتحدة وأصول الثورة الكوبية» . (برينستون ، ١٩٩٠) .
- بها جواتي ، جاكديش ، وهيو باتريك ، محررون : «الوحدانية العدوانية» . (ميتشيغان ، ١٩٩٠) .
- بوردون ، ويليام : «التحالف الباسيفيكي» . (وسكونسن ، ١٩٨٤) .
- بوفارد ، جيمس : «خدعة التجارة الحرة» . (سينت مارتنز ، ١٩٩١) .
- بولاني ، كارل : «التحول الكبير» . (بيكون ، ١٩٥٧) .
- بول ، جورج : «للماضي نموذج آخر» . (نورتون ، ١٩٨٢) .
- بيترز ، سينثيا ، محررة : «الضرر المشترك» . (ساوث إند ، ١٩٩٢) .
- بيركينز ، ديكستر : «مبدأ مونرو» . (١٩٢٧ ، أعيد طبعه من قبل بيتر سميث ١٩٦٥) .
- بيزاني ، سالي : «وكالة المخابرات المركزية وخطة مارشال» . (كانساس ، ١٩٩١) .
- بيك ، جيمس ، محرر : «قارئ تشومسكي» . (بانثيون ، ١٩٨٧) .
- بيلو ، والدن ، وستيفاني روزنفلد : «تنينات مكروبة» . (معهد السياسة الغذائية والتنموية ، ١٩٩٠) .
- بيلي ، توماس : «التاريخ الدبلوماسي للشعب الأمريكي» . (نيويورك ، ١٩٦٩) .
- بيوويت ، ويليام : «عبر عيون متحاملة : كيف ينظر الإعلام للعمل المنظم» . (كورنيل ، ١٩٩٢) .
- تريسي ، جيمس ، محرر : «الاقتصاد السياسي للإمبراطوريات التاجرة» . (كمبردج ، ١٩٩١) .
- تشاندلر ، ديفيد : «مأساة التاريخ الكمبودي» . (ييل ، ١٩٩٢) .
- تشومسكي ، أفيفا : «مجتمع المزرعة ، الأرض والعمل في الساحل الأطلسي لكوستاريكا ، ١٨٧٠ ـ ١٩٤٠» . (أطروحة دكتوراه في الفلسفة ، جامعة بيركلي ، ١٩٩٠) .
- تشومسكي ، نعوم : «القوة الأمريكية والماندارينات الجدد» . (بانثيون ، ١٩٦٩) [APNW]
: «في الحرب مع آسيا» . (بانثيون ، ١٩٧٠) [A.W.W.A]
: «لأسباب تخص الدولة» . (بانثيون ، ١٩٧٣) [F.R.S]
: «صوب حرب باردة جديدة» . (بانثيون ، ١٩٨٢) [T.N.C.W]

: «المثلث المشؤوم» . (ساوث إند ، ١٩٨٣) [F.T]
: «تغيير اتجاه المد» . (ساوث إند ، ١٩٨٥) [T.T.T]
: «قراصنة وأباطرة» . (كليرمونت . بلاك روز ، ١٩٨٦ ؛ أمانا ، ١٩٨٨) [P-E]
: «في السلطة والأيديولوجيا» . (ساوث إند ، ١٩٨٦) [P.I]
: «ثقافة الإرهاب» . (ساوث إند ، ١٩٨٨) [C.T]
: «أوهام ضرورية» . (ساوث إند ، ١٩٨٩) [N.I]
: «ردع الديمقراطية» . (ڤيرسو ، ١٩٩٠ ؛ طبعة منقحة ، هيل ـ وانغ ، ١٩٩١) [D.D]
: «إعادة النظر في كاميلوت» . (ساوث إند برس ، ١٩٩٣) [R.C]
: مع إدوارد هيرمان «الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان» . (ساوث إند ، ١٩٧٩) [PEHR]
: مع هوارد زن ، محررون «أوراق البنتاغون ، الجزء الخامس» ، مقالات تحليلية وملحق . (بيكون ، ١٩٧٢) [P.P.V]
ـ تودوروف ، تزفيتان : «فتح أمريكا» . (هاربر ـ رو ، ١٩٨٥) .
ـ تيلر ، جون : «حرب أندونيسيا المنسية ، التاريخ المخفي لتيمور الشرقية» . (زد ، ١٩٩١) .
ـ تيلر ، ماكسويل : «السيوف والمحاريث» . (نورتون ، ١٩٧٢) .
ـ تومبسون ، ي . ب : «صناعة الطبقة العاملة الإنكليزية» . (فينيتج ، ١٩٦٣) .
ـ جاكسون ، هيلين : «قرن من الخزي» . (١٨٨٠ ؛ أعيد طبعه بكمية محدودة من قبل روس وهينز ، مينيابوليس ، ١٩٦٤) .
ـ جمعية مناهضة العبودية : «بابوا الغربية» . (لندن ١٩٩٠) .
ـ جورج ، ألكساندر ، محرر : «إرهاب الدولة الغربية» . (بوليتي ، ١٩٩١) .
ـ جوناس ، سوزان : «المعركة من أجل غواتيمالا» . (ويستڤيو ، ١٩٩١) .
ـ جيرشنكرون ، ألكساندر : «التأخر الإقتصادي في المنظور التاريخي» . (هارفارد ، ١٩٦٢) .
ـ جيمس ، آنيت ، محررة : «دولة أمريكا الأصلية» . (ساوث إند ، ١٩٩٢) .
: مع أندرو لوني ، محررون : «جواسيس أمريكا الشمالية» . (إيدنبرغ ، ١٩٩٢) .
ـ جينجر ، آن فاغان ، وديفيد كريستيانو ، محررون : «الحرب الباردة ضد العمل» ، (معهد ميكلجون للحقوق المدنية ، ١٩٨٧) ، جزءان .
ـ جيننغز ، فرانسيس : «غزو أمريكا» . (نورث كارولاينا ، ١٩٧٥) .
: «إمبراطورية الثورة» . (نورتون ، ١٩٨٨) .

ـ داوز ، كافان : «ضيق الوقت» . (ماكميلان ، ١٩٦٨) .
ـ دريز ، جين ، وهاريس غازدار : «الجوع والفقر في العراق ، ١٩٩١» . (برنامج البحث في التنمية الإقتصادية ، مدرسة لندن للاقتصاد ، رقم ٣٢ ، أيلول ١٩٩١) .
ـ درينون ، ريتشارد : «المتوحش الأبيض : قضية جون دَنْ هَنتر» . (شوكن ، ١٩٧٢) .
: «مواجهة الغرب» . (مينيسوتا ، ١٩٨٠) .
ـ ديبو ، أنتجي : «ومازالت المياه تجري» . (١٩٤٠ ؛ بريشستون ، ١٩٩١ ، منقحة) .
ـ دي . بوف ، ريتشارد : «التراكم والسلطة» . (M.E شارب ، ١٩٨٩) .
ـ ديرتوزوس ، مايكل ، ريتشارد ليستر ، روبرت سولو : «صنع في أمريكا» . (M.I.T ، ١٩٨٩) .
ـ دير ، كارمن ديانا : «في ظلال الشمس» . (ويستفيو ، ١٩٩٠) .
ـ ديمارست ، ديفيد ، محرر : «"النهر يجري أحمر" : هومستد ، ١٨٩٢» . (بيتسبورغ ، ١٩٩٢) .
ـ ديمرشتاين ، غلبيرتو : «البرازيل : الحرب ضد الأطفال» . (مكتب أمريكا اللاتينية ، لندن ، ١٩٩١) .
ـ راسل ، برتراند : «الممارسة والنظرية في البلشفية» . (آلن ـ يونوين ، ١٩٢٠) .
ـ راغهافان ، شالراڤارتي : «إعادة الإستعمار : الغات ، جولة الأوروغواي والعالم الثالث» . (ثيرد وورلد نيتوورك ، بينانغ ١٩٩٠) .
ـ راند ، كريستوفر : «جعل الديمقراطية آمنة للنفط» . (ليتل ، براون ، ١٩٧٥) .
ـ روبنسون ، ويليام : «صفقة فاوستية» . (ويستفيو ، ١٩٩٢) .
ـ روتر ، أندرو : «ممر إلى فيتنام» . (كورنيل ، ١٩٨٧) .
ـ روجين ، مايكل بول : «الآباء والأبناء» . (راندوم هاوس ، ١٩٧٥) .
ـ ريب ، ستيفن : «الطريق إلى أوبك» . (تكساس ١٩٨٢) .
ـ ريز ، ميري إلن : «الجنرال رينهارد غويلن : علاقة وكالة المخابرات المركزية» . (جورج ماسون ، ١٩٩٠) .
ـ زويك ، جيم ، محرر : «أسلحة مارك توين الهجائية : الكتابات المناهضة للإمبريالية ، عن الحرب الفيليبينية ـ الأمريكية» . (سيراكوز ، ١٩٩٢) .
ـ زيمان ، ز . أ . ب : «صياغة وتحطيم أوروبا الشيوعية» . (بلاكويل ، ١٩٩١) .
ـ ساكستون ، ألكساندر : «صعود وسقوط الجمهوريات البيضاء» . (فيرسو ، ١٩٩٠) .
ـ سالزبوري ، ريتشارد : «مناهضة الإمبريالية والمنافسة الدولية في أمريكا الوسطى» . (سكولاري ريسورسز ، ١٩٨٩) .

ـ سالزبوري ، نيل : «روح الطبيعة والعناية الإلهية» . (أوكسفورد ، ١٩٨٢) .
ـ ستافريانوس ، ل . س : «الصدع العالمي» . (مورو ، ١٩٨١) .
ـ ستانارد ، ديفيد : «الهولوكوست الأمريكي» . (أوكسفورد ، ١٩٩٢) .
ـ ستايفرز ، ويليام : «التفوق والنفط» . (كورنيل ، ١٩٨٢) .
ـ سكستون ، باتريشيا كايو : «الحرب ضد العمل واليسار» . (ويستفيو ، ١٩٩١) .
ـ سكلار ، هولي : «حرب واشنطن ضد نيكاراغوا» . (ساوث إند ، ١٩٨٨) .
ـ سكيدمور ، توماس : «سياسة الحكم العسكري في البرازيل» . (أوكسفورد ، ١٩٨٨) .
ـ سليم ، تي . بون : «جوهر أغرب من الاختلاف» . (كير ، ١٩٩٢) .
ـ سميث ، آدم : «ثروة الأمم» . (شيكاغو ، ١٩٧٦ ، الطبعة الأولى ، ١٧٧٦) .
ـ سميث ، جوزيف : «عمالقة غير متساوين» . (بيتسبورغ ، ١٩٩١) .
ـ سميث ، ستيفن : «السياسة الصناعية في البلدان النامية» . (ايكونوميك بوليسي انستيتيوت ، ١٩٩٢) .
ـ سميث ، واين : «أقرب الأعداء» . (نورتون ، ١٩٨٧) .
ـ سولومون ، ويليام ، وروبرت ماك تشسني ، محررون : «منظورات جديدة في تاريخ الاتصالات في الولايات المتحدة» . (مينيسوتا ، ١٩٩٣) .
ـ سيل ، كيركباتريك : «غزو الفردوس» . (كونتيف ، ١٩٩٠) .
ـ سيمبسون ، كريستوفر : «الكارثة» . (ويدنفيلد ـ نيكولسون ، ١٩٨٨) .
ـ شالر ، مايكل : «الاحتلال الأمريكي لليابان» . (أوكسفورد ، ١٩٨٥) .
ـ شانين ، تيودور : «روسيا كمجتمع نام» . (ييل ، ١٩٨٥) .
ـ شميدت ، هانز : «احتلال الولايات المتحدة لهاييتي ، ١٩١٥ ـ ١٩٣٤» . (روتجرز ، ١٩٧١) .
ـ شوارز ، بنجامين : «عقيدة مكافحة الإنتفاضة الأمريكية والسلفادور» . (راند ، ١٩٩١) .
ـ شولتز ، لارس : «حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة اتجاه أمريكا اللاتينية» . (برينستون ، ١٩٨١) .
: «الأمن القومي وسياسة الولايات المتحدة اتجاه أمريكا اللاتينية» . (برينستون ، ١٩٨٧) .
ـ شونباوم ، ديفيد : «ثورة هتلر الإجتماعية» . (دبلدي ، ١٩٦٦) .
ـ شوينتز ، كارل دو : «صعود وسقوط الهند البريطانية» . (ميثوين ، ١٩٨٣) .
ـ غاديس ، جون لويس : «استراتيجيات الاحتواء» . (أوكسفورد ، ١٩٨٢) .
: «السلم المديد» . (أوكسفورد ، ١٩٨٧) .

ـ غارتهوف ، ريموند : «التحالف والمواجهة» . (بروكينغز ، ١٩٨٥) .
، «تأملات في أزمة الصواريخ الكوبية» . (بروكينغز ، ١٩٨٧) .
ـ غريدر ، ويليام : «أسرار المعبد» . (سيمون وشيستر ، ١٩٨٧) .
ـ غرين ، ديفيد : «احتواء أمريكا اللاتينية» . (كواد رانغل ، ١٩٧١) .
ـ غليجيزس ، بيرو : «الأمل الممزق» . (برينستون ، ١٩٩١) .
ـ فارمر ، بول : «معونات واتهامات : هاييتي وجغرافية اللوم» . (كاليفورنيا ، ١٩٩٢) .
ـ فان الستاين ، روو : «الإمبراطورية الأمريكية الصاعدة» . (أوكسفورد ، ١٩٦٠) .
ـ فرانكلين ، بروس : «M.I.A ، أو صناعة الأساطير في أمريكا» . (لورانس هيل ، ١٩٩٢) .
ـ فول ، بيرنارد : «تأملات أخيرة عن الحرب» . (دبلدي ، ١٩٦٧) .
ـ فيتزجيرالد ، توم : «بين الحياة والإقتصاد» . (١٩٩٠ ، محاضرات بوير في شركة البث الأسترالية ، A.B.C ، ١٩٩٠) .
ـ فيفر ، جون : «أمواج الصدمة : أوروبا الشرقية بعد الثورة» . (ساوث إند ، ١٩٩٢) .
ـ فيكري ، مايك : «كمبوديا : ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢» . (ساوث إند ، ١٩٨٤) .
ـ قوة المهام الدينية في أمريكا الوسطى ـ شيكاغو : «ذكريات خطرة : الغزو والمقاومة منذ ١٤٩٢» . (شيكاغو ، ١٩٩١) .
ـ كالدويل ، مالكولم ، محرر : «عشر سنوات من الرعب العسكري في أندونيسيا» . (سبوكسمان ، ١٩٧٥) .
ـ كاليو ، ديفيد : «الإقتصاد المستبد» . (هارفارد ، ١٩٨٢) .
ـ كراوس ، بول : «المعركة من أجل هومستد ، ١٨٨٠ ـ ١٨٩٢» . (بيتسبورغ ، ١٩٩٢) .
ـ كرف ، مايكل : «سياسة الولايات المتحدة اتجاه النزعة القومية الإقتصادية في أمريكا اللاتينية ١٩١٧ ـ ١٩٢٩» . (سكولاري ريسورسز ، ١٩٩٠) .
ـ كليرمونت ، فريدريك : «الليبرالية الإقتصادية والتخلف» . (آسيا ببليشينغ هاوس ، ١٩٦٠) .
ـ كمينغز ، بروس : «أصول الحرب الكورية ، الجزء الثاني» . (برينستون ، ١٩٩٠) .
ـ كنت ، نويل : «هاواي» . (منثلي ريفيو ١٩٨٣) .
ـ كوبر ، شيستر : «الحملة الصليبية المفقودة» . (دود ، ميد ، ١٩٧٠) .
ـ كوركووبنغ ، مارتن : «جولة الأورغواي وسيادة العالم الثالث» . (ثيرد وورلد نيتويرك ، بينانغ ١٩٩٠) .

ـ كولكو ، غابرييل ، «سياسة الحرب» . (راندم هاوس ، ١٩٦٨) .
، «مواجهة العالم الثالث» . (بانثيون ، ١٩٨٨) .
ـ كونيغ ، هانز ، «كولومبس ، مشروعه» . (منثلي ريڤيو ، ١٩٧٦) .
ـ كيرنان ، V.G ، «الإمبراطوريات الأوروبية ، من الغزو إلى الإنهيار» . (فونتانا ١٩٨٢) .
ـ كيسنجر ، هنري ، «السياسة الخارجية الأمريكية» . (نورتون ، ١٩٧٤ ، طبعة موسعة) .
ـ كيمبول ، وارن ، «المحتال» . (بيرنيستون ، ١٩٩١) .
ـ كينارد ، دوغلاس ، «مدراء الحرب» . (يونيفرستي برس أوف نيوانغلاند ، ١٩٧٧) .
ـ كيي ، جون ، «الشركة الموقرة ، تاريخ شركة الهند الشرقية الإنكليزية» . (هاوبر كولينز ، ١٩٩١) .
ـ لابوتز ، دان ، «قناع الديمقراطية ، قمع العمال في المكسيك اليوم» . (ساوث إند ١٩٩٢) .
ـ لازونيك ، ويليام ، «تنظيم الأعمال وأسطورة اقتصاد السوق» . (كمبردج ، ١٩٩١) .
ـ لافيبر ، وولتر ، «ثورات لا يمكن تجنبها» . (نورتون ، ١٩٨٣) .
ـ لاندس ، ديفيد ، «بروميثيوس الطليق» . (كمبردج ، ١٩٦٩) .
ـ لجنة الجنوب ، «التحدي الذي يواجه الجنوب» . (أوكسفورد ، ١٩٩٠) .
ـ لوبل ، جولز ، محرر ، «اتحاد أقل من الكمال» . (منثلي ريڤيو ، ١٩٨٨) .
ـ لوي ، شونتر ، «أمريكا في ڤيتنام» . (أوكسفورد ، ١٩٧٨) .
ـ ليدرمان ، جيمك «خطوط المعركة» . (هولت ، ١٩٩٢) .
ـ ليفلر ، ملفين ، «غلبة القوة» . (ستانفورد ، ١٩٩٢) .
ـ ليكوك ، روث ، «قداس موت للثورة» . (كنت ستيت ، ١٩٩٠) .
ـ مارشال ، جون ، وبيتر ديل سكوت ، وجين هنتر ، «علاقة إيران ـ كونترا» . (ساوث اند ، ١٩٨٧) .
ـ ماركل ، بيتر ، محرر ، «جمهورية ألمانيا الإتحادية في عامها الأربعين» . (N.Y.U برس ١٩٨٩) .
ـ ماغواير ، أندرو ، وجانيت براون ، محررون ، «محاذاة المتاعب» . (أدلر ـ أدلر ، ١٩٨٦) .
ـ ماك آفي ، كاثي ، «نذر العاصفة» . (ساوث اند ، ١٩٩١) .
ـ ماك كليتون ، مايكل ، «أدوات إدارة الدولة» . (بانثيون ، ١٩٩٢) .
ـ ماك كوي ، ألفرد ، «سياسة الهيروين» . (لورانس هيل ، ١٩٩١ ، مراجعة لطبعة ١٩٧٢) .

- مانيكس ، دانييل ، ومالكولم كاولي : «الشحنات السوداء» . (فايكنغ ، ١٩٦٢) .
- مايورغا ، فرانسيسكو : «التجربة الإقتصادية النيكاراغوية ، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤) : التنمية والاستنزاف من النمط الصناعي ـ الزراعي» . (أطروحة دكتوراه في الفلسفة ، ييل ١٩٨٦) .
- المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية ، (CIIR) : «البرازيل : الديمقراطية والتنمية» . (لندن ، ١٩٩٢) .
- مكتب واشنطن المختص بأمريكا اللاتينية (W.O.L.A) : «أخطار ماثلة وجلية : العسكرية الأمريكية والحرب ضد المخدرات في الأنديز» . (تشرين الأول ، ١٩٩١) .
- ميلتون ، ديفيد : «سياسة العمل في الولايات المتحدة» . (منثلي ريفيو ، ١٩٨٢) .
- ميلر ، نيثان : «المحتالون المؤسسون» . (ماك كاي ، ١٩٧٦) .
- «المواجهة الأمريكية مع التحول الثوري في الشرق الأوسط» . (سينت مارتن ، ١٩٨٦) .
- مودي ، كيم : «أذى للجميع» . (فيرسو ، ١٩٨٨) .
- مور ، جو : «العمال اليابانيون والنضال من أجل السلطة ، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧» . (وسكنسون ، ١٩٨٣) .
- موريس ، ريتشارد : «إعادة تقييم الثورة الأمريكية» . (هاربر ورو ، ١٩٦٧) .
  : «صياغة الأمة» . (هاربر ورو ، ١٩٨٧) .
- مونبيثو ، جورج : «السهام المسمومة» . (أباكوس ، لندن ، ١٩٨٩) .
- مينيار ، ريتشارد : «عدالة المنتصر» . (برينستون ، ١٩٧١) .
- نهرو ، جواهر لال : «اكتشاف الهند» . (آسيا بيليشنغ هاوس ، ١٩٦١) .
- هارتمان ، بيتسي ، وجيمس بويس : «عنف هادئ : مشهد من قرية بنغالية» . (زد ، ١٩٨٣) .
- هاسيت ، جون وهيو ليسي ، محررون : «صوب مجتمع يخدم أناسه : المساهمات الثقافية ليسوعيي السلفادور المقتولين» . (جورجتاون ، ١٩٩١) .
- هاغان ، كينيث : «بحرية الشعب هذه» . (فري برس ، ١٩٩١) .
- هويتمان ، لورانس ، وجيمس ويري ، محررون : «البيكوت في نيو انغلاند الجنوبية» . (أوكلاهوما ، ١٩٩٠) .
- هورسمان ، ريجينالد : «العرق وحتمية التوسع» . (هارفارد ، ١٩٨١) .
- هوغان ، مايكل : «خطة مارشال» . (كمبردج ، ١٩٨٧) .
- هوفر ، بروني ، هينز ديتريش ، كلاوس ميتر ، محررون : «Das Funf-bundertjabrige Reich» . (ميديكو انترناشيونال ، ١٩٩٠) .

- هولت ، توماس : «مشكلة الحرية» .
- هيتالا ، توماس : «التصميم البين» . (
- هيرمان ، إدوارد : «شبكة الرعب الحق
  : «أكثر من نفاق : تحريف الأنباء
  مع فرانك برود هيد : «إنتخابات
  مع نعوم تشومسكي : «صناعة ا
- هيشت ، سوزانا ، وألكساندر كوكبرن
- هيغل ، جورج ويلهلم فردريش : «فل
  ـ ١٨٣١) .
- هيغنبوثام ، ليون : «في مسألة اللون»
- هيل ، كريستوفر : «أمة من التغيير وا
- هينز ، جيرالد : «أمركة البرازيل» . (
- هيولت ، سيلفيا آن : «معضلات التنمي
- واتكينز ، كيفن : «تثبيت القواعد» .
  لندن ، ١٩٩٢) .
- واشتل ، هاوارد : «مدرينات المال»
- وود ، برايس : «تفكيك سياسة الجار
- وولبن ، مايلز : «المعونة العسكرية
  بوكس ، ١٩٧٢) .
- ويلكينز ، ثورمان : «مأساة الشيروكي
- ويليامز ، روبرت : «الزراعة التصدير
  ١٩٨٦) .
- ويلينتز ، آمي : «الفصل المطير» . (
- يرغن ، دانييل : «الجائزة» . (سايمو
- يونغ ، ألفرد ، محرر : «الثورة الأمري

ملحق1:

ملحق (١)

- دوريات ، وكالات أنباء

أسوشييتد برس	A.P
بوسطن غلوب	B.G
بريتش ميديكال جورنال	B.M.J
بزنيس ويك	B.W
سنترال أمريكان هيستوريكال انستيتيوت	C.A.H.I
سنترال أمريكان نيوز باك	C.A.N
سنترال أمريكان ريبورت	C.A.R
كاثوليك انستيتيوت أوف انترناشيونال ريلشنز	C.I.I.R
كاونسيل أون هيمو سفيريك أفيرز	C.O.H.A
كريستشن سانيس مونيتور	C.S.M
شيكاغو تريبيون	C.T
فار ايسترن ايكونوميك ريفيو	F.E.E.R
فايننشال تايمز	F.T
تورنتو غلوب أند ميل	G.&.M
انترناشيونال هيرالد تريبيون	I.H.T
انتر برس سيرفس	I.P.S
لاتين أمريكا نيوز أبديت	L.A.N.U
لوس انجلوس تايمز	L.A.T
ميامي هيرالد	M.H
ناشيونال كاثوليك ريبورت	N.C.R
ذانيو ريببلك	N.R
ذا نيويورك ريفيو أوف بوكس	N.Y.R.B
ذا نيويورك تايمز	N.Y.T

سان فرانسيسكو كرونايكل	S.F.C
سان فرانسيسكو اكزامينر	S.F.E
واشنطن أوفيس أون لاتين أمريكا	W.O.L.A
ذي واشنطن بوست	W.P
واشنطن بوست ـ مانشستر غارديان ويكلي	W.P-M.G
ذي وول ستريت جورنال	W.S.J

ـ كتب

القوة الأمريكية والماندرين الجدد	A.P.N.M
في الحرب مع آسيا	A.W.W.A
ثقافة الإرهاب	C.O.T
ردع الديمقراطية	D.D
لأسباب تخص الدولة	F.R.S
المثلث المشؤوم	F.T.R
صناعة الإذعان	M.C
أوهام ضرورية	N.I
قراصنة وأباطرة	P.&.E
الإقتصاد السياسي وحقوق الإنسان	P.E.H.R
في السلطة والايديولوجيا	P.I
إعادة النظر في كاميلوت	R.C
نحو حرب باردة جديدة	T.N.C.W
تغيير اتجاه المد	T.T.T
أوراق البنتاغون	P.P.V

ملحق 2:

ملحق (٢)

— أ —

ـ ب ـ

— ت —

– ث –

– ج –

- ح -

- خ -

- د -

- ز -

- س -

ـ ش ـ

— ص —

— ط —

— ع —

— غ —

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

— ن —

- هـ -

- ي -

الغلاف الخلفي:



■ سنة ٥٠١/ إنجاز رائع آخر لنعوم تشومسكي . إنه منظومة مروعة من المعلومات عن دور الولايات المتحدة في العالم ، موضوعة ضمن المنظور التاريخي المديد للسنوات الخمسمئة التي أعقبت رحلات كولومبس . والنتيجة هي كتاب معلم مدهش في التاريخ وفي السياسة الدولية .

هوارد زن *Howard Zinn*



■ يرسم هذا الكتاب صورة العالم المولود منذ خمسة قرون خلت : سوق عائلة تحدد فيها القيمة ببطاقة السعر . ما هو سعر المثقف ؟ من جديد تبرهن موهبة تشومسكي الجبارة أنه ليس مقدراً للبشر أن يكونوا سلعاً .

إدوارد غاليانو *Edward Galeano*

■ لم يتغير «العمل العظيم في الإخضاع والفتح » على مر السنين إلا قليلاً . في تحقيقه هاييتي ، أمريكا اللاتينية ، كوبا ، أندونيسيا ، وحتى جيوب العالم الثالث التي تنمو داخل الولايات المتحدة ، يقيم نعوم تشومسكي موازاة بين الإبادة الجماعية زمن الاستعمار وبين القتل والاستغلال المرتبطان بامبريالية اليوم

ساوث إند برس *South End Press*

Contents

Notes

[←1]

يؤكد الكاتب أن النظام العالمي الجديد لم يأت بعد وأن السمات الرئيسية للنظام العالمي الاستعماري القديم لم تزل هي هي حتى الآن.

[←2]

نسبة لكريستوف كولومبوس Christopher Columbus (1451-1506) بحار إيطالي وصل أمريكا عام 1492أثناء محاولته اكتشاف طريق جديدة للهند لصالح إسبانيا. [M]

[←3]

Vasco da Gama (1469 -1524) بحار إيطالي انطلق عام 1497ليتابع بحث بارتولو ميودياز عن طريق بحري للهند. دار حول رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب أفريقيا ومن هناك بلغ ميناء كاليكوت الهندي بمساعدة بحار هندي. أرسل ثانية إلى الهند في حملة انتقامية رداً على مقتل بعضٍ المستوطنين البرتغاليين حيث قصف كاليكوت بالمدافع وثبت النفوذ البرتغالي في المحيط الهندي 1502وعاد إلى البرتغال محملاً بالأسلاب ليرجع إلى الهند، بعد عشرين عاماً، ويشغل منصب نائب الملك البرتغالي فيها حتى وفاته. [M]

[←4]

آدم سميث Adam Smith (1723-1790)فيلسوف واقتصادي أسكتلندي نشر عام 1776كتابه «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» الذي هاجم فيه المركنتيليه بقوة ودعا لحرية التجارة . يقول سميث إن الاستخدام والتجارة والإنتاج والتوزيع تشكل كلها جزءاًمن ثروة الأمة مثلها مثل النقود.وإن الفرد المسموح له بتنمية مصالحه بحرية ضمن القانون ينمي -غالباً-مصالح المجتمع ككل. [M]

[←5]

وجدت في البيرو، قبل الفتح الإسباني الذي قاده بيزارو Pizarro حضارتا الشيمو Chi mu– والأنكاس Incas اللتان بلغتا درجة عالية من التطور السياسي والاقتصادي والإداري والديني رغم عدم معرفة الحصان والعجلة وبدائية أسلوب الكتابة عندهم [M] .

[←6]

وجدت في المكسيك حضارة شعب الأزتيك Aztecالتي أقامت دولة كبيرة تحت حكم ملكي تميز بتطور الإدارة والعمارة قبل أن يدمرها الفاتح الإسباني هرمان كورتيز [M]. Herman Cortes.

[← 7]

هيغل Georg Fridrich Hegel (1770-1831)فيلسوف ألماني من أهم المفكرين في القرن التاسع عشر. من أهم مؤلفاته «موسوعة العلوم الفلسفية-١٨١٧» و «فلسفة الحق-١٨٢١» وكمية ضخمة من المحاضرات في التاريخ والدين والأخلاق. [M]

[←8] الأخوة Friars أخوية دينية رهبانية كاثوليكية.

[9←]

المور Moors التسمية الأوروبية لمسلمي الأندلس من البربر والعرب.

[10←]
John Maynard Keynes (1883- 1946) اقتصادي بريطاني دافع في كتابه الأهم «النظرية العامة للاستخدام والفائدة والمال» عن ضرورة زيادة الإنفاق العام لحل أزمة البطالة. ودافع عن ضرورة تمويل الميزانية بالعجز. طورت نظريته لاحقا لتصير أساساً لسياسة تدخل الدولة في الاقتصاد. [M]

[←11]
إليزابيث الأولى Elizabeth I (1533-1603)ملكة إنكلترا وايرلندا (1558-1603) [M].

[←12]

السلت Celts الشعوب السلتية هي الشعوب التي استوطنت معظم غرب أوروبا في العصور الحجرية. لكن الإشارة هنا تخص شعب إيرلندة وويلز.[M]

[←13]

A Protection Racket أي فرض الحماية على طريقة المافيا.

[←14]

Wunder Kind بالألمانية في الأصل.

[←15]
المقصود مدرسة شيكاغو الاقتصادية التي تنادي بأقصى الليبرالية الاقتصادية وعدم وجود أية ضوابط حكومية -عند الآخرين طبعاً- وسيرد ذكرها لاحقا عدة مرات.

[←16]
لم أتمكن من العودة إلى النص الأصلي لابن بطوطة لذلك اضطررت، بكل أسف، لنقل كلماته من الانكليزية إلى العربية.

[←17]

جواهر لال نـهرو 1964-1889)) Jawahar Lal Nehru)رجل دولة هندي وأول رئيس وزارة بعد الاستقلال (1947-1964)، رئيس حزب المؤتمر الوطني منذ 1929. سجنه الإنكليز ثم تفاوضوا معه من أجل الاستقلال. وهو والد أنديرا غاندي. [M]

[←18]

منطقة على ساحل الأطلسي في شمال الولايات المتحدة، تضم الآن عدداً من الولايات الأمريكية. [M]

[←19]

المقصود باليد الخفية هي قوى السوق كما يستخدم تشومسكي تعبير (اليد المرئية) ايظا للكناية عن (سلطة الدولة) وهما تعبيران يستخدمهما كثيرا في هذا الكتاب وفي غيره.

[←20]
Maximilian1 (1756 - 1825) إمبراطور ألماني قاد تحالفا ضد نابليون ثم تحول للتحالف معه . يعرف عادة بليبراليته التي يعلق تشومسكي هنا على محدوديتها .

[←21]
Anti - American حسب قاموس وبستر Webster الأمريكي ، تدل هذه الكلمة على كل من يعادي الشعب الأمريكي ، أو سياسة الحكومة الأمريكية ، ويعود استخدامها بهذه الدلالة لعام 1773.

[←22]

وولتر ليبمان Walter Lippman (1889 -1979) كاتب وصحفي أمريكى .

[←23]

توماس وودرو ولسون Thomas Woodrow Wilson (1856-1924) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية (1913-1921) .

[←24] روبرت لانسينغ Robert Lansing حامي ورجل دولة أمريكي(1864-1928)

[←25] رينولد نيبور Reinhold Niebhur(1892-1971) كاتب لاهوتي امريكي.

[←26]
ويلهلم فون همبولدت Humboldt - Wilhilm Von (1767-1835) عالم وسياسي ألماني ، مؤسس جامعة برلين عندما كان وزيرا للتعليم (1809). تتناول أشهر كتاباته اللغة بوصفها عملية خلاقة لا أداة تواصل جامدة . [M]

[←27]
جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806-1873) من أكبر مفكري القرن التاسع عشر . ناصر مذهب المنفعة الاقتصادي . وأكد على حقوق الفرد وآمن بقوة بالمساواة بين الجنسين . [M]

[←28]
إيفلين بارينغ كرومر Evlyn Baring Cromer (1841-1917) دبلوماسي وعسكري بريطاني صار مراقبا على المالية المصرية عام 1879 . وفي 1883 صار مستشارا عاماً لمصر وحاكماً فعلياً لها حتى عام 1907 . [M]

[29←]

جورج ناثانييل كورزون George Nathaniel Curzon (1859-1925) دبلوماسي بريطاني . نائب الملك في الهند (1898-1905) ، ثم سكرتير الخارجية حيث أقام الحماية البريطانية على إيران (1919-1924). [M]

[←30]

أدولف هتلر Adolf Hitler (1889-1945) قائد ألمانيا النازية . ولد في فيينا ، خاض الحرب العالمية الأولى برتبة عريف . انضم للحزب الاشتراكي القومي - النازي عام 1919 ثم صار رئيسا له عام 1921 . كتب كتابه المعروف «كفاحي » أثناء سجنه بعد محاولة انقلابية فاشلة عام 1923 . صار مستشارا للدولة بعد فوز حزبه بانتخابات الرايخستاغ عام 1930 . وفي عام 1934 صار الزعيم غير المنازع لألمانيا وسمي نفسه «القائد » . انتحر بعد خسارته الحرب العالمية الثانية واحتلال ألمانيا .

[←31]

لويس السادس عشر Louis XVI(1754-1793) ملك فرنسا (1774-1793) . أعدم إبان الثورة الفرنسية . [M]

[←32]

ووترغيت **Watergate** اسم مبني في نيويورك أطلق على الفضيحة السياسية التي أدت إلى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون عام **1971** ، تضمنت الفضيحة نشاطا غير مشروع قام به نيكسون وموظفوه لضمان إعادة انتخابه .

[←33]

هوغو غروتيوس Hugo Grotius (1583-1654) قاض ودبلوماسي هولندي مؤسس القانون الدولي ، حكم بالحبس المؤبد عام 1919 لمناصرته حق الكنيسة الأرمنية بالتعبد على طريقتها فهرب إلى فرنسا . فكرة غروتيوس الأساسية هي أن القانون يجب أن يطبق على الأمم كما على الأفراد . وأنه لا يجوز شن الحرب إلا لقضية عادلة . [M]

[←34]
جورج واشنطن George Washington (-1732-1799رجل دولة وجنرال أمريكي ، أول رؤساء الولايات المتحدة (1789-1797) كان قد عين قائدا للقوات الأمريكية إبان الثورة الأمريكية والحرب ضد بريطانيا . يعتبر مؤسس الأمة الأمريكية [M] .

[←35]

توماس جيفرسون Thomas Jefferson (1743-1826) الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية ، الكاتب الرئيسي لإعلان الاستقلال الأمريكي . كان سفيرا ثم وزيرا للخارجية ، ثم نائبا للرئيس جون آدامز . [M]

[←36]
جون آدامز John Adams (1735-1826) الرئيس الثاني للولايات المتحدة (1797-1801) كان نائبا للرئيس واشنطن .
وهو والد جون كوينسي آدامز الرئيس السادس للولايات المتحدة الأمريكية .

[←37]
مبدأ مونرو Monroe Doctrine أقر هذا المبدأ عام 1823 وكان مبدأ أساسيا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وقام على منع أوروبا من التدخل في شؤون الأمريكيين مقابل امتناع الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون الأوروبية . يعتبر هذا المبدأ من
انتاج جون كوينسي آدامز لكنه سمي باسم الرئيس جيمس مونرو .

[←38]

جون مارشال John Marshal (1755-1835) قانوني وقاض أمريكي ، رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة (1801-1835) ٠

[←39]

روجر ويليامز Roger Williams (1603-1683) قس أمريكي أسس مستوطنة (رود أيلاند) على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية . [W]

[←40] ثيودور روزفلت Theodor Rosevelt (1919- 1858) الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة (1901-1909).

[←41] **جورج بوش George Buch (1924-   ) الرئيس الحادي والاربعون للولايات المتحدة الامريكية (1989- 1993).**

[←42]

ونستون تشرشل Winston Churchill (1874-1965) رئيس وزراء بريطانيا في الحرب العالمية الثانية كان عضوا في البرلمان عن حزب المحافظين منذ 1900 ، انتقل للحزب الليبرالي وصار وزيرا للداخلية (1910-1911) ، ثم وزيرا للتموين عام 1917 ، ثم وزيرا للخزانة . خرج من الحكومة منذ 1929 حتى 1940 حيث صار رئيس الحكومة تحالف استمرت حتى 1945 بعد نهاية الحرب ، لكنه عاد على رأس حكومة حزب المحافظين عام 1951 حتى استقالته عام 1905 .له عدة كتب منها «الحرب العالمية الثانية» و« تاريخ الشعوب الناطقة بالإنكليزية» .نال جائزة نوبل للآداب عام 1953 .

[←43]
لويد جورج David Lloyd George (1863-1945) رئيس الحكومة البريطانية عن الحزب الليبرالي (1916-1922) . يعتبر من أبرز السياسيين الليبراليين الإنكليز . [M]

[44←]
ميترنيخ klenens wenzel mettterich- رجل دولة نمساوي بارز، وهو الشخص الابرز في الدبلوماسية الاوروبية منذ سقوط نابليون 1845، وحتي ثورة 1848. سعي للحفاظ علي التوازن الاوروبي عبر دعم الاسر الملكية وقمع الحركة الليبرالية. هرب الي بريطانيا عد ثوره 1848.

[←45]

جون كوينسي آدامز John Quincy Adams (1767-1848) الرئيس السادس للولايات المتحدة (1820-1829) كان وزيرا للخارجية (1817-1825) . وضع مبدأ مونرو . عرف بعدائه الشديد للعبودية خاصة بعد خروجه من الرئاسة .

[←46]
نورمبورغ محكمة عسكرية دولية عقدت في نورمبورغ بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية المحاكمة مجرمي الحرب النازيين (1945-1946) وحكمت بشنق 12 منهم وسجن ستة . [M]

[←47] جيمس مونرو James Monro(1758-1831) الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية (1817-1825). [W]

[←48]
نسبة الأندرو جاكسون Andrew Jackson (1767-1845) الرئيس السابع للولايات المتحدة (1829-1837) .

[←49]

جون تايلر John Tyler (1790-1862) الرئيس العاشر للولايات المتحدة (1845-1891)

[←50]
جيمس نوكس بولك James Knonx Polk (1795-1849) الرئيس الحادي عشر للولايات المتحدة (1845-1849) . [W]

[←51]
الكونغرس Congress الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة بموجب الدستور الأمريكي (1789) . يتألف من مجلسين : 1- مجلس الشيوخ

the Senate ويضم ممثلين عن كل ولاية . 2- مجلس النواب House of Representitives ويضم 25 عضوا وتتمثل فيه الولايات المتحدة حسب نسبة سكانها . [M])

[←52]

(وولت وايتمان Walt Whitman ((1892 -1819) من كبار الشعراء الأمريكيين

[←53] رالف والدو إيمرسون Ralph Waldo Emerson (1803-1882) كاتب وشاعر امريكي.

[←54]

حتمية التوسع Manifest Desting تعني المصير المحتوم لكنها استخدمت منذ أواسط القرن التاسع عشر للتعبير عن توسع الولايات المتحدة غرباً باعتباره قدراً محتوماً لها .

[←55]

(رونالد ريغان ١٩١١ Ronald Reagan ((الرئيس الأربعون للولايات المتحدة (١٩٨١-١٩٨٩) . من الحزب الجمهوري . صاحب " مبادرة الدفاع الاستراتيجي " المعروفة بحرب النجوم . [M]

[←56]

جون فيتزجيرالد كندي - 1963) ١٩١٧ John Fitzgerald Kennedy (الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة (1961 - 1963). قتل اغتيالاً .[W]

[←57] ويليام كولبي William Colby ضابط في المخابرات المركزية الأمريكية CIAصار رئيساً في الثمانينات.

[←58]

مراقبة أمريكا » Americas Watch الفرع الخاص بأمريكا في منظمة «مراقبة العالم« World Watch وهي منظمة تعنى بحقوق الإنسان في العالم . تغير اسمها مؤخراً إلى«مراقبة حقوق الإنسان« Human Rights Watch .

[←59]
الإشارة هنا تتعلق بانتشار ظواهر عالم ثالثية في البلاد الصناعية الكبرى ذاتها ، حيث يزداد الفقر والتشرد وتتراجع المؤشرات الصحية بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية .

[← 60]

يقصد القائمين على الصحافة والثقافة السياسية بوجه عام . إلا أن الكلمة تشير في الأصل إلى المفوضين السياسيين الذين كان الحزب الشيوعي الروسي يلحقهم بوحدات الجيش الأحمر أثناء الحرب الأهلية لتعزيز ولاء هذه الوحدات للحزب ثم استمر هذا النظام في الجيش السوفياتي ونقل إلى جيوش دول أخرى .

[←61]

لاس كاساس1566 - 1474) Partolome de Las Casas) قس إسبانى عرف باسم »نبي جزر الهند « حيث كان يدافع عن الهنود أمام المحاكم الإسبانية . عرف بكتابه « العلاقة الخفية في خراب الهند الغربية » . أثمرت جهوده إلغاء عبودية الهنود في الجزر عام 1542[M] .

[←62]

مارك توين Mark Twain ((١٩١٠ - 1835من أكبر أدباء أمريكا في القرن التاسع عشر . بدأ بالكتابة الصحفية ثم تحول إلى القصة . من أشهر أعماله «الحياة على الميسيسبي » و« مغامرات هلكبري فين «

[←63]

هاري ترومان) ١٩٧٢ Harry Truman (1884 - الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة (1945 - 1953) . كان نائباً للرئيس روزفلت وتولى الرئاسة عند موته . في عهده قصفت اليابان بالقنابل الذرية ، وأسس حلف شمال الأطلسي ، وأطلق مشروع مارشال . [M]

[←64] دوايت ديفيد أيزنـهاور Dawight David Eisenhawer (1890- 1969) الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية (1953- 1961).

[← 65]

الحرب الكورية (1950 - 1953) . بعد طرد قوات الاحتلال الياباني في الحرب العالمية الثانية ، قسمت كوريا إلى قسمين (شمال وجنوب) حسب مناطق الاحتلال الأمريكي والسوفيتي . بعد انسحاب السوفيت والأمريكيين نشبت الحرب بين الشطرين . أرسلت قوات من 16 بلداً تحت علم الأمم المتحدة وبقيادة أمريكية لدعم كوريا الجنوبية بقيادة الجنرال ماك آرثر . كما دعمت الصين القوات الشمالية . وانتهت الحرب في ٢٧ تموز 1953 بعد أن بلغت خسائرها /5/ مليون قتيل . [M]

[← 66]
أفريقيا البيضاء هي أفريقيا العربية وجمهورية جنوب أفريقيا . لكن الإشارة هنا تخص الأخيرة فقط .

[←67] جون فوستر دلاسJhon Foster Dulles (1888- 1959) دبلوماسي أمريكي ووزير خارجية الولايات المتحدة (1953-1959)

[←68]

محمد مصدق (١٨٨١ - 1967) مؤسس الجبهة القومية في إيران عام 1949 . رئيس وزراء إيران (1951 - 1953) . سعى لتأميم البترول وانتهج سياسة وطنية أدت لهرب الشاه . لكن انقلاباً عسكرياً مدبراً من الولايات المتحدة أطاح به وأعاد الشاه للحكم عام 1953 . [L] لم يرد أي ذكر لمصدق في [M] أو [W] وهذا شاهد بيّن على طبيعة الثقافة السياسية التي يتحدث عنها تشومسكي في هذا الكتاب .

[←69]

هنري كيسنغر ١٩٢٣) Henry Kissinger -   ) دبلوماسي أمريكي ولد في ألمانيا لأسرة يهودية ثم هاجر إلى الولايات المتحدة . كان مستشاراً للرئيس نيكسون في شؤون الأمن القومي (1969) . قاد مفاوضات إنهاء الحرب الفيتنامية في بداية السبعينات ثم صار وزيراً للخارجية (1973 - 1976) . واشتهر برحلاته المكوكية بين سوريا وإسرائيل بهدف التوصل لهدنة بعد حرب ١٩٧٣ . [M]

[←70]

سلفادور الليندي١٩٧٣ – ١٩٠٨) Salvador Allend) رئيس تشيلي (1973 -١٩٧٠) أول رئيس ماركسي منتخب قاد تحالف « الشعبية» وأسس «الحزب الاشتراكي التشيلي » . كان هدفاً لعداء أمريكي شديد بسبب الطابع الشعبي والاستقلالي لسياسته .
قتل في الانقلاب الذي قاده الجنرال بينوشيه بدعم أمريكي عام . [M]١٩٧٣

[←71]
الثورة الساندينية : الثورة الشعبية التي أنهت عام ١٩٧٩ ديكتاتورية سوموزا في نيكاراغوا . كانت الثورة بقيادة الجبهة الساندينية للتحرير الوطني.F . S. L التي حكمت برئاسة دانييل أورتيغا Daniel Ortega حتى عام ١٩٩٠ . [M]

[←72]

برتراند رسل ١٩٧٠ – ١٨٧٢) Bertrand Russell) فيلسوف بريطاني اهتم بالمنطق والرياضيات ونظرية المعرفة واللغات والدين والسياسة والأخلاق . سجن عام1918 وجرد من شهادته الجامعية «كيمبريدج» عقاباً له على نزعته السلمية المعلنة . وقضت محكمة أمريكية عام 1940 بعدم أهليته للتعليم بسبب آرائه الأخلاقية . سجن ثانية عام 1961 لمشاركته في «الحملة من أجل نزع السلاح النووي» . نال جائزة نوبل للآداب عام 195٠ . حدد مبادئه في الحياة بأنها «التوق إلى الحب ، البحث عن المعرفة ، الإشفاق على مصير البشر» . [M]

[←73]

تحالف الدول الغربية (اقتصادياً وعسكرياً) ضد الثورة الروسية عام ١٩١٧.

[←74]

بينتوموسوليني Benito Mussolini (١٨٨٣ - 1945) ديكتاتور إيطاليا الفاشية .
أسس الحزب الفاشي عام ١٩١٩ . وصل إلى السلطة ١٩٢٢ بعد «الزحف على روما» . مارس سياسة قمعية شديدة في الداخل وتوسعية في الخارج . تحالف مع هتلر عام 1936 ، وخاضا الحرب العالمية الثانية معا . أعدمته المقاومة المعادية للفاشية علنا في ميلانو عام
1945 . [M]

[←75]

رافائيل تروخيلو Raffael Trujillo (١٨٩١ - 1961) ديكتاتور الدومينيكان (1938 – 1961) [M] .

[←76]

أنطونيو نورييغاAntonio Noriega(1940 -) جنرال من باناما ، قائد الجيش ، والحاكم الفعلي للبلاد منذ 1983 . أطيح به عبر الغزو الأمريكى عام ١٩٨٩ . وهو الآن سجين محكوم في الولايات المتحدة الأمريكية [L] . وكان قد عمل سابقا لفترة طويلة مع المخابرات الأمريكية .

[←77]

المقصود هنا رأسمالية السوق الخالية تماما من كل أشكال التدخل الحكومي أي« الرأسمالية النظرية» .

[←78]
عام 1943 تم عزل موسوليني من قبل المجلس الفاشي الأعلى . لكن ألمانيا النازيةتدخلت عسكرية واحتلت إيطاليا معيدة موسوليني للسلطة . وبقيت في إيطاليا حتى نهاية الحرب عام 1945 .

[←79]

لابد من التوضيح أن الجبهة الساندينية للتحرير الوطني هي التي فازت بهذه الانتخابات . لكن الولايات المتحدة ووسائل الإعلام فيها تصر على أن إنتخابات ١٩٩٠ التي خسرتها الجبهة الساندينية ، هي أول إنتخابات حرة في نيكاراغوا . وقد فاز في هذه الانتخابات تحالف ضم كل القوى المعادية للساندينيين برئاسة فيوليتا شامورو .

[←80]

خطة مارشال Marshall Plan نسبة لجورج مارشال ١٨٨٠ George Marshall) -1959) وهو جنرال ورجل دولة أمريكي ، أشرف على بناء القوة العسكرية الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية . وعندما كان وزيرا للخارجية (1947-1949) وضع خطة أو مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب تحت إشراف الولايات المتحدة وبمساعدتها[M].

[←81]

Wops اجنبي , كلمة تطلق احتقارا للدلالة على الايطاليين او من له سماتهم [Longman]

[←82]

المقارنة غير دقيقة هنا ، فصدام حسين لم يكن مهيمنا على الجامعة العربية عام ١٩٩٠ .

[←83]
منظمة الدول الأمريكية Organization American States أنشئت عام 1948 لتعزيز التعاون والأمن في القارة الأمريكية . قامت على أساس مبدأ مونرو القاضيباستبعاد أي نفوذ عدا نفوذ الولايات المتحدة ، وهكذا طردت كوبا من عضويتها عام 1962 عندما تزودت بالصواريخ النووية السوفيتية . [[M

[←84]
سياسة أمريكية بين الحربين ، توجهت لتقليل مخاوف أمريكا اللاتينية من الهيمنة الأمريكية وتضمنت سحبأ للقوات الأمريكية ، ورفعا للحواجز التجارية وإعدادالترتيباتدفاع مشترك . [M]

[←85]
فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt (١٨٨٢ - ١٩٤٥) الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة وهو الرئيس الوحيد الذي استمر ثلاث ولايات رئاسية متواصلة (١٩٣٣ - ١٩٤٥) رغم أنه كان مقعدا . اشتهر بسياسة «الاتفاق الجديد New Deal » الذي ساعد في الخروج من الركود الكبير في الثلاثينيات شارك في قمتي يالطا ومالطا مع ستالين وتشرشل لكنه مات قبل نهاية الحرب . [M]

[←86]

جيمي كارتر Jimmy Carter (١٩٢٤-) الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة (١٩٧٧ - ١٩٨١) . [M]

[←87]

جوليوس نيريريJulius Nyrere (١٩٢٢-) رئيس تنزانيا (١٩٩٢ - ١٩٨٥) قادحركة النضال من أجل الاستقلال الذي تحقق عام ١٩٦٠ . صار رئيسا للوزارة ثم رئيسا للدولة . [M]

[←88]

جيمس بيكر James Baker (١٩٣٠-) وزير الخزانة (١٩٨٠ - ١٩٨٩) ثم وزيرالخارجية في عهد جورج بوش (١٩٨٣-١٩٨٩). [W]

[←89]

منظمة معاهدة شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization حلفعسكري سياسي أسس عام 1949 على أرضية معاهدة بروكسل (١٩٤٨) . شاركت في إقامته بلجيكا ، كندا ، الدانيمارك ، فرنسا ، إيسلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ،النروج ، البرتغال ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وانضمت إليه تركيا واليونان عام ١٩٥٢ ثم ألمانيا الغربية ١٩٥٠ ثم إسبانيا ١٩٨٢ . ويتضمن الحلف نوعا من الدفاع المشترك في وجه الاتحاد السوفيتي وتعاونا اقتصاديا وسياسيا بين أعضائه [M] .

[←90]
حلف وارسو Warsaw Pact حلف عسكري أقيم كمقابل لحلف الناتو عام ١٩٥٥ اشتركفيه الاتحاد السوفيتي وبولونيا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمجروبلغاريا . [M]

[←91]
فعلا ، لم يتم توحيد ألمانيا إلا مع انهيار الإتحاد السوفيتي حيث صارت ألمانيا الموحدةعضوا في حلف الأطلسي الذي مازال تحت السيطرة الأمريكية . إن «انتحار الحياد » الذي كان تفاديه هما أمريكيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يحدث أبدا .

[←92] الكينزية . أنظر الهامش في الفصل الأول .. (كينز) .

[←93]
شارل دوغولCharles De Gaulle (١٨٩٠ - ١٩٧٠) جنرال ورجل دولة فرنسي ،صار عضوا في الحكومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية ، لكنه عارض الهدنة مع الألمان عند احتلال فرنسا . وصار قائد «حركة فرنسا الحرة» التي أسست في لندن ، ورئيسا للجنة تحرير فرنسا » التي أسست في الجزائر . بعد تحرير فرنسا عام ١٩٤٤ ترأس الحكومة الانتقالية في عامي ٤٥ - ٤٦ . استدعي عام ١٩٥٨ للتعامل مع أزمة الجزائر . ثم صار رئيسا للجمهورية الخامسة عام ١٩٥٩ وعمل على بناء أوروبا مستقلة عن الولايات المتحدة . انسحب من الجناح العسكري للناتو عام ١٩٦٦ . ورفض توقيع اتفاقية حظر التجارب على الأسلحة الذرية ١٩٦٣ مصراً على بناء قوة نووية فرنسية . ضعف حكمه بعد الحركة الشعبية المعارضة عام ١٩٦٨ واضطر للاستقالة عام ١٩٦٩ بعد خسارته استفتاءاً شعبياً تناول جملة من الإصلاحات الدستورية . [M]

[←94]

ليونيد إيليتش بريجنيف Leonid Ilich Brezhnev: (١٩٠٦ - ١٩٨٢) أمين عام الحزب الشيوعي السوفيتي (١٩٦٤-١٩٨٢) ورئيس الإتحاد السوفيتي (١٩٧٧ - ١٩٨٢) . [M]

[←95]

يحكم الحزب الشيوعي الإيطالي عددا من المقاطعات الإيطالية (حكم محلي) حتى الآن .

[←96]

جورج أورويل George Orwell (١٩٠٣ - ١٩٥٠) روائي بريطاني مولود في الهند اشتهر بكتاباته المعادية للدولة الشمولية . الستالينية بشكل خاص . ومنها «مزرعة الحيوانات» ١٩٤٥ ، و« ألف وتسعمئة وأربع وثمانون » ١٩٤٩ . [M]

[←97]
الهستيون **Hessians** سكان مقاطعة هِس **Hesse** الألمانية . دخل اسمهم اللغة الإنكليزية الأمريكية كمرادف لـ«مرتزقة» لأ قدموا كمرتزقة لدى بريطانيا أثناء الثورة الأمريكية . [W]

[←98]
ريتشارد نيكسون Richard Nixon (١٩١٣ - 1994) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة (١٩69 - ١٩٧4). كان نائبا للرئيس أيزنهاور (١٩5٣ - ١٩6٠) وكان أول رئيس أمريكي يستقيل من منصبه بعد انكشاف تورطه في فضيحة ووترغيت . [M]

[←99]

مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods Conference 1944 . مؤتمر عقد في الولايات المتحدة أرست فيه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا أسس نظام نقدي دولي جديد . وتقرر فيه إنشاء « الصندوق النقدي الدولي » و« البنك الدولي » . كانت السمات الرئيسية للنظام الجديد : أولاً : التزام كل بلد بالمحافظة على سعر صرف عملته تجاه الذهب . ثانياً : تغطية الصندوق النقدي الدولي للاختلالات العارضة في ميزان المدفوعات . لكن النظام انهار عام ١٩٧١ بسبب تعليق الولايات المتحدة لإمكانية التحويل بين الدولار والذهب . [M]

[←100]

أي التدهور الكبير في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

[←101]
المركنتيلية **Mercantilism** مبدأ اقتصادي ازدهر في القرنين ١٧ و ١٨ . عرَّفت المركنتيلية ثروة الأمة بأنها كمية احتياطيها من المعادن الثمينة ورأت أن تنمية هذه الثروة تأتي أساساً من التجارة الدولية نتيجة فرض الرسوم الجمركية على الواردات بغرض تحقيق ميزان تجاري رابح . عورضت هذه النظرية في القرن الثامن عشر من قبل آدم سميث وهيوم حيث طرحا مبدأ «التجارة الحرة» قائلين إن المركنتيلية لا تزيد إلا من ثراء التجار أنفسهم . [M]

[←102]
انكتاد U . N . C . T . A . D (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بتشجيع التجارة الدولية ، وخاصة بهدف تسريع النمو الاقتصادي في الدول النامية ، مقره الرئيسي في جنيف. [M]

[←103] غورفيدال Gorvidal (1925-) روائي وصحفي أمريكي تميز بانتقاده الساخر للمجتمع الأمريكي الحديث .

[←104]
إيداهو Idaho ولاية في شمال غرب الولايات المتحدة وهي ولاية زراعية عموماً وقليلة السكان (حوالي مليون نسمة) . [M]

[←105]
النقدي الدولي **International Monitory Fund** وكالة تابعة للأمم المتحدة أسست عام **1944** أثناء مؤتمر بريتون وودز بهدف تثبيت أسعار صرف العملات وتنشيط التجارة الدولية **[M]** . صار الصندوق اعتباراً من أوائل السبعينات أداة رئيسية لإعادة تشكيل اقتصاديات دول العالم الثالث بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد الأمريكي والغربي عموماً .

[←106]
Sahel الشريط شبه الصحراوي جنوب الصحراء الكبرى والذي يمتد على ساحل المحيط الأطلسي من موريتانيا إلى تشاد .
[W]

[←107]

ترينيداد توباغو Trinidad - Tobago . لإدراك السخرية في كلام تشومسكي هنا لابد من توضيح حجم هذه الجزيرة الواقعة في البحر الكاريبي قبالة فنزويلا. حيث تبلغ مساحتها ٤٨٠٠كم^{2} ولا يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة.[W]

[←108]

يعني التأميم في الولايات المتحدة شراء الدولة الشركات المنهارة أو التي تمر بأزمات خطيرة، وعادة ما يتم الشراء بأسعار مجزية جداً. وأحياناً يتم إعادة بيع هذه الشركات، للقطاع الخاص بعد أن تتحسن أحوالها.

[←109]

أي أن الدولة ستتحمل هذه الخسارة بالاعتماد على أموال دافعي الضرائب التي هي مورد الدولة الأساسي.

[←110]
اشتكي كثير من مندوبي دول العالم الثالث في اختتام مفاوضات جولة الأورغواي، في المغرب عام ١٩٩٤، من عدم قدرتهم على الاطلاع بشكل كان على نصوص الاتفاقيات التي سيصوتون عليها والتي بلغت عشرة آلاف صفحة مطبوعة، ومع ذلك تم التصويت وأجيزت الاتفاقيات المقترحة. إلا ما لقي اعتراضاً من قبل الدول الصناعية الكبرى.

[←111]

جون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) فيلسوف إنكليزي كبير رائد الفلسفة التجريبية. ساهمت كتاباته -خاصة «في الحكومة» ١٦٩٠- في صياغة مفاهيم الديمقراطية الليبرالية. أنكر لوك نظرية الحق الإلهي للملوك، وطرح فكرة حكومة ليبرالية تكون وظيفتها الإشراف على إبدال الحقوق «المدنية» بالحقوق «الطبيعية» عبر «عقد اجتماعي»، مع بقاء جملة من الحقوق التي لا يمكن تفويضها للحكومة.[M]

[←112]

إشارة لروس بيرو صاحب المليارات الأمريكي الذي خاض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٣ في مواجهة جورج بوش وبيلي كلينتون، وحاز على بعض الشعبية.

[←113]

إشارة لجون كندي، يخصص تشومسكي كتاباً مستقلاً لعلاج هذه النقطة. وهو كتاب «جون كندي - حرب فيتنام والثقافة السياسية الأمريكية
Vietnam War and U.S. Political Culture_John Fitzgerald Kennedy».

[←114] يقصد أن هذا المزاج الشعبي هو الذي ساعد على ظهور النازية في ألمانيا.

[←115]

فلاديمير إيليتش لينين Vladimir Ilich Lenin (١٨٧٠ - ١٩٢٤) قائد الثورة الروسية ١٩١٧، ترأس مجلس مفوضي الشعب (الحكومة) بعد الثورة. أسس الأممية الثالثة عام ١٩١٩. صار لينين ماركسياً منذ ١٨٩٣، وانضم إلى حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي انقسم اعتباراً من ١٩٠٢ إلى جناحين: البلاشفة بقيادة لينين، والمناشفة. توفي عام ١٩٢٤ بعد مرض طويل بدأ إثر محاولة اغتياله عام ١٩١٨. [M]

[←116]

ليون تروتسكي Leon Trotsky (١٨٧٩ - ١٩٤٠) من قادة الثورة الروسية البارزين. كان مفوض الحربية(وزير) في الحكومة السوفيتية. وقاد الجيش الأحمر في الحرب الأهلية والحرب ضد التدخل الأجنبي. بعد وفاة لينين خاض تروتسكي صراعاً شديداً مع قادة آخرين -أبرزهم ستالين- انتهى بهزيمته ونفيه. عاش في المكسيك إلى أن قتل اغتيالاً في عام ١٩٤٠. [M]

[←117]

الإشارة الأولى هي للثورة المكسيكية ١٩١١ - ١٩١٧ والتي كانت ثورة شعبية تحررية ذات صبغة فلاحية قوية. أما الإشارة الثانية فهي للثورة النيكاراغوية التي انتصرت عام ١٩٧٩ وأطاحت بديكتاتورية أسرة سوموزا الموالية للولايات المتحدة. لكن الفارق بين الحدثين هو ستين عاماً وليس خمسين كما يقول المؤلف.

[←118]

هوشي منه Chi-Minh-Ho(١٨٩٠ - ١٩٦٩) قائد ثوري فيتنامي كبير. قاد النضال ضد الاحتلال الفرنسي، شكل عام ١٩٤١ جبهة نيت-منه التي خاضت الحرب ضد الفرنسيين (١٩٤٥ - ١٩٥٤). صار رئيساً لجمهورية فيتنام الديمقراطية (شمال فيتنام) التي تشكلت بموجب اتفاق جنيف الذي قسم البلاد إلى نصفين. قاد فيتنام الشمالية وحركة المقاومة في فيتنام الجنوبية (فيت-كونغ) في النضال من أجل إعادة توحيد البلاد ومقاومة التدخل الأمريكي في الجنوب، لكنه توفي قبل أن يصل هذا النضال إلى النصر

والتوحيد عام ١٩٧٥. [M]

[←119]
جوزيف ستالين Joseph Stalin (١٨٧٩ - ١٩٥٣) انضم للحزب البلشفي عام ١٩٠٣، مفوض (وزير) القوميات ١٩٢١، الأمين العام للحزب الشيوعي عام ١٩٢٢. بعد موت لينين خاض صراعاً ضارياً مع عدد من القادة الأخرين (خاصة تروتسكي) انتهى بفوزه. وتفرده بحكم الإتحاد السوفيتي عام ١٩٢٩ بادئاً عهداً من القمع السياسي الشديد والبناء الإقتصادي السريع. قاد الإتحاد السوفيتي عبر الحرب العالمية الثانية، وظل حاكماً فرداً ديكتاتوراً حتى وفاته عام ١٩٥٣. [M]

[←120] بالفرنسية في النص الأصلي Détente .

[←121]

ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachov (١٩٣١ -) الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) أطلق سياسة البيروسترويكا التي أنهت الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي وبدأت مرحلة الانفراج في الحرب الباردة ثم انتهت بتفكيك الاتحاد السوفيتي وسقوطه. انتهى حكم غورباتشوف بانقلاب عسكري فاشل ضده عام ١٩٩١. أعقبه حظر الحزب الشيوعي -مؤقتاً- وصعود بوريس يلتسين للسلطة.

[←122]

نيكيتا خروتشوف Nicita Khrushev (1894 - ١٩٧١) تولى أمانة الحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة ستالين (١٩٥٣ - 1964) . وترأس الحكومة في فترة (١٩٥٨ - 1964) . أزيح من المنصبين عام 1964 على يد بريجنيف وكوسيغين . [M]

[←123]
حركة عدم الانحياز ، حركة تأسست فعلية في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ . ضمت عددا من بلدان العالم الثالث وسعت لانتهاج سياسة مستقلة عن الكتلتين الغربية والشيوعية وموجهة لتحسين مكانة العالم الثالث في النظام العالمي ، لكن الحركة فقدت جزءا كبيرا من أهميتها منذ السبعينات . (أعلن تأسيس الحركة رسمية في مؤتمر بلغراد 1961).

[←124]
الناتج القومي الخام Gross National Product هو مجموع الاقتصاد الكلي السنوي في البلاد . بما فيه الدخل الآتي من الخارج ، يمكن حسابه بثلاث طرق تعتمد على الدخل ، الإنفاق ، الإنتاج على التوالي (مثلا : في حال حسابه على اساس الدخل يكون الناتج القومي الخام هو مجموع دخول كل المواطنين ويساوي الدخل القومي) . يعتبر الناتج القومي الخام مؤشرا على القوة الاقتصادية للبلد [M] . أما في النص فالمقصود هو مجموع
النواتج القومية الخام لكل البلاد عدا الإتحاد السوفيتي .

[←125]
أزمة الصواريخ الكوبية بعد فشل محاولة غزو كوبا عام ١٩٩١ (خليج الخنازير) والتي قام بها مهاجرون كوبيون بدعم وإشراف المخابرات الأمريكية ، توثقت العلاقات الكوبية السوفيتية . وفي 1962 نصب الاتحاد السوفيتي صواريخ نووية في كوبا مما قاد لأزمة شديدة مع الولايات المتحدة . لكن الأزمة انتهت بتراجع السوفيت وسحب الصواريخ .

[←126]

يقول «تشجيع الصادرات» لأن الولايات المتحدة ، وغيرها من الدول الدائنة ، تشترط استخدام القروض التي تقدمها لبلدان العالم الثالث في استيراد السلع التي ترغب هي بتصديرها . أي أنها تستخدم أموال دافعي الضرائب - الأموال العامة - لخدمة الشركات الكبرى عن طريق إجبار البلاد الأخرى على شراء منتجاتها وخاصة الأسلحة .

[←127]

غرانادا Granada جزيرة في البحر الكاريبي ، إحدى جزر الأنتيل . غزتها الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ وأسقطت النظام اليساري فيها . كانت سابقة دولة مستقلة ضمن إطار الكومنولث . مساحتها (٣١١ كم) سكانها (100 ألف) . [M]

[←128]
يورد المؤلف كلام أندرو كارينجي هنا على سبيل السخرية ، وسيرد ذكر كارينجي – على حقيقته- في الفصل (١١-٢) .

[←129]

نقابة التضامن ، اتحاد نقابي عمالي بولوني تأسس في غدانسك عام ١٩٨٠ في سياق إضراب عمالي كبير . حظر عام ١٩٨٢ فتحول إلى السرية حتى عام ١٩٨٩ . ترأس الاتحاد «ليخ فاليسا» الذي صار رئيسا للبلاد بعد سقوط النظام الشيوعي . أتى قسمكبير من السياسيين البولونيين في التسعينات من نقابة التضامن . لكن تدهور الاقتصاد البولونى وانخفاض مستوى المعيشة جعل النقابة تتجهة . جزئيا . نحو المعارضة من جديد بتأثير قاعدتها العمالية .

[←130]

جون بول الثاني John Paul II (١٩٢٠-   ) من أصل بولندي . تولى البابوية عام 1978 . [W]

[←131]

أي الحركة التي أطاحت بتشاوشيسكو عام ١٩٨٩ . أنظر هامش الفصل الرابع - ١.

[←132]
بوريس يلتسين Boris Yeltsin (١٩٣١-   ) رئيس جمهورية روسيا الاتحادية منذ ١٩٩١[W] . كان قبل ذلك عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي ..حتى انفراط الاتحاد عقب الانقلاب الفاشل ضد غورباتشوف عام ١٩٩١ .

[←133] الضرائب التنازلية **Regressive Tax** ضريبة على الدخل تتناقص نسبتها مع زيادة الدخل ، عكس الضريبة التصاعدية .

[←134]
تحدث بعض أنواع اللواصق عند استنشاق رائحتها أثرة شبيهة بأثر المخدرات . وهي تحدث آثارة بعيدة المدى على الجهاز العصبي ، وتسبب الإدمان ، مثلها مثل المخدرات تماما .

[←135]
أتيلا ملك الهون Atilla The Hun زعيم قبائل الهون ذات الأصل المنغولي والتي اجتاحت آسيا الصغرى وشرق أوروبا وصولا إلى روما في القرن5 م .. يستخدم في العادة كرمز للقوة الوحشية الفظة مثل (جنيكز خان... وغيره.)

[←136]

بدأ قصف العراق في 17 كانون الثاني وليس في 15 منه .

[←137]
الأفريكانيون **Africaans** البيض المنحدرون من أصول هولندية)غالبا(في جنوب أفريقيا ، ويشكلون حوالي **60%** من الأقلية البيضاء هناك ، كانوا سابقا يسمون البوير **Boers** (المزارعون بالهولندية) . وتعتبر اللغة الأفريكانية ، وهي قريبة جدا من الهولندية ، لغة رسمية في جنوب أفريقيا إلى جانب اللغة الإنكليزية . **[M]**

[←138] راند **Rand** عملة جنوب أفريقيا .

[←139]

تيمور Timor واحدة من مجموعة الجزر الأندونيسية، قسمت عام 1859 بين البرتغالوهولندا التي كانت تحتل أندونيسيا. استقل القسم الغربي (تيمور الغربية) من الاحتلال الهولندي عام 1949 وصار جزءاً من أندونيسيا. أما تيمور الشرقية فكان مقرراً أن تنال استقلالها من الحكم البرتغالي عام 1978 لكن أندونيسيا غزتها وضمتها عام .1976المساحة 40 ألف كم^2، العاصمة ديلي.

[←140]
بولبوت Pol Pot(1928-1998) أمين عام الحزب الشيوعي في كمبوديا (خمير) منذ 1962 . ورئيس وزراء (1976 - 1979). لعب دوراً مهماً في الحركة الاستقلالية الكمبودية لكن حكمه اتسم بارتكاب فظائع كبرى.

[←141]

موبوتو سيسي سيكو Mobutu SeseSeko(1930-1965)رئيس زائير منذتولى السلطة بانقلاب عسكري إثر اغتيال باتريس لومومبا. فرض نظام الحزب الواحد«حركة الثورة الشعبية» واستعان بفرنسا لإخماد حركات العصيان ضد حكمه (1977-1978). يتسم حكم موبوتو بالقمع والفساد الشديدين والتدهور الاقتصادي الحاد رغم غنى زائير بمختلف الموارد الطبيعية.

[←142]

نيكولاي تشاوشيسكو Nicolae Ceausescu (1918-1989) الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني منذ 1965، رئيس رومانيا منذ 1974. اتسمت سياسته بشيء من الاستقلالية عن الاتحاد السوفيتي.أسقط وأعدم عام 1989 في حركة شعبية عسكرية.

[←143]
أي الانصراف عن دعم الصناعات عالية التقنية ريثما تقف على أقدامها، لصالح التركيزعلى القطاعات عالية العمالة - منخفضة التقنية- التي لا تحتاج دعماً حكومياً لأنها رابحة أصلاً بحكم انخفاض الأجور. وهذا الاتجاه في التنمية معاكس تماماً للنصائح التي يوجهها الغرب - بل ويفرضها- على بلاد العالم الثالث.

[←144]

Corporatism تنظيم المجتمع ضمن اتحادات (تجمعات) صناعية ومهنية تعمل بوصفها أجسام تمثيل سياسي، وتمارس بعض الإشراف على نشاط وفاعلية الناس ضمن دوائرها الانتخابية.

[145←]
يقصد عدم قابلية الرأسمالية التنافسية (النظرية) للحياة، لأن رأسمالية الدولة -الشركات الاحتكارية- القائمة الآن تختلف اختلافاً جذرياً عن نموذج الرأسمالية التي تطرحه النظريةالاقتصادية الكلاسيكية.

[←146]

Reductio Ad Absurdum باللاتينية في النص الأصلي.

[←147]

سونيا نازاريو، W.S.J، 5 تشرين الاول 1992,واشتل (الخاتمه)؛جون زايسمان،"قوه الولايات المتحدة، التجارة والتقنية" الشؤون الدوليه (لندن) كانون الثاني1991، بنيامين فريد مان N.Y.R.B 13 اب ،C.S.M 14 اب ، ساينس 21 اب ؛ بولين، الغارديان(N.Y)، اب 1992.

[←148]

يونتشيل،N.Y.T ، AI12 اب 1992.

[←149]
الجين Gene (المورثة) هي وحدة المادة الوراثية في العضوية وهي تقدم المعلومات الوراثية الضرورية لإنجاز وظيفة واحدة . أما الـ D.N.A فهو حمض يوجد في نواة الخلية الواحدة ، وهو المكون الأساسي في تركيب الجينات . ويكون جزيء الـ D.N.A على شكل حلزون مزدوج طويل يحدد تعاقب أجزائه نوعية المعلومات التي تحملها الشيفرة الوراثية . ويمكن إذن التلاعب بهذا التعاقب لتغيير أجزاء من هذه الشيفرة والحصول على أحياء ذات خواص جديدة . وهذا هو موضوع الهندسة الوراثية .

[←150]
تستخدم هذه العضوية في معالجة التلوث البحري الناتج عن البقع النفطية التي تسببها أعطال وحوادث ناقلات النفط .

[←151]
مايكل والدهولز وهيلاري ستاوت، "حقوق الانسان"، W.S.J 7 نيسان؛ ليزلي روبرت ساينس، 29 ايار 1992." الصفحة الزرقاء" 8-15 نيسان 1992.

[←152]

غينا كولاتا، N.Y.T، 28 تموز 1992.

[←153] الرقائق الميكروية Micro Chips وهي الوحدات الأساسية في صناعة الأجهزة الإلكترونية وتسمى أيضاً الدارات المتكاملة Integrated Circuits.

[←154]

الايكونومست 22 اب1992 ،ريتشارد نوكس، B.G11 ايلول 1992، دراسة اجرتها مؤسسه العائلات الامريكيه؛ واقر مصنعو المخدرات بدقتها، فازلور رحمان، N.Y.T 25نيسان؛ ويليام ستيفنز، N.Y.T ، 24 ايار1992.

[←155]

واتكينز" التثبيت" 94-95.

[←156]

"حقوق الملكية الفكرية" ، انثروبولوجي تودي (U.K) اب1990.

[←157]

جيرمي سيبروك "العراق والطبقة" تموز 1992، واتكينز "التثبيت" ، 96.

[158←]

ديفيد هيرست، الغارديان(لندن)، 23 اذار1992.

[159←]

ثوماس فريدمان، N.Y.T، كانون الثاني 1992، انظر ص183، تيلر (السيوف) 159، بفاف وهوبس ، تعليقات متطابقة تماماً دون مراجع ، لذا يصعب القول من يستحق الفضل؛ انظر A.W.WA, 297-300 F.R.S 94-96، وولستتر، 25,W.S.Jاب 1992, هيغل "الفلسفة"96.

[←160]
شولتز"السياسة المقارنة"، كانون الثاني1981، هيرمان، في I.P.E.H.R, الفصل 2-1-1، "شبكة الرعب الحقيقية" ، FF166، P.E.H.R, M.C, لتحليل مقارن. هناك وافرة في دراسة الحالات.

[←161]

انظر الفصل الثاني 10.

[←162] انظر T.N.C.W, ص73, لمزيد من النقاش . ايضاً D.D., N.I, وغيرها.

[←163]

ليفر، "الغلبة" 260-165، انظر الفصل 10-4، ومن اجل الخلفية، فصل 2-1-2، عن بحر اليابان، انظر R.C، فصل2-1، ادناه، الا اذا اشير الي غير ذلك، انظر بيتر ديل سكوت،"تصدير التنميه العسكرية –الاقتصادية" ،عند كالدويل "السنوات" ، و "الولايات المتحدة والاطاحة بـ سوكارنو" ، باسيفيك افيرز، صيف P.E.H.R ,1985, الجزء الاول، الفصل 4-1, كولكو"المواجهة".

[←164]

سوكارنو sukarmo (1901 - ١٩٧٠) مؤسس الحزب القومي الأندونيسي عام 1927 قاد البلاد بعد استقلالها عام 1945 . اتجه نحو بناء «اشتراكية أندونيسية » اعتباراً من عام 1950 . أسقط في انقلاب عسكري عام 1965 كان سوكارنو احد مؤسسي حركة عدم الانحياز .

[←165]

آية الله الخميني (١٩٠٢ - ١٩٨٩) رجل دين وسياسي ايراني كبير ، نفي الى العراق عام 1914 ثم أقام في فرنسا (١٩٧٨ - ١٩٧٩) . عاد الى ايران بعد الثورة ضد الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩ وقاد تأسيس الجمهورية الإسلامية في ايران وظل يلعب دور القائد السياسي والروحي الأول حتى وفاته .

[←166]

F.T.R, FF457, C.O.T, الفصل 8، مارشال، ايران – كونترا، الفصلان 7-8.

[←167]

سوهارتو - suhartu (١٩٢٠-) رئيس اندونيسيا منذ ١٩٧٨ ، تولى السلطة بعد الانقلاب العسكري ضد سوكارنو عام 1965 وتصفية الحزب الشيوعي الأندونيسي . حكم البلاد حكماً ديكتاتورياً عسكرياً حتى الآن .

[←168]

منظمة العفو الدولية **Amnesty Inter National** - منظمة دولية تهتم بحقوق الانسان . مقرها لندن وأسست عام **1961** بغرض الدفاع عن الأشخاص المسجونين بسبب آرائهم أو دينهم أو عرقهم وبغرض مناهضة التعذيب.

[169←]

ماك غيهي, "الامة" 11 نيسان 1981،ايضاً "نيوز فروم أسيا ووتش" 21 حزيران1990.

[←170] المصدر السابق، اسك، وقد استشهد به كولكو.

[←171]

براندس، "حد التلاعب: كيف لم تسقط الولايات المتحدة سوكارنو ", J." التاريخ الامريكي" ، كانون الاول 1989.

[←172]

(ىليندون جونسون Lyndon Johnson ((1908 1973-) الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية (1963-1969) تولى الرئاسة بعد اغتيال الرئيس كندي (كان نائبا له) ثم أعيد انتخابه لدورة واحدة . [W]

[←173]

تيمور الشرقية ، أنظر الهامش في الفصل الرابع -1.

[←174]

أي الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة كارتر .

[←175]
الخدم المتعاقدون Indentured Servants اشخاص مرتبطون بعقد يلزمهم بالعمل الصالح شخص آخر لوقت محدد [W]

[←176]

ساموويل جونسون Samuel Johnson (1709- 1784) لغوي وكاتب ومعجمي بريطاني .

[←177]

سيمون بوليفار ١٧٨٣ Simon Bolivar) -١٨٣٠) سياسى ومحارب ورجل دولة . ولد في فنزويلا لأسرة غنية تعلم وسافر في أوروبا حتى ١٨٠٧ حين عاد ليكرس حياته لتحرير أمريكا اللاتينيه من الحكم الأسبانى . وكانت أول إنتصاراته تحرير كولومبيا عام ١٨١٩ حيث صار رئيساً لها . ثم تحرير الإكوادور وفنزويلا عام ١٨٢١ وبعد توحيد هذه الدول اللثلاث تم تحرير ما يعرف اليوم بإسم بوليفيا . مات بوليفيا دون أن يحقق حلمه بتحرير وتوحيد كل أمريكا اللاتينيه.[W]

[←178]

الأريون Aryans : الشعب الذي كان يتكلم لغة هندو أوروبية أو هندو آرية والذي يدعى أنه أصل الشعوب الأوروبية وأنه أنتشر في أوروبا وشمال الهند في الألف الثاني قبل الميلاد . [M]

[←179]

المؤسسون The founding fathers تعبير يطلق على قادة إستقلال أمريكا وبناء الأمة الأمريكيه وبخاصة « أعضاء المؤتمر الدستورى الأمريكى » عام 1787. [W]

[←180]

، ماديس James Madison (١٧٥١ 1836-) الرئيس الرابع للولايات المتحدة (١٨٠٩-١٨١٧)).[W]

[←181]

ن الأول - بونابارت Napoleon 1 - Bonaparte (١٨٢١ – ١٧6٩) إمبراطور فرنسا (١٨٠4 - ١٨١5) . من أصل متواضع - كان ضابط مدفعية ثم إرتفع نجمه خلال الصراعات التي اعقبت الثورة الفرنسية 1789.

[←182]

Dagoes كلمة يطلقها الأمريكيون إحتقاراً على من ينحدرون من أصل إسباني أو إيطالي .[W]

[←183]

كاسترو Fidel Castro (١٩٢6-) رئيس كوبا منذ عام ١٩٧6 وقاد تمرداً ضد ديكتاتورية باتيستا عام ١٩5٣ لكن التمرد فشل وسجن كاسترو حتى ١٩55 . ثم نفي ، عاد إلى كوبا ليبدأ حرب عصابات ضد باتيستا برفقة غيفارا . إنتهت الحرب بالنصرعام ١٩5٩ .

[←184] ، الجديدة New Frontiers - شعار كندي الإشتمالي .

[←185]

ِد نيكسون - كان نيكسون نائبا للرئيس إيزنهاور وخاض الإنتخابات الرئاسية عام ١٩6٠ ممثلاً للحزب الجمهوري في مواجهة كندي لكنه خسر ولم يتوصل للرئاسة إلا عام ١٩6٨ . [M]

[←186]

الخنازير ، راجع هامش « أزمة الصواريخ الكوبية » ، الفصل الثالث - ٢

[←187]
غروميكو Andrei Gromyko ١٩٠٩ – ١٩٨٩ : رئيس الإتحاد السوفيتي (١٩٨5 – ١٩٨٨) . كان وزير الخارجية (195٧ – ١٩٨5) . [M]

[←188]

مر Alzheimer - مرض الخرف المبكر - : يصيب الخلايا العصبية فى الدماغ ويؤدى التدهور وظائف الحس والحركة والتفكير . [M]

[←189]

ـانيا النازية .

[←190]

هنريش هملر Heinrich Himler(١٩٠٠ - 1945)سياسي نازي ألماني . قاد قوات « كتائب الدفاع S . S» أو « القمصان السود » التي كانت حرسا خاصا لهتلر في البداية ثم صارت جهازة أمنية شاملا يشرف حتى على جهاز الغستابو (Gestapo الشرطة السرية) ، الذي قاده هملر أيضا . انتحر بعد أسره في نهاية الحرب العالمية الثانية . [M]

[←191]
خوان فنسنت غوميز Juan Vincente Gomez(1864- 1935) جنرال فنزويلي ديكتاتور فنزويلا) ١٩٠٨ - ١٩35 . [W]

[←192]

أوتوفون بسمارك Oto Von Bismark (1815 - ١٨٩٨) رجل دولة بروسي كبير كان المستشار الأول للإمبراطورية الألمانية (١٨٧١ - ١٨٩٠) وكان رئيسا لوزراء بروسيا (١٨62- ١٨٩٠) استقال عام ١٨٩٠ احتجاجا على إلغاء قوانين مضادة للإشتراكية . [M]

[←193]

ويليام هوارد تافت William Howard Taft (١٨5٧ - ١٩٣٠) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٠٩ - ١٩١٣).

[←194] أي رأس المال غير الأمريكي .

[←195]
نظرية الدومينو Domino Theory - نظرية طرحها الساسة الأمريكيون في حقبة الحرب الباردة ومفادها أنه إذا سقط بلد ما في دائرة النفوذ الشيوعي فسيؤدي ذلك لسقوط البلد الذي يجاوره - وهكذا دواليك.. مثل أحجار الدومينو [W]

[←196]

روبرت كندي Robert Kennedy (١٩٢5 - 1968) شقيق الرئيس الأمريكي جون كندي - شغل منصب المدعي العام (61 - 1964)، ثم صار عضوا في مجلس الشيوخ (65 - 1968) اغتيل عام ١٩6٨ اثناء تحضيره لخوض الانتخابات الرئاسية. [M]

[←197] اوسكار سانشيزارياس Oscar Sanchez Arias (1941 -) رئيس كوستاريكا (1981-1990).

[←198]

فورينيه كالديرون FourierCalderon (1949 -) رئيس كوستاريكا منذ ١٩٩٠.

[←199]
محمد رضا شاه پهلوي Mohammed Reda Shah Bahlaui (١٩٨٠- 1918) شاه ايران (-1941) تولى الحكم بعد أن أجبر الحلفاء (في الحرب العالمية والده رضا شاه على الاستقالة. واستمر حتى أجبرته الثورة الإيرانية عام 1979 على مغادرة البلاد. [M]

[←200]

أي الخبراء الاقتصاديين من مدرسة شيكاغو الأميركية.. وهي مدرسة اقتصادية تنادي بالليبرالية الاقتصادية الجديدة. انظر هامش الفصل الأول.

[←201]

اوغستو بينوشيه Augusto Pinochet (1915 -)جنرال تشيلي قاد الانقلاب ضد الينيدي عام 1973. وصار رئيساً للدولة - حكم حكماً ديكتاتورياً يمينياً حتى خسارته الانتخابات الرئاسية عام 1980[M] لكنه استمر قائداً للجيش إلى الآن. انظر الهامش عن الينديي في الفصل الثاني-2-.

[←202]
(فرناندو كولور دوميلو Fernando Coller Demello ((1949-) رئيس البرازيل (1990 – 1992) [W].

[←203] **أي في اليابان ومحيطها.**

[←204]
كارلوس منعم Karlos Menem (١٩٣٠-) رئيس الأرجنتين منذ ١٩٨٩. أعيد انتخابه عام ١٩٩٢ .[W]

[←205]

نسبة للفيلسوف الإنكليزي توماس هوبس Thomas Hobbs (1588- 1679). قدم هوبس نظريته السياسية في كتابه «لوياكان Leuithan» حيث يقول إنه لابد من حكم البشر حكماً مطلقاً لأنهم أنانيون بشكل متأصل، وأن على الحكم المطلق أن يفرض النظام العام بالقوة. [M]

[←206]

خوسيه سارني Jose Sarny (١٩٣٠-   )، رئيس البرازيل (1985-1990) كان نائباً للرئيس المنتخب عام 1985 تانكريدونينيز (1910 - 1985) الذي مات قبل تولي المنصب، فتولاه سارني. [M]

[←207]

أناستازيو سوموزا Anastasio Somoza (1925 - 1980) جنرال نيكاراغوي. رئيس الدولة حتى ١٩٧٩ عندما أسقطته الثورة التي قادتها الجبهة الساندينية للتحرر الوطني (أنظر هامش: الثورة الساندينية، الفصل الثاني - ١). ينتمي سوموزا لأسرة سوموزا التي حكمت البلاد حكماً ديكتاتوريا منذ ١٩٣٩.[M]

[←208]

الكونترا Contra المجموعات المسلحة التي قاتلت ضد الحكومة الساندينية بعد انتصار الثورة النيكاراغوية . كان نشاط الكونترا ينطلق من معسكرات لهم في الدول المجاورة وخاصة الهندوراس بتمويل ودعم من الولايات المتحدة . وبعد سقوط الساندينيين وتولي حكومة شامورو وضع برنامج لدمج الكونترا في الشرطة والجيش .

[←209]

هسبانيولا Hispaniola إحدى جزر الأنتيل في البحر الكاريبي تنقسم سياسياً إلى دولتين جمهورية الدومينيكان وهاييتي ، مساحتها ١٨,٧ ألف كم2. كانت هسبانيولا أول أرض أمريكية يصلها كولومبس . [M]

[←210]

فرانسوا دوفالييه Francois Duvalier (١٩٠٧ – ١٩٧١) ديكتاتور هابيتي (١٩٥٧ ١٩٧١–) لقب نفسه بابا دوك Papa Doc . كان شديد الإعتماد على البوليس السري المعروف باسم « تونتون ماكوتس Tonton Macautes . » خلفه ابنه جان كلود دوفالييه Jan - Claude المولود عام 1951. لكنه اضطر للهرب من البلاد عام ١٩٨٩ . وهو الآن لاجئ في فرنسا . [M]

[←211]

أي المخلصين للقصة المزروة.

[←212]
ابراهام لينكولن Abraham Lincoln (١٨١٥ – ١٨٠٩) الرئيس السادس عشر اللولايات المتحدة (١٨٩١ - ١٨١٥) كان من دعاة الغاء العبودية. قاد الحرب ضد الولايات الجنوبية التي فضلت الانفصال على الرضوخ لاعلان تحرير العبيد عام ١٨٩٣ . اغتيل بعد أيام قليلة على هزيمة الجنوب واستسلامه . [M]

[←213]

النقاط الأربع عشرة Fourteen Points ١٩١٨نقاط التسوية السلمية التي اقترحها ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى ، دعت الى الاعتراف بالطموحات القومية والى التجارة الحرة وإقامة عصبة الأمم . ادت هذه النقاط الى عقد مؤتمر فرساي الذي أقر معاهدة فرساي . [M]

[←214] كلمة عامية امريكية تطلق على السود احتقاراً.

[←215] الرابع من تموز ، ذكرى الثورة الأمريكية وهو اليوم الوطني للولايات المتحدة .

[←216]

يبدو أن الكاتب يخلط هنا بين دوفالييه الأب، وهو الذي لقب نفسه «باباروك »، دوفالييه الابن الذي حكم منذ 1971 الى 1986 والذي يجري الحديث عنه في النص إذ أن لقبه كان « بيبي دوك » Baby Doc ، أنظر الهامش في الفصل الثامن - 1، « فرانسوا دوفالييه».

[←217] Cio- Afl إتحاد امريكي ضخم يتألف من اتحادين هما : الاتحاد الأمريكي للعمل AFL ومؤتمر المنظمات الصناعية Cio .

[←218] **بورت أوبرانس Port-au-prince عاصمة هاييتي.**

[←219]

اي الولايات المتحدة .

[←220]

السيزالSisal نبات ليفي أبيض تصنع منه الحبال .

[←221] المحاصيل المعدة بغرض البيع في السوق ، وبخاصة في السوق الدولية ، أي محاصيل للتصدير حصرا .

[←222]
الشركة القابضة Holding Campany – شركة يتركزعملها في حيازة حزمة مسيطرة من أسهم مجموعة من الشركات . أي انها لا تستثمر بشكل مباشر. [W]

[←223] أي مختلف انواع الحافلات الكهربائية التي تسير فوق الأرض لا تحتها وتقدم خدمة مماثلة الخدمة الباصات العامة .

في إنكلترة خاصة والبلاد الصناعية عامة .

[←224]

[←225]



[←226]

الشيروكي Cherokee أحد الشعوب الهندية الحمراء في شمال أمريكا كانوا يعيشون حياة زراعية قبل الغزو الأوروبي ويستوطنون مناطق تينيسي وكارولينا الشمالية (الولايات المتحدة). [M]

[←227]

هنري جورج Henry George (١٨٣٩ - ١٨٩٧) - اقتصادي امريكي , كان من دعاة الأشتراكية الطوباوية. [W]

[←228]

نسبة الى الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية .

[←229]

جورج فروست كينان George Frost Kennan (1904 -) مؤرخ وسياسي ودبلوماسي أمريكي [W] ، كان كينان رئيساً لدائرة التخطيط في وزارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية .

[←230]
بيرل هاربر Pearl Harbor « ميناء اللؤلؤ» ميناء عسكري أمريكي ضخم في هاواي , كان قاعدة العمليات الحربية الأمريكية في المحيط الهادي . وقد بدأت الحرب الأمريكية - اليابانية «حرب المحيط الهادي» بالقصف الياباني لهذا الميناء الستراتيجي .

[←231]

المقصود هو نورمان شوارتزكوف ، القائد الأمريكي لقوات التحالف المعادي للعراق في حرب الخليج « تحرير الكويت» عام ١٩٩١ . ويذكره المؤلف هنا لأن القصف الجوي الذي قاده شوارتزكوف ضد العراق كان أكبر عملية قصف جوي شامل تقوم بها الطائرات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية .

[←232]

أي غيمة كالتي يسببها انفجار القنبلة الذرية .

[←233]

نانكين Nanjing ميناء ومدينة كبيرة على ساحل الصين الشرقي احتلتها اليابان قبل الحرب العالمية الثانية .

[←234]

منشوريا **Manchuria** إقليم في شمال شرق الصين ، غني وكثيف السكان ، احتلته روسيا (١٨٩٨ - ١٩٠4) ثم اليابان (١٩٠5 - ١٩45) عام ١٩٣١ شددت اليابان احتلالها لمنشوريا وأقامت فيها حكومة عميلة لها . أعيد توحيد منشوريا مع الصين بعد الحرب العالمية الثانية . [M]

[←235]
المانشو Manchu شعب بدوي من منشوريا غزا الصين في القرنين السادس عشر والسابع عشر . أسس فيها سلالة كينغ [[M. Qing

[←236]
دريسدن Dresden - مدينة في شرق المانيا دمرت عام 1945 تدميراً شبه شامل من قبل طائرات الحلفاء الغربيين وكانت آن ذاك مركزاً لتجمع اللاجئين الفارين أمام تقدم الجيش السوفيتي على الجبهة الشرقية .

[←237] روتردام - المدينة الثانية في هولندة . وقد دمر مركزها تدميراً كبيراً بفعل غارات جوية المائية في الحرب العالمية الثانية .

[←238] **كوفنتري - مدينة في وسط إنكلتره دمرت تدميراً واسعاً نتيجة غارة جوية ألمانية ضخمة.**

[←239]

جون تايلر John Tyler - (١٧٩٠ - ١٨62) الرئيس العاشر للولايات المتحدة الأمريكية (١٨41 - ١٨45) . [W]

[←240]

أي أنه لا يحق التصويت لغير المالكين .

[←241]
(ويليام ماك كينلي William McKinley ((1843 (1901- الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية 1897 - .1901

[←242]

دوغلاس ماك آرثر Duglas Mc Arthur - (1880 - 1964) جنرال أمريكي من كبار إستراتيجيي الحرب العالمية الثانية. كان قائدًا لقوات الحلفاء في المحيط الهادي (1942 - 1945) وقائد سلطة الاحتلال في اليابان (1945 - 1951) ثم قائدًا للقوات الأمريكية في الحرب الكورية. أقيل بسببٍ اختلافه مع سياسة إدارة ترومان في نهاية الحرب الكورية فقد نصح باستمرار الحرب ضد الصين الشيوعية وهذا ما كان مخالفًا للسياسة الأمريكية. [M]

[243←]

غزت فيتنام كمبوديا في كانون الأول 1978 حتى شباط 1978 وأسقطت نظام الخمير الحمر بزعامة بول بوت. وأدى ذلك لتردي العلاقات الفيتنامية الصينية بشدة (كانت الصين قد أوقفت كل مساعداتها لفيتنام عام 1978)، وانتهى الأمر بغزو محدود قامت به الصين لشمال فيتنام (شباط - آذار 1979) . وقعت اشتباكات فيتنامية - تايلاندية في أواسط الثمانينات. وفي 1988 بدأت القوات الفيتنامية الانسحاب من كمبوديا. [M]

[←244]

دينغ كسياوبينغ DengXiaoPing (1904) رجل دولة شيوعي صيني رئيس الحكومة منذ 1982 إلى . [M]1987

[←245]

نوردوم سيهانوك Norodim Sihanouk (1923) ملك كمبوديا (1941ـ 1955) . بعد تنازله عن العرش صار رئيسا للوزراء حتى ١٩٧٠ حيث أطاح به انقلاب عسكري موال للولايات المتحدة بقيادة لون نول Lon Nolلجأ سيهانوك للصين.
وبعد سقوط نظام لون نول على يد الخمير الحمر بقيادة بول بوت عام 1975 عاد سيهانوك ليصير رئيسا للدولة لكنه أجبر على الاستقالة عام 1971 وفر إلى المنفى من جديد حيث شكل حكومة برئاسته . بعد الانسحاب النهائي للقوات الفيتنامية من كمبوديا عام 1989 أنشئ مجلس وطني أعلى ضم جميع الفصائل في البلاد بما فيها الخمير الحمر وصار سيهانوك رئيسا له (1991).
أجريت انتخابات عامة في أيار 1993 تحت إشراف الأمم المتحدة وأقر دستور جديد أعاد الملكية البرلمانية وصار سيهانوك ملكًا من جديد إلى جانب حكومة ائتلافية . [M+L]

[←246]

ديوكسين - مركب هيدروكربوني سام يستخدم في مبيدات الأعشاب كعامل ذي سمية بعيدة المدى . [W]

[←247]

العامل البرتقالي Agentorange (يدعي هكذا بسبب الخطوط البرتقالية التي ترسم على حاوياته) . وهو مبيد نباتي استخدم على نطاق واسع كمسقط لأوراق الأشجار في الحرب الفيتنامية ، وهو يحوي مادة الديوكسين لإحداث تلوث دائم . [W]

[←248]
جوناثان سويفت Jonathan Swift (١٦٦٧- ١٧٤٥) . كاتب انكليزي من أصل ايرلندي عمل قساً ثم صحافياً سياسياً . كتب الشعر والروايات الناقدة الهجائية قبل أن يتفرغ للكتابة بعد 1714 حيث كتب روايته الأشهر «رحلات جيلفر Gulliver'Travels » التي تصف رحلة خيالية الى جزر خيالية يعيش فيها أقزام وعمالقة وأحصنة مفكرة .[W].

[←249]

نيو إنغلند - أنكلترة الجديدة - منطقة في شمال شرق الولايات المتحدة على ساحل الأطلسي تضم ست ولايات أمريكية .

[←250]

عشيرة هندية كانت تسكن ما يعرف الآن بـ كونيكتيكت الشرقية . [W]

[←251]
البيوريتانيون Puritans - « الطهريون » جماعة مسيحية متشددة نشات بين البروتستانت في انكلترة ونيو انغلند في القرنين السادس عشر والسابع عشر وعارضت أساليب العبادة البروتستانتية بوصفها غير وفية للنصوص المقدسة . [W]

[←252] **Lebensraum - بالألمانية في النص الأصلي .**

[←253] De Rigueur-بالفرنسية في النص الأصلي .

[←254] أكلة لحوم البشر - بالاسبانية .

[←255]

في علوم الطبيعة ، وبعض العلوم الاجتماعية ، يستطيع الباحث اجراء تجارب يحدد شروطها بنفسه ، عكس التاريخ حيث يدرس الباحث التجارب التاريخية ضمن شروطها التي لا تخضع لسيطرته ولا يد له فيها .

[←256]

كاميلوت **Camelot**- في الأصل في العاصمة الأسطورية للملك آرثر . لكنها تستخدم للاشارة الى زمن سعيد طيب ولّى وانتفى . أما هنا فيستخدم تشومسكي هذه الكلمة للإشارة إلى ما تشهده الساحة الثقافية من اعجاب شديد بعهد كندي والأساطير التي تنسب له . وقد خصص تشومسكي كتاباً مستقلاً لهذا الأمر وهو بعنوان : « إعادة النظر بكاميلوت كندي والحرب الفيتنامية والثقافة السياسية الأمريكية» -

camelotJ.F.Kennedy - Vietnam war and us political culture » .Rethinking«

[←257]

الكافير Kafirs - شعب جبلي من شعوب شمال أفغانستان . [W]

[←258]

الهوتنتوت Hottentots- شعب من الرعاة في غرب أفريقيا . [W]

[←259] العقيدة الألفية Chiliasm - الايمان بعودة المسيح بعد الف عام ليخلص العالم من الشرور .

[←260] جيرالد فورد Gerald Ford (1913 -) الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1974-١٩٧٧) .[W].

[←261] منظمة العمل الدولية I.L.O - International Labour Organization منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بتحسين شروط العمل وظروف حياة العمال . انشئت عام ١٩١٩حيث كانت ملحقة بعصبة الأمم . انسحبت الولايات المتحدة من هذه المنظمة عام ١٩٧٧بدعوى أنها صارت منظمة سياسية . لكنها عادت اليها عام ١٩٨٠ .

[←262]

العقد الجديد New Deal (١٩٣٣ - 1941) تشريع جديد قدمهُ الرئيس روزفلت لتخفيف آثار الركود الاقتصادي وإطلاق إصلاح اجتماعي واقتصادي . تضمن دعماً لقدرة البنوك على الاقراض وتأجيل سداد الديون ، ومساعدة مباشرة للعاطلين عن العمل عبر برامج الخدمة المدنية . ضمن التشريع الجديد حق النقابات بالتنظيم والتفاوض وأدخل وكالات حكومية لفض النزاعات بينها وبين أصحاب العمل . [M]

[←263]

[1] الإغلاق **Lock - out** هو أن يعمد مالك الشركة لإغلاق شركته بشكل كامل وصرف العمال لديه كوسيلة لتحطيم مقاومتهم ، ثم ليعود . بعد فترة لفتح الشركة باستخدام عمالجدد ، أو نفس العمال ، على أسس جديدة .

[←264]

آلآن بينكرتون Allan Pinkerton (١٨١٩ - 1884) محقق خاص من أصل اسكوتلندي . أسس فرقة مسلحة لكسر الإضرابات وقمع العمال ، كانت تقدم خدماتها المأجورة لأصحاب المعامل . [W]

[←265]

الحرس الوطني National Guard قوة عسكرية تجند من قبل كل ولاية بمفردها ، تشرف الحكومة الإتحادية على تجهيزها وتسليحها . ويمكن للحكومتين الإتحادية والمحلية إستخدامها لقمع الإضطرابات والحركات الشعبية ومواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها . بدأ إنشاء الحرس الوطني عام 1847 . [W]

[←266]

فيكتور يوجين دبس victor Eugene Debs (1855 - 1926) اشتراكي امريكي نشط . [W]

[←267] غروفر كليفلاند Grover Cleveland (١٨٣٧ - ١٩٠٨)، الرئيس الثاني والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٨٠ - ١٨٨٩) ، انتخب لرئاسة ثانية (١٨٩٣ - 1897). [W]

[←268]

الإشارة هنا هي إلى الحركات الشعبية المعادية للسياسة الأمريكية والتي نشأت في أمريكا نفسها بالتوازي مع هذه الأحداث .

[←269]
رعب ويلسون الأحمر ، أي حملة الرعب والقمع التي شنتها إدارة ويلسون على الحركةالعمالية والاشتراكية في الولايات المتحدة متذرعة بالخطر الأحمر . وذلك إبان وبعد الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧ .